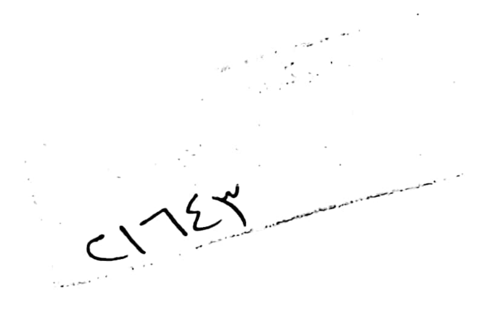




معهد البحوث والدراسات الإفريقية
قسم التاريخ

العلاقـات الليبيـة التونسيـة

دراسة لدور النفط وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية

(1951م-1969م)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية من قسم التاريخ

(تاريخ حديث ومعاصر)

إعداد الطالب

مفتاح مجيد الشريف عبد الله

إشراف

أ.د / السيد علي أحمد فليفل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
وعميد المعهد الأسبق

القاهرة 2015م

ملخص الرسالة

تتناول الدراسة دور النفط وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على العلاقات الليبية التونسية، فقد أدى ظهور النفط في ليبيا إلى تغيرات كبيرة في بنية الاقتصاد الليبي، حيث توفرت الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لهذا التغير انعكاسات على دول الجوار وخاصة الجمهورية التونسية، والتي تعاني من تباطؤ في النمو الاقتصادي وانتشار ظاهرة البطالة، الامر الذي دفعها إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية مع ليبيا، وذلك بهدف التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية التي تمر بها.

وتم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول واردفت بخاتمة وملاحق وقائمة للمصادر و المراجع.

وتناول الفصل التمهيدي: العلاقات الليبية التونسية قبل عام 1951م.

حيث ركَّز على إعطاء خلفية جغرافية وتاريخية عن ليبيا وتونس مع الإشارة إلى الصلات بين الشعبين عبر الزمن، كما ألقى الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وتونس إبان الفترة الاستعمارية، كما وضَّح الفصل تأثير السياسة الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية بين الشعبيْن حيث انخفضت المبادلات التجارية نتيجة توجيه التجارة الخارجية للبلديْن نحو إيطاليا وفرنسا.

أما الفصل الأول : فخصص لدراسة اكتشاف النفط الليبي

وقد تحدث عن مراحل اكتشاف النفط الليبي موضحاً التشريعات النفطية والتي سنَّتها الحكومة الليبية وتم التعامل مع الشركات النفطية على أساسها، كما تناول عملية منح العقود ورصد تطور الإنتاج النفطي، كما ألقى الضوء على استثمار العائدات النفطية في مجال النفط وفي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، كما بيَّن تأثير النفط على الميزانية الليبية ، وأشار الفصل إلى مقومات الاقتصاد الليبي والتونسي قبل النفط وتأثير اكتشاف النفط على ذلك.

وفيما يخص الفصل الثاني : فقد تناول الخبراء والعمال التونسيون في ليبيا

حيث رصد توافد العمالة التونسية إلى ليبيا بعد اكتشاف النفط مبيناً أعداد العمال والحرف التي يزاولونها وأماكن استقرارهم، كما أشار إلى العلاقات بين الحركة العمالية في ليبيا ونظيرتها في

تونس وتطورها خلال المرحلة قيد الدراسة، وبيَّن أوجه التعاون الاقتصادي في مجال التدريب ونقل الخبرات بين البلديْن في المجال الاقتصادي .

أما **الفصل الثالث** : فقد تم تخصيصه لدراسة النفط والعلاقات التجارية بين البلدين

وقد أهتم بدراسة العلاقات التجارية بين البلديْن ورصد حركة الصادرات والواردات وبيَّن السلع المتبادلة بين البلديْن كما وضَّح دور النفط الفاعل في الحركة التجارية بين البلديْن، وأشار إلى الاتجاه الجغرافي للصادرات الليبية وكذلك التونسية ، كما وضَّح الميزان التجاري بين البلديْن وتأثره بتحسن الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد اكتشاف النفط؛ والذي ترتب عليه انخفاض الصادرات الليبية إلى تونس وارتفاع الصادرات التونسية إلى ليبيا، كما أشار الفصل إلى مجهودات الحكومة التونسية في سبيل تطوير تجارتها الخارجية مع ليبيا.

ويتحدث **الفصل الرابع** :عن النفط وتأثيره على الروابط الاجتماعية

حيث يسلِّط الضوء على المهاجرين الليبيين إلى تونس موضحاً أسباب الهجرة وأماكن استقرار المهاجرين وأعدادهم، كما يبين الأنشطة الاقتصادية التي مارسوها، ويفسر أسباب عودة الليبيين من تونس بعد اكتشاف النفط، ويدرس أوضاع الوافدين التونسيين إلى ليبيا من حيث الأعداد وأماكن الاستقرار وأنواع الأنشطة التي يزاولونها، كما يلقى الضوء على التضامن بين الشعبيْن الليبي والتونسي من خلال بعض الأحداث التي ألمَّت بهما، وامتدت دراسته لتشمل روابط المصاهرة بين الشعبيْن.

أما **الفصل الخامس**: والأخير تناول النفط وتأثيره على العلاقات الثقافية

فسلط الضوء على التعليم في ليبيا قبل الحقبة النفطية ، ثم ركَّز على آثار النفط في هذا القطاع حيث استثمرت العائدات النفطية في بناء المؤسسات التعليمية، وإعارة الأساتذة من الدول العربية خاصة من تونس، وإرسال الطلبة للدراسة في تونس حسب التخصصات المتاحة، كما يلقي الضوء على التعاون في المجال الإعلامي بشقيه الإذاعي والصحافي، كما أهتم بدراسة التعاون بين البلديْن في المجال الأدبي والفني والذي شهد تطوراً كبيراً بعد استقلال البلديْن.

الكلمات الدالة

العلاقات – ليبيا و تونس – دور النفط

مقدمـــة

اتسم الاقتصاد الليبي في الفترة السابقة لاكتشاف النفط بالركود وتباطؤ النمو ، حيث إن اعتماده الرئيس على المنتجات الزراعية والحيوانية، وهذه المنتجات تتأثر باحتباس المطر؛ الأمر الذي يجعل هذا الاقتصاد رهينة العوامل المناخية. وإضافة إلى هذا فقد أُصيبت المنشآت الاقتصادية والبنى التحتية بأضرار نتيجة الحروب التي جرت على أرض ليبيا، كما أن العديد من الأراضي الزراعية زُرعت بملايين الألغام، والتي وقفت حائلاً أمام استغلالها. وعند استقلال ليبيا أرسلت الأمم المتحدة بعثة لتقصي الأوضاع الاقتصادية في البلاد وذلك بهدف تقديم المساعدات اللازمة لدعم اقتصاد الدولة.

وكان الوضع الاقتصادي في تونس أحسن حالاً من ليبيا، حيث إن نظام الحماية الفرنسي أعطى نوعاً من الاهتمام للاقتصاد التونسي، وخاصة الثروة الزراعية والتي استثمر فيها الفرنسيون أموالاً طائلة، كما ترك الفرنسيون منشآت صناعية كبيرة كمصنع الحديد والصلب والعديد من المصانع الأخرى، وأنشأوا شبكة متكاملة من السكك الحديدية، والعديد من الموانئ والمطارات، كما أن الفرنسيين أدمجوا العنصر المحلي في دوائر الدولة التونسية، ووفر نظام الحماية كادراً إداريًّا وفنيًّا سيَّر أعمال الحكومة بعد الاستقلال؛ وبذلك تحصلت تونس على بعض الكفاءات في مختلف المجالات، وكانت العلاقات الاقتصادية فيما بين البلديْن متواضعة؛ نظراً لضعف الاقتصاد لديهما، وإلى تشابه السلع المنتجة إضافة إلى سيطرة المستعمر على مفاصل الاقتصاد.

قامت ليبيا منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين بمحاولات استكشاف للنفط في مناطق واسعة من البلاد؛ وذلك للخروج من الضائقة المالية التي تعانيها، وقد سنَّت الحكومة الليبية قانون المعادن رقم (9) لسنة 1953م، والذي نصَّ على إمكانية إصدار تراخيص استطلاع للعديد من الشركات النفطية للبحث عن النفط، ثم صدر قانون النفط سنة 1955م والذي تم بموجبه فتح باب التقدم للحصول على امتيازات التنقيب، وقد حصلت العديد من الشركات النفطية العالمية على امتيازات للتنقيب عن النفط، والذي بدأت بواكير إنتاجه في سنة 1958م، ثم تطور الإنتاج مع بداية الستينيات وبلغ سنة 1963م 463 ألف برميل؛ وبذلك حقق

الميزان التجاري الليبي فائضاً قدره 49.575 مليون جنيه ليبي لأول مرة في تاريخ ليبيا منذ مئات السنين، وتصاعد الإنتاج في الفترات اللاحقة؛ وبذلك أصبحت ليبيا تحقق فائضاً من النقد الأجنبي، والذي استثمر في إقامة مشاريع عمرانية ضخمة، وكذلك في إنشاء البنية التحتية وفي تطوير الصناعة والزراعة، كما أن اكتشاف النفط أدى إلى إحداث تأثيرات عميقة في بنية الاقتصاد الليبي؛ فتحول من اقتصاد عاجز إلى اقتصاد نشط يحقق نمواً متسارعاً.

وانعكس هذا التغير على دول الجوار العربية ومنها تونس، والتي استشعرت هذا، وأخذت في تدعيم علاقاتها بجارتها ليبيا، خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ففي الجانب الاقتصادي أخذت في تنمية الصادرات التونسية تجاه ليبيا مستفيدة من قرب السوق الليبي واتساعه بفصل تراكم العائدات المالية الناتجة عن تصدير النفط، وكذلك من ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك الليبي، كما عملت على إقناع الحكومة الليبية بمنح فرص عمل للعمالة التونسية داخل ليبيا، وبهذه الإجراءات حاولت تونس أن تخفف من وطأة الحالة الاقتصادية السيئة التي تعاني منها .

وكان لهذه الطفرة النفطية تأثير على العلاقات الاجتماعية بين البلديْن حيث تغير اتجاه حركة السكان بين البلدين، والذي كان اتجاهه المعتاد من ليبيا إلى تونس في أغلب الأحوال ، فتوافدت عشرات الآلاف من العمالة التونسية إلى ليبيا؛ بهدف الحصول على فرصة عمل تمكّنها من الحصول على الاحتياجات الأساسية التي عجزت عن توفيرها في موطنها الأصلي ، وقد أصبحت ليبيا خلال الفترة النفطية بلداً جاذباً للسكان عكس ما كانت عليه سابقاً.

أهمية الدراسة وأسباب اختيارها

كان لاكتشاف النفط تأثير كبير على الأوضاع الداخلية في ليبيا خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى هذا التغيير إلى انعكاسات خارجية أثّرت على دول الجوار وبالدرجة الأولى تونس، والتي أخذت في تعزيز علاقاتها مع ليبيا بدافع تحقيق مصالحها الاقتصادية بعد أن أصبحت ليبيا من الدول المصدّرة لأهم عناصر الطاقة في العالم، إن هذا التغيير الذي طرأ على العلاقات الليبية التونسية لهُوَ جدير بالدراسة وإلقاء الضوء على مجريات هذه العلاقة وتفاعلها ورصد موقف الحكومة الليبية من ذلك.

وقد رغب الباحث في تناول هذا الموضوع، حيث إن هذه الفترة لم تُعطَ العناية الكافية من قبل الباحثين الذين أرّخوا لها، وإضافة إلى هذا فإن هذا الموضوع يتفق وميول الباحث في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي منذ مرحلة الماجستير.

حدود الدراسة

إن الإطار الزمني لفترة الدراسة يمتد من عام 1951م – 1969م وهي فترة العهد الملكي في ليبيا، وكان سبب اختيار الباحث لسنة 1951م لتكون بداية فترة الدراسة نابعاً من تحقق الاستقرار في ليبيا بعد الاستقلال ، حيث إن الشركات النفطية أُحجبت عن العمل في ليبيا خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية؛ وذلك بفعل انعدام الاستقرار وعدم اتضاح مصير ليبيا في تلك الفترة. كما أن اختيار سنة 1969م نهاية للفترة قيد البحث؛ ذلك لأن هذه السنة شهدت تغير النظام السياسي الحاكم في ليبيا وانتهاء النظام الملكي ، وقد صاحب هذا تغيرات في هيكلية نظام الحكم.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي من حيث مراعاة التسلسل الزمني للأحداث وربط السابق منها باللاحق، وعلى المنهج الوصفي التحليلي المبني على وصف الظواهر والأحداث وتحليلها، وقد قام الباحث بجمع البيانات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية ثم تحليلها باستخدام بعض الوسائل الإحصائية كالرسوم البيانية والجداول والخرائط؛ وذلك للوصول إلى نتائج تُلقي الضوء على تطور العلاقة أو تراجعها بين البلديْن في مختلف الميادين.

الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحث لا توجد دراسة متكاملة تتناول نفس الموضوع ، ولكن لا يخلو الأمر من بعض الإشارات التي تتعرض إلى جزئيات من الموضوع، مثل رسالة الدكتوراه للباحث عبد السلام عبدالله علي بعنوان: العلاقات الليبية التونسية 1956م-1987م ، والتي تتناول العلاقات السياسية بين البلديْن، وتحتوي الرسالة على فصل يتحدث عن العلاقات الاقتصادية بين البلديْن وأغلب محتواه يتناول فترة خارج نطاق هذا البحث، إلا أنه يتعرض في جزئية منه إلى التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة قيد البحث. وقد لاحظت أن البيانات الاقتصادية سطحية

ومقتضبة؛ وأغلبها يعتمد على مرجع واحد وهو كتاب نوري عبد السلام بريون: نحو اقتصاد عربي من أجل التحرير، دار مكتبة الفكر، طرابلس 1970م ، كما أن الباحث لم يستعن بالمصادر والمراجع التونسية، واعتمد على بعض المراجع الليبية، وأغفل أهم المصادر التي تتحدث عن التجارة وهو الدليل التجاري لطرابلس الغرب، والذي يحتوي على معلومات وفيرة في هذا المجال، كما تعرض الدراسة للاتفاقيات الليبية التونسية ، ولم يستفد الباحث من هذه الدراسة لتوافر مصادر ومراجع أخرى تتميز بدقة البيانات ووفرتها، وتتناول جزئيات من هذه الدراسة وقد ورد ذكرها في أهم المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة.

صعوبات الدراسة

واجهت الباحث العديد من الصعوبات خلال إنجاز هذا البحث وكان أبرزها الآتي:

- عناء البحث عن المعلومات من مصادرها الأولية مما اضطر الباحث للسفر إلى تونس أكثر من مرة، والاطلاع على الأرشيف الوطني التونسي والمكتبة القومية، وكذلك السفر إلى ليبيا والاطلاع على وثائق ومصادر مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، ومكتبة غرفة التجارة والصناعة بطرابلس والعديد من المكتبات الأخرى.
- صعوبة البحث عن الوثائق المتعلقة بالدراسة خاصة في تونس ، حيث إن طريقة البحث في الأرشيف التونسي لا تمكّن الباحث من الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بالبحث، فهي تستخدم منظومة تعتمد على كلمات مفتاحية محدودة جدا.
- عدم تعاون بعض الجهات والتي لديها وثائق تتعلق بالبحث مثل وزارة الخارجية التونسية ، حيث تقدّم الباحث بطلب اطلاع على الوثائق المحفوظة لديها ولكن دون أن يتلقى أي رد، كما تعذّر على الباحث الاطلاع على سجلات الجالية الليبية في القنصلية الليبية بتونس وكذلك نظيرتها في طرابلس، وذلك نتيجة عدم تجاوب المسؤلين فيهما، وقد زار الباحث جامع الزيتونة وجامعة الزيتونة بتونس ولم يتمكن من العثور على أية وثائق تتعلق بالبحث.
- وقد زار الباحث ارشيف الاتحاد العام التونسي للشغل ومكتبة غرفة التجارة والصناعة والزراعة بتونس العاصمة ولم يتمكن من الاطلاع على الوثائق والمصادر المتعلقة بالبحث.

وعلى الرغم من وجود هذه الصعوبات التي استهلكت مزيدا من الوقت والجهد والمال؛ فإن الباحث تحصّل على العديد من الوثائق والمصادر الأولية من خلال اطلاعه على العديد من

المراكز والمكتبات في تونس مثل المعهد القومي للإحصاء، ومركز التوثيق القومي ومكتبة جامعة منوبة وجامعة 9 أبريل والمعهد العالي للحركة الوطنية ، وفي ليبيا مكتبة جامعة طرابلس ومكتبة جامعة قاريونس ودار الكتب الوطنية، إضافة إلى المراكز والمكتبات السابق ذكرها ، وقد تمكَّن الباحث من الحصول على وثائق وتقارير ونشرات ومجلات عاصرت فترة البحث، وشكَّلت مادة علمية وفيرة اعتمد الباحث عليها في إنجاز هذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية وأهمها ما يلي:

- ما السياسة التي اتبعتها الحكومة الليبية لتشجيع الشركات النفطية على العمل في ليبيا؟ وما نتائجها السلبية والإيجابية؟
- ما خصائص الاقتصاد الليبي قبل النفط ؟ وما التغيرات التي طرأت عليه بعد اكتشاف النفط؟
- عند اكتشاف النفط تدفقت العمالة التونسية إلى ليبيا، ما حجمها؟ وما تخصصاتها؟ وما تأثيراتها الإيجابية والسلبية على الاقتصاد الليبي؟
- ما مساهمة الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمت بين البلدين في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما؟
- ما حجم التبادل التجاري بين البلدين قبل النفط؟ وما مدى تطوره ونموه خلال الفترة النفطية؟
- ما أسباب هجرة الليبيين إلى تونس ؟ وأين استقروا ؟ وما مدى اندماجهم مع المجتمع التونسي؟ وما الدوافع التي شجعتهم على العودة؟
- ما حجم التعاون في مجال التعليم بين البلدين قبل النفط؟ وما مدى التطور الذي شهده خلال الفترة النفطية؟

تقسيمات الدراسة:

قُسمت الدراسة إلى مقدمة و فصل تمهيدي وخمسة فصول رئيسة وذلك كما يلي:

الفصل التمهيدي وقد تناول: العلاقات الليبية التونسية قبل عام 1951م.

وركّز هذا الفصل على إعطاء خلفية جغرافية وتاريخية عن ليبيا وتونس مع الإشارة إلى الصلات بين الشعبين عبر الزمن، كما ألقى الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا إبان الفترة الاستعمارية مبيناً معاناة المواطن الليبي من سوء الأوضاع الاقتصادية والتي كانت من أحد الأسباب التي دفعته إلى الهجرة لتونس، كما احتوى على دراسة لأوضاع تونس الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وبين معاناة الشعب التونسي بعد الاستيلاء على أخصب أراضيه من قبل المستوطنين الأوروبيين، وتأثير ذلك على انخفاض المستوى المعيشي للمواطن التونسي، كما وضّح الفصل تأثير السياسة الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية بين الشعبيْن حيث انخفضت المبادلات التجارية نتيجة توجيه التجارة الخارجية للبلديْن نحو إيطاليا وفرنسا.

أما **الفصل الأول** : فخصص لدراسة اكتشاف النفط الليبي

وقد تحدث عن اكتشاف النفط الليبي موضحاً التشريعات النفطية والتي سنّتها الحكومة الليبية وتم التعامل مع الشركات النفطية على أساسها، كما تناول عملية منح العقود ورصد تطور الإنتاج النفطي، كما ألقى الضوء على استثمار العائدات النفطية في مجال النفط وفي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، كما بيَّن تأثير النفط على الميزانية الليبية والتي شهدت فائضا لأول مرة في تاريخ ليبيا والاستغناء عن المعونات الأجنبية، وبداية نشوء دولة ذات اقتصاد يتصف بالنشاط والنمو المتسارع، كما أشار الفصل إلى مقومات الاقتصاد الليبي والتونسي قبل النفط وتأثير اكتشاف النفط على ذلك.

وفيما يخص الفصل الثاني : فقد تناول الخبراء والعمال التونسيون في ليبيا

حيث تناول توافد العمالة التونسية إلى ليبيا بعد اكتشاف النفط مبيناً أعداد العمال والحرف التي يزاولونها وأماكن استقرارهم، كما أشار إلى العلاقات بين الحركة العمالية في ليبيا ونظيرتها في تونس وتطورها خلال المرحلة قيد الدراسة، وبيْن أوجه التعاون الاقتصادي في مجال التدريب ونقل الخبرات بين البلديْن في المجال الاقتصادي .

أما **الفصل الثالث** : فقد تم تخصيصه لدراسة النفط والعلاقات التجارية بين البلدين

وقد أهتم بدراسة العلاقات التجارية بين البلديْن ورصد حركة الصادرات والواردات وبيَّن السلع المتبادلة بين البلديْن كما وضَّح دور النفط الفاعل في الحركة التجارية بين البلديْن، وأشار إلى الاتجاه الجغرافي للصادرات الليبية وكذلك التونسية خلال الحقبة النفطية التي شهدتها ليبيا ورصد ذلك التغيير خاصة في الصادرات الليبية، كما وضَّح الميزان التجاري بين البلديْن وتأثره بتحسن الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد اكتشاف النفط؛ والذي ترتب عليه انخفاض الصادرات الليبية إلى تونس وارتفاع الصادرات التونسية إلى ليبيا، كما أشار الفصل إلى مجهودات الحكومة التونسية في سبيل تطوير تجارتها الخارجية مع ليبيا باستخدام وسائل دعاية مختلفة ومشاركتها في معرض طرابلس الدولي.

ويتحدث **الفصل الرابع** :عن النفط وتأثيره على الروابط الاجتماعية

فقد سلّط الضوء على المهاجرين الليبيين إلى تونس موضحاً أسباب الهجرة وأماكن استقرار المهاجرين وأعدادهم، كما يبين الأنشطة الاقتصادية التي مارسوها، ويفسر أسباب عودة الليبيين من تونس بعد اكتشاف النفط، كما يشير إلى تغيير اتجاه الحركة السكانية بين القطرين، ويدرس أوضاع الوافدين التونسيين إلى ليبيا من حيث الأعداد وأماكن الاستقرار وأنواع الأنشطة التي يزاولونها، كما يلقى الضوء على التضامن بين الشعبيْن الليبي والتونسي من خلال بعض الأحداث التي ألمَّت بهما، وامتدت دراسته لتشمل روابط المصاهرة بين الشعبيْن؛ والتي أفرزها التواصل المستمر بينهما واستقرار الجاليات الكبيرة بفعل عوامل الطرد المتمثلة في الدوافع الاقتصادية وبفعل القهر الاستعماري.

أما الفصل الخامس: فقد تناول النفط وتأثيره على العلاقات الثقافية

حيث تناول التعليم في ليبيا قبل الحقبة النفطية وبيَّن الحالة السيئة التي كانت عليها، ثم ركَّز على آثار النفط في هذا القطاع حيث استثمرت العائدات النفطية في بناء المؤسسات التعليمية، وإعارة الأساتذة من الدول العربية خاصة من تونس، وإرسال الطلبة للدراسة في تونس حسب التخصصات المتاحة، كما يلقي الضوء على التعاون في المجال الإعلامي بشقيه الإذاعي والصحافي، ويبين الدور الذي أداه الإعلام في سبيل توثيق العلاقات بين البلدين، كما أهتم

بدراسة التعاون بين البلدين في المجال الأدبي والفني والذي شهد تطوراً كبيراً بعد استقلال البلدين.

مصادر الدراسة:

اعتمد الباحث على العديد من المصادر والمراجع التي استقى منها المادة العلمية، وهي متنوعة ضمن المصادر الأولية كالوثائق والتقارير الرسمية المنشورة والمذكرات، كما شملت بعض المصادر الأجنبية كالنشرات والتقارير والكتب.

وتمكَّن الباحث من الاطلاع على بعض الوثائق غير المنشورة منها، وثائق مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وهي تنحصر في وثائق الخارجية ووثائق وزارة التربية والتعليم، وقد تحصَّل الباحث منها على معلومات قيمة عن أوضاع الدولة الليبية الناشئة واحتياجها إلى الخبرات من جارتها تونس خاصة في مجال الزراعة والثروة البحرية، كما بيَّنت هذه الوثائق عودة الليبيين المهاجرين من تونس بأعداد كبيرة وتقدمهم للحصول على الجنسية الليبية، وأوضحت وثائق وزارة التربية والتعليم إعارة بعض المدرسين من تونس.

كما تمكَّن الباحث من الاطلاع على بعض الوثائق من الأرشيف التونسي، وهي تتحدث أغلبها عن حصول بعض الليبيين على الجنسية التونسية، وتضمنت هذه الوثائق بعض المعلومات الأخرى مثل أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الليبيون في تونس، وكذلك أماكن استقرارهم، وقد استفاد منها الباحث فيما يتعلق بأوضاع الجالية الليبية في تونس.

كما تمكَّن الباحث من الاطلاع على مجموعة كبيرة من التقارير الرسمية المنشورة، والتي قدَّمت معلومات مهمة لموضوع الدراسة، ومن هذه التقارير التعدادات السكانية، والتي مدَّت الباحث بمعلومات متنوعة عن أعداد الجاليات في كل من ليبيا وتونس والنشاطات الاقتصادية التي كانوا يمارسونها. ففي ليبيا أُعد تعدادان في الفترة قيد البحث: أولهما سنة1954م ومعلوماته بسيطة ومحدودة، فقد ذكر عدد الجالية التونسية في ليبيا وأماكن استقرارها، أما التعداد الثاني فكان سنة 1964م، والذي يتعذر الاستفادة من جميع البيانات التي تخص الجاليات الأجنبية الواردة به، حيث إن الجالية التونسية دمجت بياناتها مع الجاليات العربية.

وفي تونس صدر تعداد سنة 1956م.

- Royaume de Tunisie, recensement general de la population de la Tunise de 7 fevrier 1956, Tunise:1957.

وكانت بيانات الجالية الليبية ضمن الجاليات الاسلامية، أما تعداد سنة 1966م

- Institute national de la statistique, Recen sement generl de la population et des logements de la Tunisie du 3 Mal 1966, volume2, chapitre v, Tunis ,1973 فتوجد به بيانات متعددة وغزيرة عن الجالية الليبية شملت العدد وأماكن الإقامة والعمل والدراسة ، وقد شكل مادة غنية بالمعلومات التي تتعلق بالبحث.

واستفاد الباحث من نشرات التجارة الخارجية في ليبيا و تونس وهي تُعتبر من أهم النشرات الرسمية، فقد احتوت على مادة علمية وفيرة استفاد منها الباحث فيما يتعلق بالجزء الاقتصادي من البحث، وخاصة النشرات التونسية والتي كتبت باللغة الفرنسية:

- Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1960 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, Tunisie, 1961.

ولعل من النشرات المهمة التي أثرت موضوع الدراسة مجموعة من نشرات **الدليل التجاري لطرابلس الغرب**، وهو صادر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس، وقد اشتملت الإصدارات على معلومات مهمة عن اكتشاف النفط و الشركات النفطية وتطور الإنتاج مع إحصائيات دقيقة عن ذلك، كما احتوت على بيانات عن التجارة الخارجية الليبية.

ومن المصادر المهمة التي اعتمد عليها الباحث كتاب علي أحمد عتيقة، **أثر البترول على الاقتصاد الليبي** (بيروت: دار الطليعة، 1972م)، والذي رصد حركة التغيير الاقتصادي التي تمر بها المملكة الليبية بعد اكتشاف النفط، وبيّن مراحل اكتشاف النفط وإنتاجه وانعكاس ذلك على القطاعات المختلفة في الاقتصاد الليبي، وما يؤكد مصداقية هذا المصدر أن مؤلفه كان قريباً من تطور النشاط الاقتصادي في ليبيا في الفترة قيد البحث ، حيث إنه تولّى منصب وزير التخطيط في الحكومة الليبية، وإضافة إلى هذا كتاب نوري عبد السلام بريون، **قراءات في الاقتصاد الليبي 1968م-1969م**،(طرابلس: دار الفكر 1971م)، وقد تضمّن معلومات قيمة

مرفقة بجداول إحصائية عن قطاع النفط، والوضع المالي في ليبيا قبل وبعد اكتشاف النفط إضافة إلى التجارة الخارجية.كما أعتمد الباحث على كتاب عبد الأمير قاسم كبه: المملكة الليبية، صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي،(بيروت، دار الاندلس للطبع والنشر، 1963م) ، والذي يتناول فيه اكتشاف النفط الليبي ومراحل التفاوض بين الحكومة الليبية والشركات النفطية، وقد كلف السيد عبدالأمير لتمثيل الحكومة الليبية أثناء التفاوض مع الشركات النفطية، وهذا اعطى الكتاب قيمة فهو قريباً من مصدر الحدث، كما يحتوي الكتاب على عرض للاقتصاد الليبي حتى سنة 1963م.

وقد اعتمد الباحث على العديد من الجرائد والمجلات التي صدرت أثناء الفترة موضوع الدراسة، وهي تلقي الضوء على التغييرات الاقتصادية التي تمر بها ليبيا، كما تتضمن بيانات عن العلاقات الليبية التونسية في مختلف المجالات، ومن هذه الصحف طرابلس الغرب، برقة الجديدة، الرائد، فزان، كما تحتوي العديد من المجلات على بيانات تخص الدراسة مثل مجلة ليبيا الحديثة ومجلة المعرفة، وفي الجانب التونسي كانت جريدتا العمل والصباح من أهم المصادر التي زودت البحث بمعلومات مختلفة عن العلاقات الليبية التونسية .

كما استعان الباحث بمجموعة من المقالات الصادرة في دوريات علمية مختلفة مثل المجلة التاريخية المغربية، ومجلة المستقبل العربي ومجلة الشهيد، وبالإضافة إلى هذا اعتمدت الدراسة على عدد كبير من المراجع العربية منها كتاب السيد / إبراهيم أحمد أبو القاسم: بعنوان المهاجرون الليبيون في البلاد التونسية، وكتاب الهادي التيمومي: تونس 1956م-1987م، وكتاب رضا الزواري: الصراع الطبقي في تونس 1956م – 1980م ، وكتاب صلاح الدين التلاتلي: تونس الجديدة مشاكل ونظريات، بالإضافة إلى مجموعة من الكتب الأجنبية منها.

- **jean poncet ,la Tunisia ala recherché de son avenir (paris : 1974)**
- **Sophie, basis, bouhayre belhassen, bourgiba (Paris, jeune afrique, 1988).**
- **Bchara khaddar and basher elwifati, the economic development of Libya (London : crom helm ltd, 1987).**

وأخيراً نأمل أن أكون قد أضأت جوانب الموضوع العديدة، بالقدر الذي أسعفتني به المصادر والمراجع المتاحة. وما توفيقي إلا بالله.

القاهرة 2015م

الفصل التمهيدي

العلاقات الليبية التونسية قبل عام 1951م

أولاً-أصول العلاقات الليبية التونسية.

ثانياً- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

ا- الأوضاع الاقتصادية.

ب- الأوضاع الاجتماعية.

ثالثاً-الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس.

ا- الأوضاع الاقتصادية.

ب- الأوضاع الاجتماعية.

رابعاً- أثر السياسة الاستعمارية على العلاقة بين البلدين.

الفصل التمهيدي

العلاقات الليبية التونسية قبل عام 1951م

يتناول هذا الفصل الروابط التاريخية والحضارية التي كان لها الأثر الكبير في توطيد العلاقات بين الشعبين الليبي والتونسي، وكانت سنداً وداعماً لتلك العلاقات عبر الزمن، كما يلقي الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدين خلال مرحلة الاستعمار الأوروبي للمنطقة ، ويبين مدى الأضرار التي لحقت بالشعبين في المجالات المذكورة والتي انعكست على حياة السكان واستقرارهم، حيث اضطر الآلاف من أبناء الشعبين إلى الهجرة وترك أوطانهم وممتلكاتهم بفعل القوة الاستعمارية الغاشمة، وقد أدى هذا إلى بعث روح التضامن والتآزر بين الشعبين لمواجهة هذه الظروف القاهرة، كما يتناول الفصل تأثير السياسة الاقتصادية الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث سيطرت كل من الدولتين المستعمرتين على مفاصل الاقتصاد وجعلته رهينة لمصالحها الاستعمارية والاقتصادية.

أولاً- أصول العلاقات الليبية التونسية.

تتمتع كل من ليبيا وتونس بموقع استراتيجي مهم على المستوى الإقليمي والدولي لكلا القطرين، وقد كان لهذا الموقع دور مؤثر في تفاعل العلاقة بينهما، حيث إن الامتداد الطبيعي لأراضي البلدين يجعل التواصل بين السكان سهلاً ميسراً خاصة في المناطق الحدودية، فتلك المناطق تتصف بأنها أرض منبسطة لا يزيد ارتفاعها في الجانب التونسي عن 200 [1] متر عن مستوى سطح البحر، باستثناء بعض السلاسل الجبلية في الجنوب التونسي والتي تُعتبر امتداداً لجبال نفوسه في ليبيا، والتي توجد بها ممرات تسهل عملية المواصلات بين البلدين، كما أن الحدود البحرية تتميز بتوافر العديد من الموانئ على جانبيها في كلا البلدين، فمثلاً موانئ زوارة والزاوية وطرابلس في ليبيا، وموانئ جربة وصفاقس وغيرها في تونس، وتتصف هذه الموانئ بقابليتها للاستخدام طول العام، كما أنها تعتبر محمية نوعاً ما من العواصف والأنواء البحرية، وتستخدم كمراكز اتصال بين القطرين.

---

(1) محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينه، (تونس، دار سراس للنشر ، د-ت)، ص9.

إن الاتصال المباشر بين القطرين براً وبحراً يجعل العلاقات بينهما أكثر تجاوباً سواء في أوقات السلم أو أوقات الحرب، فهذه الحدود تُعتبر جسوراً للإمداد بالتموين والسلاح إبان الحرب ومنفذاً للتبادل التجاري في فترات الاستقرار وللهجرة في فترات الجفاف .

وقد تميز موقع ليبيا الجغرافي(1) بتوسطها للسواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والتي تمتد لمسافة 1900كم (2)، حيث تتواصل عبر هذا البحر مع الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، وأن موقعها هذا يجعلها شديدة التأثر بكل ما يحدث على شواطئ هذا البحر الحيوي، أما عن مساحتها فهي تقدر بـ 1.775.500كم^2 وتمتد جنوباً داخل القارة الإفريقية لمسافة تصل إلى 2000كم (3) حتى حدود السودان وتشاد والنيجر، ومن أهم العوامل التي جعلت موقع ليبيا ذا أهمية خاصة في ميدان السياسة الدولية الآتي:

1. أنها تمثل حلقة وصل بين جناحي الوطن العربي الشرقي والغربي، والتي ترتبط أقطاره بروابط تاريخية وثقافية، كما أن معظم سكانها تربطهم صلات القربى مع الأقطار المجاورة.
2. توسط موقعها البحر الأبيض المتوسط والذي يعتبر ممراً مفتوحاً على التجارة الدولية، خاصة وأن دول إفريقيا المغلقة والتي تمتد حدود ليبيا إلى أطرافها الشمالية يمكنها أن تستخدم الموانئ الليبية على طول الساحل في تجارتها مع أوروبا (4).

أما بالنسبة لموقع تونس[5] فهي تعتبر أبعد أجزاء دول المغرب العربي والقارة الإفريقية نحو الشمال، فهي تقترب بمسافة 140كم عن جزيرة صقلية (6)،وبذلك فهي تشرف على الطرف الجنوبي لهذا المضيق المهم والذي يكسب تونس الموقع الاستراتيجي في البحر المتوسط، ويقسم

---

(1) انظر الخريطة بالملحق رقم (17).

(2) حسين مجاهد مسعود: جغرافية ليبيا، ط1، (طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية،2012)، ص12.

(3) نفس المرجع والصفحة.

(4) عبد العزيز طريح شرف: جغرافية ليبيا، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ت)، ص15.

(5) انظر الخريطة بالملحق رقم (18)

(6) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص8.

هذا المضيق البحر المتوسط إلى حوضين أحدهما شرقي والآخر غربي، كما أن مضيق تونس صقلية يقع في منتصف المسافة بين مضيق قناة السويس ومضيق جبل طارق [1].

ويمتد الساحل في اتجاه الشمال ثم الغرب، وتكثر به التعاريج والتي تكون موانئ طبيعية تتميز بالأمان والصلاحية للملاحة على مدار العام ويبلغ طول هذا الساحل 1300كم، كما تبلغ مساحة البلاد 164.250كم2[2]، كما أنها تمثل حلقة وصل بين أقطار المغرب والمشرق العربي، حيث يمر بها الطريق الساحلي الممتد من السويس والإسكندرية والذي يعبر ليبيا من السلوم حتى طرابلس ثم الحدود التونسية، والذي يخترقها محاذياً للساحل عبر قابس وصفاقس وتونس، ثم يجتاز الحدود التونسية إلى الجزائر [3]، وقد أكسب هذا الموقع البلاد أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية.

وبصفة عامة فإن كلا البلدين يحتلان موقعاً مهماً على الخارطة الدولية حيث تمتد سواحلهما لمسافة 3200كم على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، والذي يعتبر من البحار الحيوية حيث تطل عليه ثلاث قارات، وهو يعج بالخطوط الملاحية البحرية التي تنقل السلع والمواد الخام بين الدول المصنعة في أوروبا والدول المستهلكة في إفريقيا وآسيا، كما أن وجود العديد من الموانئ على سواحل البلدين يمكنهما من تيسير الاتصال ببعضهما، كما تُعتبر هذه الموانئ منفذاً إلى دول وسط إفريقيا، حيث يبلغ امتداد الدولتين من الشمال إلى الجنوب مسافة 2500كم تقريباً حتى نهاية الحدود الليبية الجنوبية، وعلاوة على ذلك فإن الدولتين تعتبران حلقة وصل بين أطراف الوطن العربي سواء عن طريق البر أو البحر.

وترتبط ليبيا وتونس بعدة روابط تاريخية وحضارية كانت سنداً متيناً للشعبيْن على مدى الزمن، وترجع العلاقات بين البلدين إلى جذور موغلة في القدم حيث إن تجاور الشعبيْن أنتج تفاعلاً مستمراً بينهما عبر الزمن، فقد كانت التحركات البشرية عبر هذه الحدود بين البلدين تكاد تكون مستمرة، خاصة في أوقات الأزمات كالحروب والمجاعات، ويزيد في كثافة هذه التحركات

---

(1) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص8.

(2) الصادق النيهوم: وطننا، ط3؛ (طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، 1977م)، ص ص 27،30.

(3) صبري فارس الحسيني وحسن أبوسمود: جغرافية الوطن العربي، ط1؛ (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999م)، ص195.

اعتماد اقتصاد البلدين على الزراعة، والتي ترتبط أساساً بمدى سقوط الأمطار فكلما كان معدل سقوط الأمطار بكميات غزيرة انعكس ذلك على انتعاش الاقتصاد، فيحقق السكان فائضاً في الإنتاج الزراعي وخاصة الشعير والقمح، وكذلك الإنتاج الحيواني فيتم الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتية والحيوانية ويُصدَّر جزء منه للخارج، إن هذا الاقتصاد غير المستقر والمرتبط بالتغيرات المناخية؛ يحتم على البلدين التعاون والتضامن من أجل الحصول على لقمة العيش الكريمة؛ وقد أنتج هذا الحراك الاجتماعي علاقات مصاهرة بين الشعبين فبعض من السكان عند هجرته يستقر في البلد المضيف، وقد يتزوج من عائلات البلد، وهذا أدى إلى زيادة تماسك النسيج الاجتماعي بين الشعبيْن. (1)

وقد أدت هذه الهجرات إلى تقوية التقارب بين أبناء الشعبيْن، فالعادات والتقاليد كانت متشابهة في معظم المناطق، فالشعبان ينتميان إلى نفس العرق العربي أي تربط بينهما رابطة الدم، وكذلك رابطة الديانة الإسلامية (2)، وما أتت به من تشريعات أثرت على العادات والتقاليد، وحثت على التعاضد والتعاون والوقوف مع بعضهما ضد المستعمر.

وعلى سبيل المثال من أشهر الهجرات الجماعية التي شهدتها البلدان إحداهما أثناء ثورة غومة المحمودي (3) ضد الأتراك خلال الفترة 1835- 1858م والذي لجأ إلى تونس وساندته قبيلة ورغمة التونسية، وعند هزيمته استقر بالجنوب التونسي مع 80 ألفاً من القبائل الليبية المناصرة له وذلك سنة 1858م، وفي المقابل كانت هجرة أخرى من الشعب التونسي إلى ليبيا

---

(1) علي عبد اللطيف حميدة: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830- 1932م، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م)، ص94.

(2) إبراهيم أحمد أبو القاسم: المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية 1911- 1957،(تونس، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، 1992م)، ص143.

(3) ولد غومة المحمودي عام1795م في منطقة الحوض ،واصبح شيخاً لقبيلته سنة 1831م وقد خاض حرباً ضد الولاة العثمانيين وعندما استدعاه الوالي علي عشقر وسأله عن مطالبه فقد ذكر ان الضرائب مجحفة وطريقة الجباية ظالمة وكذلك نطالب ان يشارك الليبيين في ادارة شؤون الدولة ، واستمرت الحرب ضد الولاة خلال الفترة من 1835م-1858م،وضمت أعداد كبيرة من المنطقة الغربية وجبل نفوسة وألحقت بالجيش العثماني العديد من الهزائم. انظر تعريف بغومة المحمودي على شبكة المعلومات الدولية.ar.wikipedia.org

وذلك إبان فترة المقاومة ضد المستعمر الفرنسي، فقد لجأ على بن غداهم [1] أحد زعماء المقاومة التونسية إلى طرابلس مع 55 ألفاً من المقاومين التونسيين [2].

كما برز التضامن بين الشعب العربي في تونس وليبيا إبان تعرضهما للاحتلال ، فعندما حل الاستعمار الإيطالي بليبيا مثلت تونس ملجأ طبيعياً للمقاومين على اختلافهم من عسكريين وسياسيين، وأمَّنت لهم حرية التحرك في سلام وحيث إنهم ينتقلون في أرض حليفة لهم يحصنهم مد تضامني من أشقاء لهم [3]، يربطهم الشعور بالانتماء للعروبة والإسلام، و يحدوهم الأمل في تحقيق هدفهم المشترك وهو طرد المستعمر، وكمثال للتلاحم بين أبناء الشعوب العربية ضد المستعمر اشتراك التونسيين والجزائريين والليبيين والمغاربة في معركة الزلاج ضد القوات الفرنسية في نوفمبر 1911م، وقد قُدِّم 72 شخصاً للمحاكمة منهم ثلاثة ليبيين، [4] كما تلاحم المجاهدون الليبيون والتونسيون بقيادة خليفة بن عسكر النالوتي في انتفاضة 1915م وخاضوا العديد من المعارك ضد المستعمر الفرنسي [5]، كما يذكر السيد أحمد زارم عند لجوئه لتونس وإيداعه بالحبس المركزي في تونس من قبل السلطات الفرنسية، أن الحبس مكتظ بالمواطنين من مختلف الطبقات من تونسيين ومغاربة وجزائريين وليبيين، وكانت معنوياتهم عالية، غير مبالين من ضرب وتعذيب المستعمر لهم [6]، وذلك بهدف إضعاف روح المقاومة والتي أثبتت تلاحم العرب ضد مستعمريهم.

ويُعتبر الدين الإسلامي من العوامل التي لها دور كبير في توطيد العلاقة بين الشعبين، فكلاهما يدينان بنفس الديانة عدا أقلية يهودية منكفئة على ذاتها، كما أنهما يتبعان نفس المذهب المالكي، وقد كان لدين الإسلام دافع كبير يحث معتنقيه على الدفاع عن وطنهما ضد المستعمر

---

(1) علي بن غذاهم ولد في القصرين عام 1841م تزعم الثورة في مارس 1864م، والتي كان سببها فرض ضرائب على الرأس قيمتها 72ريال، وأخمدت الثورة في 1866م وتوفي في السجن سنة 1867م.أنظر جان غانياج : علي بن غذاهم،1864م،(تونس، الدار التونسية للنشر،1965م)،ص ص17،18.

(2) نفس المرجع، ص 17.

(3) محمد المرزوقي: دماء على الحدود، (طرابلس، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1975)، ص8.

(4) إبراهيم أحمد أبوالقاسم : مرجع سابق ، ص ص 169،168.

(5) نفس المرجع، ص 170.

(6) أحمد زارم: حتى لا يضيع التاريخ، (طرابلس، دار الحرية للطباعة، 1972م)، ص ص 153- 154.

الأوروبي المسيحي [1]، والذي استمر الصراع معه على مدى فترات طويلة من تاريخ المنطقة؛ الأمر الذي ركّز وبلور الهوية المحلية العربية الإسلامية وزاد من تماسكها، كما أن الوازع الديني الذي يحض على مساعدة المسلمين والوقوف إلى جانبهم ومناصرتهم في السراء والضراء وفر دعماً مستمراً لكلا الشعبين في حالات الحرب والسلم على السواء، ففي حالات الحرب كانت الدعوة إلى الجهاد تنتشر عبر المنارات العلمية الدينية كجامع الزيتونة في تونس، والعديد من المساجد والمنارات والزوايا في ليبيا، كما حض الإسلام على مساعدة المسلمين عند حدوث الأزمات الاقتصادية، والتي تصاحبها هجرات جماعية طلباً للرزق فمن واجب الطرف المضيف أن يمد يد العون لإخوته المسلمين.

وقد دعم هذه العلاقات وحدة اللغة، فقد تكلم أهل البلدين اللغة العربية لغة الإسلام، بالرغم من تعرض هذه اللغة إلى المحاربة من قبل المستعمر سواء كان فرنسياً أو إيطالياً، بهدف طمس الهوية العربية الإسلامية، وذلك بهدف استمرار رضوخ هذه الأمة وقبولها التبعية والاحتلال لهذا المستعمر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف عمل المستعمر على نشر لغته في كلا البلدين، فقد انتشر تعليم اللغة الفرنسية بصورة كبيرة في العديد من المدن التونسية، وأصبحت نسبة الذين يتعلمون اللغة الفرنسية في ازدياد، حيث إنها اللغة المتداولة في المدارس وكذلك في العمل والمستخدمة في الإجراءات الإدارية عامة، وبدا أجبر المستعمر الشعب التونسي على تعلم لغته، وفي نفس الوقت حارب استخدام اللغة العربية، فقد تقلصت نسبة المتحدثين بها خاصة بين أوساط الطلبة، وهناك نسبة كبيرة من حملة البكالوريا يجهلون اللغة العربية كتابة وقراءة [2]، غير أن جامع الزيتونة ظل بؤرة تشع بعلوم الدين وعلوم اللغة العربية، حيث كان طلبته يتقنون اللغة العربية ويتشبثون بها، حفاظاً على لغة القرآن وعلى الهوية العربية الإسلامية، وكذلك قامت الكتاتيب والمنارات العلمية المنتشرة في أرجاء تونس بدور مماثل في إرساء قواعد اللغة العربية.

---

(1) علي عبد اللطيف حميدة: مرجع سابق، ص18.

(2) عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، ط1،(بيروت، دار القدس، 1975م)، ص23، ص23.

وبالنسبة لوضع اللغة العربية في ليبيا فقد كانت سياسة المستعمر الإيطالي هي نشر اللغة الإيطالية عبر إنشاء المدارس الإيطالية العربية، والتي تهدف إلى طلينة الجيل الصاعد من الليبيين، مستفيدين من تجربة فرنسا في إنشاء المدارس الابتدائية الحكومية في غرب إفريقيا[1]، وتُدرّس في هذه المدارس صناعة النبيذ وأسماء ملوك روما، ومنجزات كافور(Cafor) وقاريبالدي(Garibaldi) ومازيني(Mazzini) ، متجاهلين تدريس تاريخ وجغرافية ليبيا[2]، كما أن هذه المناهج لا تمت بأي صلة إلى البيئة الثقافية والاجتماعية لليبيين، وذلك للعمل على طمس الهوية العربية الإسلامية.

ولمواجهة سياسة الإيطاليين فقد أحجم معظم الليبيين من إرسال أبنائهم إلى المدارس الإيطالية، والتحق أولادهم بالكتّاب لتعلم اللغة العربية والعلوم الدينية وقراءة القرآن، أما البنات الصغيرات فيتم إرسالهن إلى بيت تقوم فيه معلمة بتلقينهن سوراً قصيرة من القرآن الكريم [3]، وعند انتهاء الطلبة من الدراسة في الكتاتيب يواصلون دراستهم لمدة تقارب الثلاث سنوات، يدرسون خلالها بتوسع اللغة العربية وتفسير القرآن الكريم وبعض المواد الأخرى، وتُعتبر هذه فترة تمهيدية تؤهلهم للدراسة في جامع الزيتونة أو الخلدونية في تونس، أو الجامع الأزهري في مصر[4]، وهكذا عالج ذوو العلم في البلدين محاولات المستعمر في طمس معالم الهوية العربية الإسلامية، وذلك بترسيخ دراسة لغة القرآن عبر المدارس سالفة الذكر.

إن الشعور بوحدة المصير المشترك بين الشعبيْن العربيين الإسلاميين اللذين يرزحان تحت نير الاحتلال الأوروبي، قد زاد من زخم المقاومة والتضامن بينهما، وقد عمل هذا على وقوفهما في خندق واحد ضد المستعمر الأجنبي، يحدوهما الأمل بطرده من أراضيهما، مدعومين من حركات المقاومة الوطنية في بقية أقطار المغرب العربي والوطن العربي عامة، وعلى كلٍّ فإن

(1) ليوناردو أبلتون: سياسة التعليم الإيطالية إزاء العرب الليبيين "1911- 1922، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، ط1؛(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999)، ص52.

(2) نفس المرجع، ص115.

(3) عبد الرحمن الجنزوري: رحلة السنوات الطويلة، ط1؛ (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م)، ص19.

(4) ليوناردو أبلتون: مرجع سابق، ص73.

سكان الوطن العربي هم شعب واحد وإن فرقت بين أقطاره السياسية، وأن السياسة لا تستطيع فك روابط الوحدة التي عقدها الدين الواحد والدم الواحد واللغة الواحدة والمصلحة والخطر الواحد [1].

ثانيا-الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

لقد عانى الاقتصاد الليبي من عدم الاستقرار نتيجة اعتماده على المنتجات النباتية والحيوانية والتي هي رهن هطول الأمطار، ومما زاد الأمر سوءًا وقوع ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي والذي استغل موارد البلاد على قلتها؛ وأدى ذلك إلى المزيد من الضغوط الاقتصادية التي واجهها المواطن الليبي، والتي انعكست على الأوضاع الاقتصادية للبلاد بصفة عامة.

أ- الأوضاع الاقتصادية .

بعد تمكن الاستعمار الإيطالي من احتلال ليبيا شرع في الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة خاصة في المناطق الساحلية، وقد تمت هذه العملية على عدة مراحل: كان أولها بإصدار مرسوم ينص على ضم الأراضي الأميرية إلى الإدارة الإيطالية، والتي بلغت 9313 هكتاراً وذلك في الفترة من 1912م إلى 1915م [2] ، وتلى ذلك صدور مرسوم في 15 أكتوبر 1916م ينص على تخويل حكام المناطق العسكرية الأربع الاستيلاء على ممتلكات الثوار والقبائل الثائرة بما فيها الأراضي ،وتعتبر الأراضي ملكاً للدولة الإيطالية [3] ، وفي 18 يولية 1922م صدر قرار ينص على أن الأراضي غير المستغلة بانتظام والتي لا توجد بها أبنية أو أشجار تصبح ملكاً للدولة، وبهذا القرار تم مصادرة مساحات كبيرة من أراضي الليبيين التي يستغلونها في الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار مثل الشعير والقمح، واللذين يعتبران الغذاء الرئيسي للسكان، وبطبيعة الحال فإن هذه الأراضي تكون عادة غير مزروعة بأشجار لعدم وجود المياه بها بل تستخدم كمراعٍ، وفي الزراعة الموسمية المتمثلة في زراعة الحبوب بصفة عامة، ثم

---

(1) صالح الخرفين :عبد العزيز الثعالبي، ط1؛ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1995م)، ص56.

(2) نيكولاي إيليتش بروشين: تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1985م)، ص215.

(3) عبد المولى الحرير: "الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية لإجراءات الاستيطان الإيطالية على حركة الجهاد"، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911- 1970م، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984م)، ص103.

صدر قرار آخر في 15 نوفمبر 1923م ينص على استيلاء الدولة على الأراضي التي تعتبرها ضرورية للصالح العام [1] .

وبهذه السلسلة من المراسيم والقرارات التي أصدرتها الحكومة الإيطالية تحت مصادرة معظم الأراضي الليبية للزراعة والتي تتوفر فيها المياه الجوفية، ودفع بالليبيين إلى المناطق الجرداء جنوب جبل نفوسه وجنوب الجبل الأخضر حيث المناطق التي يندر سقوط المطر فيها، وقد صادرت السلطات الإيطالية في الفترة من 1922- 1925م مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، ففي منطقة الزاوية تم مصادرة 900 مزرعة، وفي منطقتي تاجورة وسوق الجمعة تم مصادرة 183 مزرعة، وفي منطقة سهل الجفارة 180 مزرعة، وفي جبل غريان 64 مزرعة [2]، وقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة في تاجوراء وعين زارة وسواني ابن آدم والعزيزية ومليتة وصبراتة والقربولي وقصر خيار 68 ألف هكتار حتى سنة 1925م، وفي منطقة الجبل الأخضر تم مصادرة 630 ألف هكتار حتى سنة 1939م وكان المستهدف الوصول إلى 900 ألف هكتار[3] لولا اندلاع الحرب العالمية الثانية.

و ركّز الإيطاليون على إنتاج المحاصيل التصديرية مثل الزيتون والقمح والشعير، حيث قامت الإدارة الإيطالية على تشجيع المستوطنين الإيطاليين على زراعة أشجار الزيتون، وقدمت لهم المساعدات الفنية والمادية مثل الإعانات والقروض وذلك لأن أشجار الزيتون تحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى يكون إنتاجها اقتصادياً، وقد بلغت الكميات المنتجة من زيت الزيتون 8500 طن في سنة 1950م، كما تُعتبر التمور من الفواكه التي اشتهرت ليبيا بزراعتها بأعداد كبيرة وقد وصل عدد الأشجار إلى مليون شجرة مثمرة بلغ إنتاجها خلال الفترة من 1944- 1950م من 20 ألف طن متري إلى 37 ألف طن متري.

---

(1) الهادي مصطفى أبو لقمة: "الاستعمار الاستيطاني في ليبيا 1911م- 1939م"، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911- 1970م، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1984م)، ص ص 46- 47.

(2) عبد المولي الحرير: مرجع سابق، ص ص 107، 108.

(3) انجيلو ديل بوكا: الإيطاليون في ليبيا، ترجمة محمود علي التائب،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1955م)، ص74.

وبلغ إنتاج البلاد من الموالح والحمضيات سنة 1950م خمسة آلاف طن متري تقريباً[1]، وقد أهتمت الجالية الإيطالية بزراعة أشجار العنب وذلك لإنتاج النبيذ وعنب المائدة حيث جلبت أنواعاً عديدة من كروم العنب مثل: الأليكانتي (Alicante)، والكاريان (Carighan) لصناعة الخمور، وأنواع الزبيبو (Zebibbo)،والشاسلاس(Chasselas)، والموسكي(Muscat) كأصناف مائدة و السلطاني (Sultanina) لصنع العنب المجفف، وقد بلغ إنتاج النبيذ سنة 1950م حوالي 35 ألف لتر [2].

وتأتي محاصيل الشعير والقمح في مرتبة الصدارة من حيث الأهمية وذلك باعتبارها الغذاء الرئيسي للسكان خاصة الشعير الذي يعتمد عليه الليبيون كغذاء رئيسي، ويعتمد معظم إنتاج هذه المحاصيل على مياه الأمطار الأمر الذي يعرض الإنتاج إلى التذبذب وعدم الاستقرار تبعاً لسقوط الأمطار، فعند ارتفاع معدل سقوط الأمطار يحقق الإنتاج فائضاً يمكن تصدير جزء منه إلى الخارج، وقد بلغ إنتاج الشعير في منطقة طرابلس خلال الفترة من 1928- 1933م كالآتي: 15810- 190200-162710- 189319- 255212- 576757 قنطار على التوالي، أما إنتاج القمح فقد بلغ في ذات الفترة، 21170-19840- 32915- 24741- 13640-15583 [3] قنطار على التوالي، وتشير البيانات السابقة إلى ارتفاع إنتاج الشعير خلال سنتي 1932 و 1933 م حيث بلغ 55212-576757 قنطار؛ وذلك يرجع إلى المواسم الجيدة التي هطلت فيها الأمطار بكميات مناسبة، والجدول التالي يبين الكميات المنتجة من الشعير والقمح خلال الفترة 1945- 1950م.

---

(1) شكري غانم: الاقتصاد الليبي قبل النفط، (بيروت، معهد الإنماء العربي، د.ت)، ص25.

(2) جان ديبوا: الاستعمار الإيطالي في ليبيا، طرقه ومشاكله، ترجمة هاشم حيدر،(بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1968م)، ص102.

(3)A.M.morgantini,la libia occidental le nei suoi principali aspttl Ecohomico Statistici nel quinquennio1931-1935,(Tripoli:consilio eufficio colonia dell Economia,1938),pp,13,14.

جدول رقم (1) يوضح إنتاج القمح والشعير في ليبيا خلال الفترة من 1945م- 1950م بآلاف الأطنان المترية[1]

السنة	الشعير	القمح
1945	105	13
1946	95	10
1947	21.8	6.3
1948	62	9.9
1949	177	9.5
1950	116	14.5

نلاحظ من خلال الجدول أن سنتي 1947م و 1948 م قد شهدتا انخفاضاً كبيراً في إنتاج الشعير والقمح، حيث سجل في سنة 1947م 21.8 ألف طن متري، وكان هبوط الإنتاج بصورة كبيرة جداً في طرابلس حيث بلغ 1.8 ألف طن متري؛ وذلك ناتج عن موجة الجفاف التي حلت بمنطقة طرابلس[2]، أما برقة فقد انخفض الإنتاج بدرجة بسيطة حيث وصل إلى 20 ألف طن متري في ذات السنة، كما استمر انخفاض الإنتاج في سنة 1948م حيث بلغ 22 ألف طن متري في منطقة طرابلس و 40 ألف طن في برقة، وارتفع معدل الإنتاج في سنة 1949 إلى 141 ألف طن متري في طرابلس و36 [3] ألف طن متري في برقة، ويؤثر هذا الهبوط الحاد في إنتاج هذه المادة الرئيسة لغذاء السكان على الوضع الاقتصادي في ليبيا، ويسبب هبوطاً في مستوى المعيشة للسكان.

و تعرض قطاع الزراعة للعديد من الخسائر أثناء الحرب حيث استولى غراتسياني (Gratsiani) عند تقدم جيوشه نحو سيدي براني على أنابيب المياه والخزانات من المزارع، كما صادر الجرارات والشاحنات والجرافات التي تستخدم في العمليات الزراعية،[4] واستخدمت في المجهود الحربي الإيطالي، كما ألحق القصف الجوي أضراراً بمحطات الكهرباء؛ وذلك أدى إلى

---

(1) شكري غانم : الاقتصاد الليبي قبل النفط ، مرجع سابق،ص24.

(2) إبراهيم أحمد رزقانة: المملكة الليبية، (القاهرة ، دار النهظة، 1964م)، ص98.

(3) نفس المرجع والصفحة.

(4) أنجيلوا ديل بوكا : مرجع سابق ،ص431.

توقف عمليات الري في المزارع التي تعتمد على المضخات الكهربائية[1]، وإضافة إلى هذا فقد عمل رجال الأشغال الألمان عند انسحابهم باتجاه تونس على تدمير المضخات ومحطات الضخ وسواقي الريف[2]، وبهذه الأعمال فقد أصيبت الزراعة بأضرار بالغة خاصة وأن الزراعة في ليبيا تعتمد على المياه الجوفية التي يستلزم نقلها الاعتماد على المضخات وشبكات الري.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد كانت إحدى دعائم الاقتصاد الوطني فهي مصدر للغذاء مما تنتجه من ألبان ومشتقاتها ولحوم، وكذلك تعتبر مصدراً للمادة الخام التي تعتمد عليها الصناعات المحلية كصناعة الأحذية والسجاد والبطاطين والملابس، كما أنها تعتبر إحدى الوسائل للحصول على النقد الأجنبي حيث يتم تصدير كميات كبيرة من الأغنام إلى مصر بصفة خاصة والأبقار إلى مالطا، وقد تعرضت الثروة الحيوانية إبان الاحتلال الإيطالي إلى إبادة معظمها؛ وذلك ناتج عن آثار العمليات العسكرية وعدم اهتمام السكان بها نتيجة الحرب والهجرة، والجدول التالي يبين تناقص أعداد الثروة الحيوانية خلال السنوات 1910م، 1926م، 1933م.

جدول رقم (2) أعداد الثروة الحيوانية خلال السنوات 1910م، 1926م، 1933م (3)

أنواع المواشي	1910م	1926م	1933م
الأغنام	713000	300000	98000
الماعز	546300	70000	25000
الأبقار	23600	10600	8700
الجمال	83300	75000	2600
الخيل	27000	14000	1000
الحمير	8600	9000	5000

نلاحظ من خلال الجدول أن الثروة الحيوانية تعرضت إلى إبادة شبه كاملة وذلك ناتج عن سياسة المستعمر الإيطالي للضغط على الشعب الليبي حتى يستسلم، فقد هلكت معظم الثروة الحيوانية خلال العمليات العسكرية وخاصة عند نقل القبائل من الجبل الأخضر إلى المعتقلات

(1) تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، الأمم المتحدة،1952 م، ص 100.

(2) انجيلوا ديل بوكا: مرجع سابق، ص 431.

(3) جان ديبوا: مرجع سابق، ص68.

[1] ، وكذلك عند هجرة المجاهدين فقد صحبوا معهم ما تبقى من أغنامهم وإبلهم ولكن الرحلة الشاقة عبر الصحراء أدت إلى هلاك جزء كبير من القطعان، وقد كانت أعداد الأغنام سنة 1910م قد بلغت 713000 رأس وتناقصت سنة 1933م إلى 98000 رأس والإبل من 83300 رأس إلى 2600، وإضافة إلى هذا فقد تعرضت الثروة الحيوانية إلى تناقص كبير جداً خلال سنة 1947م حيث حلت موجة من الجفاف بليبيا خاصة بمنطقة طرابلس، فقد انخفض عدد الأغنام من 368 ألف رأس سنة 1946م إلى 255 ألف رأس سنة 1947م، كما انخفض عدد الماعز من 502 ألف رأس سنة 1946م إلى 267 ألف رأس سنة 1947م [2].

ويساهم قطاع الصناعة بنسبة محدودة في الاقتصاد الليبي؛ وذلك نظراً لندرة المواد الخام المعدنية وكذلك انعدام رأس المال اللازم لتنمية الصناعات، وانعدام القوى المحركة التي تحتاجها المصانع، وقد اعتمد النشاط الصناعي على الصناعات الغذائية التي تقوم على منتجات محلية، ويوجد في ليبيا صنفان من الصناعات: صناعات حديثة أدخلها المستوطنون الإيطاليون، وأخرى محلية تقليدية تعتمد على المجهود العضلي ولا تحتاج للطاقة المحركة، ففي مجال الصناعات الحديثة انشأ مصنع للتبغ بمنطقة طرابلس في 1929م وقد جُهِّز بالآلات الحديثة ويعتبر من المنشآت الضخمة التي أقيمت بطرابلس، حيث بلغ عدد العمالة بـ2000 عامل وينتج سبعة أنواع من السجائر [3] ، ويعتمد المصنع على التبغ المحلي.

وفي مجال تكرير الزيوت النباتية أنشئت 60 معصرة للزيتون، منها أربع معاصر كبيرة في إقليم طرابلس وزودت هذه المعاصر بالآلات الحديثة التي تعتمد على الطاقة الكهربائية في إدارتها، كما أُنشئ مصنعان لتكرير زيت الزيتون، [4] والذي يستخدم إنتاجه في تلبية حاجة مصانع الأسماك وكذلك للاستهلاك المحلي. وخلال الحرب العالمية الثانية دمرت معظم آلات المصانع في برقة كما هاجر الفنيون والإداريون الإيطاليون، وللدلالة على حجم الخسائر التي

---

(1) يوسف سالم البرغثي: المعتقلات الفاشستية بليبيا، (طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1985م)، ص116.

(2) شكري غانم: الاقتصاد الليبي قبل النفط، مرجع سابق، ص24.

(3)A.M.Morgantinin,op.cit.p.64.

(4)Bank of Libya, economic Bulletin,sep-oct,(Tripoli:1970,p.156.

تعرض لها هذا القطاع فلم يبقَ سوى مائة منشأة صناعية من إجمالي 789 منشأة كانت موجودة قبل الحرب.[1]

وتُعتبر الثروة البحرية إحدى دعائم الاقتصاد الوطني، وقد استغلت سلطات الاحتلال الشاطئ الليبي وقامت بمجهودات كبيرة من أجل صيد سمك التونة، فأنشأت العديد من التنارات (المصائد) والتي كان إنتاجها كبيراً لدرجة أن ست شركات إيطالية أنشأت مصانع خاصة بها لتعليب الأسماك وأن معظم الإنتاج يتم تصديره إلى إيطاليا [2]، كما أقيمت صناعة استخراج وتجهيز الإسفنج؛ وبما أن الشاطئ الليبي من خليج سرت حتى خليج البومبا يعتبر من أغزر مناطق صيد الإسفنج، فقد اهتمت الحكومة الإيطالية بتنشيط هذا القطاع وتشجيع الشركات الخاصة بمزاولة هذه الحرفة، فوصل عدد سفن الصيد إلى36 سفينة[3] سنة 1931م.

وبالنسبة للصناعات التقليدية المحلية فهي تعتمد على مواد خام محلية مثل الصوف والوبر والجلود والفخار، وتنتشر المعامل في الأسواق وداخل المنازل، ففي صناعة السجاد والأردية والبطاطين والجرود تُستخدم الأنوال العمودية والأفقية والتي يتوفر العديد منها في المحلات، أو بشكل مفرد داخل المنازل كما في مدينة جادو التي تشتهر بصناعة الجرود، وتتميز مدينة طرابلس بصناعة الأردية الحريرية والعادية، كما تشتهر مدينة مصراتة بإنتاج السجاد والإكليم، وفي برقة تنتشر صناعة البُسط والخيام المصنوعة من وبر الجمال وشعر الماعز، وقد صدرت منطقة طرابلس من هذه السلع ما قيمته 28.802 جنية إسترليني وذلك عام 1950م [4] .

---

(1) محمد المبروك المهدوي: جغرافية ليبيا البشرية،(طرابلس، المنشأة العامة للنشر، د.ت)، ص ص 173،176.

(2) هـ. ل. كليسيند: تقرير عن الاقتصاد الليبي، بعثة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، (نيويورك،1951)، ص40.

(3) Bank of Libya, Economic Bulletin, Sep. Oct, 1970, Op.cit., p154.

(4) إنجل بابايوانو: تقرير عن الحرف اليدوية في ليبيا، (مكتب العمل الدولي، منظمة الأمم المتحدة، 1951م)، ص47.

كما يوجد عدد كبير من مدابغ الجلود والتي تعتمد على مادة خام محلية، وتصنع منها عدة أغراض مثل الشنط والسروج والأحذية، كما أنشأ الليبيون العديد من معاصر الزيتون البدائية التي تستخدم الحيوانات في إدارتها، وأيضاً تنتشر الصناعات الخزفية خاصة في منطقة غريان بجبل نفوسه حيث تتوفر المادة الخام ويصنع من الخزف أدوات الطهي وحفظ المياه والزيوت وكافة السوائل، كما تنتج مدينة تاورغاء أنواعاً مختلفة من الحُصر والتي يصدر جزء من الإنتاج إلى الخارج، كما تضم الصناعات التقليدية الأدوات المعدنية كالقدور المصنوعة من النحاس، وبعض الأدوات الزراعية كالمحاريث، وأيضاً صناعة الحُلي التي تعتمد على معدن الفضة عادة(1) ، وقد واجهت الصناعات المحلية منافسة شديدة في بعض الحرف من قبل المستوطنين الإيطاليين.

أما عن التجارة الداخلية فقد كانت توجد العديد من الأسواق الدائمة والمؤقتة والتي يتم تبادل السلع فيها خاصة في مدينة طرابلس ذات الكثافة السكانية العالية والتي يوجد بها ميناء يستوعب معظم تجارة ليبيا، وقد سيطر التجار اليهود والإيطاليون على عمليات تسويق السلع محلياً وخارجياً، إلا أنه عند هجرة اليهود والإيطاليين أتيحت الفرصة لعديد من التجار الليبيين بمزاولة هذه المهنة، وقد كانت السلع المتبادلة بين الأقاليم الثلاثة في ليبيا في معظمها منتجات حيوانية ونباتية وأنواع من الملابس والأنسجة، فتصدر طرابلس إلى برقة الملابس المحلية مثل الأردية الحريرية والجرود والبطاطين والحصر وزيت الزيتون والتمور والفول السوداني، وتستورد منها الحيوانات ومنتجاتها كالسمن والصوف والجلود (2)، وتستورد طرابلس من فزان التمور بأنواعها المختلفة وتصدر لها الملابس والمواد الغذائية والحيوانات.

واتسمت الصادرات الليبية بمحدوديتها وعدم استقرارها وهي بصفة عامة تتمثل في المنتجات النباتية والحيوانية، وبعض المنتجات البحرية مثل الأسماك المحفوظة والإسفنج، أما المنتجات النباتية فتتمثل في الحبوب خاصة الشعير، وزيت الزيتون والفول السوداني، كما تصدر

---

(1) عقيل محمد البربار: دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، (مالطا، منشورات إلجا، 1996م)، ص37.

(2) دار أحمد النائب الأنصاري للوثائق والمخطوطات، الوثائق الاقتصادية والتجارية، وثيقة رقم 358 ، بتاريخ 1933م، وهي عبارة عن رسالة تجارية من بنغازي إلى طرابلس.

الحيوانات مثل الأغنام والأبقار، وقد كان اتجاه الصادرات والواردات نحو إيطاليا حيث كانت نسبة الصادرات سنة 1934م نحو إيطاليا تبلغ 57% من إجمالي الصادرات، تليها تونس بنسبة 11% (1) ، ثم تغيرت حركة الصادرات نحو دول أخرى خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية، حيث كانت نسبة الصادرات إلى بريطانيا قد بلغت 17% من إجمالي الصادرات وذلك عام 1947م،وقد شملت الواردات الليبية الآلات الصناعية ومنتجات النفط والسكر والشاي والبن والملابس والمنسوجات الصوفية والقطنية، والجدول التالي يبين الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة من 1946- 1950م.

جدول رقم (3) يبين قيمة الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة 1945- 1950م بالملايين. (2)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري (عجز)
1945	3.007	1.191	1.816
1946	2.867	1.806	1.061
1947	4.466	1.797	2.669
1948	5.459	2.262	3.197
1949	6.125	2.143	3.982
1950	7.038	3.444	3.594

معطيات الجدول تشير إلى أن العجز في الميزان التجاري الليبي كان 1.816 مليون جنيه إسترليني سنة 1945م، وتصاعد ابتداء من سنة 1947م، والتي تجاوز العجز فيها 2.6 مليون جنيه إسترليني حتى وصل إلى 3.594 مليون جنيه إسترليني خلال سنة 1950م، ولعل هذا العجز يعطي صورة عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في ليبيا، والتي تعاني من عدم قدرة البلاد على الموازنة بين الصادرات والواردات، ويتم تغطية العجز عن طريق المساعدات الأجنبية التي تتلقاها البلاد خاصة من السلطات البريطانية.

---

(1) A.M.Morgantini,op.cit.p113.

(2) Stanislaw Kirkor, Balance of payment of Libya, united nations technical Assistance program (New York: 1953). p20.

ب- الأوضاع الاجتماعية.

ينقسم السكان في ليبيا إلى ثلاث فئات حسب النشاط الاقتصادي لكل فئة، وهي: سكان المدن، سكان الريف، البدو الرحل، ويقدر عدد سكان المدن بنحو 20% من مجموع السكان في ليبيا، وتتركز هذه المجموعة من الطبقة الوسطى والتي تضم صغار الموظفين والمدرسين والتجار[1] ، وتضم المدينة معظم النشاطات التجارية والصناعية في البلاد وهذا كان دافعاً للعديد من السكان بالاستقرار بها، والفئة الثانية هم سكان الريف الذين يشكلون الجزء الأكبر من السكان حيث تبلغ نسبتهم 43% من إجمالي سكان البلاد، وهم ينقسمون إلى قسمين ملاك الأراضي والعمال ، وتتراوح الملكيات من مساحات كبيرة إلى مزارع صغيرة يمتلكها صغار الملاك.

أما البدو الرحل وشبه الرحل فهم يمثلون نسبة 37% من السكان ويتركزون في المناطق القريبة من الشريط الساحلي، وفي صحراء سرت وبالقرب من المدن وجنوب الجبل الأخضر في برقة، ويتمثل نشاطهم في تربية الحيوانات (الأغنام والإبل) والتنقل بها طلباً للمرعى، كما يقومون بزراعة الحبوب وخاصة الشعير عند سقوط الأمطار[2] .

أما عن عدد السكان فقد اختلفت التقديرات فبعضها يشير إلى أن عدد سكان ليبيا كان يقارب المليون نسمة إلا أن جزءاً كبيراً من السكان كان خارج الوطن في تلك الفترة وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تتدفق أفواج المهاجرين عائدة إلى أرض الوطن، وبناءً على إحصائية قامت بها الإدارة العسكرية البريطانية في سنة 1947م قُدّر فيها عدد السكان في طرابلس بنحو 805.957 نسمة منهم: 729500 ليبي و 44419 إيطاليًا و 28606 يهودياً و 3432 من جنسيات مختلفة، وبلغ سكان برقه 304437 نسمه بما فيهم 4580 يهودياً، وقد بلغ عدد سكان فزان نحو 49950 نسمة ،[3] ومن خلال هذه البيانات يُقدّر عدد السكان ليبيا بنحو 1160.344 نسمة منهم 81.037 نسمة من الجاليات الأجنبية.

---

(1) أوركسيلند: مرجع سابق، ص33.

(2)John Lindbarg, Drift of General Economic Appraisal of Libya, technical Assistance mission to Libya,(U.N,1951),p,12.

(3) مالك أبو شهيوة النظام السياسي في ليبيا 1950- 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1977م)، ص7.

و تعرضت المدن الليبية للتدمير نتيجة المعارك التي دارت فيها والقصف الجوي العنيف الذي تعرضت له، فقد كانت نسبة التدمير في المباني بمدينة طبرق بلغت 85%، كما تعرضت مدن درنه وبنغازي وطرابلس إلى تدمير كبير وكذلك اثنتي عشرةَ قرية ، وقد بلغ عدد الغارات الجوية والبحرية 3128غارة، كما بلغ عدد المعارك التي دارت على الأرض الليبية 127 معركة أُستخدم فيها 16 بليون كيلوجرام من المتفجرات[1].

إن استخدام هذا الكم الهائل من وسائل الدمار أدى إلى أضرار بشرية كبيرة من الوفيات والجرحى وذوي العاهات؛ ومما زاد في عدد الضحايا هو عدم وجود ملاجئ محصنة للاحتماء فيها من الغارات الجوية والبحرية؛ وقد أدى هذا إلى هجرة السكان من المناطق الساحلية الأكثر ضررً مثل طبرق و درنة و بنغازي و طرابلس؛ حيث أدى هذا إلى تكدس الناس في الضواحي يبيتون في العراء في ظروف مناخية قاسية خاصة في فترة الشتاء [2]، وإضافة إلى هذه المعاناة فقد أجبر الليبيون على الانخراط في الجيوش الإيطالية بتجنيدهم بالقوة للدفع بهم إلى أتون هذه المعارك، وقد بلغ عدد المجندين الليبيين بما يقارب 75 ألف مواطن [3]، مات منهم العدد الكبير وأصيب العديد منهم بعاهات دائمة، كما وقع أكثر من 14[4] ألف ليبي في الأَسْر من قبل قوات الحلفاء، حيث لاقوا مرارة القهر والإهانة بالمعتقلات الإنجليزية في مصر.

وأما في قطاع الصحة فتكاد أن تكون الخدمات الصحية معدومة حيث أصيبت العديد من المستشفيات وغادر عدد كبير من الأطباء الإيطاليون، فأصبحت المستشفيات العاملة سنة

(1) Markaz Al Jihad Al- Libyan Studies Centre, The White Book, Some Examples The damages Caused By The Belcig Erents Of The World War II To The People Of The Libya, Tripoli: 1981.Pag.82.

(2) مصطفى السراج: ذكريات وخواطر، (طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005م)، ص55.

(3) مصطفى علي هويدي: "الفاشية كحركة عنصرية من خلال أعمالها في ليبيا"، مجلة الشهيد، العدد المزدوج 7-8 (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1986- 1987م)، ص97.

(4) ن.أ. أبرويشين: مرجع سابق، ص242.

1948م مستشفى واحداً لكل 110 ألف نسمة في طرابلس، ولكل 50 ألف نسمة في برقة، ولكل 10آلاف نسمة في فزان [1] .

ففي منطقة برقة سجل ظهور مرض الجدري سنة 1944، وانتشار أمراض العيون فقد تردد على مستشفى بنغازي 38830 شخصاً للعلاج، كما انتشر مرض التيفوئيد وحصد الكثير في الأرواح[2]، وفي منطقة طرابلس فقد كانت الإصابة بالتراكوما تشمل ما نسبته 75% من السكان، وقد انتشرت أمراض مثل السل الرئوي والحصبة والسعال الديكي والحمى الشوكية، وكان معدل الوفيات في الأطفال يمثل 2.7% سنة 1947م [3]، وتفشى مرض الجدري في المنطقة الوسطى والتي تشمل مدن سرت وسوكنه وهون وودان، وفي سنة 1947م بلغت الحالات المصابة1350حالة، ويعزى ذلك إلى سوء الأحوال المعيشية وازدحام المدن وعودة المجندين[4].

وفي منطقة فزان فقد كانت نسبة الإصابة بالتراكوما تبلغ 9.5% من السكان وذلك سنة 1943، كما تفشى مرض الملاريا حيث أصيب به ما نسبته 2.5% من السكان، ومن الأمراض المنتشرة خلال سنة 1943م، مرض الحصبة والجدري والتيفوس والحمى الراجعة والسل وأمراض

---

(1) ن.أ. أبرويشين: مرجع سابق، ص242

(2) أحمد القلال: "الأحوال والخدمات الصحية في برقة أثناء الحرب العالمية الثانية والإدارة العسكرية البريطانية" ضمن كتاب الأوضاع الصحية في ليبيا 1875- 1950م أعمال الندوة العلمية التي عقدت بمدينة المرج في الفترة من 30/6- 7/4/ 2001، (طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م)، ص ص409- 410، 413.

(3) أسمهان ميلود معاطي: "الوضع الصحي في ليبيا زمن الإدارة البريطانية 1943- 1951م"، ضمن كتاب الأوضاع الصحية في ليبيا 1875- 1950م، أعمال الندوة العلمية التي عقدت بمدينة المرج في الفترة من 6/30- 7/4/ 2001م، (طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م)، ص ص 558- 562.

(4) عبد الكريم عمر أبو شويرب:" الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي في الفترة ما بين 1835- 1950م"، ضمن كتاب الأوضاع الصحية في ليبيا 1835- 1950م، أعمال الندوة العلمية التي عقدت بمدينة المرج في الفترة من 6/30- 7/4/ 2001م، (طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م)، 178ص.

العيون، ويعزى هذا إلى انعدام الخدمات الصحية في الإقليم وعدم توفر الأطقم الطبية، ففي سنة 1950 يوجد بالإقليم ثلاثة[1] أطباء فقط.

ونتيجة لسوء الأوضاع الصحية فقد انخفضت نسبة الزيادة في عدد السكان عن المعدل الطبيعي، حيث ازدادت نسبة الوفيات بين الأطفال، وكذلك تعرض الكبار لأمراض عديدة؛ أدت إلى وفاة أعداد كبيرة منهم خاصة بعد تكدس أعداد كبيرة من السكان حول المدن إبان فترة الجفاف، والجدول التالي يبين معدل الوفيات والمواليد سنة 1950م.

جدول رقم (4) يبين أعداد المواليد والوفيات وعدد السكان سنة 1950م [2]

المدينة	عدد السكان	عدد المواليد الأحياء	عدد الوفيات	وفيات الرضع
طرابلس	94196	2360	2019	584
الزاوية	106256	1195	672	---
بنغازي	56672	1103	1189	373
المرج	7689	197	202	74
درنة	15749	624	390	160
طبرق	28920	75	52	---

يتضح من خلال الجدول أن معدل المواليد في مدينة طرابلس سنة 1950م بلغ 25 لكل ألف ومعدل الوفيات 21.5 في الألف، وفي مدينة بنغازي كان معدل المواليد 19.5 في الألف ، في حين بلغ معدل الوفيات 21 لكل ألف نسمة، وفي مدينة درنة كان معدل المواليد قد بلغ 39.6 لكل ألف ومعدل الوفيات10 لكل ألف، ونلاحظ من خلال بيانات وفيات الرضع أن نسبة الوفيات عالية جداً حيث بلغت في طرابلس 584 في الألف؛ ويرجع ذلك إلى انعدام الرعاية الصحية للأطفال والأمهات، وكذلك ضعف الثقافة الصحية بين الأمهات؛ وعلاوة على ذلك انتشار سوء التغذية نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة.

---

(1) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، قسم الوثائق العربية ، وثيقة غير مصنفة، التقرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إدارة إقليم فزان سنة 1950م، ص ص 53، 55.

(2) أسمهان ميلود معاطي: مرجع سابق، ص562.

وفي مجال التعليم فقد تعرضت المنشآت التعليمية للتدمير والتخريب، وعند استيلاء قوات الحلفاء على طرابلس، تم استخدام المدارس كمقرات لبعض الوحدات العسكرية، فقد استخدمت مدرسة الفنون والصنائع من قبل وحدة البالونات بالقوات الجوية الملكية البريطانية، وقد صاحب ذلك تدمير الأثاث والأدوات المدرسية والمعامل [1]، وبفعل تدمير الكثير من المنشآت التعليمية، ومع استمرار الغارات الجوية فقد توقفت الدراسة لفترة سنتين دراسيتين، ومع تقدم قوات الحلفاء إلى برقة فقد غادر المدرسون الإيطاليون ليبيا [2]، ونتيجة لهذه الظروف التي عاشتها ليبيا فقد تدنى مستوى التعليم في البلاد فكانت نسبة المتعلمين لكل ألف من السكان 16 نسمة في طرابلس و 19 نسمة في برقة و 13 نسمة في فزان [3].

و بدأ اهتمام الأهالي بهذا القطاع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتوافد العديد من الليبيين من الخارج حيث تم التعاون مع الإدارة العسكرية البريطانية، و التي ساهمت في افتتاح العديد من المدارس في كل من برقة وطرابلس، وقد عالجت النقص الحاد في المعلمين بإنشاء دورات لتخريج عدد من المعلمين في طرابلس سنة 1944م وقد وصل عدد الملتحقين بها إلى 76 طالباً، وفي السنة التالية كان عدد الطلبة 45 طالباً، وارتفع العدد في سنة 1946م إلى 129 طالباً، كما عملت الإدارة العسكرية على استقدام مدرسين من مصر ومن فلسطين [4] .

أما عن المنهج المتَّبع في التدريس فقد أقَّرت الإدارة البريطانية تطبيق التعليم المصري في برقة، والذي يتألف من مرحلة ابتدائية تُدرس فيها اللغة الانجليزية ابتداء من الصف الخامس، ومرحلة ثانوية تدرس فيها اللغة الفرنسية [5] ، كما أحتوى المنهج على الأشغال اليدوية والتمرينات العلمية إلا أن تطبيقها كان نادراً نتيجة عدم توافر المدرسين المختصين بهذه

---

(1) أ.ج. ستيل جريج: تاريخ التعليم في ليبيا، إقليم طرابلس منذ الاحتلال العثماني حتى السنة الخامسة للإدارة العسكرية البريطانية للإقليم، ترجمة أحمد محمد العاقل،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005)، ص42.

(2) نفس المرجع ، ص41.

(3) ن. إ. بروشين: مرجع سابق، ص242.

(4) راسم رشدي: طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، (القاهرة، دار النيل للطباعة، 973م)، ص141.

(5) أحمد محمد القماطي: تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية في الفترة 1951- 1975م، ط1؛ (طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1987م)، ص141.

النشاطات وكذلك الإمكانات المادية من ورش ومعامل، وفي طرابلس قد باشرت سلطات الإدارة البريطانية في اعتماد المنهج المطبق في فلسطين إلا أن الأهالي عبَّروا عن معارضتهم لهذا المنهج وعدم ملاءمة بعض الكتب لكي تُدَّرس للطلبة الليبيين ، فقامت السلطات بتغييره واعتماد المنهج البريطاني المُدَّرس في السودان.

إلا أن الأهالي طالبوا بتوحيد المنهج في ليبيا، فقامت الإدارة بإحداث بعض التعديلات بين المنهجين في برقة وطرابلس حيث اعتمدت اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى في المرحلة الثانوية واللغة الفرنسية كلغة ثانية، كما أبقت على بعض الكتب المصرية، وركَّزت على تاريخ وجغرافية ليبيا[1] ، وبعد الاتفاق على توحيد المنهج في مراحل الدراسة حتى الثانوية فقد شُرع في التوسع بفتح المدارس الجديدة، والتي كانت بعضها بمجهودات الأهالي والبعض الآخر قامت به الإدارة البريطانية بالبناء أو التأجير.

أما في إقليم فزان فقد عملت فرنسا على تطبيق المنهج الذي وضعته للتدريس في تونس والجزائر وهو ما يُعرف بمنهج المدارس العربية، وقد ركزت على ذلك حتى تربط بين مستعمراتها في تونس والجزائر وفزان وقد عانت الولاية من النقص الشديد في المدرسين، [2] والجدول التالي يبين تطور أعداد المدارس الابتدائية والطلبة والمدرسين خلال الفترة من 1943م- 1951م.

---

(1)أحمد محمد القماطي: مرجع سابق، ص142.

(2) رأفت غنيمي الشيخ: التعليم المصري في ليبيا بين عهدين 1943- 1969، (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1977)، ص38.

جدول رقم (5) يوضح أعداد المدارس الابتدائية في طرابلس وبرقة خلال الفترة من 1943 -1951 [1].

السنة الدراسية	عدد المدارس	الطلبة			عدد المدرسين
		ذكور	إناث	المجموع	
1943 -1944م	69	6140	344	6484	201
1944-1945م	100	9730	580	10310	331
1945-1946م	116	11962	609	1271	387
1646-1947م	130	13808	1327	15135	459
1947-1948م	140	15541	2096	17637	587
1948-1949م	166	21862	2942	24804	763
1949-1950م	181	24241	3522	27763	889
1950-1951 م	193	28466	3643	32109	1024

من خلال الجدول يتبين أن أعداد المدارس ارتفعت بصورة كبيرة، ففي سنة 1943م-1944م كان عددها 69 مدرسة ثم ارتفع سنة 1947- 1948م إلى 140 مدرسة بزيادة قدرها 71 مدرسة وبنسبة قدرها 100% عن سنة 1943- 1944م، واستمر ازدياد المدارس حتى وصلت إلى 193 مدرسة في السنة الدراسية 1950- 1951، ولعل هذه الزيادة الكبيرة نابعة من وعي الشعب الليبي بضرورة تعليم أبنائه لتحقيق مستقبل أفضل لهم خاصة وأن ليبيا على أبواب الاستقلال.

وقد صاحب الارتفاع في عدد المدارس ازدياد أعداد الطلاب، فقد كان عدد الطلاب سنة 1943- 1944م قد بلغ 6484 طالباً وطالبة ووصل إلى 32109 طالب وطالبة خلال السنة الدراسية 1950- 1951م، أي ما يقارب خمسة أضعاف عما كان عليه في السنة المشار إليها سابقاً، كما ارتفع عدد البنات من 344 طالبة سنة 1943- 1944م إلى 32109 طالبة خلال سنة 1950- 1951م، وهذا يدل على التغير في العادات الاجتماعية التي تحد من خروج المرأة للتعليم.

---

(1) أحمد محمد القماطي: مرجع سابق، ص429.

ثالثاً- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس.

مرت تونس إبان فترة الاستعمار بظروف اقتصادية واجتماعية سيئة، حيث إن المستعمر سخَّر إمكانات البلاد لصالحة فاستولى على الأراضي الخصبة، واستثمر الخامات المعدنية واستولى على إيراداتها كما لم يهتم بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانعكس هذا على حياة المواطن التونسي الذي عانى من الفقر والجهل.

أ-الاوضاع الاقتصادية.

استولت فرنسا على الأراضي الزراعية الخصبة في تونس وفق خطة معدة مسبقاً، وكانت تتدرج في الاستحواذ على المزيد من الأراضي وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين بأسعار رمزية، فأصدرت قراراً في أبريل 1890م يقضي بإدخال أراضي الغابات ضمن أملاك الدولة وتبلغ مساحة تلك الأراضي مليوناً وستة عشر ألف هكتار، وفي 13 يناير 1896م أصدرت قراراً آخر يقضي بإلحاق الأراضي البور لأملاك الدولة وهي أراضي تعود ملكيتها للمواطنين التونسيين، ثم أصدرت قراراً في 22 يولية 1903م، يتضمن وضع حدود لأراضي الغابات ولكن كان الهدف منه ضم الأراضي المجاورة لها، وقد تمت عملية تحديد الأراضي في الخفاء ورفضت سلطات الاحتلال استلام حجج الملكية من المواطنين التونسيين بعد إتمام عملية التحديد، وبهذا لم يتمكن المواطنون التونسيون من تقديم حججهم وتم اغتصاب أراضيهم، كما ضمت فرنسا الأراضي القبلية وهي أراضٍ شاسعة تستخدمها القبائل في الرعي والزراعة، وكانت حجة فرنسا أن القبائل لا تملك مستندات ملكيتها وأصدرت قراراً بضمها في 14 يناير 1951 [1] .

وعند بداية السيطرة على الأراضي الزراعية شرعت السلطات الفرنسية بتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين فأسست إدارة الفلاحة والاستعمار، والتي نظَّمت عملية توزيع الأراضي على المستوطنين بأسعار رمزية وبقروض تصل فترة سدادها إلى عشر سنوات، وإضافة إلى هذا فقد أنشأت صندوق الاستثمار سنة 1955م وكان الغرض من تأسيسه هو دعم المستوطنين بالأموال لتمكينهم من شراء الأراضي، وكذلك شراء المعدات الزراعية والسماد وكل ما يتعلق بالعملية الزراعية، ومنح الصندوق مليون ونصف فرنك سنة تأسيسه، ثم قُدمت له منح سنوية وقد وصلت سنة 1907 إلى خمسة ملايين

---

(1) جهاد عودة: تونس.... مسألة العروبة وقضاياها السياسية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو 1979م)، ص30.

فرنك [1] ، وبهذه السياسة تم الاستيلاء على مئات الآلاف من الهكتارات من أجود الأراضي الزراعية التونسية خاصة في الشمال، وتم منحها إلى المستوطنين الفرنسيين الذين ازداد عددهم أمام هذه الإغراءات والتي حققوا من ورائها أرباحاً كبيرة وتمكنوا من السيطرة الكاملة على الاقتصاد التونسي.

ودفع المواطن التونسي ثمناً باهظاً من جراء هذه العملية حيث إن آلاف الفلاحين سُلبت أراضيهم أو تقلصت مساحتها، إضافة إلى تأثر إنتاجهم الزراعي نتيجة المنافسة التي فُرضت عليهم من قبل المزارعين المستوطنين، والتي تقدم لهم القروض الميسرة ويستخدمون الطريقة الأوروبية الحديثة في الزراعة، والتي تعتمد على استخدام الميكنة الزراعية والأسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات الزراعية، فحققت إنتاجاً كبيراً طغى على المنتج لدى الفلاح التونسي البسيط في إمكاناته والذي يعتمد على الزراعة التقليدية القديمة، وتبلغ الأراضي التونسية الصالحة للزراعة أربعة مليون هكتار تقريباً منها مليون وثلاثمائة ألف يُستغل باستخدام الزراعة العصرية وتقدر المساحة التي يمتلكها المستوطنون الفرنسيون والإيطاليون بمليون هكتار.

وقد تخصص 3751 مزارعاً في سنة 1949م بإنتاج الحبوب حيث بلغ إنتاجهم من القمح اللين خلال السنوات من 1947م -1949م ما معدله 46% [2] من الإنتاج الكلي للبلاد أي ما يزيد عن ثلاثة آلاف مزارع ينتجون ما يقارب من نصف إنتاج تونس من القمح، وهنا يتضح مدى ضخامة الإنتاج الذي تقدمه مزارع المستوطنين، وكذلك العائد الكبير الذي يتحصلون عليه مقابل هذا الإنتاج، كما أن هذا الرقم يعطي صورة عن حالة الفلاح التونسي الذي الذي لا يزيد إنتاجه من هذه المادة المهمة عن نصف إنتاج تونس.

وقد بلغ إنتاج تونس من القمح 2148000 قنطار معدل السنوات من 1921م- 1925م [3]،وهذا الإنتاج لا يكفي حاجة الاستهلاك المحلي، بل أن المنتج من مزارع المستوطنين الأوروبيين يُصدّر إلى الخارج دون النظر إلى حالة الاحتياج من هذه المادة في السوق المحلية. فالأرض التونسية تنتج القمح ويتم تصديره والمواطن التونسي في أمس الحاجة إليه، وقد ارتفعت كمية الصادرات من القمح اللين حتى وصلت سنة 1935م ما نسبته 60% [4] من إجمالي الصادرات، والجدول التالي يبين كميات القمح والشعير المنتجة خلال الفترة من 1914م – 1920م.

---

(1) جهاد عودة : مرجع سابق ، ص31.

(2) صلاح الدين التلاتلي: تونس الجديدة مشاكل ونظريات، (تونس، دار نشر بو سلامة،1959 م)، ص98.

(3) نفس المرجع، ص102.

(4) أحمد قصاب: تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956، (تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1986م، ص

جدول رقم (6) يبين إنتاج القمح والشعير خلال الفترة من 1914- 1920م – الوحدة بآلاف القناطير [1].

السنوات	1914	1915	1916	1617	1918	1919	1920
القمح	600	2250	1500	1990	3250	1900	1422
الشعير	700	2300	1070	700	1850	2200	570

تشير معطيات الجدول إلى أن أعلى كمية منتجة من القمح سجُلت في سنة 1918م حيث بلغت 3250 الف قنطار، وأن متوسط الإنتاج خلال معظم السنوات يتجاوز المليونين من القناطير باستثناء سنتي 1914م و 1916م حيث بلغ الإنتاج فيهما 600000 قنطار و1500000 قنطار على التوالي، أما بالنسبة لإنتاج الشعير فقد سجلت سنة 1915م أعلى معدل إنتاج حيث بلغ 2300000 قنطار وتجاوز الإنتاج مقدار مليونين من القناطير خلال سنتي 1915م،1919م ، وسجلت أدنى كمية إنتاج خلال السنوات ، 1914م، 1917، 1920م حيث بلغ الإنتاج فيها 700000- 700000- 570000 قنطار، ويرجع ذلك إلى اعتماد زراعة الشعير على مياه الأمطار.

كما تعتبر زراعة الكروم من الزراعات الرائجة في تونس، وقد اختصت بهذه الزراعة الجالية الإيطالية، والتي تنتج أنواعاً من الخمور تُصدَّر إلى الأسواق الفرنسية، وكان معدل الإنتاج خلال الفترة من 1922- 1924م قد تراوح بين 60000- 80000 هكتولتر، وارتفع إلى ضعف هذا الرقم تقريبا في سنة 1932م حيث بلغ 1700000 هكتولتر، كما تضاعفت الأراضي المزروعة بالكروم مرتين خلال الفترة بين الحربين العالميتين [2].

وتشتهر تونس بإنتاج زيت الزيتون والذي يصدر جزء كبير منه إلى الخارج ويعتبر أحد دعامات الاقتصاد الوطني، وقد بلغ معدل الإنتاج خلال الفترة من 1921- 1930 م حوالي 34000 طن [3] ، وترتبط كميات الإنتاج بسقوط الأمطار حيث أن غابات الزيتون تعتمد على

---

(1) محمود فروة: التجارة والتجار في تونس 1881- 1956م، (تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2009م) ، ص628.

(2) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص132.

(3) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص103.

مياه الأمطار في الري خاصة في الوسط والجنوب، كما أن جزءاً كبيراً من هذا المنتج المهم ملكٌ للجالية الإيطالية والتي كانت لها خبرة كبيرة في زراعة شتلات الزيتون المناسبة للبيئة التونسية.

كما تعتمد تونس على الثروة الحيوانية التي تُعتبر إحدى دعائم الاقتصاد التونسي، ويزاول تربية الحيوانات مئات الآلاف من السكان خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية مثل مناطق قفصة والقصيرين والقيروان والتي تملك نصف أعداد قطعان الضأن، إلا أن حلول الجفاف في بعض السنوات يشكل كوارث حقيقية تصيب القطيع وقد تصل به إلى نصفه، فموجة الجفاف التي أصيبت بها تونس سنة 1924م أدت إلى تدني محاصيل القمح إلى 10100000 قنطار بعد أن كانت 2700200 قنطار في سنة 1923م، وكذلك انخفض محصول الشعير إلى 550000 قنطار بعد أن كان 2500000 قنطار، وقد ترتب على هذا الانخفاض في المحاصيل أضرار كبيرة بالثروة الحيوانية، حيث إن هذه المحاصيل تعتبر الغذاء الرئيسي للحيوانات خاصة الشعير، ومما زاد في التأثير على قطعان الأغنام انعدام المراعي بفعل الجفاف، وقد انخفض عدد رؤوس الأغنام سنة 1924م إلى 1400000 رأس بعد أن كان يتجاوز 2661000 رأس سنة 1919م بخسارة قدرها 1261000 رأس وبنسبة 47% من إجمالي أعداد الأغنام، كما انخفضت أعداد الماعز في ذات الفترة من 1661000 رأس إلى 800000 رأس بخسارة قدرها 861000 [1] رأس وتقدر بنسبة 52% من إجمالي أعداد الأغنام أي بنسبة فاقت نصف عدد إجمالي الثروة الحيوانية من الأغنام، وقد أدت موجة الجفاف هذه إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما شكل ثقلاً كبيراً على كاهل السكان وخاصة الطبقة الوسطى والفقيرة،والجدول التالي يبين أسعار بعض أنواع المواد الغذائية خلال سنتي 1923م، 1924م.

جدول رقم (7) بين أسعار المواد الغذائية خلال سنتي 1923م، 1924م بالفرنك [2].

نوع السلعة / السنة	الخبز – كجم	السميد – كجم	السكر – كجم	القهوة – كجم	اللحم – كجم	زيت الزيتون. لتر
1923	1.10	1.25	2.85	8	3	4.99
1924	1.50	2010	3.10	12	6.50	6

وفي مجال الصناعة فقد كان لدخول المستعمر الفرنسي إلى تونس تأثير كبير على الصناعات الحرفية السائدة في تونس، حيث إن رأس المال الكبير لدى الفرنسيين والصناعات

---

(1) محمد فروة: مرجع سابق، ص237.

(2) نفس المرجع ونفس الصفحة .

الحديثة خاصة التي تنتج سلعاً مشابهة للسلع المحلية مثل المنسوجات والأثاث العصري وغيرها شكَّل منافسة كبيرة أدت إلى ترك العديد من العمالة التونسية المصانع الحرفية الصغيرة والتوجه إلى المشاريع التي أطلقتها السلطات الاستعمارية كالمصانع والسكك الحديدية وغيرها، وإضافة إلى هذا فقد واجهت الصناعات الحرفية التونسية المنافسة من البضائع المستوردة والتي قد تكون أرخص من مثيلتها المحلية، كما تقلصت صناعة الشاشية التونسية إلى نسبة 95%، والتي كانت تمثل جزءاً كبيراً من الصادرات التونسية[1]، وأصبحت أسواق طرابلس هي الوحيدة التي تستقبل هذه السلعة.

وقد تمثلت الصناعات الحرفية التونسية في الصناعات الجلدية والصناعات الخشبية التي تشمل الأثاث وزوارق الصيد وبعض العُدد، وكذلك صناعات النسيج والملابس، وتتميز عدة مراكز بصناعات معينة مثل نسج الصوف والقطن والحرير. في هذا المجال تتميز جربة بنسج الفرش، وقصر هلال بالمنسوجات القطنية الزرقاء، وفي تونس تزدهر صناعة نسج الحرير والفوط والبرانس، أما الطنافس فتمتاز بها القيروان كما تنتج طنافس أقل زخرفاً في وذرف وبنزرت وباجة ونابل، وتصنع بتونس العاصمة الشاشية والتي تعتبر من أهم الصناعات التقليدية.

أما عن صناعة الفخار فيوجد بجربة عدد 280 معملاً ينتج فخاراً غير مطلي ويتمثل إنتاج المعامل في الجرارات وأدوات الطبخ، ويتم الإنتاج باستخدام أفراد بدائية تكون بالقرب من مقاطع الصلصال المتوفرة بالجزيرة، وفي مدينة نابل ينتشر الفخار الأبيض الذي تصنع منه الأدوات المنزلية ، وكذلك يوجد الفخار المزخرف، وكان عدد المعامل سنة 1942م بلغ 108 معمل يعمل بها 820 عاملاً، ويستخرج الصلصال من منطقة غار الطفل، كما ينتج الآجر المستخدم كمادة أساسية في بناء المنازل، وتواجه هذه الصناعات منافسة من سلع مماثلة مستوردة من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا[2].

وبالنسبة لقطاع التجارة فقد تأثر بالأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد كموجات الجفاف والتي لها تأثير على الاقتصاد بصفة عامة، حيث إن انخفاض القوة الشرائية للفلاحين

---

(1) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص228.

(2) صلاح الدين التلايلي: مرجع سابق، ص ص 128- 129.

ومربي المواشي يؤثر بدوره على أحوال التجار والحرفيين، فتنخفض المعاملات التجارية سواء منها الداخلية أو الخارجية، وإضافة إلى هذا فإن فتح باب الاستيراد للسلع الأجنبية دون أي قيود قد أثر على السلع المحلية من ناحية الإنتاج والتصدير ، وتتألف السلع التونسية التي يتم تصديرها عادة من منتجات نباتية وحيوانية إضافة إلى بعض الخامات المعدنية، وتشمل المنتجات النباتية الحبوب والقمح والشعير ، والتي تتأثر الكميات المصدرة منها بالظروف المناخية للبلاد، ويعتبر إنتاج أغلب محصول القمح من المزارع الكبيرة الحديثة التي تعود ملكيتها إلى المستوطنين الأوروبيين، والجدول التالي يبين الكميات المصدرة خلال الفترة من 1911م– 1920م.

جدول رقم (8) صادرات القمح والشعير خلال الفترة 1911– 1920م– الوحدة بالقنطار [1]

السنوات	جملة الصادرات		الصادرات نحو فرنسا	
	القمح	الشعير	القمح	الشعير
1911م	611464	1315000	594992	673520
1912م	161316	270000	158361	192274
1913م	138405	834529	116205	457710
1914م	9415	31511	7365	15145
1915م	155524	824598	153374	55109
1916م	112933	217951	11687	10703
1917م	1412	70440	649	–
1918م	211498	550410	210048	494873
1919م	863636	1397559	816187	821517
1920م	48106	139682	2979	142069

نلاحظ من خلال الجدول أن الكميات المصدرة من القمح قد انخفضت خلال السنوات 1914م حيث بلغت 9415 قنطاراً، وفي سنة 1917م بلغت 1412 قنطاراً، وفي سنة 1920م بلغت 48106 قنطار، أما مادة الشعير فقد عانت من نفس النقص في الصادرات في ذات السنوات حيث بلغت 31511– 70440– 139682 قنطاراً؛ ويرجع ذلك إلى ضعف المحصول في تلك السنوات الناتج عن ندرة الأمطار.

(1) محمد فروة: مرجع سابق، ص618.

وفي سنة 1949م صُدِّر من الحبوب ما مقداره 133 ألف طن بقيمة 1176 مليون فرنك، أما البقول الجافة فقد بلغت صادراتها في ذات السنة 25 ألف طن بقيمة 558 مليون فرنك، كما صُدَّر من التمور والحمضيات كمية تقدر بنحو12 ألف طن بقيمة 560 مليون فرنك، والخمور والعصير 52 ألف بقيمة 2471 مليون فرنك، وزيت الزيتون 20 ألف طن بقيمة 3352 مليون فرنك والحلفاء 143 ألف طن بقيمة 1435 مليون فرنك. [1]

أما بالنسبة لصادرات المنتجات الحيوانية فكان على رأسها الحيوانات الحية خاصة الأغنام، والتي تُصدَّر إلى دول عديدة من بينها ليبيا، وقد قدرت كميات الجلود المصدرة خلال سنة 1949م 0.5 ألف طن بقيمة 156 مليون فرنك، كما تُصدَّر تونس بعض المعادن ومن أهمها الفوسفات والحديد، وكانت صادرات الفوسفات تقدر بنحو 1888 ألف طن بقيمة 4025 مليون فرنك سنة 1949م، ومعدن الحديد قدرت صادراته في ذات السنة بنحو 748 ألف طن بقيمة 1236 مليون فرنك، كما صدرت كميات من معدن الرصاص بلغت 20 ألف طن بقيمة 2177 مليون فرنك، وصُدِّرت أيضاً كميات بسيطة من معدن الزنك بلغت 6 آلاف طن بقيمة 90 مليون فرنك [2]، مع العلم بأن أغلب عائدات تصدير المعادن تعود إلى السلطات الفرنسية، ولا ينال الشعب التونسي من ثروته إلا كميات قليلة من الفرنكات، والجدول التالي يبين الفرق بين قيمة الصادرات والواردات التونسية خلال السنوات من 1919م–1929م.

---

(1) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص197.

(2) نفس المرجع والصفحة.

جدول رقم (9) يبين الميزان التجاري التونسي بالفرنك خلال الفترة من 1919-1929 م (1).

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	
			عجز	فائض
1919	285761022	202082871	83732151	-
1920	635562552	337057488	298505064	-
1921	721700155	672893886	49806269	-
1922	856377102	444679644	11697458	-
1923	817459220	554014384	263444836	-
1924	927943882	582353545	345390337	-
1925	1086270752	846225831	240044921	-
1926	1360331544	1269724895	90605649	-
1927	1771629439	1026673482	74455957	-
1928	1680175000	1233352000	446823000	-
1929	1984455000	1408443000	576012000	-

من خلال الجدول يتبين أن الميزان التجاري قد عانى من عجز مستمر خلال الفترة المذكورة أعلاه، فقد كانت قيمة العجز في سنة 1919م قد بلغت 83732151 فرنك وفي سنة 1922م سجل أقل قيمة للعجز، بلغت 697458 11فرنك، وكانت أعلى قيمة للعجز خلال تلك الفترة قد سجلت في سنة 1929م حيث بلغت 576012000 فرنك، ويتم تسديد قيمة العجز بواسطة الاقتراض والدعم الذي تقدمه الحكومة الفرنسية لتونس.

وقد تعرضت تونس إلى خسائر كبيرة إبان الحرب العالمية الثانية حيث كانت أرضها ميداناً للمعارك بين الحلفاء والمحور، فعند دخول قوات المحور إلى تونس قام طيران الحلفاء بقصف تجمعاتهم، وكذلك مراكز المواصلات كالمطارات والموانئ، فقد تعرض مطار العوينية في 12 نوفمبر 1942م للقصف بصورة مستمرة ليلاً ونهاراً، كما دمرت مطارات وموانئ حلق الوادي وتونس وبنزرت وسوسة وصفاقس [2]، كما أصيبت شبكة الطرقات المعبدة التي تربط بين المدن

(1) محمود فروة: مرجع سابق، ص650.

(2) نفس المرجع ، ص ص 589- 590.

التونسية والموانئ، وكذلك تعرضت محطات وخطوط السكك الحديدية للتدمير، وانعكس هذا على حركة التجارة الداخلية والخارجية في البلاد. [1]

وقد قام الألمان عند سيطرتهم على تونس بمجموعة من الإجراءات التي أدت إلى سيطرتهم على الاقتصاد التونسي وتسخيره لخدمة المجهود الحربي الألماني، ومن هذه الإجراءات وضع المواد الغذائية والأولية التي كانت متوفرة في البلاد تحت تصرف القوات الألمانية؛ وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة قلة العرض؛ وأدى ذلك إلى ظهور السوق السوداء والتي تتوافر فيها السلع بأسعار غالية جداً [2]، وعلاوة على ذلك فقد أصدرت سلطات الاحتلال الألماني عملة جديدة، وأنزلتها للسوق بكميات كبيرة زادت في ارتفاع أسعار السلع، كما سيطرت السلطات على كميات من الذهب والمعادن الثمينة الخاصة بالبلاد التونسية.

ب- الأوضاع الاجتماعية.

شهدت تونس في مطلع القرن العشرين تطوراً ملحوظاً في عدد السكان بالرغم من عدم اهتمام فرنسا بتقديم الخدمات الصحية إلى عامة الشعب حيث بلغ عدد السكان سنة 1930 م 2100000 نسمة، وازدادت أعداد التونسيين خلال السنوات التالية بنسبة كبيرة؛ وذلك يرجع إلى انخفاض نسبة الوفيات بين المواليد، والاهتمام بصحة الطبقة العاملة التي تعمل عند المستوطنين الأوروبيين، وقد أحدث نظام الاقتصاد الرأسمالي تفككاً خطيراً في الهياكل القبلية التقليدية وفي أنماط العيش التي تعود عليها التونسيون منذ القدم، فتأثر سكان المناطق الوسطى المشتغلين بتربية الحيوانات حيث منعت عليهم المراعي في الشمال نتيجة استغلالها من قبل المستوطنين، ونتيجة لهذه السياسة فقد عمّ الفقر معظم السكان التونسيين، وأثرى الأقلية من مشائخ القبائل ومستخدمي الدولة والتجار وبعض المزارعين الكبار [3] .

كما توجد في المجتمع التونسي جاليات أجنبية تكونت من الإيطاليين والفرنسيين، وقد بلغ تعدادهم 250 ألفاً منهم 180 ألف يحملون الجنسية الفرنسية، وقد سيطرت هذه الجاليات على الأراضي الزراعية الخصبة خاصة في الشمال وحرمت الشعب التونسي من استغلالها والتمتع

---

(1) محمود فروة: مرجع سابق، ص 429.

(2) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص ص 588- 589.

(3) نفس المرجع ، ص 106.

بخيراتها، كما أنها امتلكت معظم المنشآت الصناعية الكبيرة[1]، وتحكمت في رأس المال المتداول في السوق التونسي، وبهذا تكون الجاليات الأوروبية تمتلك القوة الاقتصادية المؤثرة في تونس. ففي سنة 1949م يمتلك نحو 27500 فرد دخلاً سنوياً يزيد عن 100 ألف فرنك من إجمالي 33700 [2] فرد يملكون نفس الدخل في تونس عامة، أي بنسبة 82% من الأغنياء الذين يفوق دخلهم المذكور أعلاه.

وقد أرغمت السلطات الفرنسية السكان المحليين على استخدام اللغة الفرنسية في المعاملات الإدارية التي يحتاجون إليها ، و اعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الرئيسية واللغة العربية هي الثانوية، وكانت تضع شروطاً لقبول العمالة في الوظائف الحكومية منها شرط التمكن من اللغة الفرنسية؛ وهذا جعل موظفي معظم الإدارات الحكومية من الفرنسيين وبذلك حُرم التونسيون من تقلد الوظائف الحكومية خاصة في إدارة البريد وإدارة المعارف، كما أن المواطن التونسي إذا تمكن من الحصول على عمل في الإدارات الحكومية فإنه يتقاضى مرتباً أقل بكثير مما يتقاضاه الموظفون الفرنسيون[3].

وفي مجال التعليم فقد عمدت سلطات الاحتلال إلى إنشاء إدارة التعليم العمومي برئاسة لويس ماشمويل (lousi Machuel) في 1883م وشرعت هذه الإدارة في إنشاء نوعين من المدارس هما: المدارس الفرنسية وفيها يدرس المنهج الفرنسي ومخصصة للأوروبيين عامة، والمدارس العربية الفرنسية و يدرس فيها منهج مختلط ويقوم مدرسون عرب بتدريس اللغة الفرنسية بها وهي مخصصة للسكان العرب، وقد فتحت المدارس العربية في: بنزرت، نابل، باجة، الكاف، سوسة، المنستير، صفاقس، قابس، قصفة، جربه، وأنشئت المدارس الفرنسية في: تونس، المرسى، حلق الوادي، بنزرت، سوسة، باجة، المنستير، المهدية، صفاقس، جربة [4].

وفي سنة 1884م تأسس المعهد العلوي والذي اختص بتخريج المدرسين التونسيين لتدريس اللغة الفرنسية للأهالي، وهذا يتوافق مع سياسة فرنسا التعليمية الرامية إلى نشر اللغة

---

(1) جان ديبوا: تونس، ترجمة الصادق مازيغ، (تونس، الدار التونسية للنشر،1969م)، ص ص،362،363.

(2) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص110.

(3) جهاد عودة: مرجع سابق، ص ص 32، 33.

(4) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ترجمة عمر بن ضو وآخرون، (تونس، دار سراس للنشر، 1986م)، ص ص 143، 144

الفرنسية، ومحاربة اللغة العربية؛ وذلك لقطع الصلة بين الشعب التونسي وماضيه وتاريخه وإدماجه في الثقافة الفرنسية. وقد عملت فرنسا على نشر التعليم المبسط الذي لا تزيد مدة الدراسة فيه عن ثلاث سنوات ويتلقى خلاله التلاميذ مبادئ اللغة العربية والفرنسية، ثم يتلقون تعليماً زراعياً بسيطاً، يؤهلهم بأن يكونوا عمالاً زراعيين، وكان هدفه توفير الأيدي العاملة في مجال الزراعة وذلك لاستغلالها في العمل في مزارع المستوطنين، وهذا يدلل على نية الاستعمار في عدم إعطاء الفرصة لأبناء تونس في نيل حقهم من التعليم العالي، ولكن هذه الفكرة قد ووجهت بمقاومة الأهالي لها.

وقد عمدت السلطات الفرنسية إلى مقترح آخر سمى بمراكز التعليم الصناعي الابتدائي، ويهدف إلى تخريج الأيدي العاملة في مجال الحرف والصناعة[1]، وقد عللت ذلك بأن تونس تحتاج إلى أيدٍ عاملة ولا تحتاج إلى خريجين على مستوى عالي، وقد أهتمت سلطات الاحتلال بالمدارس الفرنسية حيث وفّرت لها المباني المناسبة العصرية وزودتها بالأجهزة الحديثة، في حين لاقت المدارس العربية الإهمال وعدم الاهتمام سواء من حيث المبنى المناسب أو المنهج الذي يتم تدريسه.

أما عن الآثار الاجتماعية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية فتمثلت في سقوط العديد من الضحايا من السكان المدنيين، وكذلك إصابات الكثير من السكان بالجروح المتفاوتة والتي تصل إلى العاهات المستديمة، والتي تعطل الإنسان عن العمل وتشكل له ضغطاً نفسياً كبيراً، كونه أصبح عاجزاً عن العمل والمشاركة في الحياة الطبيعية خاصة إذا كان يعول أسرة، كما أن فئة ذوي العاهات هذه تكلف الدولة أموالاً إضافية باعتبارهم قد يحتاجون إلى أدوية أو رعاية طبية خاصة، وعلى سبيل المثال لهذه الحوادث كالذي حصل في منطقة تونس، عندما هاجمت القوات الجوية البريطانية والأمريكية مقر أركان الحرب الألمانية الموجود بفندق الماجستيك (Magestic) بشارع باريس، فأخطأت الهدف وتم إلقاء القنابل على الحي المجاور لهذا الفندق؛ مما أدى إلى العديد من الإصابات ما بين قتيل وجريح وكان ذلك في 16 يناير 1943م، وإضافة إلى هذا فقد قصفت قوات الحلفاء مطار العوينية في 23يناير 1943م، وقد أسفر

---

(1) جهاد عودة: مرجع سابق، ص ص 31، 32.

القصف عن سقوط العشرات من العمال التونسيين، وتكرر قصف على نفس الهدف يوم 15 مارس من نفس السنة، وكانت النتيجة سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين [1].

وقام الألمان عند سيطرتهم على تونس بمجموعة من الإجراءات التي أدت إلى سيطرتهم على الاقتصاد التونسي وتسخيره لخدمة المجهود الحربي الألماني، ومن هذه الإجراءات وضع المواد الغذائية والأولية التي كانت متوفرة في البلاد تحت تصرف القوات الألمانية؛ وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة قلة العرض، وأدى ذلك إلى ظهور السوق السوداء والتي تتوافر فيها السلع بأسعار غالية جداً ،كما سيطرت السلطات على كميات من الذهب والمعادن الثمينة الخاصة بالبلاد التونسية[2].

وأدت العمليات الحربية وخاصة القصف الجوي، من قبل الحلفاء إلى تدمير الكثير من المدن التونسية مثل مدينة سوسة والتي صارت خراباً؛ وأدى ذلك إلى تشرد المواطنين وتغربوا عن مواطنهم، وأصيبوا بحالات من الخوف والفقر وفقدان الأهل[3]، ونتيجة لهذه الظروف القاسية وتوقف الحياة الاقتصادية وسيطرة المحور على اقتصاد البلاد؛ فقد انتشرت حالات الفقر وسوء التغذية، وأدى ذلك إلى تدهور الحالة الصحية العامة للمواطنين وانتشار الأمراض والأوبئة مثل الجرب وحمى التيفوس التي خلفت عدداً كبيراً من الضحايا وخاصة في المناطق الريفية. [4]

وفي مجال تسخير الأيدي العاملة التونسية من قبل القوات المتحاربة، فقد استخدمت عشرات الآلاف من العمال لإدارة المصانع وفي الحقول للمساهمة في تموين قوات الحلفاء [5]، وعملت القوات الألمانية على فرض العمل الإجباري على العمالة التونسية. ففي 15 أبريل 1943م أصدرت سلطات الاحتلال الألماني قراراً ينص على الخدمة المدنية الإجبارية، وذلك بالسماح

---

(1) أحمد القصاب، مرجع سابق، ص 590.

(2) نفس المرجع ، ص ص588 ، 589.

(3) الطاهر عبدالله: الحركة الوطنية التونسية ، رؤية شعبية قومية جديدة 1830م-1956م، (سوسة، منشورات دار المعارف،1965م)، ص96.

(4) أحمد القصاب: المرجع السابق، ص588.

(5) عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، ط1،(بيروت، دار القدس، 1975م)، ص206.

للقوات الألمانية بتسخير الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 48 سنة للمساهمة في المجهود الحربي من السائقين والحراس والحجاب وغيرها من الأعمال المختلفة، وقد كانت آلية جمع العمالة تتم بالقيام بحملات يومية بالمقاهي والساحات العمومية، ويتم نقل العمالة إلى حظائر خاصة بالخدمة الإجبارية ومنها يتم توزيع العمال حسب الحاجة [1].

ودفع الشعب التونسي ثمن هذه الحرب من أبنائه والذين راحوا ضحايا ما بين قتيل وجريح ومعاق، كما كانت لهذه الحروب نتائج وخيمة على الشعب التونسي في الجانب الصحي بانتشار الأمراض التي قضت على العديد من المواطنين، وفي الجانب التعليمي وذلك بتعطل المدارس إبان فترة الحرب نتيجة تدهور الوضع الأمني من ناحية، وكذلك للأضرار التي لحقت بالمنشآت التعليمية.

مما سبق يتبين أن الشعب التونسي قد عانى من الفقر نتيجة استيلاء المستعمر على أخصب أراضيه؛ وكذلك استحواذه على الثروات المنجمية من فوسفات وحديد وغيرها، وإضافة إلى هذا سيطرة فئة قليلة من المستوطنين على الاقتصاد التونسي فهي تمتلك معظم المصانع الكبيرة في البلاد، وكذلك تمتلك رأس المال المحرك للاقتصاد التونسي؛ وبذلك كانت معظم المداخيل التونسية تعود إلى هذه الطبقة الدخيلة على المجتمع التونسي، كما عانى المواطن التونسي من الجهل نتيجة سياسة فرنسا الاستعمارية والتي تعمل على عدم نشر التعليم العالي والتخصصي بين أبناء الشعب التونسي، والاقتصار على التعليم المهني البسيط لتوفير الأيدي العاملة التي هي في حاجة إليها للعمل في مزارع ومصانع المستوطنين، وإضافة إلى هذا فقد تضرر الشعب التونسي من جراء أحداث معارك الحرب العالمية الثانية والتي جرت على أجزاء عديدة من أراضيه، فدمرت المدن والموانئ والمطارات فأرهق الاقتصاد نتيجة عمليات الاستنزاف التي تعرض لها من قبل القوات المتحاربة ، وقد سخرت كل الموارد المادية والبشرية في خدمة الحرب.

رابعاً- أثر السياسة الاستعمارية على العلاقة بين البلدين.

كانت السياسة الاستعمارية تتسم بالاتفاق على محاربة القوى الوطنية في البلدين مهما بلغت الاختلافات بين دولتي الاستعمار، فالمصالح المشتركة بينهما تجعل تخطي كل الخلافات

---

(1) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 586.

الأخرى أمراً إلزامياً، حيث إن الارتباط بين الشعبين في ليبيا وتونس كبير جداً، كما أن تعاون القوى الوطنية في كلا القطرين كان يسبب اضطرابات أمنية تقلق إيطاليا وفرنسا؛ ولذلك كانت سلطات الاحتلال تتبادل المعلومات الأمنية في كلا البلدين عن طريق القنصلية الإيطالية في تونس ونظيرتها الفرنسية في طرابلس، وذلك لإحكام القبضة الأمنية ولتفادي أي خرق أمني مهما كان بسيطاً، لأن ذلك قد يؤدي إلى تزعزع الوضع الأمني في أحد القطرين، الأمر الذي يكون له تداعيات في القطر الآخر.

وبناء على المصالح المشتركة بين دولتي الاحتلال، فقد عملتا على التنسيق على أعلى المستويات وذلك لقمع أي تحرك وطني، فعلى سبيل المثال قامت السلطات الإيطالية في ليبيا بالقبض على المناضل التونسي محمد الدغباجي [1]، الذي لجأ إلى ليبيا هرباً من ملاحقة القوات الفرنسية له، وقامت بتسليمه إلى وحدة خاصة من القوات الفرنسية عند منطقة بن قردان الحدودية، وكان ذلك في مايو 1922م حيث نقل إلى تونس العاصمة لينفذ فيه حكم الإعدام والذي كان قد صدر غيابياً في فترة سابقة، وتم تنفيذ هذا الحكم في مارس 1924م في ساحة سوق الحامة بتونس العاصمة. [2]

وكمثال على معاملة فرنسا للمجاهدين الليبيين بنفس الطريقة التي دأبت عليها إيطاليا، فقد قامت إيطاليا أثناء حربها مع الحبشة 1935م، بإرسال جنود ليبيين رغماً عنهم للزج بهم في الحرب، ومن ضمن هؤلاء مجموعة من الليبيين جندوا في مدينة سبها، وخلال إرسالهم إلى طرابلس تمهيداً لنقلهم إلى الحبشة، وفي الطريق ثاروا على الضابط الإيطالي الملازم بيوندي (Buondi) إثر تحقيره لهم وقد تم قتله في منطقة برق النصف [3]، وفروا إلى تونس خوفاً من ملاحقة القوات الإيطالية، وقد منحتهم السلطات الفرنسية أوراقاً رسمية تمكنهم من الإقامة والتنقل

---

(1) محمد الدغباجي أحد المجاهدين التونسيين، جند في الجيش الفرنسي سنة 1907م لمدة ثلاث سنوات، وأثناء الحرب الإيطالية الليبية وجه إلى حصن أذهيبه على الحدود الليبية، وعند عزم قائد الحصن الفرنسي الهجوم على قرية وازن الليبية، والتي يتمركز بها المجاهدون التونسيون، قرر الفرار والالتحاق بصفوف المجاهدين، وقد خاض معهم العديد من المعارك في كلا القطرين، وتم القبض عليه من قبل السلطات الإيطالية، وسلمته إلى فرنسا والتي قامت بإعدامه. انظر محمد المرزوقي: دماء على الحدود، (تونس، الدار العربية للكتاب، 1975م)، ص 270.

(2) محمد سعيد القشاط: خليفة بن عسكر- الثورة والاستسلام، (ط1؛ طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1980م)، ص 206.

(3) منطقة في الجبل الغربي تقع بين مدينة نالوت ومدينة سيناون.

بحرية داخل الأراضي التونسية، وعند علم السلطات الإيطالية بهذا الأمر راسلت نظيرتها في تونس للعمل على تسليم قاتلي الضابط الإيطالي، وبالرغم من تدخل جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي، ومخاطبتها لوزارة الداخلية بتونس بهدف عدم تسليم الليبيين إلى السلطات الإيطالية، إلا أن هذه الجهود كانت مخيبة للآمال، فقد ردت فرنسا بأن إيطاليا ألحت في الطلب، ونحن في ظروف دقيقة تفرض علينا مجاملة موسيليني (Mussolini)، وبالفعل تم تسليم هؤلاء الليبيين للسلطات الإيطالية، حيث تم إعدامهم في طرابلس[1]. ونلاحظ هنا مدى قساوة المستعمر وتجرده من أبسط الحقوق الإنسانية المتمثلة في حماية اللاجئين.

وفي مجال إمداد المجاهدين بالسلاح والذخائر والمؤن من قبل إخوتهم التونسيين؛ وذلك للعمل على دفع المستعمر الإيطالي، كان موقف السلطات الفرنسية داعماً لسلطات الاحتلال الايطالية، حيث عملت على إحكام الخناق على المجاهدين الليبيين بفرض رقابة مشددة على الحدود، وذلك لمنع القوافل المتوجهة إلى طرابلس من العبور [2]، وهذا يعتبر مشاركة لإيطاليا في حربها على ليبيا، فموقف فرنسا هذا يضعف حركة المقاومة بفرض حصار على المنفذ الوحيد الذي تعتمد عليه حركة المقاومة في المنطقة الغربية ذات الكثافة السكانية العالية، ومما يزيد من فعالية هذا الحصار هو إحاطة ليبيا من جميع الجهات بالدول الاستعمارية المتضامنة مع بعضها، ففرنسا تمتد مستعمراتها من تونس إلى الجزائر إلى الحدود الجنوبية في النيجر وتشاد، وكذلك تخضع السودان ومصر للاحتلال البريطاني.

وإمعاناً في سياسة الحصار الاقتصادي التي تنتهجها فرنسا ضد ليبيا، فقد فرضت رقابة على التجار الليبيين الذين يجوبون الأسواق التونسية، وخاصة ممن يشترون مواد التموين الأساسية مثل القمح والشعير، فعملت على أن يكون بيع هذه المادة بحالة لا يمكن استخدامها كبذور في الزراعة، وكان هدفها ممارسة أقسى أنواع الحصار الاقتصادي الذي يصل إلى التجويع، وفي هذا الصدد يذكر السيد أحمد زارم عند مرافقته لوالده لجلب الشعير من تونس، أنهم أجبروا من قبل السلطات الفرنسية بنقل مادة الشعير بعد شرائها إلى الطاحونة، حتى يتم جرشها وبذلك لا

---

(1) أحمد زارم: مذكرات، مرجع سابق، ص ص 106- 107.

(2) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص47.

يمكن أن تصلح كبذور [1]، وبهذه الطريقة الماكرة لا يمكن الاستفادة من هذه المادة في الزراعة، والتي تعتبر قوت الشعب الليبي، وهذا يوضح جلياً مدى تضامن القوى الاستعمارية في إخضاع الشعب العربي في ليبيا وتونس، واتباع سياسة التجويع لإسكات المقاومة، والتي إن خفت حدتها في أحد القطرين يعتبر إنجازاً للدول الاستعمارية، إذ الهدف واحد للمستعمر بالرغم من حدوث العديد من الخلافات بين تلك الدول على الصعيد الدولي.

وقد استخدمت سلطات الاحتلال في كلا البلدين سياسة اقتصادية يتم بموجبها ربط اقتصاد المستعمرتين بفرنسا وإيطاليا، وكانت لهذه السياسة آثار كبيرة على التبادل التجاري بين تونس وليبيا بصفة خاصة، وعلى النشاط الاقتصادي بينهما بصفة عامة، ففي ليبيا قامت سلطات الاحتلال بالسيطرة على مفاصل الاقتصاد الوطني حيث سيطرت على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، التي انتزعتها من مالكيها الليبيين متذرعة بعدة حجج واهية كمقاومة الاحتلال، وترك الأراضي بدون استغلال، وأيضاً لدواعي المصلحة العامة.

ونتيجة للتحكم في اقتصاد البلاد فقد وجهت حركة الصادرات والواردات تجاه إيطاليا، حيث بلغت نسبة الصادرات إلى إيطاليا في سنة 1923م 68% من إجمالي الصادرات أي ما يقارب ثلثي إجمالي الصادرات، في حين بلغت نسبة الصادرات تجاه تونس 16% من إجمالي الصادرات، وفي سنة 1934م والتي شهدت استقراراً أمنياً في ليبيا، كانت نسبة الصادرات إلى تونس تمثل 11% [2] من إجمالي الصادرات، ونلاحظ تناقص نسبة التبادل التجاري مع تونس وذلك يرجع إلى سياسة إيطاليا الاقتصادية تجاه ليبيا، والتي تمثلت في سنّ مجموعة من القوانين التي تكفل ربط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الإيطالي، باستخدام حوافز للتجار المصدرين والمستوردين للسلع، وتتمثل هذه الحوافز في تخفيض التعريفة الجمركية للبضائع المصدرة والمستوردة من إيطاليا ومستعمراتها.

وقد أصدرت السلطات الإيطالية مرسوماً ملكياً ينص على فرض التعريفة الجمركية المزدوجة، والتي تشمل تعريفة مخفضة على السلع المستوردة والمصدرة إلى إيطاليا ومستعمراتها، وتعريفة عامة على السلع المستوردة والمصدرة من الدول الأخرى.

---

(1) أحمد زارم: مذكرات، مرجع سابق، ص35.

(2) Bollettion Di Informazioni Economiche,Ministero Delle Colonie,Anno 1925, Roma:1925.P.11.

وقد عُدِّل هذا القانون بإضافة سلع جديدة غير مدرجة سابقاً بمرسوم ملكي رقم 259، كما بين ذلك المرسوم قيمة الضريبة على السلع المستوردة من الخارج، والتي تراوحت من 11-20% وبين 5-10% على السلع المستوردة من إيطاليا ومستعمراتها [1]، وبهذا المرسوم ترتفع نسبة الواردات من إيطاليا، وذلك يرجع إلى رغبة التجار تحقيق أكبر نسبة من الأرباح نتيجة هذه التسهيلات؛ وهذا أدى إلى رفع نسبة الواردات من إيطاليا وتقلص نسبة الواردات من الدول الأخرى، وخاصة تونس التي ارتبطت بعلاقات اقتصادية جيدة مع ليبيا قبل هذا القانون.

أما بالنسبة لسياسة فرنسا الاقتصادية في تونس فقد عملت على السيطرة على مفاصل الاقتصاد التونسي، وربطه بالاقتصاد الفرنسي، فاستولت على الأراضي الزراعية الخصبة لغرض توطينها بالمستوطنين الفرنسيين والاستفادة من إنتاجها، فعملت على مصادرة الأراضي القبلية باعتبارها أراض ذات ملكية جماعية لا يمكن التصرف بها، وأن أبناء القبائل لا يملكون فيها أي حق انتفاع ونتيجة لهذا الإجراء فقد امتلك الإقطاعيون الفرنسيون آلاف الهكتارات من الأراضي التونسية، فقد ملك 70 مستوطناً فرنسياً مساحة من الأراضي تقدر بنص مليون هكتار، كما ملك 225 مستوطنا مساحة تقدر بربع مليون هكتار، كما استولت شركة فوسفات قفصه على مساحة تقدر بنحو3300000 هكتار أي ربع أراضي الدولة التونسية.[2]

كما سيطر الفرنسيون على المؤسسات الصناعية في البلاد، فقد بيَّن إحصاء عام 1949م عن وجود 230 مؤسسة صناعية، تعود ملكية 206 منها إلى الفرنسيين والأجانب و24مؤسسة فقط يملكها التونسيون [3].وإضافة إلى هذا فقد عملت السلطات الفرنسية على ربط الاقتصاد التونسي بالاقتصاد الفرنسي، حيث أعفت المنتجات الفرنسية من الضرائب الجمركية عند دخولها السوق التونسية فقد أعفيت المنتوجات المعدنية والمنسوجات والآلات، كما قامت بزيادة الضريبة الجمركية على البضائع الأجنبية المشابهة عند دخولها البلاد، وهكذا تمنح أفضلية للتاجر التونسي بأن يشتري البضائع الفرنسية، كما فتحت فرنسا سوقها للمنتجات التونسية وذلك بإعفاء بعض السلع من دفع الضريبة الجمركية، مثل الحبوب : كالقمح والشعير والذرة، وزيت الزيتون والأبقار والأغنام، وباقي السلع الأخرى تدفع عنها ضريبة جمركية أقل من الضريبة المفروضة

---

(1) Economic Bulletin noS-6,central bank of libya, (Tripoli,1971),p.158.

(2) عبد العزيز الثعالبي: مرجع سابق، ص ص 122- 123.

(3) محمد فروة: مرجع سابق، ص403.

على البضائع الأجنبية المشابهة لها [1]؛ ونتيجة هذه السياسة ارتفع حجم المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا.

ونلاحظ مما سبق تشابه السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي نفذتها كل من فرنسا وإيطاليا في مستعمرتيها، فهي قامت بالسيطرة على اقتصاد المستعمرة وذلك بمصادرة الأراضي الزراعية واستغلالها لصالح مواطنيها، كما تم الاستيلاء على المناجم وتصدير منتجاتها لصالح الدول الاستعمارية، كما أصدرت سلطات الاحتلال قوانين الضريبة الجمركية المزدوجة، والتي تمكنت بواسطتها من توجيه حركة التجارة تجاه الدولة المستعمرة، وربط اقتصاد كل من ليبيا وتونس بدولتي الاحتلال، وهذا أدى إلى ضعف التبادل التجاري بينهما، الأمر الذي لا يعود بالنفع على سكان البلدين.

---

(1) محمد فروة: مرجع سابق، ص403.

الفصل الأول

اكتشاف النفط الليبي وأثره على مقومات البلدين الاقتصادية

أولاً- اكتشاف النفط والتشريعات الحاكمة لإنتاجه.

أ. التشريعات القانونية

ب. منح العقود وتطور الإنتاج

ثانياً- استثمار عائدات النفط.

أ. الاستثمار في مجال النفط.

1-الموانئ النفطيه.

2-الصناعات النفطية.

3-تدريب العمالة المحلية في مجال النفط.

ب- الاستثمار في المجالات الأخرى.

ثالثاً- النفط والميزانية الليبية.

أ. الميزانية الليبية قبل إنتاج النفط 1951م - 1961م.

ب. الميزانية الليبية بعد إنتاج النفط 1962م - 1969م.

رابعاً -النفط ومقومات الاقتصاد الليبي والتونسي.

أ. مقومات الاقتصاد الليبي.

1- الثروة الزراعية.

2- الثروة الحيوانية.

3- موارد أخرى.

ب- مقومات الاقتصاد التونسي.

1- الثروة الزراعية.

2- الثروة الحيوانية .

3- موارد اخرى.

الفصل الاول

اكتشاف النفط الليبي وأثره على مقومات البلدين الاقتصادية

بعد أن حصلت ليبيا على استقلالها في 24-12-1951م واجهت حكومة البلاد مشاكل كبيرة خاصةً على الصعيد الاقتصادي، فالبلاد كانت تمر بمرحلة اقتصادية حرجة شهدت تدميراً للبنية التحتية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، فقد كانت ليبيا مسرحاً لأشد معارك الحرب العالمية ضراوة، فدمرت الطرق والموانئ والمطارات، وخربت المزارع والمساكن وشبكات الري، وزرعت الأراضي بالألغام، وأمام هذا الوضع الاقتصادي المتردي الذي يفتقد لأبسط مقومات البنية التحتية، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق الهيئات التابعة لها بمد يد المساعدة للدولة الليبية الناشئة، وقد كانت مساعداتها الفنية تتمثل في إعداد تقارير تشخص الوضع الاقتصادي في البلاد وما ينبغي عمله لإنقاذه حسب الإمكانات المتاحة، وبكل تأكيد فإن هذه الإصلاحات تحتاج إلى أموال لا تستطيع الدولة الليبية توفيرها. فميزانية البلاد تعاني من عجز مستمر أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للمواطن وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية، وأمام هذا الوضع كان على الحكومة الليبية أن تجد حلاً لمعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني، ومحاولة إيجاد مصادر للدخل عن طريق التنقيب عن الموارد الطبيعية التي قد تحتويها الأراضي الليبية مترامية الأطراف، ويتناول هذا الفصل مراحل اكتشاف النفط وانتاجه ، والمفاوضات بين الشركات النفطية والحكومة الليبية من أجل الاتفاق على صيغة مقبولة لقانون النفط ترضي الطرفين، كما يدرس استثمار عائدات النفط وتاثيرها على الميزانية الليبية ، ويلقي الضوء على مقومات الاقتصاد الليبي والاقتصاد التونسي .

أولاً- اكتشاف النفط والتشريعات الحاكمة لإنتاجة.

في إطار سياسة الحكومية الليبية بشأن تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، عزمت الحكومة على إجراء أبحاث ودراسات حول الموارد الطبيعية وخاصةً النفط والغاز، ومما شجع على اتخاذ هذه الخطوة هو ظهور النفط في دولة الجزائر المجاورة، وكذلك وجود بعض الإشارات على وجود النفط في الأراضي الليبية، ولكي تشرع الحكومة في استقدام الشركات النفطية للتنقيب، كان عليها أن تتخذ بعض الإجراءات القانونية التي تمكنها من التعامل مع هذه الشركات.

أ- التشريعات القانونية.

قررت حكومة السيد محمود المنتصر (24-12-1951م / 15-3-1954م) العمل على إجراء عمليات استكشاف نفطية[1] في الأراضي الليبية، وقد حاولت الشركات البريطانية والأمريكية التي عملت في البلاد بموجب تراخيص سابقة[2] الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط، وذلك بعد توفر الاستقرار السياسي في البلاد، إلا أن الأوضاع النفطية الدولية في تلك الفترة كانت تمر بمرحلة حرجة ومعقدة؛ وذلك بسبب احتكار عدد محدود من الشركات النفطية العالمية لدول بأكملها في منطقة الشرق الأوسط، هذا الأمر جعل من حكومة المنتصر لا تستجيب لطلب تلك الشركات بمنحها الامتيازات.

ووسط هذه الأجواء المتوترة التي سادت صناعة النفط في بداية الخمسينيات، كانت ليبيا تبحث عن طريق لإغراء الشركات النفطية باستطلاع إمكانياتها النفطية، وقد عدلت ليبيا عن إصدار قانون للنفط في تلك الفترة حتى تهدأ الأزمة وتتضح الرؤية[3]، وكان الحل البديل هو إصدار قانون للمعادن تكون نصوصه غطاءً عاماً يمكن الاستفادة منه في المرحلة الأولى ثم يكون مدخلاً لتطوير التشريع فيما بعد، وقد عرض مشروع قانون المعادن على البرلمان الليبي

---

(1) كانت أول إشارة لوجود النفط في ليبيا في سنة 1914م حيث لوحظ ظهور الغاز الطبيعي من بئر على عمق 160م في منطقة سيدي المصري بطرابلس، وحصل نفس الشيء في زليطن سنة 1928م وفي تاجوراء سنة 1934م، كما عثر على آثار النفط في الملاحة بطرابلس أثناء حفر بئر مياه على عمق 259 متراً وذلك في سنة 1937م، وقد شجعت هذه الدلائل الإيطاليين على الشروع في عمليات التنقيب والتي بدأت بها الشركة الإيطالية العامة للبترول AGIP حيث حفرت البئر الأولى في جامع الترك بتاريخ 12-4-1938م على عمق 445 متراً، وحفرت عدة آبار في عين زارة وسيدي المصري وبئر الجديد ومنطقة الجفارة، وآخر الآبار بئر النقد 10-1-1940م وانتهى الحفر في 11-5-1941م على عمق 202 متر، ولم تتمكن الشركة من استخراج النفط لعدم تمكنها من امتلاك التكنولوجيا المتطورة الخاصة بالنفط. انظر عبد الأمير قاسم كبة: المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، (بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر، 1963م)، ص89.ومحمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998م)، ص266.

(2) علي أحمد عتيقة: أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969م؛ (بيروت، دار الطليعة، 1977م)، ص30.

(3) انتهت الأزمة النفطية في إيران سنة 1954 بدخول الشركات الأمريكية إلى إيران وإقرار مبدأ تقاسم الأرباح من النفط بين الشركات والحكومات في دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، انظر شكري غانم: النفط، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، (سرت، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، 1995)، ص694.

حيث تم إقراره في 6-8-1953م، وأصدر في 5-9-1953م، ويتضمن القانون ثماني مواد وقد نص في المادة الأولى على أن كل ما في الأراضي الليبية من معادن ملك للدولة الليبية، كما بينت المادة ذاتها أن لفظة معادن تعني جميع المواد التي لها قيمة اقتصادية بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي، وقد رافق إصدار قانون المعادن إعلاناً أصدرته الحكومة ينص على أن لتراخيص الممنوحة للاستطلاع لا يترتب عليها أية حقوق قانونية للحصول على امتيازات نفطية مهما كانت نتيجة تلك الدراسات[1].

وبموجب هذا القانون تحصلت تسع شركات نفطية عالمية على رخص استطلاع تغطي معظم الأراضي الليبية بتاريخ 7-11-1953م والجدول التالي يبين الشركات التي تحصلت على تراخيص استطلاع.

جدول رقم (10) يوضح الشركات النفطية التي تحصلت على تراخيص استطلاع النفط سنة 1953م.[2]

1-	شركة الموبيل أويل الكندية	Mobil Oil Of Canda LTD
2-	الشركة الفرنسية للبترول توتال	Total
3-	شركة الزيت الأمريكية عبر البحار	American of Erases Petroleum LTD
4-	شركة إسو ستاندارد ليبيا	Esso Standard Libya
5-	شركة أويزيس أويل ليبيا	Oasis Oil Libya
6-	شركة الزيت الليبية الأمريكية	Libya American Oil
7-	شركة ب. ب البريطانية	British Petroleum
8-	شركة نلسون بنكرهنت	Nelson Bunter Hunt
9-	شركة شل	Shell

وبعد استمرار عمل الشركات النفطية في عملية الاستطلاع الجيولوجي لمدة سنتين كانت النتائج مشجعة بالنسبة للشركات والتي كانت لها الرغبة في العمل على استخراج النفط من

---

(1) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر .. صفحات من التاريخ السياسي، 1963-1969م، (القاهرة، مكتبة وهبة، 2006م) ج4، ص ص63 ، 64.

(2) غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري الليبي1966م،(طرابلس، 1967م)،ص ص 133،134.

الأراضي الليبية، وبناء على ذلك قامت الحكومة الليبية بالعمل على إعداد قانون للنفط ينظم كيفية منح عقود الامتياز للشركات، ويبين نصيب الدولة الليبية من إنتاج النفط، وباعتبار أن قانون النفط يختلف عن غيره من القوانين حيث إنه يراعي فيه قبول الشركات النفطية لمواد هذا القانون، وإلا فإنها تحجب عن قبول العقود، حيث إن تكاليف عمليات الاستكشاف عالية جداً، ولذا فإن الشركات قد لا تغامر بتوقيع أية عقود ما لم تضمن مزايا عالية لصالحها، خاصةً وأن ليبيا لم يتم إنتاج النفط فيها في تلك الفترة؛ وبناء على ذلك شرعت الحكومة بالإيعاز لمستشاريها بالعمل على إعداد مشروع قانون للبترول، وكان معظم أولئك المستشارين أجانب، فقد كان المستشار القانوني للحكومة إنجليزياً ويدعى وليام ديل (William Dale) وباقي المستشارين الذين ساهموا في إعداد قانون البترول كانوا من الإنجليز[1].

وتم تكوين لجنة تعمل على الإشراف على وضع قانون للبترول وكانت برئاسة السيد الدكتور أنيس القاسم[2]، حيث اجتمع بالمستشارين القانونيين للشركات وذلك لصياغة قانون يحقق المصالح الوطنية وينال قبول الشركات البترولية، ويذكر السيد مصطفى بن حليم بأنه تم تقديم إغراءات كبيرة للشركات البترولية لتحفيزها على التعاقد وذلك لأن احتمال العثورعلى البترول في ليبيا وبكميات تجارية كان ضعيفا[3]، وهذا أدى إلى منح شركات النفط مزايا كبيرة لم تكن متوفرة في أي دولة أخرى.

وقد تألف قانون النفط من 25 مادة وملحقين، وفي المادة الثالثة قسمت البلاد إلى أربع مناطق بترولية، كما جعل مبدأ التنافس مفتوحاً أمام جميع الشركات، وقد حدد القانون القواعد الإجرائية لتقديم الطلبات، وبيَّن حصة الحكومة في الأرباح والتي لا تتجاوز 50%، ونص

---

(1) مصطفى بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي،(القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع،1992م)، ص311.

(2) أنيس مصطفى القاسم، محامي من أصل فلسطيني كان المستشار القانوني بوزارة العدل في حكومة السيد مصطفى بن حليم وهو رئيس الوفد الحكومي المفاوض مع شركات البترول، مصطفى بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص312.

(3) مصطفى بن حليم: ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، (كولونيا، منشورات الجمل ،2004م)،ص ص 261-262.

القانون على تكوين لجنة للبترول تكون مهمتها منح التراخيص وعقود الامتياز؛ وذلك للتخلص من العراقيل الدستورية التي تضمنها النظام الاتحادي[1].

وقد تمكنت الشركات البترولية التي ساهم خبراؤها في إعداد القانون من الحصول على مزايا لصالحها وكانت من أهمها: الإعانة التعويضية، ومحاسبة الحكومة في حصتها من الأرباح على أساس الأسعار الفعلية السائدة في السوق وليس على الأسعار المعلنة[2]، وعلاوة على هذا استرجاع المصروفات التي تم إنفاقها قبل الاكتشاف النفطي بنسبة 20% سنوياً وتخصم من الإنتاج النفطي لليبيا، وكذلك يتم إعفاء المعدات النفطية المستوردة من الضرائب[3]، واعتبرت هذه الأحكام التي تضمنها القانون مغرية للغاية، بل أكثر مما يجب أن تمنحه دولة لشركات نفطية، حيث تقلصت حصة الدولة الليبية إلى نسبة 30% من إيراد النفط نتيجة هذه التنازلات السخية.

ومن النقاط الإيجابية في هذا القانون هي إفساح المجال أمام جميع شركات النفط المؤهلة فنياً ومالياً في الحصول على عقود استكشاف للنفط، وذلك بغية إيجاد تنافس بين الشركات يؤدي إلى اكتشاف الثروة البترولية بأسرع وقت، وكذلك لعدم احتكار النفط من قبل الشركات الكبرى على غرار شركة أرامكو وشركة بترول العراق[4]، وإضافة إلى هذا فقد نصت المادة العاشرة من القانون على شروط التخلي المحدد عن منطقة العقد؛ وذلك لضمان الجدية في الاستكشاف والسرعة في العمل وعدم التراخي، ويكون التخلي وفق فترة زمنية محددة، فيجب على صاحب العقد أن يخفض العقد إلى 75% من مساحته الأصلية خلال الخمس سنوات الأولى، وعند بلوغه ثماني سنوات من تاريخ العقد عليه أن يخفض المساحة إلى 50% من المساحة الأصلية.

---

(1) المملكة الليبية، وزارة النفط الليبية، البترول الليبي 1954 – 1967م، (طرابلس،1968م)، ص29.

(2) الأسعار المعلنة هي تلك الأسعار التي تعلنها الشركات النفطية كلما اكتشفت حقلاً جديداً للنفط أو قامت بتكرير نفط معين، ووفقاً لهذا السعر تعلن الشركة عن استعدادها لبيع النفط أو منتجاته المكررة لجميع من يرغب في شراء شحنات معينة من ميناء التصدير ، شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1985)، ص56.

(3) المملكة الليبية ، وزارة النفط الليبية، المرجع السابق، ص29.

(4) مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص318.

وعند بلوغه عشر سنوات يخفض المساحة إلى 33% في المناطق الواقعة في القسمين الأول والثاني وإلى 25% في المناطق الواقعة في القسمين الثالث والرابع[1]، وبهذا يضمن القانون بأن لا يتراخى صاحب الامتياز في العمل وإلا يتم سحب جزء من مساحة الامتياز منه ومنحه لشركة أخرى وهذا جعل الشركات النفطية تعمل بجدية وذلك للحفاظ على أكبر قدر من مساحة الامتياز ؛ وكان لهذا أثر إيجابي في توسيع دائرة التنقيب واكتشاف النفط بكميات تجارية.

وتضمن قانون النفط في المادة الثانية منه استحداث لجنة النفط وحددت اختصاصاتها وصلاحياتها، وقد شكلت اللجنة في 21-5-1955م وكان يرأسها الدكتور أنيس القاسم وبعضوية محمد السنباط والطاهر البشتي وأبي بكر أحمد، وقد أوكل إليها تنفيذ قانون النفط واتخاذ القرارات المتعلقة بمنح عقود امتياز التنقيب عن النفط، وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون[2].

وقد أرفق مع قانون النفط نموذج لعقد الامتياز والذي يعتبر حجر الزاوية لقانون النفط، ويحدد بصورة تفصيلية العلاقة بين الشركة النفطية ولجنة البترول؛ ومن نصوص عقد الامتياز أن لا تتعدى مدته خمسين عاماً مع إمكانية زيادة مدته إلى عشر سنوات أخرى، كما حدد قياس البترول بأن البرميل يعادل 42 جالوناً أمريكياً أو 840 ،158 لتراً، إلا أن أكبر امتياز منح للشركات هو تنازل الحكومة عن حقها في التشريع بالنسبة للعقد، إذا وافقت الحكومة على إجراء أي تعديل أو إلغاء لقانون النفط أو اللوائح الصادرة عنه، لا يسري على الحقوق التعاقدية للشركة إلا في حالة موافقتها، كما تضمن العقد شروط مالية نصت على أن تقوم الشركات بدفع رسوم أولية بسيطة حسب مساحة العقد والقسم الواقع في نطاقه، ثم ترتفع الرسوم إلى 2500 دينار سنوياً لكل 100 كم^2 بعد اكتشاف النفط[3].

ب- منح العقود وتطور الإنتاج.

وبعد الانتهاء من إنجاز قانون النفط في سنة 1955م، فتحت لجنة النفط باب التقدم لمنح عقود الامتياز، وبعد التأكد من توفر الشروط المطلوبة منحت العقود لعدد أربع عشرة شركة بما فيها الشركات التي تحصلت على عقود الأبحاث والدراسات التي وقعت بعد سن قانون

---

(1) مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص318 .

(2) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج4، مرجع سابق، ص85.

(3) شكري غانم: "النفط"، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص697.

وعند بلوغه عشر سنوات يخفض المساحة إلى 33% في المناطق الواقعة في القسمين الأول والثاني وإلى 25% في المناطق الواقعة في القسمين الثالث والرابع[1]، وبهذا يضمن القانون بأن لا يتراخى صاحب الامتياز في العمل وإلا يتم سحب جزء من مساحة الامتياز منه ومنحه لشركة أخرى وهذا جعل الشركات النفطية تعمل بجدية وذلك للحفاظ على أكبر قدر من مساحة الامتياز ؛ وكان لهذا أثر إيجابي في توسيع دائرة التنقيب واكتشاف النفط بكميات تجارية.

وتضمن قانون النفط في المادة الثانية منه استحداث لجنة النفط وحددت اختصاصاتها وصلاحياتها، وقد شكلت اللجنة في 21-5-1955م وكان يرأسها الدكتور أنيس القاسم وبعضوية محمد السنباط والطاهر البشتي وأبي بكر أحمد، وقد أوكل إليها تنفيذ قانون النفط واتخاذ القرارات المتعلقة بمنح عقود امتياز التنقيب عن النفط، وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون[2].

وقد أرفق مع قانون النفط نموذج لعقد الامتياز والذي يعتبر حجر الزاوية لقانون النفط، ويحدد بصورة تفصيلية العلاقة بين الشركة النفطية ولجنة البترول، ومن نصوص عقد الامتياز أن لا تتعدى مدته خمسين عاماً مع إمكانية زيادة مدته إلى عشر سنوات أخرى، كما حدد قياس البترول بأن البرميل يعادل 42 جالوناً أمريكياً أو 840 ،158 لتراً، إلا أن أكبر امتياز منح للشركات هو تنازل الحكومة عن حقها في التشريع بالنسبة للعقد، إذا وافقت الحكومة على إجراء أي تعديل أو إلغاء لقانون النفط أو اللوائح الصادرة عنه، لا يسري على الحقوق التعاقدية للشركة إلا في حالة موافقتها، كما تضمن العقد شروط مالية نصت على أن تقوم الشركات بدفع رسوم أولية بسيطة حسب مساحة العقد والقسم الواقع في نطاقه، ثم ترتفع الرسوم إلى 2500 دينار سنوياً لكل 100 كم^2 بعد اكتشاف النفط[3].

ب- منح العقود وتطور الإنتاج.

وبعد الانتهاء من إنجاز قانون النفط في سنة 1955م، فتحت لجنة النفط باب التقدم لمنح عقود الامتياز، وبعد التأكد من توفر الشروط المطلوبة منحت العقود لعدد أربع عشرة شركة بما فيها الشركات التي تحصلت على عقود الأبحاث والدراسات التي وقعت بعد سن قانون

---

(1) مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص318 .

(2) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج4، مرجع سابق، ص85.

(3) شكري غانم: "النفط"، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص697.

المعادن 1953، وكان أول عقد أبرم في 20-11-1955م مع شركة إسو إستاندارد ليبيا والعقد الثاني مع شركة نيلسون بنكرهنت، وارتفع عدد العقود الموقعة في يناير 1956م إلى 47 عقداً، ومع نهاية سنة 1958م بلغ عدد العقود الموقعة 71 عقداً في فترة قبل الاكتشافات النفطية، واعتبر هذا العدد الكبير للعقود أمراً غير مسبوق في الصناعة النفطية العالمية، وقد غطت مساحة العقود المذكورة 55% من مساحة البلاد[1]، حيث تحصلت عليها أربع عشرة شركة، والجدول التالي يبين الامتيازات الممنوحة خلال الفترة من 1955م – 1958م.

جدول رقم (11) يوضح قائمة بالامتيازات الممنوحة خلال الفترة 1955-1958م[2]

اسم الشركة	عدد الامتيازات	مجموع المساحة الكلية كم^2
إسو ستاندارد (ليبيا)	9	99042
نلسن بنكرهنت	2	44697
موبيل أويل أوف كندا	11	84159
الشركة الليبية الأمريكية للبترول	5	27493
شركة البترول توتال (ليبيا)	4	39418
شركة بترول أويزس	3	56075
شركة بترول كونتننتال	2	42757
شركة بترول أميرادا	7	152206
شركة دارسي للاستكشاف	6	72426
شركة بترول أنكلوسكسون	7	50393
أمريكان أوفرسيز المحدودة	8	99267
شركة بترول جلف	3	75450
شركة بترول بان أمريكان	3	92908
شركة دويش أردول	1	39892
14 المجموع	71	976183

(1) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج4، مرجع سابق، ص ص 86، 87.

(2) عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق ، ص92.

من خلال المعطيات الواردة بالجدول يتبين أن شركة بترول أميرادا تحصلت على أكبر مساحة ضمن العقود الموزعة حيث قدرت المساحة الممنوحة في سبع عقود بنحو 152206 كم^2، وتليها شركة أمريكان أوفرسيز حيث تحصلت على مساحة 99267 كم^2 ضمت ثمانية عقود، وجاءت شركة إسوو ستاندارد في الترتيب الثالث من حيث مساحة العقود الممنوحة حيث بلغت 99042 كم^2 ضمت تسعة عقود، وقد بلغ عدد العقود الممنوحة خلال الفترة المشار إليها 71 عقداً بلغت مساحتها 976183 كم^2.

ثم تلى ذلك منح ست شركات أخرى عقود امتياز وهي كالآتي:

1. شركة أوزونيا منراريا، (Ozonia Minraraa Cmpany).
2. شركة كوري،(Cory Company).
3. شركة الفرات للبترول (ليبيا).
4. شركة إسو سرت،(Esso Sirte Company).
5. شركة ليبيان أتلانتك،(Libyan Company Atlantc).
6. شركة بترول فلبس (ليبيا)[1]،(Phillips Petroleum Company).

وقد وصل عدد الشركات المتحصلة على عقود امتياز في سنة 1966م إلى 42 شركة أغلبها شركات أمريكية، كما تتضمن شركات بريطانية وهولندية وفرنسية وألمانية وإيطالية، وأن بعض الشركات يعمل مستقلاً وبعضها الآخر يعمل في مجموعات[2].

وباشرت شركة إسو عمليات التنقيب حيث إنها حصلت على عقد امتياز رقم (1) بالقسم البترولي الرابع على مقربة من الحدود الجزائرية؛ وذلك لتوقع الشركة وجود تركيبات أرضية تماثل ما وجد في الجزائر حيث اكتشف الفرنسيون حقل عجيلة، وسجلت الشركة أول بئر منتج للنفط في ليبيا بتاريخ 20 يناير 1958م، عند منطقة عطشان الواقعة على مسافة 65 كيلو متراً إلى

(1) عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص91.

(2) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1968/67م، (طرابلس 1969م)، ص ص104، 105.

الجنوب الشرقي من حقل عجيلة، وكان معدل إنتاج البئر 500 برميل يومياً وعلى عمق 2200 قدم، وقد تذرعت الشركة بقلة إنتاجية البئر وقلة الاحتياطي المكتشف، وأن الاستمرار في الإنتاج غير مُجدٍ اقتصادياً خاصةً وأن البئر يقع في منطقة نائية تبعد عن الساحل مسافة 750 كيلو متراً[1] مما يلزم الشركة باستثمارات كبيرة لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط عبر هذه المسافة الطويلة.

وجاء الاكتشاف النفطي الثاني من قبل شركة أوسيس حيث تم اكتشاف البئر (أ 1-32) في حقل الباهي في القسم النفطي الأول، وقد تم الانتهاء من حفر البئر في يوم 27 يولية 1958م وتدفق النفط من عمق 5840 قدماً وبمعدل 500 برميل يومياً وبكثافة 39 درجة، إلا أن معدل تدفق النفط كان قليلاً وقد أرجأ تصدير النفط من هذا البئر حتى اكتمل حفر عدة آبار أخرى في ذات الحقل، ثم تلى ذلك اكتشاف حقل الظهرة وهو من أهم الحقول النفطية وبدأ تدفق النفط منه في يوم 30 أبريل 1959م وبمعدل 1061 برميل يومياً على عمق 3000 قدم وبكثافة 41 درجة[2].

وقد حققت شركة إسو ثاني اكتشاف نفطي لها هو البئر (ج-1-6) الذي تم الانتهاء من حفره في يوم 13 يونيو 1959م في حقل زلطن الواقع في القسم الثاني، وقد تدفق النفط بمعدل 17500 برميل يومياً وبكثافة 37 درجة وعلى عمق 5500 قدم، وفي 15 أغسطس دخلت بئر أخرى الإنتاج في نفس الحقل وبمعدل 15000 برميل يومياً وعلى عمق 5850 قدماً، ثم أنتجت بئر ثالثة 1600[3] برميل في اليوم وبذلك تأكد اعتبار ليبيا دولة منتجة للنفط، وفي يناير من عام 1961م تم اكتشاف حقل راقوبة من قبل شركة إسو في منطقة الامتياز رقم (20) وكان

---

(1) راشد البراوي: ثورة البترول في إفريقية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1962م)، ص140.

(2) شكري غانم:" النفط "، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص702.

(3) راشد البراوي: مرجع سابق، ص ص 140، 141.

إنتاج البئر الأولى 2250 برميلاً في اليوم، وقد تم حفر عشرين بئراً منتجة حتى نهاية الربع الأول من عام 1962م، ويصل إنتاج الآبار إلى 60 ألف برميل في اليوم(1).

وتوالت الاكتشافات النفطية بوتيرة سريعة حتى وصلت مع نهاية سنة 1967م إلى اثني عشر حقلاً(2) يتجاوز إنتاج أدناها 23 ألف برميل يومياً، والجدول الآتي يبين أعداد الحقول ومعدلات إنتاجها.

جدول رقم (12) يبين الحقول الرئيسية وإنتاجها وخصائص خامها(3)

الشركة	الحقل في نهاية 1967	عدد الآبار	معدل إنتاجه اليومي	مجموع إنتاجه	درجة كثافته	المحتوى الكبريتي
أموسيز	البيضاء	47	32.5	11854	33.0	–
بيريتش بتروليوم – هنت	سرير	46	168.5	61509	37.0	–
إسو – سرت	الراقوبة	43	107.2	39110	43.0	%0.17
إسو ستاندارد	الجبل	30	40.0	14600	40.0	%0.32
إسو ستاندارد	زلطن	70	447.5	163327	40.0	%0.25
موبيل – جلسنبرج	الحفرة	65	27.0	9868	42.5	%0.31
موبيل – جلسنبرج	آمال	68	153.2	55925	37.0	%0.06
موبيل – جلسنبرج	العورة	30	23.9	8733	36.6	%0.17
أويزس	الظهرة	119	99.4	36287	41.3	%0.30
أويزس	جالو	95	303.5	110778	36.7	%0.60
أوزيس	سماح	14	86.6	31621	35.4	%0.23
أوزيس	الواحة	46	135.6	41485	37.1	%0.27
آخرون	---	85	118.9	43407	–	–
المجموع	كافة الحقول	758	1743.8	636504		–

(1) راشد البراوي: مرجع سابق، ص، 141.

(2) انظر الخريطة بالملحق رقم (19).

(3) نوري عبد السلام بريون: قراءات في الاقتصاد الليبي 1968–1969م، (طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1971م)، ص72.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر الحقول إنتاجاً هو حقل زلطن الذي تديره شركة إسو ستاندارد (Esso Standard) وقد وصلت كمية الإنتاج إلى 447.5 ألف برميل يومياً أي ما يقارب ربع إنتاج ليبيا من النفط، وتلى ذلك حقل جالو والذي تديره شركة أوزيس (الواحة) وقد بلغ إنتاجه 303.5 ألف برميل يومياً، ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج حقل السرير والذي تديره شركتا بريتش بتروليوم البريطانية وشركة بانكرهنت المستقلة، وقد بلغ إنتاج الحقل 168.5 ألف برميل يومياً، في حين بلغ مجموع الإنتاج الكلي 1743.8 ألف برميل يومياً وذلك سنة 1967م، وقد بلغ عدد الآبار المنتجة في ذات السنة 758 بئراً.

ومع استمرار عمليات التنقيب ازدادت أعداد الحقول المنتجة ووصلت إلى أربعة وعشرين حقلاً يزيد إنتاجها على 10 آلاف برميل يومياً، وهي كالآتي: حقل لهيب يتبع منطقة امتياز شركة إسو، وقوط ودقة ويتبعان منطقة امتياز شركة أويزس، آمال وركب يتبعان منطقة امتياز شركتي موبيل وجالنسبرج، كتلة ونافورة يتبعان منطقة امتياز شركة أموسيز، حقول انتصار (أ) انتصار (ب)، أوجلة ضمن شركة أوكسيدنتال، وأخيراً حقلا ماجد ومنصور يقعان ضمن منطقة امتياز مجموعة أكيتان[1]. وقد ربطت هذه الحقول بشبكة من خطوط الأنابيب الناقلة للنفط والتي تتراوح أقطارها من 6–40 إنشاً ويقارب طولها 3000 كيلو متر[2]، تربط بين الحقول وخمسة موانئ لتصدير النفط على الشاطئ الليبي.

وقد بدأت ليبيا في إنتاج النفط وتصديره منذ سنة 1961م، وذلك بعد إتمام العديد من المشاريع الأساسية اللازمة لإنتاج النفط ونقله من الحقول إلى موانئ التصدير التي أنجزتها الشركات النفطية، والجدول التالي يبين تطور إنتاج النفط الليبي.

---

(1) لجنة صناعة النفط في ليبيا، صناعة النفط في ليبيا، (طرابلس، مطابع الحقيقة، 1971م)، ص13.
(2) نفس المرجع، ص12.

جدول رقم (13) يبين معدل إنتاج النفط الليبي والعالمي خلال الفترة من م 961 – 1969م[1]

الإنتاج / السنة	الإنتاج الليبي بآلاف البراميل في اليوم	الإنتاج العالمي بمليون برميل في اليوم	الإنتاج الليبي السنوي بمليون برميل	نسبة الإنتاج الليبي إلى الإنتاج العالمي في اليوم
1961	18.2	–	6.642	–
1962	83.9	24.334	67.132	%0.8
1963	463.6	25.960	196.235	%1.8
1964	864.7	28.069	315.621	%3.1
1965	1.220.2	30.193	445.373	%4
1966	1.507.3	32.804	550.156	%4.6
1967	1.740.5	35.337	636.503	%49
1968	2.609.1	38.342	952.356	%6.8
1969	3.109.1	41.442	1.134.818	%7.5

يتضح من الجدول تطور إنتاج النفط بصورة كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة ، ففي سنة 1961م كانت الكمية المنتجة في اليوم 18.2 ألف برميل يومياً، ثم ارتفع معدل الإنتاج حتى وصل في سنة 1963م إلى 463.6 ألف برميل يومياً، في حين وصل الإنتاج العالمي إلى 25.960 مليون برميل، وقد ساهم النفط الليبي بنسبة 1.8% من الإنتاج العالمي، وفي سنة 1967م قفز الإنتاج الليبي من النفط إلى 1.740.5 ألف برميل يومياً، في حين وصل الإنتاج العالمي إلى 35.337 مليون برميل، وقد ساهم الإنتاج الليبي بنسبة 4.9% من الإنتاج العالمي، وفي سنة 1969م بلغ الإنتاج 3.109.1 ألف برميل، في حين وصل الإنتاج العالمي إلى 41.442 مليون برميل، وقد شكّل النفط الليبي نسبة لا بأس بها من الإنتاج العالمي فقد بلغت 7.5%، وبهذه الزيادات التصاعدية في الإنتاج أصبحت ليبيا من أهم البلدان المنتجة للنفط في

(1) محمد الحسناوي: دراسة حول اقتصاديات النفط والغاز في ليبيا، (طرابلس، المؤسسة الوطنية للنفط، 1977م)، ص303.

إفريقيا والشرق الأوسط، وأصبحت سادس بلد منتج للنفط على مستوى العالم، ورابع بلد مصدر له[1].

ولعل زيادة الإنتاج بصورة كبيرة جداً ترجع إلى رغبة الشركات النفطية في تحقيق أكبر قدر من الأرباح، خاصةً بعد تعديل قانون النفط وتقلص حصة الشركات لصالح حصة الحكومة الليبية والتي بلغت 50% من العائدات بدل نسبة 30%[2] التي كانت تتقاضاها ليبيا، فلكي تعوض هذه الشركات النسبة المفقودة من أرباحها لجأت إلى تشغيل الحقول بأقصى طاقة؛ لتعويض الفاقد من جهة وزيادة أرباحها من جهة أخرى، وهذا يعتبر استنزافاً لثروة الشعب الليبي خاصةً وأن النفط ثروة غير متجددة فينبغي الحرص في استثمارها واستغلال عائداتها في مشاريع صناعية وزراعية ينتج عنها إنشاء مصادر أخرى للدخل ، تدعم الاقتصاد الوطني وتجعل من سياسة تنويع مصادر الدخل حقيقة واقعة، ويكون هدفها الحفاظ على اقتصاد وطني قوي لا يعتمد على النفط فقط.

كما أن سياسة الحكومة الليبية كانت مشجعة للشركات النفطية من حيث زيادة الإنتاج. فالحكومة ترغب في زيادة دخلها من خلال زيادة الإنتاج والتصدير وذلك بحجة استغلال عائدات النفط في برامج خطة التنمية، وكانت الحكومة الليبية ضد فكرة سياسة تحديد الإنتاج التي تنادي بها بعض دول الأوبك، وقد صرّح وزير النفط الليبي سنة 1965م .. "ليبيا البلد البترولي الناشئ لا يقبل إملاء سياسة التقنية عليه قبل أن يصل إلى المرتبة الإنتاجية المؤملة، والتي يستبعد أن تكون الثالثة في العالم المصدر خارج روسيا وأمريكا وحتى ذلك الحين سوف لن نحدد إنتاجنا على أساس احتياطينا في الأراضي بل احتياطينا في البنوك"[3]، وقد استغلت الشركات النفطية هذا الاتجاه الذي انتهجته الحكومة الليبية ودأبت خلال السنوات العشر الأولى على تشغيل الحقول بأقصى طاقة دون مراعاة لتأثير هذا الإجهاد على مياه الآبار والحقول، الأمر الذي يستنزف الاحتياطي ويؤدي إلى نقص منتوج الآبار.

---

(1) مصطفى أحمد بن حليم: ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، مرجع سابق، ص263.

(2) علي أحمد عتيقة : أثر النفط على الاقتصاد الليبي1956م-1969م،ط1؛ (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1972م)، ص51.

(3) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص316.

وبالنسبة إلى احتياطي النفط الليبي، ففي بداية الإنتاج سنة 1961م تشير التقارير إلى أن الاحتياطي لا يتجاوز ثلاثة بلايين برميل، وقدرت المساحة التي تحتوي النفط بنحو 25000 ميل مربع، وبزيادة الاكتشافات وارتفاع إنتاجية الآبار النفطية زادت كمية الاحتياطي إلى 4.5 بليون في نهاية سنة 1962م، وإلى سبعة بلايين برميل عام 1963[1]، وعشرة بلايين في العام الذي يليه، واستمرت في الصعود مع تطور الاكتشافات النفطية حيث بلغت عشرة بلايين سنة 1965م، وقفزت إلى عشرين بليون سنة 1966م، وإلى 29 بليون عام 1967م و30 بليوناً عام 1968م[2]، ويلاحظ أن كمية الاحتياطي تضاعفت خلال سنة 1966م عن إجمالي الاحتياطي في السنوات السابقة، ثم ارتفع الاحتياطي بمعدل 50% سنة 1968م عن سنة 1966م، وهذا يرجع إلى استمرار توالي الاكتشافات النفطية وازدياد الحقول المنتجة.

إن حجم الإنتاج الليبي من النفط كبير خلال سنة 1968م والبالغ 3118000 برميل[3]، لا يتناسب مع حجم الاحتياطي البالغ 30 بليون برميل، فينبغي تخفيض الإنتاج للمحافظة على كمية الاحتياطي حيث إن النفط يعتبر من المصادر غير المتجددة، فيمكن الاستفادة منه بتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق دعم مصادر الدخل الأخرى كالصناعة والزراعة التي تساهم في زيادة الدخل القومي، والاعتماد على مصدر واحد للدخل تكمن خطورته في عدم استقرار اقتصاد البلاد واحتمالية تعرضه للأزمات.

كما يحظى النفط الليبي بعدة ميزات جعلت الدول الأوروبية المستهلكة للنفط تقبل على استيراده بكميات كبيرة وتفضله عن غيره من المنتجات النفطية للدول الأخرى، وتتمثل في الآتي:

1. حداثة الإنتاج: بمقارنة بداية الإنتاج في ليبيا مع الدول الأخرى نلاحظ أن عمر إنتاج النفط قد تجاوز 70 عاماً في بعض الدول، وقارب المائة سنة في دول أخرى، بينما إنتاج النفط في ليبيا أقل من ذلك بكثير حيث إنه لم يتجاوز العشر سنوات، ولازالت عمليات التنقيب والاكتشافات مستمرة في الوقت الذي انتهت فيه مرحلة الاكتشاف في العديد من الدول.

---

(1) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق . ص324.

(2) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص69.

(3) صناعة النفط في ليبيا، مرجع سابق، ص14.

2. ارتفاع نسبة الآبار المنتجة إلى الآبار التي تم حفرها بخلاف ما يوجد في كثير من الأقاليم المنتجة للنفط، كما أن معدل إنتاج الآبار جيد بوجه عام كما في حقول الواحة والراقوبة وجالو، ويعتبر ممتازاً في حقل زلطن حيث إن طاقته الإنتاجية بلغت 125000 برميل في اليوم، كما يصل الإنتاج في حقل الراقوبة إلى 60000 برميل في اليوم في سنة 1962م.

3. وباستثناء بعض الآبار مثل بئر تلاسين الذي يبلغ عمقه 9000 قدم وبئر السرير الذي يبلغ عمقه 9159 قدماً، فإن معظم الآبار كانت على أعماق تتراوح بين 3000 إلى 7000 قدم، وتعتبر نفقات استخراج الخام في ليبيا أقل منها في أي مكان من العالم.

4. تقع معظم الحقول الرئيسية على مسافات قصيرة من ساحل البحر المتوسط، ولهذا القرب ميزة تقليص نفقات إنشاء خطوط الأنابيب الناقلة للنفط من جهة وتخفيض تكاليف نقل النفط الخام من الحقول إلى موانئ التصدير من جهة أخرى، كما أن استواء الأرض وخلوها من العوائق الطبيعية يقلل من نفقات مد الأنابيب[1]، وعلاوة على هذا فإن النفط الليبي يمتاز عن النفط الجزائري في رخص تكاليف النقل من الحقول إلى الموانئ في حين يتميز النفط الجزائري على النفط الليبي برخص نقله إلى مصادر الاستهلاك، فالحقول الليبية أغلبها يقع قريباً من الساحل على مسافة 290 كيلو متراً ، فمثلاً يقع حقل أبو الحيضان على بعد 240 كيلو متر وبعض الحقول لا تبعد سوى 110 كيلو متراً مثل حقل الباهي، أما عن الحقول الجزائرية فأقربها إلى الساحل يبعد مسافة 650 كيلو متراً في بجاية، كما أن حقل عجيلة الذي يبعد 770 كيلو متراً عن الساحل ويمر بحدود سياسية لدولة أخرى ،حيث ينقل النفط إلى ميناء الصغيرة في تونس وهذا لا يوجد في ليبيا، وبصورة عامة فإن تكاليف نقل النفط في ليبيا أقل منها في الجزائر[2].

5. إن ليبيا والجزائر هما أقرب مصادر البترول إلى أسواق الاستهلاك في أوروبا الغربية، فالمسافة من خليج سرت إلى مرسيليا تبلغ 990 ميلاً بحرياً، في حين أن المسافة من موانئ سوريا ولبنان تبلغ 1600 ميل بحري، ومن موانئ الخليج العربي عبر قناة السويس

---

(1) راشد البراوي: مرجع سابق، ص151.

(2) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص ص 318، 319.

تبلغ 4850 ميلاً بحرياً[1]، وإضافة إلى هذه الميزة والتي توفر كميات كبيرة من الأموال وترغب الدول الأوروبية على الإقبال لاستيراد النفط الليبي، فقد زادت أهمية النفط الليبي بعد قفل قناة السويس إبان حرب 1967م.

6. يُعتبر النفط الليبي من الأنواع الخفيفة المرتفعة الجودة حيث تتراوح درجة كثافته من 35-46 درجة من درجات معهد النفط الأمريكي، ويحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت، فنسبة الكبريت لها أهميتها في تحديد جودة النفط لما لها من تأثير في تلوث الجو وتآكل المحركات، كما أن الخام الليبي من النوعية الخفيفة والتي تنساب في الأنابيب دون الحاجة إلى تسخين كما يحدث في الخامات الثقيلة التي بها نسبة كبيرة من الشمع[2].

ولهذه الميزات كانت رغبة شركات النفط في الحصول على امتيازات لها في ليبيا، والعديد منها كان له مصافٍ في أوروبا تصرف فيها إنتاجها من النفط الليبي، فمثلاً شركة إسو لها مصاف في إيطاليا، حيث تملك معمل تكرير في سارباm **Sarpam** في تريكاتي **Trecate** بالقرب من ميلانو، وتقوم بإنشاء معمل تكرير آخر في بافيا طاقته الإنتاجية ثلاثة ملايين طن سنوياً، ويقدر إجمالي طاقة التكرير خمسة ملايين طن سنوياً؛ ولذا تُعتبر الثانية بين كبريات الشركات المشتغلة بصناعة التكرير في إيطاليا[3].

ونتيجة للاعتبارات السابقة فإن أغلب مستوردي النفط الليبي من السوق الأوروبي وخاصةً أوروبا الغربية، وبما أن استهلاك ليبيا من النفط ضعيف ويقدر بنسبة 3% من الإنتاج وأغلبه يستخدم في الأغراض المنزلية وفي وسائل النقل والزراعة، بينما كانت الصناعة تستهلك كمية بسيطة حيث إن ليبيا لا توجد بها صناعة حديثة تحتاج إلى قوة محركة كبيرة، ويظهر أن دور ليبيا كدولة مصدرة للنفط أهم من دورها كدولة منتجة له وخاصةً بين الدول العربية ودول الأوبك، وذلك يرجع إلى أن كمية كبيرة من نفط إيران وفنزويلا والسعودية يتم تكريره محلياً[4]، بينما يتم تكرير كمية بسيطة جداً من النفط في ليبيا، ومن المعلوم أن المنتجات النفطية المكررة

---

(1) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق ، ص319.

(2) راشد البراوي : مرجع سابق،ص151.

(3) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، 139.

(4) نفس المرجع، ص327.

تزيد قيمة النفط النقدية أكثر من عشرة أضعاف؛ ولذا فإن الكثير من الشركات النفطية التي تعمل في ليبيا لديها مصافي تكرير خاصة في إيطاليا وألمانيا، فهي تصدر النفط إلى تلك الدول وتقوم مصافيها بتكريره وبذلك تتضاعف أرباحها.

وقد ازدادت الصادرات البترولية منذ بداية التصدير فقد كانت سنة 1962م 83900 برميل في اليوم، ما يقارب 0.7% من مجموع صادرات العالم، ثم ارتفعت بشكل كبير جداً حتى وصلت إلى 3069500 برميل يومياً سنة 1969م، أي ما يعادل نسبة 7.5%[1] من إجمالي صادرات العالم النفطية، وتجاوزت كمية الصادرات جميع دول الأوبك بما فيها إيران والسعودية والكويت، والجدول التالي يبين اتجاه الصادرات النفطية الليبية.

جدول رقم (14) يبين البلدان الرئيسية التي استوردت النفط الليبي مع الكميات المصدرة لكل منها خلال الفترة من 1962م – 1969م[2]

الدولة	1962م	1965م	1967م	1969م
ألمانيا الغربية	8270548	18600991	148569665	274244461
إيطاليا	11626362	44458658	129234274	248905112
فرنسا	3335001	4214511	80614649	121815056
هولندا	6523128	34352534	58127104	113069774
بلجيكا	6984998	11696029	33284181	44646770
بريطانيا	20574551	88294082	75737279	52850695
إسبانيا	80464	16221700	27890830	59397334
أمريكا	6956690	14772810	18268402	56760994
المجموع	64351742	232611315	423305953	971690196
إجمالي التصدير	65509038	442629428	628138113	1120378946

(1) محمد الحسناوي: مرجع سابق، ص303.

(2) صناعة النفط في ليبيا، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

تشير معطيات الجدول إلى أن معظم الصادرات الليبية من النفط تتجه إلى دول السوق الأوروبية المشتركة ، وهي ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا وهولندا وبلجيكا، وتأتي بريطانيا في المرتبة الأولى بالنسبة للدول المستوردة للنفط الليبي سنة1962 م حيث كانت وارداتها منه قد بلغت 20574551 برميل سنوياً، وحافظت على نفس المرتبة في العام 1965م حيث بلغت وارداتها 88294082 برميل سنوياً في حين جاءت إيطاليا في المرتبة الثانية في ذات السنتين حيث بلغت وارداتها 11626362 و44458658 برميل سنوياً على التوالي، وكانت ألمانيا الغربية قد تصدرت الترتيب الثالث في السنتين المشار إليهما حيث بلغت كمية النفط المستورد 8270548 و18600991 برميل سنوياً على التوالي، وقد تغير ترتيب الدول المستوردة للنفط الليبي خلال سنتي 1967م و1969م حيث إن تلك الفترة شهدت حصول شركات جديدة لعقود امتياز للتنقيب عن النفط في ليبيا وقد بلغ عددها تسع عشرة شركة[1]؛ وذلك بعد التوصل إلى إنفاق بين الحكومة الليبية والشركات النفطية حول مشكلة عائدات النفط لصالح الحكومة الليبية؛ وتبعاً لذلك ازدادت كمية الإنتاج وعدد الآبار المنتجة.

وفي سنة 1967م و1968م تصدرت ألمانيا الغربية قائمة الدول المستوردة للنفط الليبي حيث بلغت كمية النفط المستورد 148569665 و274244461 برميل سنوياً على التوالي، وذلك بفضل دخول شركات ألمانية للعمل في ليبيا وبعضها تمكّن من مشاركة شركات أخرى لها امتيازات في ليبيا، مثل شركة جلسنبرغ التي استحوذت على حصة قدرها 25% من عقود امتياز شركة موبل الكندية[2]، وإضافة إلى هذا رغبة ألمانيا في الاعتماد على استيراد النفط الليبي لانخفاض نفقات النقل وبُعده عن أماكن التوتر التي تؤثر على استمرارية تدفق مصادر الطاقة، وتأتي إيطاليا في المرتبة الثانية حيث استوردت خلال السنتين المشار إليهما أعلاه،

---

(1) شركة فيليبس أتلانتك Phillips Atlantic، موبيل أويل – غلزنبرغ – Mobil Oils، كولفن شيميcolvinoil، الفرات – فترشال، فيليبس Philips، مجموعة أكتيز، ليبيا دزرت Libya Desert، يونيون رانشيه Union Ranceh، كالازياتك، شل Shell، ليبياتكساس Libya Texas، أمريكان ماينتج American M، أجيب AGIP، أكسيونتال، سركل Circle، لايون Lion، مركوري Mercury، بوسكو، أتلانتك كلارك Atlantic Clark، انظر، غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب ، الدليل التجاري 1966م، مرجع سابق، ص139.

(2) كما حصلت شركة ونترشالWintershall على حصة بنسبة 50% في عقد امتياز رقم 77 الذي منح لشركة ديا الألمانية، وحصلت على حصة بنسبة الثلث في عقد الامتياز 78 الممنوح لشركة الفرات، انظر عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص93.

129234274 و248905112 برميل سنوياً على التوالي، ويرجع اعتماد إيطاليا على النفط الليبي لذات الأسباب التي تتعلق بألمانيا إضافة إلى العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين إيطاليا وليبيا، وتأتي في المرتبة الثالثة والرابعة كل من بريطانيا وإسبانيا.

وقد بلغت قيمة ما استوردته الدول المدرجة في الجدول السابق خلال السنوات المذكورة 64351742 برميل سنوياً من إجمالي النفط الليبي المصدر في سنة 1962م والبالغ 65509038 برميل سنوياً أي بنسبة 98.23%، وفي سنة 1965م بلغت الكمية المصدرة لتلك الدول 232611315 من إجمالي 442629428 برميل(1) أي بما يوازي 52.55%.

وفي سنة 1967م بلغت الكمية المصدرة للدول المشار إليها 423305953 برميل سنوياً من إجمالي 628138113 برميل سنوياً بما نسبته 67.40%، وخلال سنة 1969 ارتفعت الكمية المصدرة لتلك الدول إلى 971690196 من إجمالي 1120378946 برميل سنوياً، وارتفعت حصة تلك الدول إلى ما نسبته 86.7% من إجمالي الكميات المصدرة إلى مختلف دول العالم، ونلاحظ هنا الارتفاع المضطرد لكميات الصادرات تجاه الدول الأوروبية.

مما سبق يتضح أن الحكومة الليبية كانت جادة في إيجاد وسيلة للرفع من المستوى المعيشي للمواطنين الليبيين بعد نيل بلادهم استقلالها، وقد قدمت تنازلات كبيرة لإغراء الشركات النفطية حتى تنجح في استقطابها للاستثمار في ليبيا ويرجع ذلك إلى عدم التأكد من وجود النفط في ليبيا، كما يرجع إلى ضعف الاقتصاد الليبي وعدم وجود رأس المال الذي يمكن أن تساهم به البلاد في عمليات التنقيب عن الموارد الطبيعية وخاصةً النفط والغاز، ونتيجة لهذه السياسة فقد تمكنت الحكومة الليبية من جذب العديد من الشركات النفطية الكبرى إلى ليبيا، والشروع في استكشاف الأراضي الليبية، وقد كانت النتيجة اكتشاف كميات كبيرة من النفط الأمر الذي أحدث طفرة في الاقتصاد الليبي، فازدادت الكميات المنتجة والمصدرة بصورة سريعة لم تشهدها صناعة النفط من قبل؛ وتبعاً لذلك ازدادت العائدات النفطية للحكومة الليبية والتي شرعت في استثمارها في الميادين الاقتصادية المختلفة.

---

(1) غرفة التجارة والزراعة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري لسنة 1966م، مرجع سابق، ص50.

ثانياً- استثمار عائدات النفط.

اتسم الاقتصاد المحلي قبل اكتشاف النفط بضعف الموارد سواء كانت ضمن قطاعات الزراعة أو الصناعة أو المواد الخام، وقد أدى هذا إلى صعوبات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث كان معدل النمو الاقتصادي بسيطاً جداً، وقد رافق هذه الحالة الاقتصادية المتدنية افتقارا شديدا في المرافق العامة للدولة، فاعتمدت الحكومة على المساعدات الأجنبية لتنفيذ بعض المشاريع في قطاع التعليم والصحة والبنية التحتية، ولكن هذه المجهودات ظلت بسيطة وهي رهن لوصول المساعدات والتي يأتي بعضها بعد فوات الأوان، وبعد اكتشاف النفط تغير هيكل الاقتصاد الليبي وشرعت الحكومة في القيام بالعديد من المشروعات التنموية مستخدمةً إيرادات النفط التي بدأت تدخل في خزانة الدولة الليبية.

أ- الاستثمار في قطاع النفط.

إن اكتشاف النفط في الصحراء الليبية ألزم الشركات النفطية على القيام بالعديد من المرافق والمشاريع، والتي تقوم عن طريقها بتصدير النفط أو بتقديم بعض الخدمات المتعلقة بقطاع النفط، وكذلك إحداث بعض الصناعات المتعلقة بإنتاج النفط.

1- الموانئ النفطيه.

وقد أنشئت خمسة موانئ لتصدير النفط أربعة منها في منطقة خليج سرت، والتي تقابل أكبر تجمع لحقول النفط في الصحراء الليبية، وكان مرسى البريقة(1) أول ميناء بترولي يُنشأ في ليبيا من قبل شركة إسو والتي كانت تهدف إلى أن يكون الميناء ذا وظيفتين.

حيث يستغل في تصدير النفط واستقبال السفن الصغيرة والمتوسطة والتي تورد احتياجات الشركة، فبالنسبة لتصدير النفط فقد زود الميناء بخمسة مراسٍ بحرية للسفن، وقد ربطت هذه المراسي بخطوط نقل النفط التي تمتد عبر قاع البحر(2)، وتنقل النفط من على

---

(1) يقع غرب مدينة بنغازي بمسافة 220 كيلو متر تقريباً.

(2) محمد المبروك المهدوي: جغرافية ليبيا البشرية ، مرجع سابق، ص294.

الشاطئ إلى الناقلات في عرض البحر، وفي سنة 1961م تم ربط هذا الميناء بخط أنابيب ينقل النفط من حقل زلطن[1].

أما الميناء الداخلي فقد تم تجهيزه حتى يتمكن من استقبال السفن ذات الحجم المتوسط فأنشئ حاجز للأمواج ورصيف في داخل البحر على شكل حرف (L) طولهما 975 متراً، كما تم إنشاء حاجز آخر يمتد من الشاطئ في اتجاه الشمال لمسافة 300 متر وذلك لتأمين أرصفة السفن، وتم تعميق المياه داخل الميناء حتى أصبح بإمكانه استقبال سفن ذات غاطس 24 قدماً[2]، وإضافة إلى هذه الإنشاءات فقد زود الميناء بالمنشآت الخدمية كالمخازن والمباني الإدارية ومساكن لإيواء 240 عاملاً[3]، إضافة إلى ستة عشر خزاناً للنفط التي يتم استقبال النفط بها عن طريق أنابيب تربطها بالحقول، وقد دشن الملك أدرس هذا الميناء في 25 أكتوبر 1961م، حيث تم شحن أول باخرة تنقل النفط الليبي إلى الأسواق العالمية[4].

كما أُنشئ ميناء نفطي في منطقة السدرة[5] على شاطئ خليج سرت وهو يعتبر ثاني ميناء نفطي أُنشئ في ليبيا، وقد قامت بإنشائه شركة أويزس لتصدير النفط الليبي من الحقول التي اكتشفتها الشركة وهي حقل الظهرة وسماح والواحة وجالو، وقد تم اختيار هذا المكان لقربه من الحقول النفطية المذكورة آنفاً، وكذلك لعمق المياه ووجود رأس صخري يمكن تطويره ليكون مرفأ صغيراً لاستخدام السفن التي ترتاد الميناء، وإضافة إلى ذلك وجود منطقة بالقرب من الميناء يزيد ارتفاعها عن 73م عن سطح البحر أنشئ عليها تسعة عشر خزاناً[6] للنفط، حتى يتم ضخ النفط للسفن انسيابياً بفعل الجاذبية الأرضية، وقد زود الميناء بأربعة مراسٍ عائمة لشحن البترول وهي تقع على أبعاد مختلفة من الشاطئ، وقد دخل الميناء العمل في الثاني من يونية 1962م حيث تم شحن أول ناقلة نفط [7].

---

(1) راشد البراوي: مرجع سابق، ص153.

(2) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص296.

(3) عبدالأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص102.

(4)غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، التجاري الدليل 1966م، مرجع سابق، ص132.

(5) تقع جنوب غرب بنغازي بمسافة 370 كيلو متر.

(6) صناعة النفط في ليبيا، مرجع سابق، ص18.

(7) شكري غانم: النفط، مرجع سابق، ص707.

وأُنشئ ميناء رأس لانوف شرق ميناء السدرة بمسافة 20 كيلو متر، وقد قامت شركتا موبيل Mobil الأمريكية وجلسنبرج Gelsenberg الألمانية بربط الميناء بخط أنابيب بحقل الحفرة، وخط آخر يربطه بحقلي آمال ونافورة، وقد روعي في موقع الميناء وجود هضبة ارتفاعها 97 متراً أنشئ عليها أحدعشر خزاناً للنفط عليها، كما احتوى الميناء على أربعة مراسٍ لشحن النفط، وزود بمرفأ لاستقبال القوارب والسفن الصغيرة وأنشئ حاجز للأمواج بطول 300 متر[1]،وانشأت ثلاثة صهاريج لتخزين النفط بسعة 500ألف برميل لكل منها، وافتتح الميناء في 12-12-1964م حيث شحنت أولى الناقلات بالنفط[2].

ويعتبر ميناء الحريقة هو الميناء الرابع الذي أنشئ لغرض تصدير النفط، ويقع على الشاطئ الجنوبي لخليج طبرق ويبعد المرفأ عن الشاطئ بحوالي 700 قدم حيث معدل العمق 60 قدماً، ويتكون الميناء من رصيف على شكل حرف T ومن مرسى وعوامات وعدد ثمانية خزانات للنفط، وقد أنشأت الميناء شركة النفط البريطانية B.P والتي ربطته بخط أنابيب طوله 484 كيلو متر لنقل النفط من حقل السرير، ويمتاز هذا الميناء بوجوده بجوار ميناء طبرق وذلك لحاجة الشركة إلى استخدامه في رسو زوارق الإرشاد، كما أن هذا الميناء يجنب الشركة مد خطوط تحت الماء لنقل النفط حيث إن نفط حقل السرير يحتوي على نسبة من الشمع الأمر الذي يؤدي إلى تجمده لو نقل بأنابيب تحت سطح الماء، وقد شحنت أول ناقلة بالنفط من هذا الميناء في يناير 1967م[3].

وقد أنشئ ميناء آخر في منطقة خليج سرت في منطقة الزويتينة التي تبعد مسافة 155 كيلو متراً جنوب مدينة بنغازي، وقد ربطت شركة أوكسيدنتال الأمريكية هذا الميناء بخطوط أنابيب لنقل النفط من حقول انتصار وجالو وأوجلة، وتوجد بالميناء عدد خمسة مراسٍ لشحن النفط على مسافات مختلفة من الشاطئ، كما زود الميناء بعدد ثلاثة عشر خزاناً لاستيعاب النفط

(1) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص297.

(2)غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م، (طرابلس، 1966م)، ص90.

(3) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص299.

الوارد من الحقول وبعض المنشآت كالمخازن والمبنى الإداري، ويبلغ عدد الخزانات في الموانئ المذكورة 63 خزاناً مختلفة الأحجام تبلغ سعتها 24700000 برميل[1].

2- الصناعات النفطيه.

وفي مجال الصناعات النفطية فقد قامت شركة إسو بالاتفاق مع الحكومة الليبية بإنشاء مصفاة للنفط في مرسى البريقة، وذلك لتغطية حاجة البلاد من المنتجات النفطية من وقود بمختلف أنواعه، وقد شرع في إنشاء المصفاة سنة 1963م بتكاليف قدرت بحوالي 5.5 مليون دينار ليبي، إلا أن الإنتاج الفعلي للمصفاة بدأ في سنة 1968م، وذلك يرجع إلى خلافات بين الحكومة والشركة حول تسعيرة المشتقات النفطية وقد تمسكت الحكومة بسعر معتدل يخدم المستهلك الليبي، وقد بلغت طاقة المصفاة 8000 برميل في اليوم من البنزين العادي والممتاز، والديزل والكيروسين وكذلك الزيوت الثقيلة، واعتمدت المصفاة على النفط الوارد من الحقول التي ضمت امتياز شركة إسو، وقد بلغت أسعار بيع الوقود بالجملة داخل ليبيا كالآتي: بنزين ممتاز 10.8 دراهم للتر، بنزين عادي 8.6 دراهم للتر، الكيروسين 10.5 دراهم للتر، زيت الوقود 1.50 دولار للبرميل[2]، ويغطي إنتاج المعمل جزءاً من حاجة الاستهلاك المحلي بالنسب الآتية:

- 39% من استهلاك البنزين الممتاز.
- 56% من استهلاك البنزين العادي.
- 48% من استهلاك الكيروسين.
- 28% من استهلاك النافتا.
- 100% من استهلاك زيت الوقود[3].

وقد أنشئت محطة لتوليد الكهرباء في مرسى البريقة وذلك لتزويد مصفاة النفط بالطاقة، كما أنها تزود مرافق الميناء وحقلي زلطن وراقوبة وكذلك محطات ضخ النفط، وقد شرع في

---

(1) لجنة صناعة النفط في ليبيا: صناعة النفط في ليبيا، مرجع سابق، ص18.

(2) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص ص 334، 335.

(3) صناعة النفط الليبي، مرجع سابق، ص24.

تركيب المحطة وشبكة الكهرباء في سنة 1963م، وقد احتوت المحطة على مولدين بتوربين بخاري بقدرة 25000 كيلو واط وقد مدت خطوط التوزيع على مسافة 260 كيلو متراً[1].

وفي مجال الغاز الطبيعي والذي كان يحرق في الهواء بالرغم من أهميته الكبيرة كمصدر للطاقة، وقد قدرت كمية الغاز المفصول المنتج والذي يتم حرقه في الحقول أكثر من 200000 مليون قدم مكعب في السنة، وأن هذه الكميات المهدرة من الممكن الاستفادة منها محلياً كمصدر للطاقة في العديد من الصناعات كصناعة الأسمنت والزجاج والحديد وكذلك استخدام الغاز في الطهي المنزلي وكذلك في التدفئة، وتصدير الجزء الأكبر إلى الدول الأوروبية التي لا تفصلها مسافة كبيرة عن شواطئ ليبيا، وقد عملت شركة إسو على إنشاء مصنع إسالة غاز الميثان المنتج من حقل زلطن والذي يقدر بنحو 100000مليون قدم مكعب سنوياً ويحتوي هذا الغاز على نسبة 65% من الميثان[2]، والذي شجَّع الشركة على المضي في هذا المشروع هو حصولها على اتفاق مبدئي مع سوقين كبيرين في إيطاليا وإسبانيا لشراء الغاز الليبي[3].

وقد بدأت الشركة في يونية عام 1966م بعمليات تعميق الميناء لاستيعاب السفن الضخمة الخاصة بنقل الغاز، وفي أغسطس 1967م شُرع في بناء المعمل والذي يعد من المعامل الكبيرة على مستوى العالم حيث ضم أربع مبادلات حرارية ضخمة يصل ارتفاعها إلى 60 متراً، وتقدر طاقة المعمل بحوالي345 مليون قدم مكعب من الغاز المرافق يومياً، وسيتم ضغط الغاز وتبريده حتى يتقلص حجمه إلى 500 مرة وبذلك يتم شحنه في ناقلات خاصة عازلة للحرارة لنقله إلى إسبانيا وإيطاليا طبقاً لعقود طويلة الأجل تتراوح بين 15-20 عاماً تلتزم فيها الشركة بتصدير 345 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً طيلة فترة العقد، وإضافة إلى التصدير فقد شُرع في تعبئة الأسطوانات بالغاز لتغطية احتياجات السوق الليبي، كما أنشئت

(1) عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص ص 102، 103.

(2) غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب،الدليل التجاري1966م، مرجع سابق ،ص138.

(3) غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري1965م، مرجع سابق ،ص91.

محطتان لضغط الغاز وضخه في حقلي زلطن وراقوبة، وقد تكلف هذا المعمل وملحقاته مبلغ 60 مليون جنيه ليبي، ودخل الخدمة في أواخر سنة 1968م[1].

وفي مجال الاستثمار المشترك بين المؤسسة الليبية العامة للبترول وشركة شل تم توقيع اتفاقية للمشاركة في 8 يونية 1969م تضمنت التنقيب وإنتاج النفط، وكذلك التكرير والتسويق، حيث ستقوم الشركة ببناء مصنع لتكرير النفط تكون طاقته الإنتاجية 25 ألف برميل يومياً ويمكن رفعها إلى 40 ألف برميل، وكذلك ستشرع في إنشاء معمل آخر لتكرير زيوت التشحيم تصل طاقته الإنتاجية إلى 600 برميل يومياً بالقرب من مدينة طرابلس، وقد نصت الاتفاقية على أن تسترد الشركة نفقاتها على هذين المشروعين خلال مدة عشر سنوات مع الاستمرار في إدارتهما لمدة عشر سنوات أخرى، وفي مجال توزيع المنتجات النفطية اتفقت المؤسسة الليبية مع الشركة على شراء خمس عشرة محطة من محطات شركة شل للخدمات في ليبيا بأسعار مخفضة، كما تم الاتفاق على شراء عشر محطات أخرى بأسعار اعتيادية، وستستمر هذه المحطات تحت إدارة شركة شل لمدة خمس سنوات[2].

3- تدريب العمالة المحلية في المجال النفطي.

وفي مجال التنقيب عن البترول وقّعت المؤسسة الليبية العامة للبترول وشركة شل اتفاقية بخصوص التنقيب ، ومنحت امتيازات مساحتها 20 ألف كيلو متر مربع بالقرب من مدينة طبرق وغرب مدينة درنة وكذلك قطعة قرب حقل الراقوبة في حوض سرت، وستنفق الشركة 11 مليون جنيه على عمليات التنقيب بواقع أربعة ملايين جنيه خلال السنوات الثلاث الأولى والباقي خلال السنوات الست التالية، وقد وقع العقد في 8 يونية 1969م، وستبدأ عمليات الاستكشاف في أواخر سنة 1969م، وتم الاتفاق على أن فترة الإنتاج قد حددت بخمسة وعشرين سنة، وستدفع الشركة كافة التكاليف إلى حين فترة الإنتاج، ثم تقوم المؤسسة الليبية للنفط بتسديد نصيبها على

---

(1) غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري1968/67م مرجع سابق، ص103.

(2) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص ص 88، 89.

سنوات، وتكون نسبة المشاركة الليبية بواقع 25% مبدئياً ثم ترتفع إلى أن تصل إلى 50% حينما يتجاوز الإنتاج نصف مليون برميل سنوياً[1].

إن قيام الحكومة الليبية عبر المؤسسة الليبية للنفط بمشاركة الشركات العالمية في هذا المجال يتيح أولاً استثمار الأموال التي تحصلت عليها من إيرادات النفط والتي تفيض عن حاجة ميزانية الدولة وبذلك تشكل مورداً جديداً للبلاد يساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد وكذلك يعتبر تنويعاً لمصادر الدخل والتي يشكل النفط عمادها الرئيسي، وإضافةً إلى هذا إتاحة فرص عمل جديدة للعمالة الليبية وهذا من أهداف الحكومة لتفادي انتشار البطالة بين الطبقة العاملة، ولتستفيد الدولة الليبية من اكتساب الخبرات والمهارات في المجال النفطي والذي يبقى حكراً على الشركات النفطية العالمية والتي تجني أرباحاً هائلة تتجاوز نصف ما يجنيه البلد المنتج، فالأحرى بالدولة المنتجة أن تبني قاعدة فنية من العمالة المتخصصة في هذا المجال الدقيق حتى تصبح قادرة على خوض غمار الاستكشاف والإنتاج في المجال النفطي.

وقد فرضت الدولة الليبية على الشركات النفطية أن تستخدم عمالة ليبية بنسبة تصل إلى 75%[2] من إجمالي عمالة الشركات إذا سمحت فرص العمل وخاصةً الفنية منها بذلك، حيث إن جزءاً كبيراً من العمالة في القطاع النفطي يتطلب أن تكون فنية وماهرة وكذلك متخصصة في مجالات النفط المعقدة، وبما أن أغلب العمالة الليبية هي عمالة عادية معدومة التدريب فإن النسبة المشار إليها سابقاً لا يمكن تحقيقها، ولكن تم تشغيل عدد كبير من العمال الليبيين فمن بين 5621 مستخدماً لدى شركات النفط في نهاية سنة 1968م كان منهم 2642 عاملاً ليبياً صنفوا إلى عمالة عادية وشملت 833 عاملاً وعدد 1809 من الموظفين والفنيين، وكان عدد العمالة الليبية في شركات المقاولة التي تعمل ضمن عقود الامتياز قد بلغت 1753 عاملاً عادياً من بين 5344 عاملاً، وقد بلغ عدد العاملين في الشركات النفطية وشركات المقاولة المتعلقة بها عدد 10965 عاملاً، منهم 35% من العمال الأجانب و65% من العمالة الليبية، من عدد 10965 عاملاً، منهم 35% من العمال الأجانب و65% من العمالة الليبية، من بينها 25%

---

(1) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص ص 87، 88.

(2) راشد البراوي: مرجع سابق، ص133.

عمالة عادية و 40% من الموظفين والفنيين[1].

وكانت هذه العمالة تتقاضى أجوراً أقل بكثير من العمالة الأجنبية والتي تتميز بالتخصص والخبرة الفنية، فقد بلغت أجور العمالة الليبية سنة 1966م تتراوح بين 15-30 جنيهاً شهرياً، بينما تراوحت رواتب العمالة الأمريكية المتخصصة 400-1000 جنيه شهرياً، ومع هذا فقد استوعبت الشركات النفطية وشركات المقاولة المتعلقة بها عدداً كبيراً من العمالة الليبية، والتي تحصلت على مبالغ لا بأس بها من هذه الشركات، وبالإضافة إلى هذا فقد اكتسبت هذه العمالة المهارة الفنية في بعض التخصصات وبذلك وفرت على الدولة تكاليف إعداد العامل المدرب الماهر، والذي تكون إنتاجيته أكبر بكثير من العامل الأمي غير المدرب[2].

وعملت بعض الشركات النفطية على إتاحة الفرصة للعمالة الليبية بالتدريب والرفع من مستواها العلمي وتعليم اللغات الأجنبية، واستطاعت إعداد عدد كبير من العمال الماهرين، ففي نهاية عام 1962م بلغ عدد العمال الماهرين العاملين لدى الشركات النفطية 1380 عاملاً، إضافة إلى 867 موظفاً تدربوا على الإدارة والإشراف على العمالة، وفي هذا الصدد قامت شركة إسو بتأهيل عدد من العمالة الليبية لإدارة مصفاة النفط في مرسى البريقة، كما أرسلت بعض الشركات عدداً من الطلبة الليبيين للدراسة الجامعية، وكذلك بعض العمال للتدريب في الخارج (في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا)، كما قامت شركة B.P البريطانية بفتح دورات لتدريس اللغة الانجليزية والتجارة للعمالة الليبية، كما قامت شركة شل بصرف مبلغ 17000 جنيه ليبي خلال الفترة من 1958-1962م على تدريب العمالة الليبية، بالإضافة إلى تدريب العمالة في مواقع العمل[3]. ولا شك في أن العمالة الليبية تحصلت على تأهيل في مختلف التخصصات الفنية أثناء عملها في الشركات النفطية وهذا يعتبر استثماراً بشرياً، وفر على الدولة أموالاً طائلة.

---

(1) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص80.

(2) أسمهان ميلود معاطي: التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا، 1955-1969م، (طرابلس، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009)، ص 225 .

(3) عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص ص 187، 188.

ب- الاستثمار في القطاعات الأخرى.

مع بداية تدفق الإيرادات من النقد الأجنبي شرعت حكومة السيد الدكتور محيي الدين فكيني(1963-1964م [1]) في إعداد خطة خمسية للتنمية تشمل كافة القطاعات في الدولة، والتي كانت في حاجة ماسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مستفيدة من إيرادات النفط، وكان لخطة التنمية 1963-1968م أهداف عدة نجملها في الآتي:

1. العمل على تحسين مستوى المعيشة لليبيين وخاصةً الفئات ذات الدخل المحدود.
2. الاهتمام بقطاع الزراعة على اعتبار أنه المصدر الرئيسي لسد حاجات المستهلك الليبي وكذلك مصدراً للدخل القومي، ويستوعب أغلب العمالة الليبية.
3. العمل على تطوير الصناعة بإنشاء العديد من الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وكذلك تدريب العمال وتأهيلهم فنياً لتحقيق أكبر قدر من الطاقة الإنتاجية.
4. تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة.
5. الاستثمار في قطاع الصحة والتعليم والمواصلات والسكان باعتبارها قطاعات ضرورية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
6. تطوير المناطق الريفية بإنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية، وللرفع من مستوى معيشة سكان هذه المناطق والحد من هجرتهم إلى المدن.
7. تنظيم سياسة الاستيراد بحيث يتم عدم استيراد المواد المنتجة محلياً، وكذلك تسهيل استيراد المواد التي تحتاجها عملية التنمية، وتوفير الحماية الجمركية للسلع المنتجة محلياً.
8. دعم برامج توفير المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة للعملية التخطيطية[2].

وقد تم رصد مبلغ 169 مليون جنيه ليبي ما يعادل 475 مليون دولار أمريكي لتمويل الخطة الخمسية وذلك بناء على دراسة لإيرادات النفط التقديرية خلال سنة 1963م، إلا أن تضاعف إيرادات النفط في السنوات اللاحقة أدى إلى زيادة مخصصات خطة التنمية إلى نحو 480 مليون جنيه[3] وذلك لمواجهة التوسع في المشاريع المقترحة والمنفذة.

---

(1) محامي شاب من عائلة طرابلسية عمل سفيرا بواشنطن وأثبت كفاءة دبلوماسية عالية، تولى الوزارة سنة 1963 ، انظر دي كاندول : الملك إدريس عاهل ليبيا – حياته وعصره، (مانشستر، ابداع للنشر والتوزيع، 1990م)، ص130.

(2) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج4، مرجع سابق، ص ص 187، 188.

(3) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص150.

وفي الرابع والعشرين من شهر يونية 1963م قدمت حكومة الدكتور محيي الدين فكيني مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية للبرلمان والذي ناقش الخطة خلال جلسات يومي 14، 15 يولية 1963م، وقد وافق البرلمان على اعتماد الخطة بالإجماع، وتلى ذلك صدور مرسوم ملكي في 20-8-1963م بالقانون رقم 8 لسنة 1963م بتخصيص المبلغ المحدد لتنفيذ الخطة، كما تم اعتماد السنة المالية 1964/63 كأول سنة في مشروع خطة التنمية وخصص لها 21 مليون جنيه[1]، والجدول التالي يبين مخصصات الخطة الخمسية .

جدول رقم (15) يبين مخصصات الخطة الخمسية 1968/63م بملايين الجنيهات[2]

البند	المبلغ	النسبة المئوية من إجمالي المبلغ
الزراعة	49.9	%10.4
الصناعة	11.6	%2.4
الاقتصاد والتجارة	0.4	%0.1
السياحة والآثار	4.1	%0.9
التربية والتعليم	44.2	%9.2
الخدمة المدنية	3.1	%0.7
الإعلام والثقافة	7.6	%1.6
الصحة	17.4	%3.6
الشباب والرياضة	13.1	%2.7
المواصلات	92.3	%19.2
البلديات	60.2	%12.5
الإسكان والأملاك	79.2	%16.5
الأشغال العامة	78.7	%16.4
الداخلية	7.5	%1.6
التخطيط والتنمية	3.8	%0.8
العمل والشئون الاجتماعية	5	%1
احتياطي المشاريع	8.1	%0.4
المجموع	**480.2**	**%100**

---

(1) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج4، مرجع سابق، ص ص 187، 188.

(2) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص153.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الدولة أولت اهتماماً كبيراً في الصرف على ميزانية التنمية تنفيذاً لقانون توزيع العائدات البترولية، والذي يقضي بأن يخصص 70% من دخل البترول للإعمار[1] ويتم التصرف فيه عن طريق مجلس الإعمار[2]، وبإلقاء نظرة على المبالغ المستثمرة في القطاعات المرفقة بالجدول يتبين أن قطاع المواصلات قد حظي بأكبر مبلغ في ميزانية التنمية، حيث بلغ ما خصص له 92.3 مليون جنيه ليبي أي ما نسبته 19.2% من إجمالي المبلغ المخصص للميزانية؛ وذلك يرجع إلى المشاريع الكبرى التي نفذت في هذا المجال وخاصةً الطرق البرية ومنها الطريق الساحلي البالغ طوله 1900 كيلو متر حيث تم توسيعه وتجديده، كما شقت العديد من الطرق الجديدة منها طريق سبها أبو قرين، وإضافة إلى هذا إنشاء وتحديث المطارات وكذلك إنشاء وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث إن ليبيا كانت تحتاج إلى إنشاء هذه المرافق بصورة كلية لانعدامها قبل تدفق النفط.

ويأتي في المرتبة الثانية من حيث المبالغ المستثمرة قطاع الإسكان والأملاك حيث نال مبلغ 79.2 مليون جنيه بنسبة 16.5% من جملة المخصصات، ويرجع هذا إلى التوسع في بناء المساكن لمواجهة الطلب الزائد على السكن ولتوفير السكن الصحي المناسب للمواطن الليبي الذي يسكن جزءاً كبيراً منه في أكواخ غير صحية، ويأتي قطاع الأشغال العامة والمرافق في الترتيب الثالث حيث حظي بمبلغ 78.7 مليون جنيه بنسبة 16.4% ويعزى هذا الإنفاق إلى إنشاء شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء في المدن خاصةً مدينة طرابلس ومدينة بنغازي والتي كانت تفتقد لهذه البنى التحتية، وفي المرتبة الرابعة تأتي البلديات حيث خصص لها 60.2 مليون جنيه بنسبة 12.5% .

---

(1) مصطفى أحمد بن حليم:ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، مرجع سابق ، ص273.

(2) تم استبدال مجلس الإعمار بمجلس التخطيط القومي وذلك ضمن برنامج إعادة ترتيب أوضاع أجهزة التخطيط والتنمية التي قامت بها حكومة السيد الدكتور محيي الدين فكيني (1963–1964) ،والتي أصدرت جملة من التشريعات كان من ضمنها القانون رقم (5) لسنة 1963 والذي صدر بتاريخ 1963/7/16م حيث نص على إلغاء مجلس الإعمار واستبداله بمجلس التخطيط القومي الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزراء التخطيط والتنمية والمالية والاقتصاد والزراعة والصناعة، وكان المجلس مع وزارة المالية مختصاً بكافة الصلاحيات والمسئوليات المتعلقة بالتخطيط وتنمية البلاد، انظر الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، العدد رقم (4) بتاريخ 1963/7/29م.

ويأتي قطاع الزراعة في المرتبة الخامسة من حيث حجم الأموال المستثمرة حيث بلغت 49.9 مليون جنيه بنسبة 10.4%، وصرفت هذه الأموال على إنشاء المشاريع الزراعية ودعم المزارعين وتهيئة الظروف الملائمة لزيادة الإنتاج الزراعي(1)، كما حظي قطاع التربية والتعليم بمبلغ 44.2 مليون جنيه بنسبة 9.2% من إجمالي المخصصات وبذلك يحتل المرتبة السادسة من حيث حجم المبالغ المستثمرة، وذلك نظراً للنقص الشديد الذي يعانيه هذا القطاع في المباني والمنشآت التعليمية والأجهزة والمعامل العلمية اللازمة، وكذلك لمعالجة النقص في الكوادر التعليمية بما فيها إرسال البعثات العلمية إلى الخارج.

ونال قطاع الصحة مبلغ 17.4 مليون جنيه بنسبة 3.6% من إجمالي المخصصات، استخدمت في الرفع من مستوى الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين، بإنشاء مستشفيات جديدة وتطوير ما هو موجود منها وتزويده بالمعدات الحديثة، وكذلك في إعداد الكوادر الطبية المحلية، أما قطاع الصناعة فلم يحظَ إلا بمبلغ 11.6 مليون جنيه بنسبة 2.4%، ومن ثم يحتل المرتبة السابعة من بين إجمالي القطاعات البالغ عددها ستة عشر قطاعاً، ويأتي في المرتبة الثامنة قطاع الشباب والرياضة حيث رصد له مبلغ 13.1 مليون جنيه بنسبة 2.7% من إجمالي المخصصات، ويليه قطاع الصناعة حيث حظي بمبلغ 11.6 مليون جنيه بنسبة 2.4% من إجمالي المخصصات، وتفرقت باقي المصاريف على قطاعات الداخلية، الإعلام، الثقافة، التخطيط، الخدمة المدنية، السياحة، الاقتصاد بنسب متفاوتة.

وقد خصصت ميزانية التنمية حسب المشروعات المراد الإنفاق عليها والمدرجة في جدول التنفيذ للخطة الخمسية إلا أن بعضاً من المبالغ المرصودة لم يتم صرفها بالكامل فمثلاً مخصصات سنة 1964/1963م والبالغة 21.34 مليون جنيه لم يتم صرفها كاملة وحولت إلى السنة التي تليها، والجدول الآتي يبين تطور ميزانية التنمية خلال سنوات الخطة الخمسية.

---

(1) نوري عبدالسلام بريون: مرجع سابق، ص59

جدول رقم (16) يبين تطور ميزانية التنمية للخطة الخمسية 63-1968م[1]

السنة المالية	ميزانية التنمية
1964/1963م	21.34 مليون جنيه
1965/1964م	32.550 مليون جنيه
1966/1965م	86.8 مليون جنيه
1967/1966م	97.2 مليون جنيه
1968/1967م	119.0 مليون جنيه
1969/1968م	123.0 مليون جنيه

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الإنفاق ازداد خلال السنوات من 1965م وما تليها والتي بلغت المصروفات خلالها 86.8 مليون جنيه ثم ازداد الرقم إلى 97.2 مليون جنيه في السنة التي تليها، وارتفع إلى 119 مليون جنيه خلال السنة المالية 1968/1967م، وازداد إلى 123 مليون جنيه في سنة 1969/1968م، ويرجع ذلك إلى تضاعف عائدات النفط وتجاوز الإنفاق المبالغ المخصصة في الخطة وهي 169 مليون جنيه ثم زيادتها إلى 480 مليون جنيه كما أشير سابقاً.

وانعكست المصروفات السنوية لخطة التنمية على كافة القطاعات التي استهدفتها الخطة وخاصةً قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم، فقد تطور الإنتاج الزراعي خاصةً مع الشروع في تنفيذ الخطة الخمسية سنة 1963م حيث رفعت المساعدات المباشرة وغير المباشرة كمية الإنتاج الزراعي عن طريق المساهمة في تكلفة عناصر الإنتاج مثل الأسمدة والآلات والبذور، وقد ظهر أثر هذا التحسن على بعض المنتجات مثل الطماطم حيث ارتفع إنتاجه من عشرة آلاف طن سنة 1960م إلى 48 ألف طن سنة 1963م و86 ألف طن سنة 1966م، وقد زاد إنتاج البطاطس من 1300 طن سنة 1960م إلى 12 ألف طن سنة 1964م، كما ارتفع إنتاج الحمضيات والفول السوداني والبصل[2]، مع العلم بأن المنتجات المذكورة تعتمد على الري

(1) الطاهر الهادي الجهيمي: أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا،(بنغازي، مكتبة الخراز، د. ت) ، ص89.

(2) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص111.

في زراعتها، أما بالنسبة للمحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار مثل التمور وزيت الزيتون والحبوب فقد كان إنتاجها متذبذباً حسب سقوط الأمطار. وقد تطورت قيمة الإنتاج الزراعي من 16.7 مليون جنيه ليبي في سنة 1964م إلى 37.4 مليون جنيه خلال سنة 1969م[1].

أما أثر خطة التنمية على قطاع الصناعة فقد شهد تحسناً ملحوظاً في مساهمته في الدخل المحلي، والذي بلغ سنة 1962م عشرة ملايين جنيه، وارتفع سنة 1968م إلى 18.9 مليون جنيه، ووصل عدد المنشآت الصناعية الكبيرة العاملة في الصناعات التحويلية، والتي يعمل بها أكثر من عشرين عاملاً سنة 1966م إلى187 منشأة، منها 51 منشأة تعمل في مجال الصناعات الغذائية، واثنتا عشرة مؤسسة تعمل في صناعة الغزل والنسيج، وإضافة إلى ذلك فقد ساهمت الحكومة في إنشاء مصنعي الأسمنت في الخمس وبنغازي وإنشاء مصنعي العلف في القرة بوللي والأبيار[2].

أما في قطاع التعليم فقد شهد تطوراً كبيراً في عدد المنشآت التعليمية من مدارس ومباني إدارية، وذلك حرصاً من الحكومة على نشر التعليم في كافة أرجاء الدولة الليبية، باعتباره الركيزة الأساسية لبناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلال تنفيذ الخطة الخمسية ارتفعت أعداد المدارس من 781 مدرسة تشمل المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، إلى 1238 مدرسة خلال السنة 1969/1968م[3].

من خلال ما سبق يتضح الدور الكبير الذي أحدثه تدفق النفط على الاقتصاد الليبي بداية من سنة 1963م حيث بدأت الإيرادات النفطية توفر كمية من النقد الأجنبي، نقلت الاقتصاد الليبي من اقتصاد ضعيف عاجز إلى اقتصاد يحقق نمواً في جميع الأنشطة، وقد استغلت الحكومة الليبية هذا المورد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فقد رصدت نسبة 70% من إيرادات النفط لهذا الغرض، ويعزى ذلك إلى أن ليبيا كانت لا تملك

---

(1) وزارة التخطيط، دراسة عن هيكل الاقتصاد الوطني للجمهورية العربية الليبية 1964-1971م، مقدمة إلى اللجنة الفرعية للتنمية الاقتصادية في ليبيا، (طرابلس، 1973)، ص9.

(2) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص ص 112، 167.

(3) وزارة التخطيط، تطور التعليم في الجمهورية العربية الليبية وارتباطه بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (طرابلس، أبريل 1973م)، ص12.

البنية التحتية اللازمة التي تساهم في تطور البلاد، فكانت هذه الخطة شاملة كافة القطاعات للنهوض بها خاصةً قطاعات الزراعة والتعليم والصناعة، وظهرت نتائج هذه الخطة بتطور الإنتاج الزراعي والصناعي وازدياد أعداد المدارس والمستشفيات والمساكن، وإنشاء العديد من المرافق العامة كالطرق والجسور والاتصالات السلكية واللاسلكية ومحطات الطاقة الكهربائية.

ثالثاً- النفط والميزانية الليبية.

عانى الاقتصاد الليبي من عجز مستمر قبل اكتشاف النفط فكانت الدولة لا تتوفر لها الأموال اللازمة لتغطية العجز في الميزانية؛ والذي سببه ضعف الاقتصاد الليبي واعتماده على المنتجات الزراعية والحيوانية بصفة خاصة، والتي كان إنتاجها ضعيفاً لا يحقق متطلبات دولة ليبيا بعد الاستقلال، إلا أن اكتشاف النفط قد غيَّر الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة وأصبحت الأموال متوفرة بكميات كبيرة وانعكس ذلك على تغطية الميزانية الليبية وتضاعف حجمها.

أ- الميزانية الليبية قبل إنتاج النفط 1951-1961م.

عند استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م كانت تتداول ثلاث عملات في ليبيا، ففي ولاية طرابلس تداولت عُملة تُسمى مال وهي من إصدار الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس، أما في برقة فكان التعامل بالجنيه المصري، وفي ولاية فزان تداول الفرنك الفرنسي، وقد أنشأت الحكومة الليبية ما يُسمى لجنة العملة الليبية وهي في حقيقة الأمر كان موظفوها بالكامل من الإنجليز ومقرها كان في لندن، وذلك نظراً لعدم وجود كفاءات ليبية في المجال الاقتصادي يمكن أن تنشئ هياكل الدولة الاقتصادية فكان لابد من الاستعانة بالأجانب.

وكان مصرف باركليز Barclays هو من يدير أموال الدولة الليبية[1] بفرعيه في طرابلس وبنغازي، وذلك لانعدام وجود بنك مركزي ولا بنوك تجارية ليبية، حيث إن البنك المركزي الليبي تأسس في سنة 1956م في عهد حكومة السيد مصطفى أحمد بن حليم (1954-1957م) وقد طالبت حكومته بتسلم مبلغ سابق للإعانات الأمريكية عن السنوات 1952-1955م وكانت قيمته ثمانية ملايين دولار، حيث استخدم هذا المبلغ في تأسيس بنك ليبيا المركزي والبنك الزراعي، وتم تعيين أول محافظ للبنك المركزي في ليبيا وهو الدكتور على

---

(1) مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص ص 158، 159.

العنيزي حيث كان وزيراً للمالية، وقد عاونه أحد المختصين في شئون البنوك إنجليزي الجنسية وقد عمل نائباً عنه[1]، وقد شرع المصرف في مزاولة أعماله في سنة 1956م.

واعتمدت الميزانية الليبية على موارد نقدية يمكن تحصيلها بطرق مباشرة و توضع في حساب الميزانية، أما بطرق غير مباشرة كدعم فروع الاقتصاد المختلفة، وقد شملت موارد الميزانية ثلاث قنوات هي: الإيرادات المحلية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذلك الاحتكارات، والمساعدات الأجنبية والتي كانت تدفع لقاء تواجد عسكري لبعض الدول على الأراضي الليبية، وعند الشروع في التنقيب عن النفط كانت مصروفات الشركات النفطية في ليبيا تشكل مورداً مهماً يضخ في الاقتصاد الليبي.

فبالنسبة إلى الواردات المحلية فقد كانت بسيطة ولا تغطي الميزانية المقررة حيث إن فترة الاستقلال شهدت البدء في بناء مؤسسات الدولة وإنشاء المدارس والمستشفيات والمساكن وغيرها من المشاريع، إضافة إلى دعم الزراعة والصناعة خاصةً بعد الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد الليبي جراء الحرب العالمية الثانية التي دارت أجزاء منها على أرض ليبيا، ويضاف إلى هذا نظام الحكم الاتحادي والذي يتألف من أربع حكومات وأربعة برلمانات وكذلك أربع إدارات لكل من تلك الحكومات[2]، إن هذا العدد الكبير من الموظفين والذين لا يساهمون في الإنتاج، شكّل ثقلاً على اقتصاد ضعيف من أساسه، وأدى إلى حالة عجز مالي في الميزانية.

ونظراً لهذا الوضع الاقتصادي الضعيف لجأت ليبيا إلى طلب المعونة من الدول التي كانت تتواجد قواتها على الأراضي الليبية ولم تغادرها خلال فترة إعلان استقلال ليبيا، وبالرغم من أن استقلال البلاد لا يمكن التفريط فيه بإفساح المجال إلى قوات دولة كبرى بالتواجد على أرض ليبيا وبحجة الوضع الاقتصادي السئ، إلا أن الحكومة الليبية وافقت على عقد اتفاقيات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مقابل نيل مساعدة بسيطة لن تخلص ليبيا من مشكلها الاقتصادي، وقد وقّعت الحكومة الليبية اتفاقية مالية مع بريطانيا بعد توقيعها على المعاهدة العسكرية القاضية ببقاء قوات بريطانية في ليبيا، وقد نصت الاتفاقية المالية بتقديم بريطانيا

---

(1) محمد عثمان الصيد: محطات من تاريخ ليبيا، ط1، (الرباط، طوب للاستثمار والخدمات، 1996م)، ص111.

(2) مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص164.

مساعدة سنوية إلى ليبيا قدرها 750000 جنيه إسترليني منها مليون جنيه للتنمية الاقتصادية ومبلغ 2750000 جنيه إسترليني معونة مالية للموازنة العامة للدولة، ويستمر دفع هذه القيمة لمدة خمس سنوات، ثم يتم التفاهم بين حكومتي البلدين على قيمة السماعدة كل خمس سنوات تلي ذلك، وقد وافق مجلس النواب على الاتفاقية في 7 ديسمبر 1953م[1].

كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الفني بين ليبيا والولايات المتحدة في 9 سبتمبر 1954م ببنغازي، ووافق البرلمان عليها في 30 أكتوبر من نفس العام، وقد تم الاتفاق على أن توجه المساعدات إلى هيئة يتم تشكيلها بين الطرفين سميت بالمجلس الليبي الأمريكي لإعادة الإعمار Libyan American Reconstruction Commission، يرأسه مسئول ليبي وأعضاؤه ليبيون وأمريكيون، ويقوم المجلس بالإشراف على أموال المساعدات وأموال إيجار قاعدة الملاحة على مشاريع التنمية[2]، وقد اتفق أن تدفع الولايات المتحدة في السنة الأولى مبلغ سبعة ملايين دولار وتعهدت بدفع أربعة ملايين دولار سنوياً لمدة ست سنوات، وتليها تدفع مليون دولار لمدة إحدى عشرة سنة، وقد دفعت الولايات المتحدة مساعدات إضافية لمشروعات الإعمار بلغت اثني عشر مليون دولار خلال سنتي 1956 و1957م، كما تعهدت فرنسا بدفع مساعدة مالية لتغيطة العجز في موازنة ولاية فزان[3].

إن هذه الإعانات تشكل جزءاً بسيطاً من العجز الحاصل في الميزانية الليبية وقد تعمدت الدول المانحة التلكؤ والمماطلة بشأن طلب الحكومة الليبية رفع قيمة المساعدات، حتى تظل في حاجة إلى هذه المساعدات ولا تثير موضوع القواعد العسكرية، وقد بلغت قيمة المساعدات الأجنبية خلال العشر سنوات بعد الاستقلال قيمة 72 مليون جنيه ليبي، والجدول التالي يبين إجمالي مساعدات الدول المانحة خلال المدة المذكورة آنفاً.

---

(1) مجيد خدوري: ليبيا الحديثة، (بيروت، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1966م)، ص ص 261، 262، 263.

(2) مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص192.

(3) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص289.

جدول رقم (17) يبين المساعدات الأجنبية لليبيا خلال السنوات من 1951-1961م[1]

الدولة	القيمة بمليون جنيه ليبي
بريطانيا	37
الولايات المتحدة الأمريكية	34
فرنسا وإيطاليا	1
الموارد الذاتية	121
المجموع	193

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المساعدات شكلت نسبة 37% من إجمالي المصروفات خلال المدة المذكورة، إلا أن مماطلة الدول المانحة خاصةً الولايات المتحدة وتأخيرها وصول المساعدات يؤدي هذا إلى تعثر المشروعات المرتبطة بهذه المساعدات.

وإضافة إلى المساعدات الأجنبية كان هناك مصروفات الشركات الأجنبية والتي بدأت في التنقيب عن النفط حيث إنها ضخت أموالاً كثيرة في السوق الليبي أنعشت الاقتصاد نوعاً ما وكان لها تأثير إيجابي على ميزانية الدولة بطريقة غير مباشرة، والجدول التالي يبين مصروفات الشركات النفطية خلال المدة من 1956-1961م.

جدول رقم (18) يبين مصروفات الشركات النفطية خلال المدة من 1956-1961 بملايين الجنيهات الليبية[2]

السنة	الاستيراد	مرتبات في الخارج	مصروفات في الخارج	مصروفات محلية	المجموع	نسبة المصروفات المحلية للمجموع
1956	-	-	4.3	-	4.3	-
1957	5	0.5	2.1	4.3	11.9	36.1
1958	10.1	1.0	4.7	9.6	25.4	37.8
1959	12.9	1.1	8.7	10.3	32.6	31.6
1960	21.4	1.7	17.1	21.3	60.3	35.3
1961	12.6	2.0	29.1	27.5	71.2	38.6

(1) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ط1، (بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2004م)، ج1، ص526.

(2) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص44.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المصروفات المحلية قد شكلت نسبة 36.1% من إجمالي المصروفات سنة 1956م وقد بلغت 4.3 مليون جنيه، ثم ارتفعت إلى نسبة 37.8% من إجمالي المصروفات في سنة 1958م، ثم تأرجحت النسبة بين 31.6% سنة 1959م و38.6% في سنة 1961م، وقد بلغ إجمالي المصروفات المحلية من مرتبات ومصروفات أخرى على السلع والخدمات قيمة 113 مليون جنيه، في حين بلغت قيمة مصروفات الشركات عامة 205.7 مليون جنيه، وإذا قارنا المبلغ المصروف محلياً وهو 113 مليون جنيه ومصروفات الميزانية الليبية خلال السنوات من 1956-1961م فقد كانت المصدر الرئيسي لدعم الميزانية ،كما يبرز حجم التأثير النفطي على الاقتصاد الوطني حيث بلغت نسبة المصروفات للشركات النفطيه أكثر من 27% سنة 1957م من إجمالي الإنفاق العام في ليبيا بما فيها أموال وكالات التنمية الأجنبية، ثم ارتفعت النسبة إلى 80% في سنة 1960م وإلى 71% في سنة 1961م[1]، وقد كان لهذا الإنفاق السبب الرئيسي في تنشيط الطلب المحلي، فقد ازداد الطلب على السلع والخدمات؛ وأدى هذا إلى تنشيط التجارة ومن ثم أثر في الدخل الحكومي من الضرائب المباشرة.

وقد ساهمت الإيرادات من الشركات النفطية قبل إنتاج النفط في دعم الميزانية بنسبة ضئيلة، كانت على هيئة إيجارات وضرائب وقد بلغت خلال السنوات المالية منذ 55-1956م بآلاف الجنيهات كالآتي: 55-1956م 51، 56-1957م 62، 57-1958م 77، 58-1959م 91، 59-1960م 97، 60-1961م 115[2] على اعتبار أن القيمة بآلاف الجنيهات. وقد بلغ إجمالي الإيرادات 493 ألف جنيه ليبي.

كما كان للإنفاق العسكري الأجنبي دور في تنشيط الاقتصاد الليبي، حيث إن مصروفات القوات الأجنبية (البريطانية والأمريكية بشكل رئيسي، والفرنسية بدرجة ثانوية) في السوق المحلي على العمالة والخدمات والتوريدات وكذلك مصروفات الأفراد قد شكلت مبلغاً كبيراً بالنسبة للاقتصاد الليبي المتواضع، والجدول التالي يبين كمية المبالغ التي تم إنفاقها في السوق الليبي خلال الفترة من 1952م حتى 1961م.

---

(1) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق ، ص46.

(2) نفس المرجع ، ص52.

جدول رقم (19) يبين إجمالي الإنفاق العسكري الأجنبي خلال الفترة من 1952م – 1961م بملايين الجنيهات[1]

السنة	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961
إجمالي الإنفاق	5.7	6.2	5.6	6.2	10.8	9.8	6.9	5.3	7.1	7.5

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الإنفاق سنوياً تتراوح بين 5 ملايين وعشرة ملايين جنيه وكانت بمعدل 6 ملايين في أغلب السنوات، وقد كانت القيمة الإجمالية خلال هذه الفترة قد بلغت 61.1 مليون جنيه وهذه الكمية أدت دوراً مهماً في تنشيط الاقتصاد المحلي الليبي.

وتبعاً للتغيير البسيط الذي اعترى الاقتصاد الليبي زاد عرض النقود المتداولة في السوق الليبي، والتي تعطي صورة الحالة الاقتصادية في البلاد، فمن خلال إحصائيات البنك الوطني المركزي يتبين أن مجموع العملة المتداولة في يونية 1952م قد بلغت 3368067 جنيه[2] وأرتفع إجمالي العملة سنة 1954م إلى 3958806 جنيه ثم استمر الارتفاع بطيئاً بمعدل مليون جنيه تقريباً لكل سنة ، فقد كان يقارب 5 مليون جنيه [3] في سنة 1956م وبلغ 8041520 جنيه في مارس 1959م ثم استمر في الارتفاع بوتيرة منخفضة حتى وصل إجمالي النقود في مارس سنة1961م نحو 11731520جنيه[4] ويلاحظ ارتفاع كميات العملة بدرجة ملحوظة خاصة بعد تدفق مصروفات الشركات النفطية والتي زادت من عملية الطلب في السوق الليبي، الأمر الذي دفع البنك المركزي الليبي إلى أصدار المزيد من النقد حفاظاً على استقرار السوق ، ولمواكبة النشاط التجاري الذي شهد حركة غير عادية ، ومن خلال البيانات السابقة نلاحظ أن الزيادة في حجم العملة الليبية منذ يونية 1952م والبالغة 3368067جنيه وحتى مارس 1961م قد بلغت 8363453 جنيهاً، وهي تشكل نسبة ضعيفة ناتجة عن بطء النمو الاقتصادي الليبي والذي يعتمد على موارد شحيحة وعلى بعض المساعدات الأجنبية.

---

(1) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج3، مرجع سابق، ص535.

(2) بنك ليبيا، موجز تاريخي عن سنواته العشر الأولى1956م-1966م، إدارة البحوث الاقتصادية، (طرابلس، مطابع وزارة الاعلام والثقافة،1967م)،ص38.

(3) عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص48.

(4) بنك ليبيا ، موجز تاريخي عن سنواته العشر الاولى 1956م-1966م، مرجع سابق، ص38.

واتسم الاقتصاد الليبي بالعجز المستمر في ميزانية الدولة خلال العشر سنوات الأولى من الاستقلال، وكان يتم تغطية العجز بأموال المساعدات الأجنبية والتي تأتي مقابل تأجير القواعد العسكرية، والجدول التالي يبين الإيرادات والمصروفات خلال الفترة من 1951-1961م.

جدول رقم (20) يبين المصروفات والإيرادات خلال الفترة من 1951-1961م بآلاف الجنيهات[1]

السنة	الإيرادات المحلية	الإيرادات الخارجية	المجموع	المصروفات	زيادة المصروفات على الإيرادات المحلية	الفائض (+) العجز (-)
1952/51	4172	-	4172	5912	1740	1740-
1953/52	4881	1273	6154	6618	1737	464-
1954/53	2539	4012	9252	8233	2994	1019+
1955/54	5549	5641	11190	8797	3248	2393+
1956/55	7061	6270	13331	12978	5917	353+
1957/56	8141	9979	18126	15433	7286	2593+
1958/57	9595	10845	20440	17031	7436	3409+
1959/58	10269	6683	16952	20024	9755	3072-
1960/59	11542	6820	18363	20613	9071	2250-
1961/60	15525	6831	22356	28342	12807	5986-

نلاحظ من خلال الجدول أن المصروفات الإجمالية تجاوزت الإيرادات المحلية طيلة الفترة المذكورة في الجدول، وهذا يدل على حصول عجز مستمر للميزانية الليبية خلال تلك الفترة، وقد تمت تغطية هذا العجز من الإيرادات الخارجية والتي تتمثل في المساعدات الأجنبية من الولايات المتحدة وبريطانيا إضافة إلى مصروفات الشركات النفطية، والتي كان لها تأثير في الميزانية بطريقة غير مباشرة حيث نلاحظ أن الإيرادات المحلية قد شهدت ارتفاعاً تصاعدياً منذ سنة 1955م-1956م، وهي ذات السنة التي تدفقت فيها مصروفات الشركات النفطية خلال

(1) بنك ليبيا، تطورات المالية العامة في ليبيا 1944-1963، (طرابلس: 1965م)، ص ص 54-58.

شروعها في التنقيب عن النفط، وقد كانت في السنة المشار إليها 7061000 جنيهاً وارتفعت إلى 10269000 جنيهاً خلال السنة المالية 1958/58م، وحققت زيادة بمقدار 45% عن السنة المالية 1956/55م، وواصلت الارتفاع حتى وصلت في 1961/60م مبلغ 15525000 بزيادة قدرها 51% عن السنة المالية 1959/58، وهذه الزيادة المضطردة كانت بفعل تصاعد وتيرة الإيرادات الأجنبية والتي أحدثت انتعاشاً اقتصادياً ملحوظاً خاصةً في قطاع التجارة والخدمات والإنشاءات المعمارية[1].

كما نلاحظ أن حجم الإيرادات الأجنبية قد سجل أعلى قيمة له خلال سنتي 1957/56م و1958/57م حيث قارب على 15 مليون و11 مليون جنيه على التوالي، وبالرغم من الدعم الخارجي فإن الميزانية قد عانت من عجز خلال سنتي 1952/51، 1953/52م بلغ 1740000 جنيهاً و464000 جنيهاً على التوالي، كما عانت من عجز خلال السنوات من 1959/58م حتى 1961/60م تراوحت قيمته من 2 مليون إلى خمسة ملايين من الجنيهات؛ ويرجع سبب هذا العجز إلى الارتفاع المستمر في المصروفات العامة وخاصةً الإنفاق على التعليم والصحة العامة، وقطاع النقل والمواصلات إضافة إلى الإدارة العامة للدولة[2].

ب- الميزانية الليبية بعد إنتاج النفط 1962-1969م.

إن إنتاج النفط أحدث طفرة نوعية في الاقتصاد الليبي حيث وفر السيولة النقدية الأجنبية والتي كانت البلاد في أمس الحاجة إليها، وتعتبر سنة 1962م هي بداية استلام أموال النفط المصدر وتدعيمها للميزانية الليبية، والتي كانت قبل هذا متواضعة جداً نتيجة ضعف مصادر تمويلها كذلك ضعف الإنفاق والناتج عن اقتصاد بسيط يعتمد على الزراعة المتذبذبة وبعض الصناعات التقليدية، ومن الملاحظ أن الميزانية العامة للدولة كانت تعتمد على ما يتم تحصيله من عائدات الضرائب وبعض الاحتكارات كالتبغ والملح، وكانت نسبة هذه العائدات بسيطة تبعاً لحجم الإنتاج من المصادر سالفة الذكر ، ويمكن إجمال عائدات الدخل للميزانية من ثلاثة

---

(1) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص21.

(2) بنك ليبيا، تطورات المالية العامة في ليبيا 1944-1963م، مرجع سابق، ص53.

مصادر أولها العائدات النفطية وثانيها العائدات غير النفطية وكذلك مصروفات الشركات النفطية والتي تضخ في السوق الليبي ويرجع جزء منها إلى خزينة الدولة بطرق غير مباشرة،والجدول التالي يبين لنا بوضوح إيرادات الحكومة خلال السنوات المالية من 1961-1969م.

جدول رقم (21) يبين إيرادات الحكومة خلال الفترة من 1961-1969 بآلاف الجنيهات[1]

السنة	دخل النفط	مجموع الإيرادات	نسبة إيرادات النفط من الإيراد العام
1962-61	2.000	25703	%7.77
1963-62	7.200	31251	%23
1964-63	23.800	60300	%39.41
1965-64	54.700	95900	%57.03
1966-65	83.600	126000	%66.34
1967-66	141.900	194700	%76.47
1968-67	191.006	249479	%76.56
1969-68	275.000	345100	%79.19

من خلال الجدول السابق يتبين أن حصة الحكومة من إيرادات النفط كانت متواضعة السنة المالية 61-1962م حيث بلغت مليونين من الدينارات؛ وذلك يرجع إلى بداية الإنتاج الفعلي للنفط من بعض الشركات النفطية كما أن وسائل نقل النفط من الحقول إلى الموانئ لم تكتمل بعد وكانت في بدايتها، وقد شكل نسبة 8% تقريباً من إجمالي إيرادات الحكومة في حين بلغت الإيرادات غير النفطية 23703000 جنيه وكانت من المنتجات الأخرى غير النفطية وخاصةً الإنتاج الزراعي والحيواني وتضاعفت الإيرادات النفطية في السنة الموالية حيث وصلت إلى 7200000 جنيه بزيادة قدرها خمسة ملايين جنيه تقريباً، وشكلت نسبة 23% من إجمالي إيرادات الدولة وفي السنة المالية 64-1965م بلغت الإيرادات النفطية 54700000 جنيه وشكلت نسبة 57% من إجمالي الإيرادات والتي بلغت 959000 جنيه.

---

(1) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص52.

وفي السنة المالية 65-1966م ارتفع دخل النفط حتى وصل إلى 83600000 جنيهاً، وشكل نسبة 66.34% من إجمالي الإيرادات، والتي بلغت 126 مليوناً من الجنيهات ويعزى هذا التطور في الإيرادات النفطية إلى أمرين أولهما زيادة الصادرات النفطية والتي بلغت سنة 1965م نحو 442629428 برميل بزيادة قدرها 128929237 برميل عن سنة 1964م والتي كانت الصادرات خلالها بلغت 313700191 برميل[1]. وثانيهما هو إحداث تغييرات في قانون النفط لصالح الحكومة الليبية حيث إن قانون النفط كان يتيح للشركات النفطية ما نسبته 70% من الإنتاج مقابل 30% لصالح الحكومة الليبية، وهذا الأمر فيه إجحاف لحق الشعب الليبي في ثروته، وأن كل الدول المنتجة للنفط تتحصل على 50% من الإنتاج على أقل تقدير، وقد حددت النقاط المراد تعديلها في قانون البترول في الآتي:

1. إلغاء العلاوة التعويضية التي كانت بمعدل 25% من دخل البترول.
2. تخفيض نسبة الاستهلاك للاستثمارات من 20% إلى 15% لفترة قبل اكتشاف البترول ومن 15% إلى 5% لفترة ما بعد الاكتشاف.
3. العمل بالسعر المعلن[2] وليس السعر السائد[3].

وقد خاضت الحكومة صراعاً مع الشركات النفطية والتي تمسكت بما تنص عليه المادة 15 في اللائحة المعدلة لقانون النفط على جواز الشركة المنتجة خصم جزء من السعر المعلن لمواجهة التنافس في السوق، ونتيجة استناد الشركات للمادة السابقة قامت الشركات المستقلة الصغيرة(بحجة أن لا أسواق كبيرة لها) ببيع النفط في الأسواق الحرة بأسعار تنافسية ، وكلما زاد عدد الشركات المنتجة زادت المنافسة وزادت الخصومات على سعر النفط حتى أثرت في حصة الحكومة الليبية من بيع النفط، ففي بداية إنتاج النفط عن طريق شركة إسو كانت حصة الحكومة تبلغ 80 سنتاً أمريكياً أي ما يعادل 28 قرشاً ليبياً عن كل برميل، وبفعل الخصومات السابقة الذكر انخفضت حصة الحكومة بالنسبة لإنتاج بعض الشركات الصغيرة التي لا تملك

---

(1) غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري1968/67م، مرجع سابق ،ص99.

(2) السعر المعلن هو السعر الذي تعلنه الشركة النفطية التي قامت باستخراجه واستعدادها للبيع بهذا السعر ،علي أحمد عتيقة : مرجع سابق ص45.

(3) محمد يوسف المقريف : ليبيا بين الماضي والحاضر ،ج4، مرجع سابق ،ص ص125،124 .

وسائل للتسويق أو التكرير، إن هذا التنافس غير المبرر أدى إلى تقلص حصة الحكومة إلى النصف بل إلى أقل من ذلك بكثير عند بعض الشركات، وكان لابد من اتخاذ إجراء حاسم لحل هذه المعضلة والتي تستند فيها الشركات إلى قانون النفط لسنة 1955م.

وقد شعرت الدول المصدرة للنفط باستغلال الشركات النفطية الكبرى، فعملت على تكوين منظمة تخصها وتكون مهمتها تنسيق سياسات الدول النفطية تجاه الشركات النفطية وكذلك الدول المنتجة الأخرى التي خارج هذه المنظمة، ومحاولة تحقيق مصالحها بأفضل الوسائل، فأنشأت منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك في شهر سبتمبر من عام 1960، وكانت الدول المؤسسة هي: العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، إيران، فنزويلا ثم انضمت دولة قطر وفي سنة 1962 انضمت ليبيا وتلتها أندونيسيا[1].

وكان لانضمام ليبيا لمنظمة الأوبك opec آثار إيجابية من حيث زيادة حصتها من إيرادات النفط، والتي كانت تتقاضاها سابقاً، حيث قانون النفط الليبي الصادر في 1955م أعطى الكثير من المزايا للشركات النفطية، وذلك بغية تشجيعها على التنقيب، ولكن لما أصبح النفط حقيقة ملموسة اختلف الوضع، وآن لليبيا أن تعمل على إحداث تغييرات في هذا القانون من أجل زيادة دخلها وإلغاء البنود المجحفة في هذا القانون.

وكانت منظمة الأوبك قد توصلت بعد مفاوضات طويلة مع الشركات النفطية إلى اتفاقية جاكرتا Jakarta التي أبرمت سنة 1964م، والتي نصت على تحديد مصروفات تسويق النفط بمقدار نصف سنت أمريكي عن كل برميل، كما نصت الاتفاقية على اعتبار الإتاوة التي تعادل 12.5% من مجموع دخل النفط من ضمن المصروفات التي يتم خصمها من الدخل قبل التوصل إلى الأرباح[2]، كما يقضي الاتفاق إجراء تعديلات على العقود السابقة، وقد وافقت ليبيا على هذا العرض، وشرعت في إعداد مشروع قانون لإتاحة الفرصة لتطبيق تسوية الأوبك، وبعد إجراء العديد من المفاوضات مع الشركات النفطية وافقت أغلبها على هذا التعديل والذي ينزع منها الكثير من الإيرادات لصالح ليبيا[3].

---

(1) أحمد طا شكندي: الإستراتيجية النفطية السعودية، (الرياض، دار تهامة، 1982)، ص86.

(2) وزارة النفط، البترول الليبي 54-1967م، مرجع سابق،ص33.

(3)Ibrahim Moh. Hangari: Libyan Petroleum Law No 25 of 1955 As a mended(tripoly: Libyan advers ing & publishing establishment, 1965), p5.

وتنوي الحكومة الليبية تطبيق هذا القانون الذي صدر في 20 نوفمبر 1965م على عوائد نفس السنة، ويؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في حصة ليبيا من عائدات النفط، فبينما كانت حصة ليبيا بمقتضى القانون القديم 87.5 مليون جنيه ليبي لسنة 1965م، أصبح مجموع المبالغ المستحقة الأداء بمقتضى التعديل الجديد يبلغ 135.5 مليون جنيه ليبي، بزيادة قدرها 48 مليون جنيه ليبي[1]، والجدول التالي يبين عائدات الحكومة الليبية من الشركات المنتجة للنفط والتي وافقت على التعديل خلال سنة 1965م.

جدول رقم (22) يبين عائدات الحكومة الليبية من الشركات المنتجة للنفط سنة 1965م بعد تعديل قانون النفط رقم 25 لسنة 1955م[2]

اسم الشركة	الدفعات بمقتضى القانون الحالي وخصوماته الراهنة بملايين الجنيهات	الدفعات بمقتضى القانون المعدل .. معادلة الأوبيك بملايين الجنيهات
إسو	56	68
أميرادا	7	17
موبيل	2	4
جلزنبرج	1	2
كاليفورنيا أسياتيك	–	1.5
تيكساسو أوفرسيز	–	1.5
ب. ب إيجارات إضافية	0.2	0.2
ماراتون	9	19
كونتيننتال	7	17
سينكلير "الليبية الأمريكية"	1.5	2.5
جريس للبترول	1.5	2.5
فيليس وبان أمريكان	0.1	0.1
بانكرهنت (إيجارات إضافية)	0.2	0.2

(1) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1966، مرجع سابق، ص135.

(2) نفس المرجع، ص136.

تشير معطيات الجدول إلى مقدار الزيادة الكبيرة التي طرأت على عائدات النفط لصالح الدولة الليبية، والتي كانت نتيجة لتنفيذ التعديل الخاص بقانون النفط، الذي أقرته الأوبك، وقد كانت قيمة الإيراد تقدر بمبلغ 87.5 مليون جنيه وأصبحت 135 مليون جنيه بعد التعديل، أي بزيادة قدرها 48 مليون جنيه، وتقدر نسبة الزيادة بنسبة 55% من المبلغ حسب القانون قبل التعديل، كما نجحت الحكومة في التوصل مع شركات النفط بخصوص تعديل مواعيد استحقاق دفع الإتاوات والضرائب إلى الخزانة، والتي كانت تستفيد منها الشركات عن طريق استثمار حصة الحكومة لمدة تتراوح من أربعة أشهر إلى ستة عشر شهراً، وبذلك وفرت الحكومة مبلغ 12 مليون جنيه كانت تذهب للشركات، وقد ارتفع نصيب الحكومة عن سعر البرميل الواحد من النفط من حوالي 14 قرشاً إلى 35 قرشاً في سنة 1968م[1].

إن طمع الشركات واستغلالها لقانون النفط المعد سنة 1955م، والذي أتاح فرصة مغرية للشركات النفطية والتي قلما وجدت لأي شركة في العالم، حيث إن صاحب الثروة لا يناله منها سوى 30% من مدخولها في حين أن الدول النفطية الأخرى كانت تتحصل على نسبة تفوق 50% من إيراد النفط، ومما لا شك فيه أن استمرار الشركات النفطية في تصدير النفط وأخذ حصتها وفق النسبة المشار إليها آنفاً قد حرم ليبيا من كميات كبيرة من النقد الأجنبي والتي هي في أمس الحاجة إليها، وقد تحالفت الشركات النفطية الكبيرة والصغيرة ضد أي تعديل وذلك نابع من رغبتها في استمرارية هذه الأرباح الكبيرة، ومما ساعدها على ذلك هو عدم تحديد سقف معين للإنتاج والتصدير فأخذت تنتج بأقصى طاقة لتحقيق أكبر ربح دون اهتمام بالخسارة التي تلحق بليبيا من جراء خفض الأسعار.

إن حصول ليبيا على مورد كبير للنقد الأجنبي ساهم في رفع حجم الميزانية ابتداء من السنة المالية 62-1963م حيث شكلت الإيرادات النفطية نسبة 29% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 80% في سنة 1969/68م، والتي بلغت 345.100 مليون دينار شكلت حصة الحكومة من النفط قيمة 275 مليون دينار[2]؛ وأدت هذه التدفقات النقدية إلى تغيير كبير في الميزانية الليبية، فارتفع مستوى الإنفاق العام نظراً لما كانت البلاد في حاجة إليه من بنية تحتية مثل الطرق وشبكات الكهرباء والمياه وقنوات مياه الصرف الصحي والمدارس والمساكن والمستشفيات. إنها نهضة عمت ليبيا في كامل مدنها وأريافها، وقد

---

(1) علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص57.

(2) نفس المرجع ، ص52.

أثرت هذه الطفرة النفطية في تطور الدخل القومي للبلاد بصورة كبيرة جداً، والجدول التالي يبين تطور الدخل القومي خلال الفترة من 1957م-1968م.

جدول رقم (23) يوضح تطور الدخل القومي بملايين الجنيهات خلال الفترة من 1957-1968م[1]

1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962	1961	1960	1959	1958	1957
585.7	454.7	421.6	364.6	271.9	194.4	131.8	70	61	56	52	43

نلاحظ من خلال الجدول السابق التطور الذي طرأ على الدخل القومي حيث كان في سنة 1957 قد بلغ 43 مليون جنيه، وكانت خلال هذه الفترة قد بدأت الشركات النفطية في الشروع في عمليات التنقيب وما صاحبها من إيرادات مالية صرفتها هذه الشركات على الخدمات والسلع في السوق المحلي، وكان لهذا الأمر مردود إيجابي على تطور الدخل القومي، فنلاحظ تصاعد قيمة الدخل القومي مع استمرار عمليات التنقيب عن النفط، ففي سنة 1961م وصل إجمالي الدخل القومي إلى مبلغ 70 مليون جنيه، وكانت هذه السنة هي الفاصلة بين الإيرادات غير النفطية والإيرادات النفطية والتي كانت في سنة 1962م قد بلغت 5.2 مليون جنيه[2] وأحدثت تغيراً متسارعاً في الدخل القومي في ليبيا، وقد بلغ الدخل القومي في السنة المشار إليها مبلغ 131.8 مليون جنيه ليبي بزيادة قدرها 61.8 مليون جنيه عن السنة السابقة وذلك ناتج عن مساهمة استلام ليبيا لمدخول النفط لأول مرة وقد كان حجم الإيرادات بسيطاً نظراً للكميات البسيطة التي بوشر في تصديرها، وقد تطورت الكميات في السنوات التالية.

ففي سنة 1964م كان إجمالي الدخل القومي قد ارتفع إلى 271.9 مليون جنيه محققاً زيادة قدرها 77.5 مليون جنيه بنسبة بلغت 40% عن دخل السنة السابقة، وفي سنة 1966م ارتفعت قيمة الدخل إلى 421.6 مليون جنيه بزيادة قدرها 57 مليون جنيه وبنسبة 15.6% عن السنة السابقة، وقد استمر حجم الدخل القومي في الزيادة التصاعدية والناتجة عن الزيادة في الكميات المنتجة والمصدرة من النفط حيث بلغت قيمة الدخل القومي سنة 1968م نحو 585.7 مليون جنيه محققاً زيادة قدرها 131 مليون جنيه عن السنة السابقة وبنسبة زيادة قدرها 29%

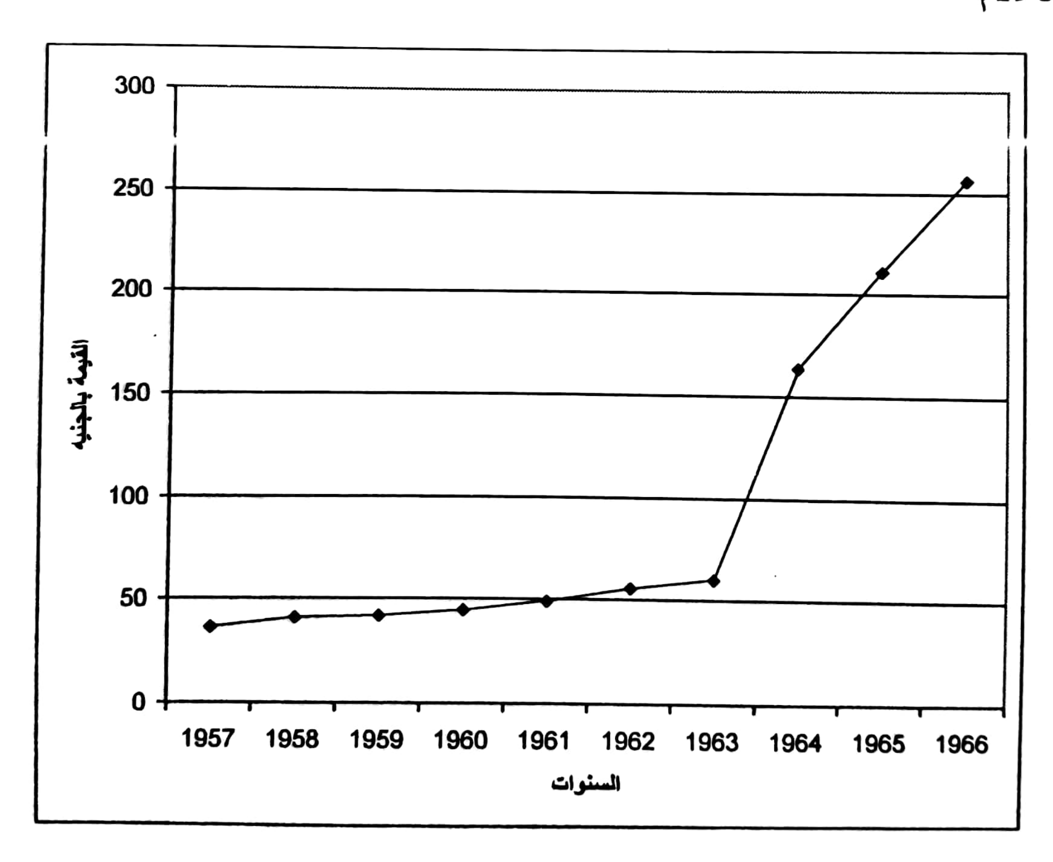
(1) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص71.

(2) الطاهر الهادي الجهيمي: مرجع سابق، ص79.

تقريباً؛ وقد أدت هذه الزيادة المضطردة والتصاعدية في الدخل إلى تغيير جذري في الاقتصاد الليبي والذي كان يعاني من الضعف لقلة الموارد الداخلية، وقد استمر هذا التطور في الإيرادات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

وقد أدى التطور في حجم الدخل القومي إلى ارتفاع المستوى المعيشي للمواطن الليبي؛ وذلك عن طريق الزيادة في أجور موظفي الحكومة وكذلك نمو النشاط التجاري الذي شهدته البلاد سواء كان في التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية، وكذلك دعم الدولة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، والشكل البياني التالي يبين تطور مستوى دخل الفرد خلال السنوات من 1957م إلى سنة 1966م.

الشكل البياني رقم (1) يبين تطور متوسط الدخل السنوي للفرد خلال السنوات 1957–1966م[1]



من خلال الشكل نلاحظ أن متوسط دخل الفرد السنوي كان في سنة 1957م يقدر بمبلغ 37 جنيهاً ثم شهد ارتفاعاً طفيفاً في السنة الموالية حيث بلغ 41 جنيهاً، واستمر في الارتفاع

(1) الشكل من إعداد الباحث والبيانات مستقاة من المرجع الآتي:

– الطاهر الهادي الجهيمي: مرجع سابق، ص ص 66، 133.

بنسبة بسيطة نتيجة ضعف الاقتصاد وعدم تحقيقه نسبة نمو عالية، و خلال سنة 1962م بلغت قيمة متوسط الدخل 56 جنيهاً، بلغت الزيادة عن سنة 1957م 36%، وفي السنة الموالية بلغت قيمة متوسط الدخل 60 جنيهاً بنسبة زيادة بلغت 46% عن سنة 1957م، ونلاحظ هنا أن متوسط دخل الفرد يحقق زيادة بسيطة لا تذكر.

وهذا يعطي انطباعاً عن حالة الركود الاقتصادي الذي تمر به البلاد، غير أن النمو الكبير الذي طرأ على متوسط الدخل كان ابتداء من سنة 1964م، فقد بلغ 164 جنيهاً بنسبة زيادة عن سنة 1957م تجاوزت 400%، ويعزى ذلك إلى تدفق الإيرادات النفطية وبداية تأثيرها على الاقتصاد الليبي. وحققت سنة 1965 قيمة 211 جنيهاً للفرد بمعدل نمو عن السنة السابقة بلغ 29% تقريباً، وارتفع في السنة الموالية حيث بلغ 256 جنيهاً بنسبة بلغت 21%، ولو قارنا متوسط الدخل سنة 1957م والذي بلغ 37 جنيهاً مع سنة 1966 والذي بلغ 256 جنيهاً. فنجد أن المتوسط الأخير بلغ سبعة أضعاف متوسط الدخل في سنة 1957 تقريباً، وبالرغم من أن هناك فئات من المواطنين استفادت من الطفرة النفطية وارتفعت مستويات الدخل لديها بأضعاف الأرقام المذكورة آنفاً، وكذلك وجود فئات في المناطق النائية لم تصل مستويات دخولها إلى النسب المذكورة[1]، إلا أن هذا المتوسط يعطي فكرة عن دخل أغلبية الأفراد، وتطوره تبعاً لتطور الاقتصاد الليبي.

وتبعاً للتغير الاقتصادي الذي شهدته ليبيا بعد الطفرة النفطية ارتفع معدل عرض النقود مع توسع النشاط الاقتصادي المحلي، فحسب إحصاءات البنك الوطني الليبي بلغت العملة المتداولة في مارس 1961م نحو 11731520جنيهاً في نهاية سنة 1959م، ووصلت إلى 12800000 جنيه ، ثم ارتفعت إلى 16900000 في مارس 1963م ومع تطور إنتاج وتصدير النفط أدى الى نشاط الاقتصاد الليبي وبالتالي أدى إلى أصدار كميات إضافية من العملة وصلت إلى 20290000جنيه في مارس 1964م بزيادة قدرها 3390000جنيه عن السنة السابقة ، وبلغت الأموال المحلية في سنة 1965م 27830000جنيه بزيادة قدرها 7540000جنيه بنسبة تقدر بنحو 37% من إجمالي العملة المتداولة في السنة السابقة، وقد شهدت سنة 1966م زيادة كبيرة في الأموال المتداولة والتي بلغت 38110000جنيه [2] بزيادة قدرها 10280000جنيه؛ وذلك يرجع إلى ازدياد حجم السوق الليبي، و النشاط الاقتصادي الذي

---

(1) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص81.

(2) بنك ليبيا، موجز تاريخي عن سنوات العشر الأولى 1956م-1966م، مرجع سابق، ص 38.

بدأت تحدثه الطفرة النفطية في البلاد، والجدول التالي يبين كميات العملة الصادرة من بنك ليبيا خلال الفترة من 1952م-1966م.

جدول رقم(24) كميات العملة الصادرة عن البنك المركزي الليبي خلال الفترة من 1952م-1966م.[1]

السنة	عملة ورقية	عملة معدنية	المجموع
يونية 1952م	----------	----------	3368067
مارس 1953م	3591896	49819	3641715
مارس 1954م	3908123	50683	3958806
مارس 1955م	4510154	55653	4565806
مارس 1956م	5097225	63731	5169956
مارس 1957م	6043414	73106	6116520
مارس 1958م	7100628	85892	7186520
مارس 1959م	7950138	91382	8041520
مارس 1960م	10292328	109192	10401520
مارس 1961م	11608148	123362	11731520
مارس 1962م	14592668	140852	14733520
مارس 1963م	16744008	155992	16900000
مارس 1964م	20110593	179407	20290000
مارس 1965م	27623918	206082	27830000
مارس 1966م	37685468	424532	38110000

(1) بنك ليبيا ، موجزتاريخي عن سنواته العشر الولى 1956م- 1966م، مرجع سابق ،ص 38.

من خلال ما سبق يتضح أن الميزانية الليبية في الفترة السابقة لإنتاج النفط كانت تتصف بندرة مواردها والتي تمثلت في إيرادات محلية ناتجة عن الضرائب وبعض الاحتكارات وهذه تدر مدخولاً بسيطاً لا يكفي مصروفات الحكومة بقطاعاتها المختلفة خاصةً وأن ليبيا دولة ناشئة لا تمتلك المؤسسات والكوادر الفنية والبنية التحتية اللازمة، وقد استعانت الحكومة بالمساعدات الأجنبية لتغطية العجز في الميزانية، والتي اتسمت بتواضع حجم الأموال المرصودة لها، وخلال الفترة النفطية تدفقت إيرادات الدولة من العملات الصعبة بدايةً من سنة 1962م وانعكس ذلك على ميزانية الدولة حيث لم تعانِ الميزانية من أي عجز؛ وذلك يرجع إلى الأرصدة المتصاعدة من النقد الأجنبي التي تتحصل عليها الحكومة من إيراد النفط، كما أن حجم الأموال المخصصة للميزانية كان قد تضاعف وذلك ناتج عن استثمار الأموال في مشاريع عديدة شملت مختلف القطاعات.

رابعاً- النفط ومقومات الاقتصاد الليبي والتونسي.

أدى النفط دوراً كبيراً في العلاقة بين البلدين بصفة عامة وفي مجال الاقتصاد بصفة خاصة، فقد كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الليبي الذي اتصف بشح موارده الطبيعية، والتي انعكست على حياة سكانه فكانوا يعانون من الأوضاع الاقتصادية السيئة، ومن عدم الإمكانية بإقامة مشاريع تنموية ترفع المستوى المعيشي للمواطن الليبي، وقد عانى أيضاً الاقتصاد التونسي من ضعف الموارد وقلة رأس المال اللازم لإحداث تنمية اقتصادية يكون لها مردود إيجابي على مستوى معيشة المواطن التونسي، وعند اكتشاف النفط في ليبيا كان له تأثير على الاقتصاد التونسي بطرق غير مباشرة، حيث أُتيحت الفرصة للعمالة التونسية بالعمل في ليبيا، وكذلك نشطت حركة التجارة بين البلدين، وازدادت العلاقات الاقتصادية تفاعلاً بين البلدين.

أ- مقومات الاقتصاد الليبي.

كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط يعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية بصفة رئيسة، وتكاد تنعدم أي مصادر أخرى للدخل من خامات أو صناعات ، إلا أن اكتشاف النفط قد غيّر الوضع الاقتصادي لليبيا بشكل جذري وأصبحت إيراداته تضخ في مختلف أوجه النشاط

الاقتصادي بغية تطويرها وإيجاد وسائل أخرى للدخل ، وقد شمل التطوير أهم ركائز الاقتصاد ألا وهي الثروة الزراعية والحيوانية

1-الثروة الزراعية.

لعل من المشاكل الرئيسية التي واجهتها الزراعة في ليبيا هي اعتمادها على مياه الأمطار وما يصاحب ذلك من تذبذبها وعدم انتظامها وتركزها في المناطق الساحلية، فقد تراوح معدل الأمطار بين 228 و585 مليمتراً وكان المعدل العادي 381 مليمتراً تقريباً، وإضافة إلى هذا فإن معدل سقوط الأمطار غير منتظم فأحياناً تهطل كميات بسيطة من المطر لا تكفي لري المحاصيل وأحياناً أخرى يحتبس المطر لسنوات، وكان لهذا التذبذب عدم انتظام للإنتاج الزراعي، وقد أثر هذا على اقتصاد البلاد وحد من استقراره ونموه، وبالرغم من مساحة ليبيا الشاسعة (1.7 مليون كيلو متر مربع) لا يمكن استغلال سوى 5-10 بالمئة منها[1].

وقد كان حوالي 80% من السكان يعيشون في الريف، ويزاولون الأعمال الزراعية، إلا أن نسبة إنتاج الفرد كانت منخفضة جداً، كما أن نسبة البطالة الموسمية في الزراعة كبيرة جداً؛ ولذا فإن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي لم تتجاوز 26% من إجمالي الناتج، واتسم النشاط الزراعي بالبدائية في طرق الإنتاج وأدوات الإنتاج، وندرة الخبرة الفنية والإدارية اللازمة للنهوض بهذا القطاع، كما أن قلة الموارد المائية تحول دون الاعتماد على إنتاج منتظم للغلات الزراعية وذلك يرجع إلى أن معظم المنتوجات الزراعية تعتمد على مياه الأمطار، وإلى جانب هذا التخلف الزراعي كانت هناك مزارع حديثة تستخدم الآلات الزراعية الميكانيكية، وتحظى بعناية من قبل فنيين متخصصين في الإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات، وكان يدير هذه المزارع مزارعون إيطاليون، وقد وفرت إنتاجاً ضخماً لبعض المحاصيل الزراعية[2].

وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة في طرابلس عشرة ملايين هكتار منها ثمانية ملايين هكتار تستخدم للرعي، ومليونان للزراعة منها 400 ألف هكتار تستغل في الزراعة

---

(1) علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

(2) نفس المرجع ، ص19.

المروية، أما في منطقة برقة فقد قدرت المساحة المستثمرة بأربعة ملايين هكتار تقريباً منها 145 ألف هكتار مخصص للزراعة البعلية[1]، ومساحة 3.6 ملايين هكتار للمراعي، 110و ألف هكتار غابات، و50 ألف هكتار للاستغلال في الزراعة المروية، أما في منطقة فزان فقد بلغت الأراضي المستثمرة 122.7 ألف هكتار منها 2.7 ألف هكتار استغلت في الزراعة المروية، وحوالي 120 ألف هكتار زرعت بأشجار النخيل[2] والتي تعتبر المورد الرئيسي لمنطقة فزان.

وقد بلغ عدد أشجار الزيتون في سنة 1951م 3.4 مليون شجرة، أما أشجار التمور فقد تجاوز عددها مليوني شجرة مثمرة، وبالنسبة لأشجار الكروم فقد وصل عددها إلى عشرين مليون كرمة في طرابلس وثلاثة ملايين كرمة في برقة، ويقارب إنتاج الكروم 25 ألف لتر سنويا و كانت تستغلها الجالية الإيطالية في إنتاج النبيذ، وإضافة إلى هذا فقد قاربت أعداد أشجار اللوز إلى 1.8 مليون شجرة وقد كان يصدر جزء من الإنتاج إلى الخارج، كما اشتهرت ليبيا بزراعة أشجار الحمضيات[3] (البرتقال) ويتم تصدير فائض الإنتاج إلى الخارج.

ولم يحدث أي تطوير يذكر خلال فترة الخمسينيات. فالمبالغ التي كانت تتلقاها وزارة الزراعة قليلة جداً وهذا يؤثر سلباً على دعم قطاع الزراعة، وزاد هذا الأمر سوءاً هجرة الفلاحين إلى المدن وتركهم أعمال الزراعة، وذلك طمعاً في الحصول على فرص الاستخدام في الشركات النفطية، وهذا اثر بصورة كبيرة على كمية الانتاج الزراعي فقد بلغ إنتاج القمح في سنة 1960م حوالي 33910 طناً، وإنتاج الشعير 116419 طناً، والحبوب الأخرى 2381 طناً، كما بلغ إنتاج الخضراوات 24503 طناً، والجدول التالي يبين أعداد الأشجار وكمية إنتاجها خلال سنة 1960م.

---

(1) الزراعة البعلية هي التي تعتمد على مياه الأمطار.

(2) أوركسيلند: تقرير عام للاقتصاد الليبي، (الأمم المتحدة ، منظمة الأغذية والزراعة، 1951م)، ص21.

(3) شكري غانم: الاقتصاد الليبي قبل النفط، (بيروت، معهد الإنماء العربي، 1982م)، ص25.

جدول رقم (25) يبين أعداد الأشجار وإنتاجها في سنة 1960م[1]

نوع الشجرة	عدد الأشجار	عدد الأشجار المنتجة	عدد الأشجار غير المنتجة	الإنتاج بالطن
الزيتون	3962100	2013000	1949100	32676
البلح	3215300	2072200	1143100	31690
اللوز	1032100	583000	449100	2905
العنب	10081400	8430400	1651000	8421
البرتقال	657700	419600	238100	5330
اليوسفي	27000	21700	5300	547
الليمون	55800	25300	30500	796
الكريب فروت	20900	17700	3200	165
التفاح	118900	59500	59400	875
الكمثرى	22200	10900	11300	150
المشمش	46800	25900	20900	642
الخوخ	76200	39000	37200	343
البرقوق	28900	19500	9400	294
الموز	48900	32700	16200	165
التين	606800	438600	168200	4538
الرمان	138600	92000	46600	1401

وعند توفر الإمكانات المادية للدولة الليبية بعد تدفق النفط عملت على تنمية القطاع الزراعي لما له من أهمية فهو مصدر الغذاء للمواطنين، وكذلك يحتوي أغلب الأيدي العاملة الليبية، فكان من الضروري دعم هذا القطاع حتى يتم مضاعفة الكميات المنتجة من الغلات الزراعية، فتم استخدام الآلات الزراعية الحديثه والتي تسهل عملية زراعة المحصولات، وكذلك تم

---

(1) عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص33.

استيراد كميات كبيرة من الأسمدة لاستخدامها لتحسين الإنتاج وزيادته حتى يغطي الطلب المحلي الناتج عن الزيادة السكانية التي شهدتها البلاد.

وقد قامت الحكومة بدعم المزارعين بمنحهم القروض الميسرة لتطوير الزراعة وزيادة الإنتاج، فقد تم منح السلف الزراعية من البنك الزراعي الوطني الليبي حيث بلغت حتى سنة 1967 ستة ملايين و460 ألف جنيه، وازداد المبلغ في سنة 1968م حتى وصل إلى سبعة ملايين و510 آلاف جنيه بزيادة قدرها مليون وخمسون ألف جنيه، كما أن مساهمة الحكومة في تغطية القروض المتوسطة والطويلة الأجل قد بلغت سنة 1967م ثمانية ملايين و196 ألف جنيه وقد ارتفعت سنة 1968م إلى عشرة ملايين و105 ألف جنيه، والجدير بالذكر أن سلفيات المصرف الزراعي كانت معفاة من الفوائد بمرسوم صدر في 20 يولية سنة 1966م[1]، مما شجع المزارعين على الإقبال عليها.

وقد أنفقت الحكومة الأموال من أجل إدخال الوسائل الحديثة في الزراعة، والجدول التالي يبين مدى التوسع الذي حدث في إدخال وسائل الإنتاج الزراعية الحديثة.

جدول رقم (26) يبين قيمة الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الزراعية المستوردة خلال السنوات 1951، 1962، 1968م[2]

السلع المستوردة بآلاف الجنيهات	1951	1962	1968
الأسمدة	350	366.5	2400
المبيدات	----	157.8	628.200
الآلات الزراعية	----	498.3	3107.7
المجموع	350	1022.6	6135.9

نلاحظ من خلال الجدول أن استعمال وسائل الإنتاج الزراعية الحديثة ارتفع كثيراً بعد سنة 1962م حيث إن قيمة الأسمدة المستوردة ارتفعت بحوالي سبعة أضعاف تقريباً (6.54)

---

(1) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص125.

(2) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص145.

حيث وصلت سنة 1968م إلى مليونين و400 ألف جنيه، بينما ازدادت قيمة المبيدات الزراعية في نفس الفترة إلى 628.2 ألف جنيه سنة 1968م بعدما كانت 157.8 ألف جنيه سنة 1962م، كما ارتفعت واردات الآلات الزراعية سنة 1968م إلى 3107.700 ألف جنيه أي بنسبة تجاوزت ستة أضعاف ما كانت عليه سنة 1962م، وقد بلغ إجمالي قيمة المواد المستوردة سنة 1968م 6135.900 ألف جنيه، بزيادة قدرها 5785.9ألف جنيه.

ومما لا شك فيه أن الدعم الذي حظي به قطاع الزراعة كانت له نتائجه الملموسة، حيث زاد الإنتاج بالنسبة للزراعة المروية بينما ظل الإنتاج متذبذباً بالنسبة للزراعة المعتمدة على مياه الأمطار، والجدول الآتي يلقي الضوء على تطور الإنتاج للمحصولات الزراعية خلال الفترة من 1960-1969م.

جدول رقم(27) يبين تطور إنتاج المحصولات الزراعية من سنة 1960-1969م بآلاف الأطنان[1]

السلعة	1960	1964	1965	1966	1967	1968	1969
القمح	33.9	28.0	56.9	75.8	66.2	55.0	62.5
الشعير	116.4	88.0	95.9	99.1	100.0	98.4	113.0
البرتقال	5.3	10.3	11.9	13.0	13.8	21.2	22.0
التمور	31.7	30.3	56.1	55.8	54.7	56.7	55.0
الزيتون	32.7	18.6	101.4	92.9	139.6	143.1	33.9
الفول السوداني	8.0	10.5	10.1	12.0	13.3	12.8	13.0
الحلفاء	14.6	3.6	2.5	1.2	-	1.5	-

(1) الهيئة الفنية للتخطيط، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية، 1964-1973م،(طرابلس، د. ت) ص،81.

يتبين من خلال الجدول أن إنتاج غلة الشعير قد ظل مستقراً منذ سنة 1960م إلى سنة 1969م، بالرغم من الاعتماد شبه الكلي في الري على مياه الأمطار، والتي تتذبذب من حين لآخر، غير أن استقرار المنتج خلال عشر سنوات يعطي مؤشراً أن الاهتمام بهذه المادة كان دون المستوى المطلوب، في حين أن إنتاج بعض السلع الأخرى كالبرتقال والفول السوداني قد شهد بعض التحسن الملموس، وقد هبطت منتجات الزيتون من 143.1 ألف طن سنة 1968م إلى 33.9 ألف طن سنة 1969م، وقد استقرت كميات إنتاج التمور في حدود 55 ألف طن تقريباً في أغلب السنوات المشار إليها.

ولسداد النقص في هذه المنتجات يتم زيادة استيراد المنتجات الغذائية لسد الزيادة في الطلب، فقد تم استيراد ما قيمته 7623000 جنيه سنة 1962م ما نسبته 10.32% من إجمالي الواردات، وقد ارتفع الاستيراد من المواد الغذائية والحيوانات الحية إلى 10152000 جنيه خلال سنة 1963م بنسبة 11.91%[1] من إجمالي الواردات، وواصلت واردات المواد الغذائية ارتفاعها حيث وصلت سنة 1967م إلى 26272215 جنيهاً كان منها 3523000 جنيه قيمة استيراد طحين القمح، وقد أدى ارتفاع المستوى المعيشي للمواطن الليبي وازدياد القوة الشرائية، وكذلك احتياجات الشركات النفطية إلى المواد الغذائية و توافد العمالة على ليبيا إلى الضغط على الإنتاج الزراعي واللجوء إلى الاستيراد لسد العجز.

وبلغت قيمة الإنتاج الزراعي سنة 1958م 20 مليون جنيه أي ما يساوي 26.1% من إجمالي الناتج المحلي، وكانت قيمته بعد عشر سنوات أي في سنة 1967م حوالي21 مليون جنيه ما يعادل 3.4% من إجمالي الناتج المحلي، وارتفع بمعدل بسيط في السنة الموالية حيث بلغ 21.7 مليون جنيه وبنسبة 2.6%[2] من إجمالي الدخل المحلي الذي بدأ يرتفع تصاعدياً بشكل كبير نتيجة توالي الإيرادات النفطية، ومن الملاحظ أن الإنتاج الزراعي لم يحقق تقدماً ملموساً بالرغم من الدعم الذي حظي به قطاع الزراعة.

---

(1) غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م، مرجع سابق، ص56.

(2) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص173.

2- الثروة الحيوانية.

تُعتبر تربية الحيوانات من الحرف التي زاولها الليبيون والتي تساهم بنسبة كبيرة في الدخل المحلي؛ وذلك يرجع إلى أن أعداداً كبيرة من الليبيين يمتلكون قطعاناً من الأغنام والتي تعتبر مصدر رزقهم الوحيد، وتعتمد على نظام الرعي المفتوح حيث تتوافر المراعي الطبيعية، وقد تتأثر في حالات الجفاف ويَنْفُقُ عدد كبير منها مما يسبب خسارة كبيرة للمواطن والدولة، وهذا يجعل أعداد الحيوانات محدودة، وتعمل الدولة على تخفيض العبء عن المواطن حيث يتم الإعفاء من الضرائب على الحيوانات في تلك الفترات[1]، وبعد اكتشاف النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية للبلاد، دأبت الحكومة على توفير الأعلاف بسعر مناسب وذلك لسد النقص الناتج في غذاء الحيوانات في فترات الجفاف، وقد استوردت ليبيا من الأعلاف سنة 1956م بما قيمته 247227 جنيهاً[2].

وزاد استهلاك لحوم الحيوانات خلال فترة الستينيات نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة للمواطن وزاد إقباله على شراء اللحوم والمنتجات الحيوانية بكميات فاقت الفترات السابقة، كما أن استهلاك العمالة المصاحبة للشركات النفطية من اللحوم ومنتجات الحيوانات ، أدى إلى استيراد الحيوانات الحية مع بداية الستينيات فأصبحت ليبيا من بلد مصدر للحيوانات إلى مستورد لها، وقد بلغت قيمة ما استوردته ليبيا سنة 1965م من حيوانات حية بما قيمته 1711017 جنيهاً، ولحوم بقيمة 666327 جنيهاً ومنتجات الألبان والبيض بمبلغ 1644810 جنيهات والأسماك الطازجة والمعلبة بقيمة 85346 جنيهاً[3]، والجدول التالي يبين تطور أعداد الماشية خلال السنوات من 1965م-1967م.

---

(1) مرسوم ولائي بتاريخ 25 فبراير 1965م من محمد جمال الدين باش آغا والي طرابلس ينص على إعفاء أهالي منطقة سرت من ضريبة الحيوان عن سنة 1955م، وذلك بسبب الجفاف، الجريدة الرسمية للملكة الليبية المتحدة، 1956م.

(2) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1966م، ص41.

(3) نفس المرجع والصفحة.

جدول رقم (28) يبين تطور أعداد الماشية بالآلاف خلال السنوات 1965-1967م[1]

نوع الحيوانات	1965	1966	1967
الأغنام	1461221	1505172	1627652
الماعز	1338126	1347162	1405047
الأبقار	108634	109958	116222
الجمال	286427	274545	255853

تشير بيانات الجدول إلى أن تطور أعداد الأغنام خلال السنوات من 1965م حتى 1967م كان بسيطاً ولا يتمشى مع التغير الاقتصادي الكبير الذي شهدته البلاد وما صاحب ذلك من ارتفاع الدخول وازدياد الطلب على اللحوم ومنتجات الحيوانات من الألبان ومشتقاتها، كما يبين الجدول أن أعداد الماعز تقارب أعداد الأغنام وهي تحظى بطلب كبير في السوق الليبي، أما الأبقار أعدادها لم يطرأ عليها تغيير كبير، وهي تتجاوز 100 ألف رأس، ويعزى عددها القليل إلى احتياج الأبقار للمراعي الخضراء الكثيفة والتي نادراً ما تتوفر في ليبيا خصوصاً في فترة الجفاف، وقد قامت الدولة بتوفير الأعلاف بأسعار مخفضة تصل إلى نسبة 50% من قيمة استيرادها. فخلال سنة 1968م قدمت الحكومة إعانات مالية بلغت 331 ألف جنيهاً استفاد منها أربعة آلاف مزارع من مربي الأبقار وعدد26 شركة مختصة في إنتاج لحوم وبيض الدواجن[2]، إلا أن فتح باب استيراد الحيوانات ومنتجاتها أدى إلى الإضرار بهذه السلعة في السوق المحلي.

ومن الموارد التي تتمتع بها ليبيا هي الثروة البحرية حيث تقع ليبيا على ساحل المتوسط والذي يبلغ طوله 1955 كيلو متراً، إن هذا الساحل الطويل يتيح لليبيين فرصة استغلال موارده، فهناك مصائد الإسفنج المنتشرة على الساحل الليبي والتي يديرها صيادون يونانيون وليبيون، وقد قدرت كمية الإسفنج التي تم الحصول عليها سنة 1961م 5000 كيلوجرام بقيمة 3.12 جنيه للكيلوجرام الواحد، ولعل هذه الكمية صغيرة جداً ولا تتناسب و إمكانات الساحل الليبي.

وإضافة إلى ذلك فقد مارس الليبيون صيد أسماك التونة والسردين، وقد قدرت كمية الأسماك التي تم اصطيادها في ذات السنة 2500 طن بقيمة 250000 جنيه ليبي[3]، غير أن

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية 1967م، (طرابلس، د. ت)، ص155.

(2) نوري عبدالسلام بريون: مرجع سابق، ص156.

(3) عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص26.

عدم الاهتمام بهذه الثروة واستخدام أساليب بدائية في الصيد قد أثر في كمية الإنتاج، ولعل إدارة الثروة البحرية التي أنشئت حديثاً قد تتدارك الأمر وتعمل على الاستفادة القصوى من هذا القطاع والذي يحتاج إلى استخدام الأساليب الحديثة في الصيد، وشراء سفن الصيد الحديثة وكذلك التشجيع على قيام صناعات سمكية جديدة، وإعانة صغار الصيادين.

3- موارد أخرى.

ساهم قطاع الصناعة بنسبة بسيطة في الدخل القومي؛ وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها ضعف رأس المال في الفترة السابقة لاكتشاف النفط، الأمر الذي حال دون تطوير الصناعة والتوسع فيها، وكذلك ندرة المواد الخام، وبالرغم من هذا فقد اعتمد المواطنون على رأس المال الخاص لدعم الصناعة، وقد وصلت أعداد المصانع سنة 1956م إلى3121 مصنعاً 87% منها يستخدم أقل من خمسة عمال في حين كان عدد المنشآت التي تضم أكثر من عشرة عمال 114 منشأة والتي تستخدم أكثر من 50 عاملاً حوالي 25 منشأة، وقد بلغت قيمة إنتاج الصناعات كالآتي 50% تقريباً للصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، و10% لصناعة النسيج والملابس والأحذية و10% لمواد البناء والأثاث، و30% على باقي الصناعات، وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في مدينة طرابلس 1773 منشأة وفي بنغازي 628 منشأة وباقي المدن 720 منشأة[1]. والملاحظ أن طرابلس تستوعب أغلب المنشآت الصناعية نتيجة للكثافة السكانية ولوجود جاليات أجنبية بها تدير جزءاً كبيراً من المصانع، وبعد اكتشاف النفط طرأ تحسن على قطاع الصناعة لتوفر رأس المال المحلي، وعمل الدولة على دعم هذا القطاع بتقديم القروض الميسرة لأصحاب المصانع.

وتعتبر السياحة من الموارد الطبيعية غير المستغلة في ليبيا والتي تتوفر على إمكانات هائلة من شواطئ رملية ومناخ معتدل وشمس مشرقة وصحراء مترامية الأطراف، وإضافة إلى مدن إغريقية ورومانية بعضها متكامل مثل مدينة لبدة الأثرية، والبعض الآخر يحتاج إلى المزيد من التنقيب والصيانة مثل صبراتة وشحات وطلميثة وسوسة، وكان من أولويات الحكومة أن تهتم

---

(1) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص ص 217، 218.

بهذا المرفق وتعمل على تنميته باستثمار عائدات النفط في هذا المجال ، حيث إن تنمية السياحة تؤدي إلى جلب النقد الأجنبي للبلاد مما يعزز من اقتصادها، وكذلك تعمل على تنشيط قطاع الخدمات من فنادق ومقاهي وأسواق تجارية، وأيضاً تتيح فرص عمل للعمالة المحلية وبذلك تساهم في تقليص أعداد البطالة، وفي هذا الإطار فإن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن عدد الزوار الأجانب الذين دخلوا ليبيا خلال السنوات من 1957-1961م، كان38231- 39603-42898-56227- 53955 نسمة على التوالي وبالرغم من بساطة الأعداد إلا أن جزءاً كبيراً من الزوار هم من العمالة الوافدة والتي تعمل ضمن الشركات النفطية[1].

وبالنسبة للمواد الخام فلم يتم اكتشاف أية رواسب معدنية ذات أهمية عدا النفط والحديد، وبالرغم من إشعار شركات التنقيب عن النفط بإبلاغ السلطات في حالة وجود أي معادن، وقد عثر على كميات كبيرة من الحديد في ولاية فزان إلا أنه لم يتم استغلاله، وذلك لوجود نسبة كبيرة من السليكا فيه، كما توجد العديد من المعادن مثل الجبس في ولاية طرابلس، والبوتاسيوم بكميات كبيرة في واحة مرادة [2] ولكن لم يتم استغلالها، وقد أنشئت مصانع للأسمنت بالاعتماد على الخامات المحلية، ولعل النفط هو أكثر هذه الموارد أهمية حيث اكتشف وبكميات كبيرة، و من الممكن الاستفادة من عائداته في الاستثمار من أجل إجراء المسوحات الجيولوجية على الأراضي الليبية بغية استكشاف ما في باطنها من ثروات قد تكون موجودة بها وبذلك تنوّع مصادر الدخل وترفع من المستوى المعيشي للسكان.

ب- مقومات الاقتصاد التونسي.

تعد تونس من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية، ويعتمد اقتصادها بصورة كبيرة على الزراعة والثروة الحيوانية، والتي تتأثر بتقلبات المناخ وانحباس المطر، كما تساهم الصناعة بقدر بسيط في الدخل المحلي .

---

(1) عبد الأمير قاسم كبه: مرجع سابق، ص ص 24 ، 25.

(2) نفس المرجع: ص ص 22، 23.

1- الثروة الزراعية.

يساهم القطاع الزراعي بنسبة 35% من الناتج المحلي ويستوعب 73% من القوى العاملة في البلاد[1]، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة أربعة ملايين هكتار، غير أن المستغل منها مليون وثلاثمائة ألف هكتار، ويستغل الفرنسيون والإيطاليون مليون هكتار تقريباً[2]، وقد تم استرداد تلك الأراضي الزراعية الخصبة بعد الاستقلال على فترات، كانت آخرها بعد إصدار قانون التأميم في 12 مايو 1964م مع التعويض للمستوطنين الأوروبيين وقد كانت تلك المساحة تبلغ 465000 هكتار[3].

وتم توزيع تلك الأراضي على الفلاحين التونسيين، ومعظم هذه الأراضي كانت مزارع ممهدة ومزودة بالآلات الزراعية الحديثة، وكان أغلب هذا الأراضي يستخدم لزراعة الحبوب خاصةً القمح بنوعيه اللين والصلب في منطقة الشمال، أما في الوسط والجنوب فإن الزراعة أكثر تقليدية وتستخدم الأساليب البدائية في الفلاحة خاصةً في زراعة الحبوب، كما أنها تتعرض لفترات جفاف تؤدي إلى هلاك المحاصيل الزراعية وكذلك جزء كبير من الثروة الحيوانية، كفترات الجفاف التي حصلت خلال السنوات 1966-1969م[4] والتي دفعت العديد من صغار الفلاحين إلى ترك الأرض والهجرة، وهذه من الأزمات الرئيسية التي يتعرض لها الاقتصاد التونسي، حيث إن كميات الأمطار التي تهطل على تونس متذبذبة في استمراريتها، ففي الشمال يصل متوسط الأمطار إلى أكثر من 400 ملليمتر، وفي الوسط (إقليم الإستبس) يتراوح معدل سقوط الأمطار

---

(1) عبد الفتاح غربال وعبد القادر شعبان: "لمحة عن التنمية الاقتصادية التونسية" ، ضمن كتاب ملتقى صفاقس الدولي – اقتصاد التنمية، (صفاقس، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، يولية 1984م)، ص266.

(2) صلاح الدين التلاتلي: تونس الجديدة مشاكل ونظريات، (تونس، دار بو سلامة للنشر، 1959م)، ص98.

(3) الهادي التيمومي: تونس 1956-1987، (تونس، دار محمد علي للنشر، 2006م)، ص33.

(4) نفس المرجع ، ص99.

من 400-150 ملليمتر، وفي الجنوب أقل من 150 ملليمتر[1]، ونادراً ما يسقط المطر في المناطق الصحراوية في الجنوب التونسي.

وتنوع الإنتاج الزراعي في تونس حيث تُنْتُج الفواكه في الشمال والزيتون في الشمال والوسط، وتشتهر مناطق الجنوب بإنتاج التمور، وتزرع الحبوب في إقليم التل ووادي مجردة، وكذلك تعتبر ماطر وباجة وسوق الخميس والكاف وسليانة من أهم مراكز إنتاج الحبوب[2]، ويزرع أيضاً في الوسط وفي الجنوب الشعير لمقاومته للحرارة وندرة المياه، وقد تراوح إنتاج الهكتار من القمح الصلب 4-5 قنطار في الشمال و0.5-2 قنطار في الوسط والجنوب، وكان معدل الإنتاج خلال السنوات من 1951-1954م نحو 5481000 قنطار، وهذا الإنتاج لا يكفي الاستهلاك المحلي الذي يبلغ تقريباً 150 كيلو جرام للفرد[3] خلال السنة، ويتأثر هذا الإنتاج بصورة كبيرة بمعدل سقوط الأمطار، وهذا يعتبر من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد التونسي والذي يعاني من ندرة مصادر المياه.

وتتميز تونس بزراعة أشجار الزيتون وخاصةً في مدن سوسة وصفاقس وقد بلغت أعداد أشجار الزيتون ما يقارب 23 مليون شجرة، وتأتي تونس في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث زراعة الزيتون، بعد إسبانيا وإيطاليا واليونان، ويتوفر في تونس نحو عشرين نوعاً من أشجار الزيتون[4]، والتي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل المزارعين والحكومة حيث إن الزيت يُعتبر من السلع النقدية التي يمكن تصديرها والحصول على النقد الأجنبي، والذي يعزز اقتصاد الدولة.

ولكن يتأثر إنتاج الزيتون بتذبذب سقوط الأمطار حيث إن غابات الزيتون تعتمد في ريّها على مياه الأمطار؛ ولذلك يكون الإنتاج متذبذباً وتبعاً لذلك تتذبذب الإيرادات من النقد الأجنبي وهذا يؤثر في عدم استقرار الاقتصاد المحلي.

---

(1) فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية تونس، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989م)، ص155.

(2) حسن محمد جوهر: تونس، (القاهرة، دار المعارف مصر، 1961م)، ص155.

(3) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص102.

(4) حسن محمد جوهر: مرجع سابق، ص155.

وقّدر إنتاج الزيتون خلال السنوات 1951-1954م بنحو55670 طناً ويستهلك منه محلياً كمية 30000 طن وما تبقى من ذلك يُصَّدر للخارج وفي سنة 1954م وصل الإنتاج إلى 45000 طن قيمتها 7568 مليون فرنك، وقُدِّر إنتاج سنتي 1956-1957 بثمانين ألف طن، وتعمل الحكومة التونسية على تشجيع المزارعين بتحديد سعر مرضٍ قيمته 220 فرنك للكيلو جرام الواحد[1]، وكذلك تعمل الدولة على تشجيع المزارعين على غرس فسائل جديدة بصورة مستمرة لتعزيز إنتاج الزيتون دعماً للاقتصاد الوطني.

وُيعتبر محصول الكروم من المحاصيل المهمة والتي يصدر جزء من إنتاجها على هيئة نبيذ إلى الخارج وخاصةً فرنسا، والتي ارتبطت بمعاهدة تتعهد بمقتضاها استيراد كميات كبيرة من النبيذ من تونس، وكانت الجالية الإيطالية تستحوذ على جزء كبير من المساحات المزروعة بأشجار الكروم، وقد تخصصت في إنتاج الخمور التي تلقى رواجاً في فرنسا، و ساهمت منتجات الكروم في دعم الاقتصاد المحلي حيث إنها تعتبر من السلع التي تصدر إلى الخارج، فقد صدر من الخمور والعصير الكميات الآتية خلال السنوات 1952-1955م بآلاف الأطنان على التوالي 38- 22- 46- 72 بقيمة بلغت 2025-1235- 1843-2704 ملايين الفرنكات على التوالي[2].

كما ساهمت منتجات التمور في دعم الناتج المحلي وخاصةً الأصناف الجيدة من (دقلة النور) والتي وجدت طريقها للتصدير إلى الخارج، وقد تركزت زراعة أشجار النخيل في قابس وشط الجريد في الجنوب التونسي[3]، وقد بلغت الكميات المصدرة من التمور بآلاف الأطنان خلال السنوات من 1952-1955م 17-12- 33- 22 بقيمة بلغت 798-571- 1145-933[4] ملايين الفرنكات على التوالي ، وقد لاقت الأصناف الجيدة من التمور اهتمام الفلاحين للعائد الاقتصادي الجيد، كما شجعت الحكومة الفلاحين على المزيد من الإنتاج والاهتمام

(1) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص103.

(2) نفس المرجع: ص197.

(3) حسن محمد جوهر: ص100.

(4) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص151.

بتحسين النوعية والتغليف الجيد حتى ينافس أنواع التمور الأخرى عالمياً، والجدول التالي يبين أهم المنتوجات الزراعية خلال الفترة من 1960-1962م.

جدول رقم (29) المنتجات الزراعية خلال الفترة 1960-1962م بآلاف القناطير[1]

نوع المنتج	1960م	1961م	1962م
القمح اللين	790	424	719
القمح الصلب	3599	1705	3300
الشعير	1360	504	1020
القوارص	781	955	935
خمر (آلاف الهكتولتر)	1506	1452	1801
زيت زيتون	1250	320	450
تمر	480	478	250
فواكه أخرى	734	686	-
خفاف (فلين)	69	60	-
حلفاء	1018	903	-

نلاحظ من خلال الجدول أن كميات المنتج من القمح بنوعيه والشعير قد شهدت هبوطاً سنة 1961 حيث كانت 424- 1705- 504 ألف قنطار، وكانت في السنة السابقة 790- 3599- 1360 ألف قنطار، ثم استعادت مستواها في سنة 1962م حيث بلغت 719- 3300- 1020- 1020، وهذا يؤكد أن سنة 1961م كانت نادرة الأمطار وبذلك تأثرت المنتجات التي تعتمد على مياه الأمطار.

2- الثروة الحيوانية.

تُعتبر الثروة الحيوانية إحدى دعائم الاقتصاد التونسي ويعتمد عليها السكان في الوسط والجنوب التونسي، وهي تتألف بصورة رئيسية من قطعان الأغنام والماعز وأعداد أقل من الأبقار، وتتأثر قطعان الأغنام بالمناخ في تونس فعند حلول الجفاف والذي قد يستمر لسنوات

---

(1) الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الدليل الاقتصادي التونسي 1964، (تونس، 1964م)، ص39.

فإنه يؤدي إلى هلاك كميات كبيرة من القطعان قد تصل إلى نصف العدد الإجمالي[1]، وفي ذلك خسارة كبيرة للمواطن وللدولة، وتعمل الدولة على تلافي حدوث هذه الأضرار للثروة الحيوانية، وذلك بتوفير المراعي خاصة في المناطق الشمالية، وكذلك استيراد الأعلاف وتوزيعها بأسعار مخفضة حسب إمكانيات الدولة المتواضعة، والجدول التالي يبين أعداد الحيوانات خلال سنة1961م.

جدول رقم (30) يبين أعداد وأنواع الثروة الحيوانية بالآف خلال سنة 1961[2]

الحيوانات	الضأن	الماعز	الأبقار	الإبل	الخنازير	الخيل	البغال	الحمير
الكمية	4000	1001	400	100	10	70	50	140

نلاحظ من خلال الجدول أن تربية الأغنام تحظى بالمرتبة الأولى في الثروة الحيوانية تليها الماعز، وهذه تتركز في الوسط والجنوب، أما الأبقار والذي يبلغ عددها 400 ألف فأغلبها يُربى في مناطق الشمال حيث تتوفر المراعي الخضراء، كما نرى أعداداً لا بأس بها من حيوانات الشغل مثل الخيل والبغال والحمير والتي تستخدم في العمليات الزراعية البدائية في الحرث والنقل.

أما عن الثروة البحرية والتي تُعتبر مصدراً مهماً من مصادر الدخل في تونس فقد بدأ الاهتمام بها منذ الاستقلال، فالشواطئ التونسية التي تمتد لمسافة 1300 كيلو متر يمكن استغلالها بالطرق العلمية الحديثة للحصول على أكبر قدر من الثروة السمكية والإسفنج، وتحتوي الشواطئ التونسية على أسماك من نوعيات جيدة يمكن تصديرها إلى السوق الأوروبي مثل القاروص والمناني والورقة والبوري، كما يتم جني الإسفنج في خليج قابس وجربة وقرقنة، وقد وصل عدد الصيادين الذين يمارسون صيد الأسماك والإسفنج 14000 عامل، منهم 2744

(1) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص153.

(2) الدليل الاقتصادي التونسي لسنة 1964، مرجع سابق، ص39.

عاملاً لصيد الإسفنج والباقي يتوزعون على صيد الأسماك ومصائد التونة وصيد السردين، وقد بلغت جملة الإنتاج من الأسماك سنة 1954م كمية 12890 طن[1].

وفي خطوة لتطوير قطاع الصيد البحري أنشأت الحكومة التونسية الديوان القومي للصيد البحري في نوفمبر 1958م، والذي يعمل على تحديث طرق الصيد وتوفير بعض الأجهزة الحديثة التي يستدل بها على أماكن تواجد الأسماك، وزيادة أعداد القوارب ذات المحركات، إلا أن ضعف الموارد المالية للدولة حد من التوسع في هذا المجال، وقد تطور إنتاج الأسماك بين 1958م وسنة 1962م من13000 طن إلى 23000 طن، ويؤمل أن يصل إلى 40000[2] طن مع نهاية الستينات.

3- موارد أخرى.

ساهم قطاع الصناعة في دعم الاقتصاد الوطني ، حيث كانت الصناعة عند بداية الاستقلال يغلب عليها الطابع التقليدي واليدوي وتكون في معظمها من الصناعات الخفيفة، والتي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة ولكن لا تحقق إنتاجاً كبيراً، و تمثلت هذه الحرف في صناعة الشاشية، السجاد، الخزف، نسج الحرير والصوف، والمشغولات الخشبية من أثاث وأواني وغيرها[3]، وقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية التقليدية سنة 1953م نحو5000 مؤسسة بالعاصمة تونس و 23213 مؤسسة في كامل البلاد، واستوعبت هذه المؤسسات 40 ألف من الحرفيين، وزِدْ على ذلك عدد 100 ألف شخص يتعاطون الأنشطة الصناعية التقليدية في المنازل، وقد ضمت صناعة النسيج 5000 مؤسسة يعمل فيها 10 آلاف عامل، وتألفت صناعة الخشب من 3500 مؤسسة تستوعب 7500 عامل، أما الصناعات الجلدية والأحذية فقد احتوت على 1800 مؤسسة تشغل 3500 عامل [4].

ودخلت تونس بعد الاستقلال صناعات متطورة تعتمد على خامات محلية، وذلك بهدف زيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فأنشأت مصنع السكر

---

(1) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص ص 137، 138.

(2) الدليل الصناعي التونسي 1964، مرجع سابق، ص39.

(3) حسن محمد جوهر : مرجع سابق، ص151.

(4) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص234.

بباجة اعتماداً على اللفت السكري المنتج محلياً، والعديد من مصانع تعليب الأسماك وخاصة سمك السردين، وبعض الصناعات الغذائية والتي منها البقول المحفوظة والتي حققت إنتاجاً بلغ 8234- 8799- 9610 طن خلال السنوات 1960- 1961- 1962 على التوالي، وكذلك الفواكه المحفوظة فقد بلغ إنتاجها خلال نفس الفترة 5393- 7405- 8415 طناً، كما بلغت كميات الأسماك المعلبة 6000 طن خلال سنتي 1960 و1961م[1]، وقد بلغ إنتاج مصانع الجير خلال السنوات 1959- 1961م كمية 90- 126- 121 ألف طن، وإنتاج الأسمنت في الفترة ذاتها442- 405- 359 ألف طن. وبالرغم من هذه المساعي فإن قطاع الصناعة يحتاج إلى طاقة محركة ورأس مال حتى يمكن النهوض به ويكون بالتالي ذا مردود جيد على الناتج المحلي وكذلك يساهم في صادرات البلاد.

وساهمت منتجات الخامات في دعم الدخل المحلي والتي يصدر أغلبها دون تصنيع، مثل خام الفوسفات والذي يستخدم كمادة أساسية في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية الضرورية للعمليات الزراعية السائدة الآن، وتتركز مناجم الفوسفات في قفصة والرديف والمتلوي والمضيلة وأم الأعراس، ويشكل الفوسفات ثروة قومية بالنسبة لتونس فهو يمثل 53% من قيمة مجموع صادراتها المنجمية سنة 1954م، وتحتل تونس المرتبة الرابعة في العالم بين البلدان المنتجة، بعد الولايات المتحدة والمغرب والاتحاد السوفيتي، وقد شرعت شركة الفوسفات التونسية في إنشاء ثلاثة معامل لمعالجة الفوسفات وتهيئته لصناعة الأسمدة الفوسفاتية[2].

كما تنتج تونس كميات لا بأس بها من خام الحديد والذي يتميز بجودته حيث يحتوي على 57% من المعدن، وقد تراوحت كمية الخام المصدر من مليون إلى مليون ونصف طن سنوياً، وتوجد مناجم الحديد في مناطق الشمال الغربي بالقرب من الحدود الجزائرية[3]، وإضافة إلى هذا تنتج تونس كميات من معادن الزنك والرصاص والزئبق ويصدر الجزء الأكبر من الخامات، ولو توفرت الإمكانات المادية لكان من الأفضل تصنيع تلك المعادن محلياً وإنشاء صناعات تعتمد على هذه المعادن، وبذلك تتاح فرص عمل جديدة ويكون مردود المعدن المصنَّع

---

(1) الدليل الاقتصادي التونسي 1964م، مرجع سابق، ص39.

(2) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص ص 147، 148، 149.

(3) محمد إبراهيم حسن: جغرافية إفريقيا الطبيعية والبشرية ومظاهرها الإقليمية، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005م)، ص162.

أجدى اقتصادياً، وقد بلغت كميات المعادن المصدرة في خلال الفترة من 1952-1955م كالآتي:

جدول رقم (31) يبين الكميات المصدرة من الخامات المعدنية وقيمتها بملايين الفرنكات خلال الفترة من 1952م-1955[1]

الخام	الكميات بآلاف الأطنان				القيمة بملايين الفرنكات			
	1952	1953	1954	1955	1952	1953	1954	1955
الفوسفات	1940	1587	1948	1918	6044	4838	5792	5739
الحديد	953	1036	906	1108	3521	4485	3378	3785
الرصاص	26	27	26	23	3452	2674	2718	2753
الزنك	5	2	14	13	127	30	202	250

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل تصدير الفوسفات يقارب 2 مليون طن باستثناء سنة 1953 فقد انخفض التصدير إلى 1587ألف طن، كما أن كميات الحديد المصدرة تراوحت من 900 ألف طن إلى مليون طن، وقد وصلت قيمة صادرات الخامات سنة 1952م إلى 13144 مليون فرنكاً، واستمر المعدل السنوي خلال السنوات من 1959 إلى 1961 مقارباً للإنتاج في بداية الخمسينيات حيث بلغ متوسط إنتاج الفوسفات 2060 ألف طناً، وخام الزنك 8000 طن، والحديد 800 ألف طن، والرصاص 300 ألف طن وبلغ إنتاج الزئبق 10 أطنان [2]، كما دخل النفط مراحل الإنتاج وساهم في الصادرات بداية منذ سنة 1966 حيث قدرت الصادرات بمبلغ 4710000 دينار، وارتفعت قيمة الصادرات سنة 1969م إلى 22632000 دينار.

وإضافة إلى الموارد السابقة عملت الحكومة التونسية على تشجيع السياحة باعتبارها أحد مصادر الحصول على النقد الأجنبي، والذي يساهم في تعديل كفة ميزان المدفوعات، وبذلك يوفر كمية من النقد يمكن استخدامها في استيراد السلع والآلات ومستلزمات التشغيل اللازمة، وتتوفر بتونس عدة مرافق سياحية مهمة تتمثل في الآثار الفينيقية والرومانية والإسلامية ،وكذلك تتنوع

---

(1) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص197.

(2) الدليل الاقتصادي التونسي 1961، مرجع سابق، ص38.

التضاريس من شواطئ بحرية إلى مناطق صحراوية في الجنوب، وقد بلغت إيرادات السياحة في سنة 1962م مبلغ 2000000 دينار تضاعفت سنة 1956م حيث وصلت إلى 9200000 دينار ووصلت سنة 1969م إلى 31628000 دينار[1]، وبذلك أصبحت المصدر الأول للنقد الأجنبي في البلاد، ونظراً للأهمية الكبيرة لهذا القطاع فقد شجعت الحكومة المؤسسات الخاصة للاستثمار في هذا المجال، بل قامت بجلب استثمارات أجنبية لبناء الفنادق والمرافق السياحية.

كما شجَّعت تونس العمالة المحلية على الهجرة وذلك للتخفيض من حدة البطالة التي انتشرت في البلاد وأصبحت من المشاكل الكبيرة التي تقف أمام عجلة التنمية، وقد كان هدف الحكومة التونسية هو أن هجرة العمالة ستكون لفترة مؤقتة حتى تمر هذه الأزمة ويتحسن وضع الاقتصاد خاصةً وأن العمالة المهاجرة ستقوم بتحويل مستحقاتها بالنقد الأجنبي وبذلك تساهم في انتعاش الاقتصاد، ونتيجة هذا الاتجاه الذي اتخذته الحكومة تدفقت أفواج العمالة إلى سوق العمل خاصةً في دولة الجوار ليبيا بعد اكتشاف النفط وبداية النهضة العمرانية والصناعية والزراعية فيها، وكذلك إلى أوروبا الغربية وخاصةً فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا. وقد بلغت أعداد المهاجرين في نهاية الستينيات إلى ما يقارب 250 ألف عامل[2]، وقد بلغت عائدات العمالة المهاجرة سنة 1962م ما قيمته 464757 دينار ووصلت سنة 1965م إلى 3025000 دينار، وتضاعفت في خلال سنة 1969م حتى بلغت 11416000 دينار[3]، وأصبحت تحتل المرتبة الثالثة في إيرادات الدولة من النقد الأجنبي بعد السياحة والنفط.

وخلاصة القول إن الاقتصاد التونسي يعاني من ضعف الموارد الداعمة له فالقطاع الزراعي يساهم بنسبة ضئيلة في الناتج القومي لا تتعدى الثلث، كما عانى القطاع الصناعي بالضعف نتيجة عدم توفر رأس المال اللازم لقيام صناعة حديثة، في حين كان قطاع الخدمات متضخماً نتيجة وجود البطالة المقنعة، وكل هذه الأسباب أدت إلى ازدياد أعداد البطالة والنزوح من الأرياف إلى المدن، وكان لابد للحكومة التونسية أن تتخذ بعض الإجراءات التي قد تحد من الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد التونسي، ومن هذه الحلول محاولة الحصول على

---

(1) علي لبيب: "تحويلات المهاجرين التونسيين المالية واستعمالاته" ، المستقبل العربي، العدد105،(بيروت،1986م)، ص99.

(2) أحمد بن صالح: تونس التنمية والمجتمع والسياسة، (بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980م)، ص220.

(3) علي لبيب: "تحويلات المهاجرين التونسيين المالية واستعمالاتها"، مرجع سابق، ص99.

مساعدات أجنبية من الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ومن بعض الدول الأوروبية خاصةً ألمانيا والتي منحت تونس العديد من القروض استخدمتها في إنشاء عدة مشاريع في البنية التحتية[2].

وفي هذا الإطار قامت تونس بتعزيز علاقتها مع جارتها ليبيا بعد تدفق النفط من أراضيها، وما أحدثه ذلك من طفرة في اقتصادها، حيث أصبحت دولة جاذبة للعمالة بعد تنفيذ مخطط التنمية الاقتصادية بها، فقد عقدت عدة اتفاقيات في المجال الاقتصادي تضمن بها تدفق عمالتها إلى ليبيا، وكذلك حصول بعض شركاتها على عقود عمل مغرية، وإضافة إلى هذا تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين بغية إيجاد منفذ للسلع التونسية داخل السوق الليبي، كل هذه الارتباطات الاقتصادية أحدثت انتعاشاً للاقتصاد التونسي، وفي المقابل كانت رغبة ليبيا في مساعدة تونس بإعطائها عقوداً لمشاريع كبيرة تعدت الملايين من الجنيهات، كما فتحت أسواقها للعمالة التونسية، ويعتبر هذا نموذجاً يُحتذى به للتعاون بين الدول العربية، وخلق قاعدة اقتصادية تساهم في تقريب وجهات النظر بين الحكومتين وتعمل على إزالة أي توتر قد يطرأ على العلاقات بينهما.وقد انعكس انتاج النفط في ليبيا على العلاقات الاقتصادي بين البلدين بصفة عامة وعلى استقدام العمالة التونسية بصفة خاصة كما يتضح من خلال الفصل التالي.

---

(1) وقعت تونس والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية مساعدات اقتصادية سنة 1957م وبمقتضاها ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية في برنامج مساعدات لتونس شمل الكثير من مشروعات الإسكان والزراعة والتعليم والصناعة، انظر عصام كامل: تونس دبلوماسية العقل، (القاهرة، المؤسسة الهندسية للطباعة، 2007م)، ص ص 117، 118.

(2) العمل، العدد361 ، 20 ديسمبر 1968م ، ص1.

الفصل الثاني

الخبراء والعمال التونسيون في ليبيا

أولاً- العمال التونسيون في ليبيا.

أ- دوافع هجرة العمالة التونسية وموقف الحكومة التونسية منها.

ب- الهجرة التونسية إلى ليبيا، أنواعها، أعدادها، مؤهلاتها.

ج-عائدات العمالة التونسية.

ثانياً- العلاقات بين الحركة العمالية الليبية والحركة العمالية التونسية.

أ- العلاقات خلال الفترة 1951 – 1961م.

ب- العلاقات خلال الفترة 1961- 1969م.

ثالثاً- دور الخبراء في التدريب ونقل الخبرات الاقتصادية.

رابعاً- اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين البلدين.

أ- اتفاقية تجارية بين حكومة المملكة الليبية المتحدة و حكومة الجمهورية التونسية.

ب- اتفاقيتا المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ج- اتفاقية الحجر الزراعي.

د- اتفاقية الإقامة.

ه- اتفاقية التعاون في مجال الصناعات الكيميائية.

الفصل الثاني

الخبراء والعمال التونسيون في ليبيا

إن اكتشاف النفط في ليبيا وبداية إنتاجه بكميات تجارية أدى إلى تحول جذري في بُنية الاقتصاد الليبي، حيث توفرت لدى الدولة كميات كبيرة من النقد الأجنبي شرعت في استثمارها لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وتطلب هذا توافر الأيدي العاملة بأعداد كبيرة، وقد سنحت الفرصة للدولة التونسية أن توجه عمالتها التي تعاني من البطالة إلى ليبيا حيث فرص العمل، إن تفاعل العلاقات إزاء هذا الوضع الجديد كان في صالح كلا البلدين، فتونس تتحصل على عائدات من النقد الأجنبي تضخ في الاقتصاد التونسي لتساهم في نموه وتطوره، كما أن ليبيا تحقق أهدافها بإنشاء المشاريع العمرانية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتحدث هذا الفصل عن العمالة التونسية في ليبيا، والعلاقات بين الحركة العمالية في ليبيا ونظيرتها في تونس، كما يلقي الضوء على دور الخبراء التونسيين في المشاركة بتحقيق التنمية في ليبيا، واضافة إلى هذا يتناول الفصل اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين البلدين.

أولاً- العمال التونسيون في ليبيا.

دفعت الاوضاع الاقتصادية السيئة التي تعيشها تونس بالعديد من العمال إلى الهجرة ، طلبا للرزق وسعيا وراء توفير الحاجات الاساسية التي تعذر الحصول عليها في بلدهم، فتدفق عشرات الآلف من العمال تجاه عدة دول خاصة الدول الأوروبية التي بحاجة إلى العمالة، وأيضا نحو ليبيا التي شهدت بوادر انتعاش اقتصادي بعد اكتشاف النفط.

أ- دوافع هجرة العمالة وموقف الحكومة التونسية منها.

عند استقلال تونس عام 1956م كانت مفاصل الاقتصاد التونسي بيد الجاليات الفرنسية والإيطالية واليهودية، وكانت شركات الكهرباء والمياه والغاز والسكة الحديدية تحت سيطرة فرنسية، وعند مغادرة الجاليات الأجنبية البلاد سنة 1957م صحبت معها كمية كبيرة من الأموال بلغت 36 مليار فرنك كانت هي المحرك للاقتصاد التونسي، وإضافة إلى هذا فقد غادر عشرات

الآلاف من الكفاءات الاقتصادية الفرنسية واليهودية. كما أوقفت فرنسا إعانتها إلى تونس والتي تقدر سنة 1957م بنسبة 18% من الناتج الداخلي الخام للبلاد [1] .

ولقد أدى هذا إلى حدوث عدة مشاكل برزت أثناء استلام الحكومة للمؤسسات الاقتصادية وإدارتها بموظفين محليين، حيث ظهر العجز في ميزان المدفوعات والذي كان سابقاً إبان فترة الحماية يتم تغطيته بالدعم الفرنسي، وأدى هذا إلى حدوث عدم استقرار في السوق التونسي، وتقلص عدد كبير من مواطن الشغل، بحيث ازدادت أعداد البطالة في البلاد، وتوقفت الكثير من المنشآت التجارية والصناعية الصغيرة وتعطلت حركة البناء في القطاع الخاص وتوقفت الكثير من المشاريع نتيجة تقلص التمويل [2]، كما انخفض حجم الاستثمار في المشاريع من 15 مليون فرنك (المعدل السنوي لفترة 1951- 1955م) إلى 7 مليون عام 1957م [3].

وعلاوة على ذلك فإن الحكومة التونسية تحتاج إلى أموال كثيرة لصرفها على هيكل الاقتصاد المحلي الجديد خاصة في مجال الصناعة، حيث إن المستعمر الفرنسي كان تركيزه على النشاط الزراعي ، فقد قدم التسهيلات والدعم للمستعمرين الفرنسيين الذين يمتلكون آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية التونسية، كما اهتم باستخراج الخامات من الأراضي التونسية حيث استخرج النفط والفوسفات وقام بتصديرهما، إن هذا العبء الاقتصادي على الحكومة التونسية يستدعي اتخاذ عدة إجراءات لكي تنعش الاقتصاد وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن التونسي.

وإضافة لما سبق فإن بعض الأحداث التي حلَّت بتونس جعلت حكومتها تفكر في إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، خاصة بعد قرار تونس في 12 مايو 1964م الخاص بتأميم أراضي المستوطنين والذي تم بموجبه استرجاع 200 ألف هكتار [4]،والتي زاد من تعقيدها

---

(1) الهادي التيمومي: تونس (1956- 1987) ، مرجع سابق، ص68.

(2) جان ديبوا : تونس، ترجمة الصادق مازيغ،(تونس، الدار التونسية للنشر،1969م)، ص363.

(3) محمد صالح الهرماسي: تونس.. الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد (1956م- 1986)، (تونس، دار نشر الفارابي، 1990م)، ص ص 31، 32.

(4) Jean Poncet:La Tunisie ala recherché de son Avenir, (Paris, 1974), P. 86.

إيقاف فرنسا معونتها الاقتصادية لتونس، وبالتراجع عن التزاماتها التجارية تجاهها وخاصة المتعلقة بشراء فائض الإنتاج من الخمور، الأمر الذي دفع تونس إلى التخفيض من قيمة الدينار في أقل من ستة أشهر[1]، واستمر إيقاف المساعدات الفرنسية، وذلك للضغط على تونس حتى تتراجع عن قرارها الرامي إلى استرجاع أراضيها واستثمارها من قبل المزارعين التونسيين، حتى تحد من البطالة وتزيد من قيمة الناتج المحلي.

وقد ضغطت الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي مرت بها تونس على الفلاحين والعمال ودفعت الكثير منهم إلى الهجرة طلباً للزرق والرفع من مستوى معيشة أسرهم، وزاد من حدة التدهور الاقتصادي انحباس المطر في السنوات من 1966- 1969م[2]، وبما أن الاقتصاد التونسي يعتمد بشكل كبير على الإنتاج الزراعي (قمح، زيت، زيتون، فواكه)، وكذلك على الإنتاج الحيواني فإن انحباس المطر وتذبذبه يؤثر على استقرار الاقتصاد ويلحق به أضراراً بليغة، وقد أدى هذا إلى تدهور أوضاع صغار التجار والفلاحين مما اضطر الكثير منهم إلى الهجرة إلى البلدان الأوروبية وليبيا.

كما أن انتشار البطالة بشكل كبير جراء تردي الأوضاع الاقتصادية حتى وصلت سنة 1966م ما نسبته 20.2% من السكان القادرين على العمل أي ما يقارب 221 ألف عاطل هذا حسب السجلات الرسمية، وعلى الأغلب فالنسبة تكون أعلى من هذا الرقم حيث إن الكثير من العمالة لا يسجلون في مكاتب العمل طلباً للشغل، كما انخفضت القدرة الشرائية للعمال البسطاء حيث بلغت سنة 1962م 76مليماً لكل ساعة وانخفضت سنة 1966م إلى 71 مليماً، ثم قاربت سنة 1969م 64 مليماً، وقد ازدادت ديون الدولة حيث شكلت سنة 1961م ما نسبته22.1% من إجمالي الناتج المحلي الخام ثم ارتفعت إلى نسبة تقارب 40% سنة 1969م[3]. إن هذه الأسباب المتعلقة بالاقتصاد التونسي و التي انعكست على المواطن جعلته يفكر في الخروج من هذه الأزمة التي تمثلت في ضعف المردود المادي للعمال في حالة تحصلهم على فرص العمل،

---

(1) الهادي التيمومي: تونس 1965- 1987م ،(تونس، دار محمد علي للنشر، 2006م)، ص34.

(2) نفس المرجع ، ص99.

(3) نفس المرجع ، ص100.

وانخفاض المستوى المعيشي وعدم تمكنهم من الحصول على الحد الأدنى من المستوى المناسب (مادياً واجتماعيا) للعيش بكرامة.

وبما أن للبطالة آثاراً مدمرة على المجتمع فقد اهتمت السلطات التونسية بهذه المشكلة والتي تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي للدولة وما يترتب على ذلك من نقص لفرص العمل وتقلص الخدمات التي تقدمها الدولة للشعب، وتعميق مشكلة البطالة، كذلك على مستوى الفرد فإن انتشار البطالة يؤدي إلى انتشار الفقر وارتفاع أعداد الجرائم وشرب الخمور وتعاطي المخدرات، وهذا يؤدي إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة، فكان على الحكومة التونسية أن تحاول إيجاد مخرج لتلك القوى العاملة من الشباب، فاعتمدت الحكومة التونسية سياسة هجرة القوى العاملة كحل مؤقت من شأنه أن يساعد في تخفيض حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، والتي اتسمت بارتفاع أعداد العاطلين عن العمل والعجز في ميزان المدفوعات[1]، كما أن الهجرة تساهم في تشغيل وتأهيل العمالة مما يسمح بالاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم التي اكتسبوها إبان العمل بالخارج في تدعيم الاقتصاد الوطني بعد العودة[2].

إن قرار تصدير العمالة إلى الخارج الذي انتهجته تونس له آثار إيجابية وأخرى سلبية على البلاد، فمن الآثار الإيجابية تحسين الميزان التجاري للدولة وذلك عبر تحويلات العمال من النقد الأجنبي، والحد من حجم البطالة وتوظيف القوى العاملة الفائضة، واكتساب العمالة لمهن وحرف وتقنيات جديدة يستفيد منها الاقتصاد المحلي وتساهم في تنفيذ مشروعات استثمارية جديدة، ومن الآثار السلبية تقلص حجم العمالة المحلية كما ونوعاً واستنزاف الكفاءات نتيجة هجرتها للخارج وبذلك يتأثر حجم الكفاءات في الداخل، ولهذا تأثير كبير على الاقتصاد المحلي، كما أن هجرة الكوادر العلمية بغية الحصول على رواتب ومميزات أعلى مما يتوفر لهم محلياً تؤدي إلى تباطؤ وتيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي[3]، كما تؤدي إلى اضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية من الخارج وهذا يكلفها أموالاً طائلة هي في أمس الحاجة إليها لاستخدامها في عملية التنمية الاقتصادية.

---

(1) الأمين الكلاعي: الهجرة التونسية إلى الدول العربية، (تونس: مركز النشر الجامعي، 2002م)، ص80.

(2) علي لبيب: تحويلات المهاجرين التونسيين المالية واستعمالاتها، مرجع سابق، ص97.

(3) عدنان فرحان الجوراني: " هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية "، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية www.ahewar.org

ب- الهجرة التونسية إلى ليبيا، أنواعها، أعدادها، مؤهلاتها.

وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة شهدت الدولة التونسية مغادرة أفواج كبيرة من العمالة إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة، والتي شملت دول السوق الأوروبية وبالتحديد في فرنسا و ألمانيا ثم هولندا وبلجيكا، وبعض الدول العربية مثل الجزائر وليبيا خاصة بعد الطفرة النفطية التي حبا الله بها ليبيا، حيث شرعت في تنفيذ برنامج إعماري ضخم ووضعت لذلك خطة خمسية 1963 – 1968م خصصت لها أموالاً كبيرة، وشملت إنشاء مشاريع في القطاعات الزراعية والصناعية والبنية التحتية والإعمار[1]، عوضاً عن العدد الكبير من الشركات النفطية التي وفدت على البلاد، وقد أتاح هذا فرص عمل كبيرة لم تغطيها الأيدي العاملة الليبية خاصة الأعمال التي تتطلب مهارة عالية وذات التخصصات الفنية، والجدول التالي يوضح تطور هجرة الأيدي العاملة التونسية خلال الفترة من 1963م -1969م.

جدول رقم (32) يبين تطور الهجرة التونسية الدولية المراقبة من 1963م – 1969م حسب دول الاستقبال[2]

بلد الاستقبال	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
فرنسا	705	1321	2170	2980	3990	4926	9081
ألمانيا الفيدرالية	13	57	86	412	585	1066	3159
ليبيا	–	–	126	1412	6076	7723	7096
بلدان أخرى	249	755	1198	1590	1832	2067	2286
مجموع المهاجرين	967	2133	3580	6394	37430	15782	23622

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن فرنسا تأتي في المرتبة الأولى من حيث أعداد المهاجرين الذين استقبلتهم حيث بلغ عددهم خلال الفترة من 1963م – 1969م 25173 مهاجراً، وتأتي ليبيا في المرتبة الثانية خلال نفس الفترة حيث بلغ عدد المهاجرين بها الذين وفدوا

---

(1) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص111.

(2)Statistques commentees Annees 1973 – 1974, Evolution 1962 – 1974, office des travaileurs, Tunisiens a l'etranger, de. L' employ et de la formation professionnelle, ministere des Affaires socials, (Tuneisie ,Avril 1975), P. 5.

إليها 22433 مهاجراً، وقد بلغت نسبة المهاجرين إلى ليبيا من إجمالي عدد المهاجرين التونسيين خلال السنوات 1967م، 1968م، 1969م 16%، 49%، 30% على التوالي، وكانت نسبة فرنسا في ذات السنوات 10.6%، 31%، 38.5%، ومن خلال هذه البيانات يتبين لنا حجم العمالة المهاجرة من تونس إلى دول العالم، والتي بلغت أعداداً كبيرة، وذلك يفسر سياسة الحكومة التونسية التي أقرتها في معالجة مشكلة البطالة، كما توضح النسب المشار إليها أن ليبيا وفرنسا كانتا الدولتين الأكثر استقبالاً للعمالة التونسية المهاجرة، هذا حسب البيانات الصادرة عن ديوان العمالة التونسيين بالخارج[1].

كما نلاحظ أن أعداد العمالة التونسية الوافدة إلى ليبيا كانت ضئيلة سنة 1965م حيث كانت تقدر بـ126 فرداً، وذلك يرجع إلى بداية التدفقات النفطية في ليبيا حيث حقق الميزان التجاري الليبي فائضاً لأول مرة في سنة 1963م، ثم تصاعدت الإيرادات النقدية في السنوات التالية، وهذا أدى إلى إتاحة العديد من فرص العمل نتيجة برامج التنمية المختلفة، وارتفع العدد في سنة 1966م إلى 1412 فرداً، ثم شهدت السنوات التالية ارتفاعاً كبيراً اعتباراً من سنة 1967م حيث تجاوز الرقم ستة آلاف ثم واصل الارتفاع متجاوزاً سبعة آلاف عامل، وقد يعزى هذا إلى التنسيق بين مسئولي البلدان بخصوص تسهيل إتاحة الفرصة للعمالة التونسية بالعمل داخل ليبيا وإعطائها الأولوية في ذلك.

ونلاحظ هذا من الزيارات الكثيفة لمسئولين من البلدين خلال السنوات من 1967م-1969م. ففي فترة حكومة السيد عبد الحميد البكوش[2](25 أكتوبر 1967م - 4 سبتمبر 1968م) قام بزيارة لجمهورية تونس في 8 يونية 1968م تلبية لدعوة السيد الباهي الأدغم[3]كاتب

---

(1) Statistiques commentees Annees 1973, 1974, Op. cit., P. 51.

(2) من مواليد سنة 1933م في مدينة طرابلس، تخرج في جامعة القاهرة سنة 1959م، واشتغل بالمحاماة حتى سنة 1964م، عين وزيراً للعدل في حكومة السيد محمود المنتصر، وظل في منصبه حتى اختاره الملك رئيساً للحكومة في 25 أكتوبر 1967م، ولم تستمر وزارته إلا عشرة أشهر حيث استقيل في سبتمبر 1968م، ثم عين سفيراً في باريس، انظر، بشير السني: جريدة الوطن الليبية، www.alwatanlibya.com

(3) ولد الباهي الأدغم في مدينة تونس، وأنضم إلى الحزب الحر الدستوري، وقد باشر نضاله الوطني ضد الاستعمار في الثلاثينيات من القرن العشرين واعتقل وحكم عليه في 15 فبراير 1940م بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة، وأطلق سراحه في 7 مايو 1944م، واستمر في دوره الوطني بالتعريف بقضية بلاده لدى

الدولة لشئون الرئاسة بتونس، وكان من ضمن الوفد المرافق وزير التخطيط والتنمية السيد على عتيقة ووزير الاقتصاد السيد أحمد يونس نجم[1]، وقد عقد اجتماع رسمي بين الوفدين وقد تألف الوفد التونسي من السيد الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة، وكاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني السيد أحمد بن صالح، وعدد من المسئولين بتونس، وقد ركّز السيد البكوش خلال هذه المحادثات على ضرورة التعاون بين الدول العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكد الطرفان على تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي، كما اتفقا على ضرورة تحقيق التكامل المنشود بين مخططات التنمية في البلدين[2].

وفي المقابل قام السيد عبد الرزاق الرصاع كاتب الدولة المساعد للمالية بالجمهورية التونسية بزيارة ليبيا في الفترة من 12-14 مارس 1969م حضر خلالها معرض طرابلس الدولي، وترأس اليوم التونسي في المعرض، وقد أجرى خلال هذه الزيارة محادثات مثمرة تناولت تطوير التعاون في المجال الاقتصادي، والتوقيع على عدة اتفاقيات في المجال الإعلامي[3].

وتشكل البيانات الرسمية التونسية ثلث العمالة التونسية المتواجدة بليبيا فقط[4]، حيث إن العمالة التونسية تسلك طرقاً مختلفة للوصول إلى ليبيا، منها الطرق الشرعية وهى التي وردت بياناتها في الجدول السابق، وهى العمالة التي تفد إلى ليبيا بطريقة قانونية، أي عن طريق توقيع عقود بين العامل التونسي وصاحب العمل في ليبيا سواء كان فرداً أو شركة أو جهة اعتبارية تتبع الدولة الليبية، ويكون العقد تحت إشراف ديوان العمالة التونسيين بالخارج، وبموجب هذا العقد يضمن العامل حقوقه المتمثلة في التمتع بالسكن والعلاج المجاني وتحويل جزء من راتبه،

الجامعة العربية والأمم المتحدة، وانتخب أميناً عاماً للحزب الدستوري الحر سنة 1955م، وعند قيام الجمهورية عين كاتب دولة للرئاسة والدفاع الوطني، واحتفظ بهذا المنصب حتى سنة 1969م ثم عين وزيراً أولاً، صحيفة الشروق التونسية 20-4-2010م.

(1) الرائد، افتتاحية، العدد 255، 11 يونية 1968م، ص1.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) " Signatures des Conventions entre Tunisi et Libye dans le domaine de media" ,Maghreb No. 31, Mai – Juin 1969,(paris,La Fondation Nationale des Sciences politiones), P. 26.

(4) الأمين الكلاعي: مرجع سابق، ص86.

كما يتحمل نفقات السفر صاحب العمل[1]، وتكون هذه الفئة أحسن حالاً من باقي المهاجرين حيث إنها تتمتع بعوائد مادية مجدية إضافة إلى المزايا سالفة الذكر.

والنوع الثاني من الهجرة هو ما يُطلق عليه الهجرة التلقائية وذلك بأن يعبر العامل الحدود باتجاه ليبيا بواسطة تأشيرة سياحية، وأثناء الفترة المقررة بالتأشيرة يبحث عن عمل ويكون حظه جيداً لو تحصل على عقد عمل وهنا يتم تسوية وضعه القانوني فيما يتعلق بالإقامة والتي يتحصل عليها بناء على عقد العمل، ويتحصل العامل على المزايا السابق ذكرها في عقد العمل، كما أنه يتقاضى راتباً أعلى من العامل الذي لم يتحصل على عقد عمل، إلا أن الكثير من العمال الذين يدخلون ليبيا بهذه الطريقة لا يلجأون إلى هذا الأسلوب، حيث إن الحصول على عقد العمل بهذه الطريقة غير متاح للجميع، كما أن تسوية الوضع القانوني يتطلب فترة طويلة وإجراءات معقدة، ولذلك يفضل عدد كبير من العمال مباشرة العمل بصفة غير قانونية[2].

ويتسم هذا النوع من الهجرة غير الشرعية بمدة إقامة قصيرة نسبياً حيث إن المهاجر يرجع إلى مدينته أو قريته بعد فترة وجيزة وعادة ما يرجع المهاجرون إلى قراهم في موسم الحصاد، وتكون فترة إقامتهم بليبيا قصيرة جداً، فقد بينت دراسة لعمالة قرية المزوية أن نسبة 52% من العمالة يكون معدل إقامتهم لا يتجاوز الأربعة أشهر في حين أن 34.4% من العمالة تتراوح إقامتهم من 5-8 أشهر، ولا تتجاوز نسبة الذين تكون إقامتهم من 9-12 شهراً 3.3%[3]، ونلاحظ مما سبق أن أكثر من نصف المهاجرين لا يستقرون في ليبيا أكثر من أربعة أشهر، ويبرر ذلك عودة العمال إلى مزارعهم، ويتركز العمال من هذه الفئة قريباً من الحدود الليبية التونسية وذلك حتى لا يكونوا عرضة للقبض عليهم من قبل الشرطة وترحيلهم.

إن هذه الظاهرة تؤثر سلبياً على العلاقة بين الدولتين، حيث إن دخول أعداد كبيرة من العمال إلى ليبيا بدون أية إجراءات قانونية قد يُشكِّل من ناحية اقتصادية ضغطاً على مرافق

---

(1) علي لبيب: "هجرة العمالة التونسية"، المستقبل العربي، العدد 47، (بيروت، يناير 1983م) ، ص119.

(2) نفس المرجع ، ص119.

(3) نفس المرجع والصفحة.

الدولة المحدودة والتي هي في طور البناء، كذلك يزيد من التنافس على فرص العمل مع العمالة المحلية. وإضافة إلى هذا أن الدولة الليبية لا تستفيد من أية رسوم أو ضرائب تحصل من العمالة الوافدة، وبذلك يُشكِّل خسارة للدولة.

وقد حذَّر الرئيس الحبيب بورقيبة التونسيين من مغبة التسلل إلى ليبيا دون إجراءات قانونية، وأن هذا الدخول غير الشرعي يعرض حياتهم للخطر، كما أن من يتحصل منهم على عمل يكون مقابل أسعار زهيده وبدون أية ضمانات أو مميزات، كما نوَّه إلى التزام التونسيين بالاتفاقيات المعقودة بين ليبيا وتونس وعدم انتهاكها حتى لا تتضرر العلاقات بين البلدين[1]، كما أشار إلى العلاقات الطيبة بين البلدين وتعاون الجهات الرسمية في ليبيا من أجل تسهيل إجراءات العمالة التونسية، وحماية مصالحها في ليبيا، وأن التسلل عبر الحدود أمر غير مرغوب فيه ويؤثر سلباً على العلاقة بين البلدين.

كما أن أعداد الهجرة غير الشرعية تفوق بأضعاف أعداد العمالة التونسية المهاجرة بصورة قانونية، حيث وصلت أعداد التونسيين الذين تم طردهم من ليبيا سنة 1969م بدعوى دخول البلاد بصورة غير قانونية أو عدم تجديد الإقامة بليبيا إلى 29356[2] مهاجراً وتم منع مرور 5400 تونسي[3] بسبب عدم حصولهم على عقود عمل، وكان العدد الإجمالي 34756 عاملاً مهاجراً بدون عقود عمل، مما سبق يتضح الفرق الكبير بين العمالة التي دخلت البلاد بصورة نظامية والتي بلغت سنة 1969م 9081 عاملاً، والعمالة المطرودة من البلاد والتي بلغت أضعاف هذا الرقم.

وقد اتسمت العمالة التونسية الوافدة إلى ليبيا بأن أغلبها عمالة غير فنية مما أدى إلى المنافسة مع العمالة المحلية والتي معظمها عمالة عادية غير مدربة، والجدول التالي يبين توزيع العمالة التونسية المهاجرة حسب مستوى التأهيل المهني.

---

(1) الحبيب بورقيبة: خطب، (تونس، نشريات وزارة الإعلام، 1982م)، ج29، ص358.

(2) الأمين الكلاعي: مرجع سابق، ص82.

(3) رضا الزواري: الصراع الطبقي في تونس 1956- 1980م، (صفاقس، دار صامد للنشر والتوزيع، 2009م)، ص51.

جدول رقم (33) يبين توزيع العمالة التونسية المهاجرة حسب مستوى التأهيل المهني.[1]

التصنيف المهني	ليبيا	فرنسا	ألمانيا الفيدرالية
عامل	%57.6	%18.3	%16.3
عامل مختص	%21.9	%44.1	%53.1
عامل متوسط التأهيل	%17.8	%32.1	%30.6
عامل عالي التأهيل	%2.7	%5.5	-

تشير معطيات الجدول أن أعلى نسبة من العمالة غير المدربة كانت في ليبيا حيث مثلت 57% من إجمالي العمالة التونسية بها، ولا تزيد عن 18% في فرنسا وهى التي توجد بها أكبر عمالة وافدة تونسية، وكذلك الأمر كانت نسبة العمالة المتخصصة تقارب 22% في ليبيا وضعف هذه النسبة في فرنسا وأكثر من 50% من العمالة في ألمانيا، والعمالة عالية التأهيل كانت في ليبيا تشكل نسبة ضئيلة جداً وهى 2.7%، بينما كانت في فرنسا 5.5%، ويرجع ارتفاع نسبة العمالة الماهرة في الدول الأوروبية نتيجة لشروط استقبال العمالة في هذه الدول، فهي تحتاج لعمالة ماهرة تستخدمها لإدارة مصانعها والعمل في المشاريع الاقتصادية المختلفة، وقد اتخذت بعين الاعتبار تأثير هذه العمالة على العمالة المحلية لديها خاصة الفئة متوسطة التأهيل، أما في حالة ليبيا فهي دولة نامية غير صناعية والصناعة فيها بسيطة جداً[2] لا تحتاج إلى مستويات عالية من التأهيل ماعدا المشاريع الجديدة كمحطات الكهرباء والشركات النفطية، كما أن أغلب العمالة الوافدة إليها من فئة كبار السن، حيث إن 56% من أعداد العمالة تتجاوز أعمارهم 30 سنة عكس العمالة الوافدة إلى الدول الأوروبية والتي تكون في جُلّها من العمال صغار السن، فقد كانت في فرنسا ما نسبته 73% من العمالة من هم دون 30 سنة وفي ألمانيا 90%[3]، وأغلبها عمالة مؤهلة.

إن قوة العمل في ليبيا ليست بالحجم المطلوب لتغطية كافة فرص العمل التي ظهرت نتيجة لانتعاش الاقتصاد الليبي الذي رافق إنتاج النفط، وقد بلغت نسبة الأيدي العاملة الليبية

---

(1) الأمين الكلاعي: مرجع سابق، ص88.

(2) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص216.

(3) فتحي محمد أبو عيانة : مرجع سابق ، ص108.

(الفئة العمرية من 14 – 65سنة) نسبة 23.7% من المجموع الكلي للسكان، وذلك سنة 1964م، ومما زاد من حجم الطلب على العمالة تركز العمالة الليبية في قطاعات معينة وخاصة في المدينة وهجرة الأعمال الزراعية في الريف[1]، وقد وفرت الحكومة الليبية فرص عمل كثيرة للعمالة الليبية بعد توفر المال اللازم لتغطية نفقات الرواتب، وكانت هذه العمالة غير ماهرة تم تشغيلها وبأعداد كبيرة في قطاع الخدمات مثل غفراء ومباشرين وسواقين وعمال غير منتجين، ومع استمرار تنفيذ مشروعات التنمية بواسطة القطاع الخاص؛ أدى ذلك إلى زيادة الطلب على اليد العاملة؛ وقد أدى هذا الوضع إلى التناقض بين زيادة الطلب على اليد العاملة لتنفيذ المشاريع الحكومية من جهة واحتفاظ الحكومة بأعداد كبيرة من العمال غير المنتجين من جهة أخرى، وهذا أدى إلى طلب المزيد من الأيدي العاملة الأجنبية[2]، والجدول التالي يبين تطور الأيدي العاملة المحلية والأجنبية.

جدول رقم (34) تطور القوى العاملة بآلاف الأفراد خلال السنوات 1964، 1967، 1968م[3]

السنوات	1964	1967	1968
عدد السكان	1564	1744	1870
عدد اليد العاملة فوق 12 سنة	365.3	424	465.7
ليبيون	348.3	383	419.9
أجانب	17	41	45.8
نسبة الأجانب	%4.3	%9.6	%10

من خلال الجدول يتضح تطور العمالة المحلية والتي كانت 348.3 ألف سنة 1964م إلى 419.9 ألف في سنة 1968م، وكذلك ارتفاع عدد العمالة الأجنبية من 17 ألف سنة 1964م إلى 45.8 ألف سنة 1968م ، وهذا ناتج عن دخول أعداد كبيرة من العمالة مع شركات البترول وكذلك استيعاب شركات المقاولات لأعداد كبيرة من العمالة خاصة الأجنبية، والتي كانت نسبتها

---

(1) إسماعيل هاشم:" السكان والقوة العاملة في ليبيا"، مجلة الشرق الأوسط، العدد الثاني، (1975م)، ص56.

(2) علي أحمد عتيقة: مرجع سابق، ص ص 118، 119.

(3) نفس المرجع، ص117.

خلال السنوات الواردة في الجدول 4.3%، 9.6%، 10% وهذا ناتج عن ازدياد الطلب في قطاع البناء والتجارة وكذلك قطاع الزراعة[1] بعد أن هجرها العامل الليبي.

مما سبق يتضح أن الفرص المتاحة للعمالة الأجنبية وخاصة التونسية قد شملت قطاعات البناء والتشييد والتي كانت نسبة العمالة التونسية بها 49.6% من إجمالي الوافدين التونسيين، وتوزعت باقي العمالة في مزاولة مهن حرفية مختلفة مثل الكهرباء والميكانيك وفي قطاع الخدمات مثل الفنادق والمقاهي والمطاعم، كما عمل عدد كبير من التونسيين في الزراعة بعد أن هجرها العمال الليبيون، وخاصة في جني محصول الزيتون[2].

ونتيجة الشروع في مشاريع التنمية الاقتصادية في ليبيا، أُتيحت الفرصة للعديد من الشركات التونسية للعمل في مختلف المجالات، وخاصة في مجال الإعمار والمرافق العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء، والتي كانت ليبيا تعاني نقصاً كبيراً فيها، حيث إن العديد من المدن تنعدم فيها المقومات الأساسية لأي مدينة حديثة، وقد ساهمت الشركات التونسية في هذه المشاريع، ومن أهم هذه الشركات شركة على مهني للمقاولات والتي تحصلت على عقد بقيمة مليونين من الجنيهات وذلك سنة 1968م لإنجاز قنوات الصرف الصحي بمدينة مصراته، كما أبرمت الشركة ذاتها عقداً آخر مع الحكومة الليبية في نفس السنة لمد قنوات الصرف الصحي في أحياء قرجي وحي الأندلس وابن عاشور في مدينة طرابلس، وقد بلغت قيمة العقد 3.400.000 جنيه ومدة تنفيذ المشروع أربع سنوات[3].

وإضافة إلى هذا فقد تحصلت نفس الشركة المذكورة سابقاً على عقد ثالث سنة 1968م لبناء المجمعات الرئيسية لمجاري مدينة طرابلس وتُقدَّر قيمة المشروع بثلاثة ملايين من الجنيهات، ويتم إنجاز المشروع في مدة لا تتعدى السنتين ونصف، ونلاحظ أن هذه الشركة قد تحصلت على ثلاثة عقود في مشروعات البنية التحتية بلغت قيمتها 8.400.000 جنيه وفي نفس السنة، ويبين هذا مدى تفضيل الحكومة الليبية للشركات التونسية، وذلك تقديراً للعلاقات

---

(1) نوري عبدالسلام بريون: مرجع سابق، ص59.

(2) علي لبيب: "هجرة العمالة التونسية"، مرجع سابق، ص119.

(3) تقرير عن شركة علي مهني للمقاولات بتونس"، مجلة الشباب، عدد خاص عن الجمهورية العربية الليبية،(تونس، اتحاد الشباب التونسي، سبتمبر 1972م)، ص53.

الطيبة بين الحكومتين والشعبين، كما أن هذه القيمة الكبيرة من النقد الأجنبي تساهم في إنعاش الاقتصاد التونسي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة للأيدي العاملة التي اعتمدت عليها هذه الشركة فقد بلغت ثلاثين عاملاً فنياً مختصاً من مهندسين ومساعدين فنيين ومشرفين على سير الأعمال، وكذلك 800 عامل 50% من تونس والبقية من ليبيا[1]، ويتبين من خلال حجم العمالة ضخامة المشروعات التي تنفذها الشركة، والتي يبدو أن من ضمن شروط العقد بين الشركة والجهات المختصة في الحكومة الليبية شرط تشغيل العمالة الليبية بمقدار النصف؛ وذلك لإتاحة الفرصة للعمالة الليبية في تنفيذ مشروعات التنمية التي عمت معظم أرجاء ليبيا.

وقد نال العمال التونسيون التسهيلات العديدة كمصاريف السفر والسكن المجاني والاشتراك في الضمان الاجتماعي والتأمين على الحوادث، وكل هذه الميزات ضمن شروط العقد بين الشركة والجهات المختصة في الحكومة الليبية، وهذا ما نوَّهت عليه الحكومة التونسية وأيدته وحذرت العمالة التونسية من الدخول إلى ليبيا دون الحصول على عقد عمل[2]، وقد أثنت هذه الشركة على معاملة الحكومة الليبية والجهات التي تتعامل معها الشركة مثل وزارة العمل ووزارة المالية والبنك المركزي[3]، ووصفت العلاقة بالتفاهم والتعاون في حال حدوث مشاكل تعترض تنفيذ العمل.

إن هذه الشركة التي تعمل في ليبيا تعطي مثالاً واضحاً للعلاقات الطيبة بين الدولتين فتتحقق الاستفادة لكليهما، فالعمالة التونسية ساهمت في إنجاز مشاريع الإعمار في ليبيا، وفي نفس الوقت شاركت العمالة الليبية العمل جنباً إلى جنب مع أشقائهم التونسيين، وكانت العامل التونسي يحول الأموال لإعالة أسرته ودعم اقتصاد بلاده، وهذه تعتبر مثالاً للتعاون المثمر بين الدول العربية، لخلق قاعدة اقتصادية تقرب من وجهات النظر بين الحكومات، وكذلك تزيد من ترابط العلاقات الاجتماعية بين الشعوب العربية.

---

(1) " تقرير عن شركة علي مهني للمقاولات بتونس"، مجلة الشباب مرجع سابق، ص 53.

(2) الحبيب بورقيبة: خطب، ج29، مرجع سابق، ص359.

(3) " تقرير عن شركة علي مهني للمقاولات"، مجلة الشباب، مرجع سابق، ص53.

وإضافة إلى هذا توجد العديد من الشركات المشتركة بين ليبيا وتونس بصفة خاصة وليبيا وتونس في إطار المغرب العربي، فقد تقرر إنشاء شركة قومية للملاحة بين أقطار المغرب العربي، وذلك في مؤتمر المغرب العربي بالرباط والمنعقد في الفترة من 29-31 أكتوبر 1968م[1]، وتعتبر هذه الشركة خطوة نحو توثيق العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا في إطار المغرب العربي، وبكل تأكيد تعود الفائدة بالنفع على الدول المساهمة في هذه الشركة خاصة في مجال تشغيل القوى العاملة. وإضافة إلى هذا فقد أسست شركة ليبية تونسية للملاحة في مدينة طرابلس، وذلك بمشاركة الشركة التونسية للملاحة وبعض رجال الأعمال الليبيين، وتحمل هذه الشركة اسم الشركة القومية للملاحة، حيث تربط هذه الشركة طرابلس وتونس بخط بحري[2].

كما وقَّعت ليبيا وتونس على اتفاقية اقتصادية يتم بموجبها التعاون على استثمار المواد الخام في البلدين، فيما يخص تصنيع الأسمدة والإسمنت[3]، ويعود هذا المشروع بالفائدة على البلدين حيث إنه يوفر فرص عمل جديدة في كلتا البلدين، كما أنه يساهم في توفير النقد الأجنبي الذي تحتاجه البلدان خاصة تونس لدعم اقتصادها، وتمكينها من استيراد المواد والمعدات التي تتطلبها مرحلة التنمية الاقتصادية، خاصة في المجال الصناعي، ومن ضمن هذا المشروع إنشاء مصانع مشتركة بين البلدين.

ج- عائدات العمالة التونسية.

إن عائدات العمالة التونسية قد ساهمت في التخفيض من حدة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد التونسي، والتي تتمثل في ارتفاع معدل البطالة وكذلك انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، وعجز ميزان المدفوعات، وقد ساهمت الهجرة العمالية التونسية بتشغيل 62000[4] تونسي في الخارج خلال عقد الستينيات، والجدول التالي يبين تحويلات العمالة التونسية في الخارج في الفترة من 1962م -1969م.

---

(1) " تقرير عن مؤتمر المغرب العربي بالرباط "، ليبيا الحديثة، عدد 15، ديسمبر 1968م، ص18.

(2) " تأسيس الشركة القومية للملاحة "، مجلة الشباب، مرجع سابق، ص46.

(3) " التوقيع على اتفاقية بين ليبيا وتونس في مجال الصناعات الكيميائية " ليبيا الاقتصادية، عدد خاص، (طرابلس، أبريل 1969م)، ص15.

(4) على لبيب: "تحويلات المهاجرين التونسيين"، مرجع سابق، (1987م)، ص97.

جدول رقم (35) تحويلات العمالة التونسية في الخارج خلال الفترة من 1962 – 1969م وعائدات النفط والسياحة بالدينار.[1]

العائدات / السنة	الهجرة	النفط	السياحة
1962	464757	–	2000000
1963	3403374	–	3700000
1964	2752325	–	5300000
1965	3025000	–	9200000
1966	4020000	4710000	13600000
1967	5891000	11643000	16412000
1968	7726000	1647000	22168000
1969	11416000	22632000	26100000

من خلال الجدول نلاحظ أن عائدات العمال لم تتجاوز نصف مليون دينار سنة 1962م ثم تجاوزت في السنة الموالية ثلاثة ملايين دينار وقد شهدت زيادة كبيرة في سنة 1966م وما بعدها، وذلك يترافق مع انتعاش الاقتصاد الليبي بعد دخول النفط مرحلة التصدير وبكميات كبيرة فنتج عن ذلك تدفق كبير للعمالة التونسية، وتضاعفت كمية العائدات إلى ثلاثة أضعاف من سنة 1966م حتى 1969م، كما نلاحظ أن قيمة تحويلات العمال تأتي في المرتبة الثالثة بعد السياحة والنفط ضمن موارد الاقتصاد التونسي الرئيسية.

وتأتي ليبيا في المرتبة الثانية من حيث قيمة تحويلات العمالة التونسية حسب بلدان الاستقبال بعد فرنسا، وهذا بناء على الإحصائيات الرسمية والتي ترد إلى المصرف المركزي التونسي، إلا أن جزءاً كبيراً من التحويلات يتم عن طريق موازٍ وقدرت تلك التحويلات بنحو 30% من إجمالي تحويلات العمالة، كما أن جزءاً كبيراً جداً من التحويلات من ليبيا يأخذ شكلاً عينياً سلعياً، وإضافة إلى هذا فإن جزءاً كبيراً من العمالة التونسية غير الشرعية في ليبيا

(1) على لبيب: "تحويلات المهاجرين التونسيين"، مرجع سابق، (1987م)، ص99.

لاتشملها هذه الإحصائيات، حيث إنها تحول المبالغ المالية والسلع بطرق غير قانونية[1]، وبذلك لا يمكن وضع تصور لحجم وقيمة هذه العائدات.

إن جزءاً كبيراً من عائدات التونسيين من ليبيا كانت عبارة عن سلع جزء كبير منها يتم تهريبه ولا يخضع لضريبة جمركية في تونس، مثل المذياع والساعات والتي يمكن إخفاؤها في السيارات كما يتم تهريب المنسوجات بمختلف أنواعها ،حيث إن أسعار السلع في ليبيا مغرية للعمالة التونسية مقارنة بأسعارها في السوق التونسي، خاصة إذا تم تهريبها، وأدى هذا النشاط غير الشرعي إلى نشأة سوق في مدينة صفاقس التونسية تباع فيه السلع المهربة من ليبيا وسُمي هذا السوق بالسوق الطرابلسية، وفي هذا الصدد يقول السيد سالم بن حجل والي مدنين، إن البضائع المحجوزة كالأقمشة وغيرها لو سمح ببيعها في تونس لربما ترتب على ذلك إفلاس معامل النسيج في تونس[2]، وهذا دليل على ضخامة الكميات المهربة من السلع الليبية، والتي تفقد الجمرك التونسي من مبالغ كبيرة يمكن تحصيلها عبر دفع الضرائب المقررة عليها.

من خلال ما سبق يتضح أن الحكومة التونسية عملت على التخفيض من حدة المشاكل الاقتصادية لديها وذلك بتوثيق العلاقات مع جارتها ليبيا وخاصة العلاقات الاقتصادية بعد أن تحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد عاجز إلى اقتصاد يحقق فائضاً مالياً كبيراً ويمر بمرحلة تنمية في مختلف المجالات الصناعية و الزراعية و الخدمية، وقد تعاونت الحكومة الليبية مع تونس في إفساح المجال للعمالة التونسية بالتدفق على ليبيا وتمكينها من الحصول على فرص عمل وبأعداد كبيرة ،حتى وصلت العمالة التونسية والعمالة المصرية إلى نسبة 50% من مجموع العمالة الأجنبية في ليبيا، وهذا يدل على رغبة ليبيا في استخدام العمالة العربية وخاصة من دول الجوار، كما وفرت الحكومة الليبية كل التسهيلات للعمالة التونسية والتي تتعلق بالإجراءات الإدارية كالإقامة، وكذلك تمكينها من تحويل الأموال التي تتحصل عليها إلى الدولة التونسية دون

---

(1) الحبيب بورقيبة: خطب، ج29، مرجع سابق، ص359.

(2) نفس المرجع ، ص ص 358، 359.

تعقيدات[1]، وقد ساهمت عائدات العمالة التونسية في الحد من مشاكل الاقتصاد التونسي، وأهمها مشكلة البطالة، وكذلك دعمت الاقتصاد التونسي بكميات من النقد الأجنبي واعتبرت من المصادر المهمة للدخل، وكانت العلاقة في هذا المجال بين البلدين مثالاً يحتذى به لصالح كلا الشعبين ولتدعيم عوامل الاستقرار بينهما.

ثانيا- العلاقات بين الحركة العمالية الليبية والحركة العمالية التونسية 1951 م-1969م.

اتسمت العلاقة بين الحركة العمالية في ليبيا ونظيرتها في تونس، بالتعاون الوثيق في مجالات العمل النقابي، حيث قدم الاتحاد العام التونسي للشغل الدعم والمساندة للحركة العمالية الليبية إبان نشأتها وتأسيسها، ومن ثمار هذا التعاون تنسيق العمل في المجال الإقليمي والدولي بغية تحسين أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية، كما كان للحركتين العماليتين مواقف وطنية مناهضة للاستعمار الذي تعاني منه بعض الدول العربية، وتميزت العلاقة بينهما بالاستمرارية والثقة المتبادلة.

أ- العلاقات خلال الفترة من 1951م-1961م.

إن اهتمام الاتحاد العام التونسي للشغل بالحركة العمالية في ليبيا كان منذ تأسيسها غير أنه كان يعتبر أن حدود المغرب العربي النقابية تبدأ من مراكش غرباً وتنتهي في تونس شرقاً[2]،وبالرغم من وجود جالية ليبية كبيرة في تونس عدد كبير منها ضمن فئة العمال ، وقد انضم الكثير منهم إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، غير أن قادة الحركة العمالية التونسية ما لبثوا أن غيروا من فكرتهم الأولى، وأصبحت ليبيا ضمن الحركات العمالية لدول المغرب العربي، وعلى هذا الأساس شرع الاتحاد العام التونسي للشغل[3]، في الاتصال بقيادة اتحاد نقابات عمال

---

(1) "Convention de mandats postales"Maghreb, N0.36,Novembre - dcembre1969,p.25.

(2) عمر سعيد: فرحات حشاد، بطل الكفاح القومي والاجتماعي، حياته، مذهبه، آثاره، (تونس، مطبعة المنارة، 1969م)، ص137.

(3) مرت الحركة النقابية التونسية بعدة مراحل حتى وصلت إلى تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، فقد كانت أولى المنظمات هي جامعة عموم العملة التونسية الأولى وأعلن عنها في 19 يناير 1925م وكان مؤسسها

ليبيا[1]، في سنة 1951م بعد حصول ليبيا على استقلالها، فقد قام السيد أحمد التليلي[2]بزيارة إلى طرابلس للاتصال باتحاد نقابات عمال ليبيا والتعرف على المسئولين فيه، بغية توطيد العلاقات بين التنظيمين النقابيين في البلدين، وكذلك تدعيم هذه الصلات لفائدة الطبقة العاملة في البلدين[3].

وفي سبيل توثيق الروابط بين المنظمتين النقابيتين في البلدين شارك وفد من الحركة النقابية في ليبيا بأعمال المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد العام التونسي للشغل في 1951م، وذلك تلبية لدعوة تلقاها من نظيره التونسي، وقد جاء في تقرير المؤتمر بأنه تم استقبال العديد من الوفود العمالية الليبية التي تضم الطلاب والعمال والموظفين وتم تزويدهم بالمعلومات الضرورية

محمد علي الحامي، وقد ألغيت من قبل السلطات الفرنسية وتم إبعاد مؤسسيها، وكانت المنظمة الثانية تحمل اسم جامعة عموم العملة التونسية الثانية في 7 أبريل 1937م، وقد انتخب بلقاسم القناوي أميناً عاماً لها، في أواخر الحرب العالمية الثانية أنشأ فرحات حشاد ورفاقه اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب في19 نوفمبر 1944م كما شجَّع حشاد على إنشاء اتحاد النقابات المستقلة في الشمال، حيث تأسست تلك المنظمة في 6 مايو 1945م، وقد مهَّد حشاد لاجتماع يضم الاتحاديين في 9 ديسمبر 1945م وعلى أثره عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد في 20-1-1946 حضره 30 نائباً عن النقابات وانتخب فرحات حشاد كاتباً عاماً للاتحاد العام التونسي للشغل، انظر التهامي الهاتي: الحركة النقابية في الوطن العربي، ط1؛(تونس، الاتحاد العام التونسي للشغل،1990م) ، ص ص 154، 155، 156، 161.

(1) شرع العمال الليبيون في التفكير في إنشاء منظمة نقابية ترعى حقوقهم في سنة 1949م وخرج أول اتحاد سنة 1950م، وطرابلس، حيث تم الاتصال بالاتحاد العام التونسي للشغل لمساعدتهم بتزويدهم بنسخة من القانون الأساسي للاتحاد حتى يتم الاهتداء بها في صياغة قانون أساسي لاتحاد العمال في ليبيا، وكذلك مساعدتهم في تسيير العمل الإداري بالمنظمة الوليدة، وقد سُرَّ السيد فرحات حشاد بذلك وبعث برسالة للسيد الجهاني يحييه فيها بإنشاء المنظمة النقابية في ليبيا ووعده بتقديم كل الدعم. انظر، سالم بو يحيي : محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949-1959م، المجلة التاريخية المغربية ،العدد41،(تونس، 1986 م)، ص62.

(2) أحمد التليلي من الأعضاء البارزين في قيادة الحركة النقابية بتونس، وعضو في الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل، ورئيس الاتحاد الجهوي بقفصة، انظر، إبراهيم أحمد أبو القاسم: المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية 1911م- 1957،(تونس ، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، 1992م) ، ص180.

(3) سالم بو يحي: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949م- 1959م ، مرجع سابق، ص3.

التي يحتاجونها لتسيير الأعمال في منظمتهم الوليدة، كم احتوى التقرير على تشجيع الليبيين بضرورة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية[1]؛ وذلك على سبيل التطور والرقي بالبلاد.

وبالرغم من الصلات القوية بين الحركتين النقابيتين إلا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية في تونس، كانت تراقب اتصالات المسئولين في الاتحاد العام التونسي للشغل، وخاصة اتصالاتهم مع ليبيا، وذلك خوفاً من تكاتف الجهود بين النقابات المغاربية وما يترتب عليه من المطالبة باستقلال تونس والجزائر والمغرب وهذا يثير المشاكل الأمنية لدى السلطات الفرنسية، وفي هذا الصدد فقد رفضت السماح للسيد نوري الدالي بالسفر إلى ليبيا[2]، في مهمة تتعلق بأعمال النقابات بتكليف من الجامعة الأممية للنقابات الحرة ببروكسل.

وفي يناير 1952م شهدت تونس أعمال عنف من قبل السلطات الفرنسية فاعتقلت الحبيب بورقيبة في 18 يناير، الأمر الذي أدى إلى تصاعد نقمة الشعب التونسي ضد المستعمر، وقد كان رد الفعل الفرنسي قاسياً حيث شهدت عمليات اعتقال عشوائية، وزج بعدد كبير من المواطنين في السجون[3]، وقد استنكر الاتحاد النقابي الليبي هذه الأعمال العنيفة تجاه الشعب التونسي.

وقد أعرب عن قلقه إذا ما استمرت هذه الأعمال في تونس، فإن سلامة الشرق الأوسط كله في خطر، وقد وجَّه اتحاد نقابات العمال رسائل إلى كل من مجلس الأمن والجامعة العربية والأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، ومكتب العمل الدولي بجينيف، والجامعة العالمية للنقابات الحرة ببروكسل بتاريخ5/3/1952م[4]، وكذلك وجه رسالة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، وكانت تنبه الهيئات الدولية إلى ضرورة وضع حد لأعمال العنف التي تمارسها فرنسا على الشعب التونسي.

---

(1) سالم بو يحي: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949م- 1959م ، مرجع سابق، ص64.

(2) نفس المرجع ، ص66.

(3) محمد الهادي الشريف : مرجع سابق، ص135.

(4) نص الرسالة محفوظ في أرشيف الاتحاد العام التونسي للعمل بتونس، نقلاً عن سالم بويحيى: محاولة دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية، مرجع سابق، ص 67.

وفي تصاعد لأعمال العنف التي قامت بها السلطات الفرنسية ومنظمة اليد الحمراء، وهي تتكون في معظمها من رجال البوليس الفرنسي والتي قامت بخطف الزعماء الوطنيين، واغتيال الرئيس فرحات حشاد مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل وقلبه النابض في يوم 5 ديسمبر 1952م[1]، وقد كان لهذا الحدث المؤلم صداه وردود فعله العنيفة في ليبيا عامة وفي أوساط الطبقة العاملة خاصة، فهو الرجل الذي قام بالخطوات الأولى لتوثيق العلاقات بين الحركتين النقابيتين في البلدين، حيث نددت الصحف الليبية بهذه الجريمة البشعة التي أقدمت عليها فرنسا، وراح ضحيتها قائد الحركة النقابية التونسية[2].

وفي إطار تكوين الكوادر الإدارية اللازمة لسير العمل في الاتحاد الليبي الناشئ، برزت الحاجة إلى إجراء دورات تأهيلية للنقابين الليبيين حيث إن الحركة العمالية الليبية قامت بجهود أفراد لم يكن لهم دراية عميقة بالعمل النقابي، ولم تلاقِ هذه الحركة في بدايتها اهتماماً كبيراً بين الناس الذين يجهل الكثير منهم دورها في المجتمع، وبالرغم من اشتراك بعض الليبيين في اتحاد العمال الليبيين[3] The Federation of Libyan Labour Union (F.L.L.U) والذي يشكل الإيطاليون غالبيته، ولكن لم يسمح الإيطاليون لهم بتبوء أي منصب في هذا الاتحاد، وبذلك ظلوا يجهلون أبجدية العمل النقابي، من حيث حقوق العمال الواجب الدفاع عنها وكيفية الدفاع عنها بالاحتجاج أو الإضراب أو التفاوض، وبعد تكوين الاتحاد العام للعمال الليبيين Libyan General Labour Union (L.G.L.U) أصبح ضرورياً تفادي هذا النقص والعمل على إحداث كادر متعلم ومثقف يفقه في العمل النقابي، فكان الاتجاه نحو الاتحادات العمالية العربية وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل والذي لم يتقاعس في تقديم المساعدة اللازمة من أجل تثقيف وتدريب كوادر الحركة العمالية في ليبيا.

---

(1) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص 135.

(2) علي البلهوان: تونس الثائرة، (القاهرة، لجنة تحرير المغرب العربي 1954م)، ص ص 458- 459.

(3) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج1، مرجع سابق ، ص 400.

فقام الاتحاد العام التونسي في الفترة من 12-1953/9/27م بتدريب مجموعة تكونت من10[1] أفراد من النقابيين الليبيين إضافة إلى 23 نقابياً من تونس، وكان على رأس المجموعة الليبية السيد سالم شيتة [2]، الأمين العام للاتحاد العام الليبي للشغل، وخلال هذه الدورة التدريبية ألقيت عدة محاضرات تناولت مسألتي التسيير والتنظيم في العمل النقابي، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقية خاصة وإفريقيا بوجه عام، ونظراً للنجاح الذي حظيت به هذه الدورة فقد تقرر تنظيم دورتين نقابيتين بتونس، أولاهما لمدة شهر وهي خاصة بالنقابيين الليبيين، والثانية لمدة ثلاثة أسابيع تضم 35 نقابياً من أقطار المغرب العربي، وقد تأجلت الدورتان نتيجة لعدم حصول تأشيرات دخول إلى تونس[3].

ويعتبر ذلك من العراقيل التي تضعها أمام فرنسا تقارب دول المغرب العربي، وذلك لأسباب أمنية تتعلق بمستعمراتها، حيث إن كل تقارب لهذه الدول يشكل تهديداً للوضع الاستعماري القائم في المنطقة باستثناء ليبيا، كما قام السيد سالم شيتة الأمين العام لاتحاد العمال الليبي ، بتوجيه رسالة بتاريخ 5-6-1954 إلى السيد أولدن بروك **Olden Brok** الأمين العام للجامعة الأممية للنقابات الحرة ببروكسل بخصوص تدريب مجموعة من العمال الليبيين، وقد قام السيد بودالي الممثل عن إفريقيا في المنظمة سالفة الذكر بمراسلة الاتحاد التونسي للشغل بهذا

---

(1) كانت البعثة على نفقة الاتحاد الحر لنقابات العمال ببروكسل، وتكونت من عبد الحفيظ النعاس، الهاشمي غيث، أحمد الهاشمي، علي ناصوف، مفتاح الأحول، علي التونسي، محمد الغرياني، نويجي منصور، محمد سعد، يونس نوح، انظر المختار الطاهر كرفاع الحركة العمالية في ليبيا 1943 – 1969م، (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م)، ص260.

(2) سالم علي شيتا من أبناء منطقة سوق الجمعة بطرابلس، انضم إلى نقابة المدرسين التي انضمت إلى اتحاد العمال الليبي في نوفمبر 1951م، وكان من أعضاء حزب المؤتمر الوطني، سجن من قبل الإدارة البريطانية لمدة 38 يوماً لتوزيعه منشورات مضادة لوجودها، وأصبح في سبتمبر 1952م سكرتيراً للاتحاد العام للعمال الليبيين، ومنذ عام 1954م أصبح صاحب المركز القيادي الأول في الحركة العمالية في طرابلس ومن ثم في ليبيا كلها، انظر محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، جـ1، مرجع سابق، ص ص 400 – 401.

(3) سالم بو يحيى "العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي، من 1946م إلى 1959 م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 43- 44، (تونس،1986م)، ص51.

الخصوص[1]، وقد كان هدف هذه الدورة أعداد كوادر في العمل النقابي تمكنها من المشاركة في تدخلات ممثلي العمال لدى أصحاب العمل وكيفية إعداد التقارير واللوائح والمشاركة في الاجتماعات العامة والنقابية.

وفي عام 1955م أرسل الاتحاد الليبي بعثة إلى تونس تكونت من أعضاء من الأقسام الآتية: المطاحن الليبية، شركة سباطا، النور، الميناء، المقاهي، إضافة إلى ثلاثة عناصر من اتحاد برقة، وقد رافق هذه البعثة وفد يتكون من أحمد الهاشمي، على ناصوف، نويجي منصور، الهاشمي غيث، على حديدة، وعلى فارينة، وكان هدف البعثة الاطلاع على الاتحادات الجهوية التونسية وتنظيماتها النقابية[2].

وكانت أكثر البعثات أهمية من حيث دروس التثقيف النقابي التي تلقتها وقد أوفدت البعثة في الفترة ما بين 1-9-1959م، 15-9-1959م، وقد ضمت عناصر من الهيئات الصناعية والخدمية التالية: نقابة النفط، المطابع، التبغ، الميناء، نقابة المطار، المطاحن الليبية، المياه الغازية، الفنادق، الكهرباء والغاز، المخابز، السكة الحديدية، المقاهي، الغاز، واشتملت المحاضرات على العديد من المواضيع المتعلقة بالحركة العمالية على المستوى العربي والإقليمي والدولي، ودراسة القوانين العمالية في بعض البلدان والمشاكل التي تواجه الحركة النقابية مثل العمل والإضراب واللجوء للتحكيم[3].

كما أرسل الاتحاد العمالي الليبي بعثة أخرى إلى تونس وكانت مدتها ثلاثة أسابيع خلال الفترة ما بين 8/10 - 8/31 - 1966م وقد ضمت 24 نقابياً من ليبيا مع بعض النقابيين التونسيين، وقد تلقى المنظمون لهذه الدورة دروساً في التكوين النقابي[4].

---

(1) سالم بويحيى : العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946-1959م، مرجع سابق، ص52.

(2) مختار الطاهر كرفاع: الحركة العمالية في ليبيا،(طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2000م)، ص 261.

(3) الطليعة العدد 38، بتاريخ 8-9-1959م.

(4) نفس المرجع.

وفي إطار تبادل الزيارات بين النقابتين، فقد شارك وفد نقابي ليبي في أعمال المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد العام التونسي للشغل في 1954م، حيث أثير موضوع العلاقات النقابية بين أقطار المغرب العربي، وقد تحدث السيد أحمد بن صالح الذي انتخب أميناً عاماً للاتحاد العام التونسي للشغل عن ضرورة توحيد الجهود بين نقابات دول المغرب العربي، بغية تكوين تكتل نقابي في شمال إفريقيا تحت مظلة الجامعة العامة للنقابات الحرة ببروكسل، وقد أوصى المؤتمر بتنظيم سلسلة سنوية من الدروس في التكوين النقابي في القطر التونسي، يستفيد منها العمال الليبيون والجزائريون والمغاربة وغيرهم من عمال المشرق العربي[1].

وفي المقابل قام السيد أحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل بزيارة إلى طرابلس في بداية سبتمبر 1954م وذلك تلبية للدعوة التي وجهتها له المنظمة النقابية الليبية لحضور مؤتمرها، وقد ألقى خطاباً عرَّف فيه بالحركة النقابية في تونس وعلاقتها بنظيرتها في ليبيا، وقد أجرت معه صحيفة طرابلس الغرب لقاء أشار فيه إلى توطيد العلاقات بين المنظمتين في تونس وليبيا وباقي دول المغرب العربي، وذلك للوصول إلى إنشاء منظمة عمالية خاصة بدول شمال إفريقيا، كما أكد على الاستمرار في نشر الثقافة النقابية وتكوين الكوادر النقابية في ليبيا وذلك بالتعاون بين الجامعة الأممية للنقابات الحرة والاتحاد العام التونسي للشغل[2].

وقد كانت العلاقات بين الحركتين النقابيتين الليبية والتونسية تحكمها المبادئ الثابتة وليس المواقف العابرة أو العلاقات الشخصية بين قادة الحركتين، فقد استمرت العلاقات مترابطة وقوية خلال فترات حشاد وأبو دالي وأحمد بن صالح، حيث لم تؤثر فيها الخلافات التي تحدث في كلتا الحركتين، ومما يؤكد على تضامن الحركتين ورعاية مصالح العمال في كلتا البلدين وقوف الاتحاد العام التونسي للشغل مع العمال الليبيين في تونس ومحاولة استرجاع حقوقهم بالطرق القانونية ما أمكن ذلك، وكمثال على ذلك ما حدث لثلاثة مواطنين ليبيين كانوا يعملون في

---

(1) سالم بويحيى: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية 1949-1959م، مرجع سابق، ص ص72،73.

(2) طرابلس الغرب، العدد3366، بتاريخ 3-9-1954م، ص1.

المناجم بجهة قفصة، تم القبض عليهم من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية وإبعادهم إلى ليبيا، فقد قام إخوانهم العمال التونسيون المنضمون إلى الاتحاد التونسي للشغل بالتضامن معهم بإعلان الإضراب في 1954/9/1م وكانت نتيجة ذلك تدخل أحمد التليلي رئيس الاتحاد الجهوي بقفصة لدى السلطات المسئولة وعلى أثر ذلك تم إرجاع العمال الليبيين وعودتهم إلى العمل[1].

وعلاوة على هذا فقد تقلد العديد من الليبيين المتواجدين بتونس مناصب مهمة في الاتحاد العام التونسي للشغل، ففي منطقة سليمان[2]، تولى السيد صالح ابن محمد الطرابلسي منصب مراقب الاتحاد العام التونسي للشغل، وقد دافع هذا الفرع عن حقوق العمال التي أجهضت من قبل أرباب العمل الفرنسيين؛ وأدى ذلك إلى الإعلان عن الإضراب بتاريخ 1956/8/28م وتمثلت مطالب العمال في:

1- إعادة النظر في ساعات العمل الأسبوعية.
2- رجوع العمال المطرودين إلى سابق عملهم.
3- دفع الأقدمية.
4- منحهم الإجازة السنوية.

وإضافة إلى هذا فقد كان السيد عزيز ربيع الذي ترجع أصوله إلى مدينة هون بليبيا أحد المسئولين النقابيين في الفرع الجهوي بقرنباليه[3].

ولاشك أن التعاون المثمر بين الحركتين النقابيتين في ليبيا وتونس ، له الأثر الكبير في تعزيز روابط الصداقة والأخوة بين الطبقات العاملة في كلا البلدين، حيث إن العديد من العمال الليبيين الذين يعملون في المناجم جهة قفصة في الجنوب التونسي انخرطوا في الاتحاد العام التونسي للشغل، وتبوء العديد منهم مراكز مرموقة في هذا التنظيم، وقد انعكس ذلك على الجالية الليبية التي تقطن في قفصة وضواحيها، حيث أعربت عن تهانيها بمناسبة افتتاح المقر الجديد

---

(1) سليمان، تقع شرق مدينة تونس على البحر بالقرب من منطقة حمام الأنف، وهي منطقة فلاحية استقرت بها أعداد كبيرة من المهاجرين الليبيين، إبراهيم أحمد أبو القاسم، مرجع سابق، ص 178.

(2) سالم بويحيى: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949م-1959م،مرجع سابق، ص ص 72، 73.

(3) إبراهيم أحمد أبوالقاسم: مرجع سابق، ص ص1978،179.

للاتحاد العام التونسي للشغل وذلك في رسالة بعثت بها بتاريخ 1955/6/20م[1]، وتمنت مزيداً من التقدم لهذه المنظمة النقابية التي تكافح من أجل نيل حقوق العمال أيما كانوا تونسيين أم ليبيين.

إن هذه العلاقات الجيدة بين النقابتين الليبية والتونسية قد مهدت لتنسيق كامل حول القضايا الوطنية والتي كانت القضية الجزائرية على رأسها في المغرب العربي، ففي هذا المجال قام النقابيون التونسيون في جهة جرجيس بتكليف عمال البحر المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل بالعمل على نقل الوطنيين الجزائريين المتواجدين بتونس إلى ليبيا عن طريق البحر مستخدمين سفن الصيد التي كانت تقوم بصيد الإسفنج، حيث يتم استقبالهم في الموانئ الليبية، ومن غير المستبعد أن تكون هذه العملية بتنسيق مع المنظمة النقابية الليبية[2].

وفي الرابع والعشرين من شهر مارس 1956م شاركت الحركة العمالية الليبية كعضو مؤسس في الاتحاد الدولي للعمال العرب، ضمن سبع منظمات نقابية في خمسة أقطار عربية هي: مصر ،سورية ،لبنان ،الأردن ،ليبيا، وقد تحصل السيد علي شيتة أمين الاتحاد الليبي على منصب مساعد رئيس الاتحاد الدولي للعمال العرب، غير أن هذه المشاركة قد جلبت توتراً على مستوى العلاقات بين الحركة النقابية في ليبيا ونظيرتها في تونس، إضافة إلى عدم رضا الجامعة الأممية للنقابات الحرة في بروكسل، اللذين بذلا مساعي لمحاولة تغيير فكرة الحركة العمالية الليبية بخصوص انضمامها إلى الاتحاد الدولي للعمال العرب[3]، وقد عمل اتحاد النقابات الحرة في بروكسل على عقد لقاء بين قادة الحركة العمالية في كل من ليبيا وتونس، وذلك للاطلاع على أحوال العمال الليبيين في مناجم الفوسفات في الجنوب التونسي ولتدارس أسباب الخلاف بين المنظمتين، وكان هدف اتحاد النقابات الحرة من هذا هو محاولة الاطلاع على ما يدور في أذهان قادة المنظمة الليبية من أفكار بخصوص تجاه الاتحاد الدولي للعمال العرب وتأثير ذلك

---

(1) سالم بو يحيى: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949م- 1959م مرجع سابق، ص 75.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) مختار الطاهر كرفاع: مرجع سابق، 278.

على اتحاد النقابات الحرة، إلا أنه تعذر عقد ذلك اللقاء وتأجل إلى موعد آخر اقترحه الاتحاد الحر في بداية أبريل 1956م بعد عودة الوفد الليبي من مؤتمر دمشق[1].

غير أن هذه المخاوف من تغيير موقف الاتحاد الليبي للعمال تجاه الاتحاد الحر في بروكسل قد استمرت، بالرغم من تصريح السيد سالم شيتة الأمين العام للاتحاد الليبي للعمال حول هذه المخاوف، بأن الحركة العمالية الليبية لن تغير موقفها تجاه اتحاد النقابات الحرة، وأن انضمامها إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمل العرب لن يؤثر في علاقاتها مع هذه النقابة، وكذلك لن يغير من علاقاته مع الاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل ظل يشكك في مواقف اتحاد العمال الليبي الذي اتخذ هذه الخطوة التي لا يوافق عليها الاتحاد التونسي، حيث إنه يعارض فكرة تأسيس اتحاد عمال عربي؛ لأن ذلك يعارض سياسة الاتحاد التونسي في إنشاء اتحاد عمال لشمال إفريقيا يقوم على الاتحادات العمالية في الدول المغاربية، وبالرغم من هذا فقد وجهت الحركة العمالية الليبية رسالة إلى الاتحاد الحر في 1956/3/15م، توضح فيها استعداد قادتها للقاء قادة الاتحاد العام التونسي للشغل في المكان والزمان الذين تقترحهما المنظمة الدولية، وأن الهيئة التنفيذية للحركة العمالية في ليبيا قد عينت وفداً للسفر إلى تونس لعقد ذلك اللقاء[2].

وقد عادت العلاقات النقابية الليبية التونسية إلى ما كانت عليه قبل سوء التفاهم هذا، حيث شاركت الحركة العمالية في ليبيا في المؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل الذي عقد بتونس في الفترة ما بين 20–30 سبتمبر 1956م، وقد رحب السيد أحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل بممثلي الحركات النقابية في المغرب العربي حيث رحب "بإخوان لنا في ثورتنا الموحدة من مراكش إلى طرابلس"[3]؛ وفي هذا إشارة إلى موقفه من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وتأكيداً على إنشاء كتلة نقابية في شمال إفريقيا منعزلة عن الجزء الشرقي من الوطن العربي.

---

(1) سالم بو يحيى: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949م- 1959م المرجع السابق، ص 278.

(2) مختار الطاهر كرفاع: مرجع سابق، ص 280.

(3) سالم بو يحيى: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949م- 1959م، مرجع سابق، ص 80.

وقد ألقى السيد سالم شيتة الأمين العامة لاتحاد العمال الليبي خطاباً، استهله بالإشادة بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ودوره على الصعيد الاجتماعي في الوطن العربي، ودرس في التثقيف العمالي والوعي القومي العربي، وتعرض في خطابه إلى" وطننا العربي الذي أصبح من جديد مهدداً بتغيرات استعمارية تريد تركيز سيطرتها بعد أن أشرفت على الزوال، إننا نؤمن بأن قوتنا عمالاً وشعوباً وحكومات لن تكون بانضمامنا للشرق أو للغرب، وإنما بتكتل قواتنا في الوطن العربي كله وجعل الثروة الطبيعية وحدة في خدمة المجموعة"[1].

وقد بين في خطابه موقف الغرب من الأمة العربية التي لم تكن شرقية أو غربية، وتكره الاعتداء، فأراد الغرب التآمر من جديد ويتضح ذلك من موقفهم من تأميم قناة السويس، وكذلك ما يقوم به الاستعمار الفرنسي في الجزائر من أعمال إبادة للشعب الجزائري على مسمع ومرأى من العالم الحر الذي يزعمون، كذلك بموقف المنظمات العالمية التي تدعو إلى السلام والحرية للشعوب ولا تحرك ساكناً إزاء هذه الجرائم التي يرتكبها المستعمر[2].

وإيماناً من الحركة النقابية الليبية في تدعيم أواصر الصلات بين النقابات في الدول المغاربية، فقد شاركت في العمل النقابي الذي ضم المنظمات النقابية الأربع في طنجة في الفترة ما بين 20- 30 أكتوبر 1957م، وقد مثل ليبيا في هذا المؤتمر السيد سالم شيتة الأمين العام لاتحاد العمال الليبي، وتأتي هذه المشاركة إيماناً من الحركة النقابية بليبيا بضرورة توحيد الحركات النقابية في المغرب العربي، كخطوة أولى نحو توحيد الحركة النقابية في الوطن العربي، والعمل على ضرورة تبصير العمال العرب بتحرير أقطارهم من جميع القيود الاستعمارية"[3].

وقد تمخض المؤتمر عن مجموعة من القرارات، ففي الجانب السياسي دعى إلى وحدة أقطار المغرب العربي ودعم الجزائر لأجل استقلالها، كما دعى المؤتمر حكومات المغرب وتونس وليبيا إلى العمل على استكمال السيادة الوطنية، وذلك بجلاء جميع الجيوش الأجنبية، وفي المجال الاقتصادي دعى المؤتمر إلى ضرورة البدء في تنمية الاقتصاد الوطني للأقطار الأربعة وتحرير التجارة الخارجية من الاحتكارات الأجنبية، وإنشاء عُملة وطنية وتعزيز العلاقات

---

(1) سالم بو يحيى: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949م- 1959م، مرجع سابق ، ص 81.

(2) مختار الطاهر كرفاع: مرجع سابق، ص 281.

(3) الطليعة، العدد 75، 25-10-1957.

الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي، وفي الجانب السياسي دعى المؤتمر إلى انتهاج تشريع اجتماعي يهدف إلى إنشاء نظام الضمان الاجتماعي ويؤمن التشغيل والتكوين المهني للجميع[1].

وفي ختام المؤتمر توجه السادة ممثلو الوفود بإرسال برقية باسم الندوة النقابية لشمال افريقيا[2] إلى كل من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورؤساء وفود كل من تونس والمغرب وجبهة التحرير الجزائري بالأمم المتحدة ، وتضمنت البرقية تنديداً بأعمال القرصنة التي ارتكبتها القوات الفرنسية في حق مسئولي جبهة التحرير الوطنية الجزائرية وهم في طريقهم إلى تونس على متن الطائرة المغربية، من أجل الوصول إلى حل سلمي للنزاع الفرنسي الجزائري وتطالب هذه المنظمات بتحرير المخطوفين حالاً[3]، ويؤكد هذا مدى اهتمام المنظمات العمالية في المغرب العربي بقضايا منطقتهم ومساندة الشعب الجزائري في كفاحه لأجل نيل استقلاله أسوة بباقي الدول.

وقد زاد من ترابط الحركتين النقابيتين في ليبيا وتونس دعمهما للقضية الجزائرية، حيث قامت النقابة العمالية في ليبيا بتحريض العمال والمواطنين الليبيين على مقاطعة البضائع الفرنسية وعدم التعامل مع السفن الفرنسية والامتناع عن تقديم الخدمات لها في الموانئ الليبية، وقد أصبح هذا الاتجاه واقعاً عندما نفذت هذه المقاطعة فعلياً في 7-1-1961م عندما امتنع عمال ميناء طرابلس من إدخال السفينة الفرنسية نيوبل إلى الميناء بغية تفريغ حمولتها، وقد مكثت السفينة فترة قبالة الميناء دون جدوى[4].

وفي تلك الأثناء انتشرت إشاعات مفادها أن السفينة الفرنسية اتجهت نحو الموانئ التونسية وأفرغت حمولتها، ورداً على هذه الإشاعات فقد أرسل السيد أحمد التليلي الأمين العام للاتحاد

---

(1) سالم بو يحيى: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949م- 1959م مرجع سابق، ص 85.

(2) انظر نص الوثيقة في الملحق رقم (1) .

(3) وثيقة منشورة بعنوان برقية موجهة من رئيس المؤتمر العمالي لشمال إفريقيا، نشرة الاتحاد النقابي لعمال المغرب، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، تونس، 8 ديسمبر 2009، ص37.

(4) عميراوي إحميدة: نبالة المواقف الليبية في الثورة الجزائرية1954-1962م،(طرابلس، مركز الدراسات التاريخية،2009م)، ص 97.

التونسي للشغل برقية إلى نظيره الليبي يؤكد له فيها عدم صحة الأنباء التي انتشرت في ليبيا فيما يخص تفريغ السفن الفرنسية المطرودة من ليبيا في الموانئ التونسية، كما زار طرابلس وفد تونسي عمالي برئاسة حمد الري رئيس اتحاد عمال الموانئ التونسية، يرافقه صالح القلعاوي للتأكيد على عدم استقبال السفن الفرنسية المطرودة من ليبيا[1]، وقد شارك السيد سالم شيتة سكرتير الاتحاد العام للعمال الليبيين في اجتماع الاتحاد العام لنقابات العمال العرب المنعقد بالقاهرة في السابع من يناير 1961م وقد قدم الوفد الليبي اقتراحاً بمقاطعة جميع البضائع والسفن الفرنسية[2].

وخلال الأحداث المأساوية التي شهدتها تونس باعتداء فرنسا على المواطنين التونسيين في بنزرت، عقد قادة الحركة النقابية في المغرب العربي مؤتمراً ضم كلاً من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب في يوم الأحد 6 أغسطس1961م بمدينة صفاقس بتونس، حيث تم عرض الوضع الراهن في تونس جراء الاعتداء الفرنسي الغاشم على السكان الآمنين في بنزرت وكذلك الحرب الوحشية التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري والاعتداءات المتكررة على الأراضي المغربية، وبعد تبادل وجهات النظر والاقتناع الكامل بالنوايا السيئة المبيتة من طرف فرنسا ضد أقطار المغرب العربي، أصدر المؤتمر البيان التالي:

1- عزم الطبقات العمالية في المغرب العربي على مواصلة الكفاح لتحرير الأراضي المحتلة تحريراً كاملاً.

2- مناهضة الجماهير العمالية لجميع الأحلاف والعمل على إجلاء كافة القواعد العسكرية الأجنبية في بلادها.

3- اقتناع المسئولين في الحركة العمالية بالمغرب العربي بأن تدعيم الحركة العمالية الصحيحة وتوحيد أهدافها، من شأنها تحقيق النهوض بالطبقات الشعبية وتحريرها القيود[3] والوصول بشعوبنا إلى حياة أفضل قوامها الحرية والعدالة الاجتماعية.

---

(1) المختار الطاهر كرفاع: مرجع سابق، ص228.

(2) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج1، مرجع سابق، ص398.

(3) وثيقة منشورة بعنوان بيان صادر عن مؤتمر المنظمات النقابية بشمال إفريقيا بصفاقس، نشرة الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، مرجع سابق، ص 38.

وعلاوة على مشاركة اتحاد العمال الليبي في هذا المؤتمر، فقد أرسل برقية إلى الأشقاء في تونس جاء فيها أنه باسم الطبقة العاملة في ليبيا نؤيدكم تأييداً كاملاً في كفاحكم المشروع لإجلاء القوات الفرنسية عن مدينة بنزرت وعن الأرض التونسية كافة، وأن هذا الشعور ليس بالغريب عن الليبيين لأننا أشقاء والأشقاء دائماً يساندون بعضهم بعضاً، ولقد كانت هذه البرقية هي أول تأييد يصل من منظمة عالمية، وقد نشرت الصحف التونسية نص البرقية تحت عناوين بارزة[1]، وقد كان لهذه البرقية تأثير كبير في الأوساط الشعبية في تونس.

ب- العلاقات خلال الفترة من 1961م-1969م.

كان للأحداث الداخلية التي مرت بهما الحركتان النقابيتان دور في ترسيخ التضامن بينهما ومساعدة إحداهما للأخرى، فقد واجهت الحكومة الليبية بكل عنف الإضرابات التي كانت تقوم بها الحركة النقابية والتي كانت موجهة ضد سياسة الحكومة خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ففي أعقاب قرار الحكومة في فبراير 1961م تم بإجراء زيادة في رواتب الموظفين بالدولة بنسبة تتراوح من 40% - 100% وذلك بحجة غلاء المعيشة، طالب الاتحاد العمال الليبي بتحقيق زيادة مماثلة لأجور العمالة جميعاً، وقد نشرت جريدة الطليعة الناطقة باسم اتحاد العمال مقدار الزيادة المطالب بها وكانت في البداية 40% ثم خفضت إلى 30%، وقد عبر محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء(16أكتوبر1960م-19مارس1963م) عن تعاطفه مع العمال وعدم ممانعته في تحسين أوضاعهم، وقد هدد اتحاد العمال الليبي إذا لم يتم العمل بتطبيق زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 45 قرشاً يومياً وزيادة 10% من رواتب العمال والصادر عن المجلس الاستشاري الاتحادي، فإنه سيقوم بتنفيذ إضراب عام[2].

وقبل بدء الإضراب قامت سلطات ولاية طرابلس باعتقال السيد سالم شيتة ومعه نحو عشرين من قادة الاتحاد في 1961/9/10م، وعندما أعلن الإضراب في 1961/9/13م والذي قامت به ما يقارب العشرين مؤسسة وشركة، تراجع عدد من النقابات تحت ضغط الحكومة وإعلان انسحابها من الاتحاد ، وهى نقابات عمال الميناء وعمال المرافق العامة، عمال احتكار التبغ، عمال قاعدة ويلس، عمال النظافة، عمال الغاز والكهرباء، عمال صناعة المشروبات

---

(1) طرابلس الغرب، عدد 167، 13 أغسطس 1961م،ص3.

(2) المختار الطاهر كرفاع: مرجع سابق، 173.

الروحية، عمال المباني والمحاجر، وقامت الشرطة بالاستيلاء على مقر الاتحاد وصادرت أمواله[1].

وبعد اعتقال استمر شهرين قُدِّم سالم شيتة ونائبه مختار الدوكالي إلى المحكمة في 1961/11/17م وكانت التهمة الموجهة له ولصاحبه هي إساءة استخدام أموال الاتحاد وإساءة استخدام السلطات باعتبارهما مسئولين في اتحاد النقابات العمالية، وحكمت المحكمة بحبس سالم شيتة مدة أربعة أشهر ونصف والدوكالي مدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وفي يوم 1961/12/23م أصدرت محكمة الاستئناف حكمها بإسقاط جميع التهم الموجهة إلى السيد سالم شيتة وزميله الدوكالي[2].

إن هذه المعاملة القاسية لاتحاد نقابات العمال الليبي من قبل الحكومة الليبية لهو أمر يسيء للحكومة الليبية أمام شعبها وأمام دول العالم ويوضح الأساليب الدكتاتورية التي تمارسها ضد الطبقة العمالية لا لشيء إلا لأنها طالبت بحقوقها وبصورة قانونية من أجل الرفع من المستوى المعيشي للعمال الكادحين وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالرغم من موقف اتحاد العمال من القضايا العربية ومساندته لها وتدخله في الشئون السياسية للدولة، إلا أنه يظل من المؤسسات المدنية التي تُعبر عن شريحة واسعة من المجتمع فلا ينبغي معاملته بهذه القسوة بحبس قياداته والاستيلاء على مقاره ومصادرة أمواله.

ولم تقتصر ردة فعل الحكومة الليبية على هذا بل رفضت السماح لأحد المحامين البريطانيين وهو المستر أيدوين جونز (Edwin Jones) والذي عينه الاتحاد الحر لنقابات العمال بالدفاع عن المتهمين، وأيضاً رفضت السماح لمحامي تونسي تطوع للدفاع عن المتهمين ولم تمنحه تأشيرة دخول البلاد، وأدت هذه التصرفات القمعية إلى ردود فعل عنيفة من الاتحادات الدولية والعربية والإقليمية، فقام السيد عمر بيكو (Omar Becu) سكرتير الاتحاد العالمي لنقابات العالم الحر بإرسال رسالة إلى الملك إدريس يناشده فيها بإطلاق سراح القادة المعتقلين وينبّه إلى أن الإجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة الليبية هي منافية للأعراف الدولية، وقد راسلت الاتحادات النقابية في إفريقيا الملك إدريس وطلبت منه إطلاق سراح قادة الاتحاد الليبي

---

(1) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج1 مرجع سابق، ص ص 404،406 .

(2) المختار الطاهر كرفاع: مرجع سابق، ص175.

المعتقلين، كما قام الاتحاد العام لنقابات العمال العرب بالاحتجاج لدى منظمة العمل الدولية عن الطريقة القمعية التي انتهجتها الحكومة الليبية تجاه اتحاد العمال الليبي[1].

وقد قام السيد أحمد التليلي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ومساعده الحبيب عاشور بالحضور إلى طرابلس لتدارس هذا الأمر مع المسئولين في الحكومة الليبية[2]، ونتيجة لهذه الضغوط تم الإفراج عن القادة النقابيين، وقامت الحكومة في ذات السنة بإجراء تعديلات على قانون العمل، حيث حلت جميع الاتحادات وفتح باب التسجيل في النقابات فقط، وبهذا الإجراء تم حل الاتحاد العام الليبي[3].

إن موقف الحركة العمالية في تونس تجاه نظيرتها في ليبيا كان له الأثر الطيب في ليبيا وزاد من توثيق العلاقات بين المنظمتين، فحين تعرضت الحركة العمالية في تونس لعسف الحكومة التونسية سنة 1965م بفصل النقابي الحبيب عاشور ورفع الحصانة النيابية عنه والزج به في السجن، قامت صحيفة الطليعة لسان حال الحركة العمالية في ليبيا، بنشر أسباب اعتقال الحبيب عاشور[4]، مطالبة بإطلاق سراحه، كما قامت الحركة النقابية الليبية بمخاطبة الرئيس بورقيبة لإطلاق سراح الحبيب عاشور، وقد أثمرت هذه المساعي وأُطلق سراح السيد الحبيب عاشور[5].

و من الاجتماعات الأخيرة التي ضمت الحركات النقابية في المغرب العربي خلال الفترة قيد البحث ذلك الاجتماع الذي دعى إليه الاتحاد العام التونسي للشغل، والذي عقد بتونس[6] في الفترة من 28- 29 يولية 1969م والذي حضرته وفود الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للعمال بليبيا والاتحاد العام التونسي للشغل، وقد تناولت

---

(1) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج1،مرجع سابق ، ص ص408، 409.

(2) مختار الطاهر كرفاع مرجع سابق، ص 291.

(3) أسمهان ميلود معاطي: التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا،1955م-1969م مرجع سابق ، ص237.

(4) الطليعة، العدد 224 بتاريخ 1965/7/13م.

(5) الطليعة، العدد 274 بتاريخ 1966/6/28م.

(6) انظر نص الوثيقة في الملحق رقم (2).

المحادثات العمل على تنسيق الجهود بين المنظمات لتحقيق المزيد من الفاعلية، وتم الاتفاق على النقاط التالية:

1- عقد جلسات سنوية بين المنظمات الأربع وتكون في الأسبوع الأول من يناير من كل سنة.

2- تنظيم ملتقيات للتكوين النقابي مرة واحدة في السنة وتنعقد دورياً في البلدان الأربعة.

3- العمل على مشاركة المنظمات النقابية في الاجتماعات الرسمية التي تعقد لبناء المغرب العربي[1].

وبالرغم من أن الحركة النقابية الليبية قد حققت مكاسب على الصعيد السياسي والاجتماعي كقوة اجتماعية على الساحة الليبية إلا أنها واجهت إجراءات حكومية حاولت تفتيت هذه القوة وتحجيمها، وهذا يشكل خطراً على الدولة في حد ذاتها إلا أنها بذلك تحدث فراغاً سياسياً بالدرجة الأولى وذلك بسبب ضعف المؤسسات المدنية في الدولة، وقد نبَّه إلى هذا الخطر الرئيسي الحبيب بورقيبة فقد أدرك أن انقلاب نميري في مايو 1969م قد تكون له ارتدادات في دول الجوار، فطلب من سفير تونس في طرابلس السيد السحباني بالاتصال بالملك إدريس وإبلاغه بالرسالة التالية "بلادكم الشاسعة التي حباها الله بثروات كبيرة تشكو من فراغات ثلاثة، فراغ ديمقراطي وفراغ ثقافي وفراغ سياسي، الفراغ الديمقراطي لا يمكنكم سده في المدى المنظور، والفراغ الثقافي يمكن التعامل معه وأما الفراغ السياسي فيمكنكم معالجته من خلال التصالح مع الحركة النقابية في ليبيا والكف عن التضييق على المناضلين النقابيين عندكم، ومنهم سالم شيتة، لأن النقابات وجدت كي يقع التفاهم معها، وتكوين حزام من المؤسسات الوسيطة بينكم وبين الشعب، وذلك هو ما سيحمي الثروة التي أعطاها لك الله[2]، إن رسالة بورقيبة هذه تنم عن بعد نظر وتسليم بضرورة أن تقوم النقابات بواجبها في الدولة برعاية حقوق العمال وهم الطبقة الواسعة في المجتمع حتى تكون هذه الطبقة مساندة للدولة والمجتمع وداعمه لاستقرار البلاد.

---

(1) وثيقة منشورة بعنوان بيان مؤتمر تونس للحركات النقابية المغاربية 29 يولية 1969م، نشرة الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، تونس، 8 ديسمبر 2009م، ص 39.

(2) المولدي الأحمر: "مشاكل الولاة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2011م، ص ص9-10.

ومما سبق يتضح أن العلاقات بين الحركة النقابية الليبية ونظيرتها التونسية بنيت على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية، كما أنها اتسمت بمد يد المساعدة عند الضرورة. فالحركة النقابية التونسية ساندت الحركة في ليبيا إبان فترة نشأتها وقامت بتدريب الكوادر الإدارية المختصة بالعمل النقابي، وعملت على حل مشاكل العمال الليبيين في تونس ، وأبرزت تضامن الحركتين العماليتين فيما يخص المضايقات التي تعرضت لها من قبل حكومتي بلديهما، وبالرغم من هدف هذه النقابات الأساسي والمتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية، غير أنها قامت باتخاذ مواقف تجاه القضايا العربية كقضية الجزائر، حيث ساندت مطالب الشعب الجزائري، وإضافة إلى هذا فقد كانت لها مواقف قومية ضد أعداء الأمة العربية، فطالبت بجلاء كافة القوات الأجنبية عن الأراضي العربية، وهذا جلب إليها الكثير من المتاعب من قبل حكومتي البلدين، وخاصة الحكومة الليبية، كما أن الحركتين العماليتين في ليبيا وتونس عملتا جنباً إلى جنب على إنشاء تكتل نقابي يتكون من دول الشمال الإفريقي، يكون هدفه الأول هو إيجاد مصالح اقتصادية مشتركة تكون قاعدة لوحدة سياسية بين هذه الدول إلا أن المجهودات هذه في هذا الاتجاه لم تتعد الجانب الاقتصادي.

ثالثاً- دور الخبراء في التدريب ونقل الخبرات الاقتصادية.

إن التعاون بين البلدين في القطاعات الاقتصادية المختلفة من شأنه أن يزيد في معدل النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق نقل الخبرات بين البلدين في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة والصيد البحري والصناعة، وإضافة إلى هذا يؤدي هذا التعاون إلى زيادة حجم التبادل التجاري، خاصة في حالة قيام صناعات مشتركة بين الطرفين، وهذا يعود بالنفع على البلدين حيث إن تحقيق التنمية في قطاع معين يكون له مردود إيجابي على باقي القطاعات. وفي هذا المجال عملت حكومتا البلدين على دعم التعاون في القطاعات الاقتصادية عامة وقطاعي الصيد البحري والزراعة بصفة خاصة، ففي مجال الزراعة والتي تعتبر المورد الرئيسي للدخل في ليبيا قبل اكتشاف النفط، والتي تساهم بنسبة كبيرة في قائمة الصادرات التونسية وخاصة المتجهة إلى ليبيا، فقد تبودلت عدة زيارات لوفود من البلدين[1] لأجل تطوير هذا القطاع وتبادل الخبرات الفنية في هذا المجال، وقد سعت ليبيا لجلب الخبرات التونسية في المجال

(1) العمل، عدد2434، 3اغسطس 1963م، ص 1.

الزراعي للعمل لديها والاستفادة منها في تكوين إطارات فنية من العمالة المحلية يمكن الاعتماد عليها في تسيير كافة الأعمال المتعلقة بهذا القطاع.

وفي هذا المجال فقد طالبت وزارة الاقتصاد الليبية انتداب خبير زراعي من تونس وتبين ذلك المراسلة من السيد عبد الله سكتة المدير العام لشئون الموظفين بوزارة الاقتصاد إلى وزير الاقتصاد بتاريخ 4-9-1954م والتي يشير فيها إلى خطاب الوزير المؤرخ في 27 مايو 1954م حول انتداب خبير تونسي، يفيده بأن وزارة الخارجية الليبية أبلغته بأن المفوضية الفرنسية بليبيا لا ترى مانعاً من ترشيح السيد رشيد الهاشمي المهندس الزراعي ومدير غابة الشمال بوزارة الزراعة بالحكومة التونسية للعمل في ليبيا كمدير للزراعة درجة أولى، علماً بأنه متحصل على دبلوم الهندسة الزراعية وشغل مناصب منها مدير مكتب القمح ومهندس الخدمات الزراعية بتونس[1].

وفي نفس المجال تم إيفاد مجموعة من موظفي وزارة الزراعة بمنطقة فزان في ليبيا إلى الشقيقة تونس أواخر 1960م وضم قرار الإيفاد أربعة موظفين هم: السيد علي عبد القادر، السيد علي أبو سيف، أحمد عيسى، سالم السنوسي، وقد تلقوا دروساً وافية عن الإرشاد الزراعي وأهميته في زيادة الإنتاج باستخدام الطرق العلمية الحديثة من حيث اكتشاف الأمراض النباتية وكيفية معالجتها، وكذلك الاعتناء بالنباتات بغية الحصول على إنتاج جيد، وقد زارت البعثة مناطق زراعية مختلفة في تونس للاطلاع على الأحوال الزراعية والتقدم الذي حظيت به تونس في هذا المجال[2]، وقد استغرقت هذه البعثة مدة ثلاثة أشهر، عاد بعدها الموفودون إلى ولاية فزان.

ومن الجانب التونسي قام وفد من وزارة الزراعة بتونس بزيارة ليبيا في أغسطس 1961م، يتألف من السيد صلاح الدين الصباغ والسيد الهادي عطية موظفيْن من ديوان الحبوب بالجمهورية التونسية، للاطلاع على طرق تخزين وإنتاج الحبوب في ليبيا وقد قام الوفد بزيارة لمخازن وزارة الزراعة برفقة مدير مكتب الحبوب بوزارة الزراعة، وذلك للوقوف على طرق تخزين

---

(1) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التجارة، ملف رقم 6/8/8/5 وثيقة رقم (156)، بتاريخ 4 سبتمبر 1954م برسالة من السيد عبد الله سكتة مدير شئون الموظفين إلى وزير الاقتصاد، بخصوص الموافقة على ترشيح السيد الهاشمي للعمل في ليبيا.

(2) فزان، عدد 168، 2 يناير 1961م، ص1.

الحبوب المتبعة في ليبيا، وقد زار الوفد مخازن سواني بن يأدم[1]والزاوية[2] واطلعوا على طرق تخزين الحبوب والوسائل المتبعة في إنتاج الحبوب بليبيا.

واهتمت الحكومة الليبية بتطوير طرق تخزين الحبوب وحفضها باتباع الوسائل العلمية الحديثة حيث قامت ببناء وصيانة مخازن الحبوب والعمل على تبخير الحبوب وحفظها باتباع الوسائل العلمية الحديثة، حيث قامت ببناء وصيانة مخازن الحبوب والعمل على تبخير الحبوب وحفظها سالمة من أضرار الحشرات ، وقد أرسلت العديد من العمالة المختصة في هذا المجال لتلقي دورات في الولايات المتحدة الأمريكية منهم السيد العارف عمر الحداد الذي أوفد في بعثتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959م على نفقة الوكالة الامريكية للتنمية[3]، وقد كان اهتمام الحكومة الليبية ناتج عن احتياج البلاد لتخزين الحبوب نظرا لأن الإنتاج متذبذب وغير مستقر تبعاً للظروف المناخية السائدة.

وفي إطار تطوير الإنتاج الزراعي في ليبيا بإنتاج السكر من نبات اللفت السكري وذلك للمساهمة في إنتاج هذه المادة محلياً والتقليل من استيرادها من الخارج، ولإتاحة فرص عمل جديدة من خلال هذا المشروع، فقد استعانت وزارة الزراعة بليبيا بالخبرات التونسية في هذا المجال، حيث إن تونس كانت قد خاضت هذه التجربة بتخصيص مساحات من الأراضي لزراعة اللفت السكري واستخدام الإنتاج في الحصول على السكر وذلك بإنشاء مصنع لإنتاج السكر بمدينة باجة في الشمال الغربي من تونس، وقد أرسلت الحكومة الليبية في أغسطس 1963م السيد منير البعبع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني والسيد عبد الرحمن العجيلي وكيل وزارة الصناعة والسيد يوسف المكي مهندس فلاحي كما رافقهم السيد مفتاح الكاديكي قنصل ليبيا بتونس، واستغرقت الزيارة مدة أسبوع حيث تلقى الوفد معلومات عن أطوار زراعة اللفت السكري وكذلك شرحاً وافياً عن صناعة السكر ، كما زار الوفد بعض المشاريع الزراعية التي تنتج مادة اللفت السكري، في وادي مجردة ومشروع النفيضة، كما قام الوفد بزيارة معمل السكر في مدينة باجة

---

(1) ضاحية تقع جنوب مدينة طرابلس.

(2) طرابلس الغرب، العدد 167، 13 أغسطس 1961م، ص2.

(3) " أحدث الطرق في تخزين الحبوب"، مجلة المعرفة ، العدد276، ص 35.

والذي تأسس سنة 1961م[1]، حيث أطلع على مراحل صناعة السكر والآلات الحديثة التي تستخدم في هذه الصناعة.

كما أبدت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية رغبتها في إيفاد أحد موظفيها في دورة تدريبية عملية إلى تونس تستغرق ثلاثة أشهر يتلقى خلالها الموفد تدريباً خاصاً على إدارة وتشغيل معامل تكرير الزيوت، حيث إن وزارة الزراعة تعتزم افتتاح معمل لتكرير الزيوت، فقد تم الانتهاء من تشييد المباني ووضع المعدات والآلات به، ويأتي هذا الإيفاد في إطار التعاون بين البلدين في مجال نقل الخبرات الصناعية[2]، كما أن تونس لها خبرة طويلة في مجال إنتاج الزيوت النباتية والتي تعتبر مورداً رئيساً من موارد الدخل حيث يشكل 50% من قيمة الصادرات النباتية لتونس، كما أن هذا القطاع يشغل آلاف العمال، وبما أن مناخ ليبيا يصلح لزراعة الزيتون، فقد عملت وزارة الزراعة على استثمار هذا المورد وتطويره بالتعاون مع الأشقاء في تونس لخبرتهم الطويلة في هذا المجال.

وفي إطار تبادل الخبرات في مجال الصناعات المعتمدة على المنتجات الحيوانية وهي أغلب المنتجات في البلدين مع المنتجات النباتية، قام وفد من وزارة الصناعة التونسية بزيارة مدينة بنغازي في 19 فبراير 1969م، وقد تألف الوفد من السيد محمد الحبيب بن عبد السلام رئيس الديوان القومي للصناعات الصغرى والتقليدية، والسيد حامد الخطاب نائب رئيس الديوان والسيد رئيس قسم الصناعات الصغرى والتقليدية في وزارة الصناعة، وقد كان في استقبال الوفد السيد محمد اليمني مراقب وزارة الصناعة بليبيا، وقد كان الهدف من الزيارة الاطلاع على بعض المنشآت الصناعية في مجالات الصناعات الصغرى، وذلك للوقوف على التطورات التي طرأت على هذا القطاع وإمكانية الاستفادة منها.

ومن المنشآت التي زارها الوفد مصنع السجاد ببنغازي والذي يعتمد على المواد الخام المحلية من الصوف، كما زار الضيوف المعامل المكملة للمصنع مثل قسم الغزل بمنطقة

---

(1) العمل، عدد2434، 3اغسطس 1963م،مرجع سابق، ص ص،6،1.

(2) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، ملف وزارة التعليم م/106/13/8، وثيقة رقم (25)، بتاريخ1966/3/6م، رسالة من السيد عبد الستار الثلثي رئيس قسم العلاقات الثقافية والانتدابات بوزارة الخارجية إلى سفارة ليبيا بتونس بخصوص إيفاد متدرب. انظر نص الوثيقة بالملحق رقم (5).

الفويهات[1]، وأماكن استقبال الصوف وإعداده للصناعة، وقد قدم الفنيون في هذه المنشآت معلومات وافية عن طريقة إعداد الصوف الخام وتجهيزه ليكون صالحاً للتصنيع، وكذلك عملية غزل الصوف بالمصنع، كما اطلع الوفد على نماذج من السجاد المنتوج من مادة الصوف، وفي ختام الزيارة أعطى الوفد انطباعاً جيداً عن تطور هذه الصناعة المعتمدة على المواد الخام المحلية وكذلك على العمالة المحلية، والتي تعتبر من الصناعات التي يجب تطويرها أولاً: لحاجة المنتوج منها في السوق، ثانياً: لاعتمادها على مواد خام محلية وثالثاً لاستخدامها عمالة محلية وبذلك تتيح فرص عمل جديدة وتقلل من نسبة البطالة.

وفي مجال الثروة السمكية والتي أنعم الله بها على الدولتين اللتين تمتلكان سواحل طويلة على شاطئ المتوسط، فالأحرى بهما استغلال الثروة البحرية لتدعيم الاقتصاد في كلتا البلدين. فبالنسبة لتونس فهي في أمس الحاجة لتطوير الإنتاج من هذا المورد، وكذلك بالنسبة لليبيا خاصة بعد اكتشاف النفط وازدياد المدخول النقدي والذي يُمكِّن البلاد من شراء معدات الصيد الحديثة وإعانة الصيادين وتشجيعهم على مزاولة هذه المهنة، وكذلك إقامة المصانع المتعلقة بهذا الإنتاج كمصانع تعليب السردين وسمك التونة.

ولاهتمام ليبيا بهذه الثروة فقد عملت على طلب الاستعانة بالخبرات التونسية في هذه المجال، فقد قامت وزارة الصناعة الليبية في 1965/3/16م بطلب انتداب خبير تونسي متخصص في شئون تنمية مصائد الأسماك، وقد خاطبت وزارة الخارجية الليبية السفارة التونسية بليبيا بهذا الأمر، وكان رد السفارة التونسية بتاريخ 1965/8/10م عن موافقة الجهات التونسية المختصة على طلب وزارة الصناعة، ورشحت السيد عمر بن مصطفى مدير المعهد الفني للأقيانوس والصيد البحري بتونس[2]، وقد تم قبول الخبير التونسي وعُين موظفاً بالدرجة الثانية.

---

(1) الأمة، افتتاحية، العدد 377، 20 فبراير 1969م، ص1.

(2) مركز الدراسات التاريخية طرابلس، ملف الخارجية م/70/5/8، وثيقة رقم (11) بتاريخ 1965/8/10م، طلب وزارة الصناعة الليبية انتداب خبير في تنمية مصائد الأسماك من تونس. انظر نص الوثيقة بالملحق رقم (6).

وفي ذات النشاط تعمل وزارة الصناعة الليبية على تطوير الصناعات المتعلقة بالثروة السمكية والاستفادة من الشقيقة تونس في حالة توفر خبرات مناسبة في نفس النشاط الصناعي، حيث إنه تم التخطيط لإنشاء مصنع لتعليب أسماك السردين، وكذلك إقامة المكملات لهذا المصنع من مخازن مبردة وورش لإصلاح السفن وغيرها مما يلزم هذا النشاط، ولهذا تم إرسال وفد ليبي إلى تونس في 6 أكتوبر 1968م، وقد ضم الوفد السيد أحمد الشريف بركان نائب رئيس مصلحة المصائد البحرية، والسيد سالم الشعتاني رئيس مكتب الصيد البحري، والسيد مصطفى عمر الخويلدي رئيس قسم الشئون الإدارية.

وكان هدف الزيارة الاطلاع على منشآت الصيد البحري في تونس وماحققته من إنجازات في هذا الميدان، وقد زار الوفد المركب الصناعي والبحري بمنزل بورقيبة في 8 أكتوبر 1968م، كما زار منشآت الديوان القومي للصيد البحري ببنزرت، واطلع على المركب الميكانيكي بتونس البحرية، ومركب التبريد الصناعي بالزهراء والتابعين للديوان القومي للصيد البحري، وإضافة إلى هذا فقد زار الوفد مصنع تعليب سمك السردين الحديث في مدينة بنزرت، وخلال هذه الزيارة التحق بأعضاء الوفد السيدان سعيد الليتاني ونوري زربة موظفان من البنك الصناعي الليبي[1]، وكان هدفهما الاطلاع على مصنع تعليب الأسماك والمنشآت الملحقة بهذه الصناعة وذلك لاستيراد تلك الآلات لصالح وزارة الصناعة الليبية.

إن هذا التعاون والتشاور في الميادين الاقتصادية يؤكد مدى ترابط العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتي تنعكس على استقرار العلاقات الليبية التونسية وتماسكها لما فيها من فائدة لكلا الطرفين، فليبيا تحتاج إلى الخبرات والمعلومات عن الصناعات التي توجد بتونس بغية الاستفادة منها وإنشاء نفس الصناعات في ليبيا، للاستفادة من الموارد المحلية ولتنويع مصادر الدخل.

رابعاً- اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين البلدين.

تلجأ الدول إلى عقد اتفاقيات اقتصادية متنوعة لتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها، والعمل على تنمية العلاقات التجارية بحيث تجد منفذاً لتصدير منتجات وسلع معينة تتوفر في أحد البلدين إلى البلد الآخر، وبالمثل يقوم الطرف الآخر بتصدير سلع أخرى متوفرة لديه، وهذه

(1) العمل، عدد 4063، 11 أكتوبر 1968م،ص1.

العملية قد تحتاج إلى نصوص قانونية تنظم سيرها، وتذلل العقبات التي تعترضها، وتجد الحلول لتنميتها، بما يعود على البلدين بالنفع، واستناداً إلى معاهدة الإخاء وحسن الجوار[1] المبرمة بين البلدين في مدينة تونس بتاريخ 6 يناير 1957م، والتي أشير في ديباجتها إلى رغبة الدولتين في تنمية التعاون فيما بينهما وتدعيمه في مختلف الميادين، وجاء في المادة الثامنة تعاون الطرفين في الميادين الاقتصادية والتجارية والثقافية والصحية والاجتماعية والمواصلات وذلك بعد إجراء مداولات وعقد اتفاقات خاصة[2]، ومن خلال هذه المعاهدة التي تؤكد عزم القيادتين السياسيتين في البلدين على تطوير الترابط الاقتصادي بين بلديهما، وبناء على هذا وقعت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين سنة 1961م وهي:

أ- اتفاقية تجارية بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية[3].

جاء في ديباجتها تحقيقاً لما ورد في معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بين البلدين، قررت حكومتا البلدين عقد اتفاقية تجارية بينهما، وقد مثل المملكة الليبية السيد سليمان الجربي وزير الخارجية وعن الجمهورية التونسية السيد الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشئون الخارجية، ووقعت في طرابلس بتاريخ 14 يونية 1961م، وتم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية في تونس بتاريخ 24 أغسطس سنة 1963م.

وقد احتوت الاتفاقية على ست مواد جاء في المادة الأولى أن يبذل الطرفان كل ما في وسعهما للوصول بالعلاقات التجارية إلى أقصى حد مستطاع، وأن يعامل كلا الطرفين الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية[4]، مع مراعاة القوانين السائدة فيما يخص الجمارك والضرائب، والتدابير المفروضة على تجارة الاستيراد، يتبين من خلال هذه المادة استعداد الدولتين ببذل كافة

---

(1) نص المعاهدة في الملحق رقم (24)

(2) موسوعة التشريعات الليبية، تجميع عبدالحميد النيهوم و محمد بن يونس،" باب الاتفاقيات"، (بيروت: دار الثقافة،1974م) ، ص ص35، 36.

(3) نص الاتفاقية في الملحق رقم (25).

(4) يقصد بمبدأ الدولة الأكثر رعاية أن منتجات أي دولة طرف في اتفاقية الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أي دولة متعاقدة أخرى، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول في الجات، ويمنع اللجوء للحواجز التجارية بصورة انتقائية، انظر عبد الواحد العفوري: العولمة والجات (الفرص والتحديات)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000م) ص45.

الجهود التي من شأنها تطوير التجارة بينهما، وتقديم التسهيلات فيما يخص التجارة بينهما أسوة بباقي الدول المنظمة إلى اتفاقية الجات.

وتناولت المادة الثانية في النقطة (أ) باستيراد تونس المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية الليبية والمدرجة في الجدول (أ) والذي يضم المواشي ، الكاكويه (الفول السوداني) ، الصوف، الحناء، الماعز، الإبل، بيض التونة، الزيتون، بذور الخروع، النفط ومنتجاته، وتسمح الحكومة الليبية بتصدير هذه المنتجات، وتضمنت النقطة (ب) أن تسمح الحكومة الليبية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية الواردة في الجدول (ب)، وتتضمن المواشي، الماعز، الأغنام، التمور، زيت الزيتون، الملابس، الأحذية والأثاث، الإسمنت، الفوسفات، ذات الأصل والمصدر التونسي والمستوردة مباشرة إلى ليبيا، وتسمح الحكومة التونسية بتصدير هذه المنتجات[1].

من خلال هذه المادة يتضح تركيزها على السلع الرئيسية المنتجة في البلدين وهي تتمثل في المنتجات الحيوانية والنباتية والمواد الخام، والهدف منها إتاحة الفرصة لتصدير هذه المنتجات والمبادلة بمنتجات تحتاجها كلتا الدولتين، وبوضع هذه النقطة في نصوص المعاهدة يضمن كلا الطرفين تصريف هذه المنتوجات، ومن خلال أنواع السلع المصدرة بين البلدين نلاحظ أن السلع المنوَّه عليها أعلاه كانت على قائمة السلع المتبادلة بين الطرفين[2].

ونصت المادة الثالثة على أن يكون تسديد ثمن السلع المستوردة طبقاً لهذه الاتفاقية بواسطة الجنيه الإسترليني، ويعتقد أن هذا كان بطلب من ليبيا لأنها تقع ضمن منطقة الإسترليني، علماً بأن الجنيه الليبي يساوي جنيهاً استرلينياً واحداً وأشارت المادة الرابعة إلى تأليف لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب أي من الطرفين للعمل على تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم الاقتراحات لإجراء أي تعديلات عليها تؤدي إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية بين البلدين، وبصورة خاصة

---

(1) موسوعة التشريعات الليبية، "باب الاتفاقيات"، اتفاقية تجارية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص94.

(2) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1966م، مرجع سابق، ص44.

المؤدية إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين البلدين. نلاحظ من خلال هذه المادة العمل على تطوير هذه الاتفاقية لتواكب النمو التجاري بين البلدين، كما أنها تنص على إنشاء منطقة حرة بين البلدين[1]، والتي تعود بفوائد كبيرة على الجانبين إذا نفذت، فهي ترفع من نسبة حجم الاستثمار وتنشيط حركة التجارة بين البلدين، وزد على ذلك تؤدي إلى تنوع النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

وجاء في المادة الخامسة أن يوافق الطرفان على منح كل منهما الآخر تسهيلات جمركية وإدارية لإقامة المعارض التجارية والمعارض الأخرى في أراضي كلتا البلدين، وبالرغم من إشارة الاتفاقية إلى موضوع التسهيلات الجمركية إلا أن معظم السلع الليبية المصدرة إلى تونس ودول العالم معفاة من الضرائب مثل الشعير والأغنام والإبل والجلود والصوف والحنة والتونة ومنتجاتها، وزيت الزيتون[2]، وباقي السلع التي تُفرض عليها رسوم جمركية في كلتا البلدين لم يتم العمل على إلغائها أو تخفيضها، وقد أشار إلى بحث تخفيض الرسوم الجمركية سيادة رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد البكوش(1967م-1968م) عند زيارته إلى تونس بصحبة وزير الاقتصاد والتجارة الليبي السيد أحمد نجم، وقد جاء في البلاغ الصادر عن الزيارة بضرورة مراجعة الاتفاقيات الحالية والعمل على تطويرها تمشياً مع ما يقتضيه نمو هذه العلاقات، حتى يتم الوصول إلى مرحلة التكامل بين مخططات التنمية في كلا البلدين[3].

ب- اتفاقيتا المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

يؤدي قطاع المواصلات دوراً مهماً في تعزيز وتطوير اقتصاديات الدول فكلما كانت وسائل المواصلات ميسرة انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي للدول خاصة المتجاورة منها مثل ليبيا وتونس ،فقرب أسواق البلدين يُشّجع على التبادل التجاري بينهما ويسهل انسياب السلع، كما أن تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية يؤدي خدمة إلى كلا البلدين على كافة الأصعدة السياسية

---

(1) موسوعة التشريعات الليبية، "باب الاتفاقيات"، اتفاقية تجارية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص94.

(2) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1966م، مرجع سابق، ص517.

(3) الرائد، العدد 255، 11 يونية 1968م، مرجع سابق، ص1.

والاقتصادية والاجتماعية ، ولتوثيق الروابط بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي قامت حكومتا البلدين على التوقيع على اتفاقيتين إحداهما للمواصلات والأخرى للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ورغبة من حكومتي البلدين في تطوير وتحسين المواصلات البرية والبحرية والجوية تم عقد اتفاقية بخصوص المواصلات [1] وذلك في 14 يونية 1961م في مدينة طرابلس ، وقد مثل المملكة الليبية السيد سليمان الجربي وزير الخارجية وعن الجانب التونسي الدكتور الصادق المؤيد كاتب الدولة للشئون الخارجية ، حيث ضمت الاتفاقية أربع مواد حيث أشارت المادة الأولى إلى العمل على تحسين وتنمية وسائل الاتصالات البرية والبحرية والجوية[2]، وقد تضمنت المادة الثانية ضرورة العمل على توسيع واستكمال الطريق الموصل بين البلدين والعمل على توحيد إشارات الطرق المعمول بها دولياً، وفي هذا الصدد فقد نوّه الرئيس الحبيب بورقيبة إلى ضرورة استكمال الطريق الساحلي التونسي حتى الحدود الليبية، كما قامت الحكومة الليبية في الخطة الخمسية 1963م-1968م بتوسيع الطريق الساحلي حتى الحدود التونسية عند منطقة رأس أجدير[3]، ويأتي هذا الإجراء لتسهيل حركة تنقل المواطنين بين البلدين سواء كانت لغرض السياحة أو العمل أم زيارات اجتماعية بين الأقارب في البلدين.

وتناولت المادة الثالثة تسهيل الخدمات البرية والبحرية والجوية والتعاون في مجال الرصد الجوي والشئون الفنية المتعلقة بالطيران، كما أشير إلى إنشاء خطوط بحرية تربط بين موانئ البلدين، وباعتبار النقل البحري من أرخص أنواع النقل فهذا يشجع على الاستثمار في هذا المجال لعدة اعتبارات منها إمكانية نقل كميات كبيرة من السلع والخامات بأسعار مخفضة، وأن المسافة بين موانئ البلدين قصيرة كما أن الخطوط البحرية بين البلدين مباشرة ولا تمر بمياه أي

---

(1) نص الاتفاقية في الملحق رقم (26).

(2) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، العدد 6، (طرابلس، 8 يونية 1964م)، ص 21.

(3) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص 352.

دولة أخرى، وقد أنشئت خطوط بحرية تربط بين البلدين تديرها شركة مشتركة ليبية وتونسية تحت اسم الشركة القومية للملاحة[1].

وقد أشارت المادة الرابعة إلى أن الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائياً ما لم يطلب أحد الطرفين المتعاقدين تعديلها أو إلغاءها، وقد تم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية في تونس بتاريخ 24 أغسطس 1964م[2].

ونظراً لأهمية قطاع الاتصالات في نقل المعلومات المتعلقة بالاقتصاد وكذلك استخدامه من قبل هيئات الطيران المدني ووسائل النقل البحري والبري؛ فقد رأت حكومتا البلدين عقد اتفاقية بينهما يتم بموجبها تسهيل وسائل الاتصال بين البلدين وتخفيض الرسوم على الاتصالات وكذلك المنقولات البريدية، وقد تم التوقيع على الاتفاقية[3] بتاريخ 14يونية1964م من قبل ممثلي البلدين السيد سليمان الجربي وزير الخارجية الليبي والسيد الصادق المقدم كاتب الدولة للشئون الخارجية بتونس.

وقد تضمنت الاتفاقية تسع مواد حيث أشارت المادة الأولى إلى تخفيض رسوم الخدمات البريدية والمواصلات السلكية واللاسلكية، ونصت المادة الرابعة على تسعيرة الطرود المتبادلة عبر البريد، أما المادة الخامسة فقد أشارت إلى خدمات الحوالات البريدية بين البلدين تسهيلاً للمعاملات بينهما[4]، وقد أكدت على هذه النقطة اتفاقية المواصلات السلكية واللاسلكية الموقعة بين أقطار المغرب العربي والتي أدخلت عملية تحويل النقود عبر الحوالات البريدية حيز التنفيذ، وقد استفادت العمالة التونسية من هذه الاتفاقية في تحويل مدخراتها من العملات الصعبة والتي تتحصل عليها من خلال عملها في ليبيا، وتتميز الحوالات المصرفيه بالسرعة الفائقة دون تعرضها للتأخير كما يحصل في السابق.

---

(1) " تقرير عن المواصلات بين ليبيا وتونس "، مجلة الشباب ، مرجع سابق، ص46.

(2) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، العدد 6 ، 8 يونية 1964م، مرجع سابق، ص22.

(3) نص الاتفاقية في الملحق رقم(27).

(4) موسوعة التشريعات الليبية ، باب الاتفاقيات، اتفاقية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص90.

ولاشك أن موافقة ليبيا على هذا النوع من الحوالات يعبر عن تفهمها لمصلحة العمالة التونسية، وتتميز الحوالة البريدية بسرعة التحويل عكس الحوالات المصرفية التي تستغرق وقتاً أطول وذلك بحكم اختلاف عملات البلدين من جهة وعدم وجود حسابات متبادلة في البنوك المركزية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى أن تمر الحوالة المصرفية من ليبيا إلى تونس بعدة دول أخرى بينما ترسل الحوالة البريدية مباشرة من ليبيا إلى تونس، ويتم صرفها من قبل البريد حسب أسعار العملة اليومي، وقد تم الاتفاق على التحويلات البريدية بين أقطار المغرب العربي في طرابلس بتاريخ يناير 1968م[1].

ونصت المادة السادسة على توسيع نطاق خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية بين البلدين، و ذلك بإنشاء خدمة برقية بين البلدين بواسطة خط مباشر و كذلك بالتعاون بين الحكومتين من أجل تدريب العمال الفنيين في هذا القطاع، كما أشاره المادة السابعة إلى تحديد رسوم المكالمات الهاتفية والبرقية بين المناطق المختلفة في البلدين، وتم التصديق على الاتفاقية في تونس يوم 24أغسطس1963م[2].

ج- اتفاقية الحجر الزراعي.

كان هدف هذه الاتفاقية هو تنظيم استيراد وتصدير النباتات ومنتجاتها بطريقة سليمة تمنع انتقال الآفات الزراعية وانتشارها وذلك لحماية الإنتاج النباتي في كلا البلدين، وشعوراً بأهمية الحجر الزراعي على اقتصاد البلدين خاصة وأن جزءاً كبيراً من المبادلات التجارية بينهما يتكون من المنتجات النباتية، فقد عزمت حكومتا ليبيا وتونس على توقيع اتفاقية الحجر الزراعي بينهما[3]، وقد مثل ليبيا في التوقيع على الاتفاقية السيد سليمان الحربي وزير الخارجية، وعن الطرف التونسي الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشئون الخارجية. وكان ذلك بطرابلس في 14 يونية 1961م، وقد احتوت الاتفاقية على ديباجة وتسع مواد، نصت المادة الأولى على التنسيق بين الطرفين لمكافحة الآفات والأمراض النباتية وذلك من خلال تبادل المعلومات بين

---

(1) نوري عبدالسلام بريون: مرجع سابق، ص ص141،142.

(2) موسوعة التشريعات الليبية ، باب الاتفاقيات، اتفاقية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص90.

(3) انظر نص الاتفاقية في الملحق رقم (28).

الجهات المختصة في البلدين، وعقد دورات تدريبية مشتركة لدراسة مشاكل الأمراض والآفات النباتية وسبل مكافحتها، وأشارت المادة الثانية إلى تحديد جهات الاختصاص المنوط بها إصدار شهادات الخلو من الأمراض للنباتات وأجزائها المصدرة، وتنص المادة الثالثة على إنشاء محاجر زراعية داخل أراضي كل طرف للإشراف على النباتات وأجزائها المستوردة المصدرة(1).

وتتناول المادتان الرابعة والخامسة إصدار التقارير الشهرية عن حالة الأمراض والآفات ويتم تبادلها بينهما، ويتعهد كل من الطرفين بمساعدة الطرف الآخر حسب إمكانياته إذا ما تعرضت مزروعاته للخطر وخاصة خطر الجراد، وذلك بإمداده بالأجهزة والمبيدات الكيماوية والوسائل اللازمة لمكافحة الجراد، وفي هذا الصدد قدمت ليبيا مساعدة لجارتها تونس عند تعرضها للجراد وهذا يرجع إلى تضامن الشعبيْن وروح الإخاء بينهما، حيث ذكر الرئيس بورقيبة أن ليبيا تنازلت عما في مستودعاتها من مادة الـ DDT وذلك لمكافحة الجراد في تونس وتقدر الكمية التي تم التبرع بها 40 طناً مع طائرتين لرش المبيد(2).

كما تناولت المواد من 6- 8 المحافظة على صحة الحيوانات والتي تعتبر جزءاً مهماً من السلع المصدرة بين البلدين. وهي تشكل مع المنتجات النباتية نسبة تزيد عن 30%(3) من إجمالي السلع المصدرة بين البلدين؛ ولذلك كان من الأجدر إدراجها ضمن هذه الاتفاقية، ونصت الفقرة السادسة على تبادل النشرات البيطرية بين السلطات الفنية بين البلدين، والتعاون المشترك في مكافحة الأمراض والآفات البيطرية مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم انتقال وتفشي الأمراض، وعقد اجتماعات دورية في كلا البلدين لدراسة المسائل المتعلقة بالأمراض البيطرية المشتركة والإقليمية، وتشير المادة الثامنة إلى عدم السماح لمواطني البلدين بإدخال حيواناتهم داخل حدود الطرف الآخر إلا بعد الحصول على شهادة بيطرية من بلده تثبت خلو الحيوانات من الأمراض

---

(1) موسوعة التشريعات الليبية، "باب الاتفاقيات"، اتفاقية الحجر الزراعي بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص ص 92، 93.

(2) الحبيب بورقيبه: خطب، (تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1976م)ج4، ص143.

(3) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص 189.

المعدية[1]، والجدير ذكره بأن البلدين قد وقعا اتفاقية من ضمن بنودها السماح لمواطني البلدين بدخول حيواناتهم إلى الطرف الآخر في حالة ندرة المراعي.

د- اتفاقية الإقامة.

وتحتوي على بعض المواد التي تتعلق بالجانب الاقتصادي[2]، فالمادة الثالثة تشير إلى أنه يحق لمواطني البلدين أن يمارسوا في بلاد الطرف الآخر أي نشاط تجاري أو صناعي أو حرفة ما لم تكن مقتصرة على أهل البلد، وهذه الفقرة من شأنها أن تعزز الروابط الاقتصادية بين البلدين كما تتيح لأبناء البلدين أن يتمكنوا من العيش بكرامة في بلاد الطرف الآخر، وإضافة إلى هذا فإن المواد من 9 – 13 تناولت تحسين الأوضاع الاقتصادية لمواطني المناطق الحدودية بين البلدين؛ وذلك لضمان استقرار المناطق الحدودية وجعلها مناطق تدعم الاتصال بين البلدين وترسخ العلاقات بينهما، وجعلها مناطق تواصل لا مناطق توتر، ومن هذا المنطلق أقرت الاتفاقية بحق المواطنين من سكان الحدود في إحدى الدولتين دخول أراضي الدولة الأخرى بمقتضى تصريح مؤقت بهدف الرعي في مواسم الجدب، ويجب على مالك الحيوانات الحصول على ترخيص بنقل هذه الحيوانات من بلاده إلى البلد الآخر، ولا يجوز لمالك الحيوانات أن يبيعها أو يبيع إنتاجها في البلد الذي رخص له بدخوله مؤقتاً إلا بعد الحصول على تصريح من السلطات المختصة في البلدين، وتكون التصاريح سارية لمدة أقصاها ستة أشهر بالنسبة للرعي[3].

هـ- اتفاقية التعاون في مجال الصناعات الكيميائية.

كانت هذه الاتفاقية[4] فكرة جيدة لاستثمار المواد الخام المحلية في البلدين بطريقة تعود عليهما بالفائدة، حيث إن الاتفاق على تصدير المنتجات المحلية وقيام صناعات مشتركة تعتمد

---

(1) موسوعة التشريعات الليبية، باب الاتفاقيات، اتفاقية الحجر الزراعي بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص93.

(2) مزيداً من التحليل لمواد اتفاقية الاقامة في الصفحة رقم (247)

(3) موسوعة التشريعات الليبية، باب الاتفاقيات، اتفاقية الاقامة بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص ص87، 88.

(4) نص الاتفاقية في الملحق رقم(29).

على خامات محلية يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد لدى الطرفين، حيث إن هذه النشاطات تستلزم استخدام أيدٍ عاملة، وبذلك تقلل من نسبة البطالة، وكذلك توفر منتوجات مهمة كانت تستورد بالعملات الصعبة.

وقد وقعت الاتفاقية في تونس بتاريخ 15 أغسطس 1968م[1]، وتألفت من ديباجة وخمس مواد جاء في المادة الأولى أن تتخصص تونس في صناعات السوبر فوسفات وحمض الفوسفوريك والأسمدة المركبة، وتتخصص ليبيا في إنتاج الأمونيا وفوسفات الأمونيوم وكبريتات الأمونيوم واليوريا ونترات الأمونيوم، ونصت المادة الثانية على تعهد تونس بأن تحصل على كامل احتياجاتها من الأمونيا ومشتقاتها من ليبيا بما يكفي احتياجاتها لإنتاج الأسمدة المركبة، وأن تتعهد ليبيا بالحصول على كامل احتياجاتها من الفوسفات ومشتقاته من تونس بما يكفي احتياجاتها من مادة حمض الفوسفوريك، وتضمنت المادة الثالثة على تعهد كل من ليبيا وتونس بإنجاز مشروع مشترك لإنتاج حمض الكبريتيك والإسمنت من الجبس، ومدة هذه الاتفاقية عشر سنوات قابلة للتجديد[2].

وقد تم تبادل الوثائق في احتفال رسمي جرى بمقر وزارة الخارجية الليبية بطرابلس، وكان ممثل ليبيا السيد إبراهيم البكباك وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة، وعن تونس السيد الطيب السحباني سفير تونس لدى ليبيا، وكان ذلك بتاريخ 1969/4/4م[3].

من خلال نصوص الاتفاقية يتضح تعاون البلدين بخصوص إنتاج الأسمدة الكيميائية، والتي تُعتبر مادة مهمة لعملية الإنتاج الزراعي كما أن استهلاك البلدين لهذه المادة كبير جداً، وقد اتفقتا أن تتخصص تونس في صناعة الأسمدة الفوسفاتية، وذلك يرجع لوجود خام الفوسفات بها بكميات كبيرة، وتأخذ من ليبيا ما تحتاجه من مادة الأمونيا اللازمة لصناعة الأسمدة الفوسفاتية، كما أن ليبيا تتخصص في إنتاج الأسمدة التي تُعتبر مادة الأمونيا عنصراً أساسياً

---

(1) -" Signatures des Conventions entre Tunisi et Libye dans le domaine de Chimiqe " Maghreb,No.33,Mai - Juin1969,p.27.

(2) إبراهيم البكباك،"اتفاقية في مجال الصناعات الكيميائية بين ليبيا وتونس"، ليبيا الاقتصادية، عدد خاص، (طرابلس، أبريل 1969م)، مرجع سابق، ص15.

(3)" اتفاقية التعاون في مجال الصناعات الكيميائية "، ليبيا الحديثة، عدد 34، 15 أبريل 1969م،ص73.

فيها، وتحصل ليبيا على حمض الفوسفوريك اللازم لصناعة هذه النوعية من الأسمدة من تونس، وإضافة إلى هذا إنشاء مشروع مشترك لإنتاج مادة الإسمنت وحمض الكبريتيك من الجيش[1]، وتعتبر مادة الإسمنت مهمة بالنسبة للبلدين وخاصة لليبيا التي تشهد نهضة عمرانية وإنشائية كبيرة، وكذلك حمض الكبريت مادة مهمة للعديد من الصناعات وخاصة صناعة الأسمدة.

ويتيح هذا التعاون المجال لتسويق هذه المنتجات والتي تحتكرها دول قليلة، كما يوفر جهداً كبيراً في إنتاج الأسمدة بالاعتماد على تبادل المنتجات اللازمة لها بين البلدين، ويفتح هذا التعاون آفاقاً جديدة بين البلدين لتمتين الروابط الاقتصادية والعمل على استحداث مشاريع مشابهة.

مما سبق يتبين أن البلدين بذلا جهوداً كبيرة من أجل توثيق الروابط الاقتصادية والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما، فقامت تونس بتقديم الدعم بتوفير الخبرات التي تتوفر لديها إلى شقيقتها ليبيا، خاصة وأن ليبيا لا تتوفر لديها أية كوادر فنية تذكر في بداية الاستقلال، وبعد تدفق النفط وانتعاش الاقتصاد الليبي قامت الحكومة الليبية بدعم قطاعي الصناعة والزراعة وذلك بتأهيل الكوادر الفنية من مرشدين زراعيين ومختصين في مجال الصناعات التي تعتمد على المنتوجات الزراعية كصناعة زيت الزيتون، وكذلك الاستثمار الأمثل للثروة البحرية الكبيرة التي تملكها ليبيا، وقد استعانت بالخبرات التونسية ولم تتوانَ الحكومة التونسية في مد ليبيا بها، كما عقدت العديد من الاتفاقات الاقتصادية بين البلدين تدعيماً وتنسيقاً للعلاقة الاقتصادية بينهما، وذلك لفائدة كلا البلدين، وقد أثر ذلك على تطور حركة التجارة بينهما كما يتبين خلال الفصل التالي.

---

(1) " اتفاقية التعاون في مجال الصناعات الكيميائية "، ليبيا الحديثة ، عدد 34، 15 أبريل 1969م، مرجع سابق، ص73.

الفصل الثالث

النفط والعلاقات التجارية بين البلدين

أولاً- تطوير وسائل المواصلات بين البلدين.

أ- النقل والمواصلات في ليبيا.

1- النقل البري.

2- النقل البحري.

3- النقل الجوي.

ب- النقل والمواصلات في تونس.

1- النقل البري.
2- النقل البحري.
3- النقل الجوي.

ثانياً- الصادرات الليبية إلى تونس.

أ- أنواع السلع المصدرة إلى تونس.

ب- التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية.

ثالثاً- الصادرات التونسية إلى ليبيا.

أ- أنواع السلع المصدرة إلى ليبيا.

ب- التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية.

رابعاً- الميزان التجاري بين البلدين.

خامساً- أثر النفط في تطور التجارة بين البلدين.

الفصل الثالث

النفط والعلاقات التجارية بين البلدين

تعمل الدول على تنمية اقتصادها لرفع رفاهية مواطنيها، ومن ضمن وسائل تحقيق ذلك الاهتمام بالتجارة الخارجية لما لها من أهمية كبيرة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول فبواسطتها يتم تصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، كما أن تزايد قيمة الصادرات يؤدي إلى حصول الدول على كميات من النقد الأجنبي، والذي بدوره يمكن استخدامه في استيراد المواد والسلع الضرورية لاستهلاك المجتمع ولدفع عجلة الإنتاج، كما أنها تساهم في إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة، تحد من مشكلة البطالة التي من الممكن أن تعاني منها الدولة، إن توثيق العلاقات التجارية بين الدول يكون ذا فائدة للجميع، فيتم تبادل تصدير المنتجات المحلية بينهما، وينعكس ذلك على اقتصاد تلك البلدان، فتساهم في دفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تساعد في إقامة العلاقات الودية بين الدول، وفي إطار العلاقات التجارية بين ليبيا وتونس، يمكن تنميتها وتطويرها باتخاذ بعض الإجراءات التي تساهم في ذلك مثل تسهيل عملية انسياب السلع بين البلدين وخفض التعرفة الجمركية وتقديم التسهيلات المالية للمصدرين ودعم بعض أنواع السلع، وينعكس ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الإطار يتناول هذا الفصل تنمية وسائل المواصلات بين البلدين، والتي تعتبر من المقومات الضرورية للتبادل التجاري، كما يتناول الفصل حركة الصادرات بين الدولتين وأنواع السلع المتداولة، مع توضيح دور النفط في تنشيط الحركة التجارية بين البلدين ، وتأثير ذلك على اقتصاد الدولتين وخاصة تونس.

أولاً- تطوير وسائل النقل والمواصلات بين البلدين.

تُعتبر المواصلات أحد أهم عناصر الإنتاج والتبادل التجاري، وهي ذات تأثير مباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات على حد سواء، فبواسطتها تتم عملية نقل السلع والخدمات بين أقاليم الدولة، وكذلك الربط بين مناطق المواد الخام وأماكن الإنتاج والتصدير، وتيسر إمكانية استغلال المعادن والثروات الطبيعية، كما أنها تنمي الصناعات القائمة، وأن الاهتمام بوسائل النقل المختلفة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي عبر القطاعات الاقتصادية كالسياحة والتجارة والصناعة وغيرها.

أما بالنسبة للنقل الخارجي فيُمكِّن الدولة من تصدير الفائض من إنتاجها وكذلك استيراد ما يلزمها من سلع ومستلزمات تشغيل مختلفة، وتؤثر وسائل المواصلات في حالة تحسينها على ازدياد الترابط التجاري والاقتصادي بصورة عامة، فبالنسبة لوسائل النقل والمواصلات بين ليبيا وتونس فإنها تتميز بالتجاور برياً وبحرياً حيث يمكن ربط المواصلات البرية عبر الحدود بين البلدين عن طريق الطرق البرية المعبدة أو السكة الحديدية، وكذلك يمكن إنشاء خطوط ملاحية تصل موانئ الدولتين، والتي لا تفصلها مسافة كبيرة بينهما ويؤثر هذا إيجابياً على نقل السلع بين البلدين وتنشيط حركة التجارة بينهما.

أ – النقل والمواصلات في ليبيا.

شهدت وسائل النقل والمواصلات في ليبيا تطورات كبيرة خاصة بعد اكتشاف النفط والشروع في تصديره ، حيث إن مشاريع النقل خاصة الطرق البرية تحتاج إلى أموال طائلة، وقد توفرت هذه الإمكانات وبدأت الدولة في تنفيذ خطة طموحة للتنمية في هذا المجال.

1–النقل البري.

يعتبر الطريق الساحلي[1] أطول وأهم طريق بري في ليبيا حيث يبلغ طوله 1700 كيلومتر، ويمتد من حدود البلاد الشرقية مع مصر عند منطقة السلوم ومن ناحية الغرب حتى تونس عند المنطقة الحدودية في رأس أجدير، ويعتبر شرياناً حيوياً يمر بالمراكز العمرانية الرئيسية والمناطق الزراعية والتجارة، كما يربط بين المراكز التجارية خاصةً بين طرابلس وبنغازي، وأن أكثر من ثلاثة أرباع سكان البلاد وتجارتها الداخلية يمر عبر هذا الطريق[2]، وترتبط به أهم الطرق الفرعية خاصةً التي تتجه نحو جنوب البلاد مثل طريق طرابلس الجبل الغربي، وطرابلس فزان.

وفي الفترة من 1951م إلى 1959م لم تشهد الطرق تطوراً يذكر فيما عدا إصلاح وترميم الطرق المتضررة خاصةً الطريق الساحلي، وقد بلغ مجموع شبكة الطرق عام 1959م حوالي 3200 كيلومتر منها 1950 كيلومتراً طرق معبدة و1250 كيلومتراً طرق ترابية، وكان جزء من الطرق

(1) انظر الخريطة بالملحق رقم (20).

(2) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص356.

ضيقاً يبلغ عرضه 3 أمتار والبعض منها 6 أمتار[1] وهذا يعرقل حركة السير في اتجاهين، وخلال الفترة من 1960-1969م ظهر الاهتمام بشبكة الطرق المعبدة وذلك نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي الناتج عن تصدير النفط، فقد شهدت هذه الفترة إنشاء شبكة طرق تربط المراكز السكانية والزراعية في شمال غرب وشمال شرق البلاد، كما أنشأت الطريق الرابط بين سبها في الجنوب الليبي والطريق الساحلي عند منطقة الهيشة بمسافة تتجاوز 600 كيلومترا [2].

وإضافةً إلى هذا فقد شرع في إعادة تعبيد وتوسيع الطريق الساحلي، بتوقيع عدة عقود موزعة على خمس شركات عالمية، تقاسمت المسافة الإجمالية للمشروع البالغة 1700 كم^2، وقد تكلَّف هذا المشروع مبلغ 87 مليون جنيه ليبي، وقد أكد السيد السنوسي لاطيوش وزير المواصلات الليبي على أهمية هذا المشروع الحيوي[3]الذي يربط بين مناطق الساحل الليبي ومناطق الدواخل، وكذلك يربط بين ليبيا وجارتيها مصر وتونس، وفي ذات الوقت يعتبر حلقة وصل استراتيجية بين جناحي الوطن العربي، وفي نهاية سنة 1969م لم يتجاوز طول شبكة الطرق 5800 كليومتر [4].

وازدادت أعداد المركبات التي تعمل على هذه الطرق منذ بداية اكتشاف النفط حيث انعكس ذلك على انتعاش الاقتصاد بصورة تدريجية فتحسنت دُخول المواطنين وارتفع معدل النمو الاقتصادي؛ وقد أدى ذلك إلى امتلاك المواطنين لسيارات الركوب وكذلك لسيارات نقل السلع والمنتجات، والتي رفعت من معدل التبادل التجاري مع الجمهورية التونسية، والجدول التالي يبين تطور أعداد السيارات خلال الفترة من 1960م – 1969م.

---

(1) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق ، ص352.

(2) أبو القاسم محمد العزابي: "النقل والمواصلات"، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص487.

(3) كاجيجي: " في تونس عيد كل يوم" ليبيا الحديثة، العدد 21،(طرابلس، مصلحة المطبوعات والنشر بوزارة الأنباء والإرشاد ، 25 يونية 1966م)، ص8.

(4) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص352.

جدول رقم (36) يوضح أعداد السيارات خلال السنوات 1960-1969م(1)

السنة	السيارات الخاصة	سيارات الأجرة	الحافلات		الشاحنات	
			عددها	حمولتها	عددها	حمولتها بالطن
1960	17145	371	326	13675	9099	41578
1961	19747	375	354	14575	10670	47218
1962	23274	477	482	21985	12533	62404
1963	27879	829	507	23444	14994	94518
1964	33575	139	516	23919	17592	106995
1965	40199	2126	532	23924	20196	116995
1966	50555	2446	578	26280	24625	134349
1967	60292	2921	617	28641	28960	151969
1968	73579	3731	700	29607	34547	172651
1969	86814	3884	727	30895	39947	186377

من خلال الجدول يتبين أن إجمالي عدد السيارات سنة 1960 يقدر بنحو 26941 سيارة مختلفة الأنواع منها 17516 سيارة خاصة بنسبة 63.7% من إجمالي عدد السيارات البالغة 26.941 سيارة، و9.425 سيارة ما بين حافلات وشاحنات بنسبة 36.3% من إجمالي عدد السيارات، ونظراً لتأثير العائدات النفطية على الاقتصاد الليبي بصفة عامة فقد ازداد اقتناء السيارات من قبل المواطنين والحكومة، وقد بلغت أعداد السيارات في سنة 1969م 131372 سيارة أي بزيادة

(1) محمد المبروك المهدوي: مرجع سابق، ص354.

قدرها خمسة أضعاف تقريباً عن عدد السيارات سنة 1960م، كما يلاحظ تضاعف أعداد الشاحنات أربع مرات فقد كانت سنة 1960م 9099 شاحنة وبلغت في 1969م 39947 شاحنة وهذا يعزى إلى حركة الإعمار التي شهدتها ليبيا خلال تلك الفترة.

وبالنسبة لطرق المواصلات عبر السكة الحديدية فقد كانت بليبيا شبكتان من السلك الحديدية إحداهما ببنغازي حيث يبلغ طولها 164كم تربط مدينة بنغازي بضواحيها، وقد كانت العربات المستعملة قديمة الطراز، وتعمل بخسارة متوسطها 24.700 جنيه ليبي في سنة 1958م؛ ويرجع سبب ذلك إلى انتشار العربات التي تستخدم الطرق المعبدة في النقل، وكذلك عدم تحديث شبكة السكة الحديدية وزيادة امتدادها، بالرغم من تفكير الإيطاليين بمد الخطوط الحديدية باتجاه المرج، أما في طرابلس فقد بلغت أطوال الشبكة 178 كيلومتراً[1]، حيث تفرع من المحطة الرئيسية بطرابلس خطان أحدهما اتجه جنوباً عبر العزيزية إلى أسفل الجبل الغربي باتجاه غريان، وخط آخر اتجه نحو الغرب بمحاذاة الساحل حتى عبر قرية جنزور وكانت نهايته عند مدينة زوارة[2]، والتي تفصلها عن الحدود الليبية التونسية مسافة تقارب .55 كيلو متراً. كما توجد شبكة من الخطوط الداخلية يبلغ طولها 30 كم^{2}[3].

وظلت السكة الحديدية في طرابلس أيضاً تعمل بخسارة؛ وذلك ناتج عن منافسة وسائل النقل البري لها، وقد بلغ متوسط الخسارة السنوية 30773 جنيهاً ليبياً وذلك خلال الفترة من 1954م حتى 1958م، وقد ذكر تقرير بعثة البنك الدولي أن تكاليف ربط الشبكتين في بنغازي وطرابلس تقدر بثلاثة ملايين جنيه ووصل الشبكة من بنغازي حتى الحدود المصرية يتكلف 3.7 مليون جنيه، ومد شبكة من زوارة إلى الحدود التونسية تقدر تكلفتها بنحو 430ألف جنيه ، وأوصى التقرير إلى عدم

---

(1) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناء على طلب الحكومة الليبية، ترجمة عدنان فائق عنيتاوي، (واشنطن، أبريل 1960م)، ص351.

(2) محمد علي الصادق الحسنين: نشأة السكة الحديدية في ليبيا، موقع أخبار ليبيا على شبكة المعلومات الدولية ، نوفمبر 2010 م، www.libyaforum.org.

(3) إبراهيم أحمد رزقانة، مرجع سابق ، ص ص 215،216.

التوسع في السكة الحديدية القائمة، نظراً إلى ضآلة التبادل التجاري بين الدول الثلاث لأنها تنتج سلعاً متشابهة، ولذلك اقترحت البعثة إغلاق السكك الحديدية في ليبيا[1].

في حين أن بعثة مؤسسة دوكسيانيس (Du xianas) التي كلفت من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط الليبية في فبراير 1964م بشأن إجراء دراسات حول الاقتصاد الليبي، جاء في تقريرها ضرورة بذل المجهودات لإبقاء خطوط السكة الحديدية صالحة للعمل، وخاصةً شبكتي برقة وطرابلس، ونصحت باستثمار مبالغ مالية في إصلاح السكة الحديدية وإجراء الصيانة اللازمة لها واستيراد ما ينقصها من قطع الغيار والآلات، وذلك لما لهذه السكة من أهمية خاصة في مجال نقل المواد الخام ومواد البناء إلى أماكن المصانع وأماكن الإعمار، كما أشارت إلى ضرورة القيام بدراسات لإمكانية إقامة اتصال حديدي مستمر عبر ساحل شمال إفريقيا، يربط بين مصر وتونس عبر ليبيا ويصل السكة الحديدية بين المغرب العربي ومصر[2]، إلا أن هذه الدراسة لم يؤخذ بها واستمر إهمال السكة الحديدية في طرابلس وبنغازي حتى انتهى بها المطاف بالتوقف عن العمل نهائياً، وقد ساهم في الاستغناء عن خدمات السكة الحديدية انتشار السيارات الخاصة والحافلات والشاحنات بأعداد كبيرة بعد اكتشاف النفط.

2-النقل البحري.

وبالنسبة للنقل البحري فقد أصيبت الموانئ المهمة في ليبيا بأضرار بالغة جراء القصف الجوي في الحرب العالمية الثانية وتطلب هذا مجهودات كبيرة لإزالة السفن الغارقة في الموانئ والتي تعيق حركة الملاحة، وكذلك بناء المنشآت التي تضررت، من مخازن ومباني عامة وتزويدها بمعدات الشحن والتفريغ والقطر[3]، وكانت هذه الإصلاحات التي أنجزت بعد فترة الاستقلال محدودة وذلك لعدم توفر المال اللازم للقيام بصيانة وإعمار واسع النطاق.

وتوجد على الساحل الليبي العديد من الموانئ الرئيسية والثانوية (المراسي)، ومن أشهر الموانئ الليبية ميناء طرابلس وميناء بنغازي، تليها موانئ: طبرق، درنة، مصراتة، الخمس، ويعتبر

---

(1) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناء على طلب الحكومة الليبية، مرجع سابق، ص ص 350، 352.

(2) تقرير عن النقل في ليبيا، مؤسسة دوكسيانيس، (طرابلس، 1965م)، ص8.

(3) أبوالقاسم محمد العزابي: مرجع سابق، ص510

ميناء طرابلس الميناء الرئيسي في ليبيا، حيث يستقبل ما نسبته 70% من تجارة ليبيا؛ ويرجع ذلك إلى وجود الميناء في منطقة سكانية مرتفعة الكثافة ترتبط بطرق مواصلات مع العديد من المدن المجاورة لها، وقد بلغ معدل استيراد المعدات والمواد التجارية المفرغة في ميناء طرابلس 158.8 ألف طن سنة 1954م وارتفع إلى 308.6 ألف طن سنة 1958م، بينما كانت كمية السلع الموردة والمفرغة في ميناء بنغازي 88.5 ألف طن وارتفعت إلى 171.5[1] ألف طن خلال نفس الفترة، ويأتي ميناء بنغازي في المرتبة الثانية من حيث عدد السفن المترددة على الميناء، حيث إنه يستقبل ويصدر ما نسبته 30% من تجارة ليبيا، بالإضافة إلى استقبال سفن الركاب السياحية والتي يقصد ركابها المناطق السياحية في شرق ليبيا[2].

ومع بداية تصدير النفط نتج تطور هائل في حركة الواردات، حيث إن شركات النفط استوردت كميات كبيرة من معداتها ومستلزماتها، كما أن حركة الإعمار التي شهدتها ليبيا تطلبت استيراد كميات كبيرة من الآلات ومواد البناء والعديد من السلع المختلفة؛ وهذا أدى إلى رفع الطاقة الاستيعابية للموانئ وإجراء التحسينات عليها بعد توفر السيولة النقدية اللازمة، وقد بلغت الواردات الليبية سنة 1968م 3.039 مليون طن مقابل 485.105[3] طن عام 1958م أي ما يعادل ستة أضعاف الكمية المستوردة، وقد أدت موانئ منطقة طرابلس دوراً رئيسياً في تنشيط التجارة مع الجمهورية التونسية لقربها من السوق الليبي أولاً ولنمو النشاط الاقتصادي في ليبيا.

3-النقل الجوي.

وفي مجال النقل الجوي تمثل ليبيا مركزاً استراتيجيا مهماً يقع على نقطة تقاطع محورين أساسيين، المحـور الأفقـي في الشمال ويمتد على طول الساحل الشمالي لإفريقيا، والمحور الرأسي يمر بوسط قارة إفريقيا من الشمال إلى الجنوب. إن هذا الموقع يتيح تطوير حركة الطيران في ليبيا على الصعيدين المحلي والدولي، فبالنسبة للنقل الجوي المحلي فإن تباعد العمران يجعله منافساً للنقل البري وخاصةً في نقل الركاب. وعلى المستوى الدولي فالأهمية تكمن في عاملين رئيسيين أولهما

(1)أبو القاسم محمد العزابي: مرجع سابق ، ص ص 510، 511.

(2) محمد إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص22.

(3) أبو القاسم محمد العزابي: المرجع السابق، ص511.

إمكان ليبيا أن تكون مركزاً للتزود بالوقود للطيران العابر، وثانيهما باعتبار ليبيا تمتلك إمكانيات سياحية[1] يمكن استغلالها وتطويرها والدعاية لها حتى يتيح استقطاب السياح الأوروبيين إليها.

وبالنسبة للمطارات العاملة فقد أصبح لدى ليبيا ثلاثة مطارات رئيسية في سنة 1964م، وهي: مطار أدريس بطرابلس، ومطار بنينة ببنغازي، ومطار سبها، وبعض المهابط في غدامس وغات والكفرة، إضافة إلى بضعة مهابط تتبع الحقول والموانئ النفطية المنتشرة في منطقة خليج سرت و أنشأتها شركات النفط لتقديم الخدمات ونقل العمال من وإلى الحقول[2].

ومع بداية استقلال ليبيا لم تؤسس شركة خطوط جوية وطنية حيث إن ذلك يحتاج إلى كوادر علمية وفنية وإمكانات اقتصادية وكل هذا لم يكن متوفراً في تلك الفترة، واعتمدت البلاد على شركات الطيران الأجنبية التي تسير الرحلات الداخلية والخارجية وكانت شركة ليبيا فيا[3] للطيران تسير خطوطاً داخلية تربط بين سبها – طرابلس – بنغازي والعكس يومي الخميس والأحد من كل أسبوع.

وكانت الخطوط الجوية التونسية من ضمن الخطوط العاملة في الدولة الليبية وقد فتحت مكتباً لها في طرابلس ب124شارع الاستقلال، ومن ضمن الخطوط الداخلية التي تسيرها الشركة خط سبها – طرابلس في يونية 1960م، وكان موعد الرحلة الإقلاع من سبها الساعة 8.50 كل يوم اثنين[4]، كما كانت الخطوط التونسية تسير رحلات دولية انطلاقاً من ليبيا، فكان الخط الأول ينطلق من طرابلس إلى روما – تونس – مرسيليا – باريس – الجزائر – الدار البيضاء[5]، والخط الثاني ينطلق من طرابلس إلى تونس ثم روما وكانت مواعيد الرحلة من طرابلس السابعة صباحاً حيث تصل الطائرة الساعة التاسعة وتواصل رحلتها إلى روما، وكانت تكلفة الرحلة طرابلس – تونس – روما والعكس مبلغ 38.15 جنيه[6]، ولعل العلاقات الطيبة التي تربط الشعبين كانت وراء تمكين الخطوط التونسية من فرص العمل هذه.

---

(1) أبو القاسم محمد العزابي: مرجع سابق ، ص528.

(2) يسري عبد الرازق الجوهري: شمال إفريقيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، (القاهرة، دار المعارف، 1978م)، ص221.

(3) جريدة فزان، العدد 144، 18 يولية 1960م، ص3.

(4) نفس المرجع ، العدد 142، 4 يولية 1960م، ص 2.

(5) الأيام، العدد 5، 7 يونية 1964م، ص1.

(6) نفس المرجع والصفحة.

وبما إن ليبيا تمتلك العديد من المطارات وما ينقصها إلا شركة طيران وطنية تدعم مركز ليبيا الاقتصادي، وتنافس الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا والتي تتحصل على أموال طائلة نتيجة استغلالها لهذا المرفق المهم ، ومع توفر الأموال اللازمة بعد البدء في تصدير النفط شرع في تأسيس مؤسسة الطيران الليبية، بشراء عدد طائرتي نوع كارافيل ر- 6 (Caravelle) والتي تعتبر من أجود أنواع الطائرات العالمية، و ستكون نواة لمؤسسة الطيران الليبية والتي بلغ رأسمالها 6 مليون جنيه[1]، وقد تم انتداب طيارين من شركة الخطوط الفرنسية إير فرانس لقيادة الطائرات وكذلك تتكفل الشركة بإجراء الصيانة لها.

وعند الانتهاء من شراء الطائرات وتأمين الكادر الفني والإداري لتشغيلها، تم افتتاح مؤسسة الطيران الليبي في أكتوبر 1965م، وقد جرى احتفال رسمي كبير في مطار أدريس بطرابلس حضره ولي العهد الأمير الحسن الرضا ووزير المواصلات السيد السنوسي الأطيوش ومجموعة من المسئولين في الدولة وأعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي[2]؛ وبهذا حدث تعديل على جدول الرحلات الخارجية والداخلية حيث ذكر السيد هاشم العبار رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطيران الليبية، بأنه تم اقتسام الرحلات الخارجية مناصفةً بين الشركات العاملة في ليبيا، فمثلاً شركة اليتاليا 7 رحلات، ومؤسسة الطيران الليبية 7 رحلات من ليبيا إلى إيطاليا والعكس، ومع الخطوط التونسية رحلة مقابل رحلة[3]، وهكذا مع باقي الشركات العاملة في ليبيا.

وشرعت مؤسسة الطيران الليبية في تسيير رحلات على الخطوط الداخلية وكانت رحلاتها كالآتي:

1. بنغازي – طرابلس.
2. طرابلس – سبها.
3. بنغازي – البيضاء – طبرق[4].

---

(1) " تأسيس مؤسسة الطيران الليبية"، ليبيا الحديثة، عدد 18، 5 مايو م1965م ، ص7.

(2) " ولي العهد الحسن الرضا يفتتح مؤسسة الطيران الليبية "، نفس المرجع ، عدد 4، 7 أكتوبر 1965م، ص9.

(3)"هاشم العبار: " تقرير عن الرحلات الداخلية والخارجية للخطوط الليبية " ، ليبيا الحديثة، عدد 24، 10 أغسطس 1966م، ص ص30،31.

(4) نفس المرجع، ص30.

وكذلك قامت بتسيير رحلات دولية إلى أوروبا والشرق الأوسط والمغرب العربي، وربطت مؤسسة الطيران الليبية تونس بأكثر من خط جوي مع ليبيا وكانت خطوط رحلاتها كالآتي:

1. طرابلس – تونس.
2. طرابلس – جربة.
3. بنغازي – طرابلس – تونس.
4. بنغازي – طرابلس – جربة[1].

وقد عملت مؤسسة الطيران الليبية بنظام التذاكر السياحية والتي تصل نسبة التخفيض فيها إلى 33%، وطبق هذا التخفيض على عدة خطوط من بينها تونس وبيروت وأثينا وإيطاليا[2].

ب- النقل والمواصلات في تونس.

تركت سلطات الحماية الفرنسية العديد من المنشآت في مجال النقل من موانئ ومطارات وخطوط سكة حديدية وطرق برية، وقد قامت الحكومة التونسية بتطوير هذه المنشآت حسب إمكانات الدولة ، فعبدت العديد من الطرق وأدخلت تحسينات على المطارات والموانئ لتواكب خطة التنمية العشرية التي شرعت في تنفيذها مع بداية العام 1962م.

1-النقل البري.

تتجه خطوط المواصلات البرية بتونس من الشمال عند الحدود الجزائرية ومروراً بالساحل الشرقي باتجاه الجنوب فتمتد من طبرقة في الشمال إلى جرجيس في الجنوب بمسافة تزيد عن 700 كيلومتر، ويمر هذا الطريق على المراكز والتجمعات السكانية الساحلية في بنزرت وتونس وقرنبالية وسوسة وصفاقس وقابس ثم إلى مدينة مدين وينتهي عند جرجيس على ساحل المتوسط، والتي تبعد عن الحدود الليبية عند منطقة رأس أجدير بمسافة تقدر بنحو 75 كيلومتراً[3]، وهي الثغرة الفاصلة بين الطريق الساحلي الليبي ونظيره التونسي والتي لا تزال غير معبدة، وقد أشار الرئيس التونسي

---

(1) " جدول الرحلات الجوية "، مجلة ليبيا الاقتصادية، عدد خاص، أبريل 1969م ، مرجع سابق، ص1.

(2) " تقرير عن مؤسسة الطيران الليبية " ليبيا الحديثة، عدد 24، 10 أغسطس 1966م، ص32.

(3) محمود فروة: مرجع سابق، ص122.

الحبيب بورقيبة إلى هذا أثناء زيارته إلى قرية بن قردان[1] عند الحدود الليبية في 4 نوفمبر 1966م، وقال إني أمرت بأن تعبد هذه الطريق حتى مدينة جرجيس، منوهاً إلى أن هذا المشروع سيسهل الاتصال بين الأشقاء في تونس وليبيا وسيمكن من اختصار المسافة والوقت[2]، وييسر نقل الشحنات التجارية بين البلدين وفي هذا تشجيع للتجارة بينهما بما يعود بالفائدة على الشعبين.

بالإضافة إلى وجود طرق فرعية تربط بين المدن الساحلية والدواخل، فربطت تونس بخط بري إلى مدينة الكاف في الجنوب، كما ربطت الموانئ في تونس وسوسة وصفاقس بخطوط برية تخدم حركة المسافرين والسلع وتنقل الإنتاج والمواد الخام إلى تلك الموانئ لتصديرها.

وقد وصل عدد السيارات التجارية والشاحنات التي تستخدم في هذه الطرق في سنة 1952م نحو 11508 سيارة[3]، وتضاعفت أعداد السيارات حيث وصلت في سنتي 1968، 1969م إلى 59 ألف و62.3 ألف سيارة ركاب على التوالي، وقد بلغت أعداد السيارات التجارية في نفس السنتين المذكورتين إلى 33.1 ألف و34.9 ألف سيارة[4]، وقد ساهمت هذه السيارات في نقل المسافرين بين البلدين.

ويعد النقل بالسكة الحديد من أقدم طرق النقل الحديثة التي شهدتها تونس[5]، وتربط شبكة السكة الحديدية معظم المدن الرئيسية في تونس، كما أنها تربط بين مناجم الخامات والموانئ الرئيسية، ففي شمال البلاد توجد مجموعة خطوط تتجه إلى مدينة تونس وأهمها خط غار الدماء تونس الذي يربط السكة الحديدية بتونس مع شبكة السكة الحديدية بالجزائر، ويتصل بخط طبرقة، ماطر، بنزرت قبل وصوله إلى تونس، وهذا الخط ينقل خام الحديد من جبال خمير ومقعد إلى

---

(1) قرية حدودية تونسية تبعد عن الحدود الليبية مسافة 30 كم تقريباً.

(2) الحبيب بورقيبة: خطب، (تونس، نشريات وزارة الإعلام، 1982م)، ج23، ص16.

(3) محمود فروة: مرجع سابق، ص425.

(4) إحصائيات النقل والمواصلات في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 24، (بيروت، فبراير 1981م)، ص179.

(5) كان أول خط حديدي دشن في تونس في عهد محمد الصادق باي بتاريخ 2 أغسطس 1972م، وكان يربط بين تونس وحلق الوادي والمرسى، وبعد استقلال البلاد أنشأت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية في 27 ديسمبر 1956م، انظر موقع الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية على شبكة المعلومات الدولية، www.sncft.com.tn

مصنع الحديد في منزل بورقيبة، ويمتد خط حديدي عبر المناطق الساحلية من تونس حتى قابس في الجنوب ويمر بسوسة وصفاقس[1].

كما تتفرع خطوط من المدن الرئيسية نحو الدواخل فيربط خط منطقة الكاف والقلعة والخصبة في وسط غرب البلاد إلى تونس العاصمة، كما ينطلق خط من سوسة إلى القصرين والرديف في الجنوب الغربي، وخط آخر من صفاقس إلى المتلوي وقفصة وتوزر[2]، وهو يختص بنقل خامات الفوسفات إلى ميناء مدينة صفاقس للتصدير، ويقع هذا الخط تحت إدارة شركة فوسفات قفصة وضم إلى الشركة الوطنية للسكة الحديدية التونسية بعد انتهاء العقد لاتفاقية سابقة وذلك يوم 31 ديسمبر 1966م[3]، وبذلك سيطرت الدولة التونسية على كامل خطوط الشبكة والتي يبلغ طولـها 1792 كيلو متراً [4].

وتقوم السكك الحديدية بدور مهم في نقل البضائع فقد وصل متوسط ما تم نقله في سنة 1968م نحو سبعة ملايين طن ثلثيها متكون من الفوسفات والحديد، وباقي الكمية يتوزع بين المنتجات الزراعية والتي تشكل الحبوب 80% من الشحنات المنقولة ويتوزع 20% من الشحنات على اللفت السكري والحلفاء والسكر وغيرها من المنتجات، وتواجه السكك الحديدية في تونس مشكلة يرجع أصلها إلى فترة الاستعمار وهي أن الخطوط الحديدية ذات مقياسين أحدهما المقياس العادي (1.44 متر) وتبلغ أطوال الخطوط بهذا المقياس 500 كليومتر وتكون في شمال البلاد خاصةً الخط من تونس إلى غار الدماء والذي يعد امتداداً للشبكة الجزائرية ذات نفس المقياس، بينما تكون خطوط وسط تونس وجنوبها ذات مقياس ضيق ويبلغ متراً واحداً، ومن أهم هذه الخطوط خط تونس قابس[5].

قابس[5].

إن اختلاف مقياس الخطوط يسبب مشكلة كبرى لمستقبل الخطوط الحديدية في البلاد مما يسببه من صعوبات كبيرة في التشغيل وعدم تكامل الشبكة بين أقاليم الدولة، خاصةً وأن شبكات

---

(1) فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص184.

(2) انظر الخريطة بالملحق رقم (21).

(3) موقع الشركة الوطنية للسكة الحديدية التونسية على شبكة المعلومات الدولية www.sncft.com ،مرجع سابق.

(4) إحصائيات النقل والمواصلات في الوطن العربي، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص181.

(5) فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص ص 185، 187.

السكة الحديدية في الأقطار المجاورة كلها ذات مقياس عادي، وهذا يسبب مشكلة في حالة عزم الحكومة التونسية مد خط السكك الحديدية حتى الحدود الليبية عند رأس أجدير والتي تبعد مسافة 180 كيلومتراً عن مدينة قابس التي ينتهي فيها خط السكة الحديدية التونسية.

2-النقل البحري.

وبالنسبة للنقل البحري فتتميز تونس بساحل طويل على ضفتي المتوسط الشمالية والشرقية حيث يبلغ طوله 1300 كم وتتخلله العديد من التعاريج الطبيعية والتي تساعد على إنشاء الموانئ والمرافئ وتوفر حماية طبيعية للسفن، وتملك تونس موانئ رئيسية في تونس العاصمة وبنزرت حيث يستقبل الميناء السفن التجارية ذات الحمولة الكبيرة، وكذلك ميناء سوسة والذي جهز بأرصفة طولها 870 متراً لتقديم الخدمات للسفن، كما يوجد ميناء كبير في مدينة صفاقس حيث يتم ربطه بخط حديدي يتصل بمناجم الفوسفات في مدينة قفصة، وجهز الميناء للقيام بعمليات تصدير هذه المادة، وعلاوة على ذلك توجد العديد من الموانئ الصغيرة في قابس والمهدية والمنستير وجرجيس والحمامات[1]. ويشجع انتشار هذه الموانئ على قيام تجارة نشيطة بين البلدين، حيث إن النقل البحري يعتبر أرخص أنواع النقل، وبواسطته يتم نقل كميات كبيرة من المواد سواء كانت منتجات صناعية أم زراعية أو مواد خام، وإضافة إلى ذلك أن المسافة قصيرة بين موانئ تونس والموانئ الليبية خاصةً ميناء طرابلس والذي يعتبر الميناء الرئيسي في ليبيا.

وقد ربطت الموانئ الليبية بالموانئ التونسية بخطوط ملاحية كانت تديرها شركات أغلبها أجنبية[2]، ففي ليبيا كانت الشركة الليبية للملاحة والسفريات تسير خطاً ملاحياً منتظماً بين موانئ اليونان – يوغسلافيا – إيطاليا – تونس – طرابلس كل خمسة عشر يوماً، وكانت هذه الشركة تنقل السلع والمنتجات الصناعية والزراعية إضافة إلى تخصيص أماكن في البواخر للركاب[3]، وقد كانت

---

(1) محمود فروة: مرجع سابق، ص432.

(2) حسب الإحصائية المدونة في الدليل التجاري لطرابلس سنة 1965م يبلغ إجمالي شركات الملاحة في ليبيا 25 شركة ملاحية منها أربع عشرة شركة أجنبية وإحدى عشرة شركة محلية، ومن الشركات الأجنبية : شركة ليبيان شيبنج ترافيل 82 ش 24 ديسمبر ، شركة لوفريدو ولده في ميدان الشهداء، شركة كارميلو غريك 107 سيدي درغوث، ومن الشركات الليبية الشركة الليبية للملاحة والتجارة وصيد الأسماك بنغازي – طرابلس، وكالة شمال إفريقيا للملاحة 49 سيدي درغوث، شركة الملاحة العربية ش 24 ديسمبر – غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م مرجع سابق، ص111.

(3) الأيام، عدد 5، 7 يونية 1964م، ص7.

الدولة الليبية تمتلك عدد أربع بواخر شحن مختلفة، كما تقوم الشركة الليبية التونسية للملاحة بتسيير رحلات بين موانئ البلدين، مقر هذه الشركة طرابلس شارع أنقرة رقم 14[1].

وفي المقابل كانت العديد من الشركات الأجنبية تدير الخطوط الملاحية في الدولة التونسية التي لا تمتلك بواخر خاصة بها[2]، ومن بين الشركات التي كانت تسير خطوطاً بحرية تربط بين ليبيا وتونس كانت الشركة العامة ترانستلانتيك Translantique (النقل عبر الأطلسي) وكانت تقوم برحلتين أسبوعياً من ميناء مرسيليا إلى موانئ تونس: حلق الوادي ، سوسة ، المنستير، المهدية، صفاقس، قابس، جربة، ثم طرابلس ومالطا، وكانت هذه الشركات الفرنسية تحتكر النقل بين موانئ جنوب فرنسا وتونس، كما توجد عدة شركات أخرى منها شركة الملاحة العامة الإيطالية والتي تسير رحلتين أسبوعياً إحداهما من جنوة والأخرى من باليرمو باتجاه تونس وحلق الوادي، والشركة البحرية الوطنية التي تحصلت على امتياز تسيير خطوط منتظمة من مرسيليا إلى طرابلس ثم الموانئ التونسية: جرجيس، جربة، وقابس، وصفاقس، سوسة ثم تونس[3].

وإضافة إلى هذه الشركات التي تسير خطوطاً بحرية بين البلدين فقد أعلن عن إنشاء شركة قومية للملاحة تضم كلاً من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وهدفها ربط دول المغرب العربي عن طريق خطوط ملاحية بحرية، وكان ذلك في مؤتمر لوزراء المواصلات في دول المغرب العربي والذي عقد في الرباط في الفترة بين 25-31 أكتوبر 1968م.[3]

---

(1) غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م، مرجع سابق، ص111.

(2) إحصائيات النقل والمواصلات في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص183.

(3) محمود فروة: مرجع سابق، ص ص 433، 435.

(4) إحصائيات النقل والمواصلات في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، مرجع سابق،ص183.

(5) تأسست شركة الخطوط الجوية التونسية في 21أكتوبر 1948م،وقدر رأسمالها بنحو 60 مليون فرنك مقسمة بين الحكومة التونسية وشركة الخطوط الجوية الفرنسية، وقد مارست نشاطها في ابريل 1946م بشراء أربع طائرات داكوتا دي سي Dakota Dc-33، وفي سنة 1958م شرع في تكوين الكوادر التونسية من الفنيين والطيارين والملاحين بالاستعانة بخبرات من فرنسا والمغرب ، وتطورت الشركة في إمكانياتها حتى وصل عدد الطائرات سنة 1956م حوالي سبع طائرات، انظر موقع الخطوط التونسية على شبكة المعلومات الدولية WWW.tunisair.com.

3- النقل الجوي.

وبالنسبة للنقل الجوي في تونس فقد أنشأت الخطوط الجوية التونسية قبل فترة الاستقلال في 1956م،[4]وكانت سابقة في تأسيسها عن نظيرتها في ليبيا، وقد أتيحت لها الفرصة بالعمل في داخل ليبيا بتسيير رحلات داخلية وكذلك بربط ليبيا بخطوط طيران خارجية، وقد ضمت الخطوط التونسية أربع طائرات إلى الخدمة من طراز داكوتا دي سي 3 (Dakota DC-3) ثم تطورت أعداد الطائرات العاملة، حيث أضيفت ثلاث طائرات إلى الخدمة من طراز كارافيل (Caravelle)، أضيفت الأولى في سنة 1961م وتلتها الأخرى في 1964م ودخلت الثالثة الخدمة في 1965م[1]؛ وبذا وصل عدد الطائرات إلى سبع طائرات عاملة مكّنت الخطوط الجوية التونسية من العمل محلياً ودولياً بربط تونس بالعديد من المدن العالمية سواء في أوروبا أو في الدول العربية.

وقد فتحت الخطوط التونسية خطها المنتظم إلى ليبيا ومصر في 30 نوفمبر 1968م تونس – طرابلس – القاهرة، بواسطة طائرة نوع كرافيل وكانت مواعيد الرحلات يومي السبت والأحد من كل أسبوع[2]، وكانت الرحلات تنطلق من مطار العوينية (مطار تونس قرطاج).

أما عن المطارات في تونس ففي سنة 1962م لم يكن في البلاد سوى مطار دولي واحد وهو مطار تونس العوينية، وقد بلغ عدد المسافرين منه في تلك السنة 187 ألف مسافر، كما تم تجهيز وتحديث مطار جربة – مليتة لمواجهة احتياجات السياحة وأصبح ثاني المطارات التونسية في حركة النقل الجوي حيث بلغ عدد المسافرين منه سنة 1968م نحو80 ألف مسافر، كما تم إنشاء مطار المنستير سنة 1962م وذلك لخدمة حركة السياحة في منطقة سوسة والتي تبعد عن المطار بمسافة 14 كيلومتراً، وقد سجلت حركة النقل به 17 ألف مسافر سنة 1968م[3]، وقد أدت الخطوط التونسية دوراً مهماً في التواصل بين أبناء الشعبين سواء كانوا تجاراً أو سواحاً أو مسئولين.

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بين ليبيا وتونس، فقد تأخر ربط الاتصال الهاتفي بين البلدين في حين تم الربط بين تونس والجزائر، وكانت فكرة ربط المغرب العربي بشبكة واحدة للبريد والبرق والهاتف، حيث تم اجتماع لجنة التنسيق بين دول المغرب العربي في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بتونس في 29 مارس 1965م، وحضر الاجتماع عن الجانب

---

(1) موقع الخطوط التونسية على شبكة المعلومات الدولية WWW.tunisair.com. ، مرجع سابق.

(2) جريدة العمل، افتتاحية، عدد 4063، 13 نوفمبر 1968م، ص1.

(3) فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص ص 194-195.

التونسي صالح بالزاوية المدير المساعد بكتابة الدولة للبريد والبرق والهاتف، ومن الجزائر عمراني حيد المليك المدير العام بالوزارة الجزائرية للبريد والبرق والهاتف، وعن المغرب السيد عبد الرازق برادة الأمين العام بالوزارة المغربية للبريد والبرق والهاتف، وأكدت اللجنة على أهمية ربط الاتصالات بين دول المغرب العربي، واستخدام أحدث التكنولوجيات المستخدمة في الاتصالات، كما أكدت على الاهتمام بالصناعات في مجال الاتصالات وتكون هذه الصناعة مجدية لو عممت على مستوى المغرب العربي[1]، وفي أكتوبر 1965م صرح السيد وزير الاتصالات الليبي بأنه سيتم إنجاز مشروع الاتصال الهاتفي بين ليبيا وتونس خلال هذه السنة.

مما سبق يتضح مدى الجهود المبذولة للربط بين الدولتين الشقيقتين عبر وسائل الاتصالات المختلفة والتي واجهت بعضها العديد من العراقيل سواء كانت مادية أم مشاكل إدارية أم عدم الاهتمام من أحد الأطراف، مثال ذلك عدم ربط الطريق البري بين تونس وليبيا بالرغم من المسافة البسيطة التي لم تعبد بين رأس أجدير وجرجيس، وكذلك عدم ربط الخط الحديدي بين زوارة وقابس، أما بالنسبة لوسائل المواصلات الجوية والبحرية فقد تحسنت خاصةً بعد تأسيس شركات وطنية تمارس أعمال المواصلات، وبصفة عامة فإن تطوير وسائل المواصلات بين البلدين ينعكس إيجابياً على العلاقات فيما بينهما ويسهل انسياب حرية السلع والركاب بين البلدين.

ثانياً- الصادرات الليبية إلى تونس .

يتسم الاقتصاد الليبي باعتماده على المنتجات الزراعية والحيوانية بدرجة كبيرة، وتتأثر هذه المنتجات بكمية هطول الأمطار والتي عادة ما تكون متذبذبة، مما يؤدي إلى تذبذب الإنتاج، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم انتظام الكميات المصدرة، وهذا يؤدي إلى خللاً في نمو الاقتصاد المحلي، وكان هذا في الفترة التي سبقت اكتشاف النفط، وبعد اكتشاف النفط طرأت تغييرات كبيرة على كميات وأنواع السلع المصدرة.

١- أنواع السلع المصدرة إلى تونس:

خلال الفترة من يناير إلى مارس 1956م كانت الصادرات إلى تونس تقدر بـ 101 ألف جنيه[2] شملت مواد غذائية بقيمة 71 ألف جنيه ، مواد خام غير صالحة للأكل بقيمة 3 آلاف جنيه، ومواد

---

(1) الصباح، عدد 3941، 30 مارس 1965م، ص ص1،2.

(2) الجنيه الليبي يساوي في قيمته الجنيه الاسترليني، وينقسم إلى100 قرش والقرش إلى عشرة مليمات، وفئات النقد الليبي من الورق هي: عشرة جنيهات، خمسة جنيهات، جنيه واحد، خمسون قرشاً، عشرة قروش، خمسة قروش، ومن المعدن. قرشان، قرش، خمسة مليمات، مليمان، مليم واحد، انظر غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م مرجع سابق، ص 21 .

كيمائية تبلغ قيمتها 3 آلاف جنيه، والباقي مصنوعات متنوعة تقدر بنحو 26 ألف جنيه[1]، وتأتي تونس في المرتبة التاسعة من بين الدول المستوردة من ليبيا في تلك الفترة.

وخلال الربع الثاني في سنة 1956م (إبريل- يونيه) بلغت الصادرات الليبية إلى تونس 19 ألف جنيه منها 9 آلاف مواد غذائية و15 ألف عبارة عن مواد خام مختلفة، وقد شكلت قيمة الصادرات إلى تونس نسبة 2.4% من إجمالي صادرات ليبيا البالغة 790 ألف جنيه خلال الفترة المذكورة، وتأتي تونس في المرتبة السادسة من حيث الدول التي تستورد السلع الليبية، حيث احتلت إيطاليا المرتبة الأولى وقد استوردت بما قيمته 314 الف جنيه، وتليها مصر بقيمة 158 ألف جنيه، ثم تأتي مالطا في المرتبة الثالثة بمبلغ 103 الف جنيه ثم المملكة المتحدة بقيمة 90 ألف جنيه واليونان بمبلغ 70 الف جنيه، ثم تونس بقيمة 19 ألف جنيه [2] .

ومن الملاحظ أن قيمة الصادرات الليبية إلى تونس متدنية جداً وقد يرجع ذلك إلى ضآلة كمية السلع المصدرة من ليبيا، والبالغ قيمتها في تلك الفترة 790 ألف جنيه في حين كان إجمالي الواردات 3866 ألف جنيه بفارق عجز بلغ 3076 ألف جنيه، ومن خلال الفارق الكبير بين الصادرات والواردات يتبين ضآلة حجم الصادرات، ومن الأسباب الأخرى لضعف حجم الصادرات تجاه تونس هو تشابه أنواع السلع المتبادلة بين الطرفين فمعظم الصادرات الليبية هي منتجات نباتية وحيوانية وكذلك الوضع بالنسبة لتونس، وهذا يؤدي إلى عدم وجود فرص تسويقية للطرفين، والجدول التالي يبين أنواع السلع المصدرة من ليبيا خلال 1959م.

---

(1) ليبيا الاقتصادية، نشرة اقتصادية بمناسبة المؤتمر السادس للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية المنعقد في ليبيا بتاريخ 18 أكتوبر 1956م، (طرابلس، وزارة الاقتصاد الوطني،1965م) ، ص 26.

(2) Alphabetical index of the Libyan trade classification 1956, Central Statistics Office, Ministry of National Economy, Tripoly,1957,p.5.

جدول رقم (37) يبين أنواع الصادرات الليبية خلال سنة 1959م [1]

أصناف السلع	القيمة بآلاف الجنيهات	النسبة المئوية من مجموع الصادرات
الفول السوداني	766	20.9
جمال	604	16.5
ضأن وماعز	368	10.1
الجلود	277	7.6
الأبقار	216	5.9
بذور الخروع	241	6.6
زيت الزيتون	157	4
حديد خردة	151	4
تن مملح ومقدد	148	4
الحلفاء	109	3
سلع أخرى	622	17
المجموع	3659	100

معطيات الجدول تشير إلى أن معظم الصادرات الليبية هى عبارة عن منتجات حيوانية وزراعية حيث شكلت المنتجات الحيوانية نسبة 40.1% من إجمالي الصادرات البالغ 3659 ألف جنيه، وتأتي الإبل في المرتبة الأولى حيث بلغت 16.5% من قيمة الصادرات تليها الضأن والماعز بنسبة 10.1% من قيمة الصادرات، وقد احتلت المنتجات الزراعية المرتبة الثانية في قائمة الصادرات حيث شكلت نسبة 34.5% من إجمالي الصادرات وشكلت سلعة الفول السوداني نسبة ثلثي الصادرات الزراعية وقد بلغت 20.9% من إجمالي الصادرات، وتشكل المنتجات الزراعية والحيوانية أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات حيث بلغت نسبتها 87.6% من قيمة الصادرات، ومن المعلوم أن اعتماد الصادرات على المنتجات النباتية والحيوانية يتعرض لنقصان شديد في حالة حدوث الجفاف باستثناء بعض المنتجات التي تتسم بالاستقرار مثل الفول السوداني [2] .

ومن السلع التصديرية المهمة التي كانت على قائمة الصادرات هي بذور الفول السوداني حيث شكلت نسبة تجاوزه ثلث الصادرات الليبية غير النفطية، والجدول التالي يبين الكميات المصدرة من الفول السوداني خلال الفترة من 1960- 1967م.

---

(1) غرفة التجارة والصناعة لولاية طرابلس الغرب، دليل طرابلس الغرب 1960- 1961م، (طرابلس، مطبعة ماجي، 1962م)، ص20.

(2) غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م، مرجع سابق، ص58.

جدول رقم (38) الكميات المصدرة من مادة الفول السوداني خلال الفترة 1960-1967م[1]

السنة	الكميات بالكيلوجرام	القيمة بالدينار[2]	النسبة من إجمالي الصادرات إلى تونس
1960م	657393	75865	%91
1961	287637	33530	%78
1962	39567	4774	%19
1963	925162	108245	%87.6
1964	9785	1165	%0.37
1965	106804	17691	%0.77
1966	---	---	---
1967	125666	26627	%55

نلاحظ من خلال الجدول أن سلعة الفول السوداني تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الليبية تجاه تونس فكانت في سنة 1960م تشكل 91%، وهبطت سنة 1962م إلى 19% ثم عادت للارتفاع سنة 1963م إلى نسبة 87% من إجمالي الصادرات، وقد يعزى هذا التذبذب إلى الإقبال

(1) الجدول من إعداد الباحث والبيانات مستقاة من المصادر التالية:

- Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1960 secretarlatdetat au plan et aleconomlenatlonale, Tunisie,1961, p. 3.
- Ibid, Annee 1962,p.188.
- Ibid, Annee 1963, p. 3.
- Ibid, Annee 1964, p.167.
- Ibid, Annee 1965,p.4.
- Ibid, Annee 1966, p.167.
- Ibid, Annee 1967, p.168.

(2) الوحدة النقدية التونسية هي الدينار، والذي يتألف من 1000 مليم، وفئات النقد التونسي من الورق هي: خمسة دنانير، دينار واحد، نصف دينار، والقطع من المعدن تتألف من: 100 مليم، 50 مليم، 10 مليم، 5 مليم، 2 مليم. ويعادل مبلغ 1.176000 دينار تونسي جنيه ليبي واحد وذلك حسب نشرات الصندوق الدولي للعملة في شهر فبراير 1962م. المصدر كتابة الدولة للتصميم و المالية، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الدليل الصناعي التونسي، ،1964م، مرجع سابق، ص ص 89، 88.

على استهلاك هذه المادة محلياً[1]، وقد توقف تصدير الفول السوداني في سنتي 1968م و1969م ويعزى ذلك إلى انخفاض أرباح هذه المادة؛ الأمر الذي أدى إلى تركيز التجار الليبيين على تجارة الواردات التي ازداد الطلب المحلي عليها، كما أزدادت مدخولاتها أكثر من مادة الفول السوداني، ولتلافي هذا الخلل قامت الحكومة الليبية بتشجيع التجار وتحفيزهم للاستمرار في تصدير هذه المادة، حيث أصدر مجلس الوزراء قرار في نوفمبر 1967م يقضي بمنح اعانة تصدير لهذه المادة، بمقدار 12 جنيهاً للطن الواحد من النوع المتوسط وبمقدار 14 جنيهاً للطن الواحد من النوع الجيد[2].

كما يصدر منتوج الشعير الزائد عن الحاجة وذلك يحدث أثناء فترات سقوط الأمطار بغزارة حيث إن هذه المادة تعتمد على مياه الأمطار، فلذلك يكون إنتاجها متذبذب وكذلك تصديرها، ففي سنة 1960م تم تصدير كمية منها بلغت 61119 كيلوجراماً بقيمة 2341 [3]ديناراً، وسنة 1961م صدر منها 46086 كيلو جراماً بقيمة 1872 ديناراً[4]، وفي سنة 1962م زادت الكميات المصدرة حيث بلغت 41638 كيلوجراماً بقيمة 7441 ديناراً[5]، وبلغت في السنة التي تليها 98900 كيلوجرام بقيمة 6749 ديناراً، وتوقف تصدير هذه المادة منذ هذه السنة حتى سنة 1969م؛ وذلك يرجع لندرة الإنتاج، وتحتاج البلاد إلى استيراد كميات كبيرة من الشعير والقمح لسد العجز الحاصل.

وتعتبر الحلفاء من المنتجات النباتية التي تساهم في الصادرات الليبية بنسبة كبيرة خاصة خلال فترات الجفاف حيث يقبل السكان على تجميعها وبيعها، فهي تنمو دون تدخل الإنسان فلا تحتاج إلى عناية أو اهتمام وبذلك تعتبر مصدر رزق إضافي للعديد من السكان، وكانت تستخدم كمادة أساسية في صناعة الورق، وقد بلغت صادرات ليبيا منها خلال سنتي 1962م و 1963م ما قيمته 65.71 ألف جنيه وبنسبة 3.27% و 4.14% [6] من إجمالي الصادرات غير النفطية على التوالي، وكانت

---

(1) نوري عبدالسلام بريون : مرجع سابق، ص 174.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, annees1960, op.cit.,p. 167

(4) Ibid., Annee1961, op.cit.,p. 187.

(5) Ibid., Annee1962, op.cit.,p. 195.

(6) غرفة التجارة والزراعة والصناعة لطرابلس، الغرب، الدليل التجاري 1965م، مرجع سابق، ص58.

صادرات هذه المادة إلى الشقيقة تونس قد قدرت بنحو 1323302 كيلوجرام بما قيمته 9718 ديناراً[1] خلال سنة 1969م، مع العلم بأن تونس تنتج نفس المادة.

وإضافة إلى السلع السابقة توجد سلع أخرى ضمن قائمة الصادرات ولكن بكميات قليلة مثل مادة الحنطة، حيث ثم تصدير كمية منها في سنة 1961م بلغت 4547 كيلوجراماً بقيمة 1026 ديناراً[2]، وصدرت كميات من مادة الذرة الرفيعة في سنة 1962م بلغت 141638 كيلوجراماً بقيمة 7441 ديناراً [3].

وبالنسبة للمنتوجات الحيوانية التي يتم تصديرها إلى الخارج فهي تشمل الجلد (جلود أبقار وجلود اغنام) وبلغت الكمية المصدرة من هذه المادة في سنة 1967م 179774 كيلوجراماً بقيمة 29450 ديناراً، واستمرت في الارتفاع سنة 1969م حيث وصلت إلى 179263 كيلوجرام بمبلغ 21956 ديناراً، ومن الملاحظ تطور تصدير هذه المادة في خلال السنوات المذكورة؛ وقد يرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج الحيواني وكذلك زيادة استيراد الحيوانات الحية، التي زاد استهلاكها محلياً حيث إن تدفق النفط أدى إلى تغيرات كبيرة في بنية الاقتصاد الليبي فارتفعت القوة الشرائية للمواطن وبالتالي زاد اقباله على شراء السلع عامة، وكذلك تدفق الآلاف من العمال الأجانب المصاحب للشركات النفطية؛ أدى إلى زيادة الاستهلاك في كافة السلع، وقد أدى هذا إلى زيادة الواردات فبلغت سنة 1967م نحو144.662 مليون جنيهاً بزيادة قدرها 30.246 ميلون جنيهاً عن سنة 1966م والتي بلغت 114.416 مليون جنيهاً[4]، وكان جزء كبير من هذه الواردات يشمل الحيوانات الحية (أغنام وماعز وأبقار وأبل) وقد بلغت أعداد الأغنام المستوردة سنة 1964م 30973 رأساً، وتضاعفت الكمية بشكل كبير وصل إلى أحد عشر ضعفاً في سنة 1967م حيث بلغت 346120 رأساً

---

(1) Statistiques du Commerce Exter leur de le Tunisle,annee1968, Secrtatdetat au plan et aleconomlenational, Tensile,1969,op.cit.,p.3.

(2)Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee1961, op.cit.,p.19.

(3) Ibid., Annee1962, op.cit.,p.14.

(4)Chamber of Commerce & Industry of Tripolitania, Commercial directory 1968-1969, (Tripoly:1970),p.47 -

وازدادت الكمية المستوردة في سنة 1968م حيث وصلت إلى 442561 رأساً، واستمرت في التصاعد حتى وصلت إلى 505048 رأساً سنة 1969م.[1]

وإضافة إلى الصادرات من الحيوانات الحية كانت تصدر منتجاتها والمتمثلة في الأصواف والشعر والدهون والجلود، وتتأثر هذه الصادرات بالأوضاع المناخية في البلاد فتتقلص كما حلت بالبلاد موجات الجفاف، وتزداد إبان فترات الخصب، وقد كانت كمية الصادرات من الصوف والشعر إلى تونس سنتي 1963م، 1964م 20115 و 63921 كيلوجراماً، بمبلغ 7466 و 4807 دينار [2] على التوالي، وقد سجلت هاتان السنتان أعلى قيمة تم استيرادها من هذه السلعة خلال فترة الستينيات وكانت الصادرات ضئيلة لا تذكر خلال الفترة من 1966م إلى 1969م حيث سجلت في الأخيرة بنحو 56 دينار فقط، وتستخدم تونس هذه المادة في صناعة السجاد والبطاطين والملابس والتي يعاد تصدير جزء منها إلى ليبيا.

كما تشير الاحصائيات الى تصدير كميات من الدهون الحيوانية عند حصول فائض في الإنتاج، حيث تم تصدير كمية 168486 كيلوجراماً بقيمة 13526 ديناراً وذلك سنة 1966م [3] ، بينما لم تسجل صادرات تذكر خلال فترة الستينيات من هذه المادة، والتي تتضمن الشحوم الحيوانية والزبدة وكذلك الشموع المصنوعة من الدهون.

وعلاوة على هذا تصدر ليبيا بعض المنتجات المتنوعة مثل مواد الدباغة والصباغة والتي بلغت الصادرات منها خلال سنتي 1960م، 1961 نحو 13245 و 9339 كيلوجراماً بقيمة 4292 و 2155 ديناراً [4] على التوالي، ولم تسجل الفترات اللاحقة حتى سنة 1969م أي صادرات من هذه السلعة إلى دولة تونس.

---

(1) وزارة الزراعة بالملكة الليبية، إحصائيات عن القطاع الزراعي 1961-1970م(طرابلس، المطبعة الحكومية،1971م)، ص85.

(2)Statistique Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee1964,op.cit.,p. 4.

(3)Statistique Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee1966,op.cit.,p. 4.

(4)Ibid, Annee1964,op.cit.,p.p.167,187.

وبعد اكتشاف النفط في ليبيا والبدء في انتاجه بشكل تجاري دخلت هذه السلعة المهمة قائمة الصادرات الليبية إلى تونس، حيث تم تصدير النفط والمشتقات النفطية إلى الدولة التونسية، وذلك لتغطية احتياجاتها من هذه المادة المهمة والتي تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة ، ونظراً لقرب المسافة بين ليبيا وتونس فإن تكلفة نقل النفط تكون أقل بكثير مقارنة بتكاليف النقل من دول أخرى بعيدة، والجدول التالي يبين الكميات المصدرة من النفط.

جدول رقم (39) يبين الكميات المصدرة من النفط إلى تونس خلال الفترة 1964-1969م[1]

السنة	الكمية بالكيلوجرام	القيمة بالدينار
1964م	1728587	271608
1965	267517890	2224123
1966	56132745	385940
1969	153476097	1156295

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب الكميات المصدرة من النفط والمشتقات النفطية حيث كانت تزيد عن ربع مليون دينار في سنة 1964م ثم شهدت أعلى معدل لها في سنة 1965م، حيث وصلت إلى مليونين وربع المليون من الدينارات ، ثم انخفضت في سنة 1966م، وتوقفت العائدات في سنتي 1967-1968م، واستأنفت في سنة 1969م، وقد يعزى ذلك هذا التذبذب إلى سياسة تونس فيما يخص التجارة الخارجية.

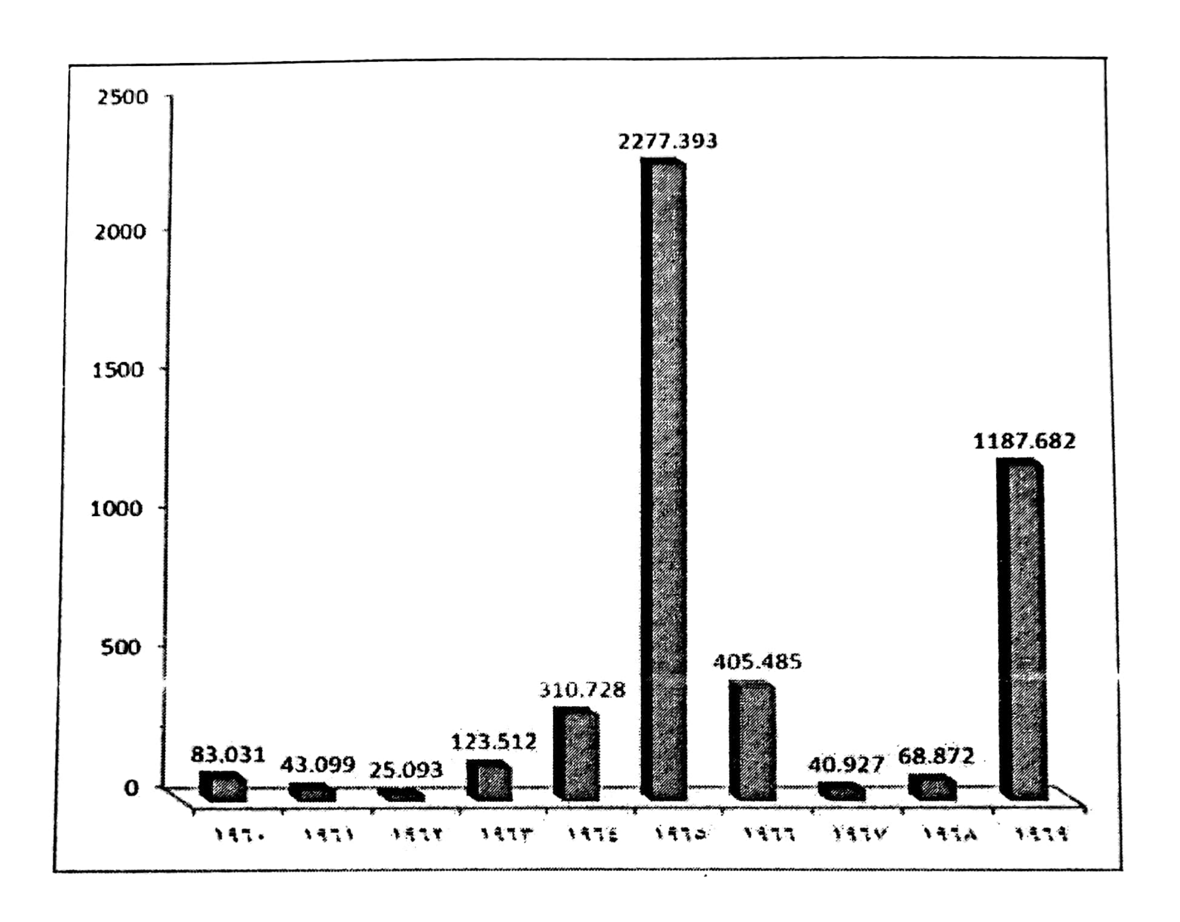
وعموماً فإن الصادرات الليبية إلى تونس تتألف من منتوجات زراعية وحيوانية تتأثر بكميات الأمطار التي تسقط على البلاد، فأغلب الأحيان لا توجد كميات فائضة للتصدير وفي السنوات الجيدة تصدر كميات من الحبوب والحيوانات ومنتوجاتها، وعند اكتشاف النفط ازدادت الصادرات النفطية مع تقلص قيمة الصادرات الزراعية الحيوانية، والرسم البياني التالي يبين قيمة الصادرات الليبية إلى تونس خلال الفترة من 1960-1969م

---

(1)الجدول من عمل الباحث والمعلومات مستقاة من المصادر التالية:

- Statistiques du Commerce exterieur de la Tunisie, Annees 1964, op. cit., p. 4.
- Ibid, Annees 1965, op. cit., p. 3.
- Ibid, Annees 1966, op. cit., p. 5.
- Statistiques du Commerce exterieur de la Tunisie, Annee 1969 secretariatdetat au plan et aleconomienationale, Tunisie,1970, p. 3.

شكل رقم (2) صادرات ليبيا إلى تونس بمئات الآلاف من الدينارات[1].



نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة الصادرات كانت متواضعة جداً خلال السنوات من 1960م إلى 1963م حيث لم تتخطَ حاجز 123 ألف دينار؛ ويرجع ذلك إلى اقتصار الصادرات على

---

(1) الرسم البياني من إعداد الباحث وفق بيانات مستقاة من المصادر الآتية:

- Statistiques du Commerce exterleur de la Tunisie, Annees1960, op.cit.,p.14.
- Ibid, Annee1961,p.13.
- Ibid, Annee1962,p.5.
- Ibid, Annee1963, p.13.
- Ibid, Annee1964,p.6.
- Ibid, Annee1965,p.6.
- Ibid, A nnee1966,p.6.
- Ibid, Annee1967,p.5.
- Ibid, Annee1968,p.5.
- Ibid, Annee1969,p.5.

المنتوجات الزراعية والحيوانية، وشهدت الصادرات ارتفاعاً طفيفاً سنة 1964م ويعزى ذلك إلى مساهمة المنتجات النفطية في التصدير، وشهدت سنة 1965م أعلى قيمة للصادرات الليبية خلال تلك الفترة نتيجة مساهمة المنتجات النفطية بقيمة قدرت بـنحو 2224193 ديناراً[1] من اجمالي الصادرات البالغ 2277393 ديناراً بنسبة تصل إلى 97.6%، وهبطت الصادرات إلى 40 ألف دينار في سنة 1967م وإلى 68 ألف دينار في سنة 1968م؛ وذلك يرجع إلى انعدام الصادرات النفطية في تلك السنتين، وشهدت الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً في العام 1969م حيث وصلت إلى 1.187 مليون ديناراً وذلك نتيجة لمساهمة المنتجات النفطية حيث قدرت بـنحو 1.156.295[2]ديناراً أي بنسبة تصل إلى 79.3%.

ب-التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية .

وبالنسبة لاتجاه التجارة الخارجية في ليبيا فإن أكثر من 50% من صادراتها تكون وجهتها إيطاليا والملكة المتحدة، وتعتبر إيطاليا من أكبر سوق للصادرات الليبية حيث إنها تقدم تسهيلات جمركية للسلع الليبية المصدرة إليها مثل زيت الزيتون والتمور والبدور الزيتية والسمك الطازج والمُعلب[3]، ولهذه الإعفاءات أهمية كبرى بالنسبة لليبيا فهي تشجع المصدرين بالتعامل معها، وبالرغم من هذه التسهيلات فإن التجارة الخارجية الليبية لا تساهم إلا بربع العملة الأجنبية[4] اللازمة لدفع ثمن السلع المستوردة، وعند اكتشاف النفط تضاعفت قيمة الصادرات الليبية وازداد عدد الدول الموردة للسلع الليبية، وكانت الدول الصناعية هي أكبر المستوردين من ليبيا، وكان النفط هو عماد الصادرات الليبية.

وكانت الصادرات الليبية تجاه تونس سنة 1960م قد بلغت 25093 ديناراً في حين كان إجمالي الصادرات الليبية يبلغ 3639870 ديناراً، وقد شكلت الصادرات إلى تونس ما نسبته 0.7%من إجمالي الصادرات الليبية، وفي سنة 1961م بلغت ذات النسبة 0.9% من إجمالي الصادرات الليبية، وفي سنة 1962م بلغت 0.15%[5] ونلاحظ أن نسبة الصادرات إلى تونس تدنت بشكل كبير؛ وذلك يرجع إلى تضاعف حجم الصادرات الليبية بعد دخول النفط كسلعة رئيسية بين السلع المصدرة، والجدول التالي يبين صادرات ليبيا خلال سنتي62/ 1963م .

(1) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، مرجع سابق، ص50

(2)Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee1965, op.cit.,p.4.

(3) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بناء على طلب الحكومة الليبية ،(واشنطن،1960م)، ص 219

(4) نفس المرجع، ص 217.

(5) مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص الإحصاءات الليبية للسنوات 1958-1962م،(طرابلس، المطبعة الحكومية، 1963م)، ص17

جدول رقم (40) التوزيع الجغرافي للصادرات بآلاف الجنيهات[1] خلال سنتي 1962م، 1963م.

الدولة	1962م	النسبة%	1963م	النسبة%
المملكة المتحدة	17077	34.8	15083	12.66
إيطاليا	9169	18.70	15790	13.25
ألمانيا الغربية	5663	11.55	36056	30.26
هولندا	5268	10.74	10307	8.65
أمريكا	3760	7.67	4781	4
فرنسا	2310	4.71	11159	9.36
إجمالي النسبة	--	1088.17	----	78.18
دول أخرى	5769	11.83	25952	21.82
مجموع الصادرات	49016	100	119128	100

نلاحظ من الجدول أن المملكة المتحدة كانت على قائمة الدول الأكثر استيراداً من ليبيا. حيث بلغت نسبة الاستيراد سنة 1962م 34% من إجمالي الصادرات أي ثلث الصادرات وتلتها إيطاليا بسبة. 18% ثم ألمانيا الغربية وهولندا بنسبة 11% تقريباً، وقد بلغت نسبة الدول الواردة في الجدول 88.7% من إجمالي الصادرات الليبية، سنة 1962م، أي أن هذه الدول جذبت معظم الصادرات الليبية، والتي كان النفط يشكل معظمها، وقد شكلت نسبة واردات الدول الأخرى 11% من إجمالي الصادرات الليبية، بما فيها الدول العربية كمصر ولبنان وتونس والتي لم تتجاوز نسبها 1%[2] من إجمالي الصادرات.

---

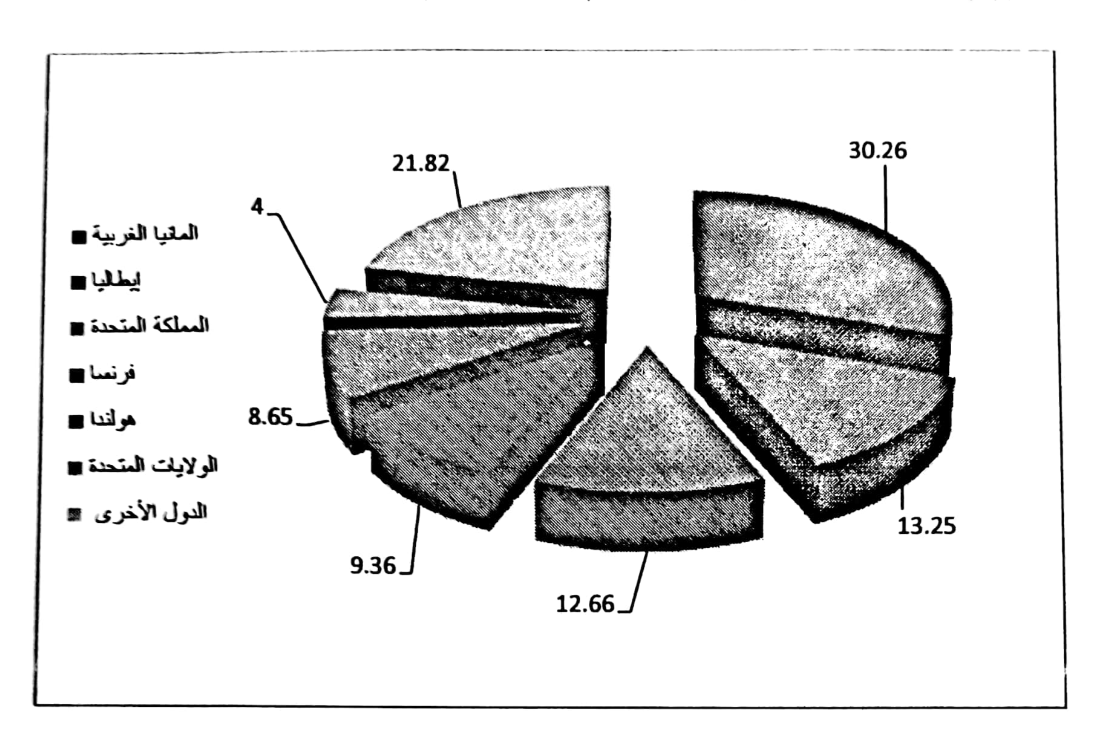
(1) الجدول من عمل الباحث البيانات مستقاة من المرجع التالي:

غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م، مرجع سابق. ص 58.

(1)Statistiques du Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee1962, op.cit, P.168 . –

والشكل التالي يبين اتجاه حركة الصادرات الليبية إلى دول العالم سنة 1963م.

شكل رقم(3) الصادرات الليبية إلى دول العالم سنة 1963م[1].



وعند تطور إنتاج النفط والذي يعتبر السلعة الرئيسية التي تعتمد عليها الصادرات الليبية، حدث تغير في اتجاه الصادرات الليبية. ففي الفترة قبل النفطية وحتى بداية إنتاج النفط كانت إيطاليا تتصدر الدول المستوردة من ليبيا، نتيجة للعلاقات التاريخية وتعرف المستهلك الليبي على المنتجات الإيطالية، إضافة إلى تسهيلات جمركية منحتها الحكومة الإيطالية منذ فترة الاستعمار، ثم حدث أن نافست إيطاليا دولاً صناعية أخرى، رأت في النفط الليبي مصدراً للطاقة منخفض التكاليف وقريب المصدر، وبعيداً عن مناطق التوتر في العالم، إضافة إلى عمل شركاتها النفطية في ليبيا، وكانت ألمانيا الفيدرالية أولى الدول استيراداً من ليبيا، ويوضح الجدول التالي اتجاه الصادرات الليبية سنة 1967م.

---

(1) الشكل من إعداد الطالب وفق بيانات مستقاة من المصدر الآتي :

-Statistiques du Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee1963, op.cit.,p.195 .

جدول رقم (41) اتجاه الصادرات الليبية سنة 1967م [1]

الدولة	الصادرات البترولية		%	الصادرات الأخرى
	الكمية بآلاف البراميل	القيمة		
ألمانيا الغربية	148.875	97.572	23.4	39
إيطاليا	128.929	84.877	20.4	462
المملكة المتحدة	75.012	52.465	12.6	5
فرنسا	80.615	51.062	12.2	28
هولاندا	57.824	39.043	9.4	30
بلجيكا	33.284	23.249	5.6	12
أسبانيا	27.891	17.827	4.3	29
أمريكا	18.268	11.708	2.8	1
الدنمرك	13.162	8.794	2.1	2
ترينداد	7.500	5.379	1.3	-
النرويج	6.689	4.965	1.2	-
كندا	6.621	4.657	1.1	-
سويسرا	6.281	4.532	1.1	-
يوغسلافيا	4.324	2.829	0.7	147
دول أخرى	11.863	7.467	1.8	148
الإجمالي	627.138	416.426	100	9.3

تشير معطيات الجدول إلى تصدر ألمانيا الفيدرالية الدول المستوردة للمنتجات الليبية، حيث بلغت الواردات 97.572 ألف جنيه من المنتجات النفطية و 39 ألف جنيه من المنتجات غير

(1)Chamber of Commerce & Industry of Tripolitania, Commercial directory 1968-1969,op.cit.,p.57.

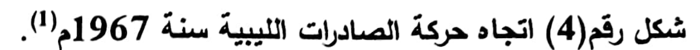
النفطية وبنسبة 23.4% من إجمالي الصادرات الليبية أي ما يقارب ربع الصادرات، وتأتي في المرتبة الثانية إيطاليا حيث كان قيمة وارداتها 84.877 ألف جنيه من الواردات النفطية و 642 ألف جنيهاً من سلع أخرى، وقد حققت نسبة 20.4% من إجمالي الصادرات الليبية، وتأتي المملكة المتحدة في المرتبة الثالثة حيث كانت قيمة وارداتها 52.465 ألف جنيه من الواردات النفطية و 5 آلاف جنيه من سلع أخرى أي ما نسبته 12.6 % من إجمالي الصادرات الليبية، ثم فرنسا بقيمة 51.062 ألف جنيه من المنتجات النفطية و 28 ألف جنيه من السلع الأخرى، واحتلت هولندا المركز الخامس في الدول المستوردة من ليبيا حيث بلغت وارداتها 39.043 ألف جنيه من المنتجات النفطية و30 ألف جنيه من السلع الأخرى أي ما نسبته 9.4% من إجمالي الصادرات الليبية.

وبالمقارنة مع التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية سنة 1963م نلاحظ أن استمرار ألمانيا الغربية في احتفاظها بمركز الصدارة في الدول المستوردة من ليبيا، إلا أن نسبة استيرادها انخفضت من 30.26% إلى 23.4% ، وكذلك احتفاظ إيطاليا بالمرتبة الثانية مع زيادة حصتها في قيمة الاستيراد من 13.25% سنة 1963م إلى 20.4%، واحتفظت المملكة المتحدة بنفس النسبة تقريباً حيث كانت سنة 1963م 12.66%وأصبحت 12.6% [1] ، كما نلاحظ من خلال الجدول أن 93% من صادرات ليبيا تتجه نحو أوروبا، و 3.9% نحو الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وباقي دول العالم بما فيها تونس كانت حصتها من الصادرات الليبية 7.615 ألف جنيه بنسبة 1.8%من إجمالي الصادرات الليبية، وهنا نلاحظ تقلص قيمة الصادرات الليبية إلى هذه الدول حيث كانت قيمة الصادرات إلى تونس 40.927 ديناراً والتي تدنت بنسبة كبيرة عن سنة 1963م وقد كانت فيها 123.512 ديناراً [2]، والرسم البياني التالي يبين اتجاه حركة الصادرات الليبية إلى دول العالم سنة 1967م.

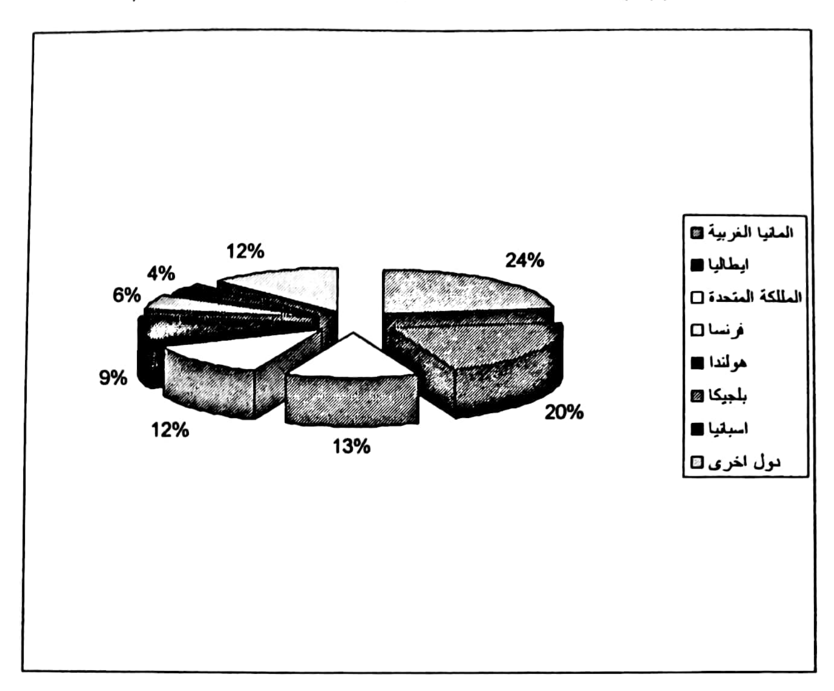
---

(1) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م، مرجع سابق، ص58.

(2)Statistiques Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee1963,op.cit.,p.13.



شكل رقم(4) اتجاه حركة الصادرات الليبية سنة 1967م[1].



ثالثاً-الصادرات التونسية إلى ليبيا.

تتألف الصادرات التونسية إلى ليبيا في أغلبها من منتجات زراعية وحيوانية، وكذلك على بعض المنتجات الصوفية من ملابس وأغطية، وهي بصفة عامة تتشابه إلى حد كبير مع المنتجات الليبية.

ا-أنواع السلع المصدرة إلى ليبيا.

تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية الخضروات والفواكه خاصة الحوامض والبطيخ، وقد بلغت الكميات المصدرة إلى ليبيا من الخضروات خلال الفترة من 1965م إلى 1969م كالآتي: 2332515، 18002092، 32756112، 49035379، 2332515 كجم على التوالي، وقد بلغت قيمة هذه السلع بالدينار 27009، 152012، 264706، 47339، 27009 على التوالي[2]. وبالنسبة لصادرات الفواكه في نفس السنوات السابقة كانت كالآتي: 49920، 802314، 828882، 425290، 30445 كجم على التوالي بقيمة بلغت 10346، 193793، 212275، 94052،

---

(1) الشكل من عمل الطالب والبيانات مستقاة من المصدر الآتي:

- Chamber of Commerce & Industry of Tripolitania, Commercial directory 1968-1969,op.cit.,p.57.

(2)Statistiques du Commerce Exterieur de la Tunisie, Annees1965-1969, op.cit.,pp.4,3.

15781 ديناراً[1]، ونلاحظ من خلال هذه البيانات أن كمية الصادرات من الخضروات ازدادت خمسة اضعاف في سنة 1966م عن السنة السابقة لها ثم عاودت الهبوط في سنتي 1967م، 1969م.

وبالنسبة للفواكه فقد تضاعفت الكمية المصدرة منها في سنتي 1966م، 1967م[2]، حيث قاربت على 202 ألف دينار، ثم هبطت إلى حدود 90 ألف دينار في سنة 1968م[3]، وشهدت هبوطاً حاداً في سنة 1969م حيث وصلت إلى 15781 ديناراً[4]، والجدير بالذكر أن إنتاج الفواكه بصورة عامة في ليبيا وتونس يعتمد اعتماداً كلياّ على مياه الأمطار؛ فكلما نقصت كميات المياه أدى إلى نقص في الانتاج وربما يفسر اضطراب الكميات المصدرة منها، ومن ضمن الأصناف التي حظيت بنسبة كبيرة من صادرات الفواكه تأتي التمور الفاخرة (دقلة النور) ، والتي حافظت على استمراريتها كسلعة تصديرية، وقد صُدر من هذه السلعة في سنة 1967م كمية بلغت 541454 كيلوجراماً بقيمة 125772 ديناراً[5]، كما تصدر كميات لا بأس بها من الزيتون الخام وزيت الزيتون، والذي بلغت الصادرات منه سنتي 1967م و1969م نحو 2716، 8278249 كيلوجراماً بقيمة 1432، 3692372 ديناراً على التوالي، إضافة إلى ذلك تصدر كميات من مادة الهريسة التي يزيد الطلب عليها في ليبيا، وقد صدرت الكميات الآتية خلال السنوات من 1966-1969م، 116844، 257549، 127820 كيلوجراماً وبلغت قيمتها 29316 ، 54963، 21980 ديناراً على التوالي، كما تصدر كميات من الطماطم المعلب بلغت في سنة 1969م نحو40631 كيلوجراماً بقيمة 4763[6]ديناراً.

كما تعتبر الحيوانات الحية من أهم الصادرات التونسية[7] إلى ليبيا، فقد بلغت كمية الصادرات من هذه السلع في سنة 1962م 879520 كيلوجراماً بقيمة 132112 ديناراً وحازت على نسبة 41% من مجمل الصادرات إلى ليبيا[8]، وتصاعدت كمية الصادرات حتى وصلت إلى

---

(1) Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annees1965-1969, op.cit.,pp.4,3

(2) Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annees1966, op.cit.,p.9.

(3)Ibid., Annees1967, op.cit.,p.12.

(4) Ibid., Annee1968, op.cit.,p.9.

(5) Ibed, Annee1969, op.cit.,p.19.

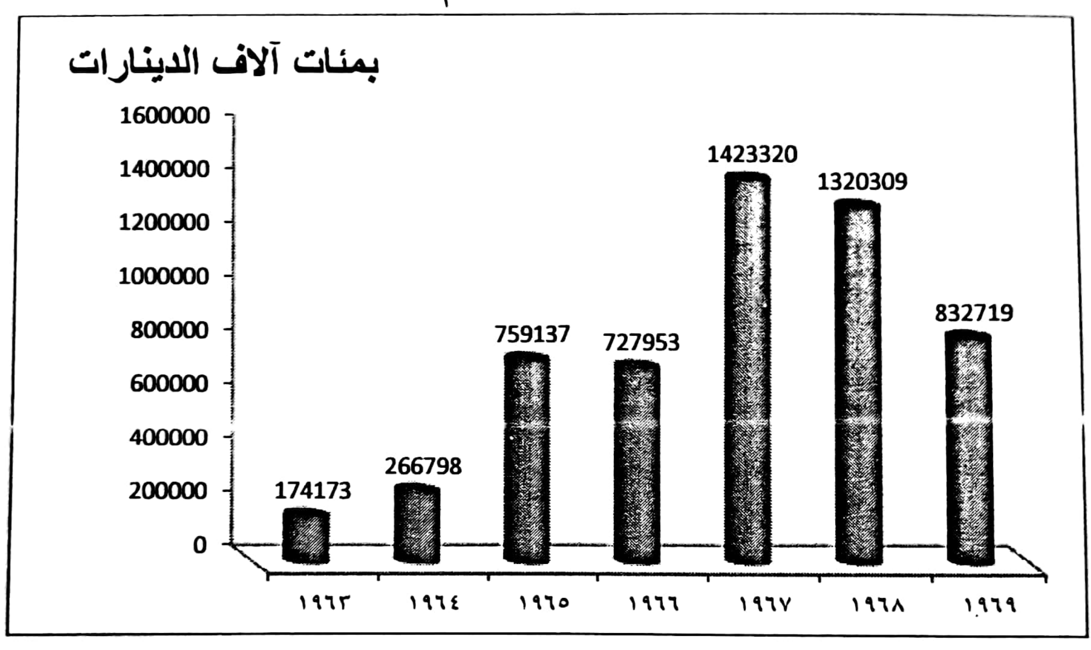
(6)ibid, pp.19,18 .

(7) السلع تشمل الحيوانات من الأغنام والخراف والإبل، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاءات التجارة الخارجية الليبية لسنة 1969م، طرابلس 1970م ص 537.

(8) Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee1962, op.cit.,p.167.

254767 كيلوجراماً بمبلغ 759137[1]ديناراً وشكلت نسبة 47% من قيمة الصادرات، وفي سنة 1968م تجاوزت مبلغ المليون دينار حيث قدرت بنحو 307240 كيلوجراماً بمبلغ 1320309 دينار وشكلت نسبة 20.5% من قيمة الصادرات، والجدول التالي يبين الصادرات من الحيوانات الحية خلال الفترة من 1960- 1961م.

شكل رقم(5) قيمة الصادرات التونسية إلى ليبيا من الحيوانات الحية خلال الفترة من 1963-1969م[2]



---

(1) Ibid., Annee1963, op.cit.,p.195.

(2) الشكل من إعداد الباحث ، وفق بيانات مستقاة من المصادر الآتية :

- Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annees1963, op.cit.,p.3.
- Ibid., Annee1964,p.4.
- Ibid., Annee1965, p.3.
- Ibid., Annee1966, p.4.
- Ibid., Annee1967, p.3.
- Ibid., Annee1968 ,p.4.
- Ibid., Annee1969,p.4.

من الجدول يتضح تطور الصادرات التونسية إلى ليبيا من الحيوانات الحية حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 1967م حيث بلغت 1423320 ديناراً وشهدت انخفاضاً طفيفاً في سنتي 1968 و1969م حيث بلغت 1320309 دينار و 832719 ديناراً على التوالي، ويفسر ارتفاع كمية هذه السلعة إلى زيادة الاستهلاك منها في ليبيا حيث أن دخول الشركات البترولية وعمالها أدى إلى ضغط على السوق المحلي[1] في هذه المادة وكذلك ارتفاع القدرة الشرائية لليبيين رفع من قيمة الاستيراد من السلعة.

كما تصدر تونس كميات لا بأس بها من التوابل المختلفة كالفلفل والكركم وغيرها، والجدول التالي يبين كميات وقيم السلع المصدرة خلال الفترة من 1961 م إلى 1969م.

جدول رقم (42) الكميات المصدرة من التوابل خلال الفترة من 1961- 1969م. [2]

السنة	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1987	1969
الكمية كجم	236425	207677	634508	327820	306951	586120	790582	1133348	702182
القيمة بالدينار	27690	25611	108422	40331	29015	114726	143164	185885	9959

من خلال الجدول نلاحظ الكمية المصدرة كانت في سنة1961م نحو 236425 كيلوجراماً بقيمة 27960 ديناراً، وارتفعت في سنة 1963م إلى 634508 كيلوجرامات بقيمة 108422 ديناراً،

---

(1) غرفة التجارة والصناعة بطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م مرجع سابق ص 57.

(2)Statistique Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee 1961,p.187.

- Ibid.,Annee 1962,p.197.
- Ibid.,Annee 1963, p.4.
- Ibid.,Annee 1964,p.3.
- Ibid.,Annee 1965,p.153.
- bid.,Annee 1966,p.164.
- Ibid.,Annee 1967,p.185.
- Ibid.,Annee 1967,p.4.
- Ibid.,Annee 1968,p.3.
- Ibid.,Annee 1969,p.174.

وقد شهدت انخفاضاً في السنة التي تليها حيث بلغت 40331 ديناراً، وسجلت أعلى معدل في الفترة المذكورة خلال السنوات 1966م، 1967م، 1968م حيث وصلت في السنة الأخيرة إلى 1133348 كيلوجراماً بمبلغ 185885 ديناراً، وقد تضاعفت الكمية المصدرة في سنة 1968م أكثر من ثمانية أضعاف الكمية المصدرة خلال سنة 1960م، وهذا يدل على ارتفاع القدرة الشرائية في ليبيا بعد تصاعد الإنتاج النفطي بداية منذ سنة 1962.

كما ضمت قائمة الصادرات التونسية القمح بنوعية الصلب واللين وذلك حسب كميات الإنتاج في تونس، ففي فترات الخصب يحقق الإنتاج فائضاً يمكن تصدير جزء منه إلى الخارج، وينعدم التصدير في فترات الجفاف حيث إن زراعة القمح تعتمد على مياه الأمطار، فنلاحظ خلال الفترة من 1960– 1969م انعدام الصادرات من هذه المادة خلال سنتي 1963 و 1965م وتضاؤلها خلال سنوات 1961م حيث بلغت 5250 كيلوجراماً فقط، وسنة 1962م بلغت 16500 كيلوجرام بقيمة 908 دينار وخلال سنة 1968م بلغت 1555 كيلوجراماً فقط، في حين أن الكميات المصدرة خلال السنوات : 1960، 1964، 1966، 1967، 1969م كانت قد بلغت : 834800 كيلوجرام بقيمة 37276 ديناراً، 8474960 كيلوجراماً بقيمة 259957 ديناراً، 20949510 كيلوجرامات بقيمة 847957 ديناراً ،900000 كيلوجرام بقيمة 67188 ديناراً، 520774 كيلوجراماً بقيمة 37400دينار [1] على التوالي حسب السنوات المذكورة.

ونلاحظ أن أعلى قيمة لصادرات هذه السلعة سجلت سنة 1966م حيث بلغت 20949510 كيلوجرامات بقيمة 847957 ديناراً أي ما يشكل نسبة 23.4% من إجمالي الصادرات التونسية إلى ليبيا التي بلغت 3622000 دينار [2] ، إلا أن هذه الصادرات لا تتسم بالاستقرار وذلك نتيجة لتقلب

---

(1) البيانات مأخوذة من المصادر التالية:

–Statistiques commerce Exterieur de la Tunisie, Annee1960,op.cit.,pp.187.

–Ibid.,Annee 1964,p.167.

–Ibid.,Annee 1966,p.167.

–Ibid.,Annee 1967,p. 4.

–Ibid.,Annee 1969,p. 4.

(2)Ibid., Annee 1966, p.7.

المناخ. ومن الجدير بالذكر أن ليبيا تنتج هذه المادة ولكن بكميات بسيطة لا تكفي الاستهلاك المحلي ولذلك تلجأ إلى تعويض النقص بالاستيراد من الخارج.

كما تعتبر الأخشاب والمشغولات الخشبية من السلع التي وجدت طريقها إلى السوق الليبي خاصة الأخشاب التي تدخل في عمليات البناء، وكذلك بعض الأثاث الخشبي، والعُدد اليدوية، والجدول التالي يوضح تطور صادرات الأخشاب التونسية إلى ليبيا.

جدول رقم (43) يوضح الكميات المصدرة من الأخشاب والمشغولات الخشبية خلال الفترة من 1962- 1969م [1]

السنة	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الكمية كجم	1000	12240	324	29693	2055760	3500	11661986	9783004
القيمة بالدينار	1334	5869	423	6725	78777	966	429578	362710

تشير معطيات الجدول إلى تطور تصدير مادة الخشب حيث كانت الكميات المصدرة في سنة 1962م قد بلغت 1000 كيلوجرام فقط بقيمة 1334 ديناراً، وارتفعت بصورة كبيرة خلال سنة 1966م إلى 2055760 كيلوجراماً بمبلغ 78777 ديناراً، وشهدت أعلى معدل لها في سنة 1968 حيث بلغت 11661986 كيلوجراماً بمبلغ 429578 ديناراً وقد شكلت ما نسبته 6.65% من قيمة الصادرات التونسية إلى ليبيا والبالغة 6454000 دينار في ذات السنة، ويرجع تصاعد الصادرات من هذه السلعة إلى زيادة طلب السوق الليبي من هذه السلعة نتيجة لمرحلة الإعمار التي تمر بها

---

(1) الجدول من إعداد الباحث وفق بيانات مستقاة من المصادر التالية:

.- Statistique Commerce Extérieur de la Tunisie, Annee1962-,op.cit.,p. 167.

-Ibid.,A nnee 1963,p.195

-Ibid.,Annee 1964,p.4.

-Ibid.,Annee 1965,p.4.

-Ibid.,Annee 1966,p.4.

-Ibid.,Annee 1967,p.3.

-Ibid.,Annee 1968,p.4.

-Ibid., Annee 1969,p.4.

البلاد، كما أن ارتفاع مستوى الدخل وزيادة القدرة الشرائية ساهمت في زيادة الطلب على الأخشاب والمشغولات الخشبية.

كما شملت قائمة الصادرات مواد البناء والسيراميك، والتي كانت ليبيا في حاجة ماسة لها، حيث إنها تمر بمرحلة إنشاءات عمرانية ضخمة تشمل المشاريع العمرانية والبنى التحتية من طرق ومياه وكهرباء وغيرها؛ وقد أدى هذا الى استيرادها من تونس، والجدول الآتي يبين حجم تصدير هذه المادة.

جدول رقم (44)الصادرات التونسية من مواد البناء والسيراميك خلال الفترة من 1960-1969م[1].

السنة	مواد البناء		السيراميك	
	الكمية بـ كجم	القيمة بالدينار	الكمية بـ كجم	القيمة بالدينار
1960	59423100	266060	26100	1262
1961	21050100	96362	44523	1700
1962	7984800	35575	136180	8306
1963	10110465	47841	166600	4811
1964	8380765	40801	312733	9315
1965	10000	63	2332515	27009
1966	327660	2147	18002092	152012
1967	1219151	8377	32751612	264706
1968	18974811	91940	49035379	47339
1969	9852429	546220	2332515	27009

(1) الجدول من إعداد الباحث وفق بيانات مستقاة من المصادر الاتية:

- Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee1960, op.cit.,p.3.
- Ibid., Annee 1961.,p.4.
- Ibid., Annee 1962,p.167.
- Ibid., Annee 1963,p.168.
- Ibid., Annee 1964, p.187.
- Ibid., Annee 1965,p.188.
- Ibid., Annee 1966, p.169
- Ibid., Annee 1967, p.3.
- Ibid., Annee 1968, p.4.
- Ibid., Annee 1969,p.3.

من خلال الجدول تبين أن الكميات المصدرة من مواد البناء شهدت أعلى قيمة لها في السنوات1962م،1963م،1964م حيث قدرت بمبلغ 35575 ديناراً ومبلغ 47841 ديناراً، و40801 دينار على التوالي، وتضاءلت الكميات فيما بعد حتي سنة 1969م، أما بالنسبة لمادة السيراميك فقد ارتفعت قيمة الصادرات بداية في سنة 1965م حيث وصلت إلى 27009 دينار وواصلت ارتفاعها فبلغت 47339 ديناراً في سنة 1968م، وبلغت 27009 دينار في سنة 1969م؛ ولعل سبب ارتفاع الصادرات كان الطلب المتزايد على هذه المادة في ليبيا نتيجة النهضة العمرانية التي تشهدها البلاد[1].

وكان من ضمن الصادرات التونسية الملابس على اختلاف أنواعها نسائية ورجالية وملابس الاطفال، ولعل أبرز هذه الصادرات الشاشية التونسية والتي يقتنيها جزء كبير من الشعب الليبي، وقد بلغت الصادرات في سنة 1961م 19466 كيلوجراماً بقيمة 13535 ديناراً، وارتفعت الكمية المصدرة سنة 1964م حيث وصلت إلى 18159 كيلوجراماً بمبلغ 21620 ديناراً وتضاعفت عامي 1967م و1968م حيث بلغت 50912 كيلوجراماً بمبلغ 82711 ديناراً و48715 كيلوجراماً وبملغ 81164 ديناراً[2]، ولعل ازدياد الكميات المصدرة في تلك السنتين ناتج عن زيادة القدرة الشرائية للمواطن الليبي، حيث بلغ إنتاج النفط كميات كبيرة أدى إلى زيادة الدخل القومي لليبيا.

كما أن ليبيا استوردت كميات من المنسوجات والأغطية والبطاطين الصوفية والقطنية، وإضافة إلى ذلك السجاد والإكليم والحصر، وقد بلغت الكميات المصدرة من هذه السلعة سنة 1960م 27278 كيلوجراماً بقيمة 24308 دينار[3]، وشهدت زيادة طفيفة سنة 1962م حيث بلغت 24297 كيلوجراماً بمبلغ 32740 ديناراً[4]، وتضاعفت الكميات المصدرة بداية من سنة 1965م حيث وصلت إلى 61129 كيلوجراماً بقيمة 128162 ديناراً[5] وعام 1967م بلغت 110789 كيلوجراماً بقيمة 216116 ديناراً[6]، ومن الملاحظ أن كمية الصادرات طرأت عليها زيادة بداية من سنة 1965م شملت معظم أنواع السلع المصدرة، والجدول التالي يبين بعض أنواع السلع المصدرة إلى ليبيا خلال سنة 1967م.

---

(1) نوري عبدالسلام بريون، مرجع سابق، ص 159.

(2) Statistiques du Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee1968, op.cit.,p.167.

(3)Ibid., Anne 1960, p.4.

(4)Ibid., Annee 1962, p.167.

(5)Ibid., Annee 1965,p.4.

(6) Ibid., Annee1967,p.188.

جدول رقم (45) يبين بعض أنواع السلع المصدرة من تونس إلى ليبيا سنة 1967م[1].

السلعة	وحدة الكمية	الكمية	القيمة بالجنيه الليبي
أبقار	عدد	32	2077
أغنام وخراف	""	42996	513481
أجهزة كهربائية للهاتف والبرق	كيلو	78	48
أفران صهر كهربائية للصناعة	""	181	71
أجهزة إنارة ومصابيح	""	45	22
أثاث (أسرّة)	""	274	852
حقائب ولوازم سفر	""	67	20
ملابس نساء ورجال وأطفال	""		6881
مناديل جيب	""		2412
شالات ومناديل مختلفة	""		584
جوارب	""		1209
أحذية جلدية	زوج	40	980
أحذية أخرى	""	748	49
كتب ونشرات مطبوعة	كيلو	25520	344
مصنوعات أخرى	كيلو	12	5151
الإجمالي			534185

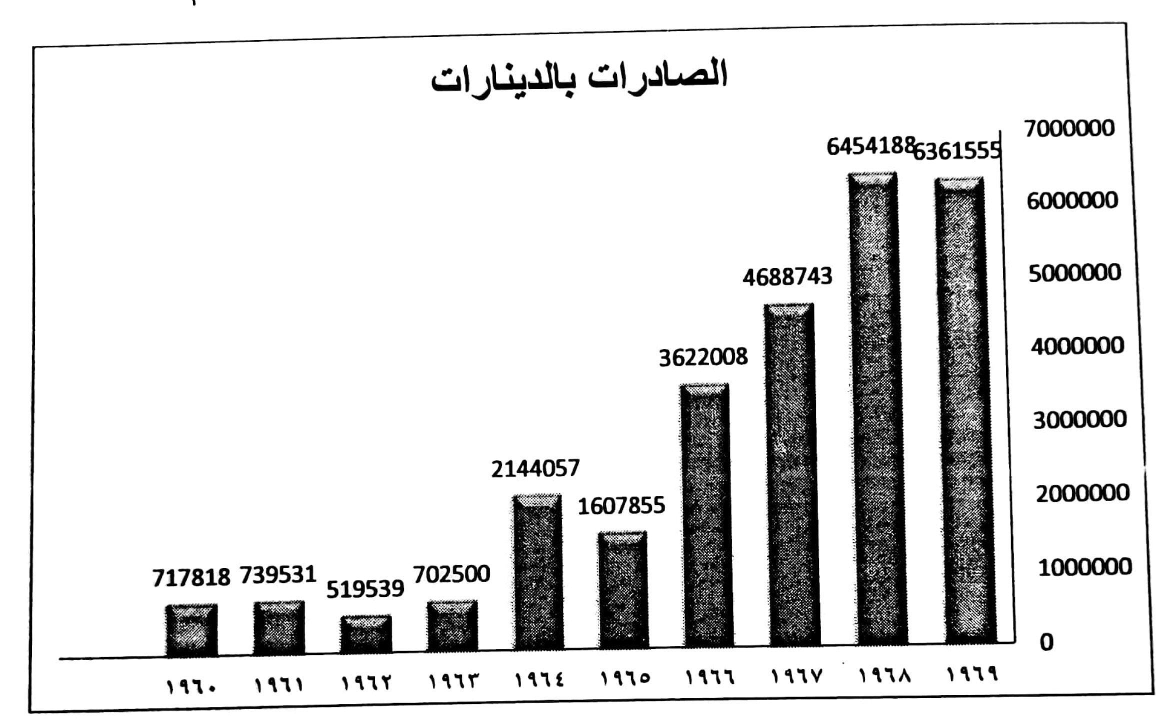
بيانات الجدول السابق تشير إلى أن معظم الواردات الليبية من تونس تتمثل في الحيوانات الحية من أبقار وأغنام وخراف، حيث بلغت قيمتها 515558جنيهاً ؛ ويرجع استيراد هذه الكميات

---

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد ، إحصائيات التجارة الخارجية الليبية، 1969م ، (طرابلس، مطبعة مصلحة الإحصاء ، 1970م) ، ص ص 537 ، 538 ، 539.

الكبيرة من الحيوانات إلى ازدياد الاستهلاك من اللحوم، حيث إن وجود أعداد كبيرة من العمالة[1] الأجنبية في ليبيا شكل ضغطاً على الثروة الحيوانية المحلية؛ والتي عجزت عن تغطية متطلبات السوق المتزايدة؛ الأمر الذي أدى إلى التوسع في استيرادها. والشكل البياني التالي يبين تطور الصادرات التونسية إلى ليبيا خلال الفترة من 1960م–1969م.

شكل رقم (6) الصادرات التونسية إلى ليبيا خلال الفترة 1960-1969م[2]



---

(1) إسماعيل هاشم: مرجع سابق، ص59.

(2) الرسم البياني من إعداد الباحث والبيانات مستقاة من المصادر التالية:

- Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee1960, op.cit.,p.14.
- Ibid., Annee 1961, p.13.
- Ibid., Annee 1962, p.5.
- Ibid., Annee 1963, p.13.
- Ibid., Annee 1964,p.6.
- Ibid., Annee 1960, p.6.
- Ibid., Annee 1966, p.6.
- Ibid., Annee 1967, p.5.
- Ibid., Annee 1968, p.5.
- Ibid., Annee 1969, p.5.

نلاحظ من خلال الشكل تطور حركة الصادرات التونسية إلى ليبيا حيث كانت في سنة 1960م لا تتعدى 717 ألف دينار وارتفعت في السنة التي تليها إلى 739 ألف دينار، ثم شهدت تطوراً ملموساً خلال السنوات اللاحقة حتى أصبحت سنة 1968م 6.454 مليون دينار فقد تطورت بمقدار تسعة أضعاف، وكانت أكثر ثلث الصادرات عبارة عن مواد غذائية وحيوانية(1)، ويأتي هذا النمو في الصادرات تجاه ليبيا نتيجة لقرب السوق التونسي من ليبيا؛ ولزيادة القدرة الشرائية للدولة الليبية؛ وكذلك لنشوء نهضة عمرانية وإنشائية كبيرة بالبلاد بفعل الإنتاج المتزايد من النفط، كما أن توقيع تونس اتفاقية تجارية مع ليبيا ساعد في تدفق السلع التونسية إلى ليبيا.

ب- التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية.

وبالنسبة لاتجاه المصادرات التونسية إلى دول العالم فقد استحوذت فرنسا على النسبة الكبرى من قيمة الصادرات، حيث استوردت سنة 1960م ما قيمته 26268580 ديناراً أي ما نسبته 52.25% من إجمالي الصادرات في تلك السنة والبالغ 50.267.000 دينار، ويرجع ذلك إلى سياسة فرنسا إبان فترة الاستعمار حيث عملت على ربط الاقتصاد التونسي بالاقتصاد الفرنسي، فأقرت تسهيلات جمركية أدت إلى تشجيع المصدرين التونسيين بالتوجه نحو السوق الفرنسية، (2) وجاءت إيطاليا في المرتبة الثانية فقد استوردت ما قيمته 5276667 ديناراً وبنسبة 10.5%؛ ويرجع ذلك إلى وجود جالية إيطالية كبيرة في تونس مارست نشاطاً اقتصادياً كبير وخاصة في زراعة الزيتون وأدى هذا إلى توطيد الروابط الاقتصادية بين تونس وإيطاليا.

واحتلت بريطانيا المركز الثالث حيث استوردت من تونس ما مقداره 3673753 ديناراً بنسبة 7.3%من إجمالي الصادرات التونسية، وكانت الجزائر في المركز الرابع فقد استوردت ما قيمته 3209384 ديناراً أي ما يعادل 6.38% من إجمالي الصادرات التونسية، تليها لبنان حيث استوردت ما قيمته 1644896 ديناراً وبنسبة 3.27%، وتأتي ليبيا في المركز الثامن فقد استوردت ما قيمته 717818 ديناراً بنسبة 1.42% من إجمالي الصادرات التونسية، والجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي لتجارة الصادرات التونسية.

---

(1) نوري عبدالسلام بريون: مرجع سابق ص 189.

(2) الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص33.

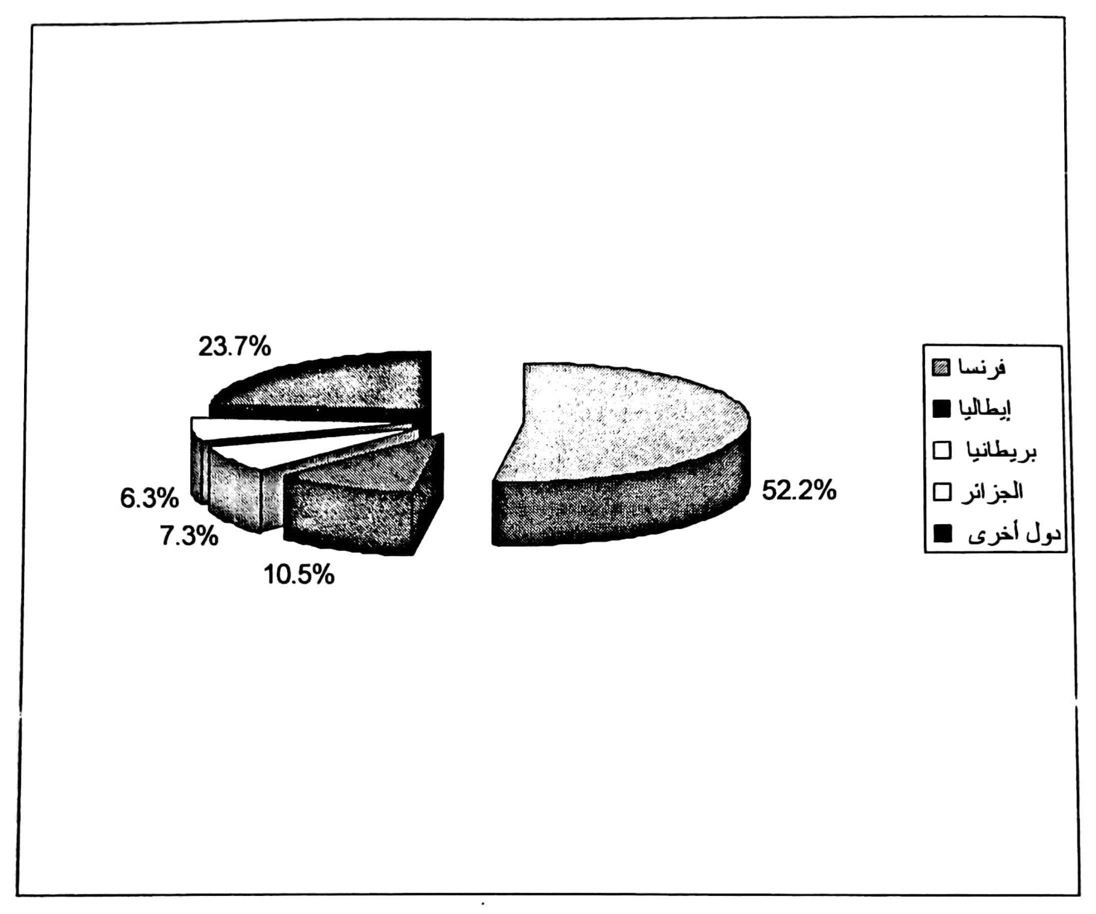
جدول رقم (46) يبين اتجاه الصادرات التونسية سنة 1960م. [1]

الدولة	القيمة بالدينار	النسبة المئوية
فرنسا	26268580	%52.2
إيطاليا	5276667	%10.5
بريطانيا	3673753	%7.3
الجزائر	3209384	%6.38
لبنان	1644896	%3.27
ألمانيا الفيدرالية	1185100	%2.35
يوغسلافيا	919283	%1.80
ليبيا	717818	%1.42
هولاندا	703653	%1.4
الاتحاد السوفيتي	674203	%1.34
الدول الأخرى	599.3663	%1
المجموع	50267000	%100

معطيات الجدول تشير إلى أن الدول الأوروبية الثلاثة (فرنسا- إيطاليا- بريطانيا) قد استحوذت على ثلاثة أرباع الصادرات التونسية تقريباً حيث بلغ ما استوردته 35219000 دينار بنسبة 70% من إجمالي الصادرات التونسية، والرسم البياني التالي يبين اتجاه الصادرات التونسية سنة 1960م.

(1) Statistique Commerce Exterieur de la Tunisie,annee 1960, op.cit.,p.12.

شكل رقم (7) يبين اتجاه الصادرات التونسية سنة 1960م [1]



وقد طرأ بعض التغيير على اتجاه الصادرات التونسية سنة 1968م عن سنة 1960م حيث هبطت قيمة الصادرات نحو فرنسا في فقد قدرت بمبلغ 19167189 ديناراً وبنسبة 23% من إجمالي الصادرات التونسية البالغ 82831000 دينار، وقد كانت سنة 1960م تزيد عن نصف الصادرات التونسية حيث بلغت 52%، وقد يعزي سبب ذلك إلى تحرر الاقتصاد التونسي من الهيمنة الفرنسية التي سيطرت عليه إبان فترة الاحتلال وتأتي ألمانيا الفيدرالية في المرتبة الثانية حيث قدرت صادرات تونس إليها بقيمة 9074298 ديناراً وبنسبة 11% [2] من إجمالي الصادرات التونسية، ونلاحظ هنا الزيادة الكبيرة في الصادرات التونسية تجاه ألمانيا حيث كانت في سنة 1960م لا تتعدى

---

(1) الرسم من عمل الباحث والبيانات مأخوذة من المرجع الآتي:

-Statistique Commerce Exterieut de la Tunisie, Annee1960,op.cit.,p.7.

(2)Statistique Commerce Exterieut de la Tunisie, Annee1960,op.cit.,p.7.

2.35% من إجمالي الصادرات التونسية، ويعزي ذلك إلى توفيق الروابط الاقتصادية بين البلدين حيث قدمت ألمانيا عدداً من القروض استخدمتها تونس في إنشاءات البنية التحتية خاصة إنشاء خطوط نقل الطاقة الكهربائية [1].

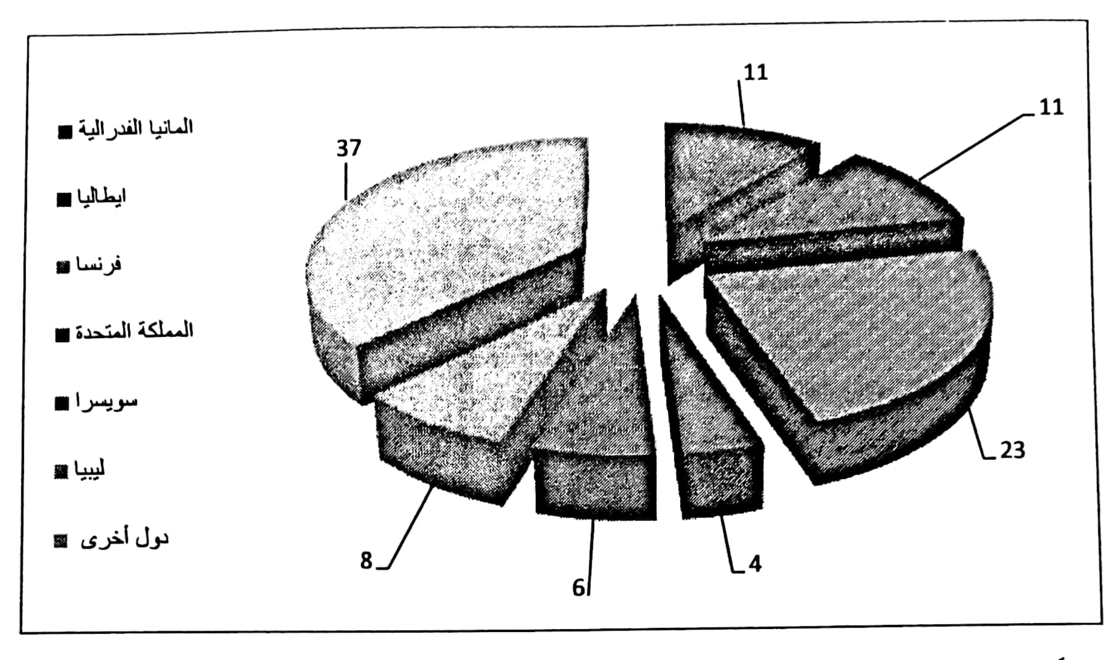
وتأتي إيطاليا في المرتبة الثالثة حيث استوردت ما قيمته 8856685 ديناراً بنسبة 10.69% من إجمالي الصادرات التونسية، وقد حافظت إيطاليا على نفس النسبة من الصادرات مقارنة بنسبة 1960م والتي بلغت 10.5%، وجاءت ليبيا في المرتبة الرابعة حيث استوردت بقيمة 6454188 ديناراً وبنسبة 8% من إجمالي الصادرات التونسية، وقد حققت الصادرات التونسية نحو ليبيا زيادة ملموسة عن سنة 1960م والتي كانت فيها لا تتعدى نسبة1.42%؛ ويرجع ذلك إلى فترة الازدهار الاقتصادي التي تمر بها ليبيا بعد اكتشاف النفط، ثم تلتها سويسرا بمبلغ 5211135 ديناراً بنسبة 6% من إجمالي الصادرات التونسية، وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة السادسة حيث استوردت ما قيمته 3010409 دينار بنسبة 4% من صادرات تونس ونلاحظ انخفاض الصادرات التونسية إلى بريطانيا مقارنة بنسبة سنة 1960م والتي كانت فيها تقدر بنحو 7.3% من إجمالي الصادرات [2]، والرسم البياني التالي يبين اتجاه الصادرات التونسية سنة 1968م.

---

(1) تطورت العلاقات الاقتصادية التونسية مع ألمانيا بعد 31 يونيه 1963م عند اضطراب العلاقات مع فرنسا فمنحت ألمانيا قرض لتونس بقيمة 30 مليون مارك يسدد في مدة 20 سنة بفائدة 3%، وقد استخدمت تونس هذه الأموال في بناء ثلاثة سدود على أودية، وخط ضغط عالي لنقل الطاقة من تونس إلى صفاقس مروراً بسوسة، ومطار جربة وميناء المهدية، وفي ديسمبر 1963م وقع البلدان اتفاقية تجارية بينهما، وفي مايو 1964م منحت ألمانيا قرضاً لتونس بقيمة 15 مليون مارك لصالح شركة الكهرباء التونسية، انظر عبد القادر العريبي، العلاقات السياسية التونسية المصرية 1955- 1970م، (شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة تونس1990)، ص50.

(2) Statistiques Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee1968,op.cit.,p.7.

شكل رقم (8) يبين اتجاه تجارة تونس الخارجية سنة 1968م(1)



رابعاً- الميزان التجاري بين البلدين .

بالاطلاع على الميزان التجاري بين تونس وليبيا يتضح جلياً قيمة التبادل التجاري بين البلدين، ويعطي صورة واضحة للمسؤولين في البلدين يسهل لهم اتخاد القرارات المناسبة؛ وذلك لتعزيز صادرات البلدين وفق احتياجات كل منهما، وبكل تأكيد يكون ذلك في مصلحة الشعبين، وفي تطوير البلدين اقتصادياً واجتماعيا، وكذلك تعزيز العلاقات السياسية. وتبرز أهمية الميزان التجاري في إنه يعتبر المؤشر الذي يقيس إجمالي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات.

ويوضح الميزان التجاري صورة الصادرات والواردات بين البلدين والتي ينبغي النظر اليها وتقييمها بغية ايجاد نوع من التوازن بين الصادرات والواردات بين البلدين ،حيث ان تحقيق فائض في الميزان التجاري يعني ذلك استمرار معدل التطور الاقتصادي والاجتماعي في تلك الدولة ، وتحقيق عجز في الميزان التجاري يعني تباطؤ النمو الاقتصادي وما يرافقه من توسع البطالة ، لذا ينبغي على الدولتين متابعة قيمة الميزان التجاري بينهما، واتخاذ ما يلزم في حالة وجود عجز عند أحد الطرفين، والجدول التالي يوضح بيانات الميزان التجاري بين البلدين خلال الفترة من 1960-1969م.

---

(1) الرسم البياني من عمل الباحث والبيانات مستقاة من المصدر الآتي:

- Statistiques du Commerce Exterleur de laTunisie, Annee 1968, op.cit.,p.7.

جدول رقم (47) الميزان التجاري للتجارة الخارجية بين ليبيا وتونس خلال الفترة 1960-1969م[1].

السنة	صادرات تونس إلى ليبيا بالدينارات	واردات تونس من ليبيا	الميزان التجاري		
			القيمة	ليبيا	تونس
1960	717818	83031	634787	-	+
1961	739531	43099	696432	-	+
1962	519539	25093	494446	-	+
1963	702500	123512	578988	-	+
1964	2144057	310728	1833329	-	+
1965	1607855	2277393	669538	+	-
1966	3622008	405485	3216523	-	+
1967	4688743	40927	4647816	-	+
1968	6454188	68872	6385316	-	+
1969	6361555	1187682	5173873	-	+

(1) .الجدول من إعداد الباحث وفق بيانات مستقاة من المراجع التالية:

- Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee1960, op.cit.,p.14.
- Ibid., Annee 1961, p.13.
- Ibid., Annee 1962, p.5.
- Ibid., Annee 1963, p.13.
- Ibid.,Annee 1964, p.6.
- Ibid., Annee 1965, p.6.
- Ibid., Annee 1966, p.6.
- Ibid., Annee 1967, p.5.
- Ibid.,Annee 1968, p.5.
- Ibid., Annee 1969, p.5.

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن الرقم الإجمالي للصادرات الليبية إلى تونس سنة 1960م قد بلغ 83031 ديناراً في حين أن الصادرات التونسية إلى ليبيا بلغت 717818 ديناراً، وبذلك كان الميزان التجاري بالنسبة لليبيا قد حقق عجزاً مقداره 634787 ديناراً ما يقارب نسبة 765% من قيمة الصادرات الليبية تجاه تونس، ويقابل ذلك فإن الميزان التجاري لتونس يحقق فائضاً قدره 634787 ديناراً. وفي سنة 1964م أيضاً عانى الميزان التجاري الليبي عجزاً بلغ 1833329 ديناراً أي مانسبته590% من قيمة الصادرات الليبية إلى تونس، ويرجع استمرار هذا العجز؛ إلى ضعف الاقتصاد الليبي فيما يخص المنتجات غير النفطية ، وكذلك إلى تشابه الإنتاج في البلدين واعتماد الصادرات الليبية على منتوجات تتأثر بسقوط الامطار، فغالباً ما يحدث عجزاً في الإنتاج ويعوض ذلك بزيادة الاستيراد. فالميزان التجاري الليبي يحقق عجزاً مستمراً في التجارة الخارجية بصورة عامة منذ سنة 1954م وحتى سنة 1963م حيث حقق أول فائض في الميزان التجاري وقدر بمبلغ 49575000 جنيه.

وخلال سنة 1965م حقق الميزان التجاري فائضاً لصالح التجارة الليبية قدر بنحو 669538 ديناراً ويعادل ما نسبته 29% من إجمالي الصادرات الليبية إلى تونس، ويرجع سبب هذا الفائض إلى تصدير كمية من النفط الليبي إلى تونس بقيمة 2224193 ديناراً، أي أن معظم الصادرات كانت من المنتجات النفطية[1]، واستمر العجز في الميزان التجاري خلال السنوات التالية. ففي سنة 1967م كان مقداره 4647816 ديناراً، وارتفع سنة 1969م إلى 5173873 ديناراً؛ ويعزي ذلك إلى تضاؤل الصادرات الليبية غير النفطية، وكذلك عزوف تونس عن شراء النفط الليبي خلال سنتي 1967، 1968م، وفي سنة 1969م تم شراء كمية من النفط وقدرت بمبلغ 1156295 [2] جنيهاً ولكن لم تغير كفة الميزان التجاري لصالح ليبيا.

من خلال دراسة التجارة الخارجية بين البلدين يتضح أن كفة الميزان التجاري كانت لصالح تونس، حيث إنه حقق فائضاً خلال السنوات من 1960م-1969م باستثناء سنة 1965م، ويلاحظ أن قيمة الصادرات التونسية أخذت في الارتفاع بشكل ملموس منذ سنة 1964م؛ ويعزى هذا إلى

(1) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري لسنة 1966، مرجع سابق ص 48.

(2) Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee1965, op.cit.,p.4.

ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن الليبي بعد إنتاج النفط وتحصل الدولة الليبية على كميات كبيرة من النقد الأجنبي، كما أن الشروع في وضع الخطة الخمسية للتنمية في ليبيا 1963-1968م والتي شملت كل القطاعات في الدولة بما فيها قطاع الإسكان والمرافق، والتي أتاحت الفرصة لاستيراد كميات كبيرة من مواد البناء وغيرها من السلع ،كما تألفت أغلب الصادرات التونسية من منتجات حيوانية وزراعية وبعض المنتجات الصوفية والقطنية، وبالمقابل تقلصت الصادرات الليبية إلى تونس وخاصة المنتجات الزراعية؛ وذلك يرجع إلى زيادة الاستهلاك بعد الطفرة النفطية، وأيضاً عدم الاهتمام بالزراعة وازدياد الهجرة إلى المدن. ومما لاشك فيه أن الصادرات التونسية إلى ليبيا شكلت مصدراً مهماً للنقد الأجنبي ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس.

خامساً- أثر النفط في تطور التجارة بين البلدين.

واجه الاقتصاد التونسي ضغطاً كبيراً خلال الفترة من 1956- 1961م، والتي اتسمت ببناء مؤسسات الدولة خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أنشأ البنك مركزي التونسي في 19 سبتمبر 1958م، وتم إصدار العملة المحلية في ذات السنة وهي الدينار التونسي بدلاً من الفرنك الفرنسي الذي كان متداولاً أبان فترة الحماية[1]، وشهدت الفترة المشار إليها ركوداً اقتصادياً ، وكانت المعاملات التجارية بين ليبيا وتونس بسيطة؛ وذلك نتيجة تدهور الاقتصاد التونسي من جهة وكذلك ضعف الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط من جهة ثانية، وبصفة عامة فإن الميزان التجاري لتونس عانى من عجز مستمر خلال الفترة من 1951م- 1969م، ويشير ذلك إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ،الأمر الذي دفع الحكومة التونسية إلى العمل على التقليل من الآثار السلبية لهذا الخلل، ومحاولة تعزيز الصادرات حتى تتماثل مع قيم الواردات، والجدول التالي يبين الميزان التجاري التونسي خلال الفترة من 1951م إلى 1969م.

---

(1) عبد الفتاح غربال وعبد القادر شعبان: مرجع سابق، ص267.

جدول رقم (48) يبين حركة صادرات وواردات تونس خلال الفترة 51/ 1969م [1]

السنة	القيمة بآلاف الدينارات		الميزان التجاري	نسبة التغطية المالية
	الواردات	الصادرات		
1951	63819	37907	-25912	59.4
1952	64879	40180	-24699	61.9
1953	6121	39103	-21018	65.0
1954	59477	44477	-15000	74.8
1955	63276	37388	-25888	59.1
1956	68000	39297	-28703	57.8
1957	63352	54187	-9165	85.5
1958	64886	64405	-481	99.3
1959	64202	59585	-4617	92.8
1960	80092	50267	-29825	62.8
1961	88447	46345	-42102	52.4
1962	90890	48687	-42203	53.6
1963	93662	52922	-40740	56.5
1964	110845	57304	-53541	51.7
1965	129062	62916	-66146	48.7
1966	131224	73690	57534	56.1
1967	137087	78360	-58727	57.2
1968	114798	82831	-31667	72.3
1969	139777	86960	-52817	62.2

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري يعاني عجزاً مستمراً طيلة هذه الفترة، وهذا يعكس حالة تباطؤ النشاط الاقتصادي التي تمر بها البلاد، ففي السنوت من 1951م- 1956م

(1) الجدول من إعداد الباحث والبيانات مستقاة من المرجعين الآتيين:

- Statistique Commerce - Extérieur de la Tunisie, Annee1969,op.cit,.p. 4.

- La Balance Commercialese Tunisienne ' Maghreb, No.11,Septembre - Octobre 1965.P,49.

كانت نسبة العجز يتم تغطيتها من قبل سلطات الحماية الفرنسية، والتي بلغت سنة 1956م 28 مليون دينار، وفي سنة 1958م ارتفعت الصادرات التونسية لتقارب قيمة الواردات حيث بلغت 64.405 مليون دينار، في حين كانت الواردات تقدر بنحو 64.886 مليون دينار بفارق لا يتجاوز النصف مليون دينار، وفيما عدا هذه السنة كانت الفجوة كبيرة جداً بين قيم الصادرات والواردات، حيث ارتفع الفارق خلال خطة التنمية الثلاثية 1962م- 1964م من 42.2 مليون دينار سنة 1962م إلى 53.5 مليون دينار سنة 1964م، واستمر عجز الميزان التجاري خلال خطة التنمية 1964- 1966م حيث وصل إلى 57.5 مليون دينار في عام 1966م.

واستمر العجز في الارتفاع حتى سنة 1969م، حيث إن تونس قد أعدت مخطط عشري للتنمية يبدأ من سنة 1962م واستلزم تنفيذ هذا المخطط إنفاق مئات الملايين من الدينارات، فخلال المخطط الأول 1962- 1966م انفق 155 مليون دينار على قطاع الصناعات البترولية و120 مليون دينار [1]على قطاع السياحة، كما أنفقت على مشاريع البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات مبلغ 610 مليون دينار [2]، وقد اضطرت تونس إلى الاستدانة لتغطية هذه النفقات، حيث وصلت قيمة الديون إلى 500 مليون دينار، وقد شكلت نسبة الفوائد عليها ثقلاً على الاقتصاد التونسي، فقد كانت تقدر بنحو 1.01مليون دينار سنة 1962م وارتفعت إلى 7.6 مليون دينار سنة 1964م وبلغت 14 مليون دينار سنة 1966م، وازدادت بنسبة 50% عام 1967م حيث وصلت إلى 21 مليون دينار [3].

إن تباطؤ النمو الاقتصادي التونسي دفع الحكومة التونسية إلى الاهتمام بتجارة الصادرات لما لها من تأثير إيجابي على الاقتصاد بصفة عامة. حيث إنها تساهم في خفض العجز في الميزان التجاري وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ كما تؤدي إلى تحسين استغلال موارد البلاد الطبيعية والبشرية وتوفير فرص العمل، فعملت الحكومة التونسية على توطيد العلاقة التجارية مع ليبيا، حيث تم تبادل الزيارات والمشاركات في المعارض الاقتصادية التي تقام في البلدين.

فحرص كل منهما على المشاركة في المعارض التي تقام على أراضيهما، وذلك لتنشيط الاقتصاد بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة، حيث إن إقامة المعارض تسهل على التاجر والمستثمر وكذلك المصّنع على إيجاد ما يحتاجه بسرعة موفر الوقت والمال، وكذلك للاطلاع على أحدث ما

---

(1) عبد الفتاح غربال وعبد القادر شعبان: مرجع سابق، ص269.

(2) أحمد بن صالح: مرجع سابق، ص75.

(3) عبد الفتاح غربال وعبد القادر شعبان: مرجع سابق، ص270.

في الأسواق من منتوجات صناعية وزراعية، وأيضاً الاطلاع على متطلبات السوق لدى الدول المشاركة، وعلاوة على هذا فإن إقامة المعارض تعود بالفائدة على الدولة المنظمة حيث إنها تستقبل عدداً كبيراً من التجار والسياح ومن عامة الناس فتستفيد المرافق المختلفة من خلال تقديم الخدمات لهم، ومن أوجه استفادة الدولة المضيفة عرضها المنتوجات المحلية والتي قد تتيح لها فرصة تصديرها إلى الدول الأخرى.

واشتركت ليبيا في معرض تونس الدولي السابع المقام في ديسمبر 1959م وقد ذكر ممثل الغرفة التجارية الليبية السيد أحمد جميل أن اشتراك بلاده في معرض تونس الدولي هدفه التعاون مع جمهورية تونس في إبراز نشاطها الاقتصادي، وعرض منتوجاتنا المحلية والدعاية لها في الأسواق التونسية والدولية؛ وذلك لتمتين العلاقات التجارية بين البلدين، وقد أشرف على الجناح الليبي السادة أحمد جميل وسالم بن حسين وعبد السلام الترهوني [1] .

وقد احتوى الجناح على بعض اللوحات الزيتية التي تمثل أنماط مختلفة من الحياة في ليبيا، كما عرضت بعض الصور للأماكن الأثرية في ليبيا مثل صبراتة وغدامس ولبدة، وعرض في الجناح بعض من المنتجات الليبية الزراعية والصناعية مثل: الصابون، زيت الزيتون، الإسفنج، الأسماك والسردين المعلبة، عصير الطماطم، المكرونة. ومن المنتوجات التي لاقت إقبالاً من الزائرين جلود الغزلان، والتي تستخدم في صناعة الوسائد والمحافظ الجلدية والمقاعد المصنوعة على الطراز العربي الأصيل، وقد نالت هذه المنتجات أعجاب سيادة الرئيس الحبيب بورقيبة حيث أهديت له سجادة من صناعة ليبية ومقعد من النوع المذكور آنفاً، وإضافة إلى هذا عرضت بعض الأدوات الخزفية الجميلة والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية، وبسط وسجاد وأحذية وأدوات وأطباق نحاسية. [2]

وفي المقابل شاركت الجمهورية التونسية في معرض طرابلس الدولي في دورته في مارس سنة 1960م، حيث مثلت تونس العديد من الشركات التجارية والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، وقد عرضت في الجناح المنتجات الزراعية والصناعية والمنسوجات، وكان من أبرز هذه السلع: زيت الزيتون، التمور، الملابس، المنسوجات الصوفية ،القطنية المختلفة [3]، وتأتي هذه

---

(1) " ليبيا في معرض تونس الدولي السابع"، المعرفة عدد 173 السنة السابعة، (طرابلس، تصدر عن المراكز الثقافية الأمريكية في شمال أفريقيا،31 ديسمبر 1959م)، ص21.

(2) نفس المرجع، ص20.

(3) " تونس في معرض طرابلس" المعرفة، عدد 182/ 6 مارس 1960م، ص2.

الخطوة في إطار التعريف بالمنتجات التونسية في السوق الليبي والدولي، حيث إن هذا المعرض يضم العديد من الأجنحة من مختلف دول العالم، فتتاح الفرصة للاطلاع على المنتجات الدولية المختلفة بصفة عامة والمنتجات الليبية بصفة خاصة.

كما شاركت تونس في دورة معرض طرابلس في مارس 1965م، وقد حضر السيد أحمد بن صالح كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني بتونس الحفل الرسمي لانتهاء أعمال التوسيع والتطوير لمعرض طرابلس الدولي، وقد استقبل وزير الاقتصاد الليبي خلال هذا الحفل، وتناولا سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتي تعتبر هذه المعارض أحد أدوات ذلك التطوير، وزار الوزيران الجناح التونسي واطلاعا على مختلف السلع والمنتجات التي عرضت فيه ،[1]وقد أطلع السيد أحمد بن صالح على نشاط دار تونس التي أنشأت في نهاية سنة 1964م بطرابلس، وهي تمثل البعثة التجارية التونسية والتي يهدف تأسيسها إلى تدعيم التجارة بين البلدين، وهي توفر كل الإرشادات والعناوين المتعلقة بالتجارة مع ليبيا [2].

ولتسهيل دخول الصادرات التونسية إلى السوق الليبي تم عقد اتفاقية تجارية[3] بين البلدين بتاريخ 14 يونيه 1961م في طرابلس وتم تبادل وثائق التصديق عليها في تونس بتاريخ 24 أغسطس 1963م، وقد نصت هذه الاتفاقية على السماح للجمهورية التونسية بتصدير سلع تم ذكرها في الاتفاقية منها الفواكه والبقول الجافة، الحبوب والتوابل، الأثاث والمواد المنزلية، الإسمنت، الفوسفات، الروائح والعطور والصابون، الملابس والبطاطين، الأحذية، مصنوعات بلاستيكية وزجاجية [4] ، وتتيح هذه الاتفاقية المجال لإمكانية تصدير كميات كبيرة من السلع إلى ليبيا، خاصة بعد بداية تصدير النفط في سنة1962م كما نلاحظ أن العمل بهذه الاتفاقية ترافق مع بداية تصدير النفط.

ولوحظ ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ سنة 1963م؛ وذلك يرجع إلى توفر السيولة المالية من النقد الأجنبي في ليبيا بعد التغير الكبير الذي أحدثه اكتشاف النفط على الاقتصاد الليبي، فبعد أن كان اقتصاد يتصف بتباطؤ النمو أصبح يسجل معدلات نمو كبيرة، حيث تم استثمار العائد النفطي في أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا أتاح الفرصة لتونس كي تستفيد من

---

(1) الصباح، العدد 3917، السنة 15، 2 مارس 1965م، ص1.

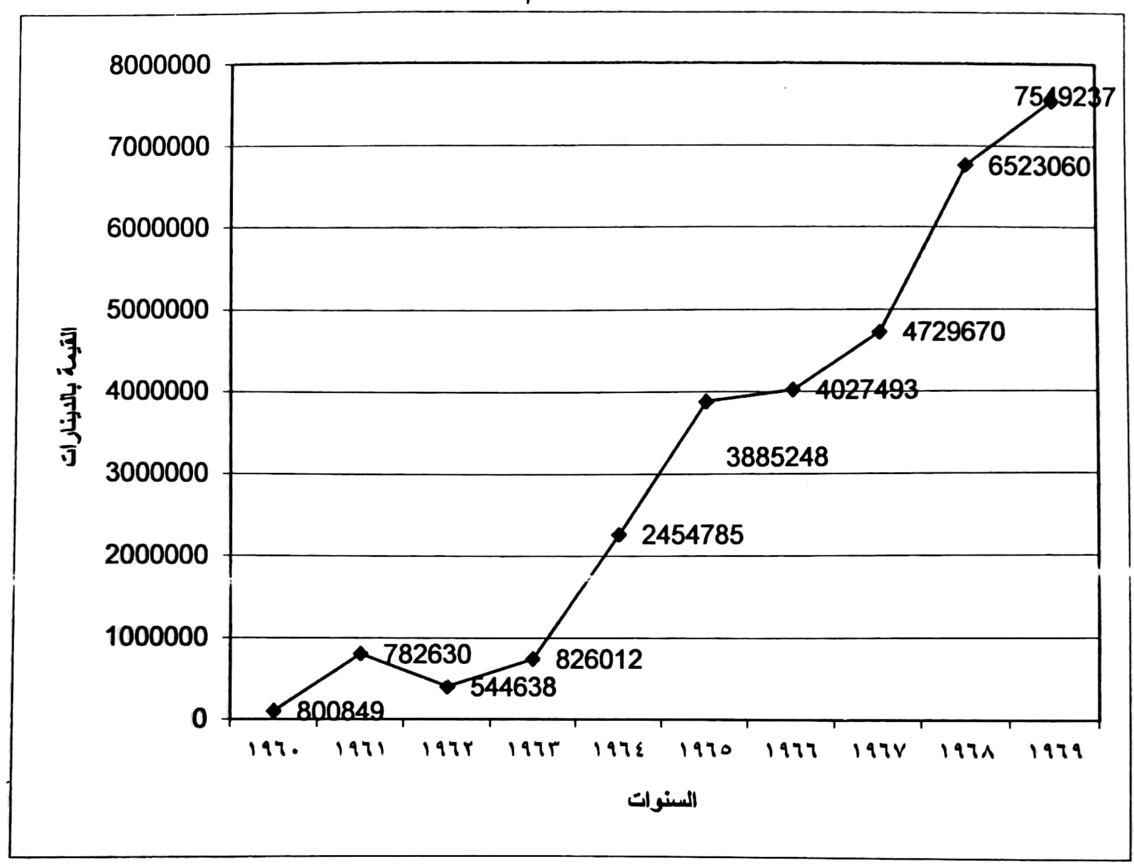
(2) غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري لسنة 1966م، مرجع سابق، ص138.

(3) نص الاتفاقية في الملحق رقم (25) وقد تم تناول هذه الاتفاقية في صفحة رقم (154).

(4) موسوعة التشريعات الليبية، باب الاتفاقيات، اتفاقية تجارية بين ليبيا وتونس، مرجع سابق، ص94.

هذا التغير، والرسم البياني التالي يبين تطور حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من 1960- 1969م.

شكل رقم (9) يوضح تطور حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من 1960- 1969م بالدينار [1] .



نلاحظ من خلال الرسم أن حجم التبادل التجاري قبل تصدير النفط سنة 1960م كان بسيطاً جداً حيث وصل إلى800849 ديناراً، منها 717818 ديناراً صادرات تونس لليبيا والباقي هو واردات

---

(1) الرسم من عمل الباحث والبيانات مأخوذة من المصادر التالية:

- **Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie,Annee 1960,op.cit.,p.14.**
- **Ibid.,Annee 1961, p.13.**
- **Ibid.,Annee 1962,p.5.**
- **Ibid.,Annee 1963, p.13.**
- **Ibid.,Annee 1964,p.6.**
- **Ibid.,Annee 1965, p.6.**
- **Ibid.,Annee 1966, p.6.**
- **Ibid.,Annee 1967, p.6.**
- **Ibid.,Annee 1968, p.6.**
- **Ibid.,Annee 1969, p.6.**

تونس من ليبيا، وفي سنة 1962م تجاوز حجم التبادل التجاري نصف مليون دينار منها 519539 ديناراً هي قيمة الصادرات التونسية، وبدأ معدل التبادل التجاري في الارتفاع بداية من سنة 1964م، حيث تجاوز مليونين وربع من الدينارات منها أكثر من مليونين هي قيمة الصادرات التونسية، واستمر في التصاعد حيث وصل سنة 1967م إلى أكثر من 4.7 مليون دينار أغلبها صادرات تونسية، وقد شملت الواردات التونسية 40 [1] ألف دينار فقط، وتجاوز المعدل 6 مليون دينار خلال عام 1968م و 7.5 مليون دينار خلال سنة 1969م.

وعملت حكومتا البلدين على تشجيع التبادل التجاري بينهما ، وذلك باتخاذ الوسائل المناسبة التي من شأنها تطوير وتنمية الحركة التجارية. فعند زيارة رئيس الحكومة الليبية السيد عبد الحميد البكوش إلى تونس بتاريخ 8 يونية 1964م ، أشار في حديثه مع الرئيس بورقيبة إلى ضرورة العمل على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين البلدين[2]؛ وذلك لتحقيق هدفين: أولهما نمو معدل التبادل التجاري بين البلدين ، وثانيهما زيادة الإقبال على السلع المنتجة محلياً والتي يتم تصديرها بين الطرفين، وهذا يعود بالنفع على اقتصاد البلدين بصفة عامة.

مما سبق يتبين أن البلدين بذلا جهوداً كبيرة من أجل توثيق الروابط الاقتصادية والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما، فقامت تونس بتقديم الدعم بتوفير الخبرات التي تتوفر لديها إلى شقيقتها ليبيا، خاصة وأن ليبيا لا تتوفر لديها أية كوادر فنية تذكر في بداية الاستقلال، وبعد تدفق النفط وانتعاش الاقتصاد الليبي قامت الحكومة الليبية بدعم قطاعي الصناعة والزراعة وذلك بتأهيل الكوادر الفنية من مرشدين زراعيين ومختصين في مجال الصناعات التي تعتمد على المنتوجات الزراعية كصناعة زيت الزيتون، وكذلك الاستثمار الأمثل للثروة البحرية الكبيرة التي تملكها ليبيا، وقد استعانت بالخبرات التونسية، ولم تتوانَ الحكومة التونسية في مد ليبيا بها، كما عقدت العديد من الاتفاقات الاقتصادية بين البلدين تدعيماً وتنسيقاً للعلاقة الاقتصادية بينهما، وذلك لفائدة كلا البلدين. وقد أثر هذا على مجالات العلاقات الأخرى بين البلدين خاصة المجال الاجتماعي كما يتضح خلال الفصل التالي.

---

(1)Statistique Commerce Exterieur de la Tunisie,Annee1967,op.cit.,p.4.

(2)" visiteOfficielle de Abdelhamid Baccouche "Maghreb, No.28,Jullet – Aout 1968,p.8.

الفصل الرابع

النفط وتأثيره على الروابط الاجتماعية

أولاً- المهاجرون الليبيون بتونس.

أ- أعداد المهاجرين الليبيين ومناطق استقرارهم.

ب- الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين الليبيين.

ج- الشخصيات الليبية التي برزت على الساحة التونسية.

1- الحبيب بورقيبة.

2- علي إمحمد الزليطني.

3- محمد الباهي مفتاح بن عمر الأدغم.

ثانياً- عودة الليبيين من تونس بعد اكتشاف النفط.

ثالثا- التونسيون الوافدون إلى ليبيا بعد اكتشاف النفط.

أ- أعداد المهاجرين التونسيين ومناطق استقرارهم.

ب- اتفاقية الإقامة.

ج- اتفاقية الجنسية.

رابعاً- التواصل والتضامن بين الشعبين.

خامساً- روابط المصاهرة والعادات والتقاليد المشتركة.

أ- روابط المصاهرة.

ب- العادات والتقاليد.

الفصل الرابع

النفط وتأثيره على الروابط الاجتماعية

يتناول هذا الفصل الهجرة الليبية إلى تونس وتفاعل المهاجرين الليبيين مع أشقائهم التونسيين، وتأثير اكتشاف النفط على حركة السكان بين البلدين وما صاحب ذلك من استقرار بعض أبناء الشعب التونسي في ليبيا، كما يبين تفاعل حكومتي البلدين بعد اكتشاف النفط، والذي ظهر في توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة تخدم أبناء الشعبين خاصة في مجال الإقامة والجنسية.

أولا-المهاجرون الليبيون بتونس.

يسَّر تجاور البلدين من حركة السكان بينهما والتي عرفت منذ القدم، وقد كانت وراءها دوافع كالأزمات الاقتصادية أو الحروب والنزاعات القبلية أحياناً[1]، واضافة إلى ذلك يعتبر انتشار الأوبئة [2]من العوامل المحفزة للهجرة ؛ وذلك لتعويض النقص في الأيدي العاملة التي فقدت خلال انتشار الوباء، وعلى مدى الزمن تكونت جالية ليبية كبيرة في تونس. وخلال الفترة قيد

---

(1) لعل حدوث الهجرة الكبيرة التي أدت إلى وجود جالية ليبية كثيرة العدد في تونس قد كانت بفعل الإجراءات التعسفية التي لحقت بالشعب الليبي من قبل الاحتلال الإيطالي، والذي استخدم أدوات العنف والإرهاب اللاإنسانية؛ وذلك للضغط على المقاومة الليبية ودفعها إلى الاستسلام. فصادر الأراضي الزراعية واستولى عليها ودفع أصحابها إلى الصحراء، وبذلك فقدوا مصدر عيشهم، وكذلك تمت إبادة الثروة الحيوانية التي هي العمود الفقري للاقتصاد الليبي في تلك الفترة، وإضافة إلى هذا فقد عانت العائلات الليبية من التشرد حيث قتل العديد من الليبيين وتركوا الأطفال والنساء بدون عائل، وقد نكل المستعمر الإيطالي بالأهالي وأقام المشانق، وسجن القبائل في معتقلات الموت البطيء ، كل هذه الأساليب الوحشية دفعت العديد من الليبيين إلى الهجرة، نحو دول الجوار خاصة تونس ومصر وتشاد. انظر علي عمر الهازل: " الاثار الاقتصادية للاحتلال الإيطالي لليبيا " مجلة الشهيد، العدد التاسع، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، أكتوبر 1988م)، ص ص 175،183.

(2) شهدت تونس انتشار الأوبئة سنة 1865م حيث قضت على أكثر من نصف السكان، ففرغت الحقول من العاملين بها الذين كان يعج بهم الريف التونسي، مما استلزم جلب الأيدي العاملة من ليبيا والتي كانت لديها خبرة في أمور الزراعة كما كانت متأقلمة مع المناخ التونسي المشابه للمناخ الليبي، انظر فرج عبد الكريم نجم: القبيلة والإسلام والدولة، (القاهرة، دار الدعوة، 2004م)، ج2، ص8.

البحث كان السبب الرئيس لتوافد الليبيين إلى تونس هو سوء الاحوال الاقتصادية في ليبيا؛ وذلك قبل اكتشاف النفط، فيضطر الليبيون إلى الهجرة للبحث عن فرصة عمل تؤمن متطلباتهم الحياتية.

أ. اعداد المهاجرين الليبيين و مناطق استقرارهم.

في الفترة قيد البحث كان الليبيون المهاجرون إلى تونس تختلف مدة إقامتهم بها فمنهم من قدم في فترات تسبق الاحتلال الإيطالي، ومنهم من ولد في تونس واستمر في الإقامة بها، والأغلبية جاءت بعد الاحتلال الإيطالي لليبيا، إلا أن أعداد المهاجرين بدأت في التناقص بعد حصول ليبيا على استقلالها سنة 1951م، واختلفت المراجع حول أعداد الجالية الليبية في تونس، وذلك يعزى إلى أن أعداداً كبيرة من المهاجرين يدخلون تونس بدون أوراق رسمية وبذلك لا يقع قيدهم ضمن الجاليات الأجنبية المقيمة بتونس، فقد ذكرت جريدة الرائد [1] الليبية أن عدد الليبيين في تونس يبلغ 45 ألف نسمة، إلا أن الإحصاءات الرسمية التي قامت بها الإدارة الفرنسية في سنة 1956م وفيما بعد الحكومة التونسية سنة 1966م تسجل أعداداً أقل بكثير مما ورد في جريدة الرائد.

ويذكر السيد إبراهيم أحمد أبو القاسم في كتابه المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية أن عدد الليبيين في تونس مع بداية الخمسينيات يقارب 30 ألف نسمة [2]، وإذا أخذنا في الاعتبار أن أعداداً لا بأس بها من المهاجرين قد رجعت إلى ليبيا بعد الاستقلال فإن عدد الجالية الليبية في تونس قد تناقص بكمية كبيرة، وهذا ما يثبته التعداد العام للسكان الذي أجرته الإقامة الفرنسية في تونس سنة 1956م، والذي بيَّن عدد الليبيين في المدن التونسية كما في الجدول التالي.

---

(1) الرائد، افتتاحية، عدد 259 بتاريخ 15 يونية 1968م، ص1.

(2) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص44.

جدول رقم (49) يبين أعداد الليبيين وأماكن استقرارهم في تونس حسب تعداد 1956م [1]

سبيطلة	قفصة	توزر	مدنين	قابس	صفاقس	القيروان	تونس	بنزرت	باجة	سوق الأربعاء	الكاف	الإجمالي
61	25	4	273	114	464	20	4953	3236	713	755	4550	13.730

نلاحظ من خلال الجدول انتشار الليبيين واستقرارهم في أغلب مدن تونس سواء كان في مدن الجنوب أو الوسط أو الشمال ففي الجنوب نجد تركزهم في مدينة الكاف حيث بلغ عددهم 4550 نسمة؛ ويرجع هذا إلى عمل الليبيين في مناجم الفوسفات [2]، والتي شكلت العمالة الليبية نسبة 50% من إجمالي عمال المناجم، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الكثافة السكانية تونس العاصمة حيث بلغ إجمالي الليبيين المقيميين بها 4953 نسمة؛ ويرجع ذلك إلى كون العاصمة يوجد بها معظم النشاط الصناعي في تونس، حيث نمت المدينة بوتيرة متسارعة فقد بلغ عدد سكانها سنة 1956م حسب التعداد العام للسكان 410000 نسمة منهم 77000 فرنسي و 38000 إيطالي و 32000 يهودي، بينما يبلغ عدد سكان الأحواز 131000 نسمة، ويبلغ إجمالي سكان تونس الكبرى 541000 نسمة [3]، ويتحكم الأجانب الأوروبيون واليهود بمعظم الشركات والمصانع والمزارع في تونس والتي تشكل مواطن الشغل المتاحة في أغلب العاصمة وأن جزءاً كبيراً من الليبيين يشتغلون في هذه المؤسسات والمزارع.

وتبلغ نسبة عدد المقيمين الليبيين في مدن الجنوب التونسي وتونس العاصمة ما يقارب 69% من إجمالي عدد الليبيين، في حين يتركز 21% منهم في مدينة بنزرت في الشمال التونسي، ويتوزع الباقي في مناطق الوسط وهي مناطق فقيره زراعياً وصناعياً [4].

---

(1)Royaume deTunisie, recensement general de la population de la Tunise de 7 Fevrier 1956,(Tunise,1957),p.107.

(2) بعثة الكشاف الليبي في تونس"، مجلة المعرفة، العدد169، 13نوفمبر1959م، ص22.

(3) صلاح الدين التلاتلي، مرجع سابق، ص87.

(4) انظر الخريطة بالملحق رقم (22).

ونظراً إلى العدد الكبير للمهاجرين الليبيين في تونس فقد تم تقسيمهم في وحدات إدارية تُسمى بالمشيخات، ويتم اختيار مسئول عن كل منها يُسمى شيخ وتكون مهمته إدارية ومالية، حيث يتم تسجيل الأفراد الليبيين المقيمين ضمن الإطار الإداري للمشيخة ويعهد إلى الشيخ جباية الضرائب على أفراد الجالية، وكذلك جباية الرسوم مقابل إنجاز المعاملات الإدارية الخاصة بالأفراد ضمن المشيخة مثل شهادة الميلاد وشهادة القدوم إلى تونس، وكذلك معاملات الحصول على الجنسية التونسية[1]، وغيرها من المعاملات الإدارية وبصفة عامة فإن المشيخة تقوم بعمل القنصلية، واستمرت في أداء عملها حتى افتتاح قنصلية ليبية في تونس.

وتُعتبر مشيخة الطرابلسية بالعاصمة تونس من أهم مشيخات المهاجرين الليبيين، وكانت تقدم خدماتها لقاطني تونس العاصمة وبعض المناطق القريبة منها من الليبيين وبعض الأفراد من الجنسيات العربية مثل السودانيين وتعرف بالبرانية ثم أطلق عليها الطياش[2] كما ورد في المعاملات الإدارية لمشيخة الطرابلسيين حيث كانت تحمل اسم مشيخة الطرابلسيين والطياشي [3]، وقد انضمت بعض الجماعات إلى مشيخة الطرابلسية مثل الفزازنة والغدامسيون والذين كانوا يكونون لأنفسهم كيانات خاصة، كما تم إضافة الكثير من المهاجرين بالمناطق الأخرى [4]، وقد دونت أسماء المهاجرين وعائلاتهم والمناطق المقيمين بها؛ وذلك لجباية الضرائب والرسوم المالية.

كما تعتبر مشيخة السلوقية [5]من المشيخات التي يتكون معظم منتسبيها من الليبيين وخاصة من قبيلة ورفلة، وقد كان آخر شيوخها الشيخ ساسي بن إبراهيم أحميدة الطرابلسي وهو من قبيلة ورفلة الليبية، وقد كان أحد فلاحي منطقة السلوقية ويكُن له أهل المنطقة كل الاحترام، وقد استمرت ولايته من سنة 1944م إلى سنة 1956م، وقد احتج أهالي المنطقة من القرار الذي اتخذ بعزل شيخهم، وقد بعثوا بمذكرة والي باجة والذي أرسل خطاباً إلى وزير الداخلية بتاريخ 17 أكتوبر 1956م يبين فيه أسباب رفض أهالي السلوقية للقرار الصادر بإعفاء شيخهم من منصبه، والممثلة في خلاف بين الشيخ وأحد الأشخاص يدعى المختار بن علالة والذي طلب من الأهالي

(1) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص55.

(2) يقصد بها الأفراد الاجانب الذين لا يشكلون كثافة عددية تمكنهم من تكوين مشيخة خاصة بهم.

(3)الأرشيف الوطني التونسي، ملف رقم 9-280، وثيقة رقم (385) ، بتاريخ 19 يناير 1953م و هي عبارة عن شهادة بيانات شخصية من شيخ الطرابلسية بتونس.

(4) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص55.

(5) منطقة زراعية تقع شمال تونس على ضفاف وادي مجردة.

تأييده في خلافه مع الشيخ فامتنعوا [1]، ومن المعلوم أن اختيار تعيين المشايخ لا يتم إلا بتزكية وضمان أعيان المنطقة وذلك تفادياً لأية مشاكل قد تحصل بين الشيخ وأهالي المنطقة، حيث إن الشيخ مخول بمهام إدارية ومالية وغالباً ما تحدث مشاكل مالية من قبل الشيوخ.

وبالنسبة لمشائخ المهاجرين الليبيين في الجنوب التونسي فقد كان لكل قبيلة شيخ يهتم بشئونها وتمثيلها لدى الجهات الإدارية في الدولة، ومن أهم القبائل المتواجدة بالجنوب التونسي قبائل ورفلة، أولاد بوسيف، الجعافرة، المشاشية، مصراتة، ونظراً لتعدد المشائخ والذين تم اختيارهم من قبل قبائلهم فواجهت السلطات الحكومية صعوبة في التفاهم مع هؤلاء المشائخ، وأمام هذه المعضلة طلب المراقب المدني بقفصة اختيار شخصية واحدة يتفق عليها مشائخ القبائل يكون مخولاً لتمثيلهم أمام السلطات الحكومية، وبعد مشاورات مع شيوخ القبائل تم التوصل إلى اختيار الشيخ عبد الهادي زرقون [2] شيخ قبيلة ورفلة ليكون شيخاً للطرابلسيين في الجنوب التونسي.

و استقرت بعض القبائل الليبية في مناطق وقرى بدرجة كثيفة حتى سميت باسمها فمثلاً منطقة ورفلة وهي نسبة إلى قبيلة ورفلة وتقع تلك القرية شرق السوقية بمسافة 6 كيلو مترات وهي تابعة لمعتمدية تستور، ومنطقة ترهونة نسبة إلى قبيلة ترهونة، وهي تقع جنوب مدينة الفحص بمسافة عشرة كيلو مترات، كما سميت بعض الأماكن بأسماء قبائل ليبية مثل جبانة المحاميد نسبة إلى قبيلة المحاميد والتي كانت تدفن أبناء القبيلة فيها، ووادي الطرابلسية والذي يمتد من سفح جبل بوقرنين في اتجاه حمام الأنف، وحومة الطرابلسية بمدينة المنستير، والتي أنجبت رئيس الجمهورية التونسية السيد الحبيب بورقيبة، وكذلك حي الفزازنة [3]في منطقة باب سويقة بتونس.

وفي سنة 1966م طرأ تغير كبير على تمركز الجالية الليبية في تونس وذلك بعد عودة أعداد كبيرة منها إلى أرض الوطن، فقد كانت في مدينة تونس تقدر بحوالي 1032 نسمة وتقلص الوجود الليبي في الشمال عدا تونس العاصمة إلى أعداد بسيطة جداً أكثرها في بنزرت حيث بلغ 75 نسمة، أما في مناطق الوسط التونسي فقد كان أكبر تمركز في مدينة صفاقس حيث بلغ عدد المقيمين بها 773 نسمة، ثم تليها مدينة مدنين بعدد 681 نسمة، وفي الجنوب التونسي كان

---

(1) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص49.

(2) نفس المرجع ، ص51.

(3) فرج عبد العزيز نجم: مرجع سابق، ص7.

أكبر تجمع يوجد في مدينة قفصة حيث بلغ عدد الجالية 202 نسمة [1]، بينما كان التواجد في مدن الوسط والجنوب الأخرى لا يتعدى العشرات، والجدول التالي بين أعداد الجاليات الأجنبية في تونس وأماكن استقرارها.

الجدول رقم (50) يبين السكان الاجانب في تونس [2] حسب المحافظات في 5/1966م.

البلد الأصلي / المحافظة	الجزائر	المغرب	ليبيا	فرنسا	إيطاليا	إفريقية والشرق الأوسط	دول أوروبية وأمريكا	دول أخرى غير مذكورة	الإجمالي
تونس	4382	839	1032	6624	2479	583	2807	3493	22239
بنزرت	394	96	75	863	233	64	285	616	2626
باجة	200	26	32	239	41	40	126	765	1469
جندوبة	223	13	4	44	22	10	119	537	972
الكاف	502	16	28	122	34	15	43	504	1264
القصرين	311	40	40	440	20	84	121	308	1364
قفصة	783	84	202	340	12	65	115	772	2373
مدنين	762	8	681	319	135	43	48	596	2592
قابس	144	25	104	325	3	59	81	451	1192
صفاقس	178	160	773	1740	113	59	527	516	4360
القيروان	94	78	100	588	29	191	196	456	1732
سوسة	435	49	123	571	59	84	362	1311	2694
نابل	291	102	211	810	64	200	238	708	2624
تونس	8399	1536	3405	13025	3244	1791	5068	11033	47501

(1) Institute National de la statistique, Recen sement general de la population et des logements général de la Tunisie du 3 Mal 1966, volume2, Chapitre v, (tunis,1973)، p.11.

(2)Reecn sement general de la population et des logements general de la Tunisie du 3 mal 1966,op.cit.,p.11.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الجالية الليبية قد تناقص بشكل كبير جداً ؛ ويرجع ذلك إلى عودة أعداد كبيرة من المهاجرين إلى ليبيا، وقد أصبحت الجالية الليبية في المرتبة الخامسة من بين الجاليات التي تقطن الجمهورية التونسية، وبلغ إجمالي عدد الجالية الليبية 3405 نسمة، كما يبين الجدول التالي أعداد الجالية الليبية حسب الفئة العمرية والنوع.

جدول رقم (51) يوضح أعداد الجالية الليبية حسب الفئة العمرية والنوع [1] .

البلد – ليبيا / الفئة العمرية	ذكور	إناث	الإجمالي
4-5 سنوات	48	37	85
5-9	66	50	116
10-14	46	36	82
15-19	37	40	77
20-24	44	52	96
25-29	98	80	178
30-34	135	77	212
35-39	140	93	233
40-44	146	85	231
45-49	167	95	262
50-54	188	97	285
55-59	262	127	389
60-64	227	102	329
65-69	194	83	277
70-74	117	68	185
75-79	114	39	153
80-84	76	29	105
85-	76	34	110
المجموع	2181	1224	3405

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أن عدد الأفراد من الذكور والقادرين على العمل من عمر 15 حتى 64 سنة يبلغ 1444نسمة وهو يمثل نسبة 43% من إجمالي عدد الجالية البالغ 3405 نسمة، كما يبين الجدول أن عدد الإناث يبلغ 1224 نسمة بنسبة

(1) الجدول من اعداد الباحث والبيانات مأخوذة من المصدر الآتي:

-Reecn sement general de la population et des logements general de la Tunisie du 3 mal 1966,op.cit.,pp,91, 93, 95.

36% من إجمالي عدد الجالية ، وهذا يعطي مؤشراً أن عدداً من المهاجرين لم يصحبوا عائلاتهم معهم، وقد يشير هذا إلى أن هدفهم البقاء في تونس لغرض العمل، أما العائلات فجزء منهم مستقرون ولهم أملاكهم في تونس، والجزء الاخر يستعد لمغادرة تونس [1] بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا.

ب- الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين الليبيين.

قد تفاعل أفراد الجالية الليبية في تونس مع واقعهم الجديد فاندمجوا في الحياة العامة وأتقنوا العديد من الأعمال التي كانت تدر عليهم مدخولاً يكفيهم تكاليف معيشتهم ويوفر لهم سبلا لحياة كريمة، فمنهم من أتيحت له فرص العمل في القطاع الحكومي والشركات العامة والخاصة، ومن خلال الوثائق الخاصة بالتقدم للحصول على الجنسية التونسية يتبين مكان الإقامة ونوع العمل لأفراد الجالية الليبية فمثلاً:

1. السيد محمد بن كريو بن أحمد الغزالي يعمل لدى مؤسسة السكة الحديدية .[2]
2. السيد العروسي بن عبد الجليل القنيدي الطرابلسي يعمل بشركة الترامواي بتونس العاصمة [3].
3. السيد عبد الله بن أحميد بن فرج الطرابلسي يعمل سائق سيارات لدى إدارة البريد [4]

وفي مجال الأعمال في القطاع الخاص نذكر مثلاً :

1. السيد إبراهيم بن أحمد الفرجاني الككلي يعمل في مهنة (خدام يومي [5]).
2. السيد مصباح بن العجيلي بن علي يشتغل في مهنة تاجر بفندق الغلة [6].
3. السيد عبدالرحمن القمودي يعمل تاجر في سلعة التبغ [7].

---

(1) "عائد من تونس"، ليبيا الحديثة، العدد52، بتاريخ 91 أغسطس 1969، ص12.

(2) الأرشيف الوطني التونسي ،السلسلة "A" الصندوق 280، الملف9، وثيقة رقم(298) بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية.

(3) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الصندوق280، الملف 9، وثيقة رقم (25) بتاريخ 1952م ، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية.

(4) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الصندوق 280، الملف 9، وثيقة رقم (442) بتاريخ 24 فبراير 1955م. بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية.

(5) الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندوق 280، ملف8، وثيقة رقم (506)، بتاريخ 19 يناير 1953م، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية.

(6) الأرشيف الوطني التونسي، ، سلسلة A، صندوق 280، ملف9، وثيقة رقم (398) بتاريخ 19 يناير 1953م، بخصوص الحصول على الجنسية التونسية.

(7)الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندوق 280، ملف 9 ، وثيقة رقم(385) بتاريخ يناير 1953م، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية. انظر الملحق رقم (7).

4. السيد محمد بن أحمد بن بلقاسم الجبالي الطرابلسي يمتهن بيع الخبز [1].

كما اشتهر الليبيون من منطقة ككلة بامتلاك وإدارة المخابز [2] في مختلف مناطق تونس، وعمل المهاجرون الليبيون في مجال الفلاحة وقد اتصفوا بالجدية والمثابرة في العمل وحسن الخلق.

وأصبحوا مطلوبين من قبل المزارعين الفرنسيين ويصفونهم بأنهم مثابرون في العمل، وقد ورد في شهادة أحد المزارعين الفرنسيين عن العمالة الليبية وما تمتاز به من صفات أنهم يملكون القدرة على تحمل الحرارة القوية في الصيف وهم لطاف وثقاة، ويتعلمون بسرعة، وأجرتهم تتراوح بين 1.50 فرنك و 1.75 فرنك يومياً، وقد كانت الأيدي العاملة الأخرى تتقاضى يومية أقل حيث تراوحت بين 1.20- 1.50 فرنك [3].

ومن الأعمال الكبيرة التي قام بها المهاجرون الليبيون هي تحويل المناطق الغابية إلى مناطق ممهدة صالحة لزراعة القمح والشعير وكذلك لزراعة الأشجار المثمرة كالزيتون، وقد تم تحويل عشرات الهكتارات في منطقة (خنقة الحجاج) التي تتميز بكثافة غاباتها إلى أرض ممهدة صالحة لزراعة أشجار الزيتون والكروم، وقد تحولت هذه المنطقة بفعل سواعد الليبيين إلى أرض خضراء مزروعة بأنواع مختلفة من الأشجار المثمرة والحبوب [4]، إن قيام الليبيين بهذا العمل الإنتاجي يعتبر مساهمة كبيرة في تنمية الموارد التونسية فهم لم يكونوا عالة على المجتمع التونسي، بل أصبحوا أداة تساهم في تطوير الاقتصاد التونسي.

ولم يقتصر عمل الليبيين في الزراعة كأجراء بل أصبح العديد منهم ملاك للأرض والمواشي وكان لهم دور مهم في الاقتصاد التونسي، وفيما يلي بعض الأمثلة لحجم الثروة التي كونها الليبيون بتونس:

1. بوجمعة بن محمد بن سلامة الطرابلسي، فلاح بمنطقة السوقية يمتلك 300 هكتار من الأرض وثروة حيوانية تقدر بحوالي 100 رأس من الماعز و 20 رأساً من البقر.
2. صالح وحسن أبناء الشاوش نصر الطرابلسي، يمتهنان الفلاحة في منطقة مجاز الباب ويملكا 30 هكتاراً من الأراضي بهنشير ولجة الدخان وثروة حيوانية تقدر بحوالي 20 رأساً من البقر، و 40 رأساً من الغنم والماعز وعدد من الخيول.

---

(1)الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندوق 280،، ملف9، وثيقة رقم (391)، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية .

(2) فرج عبد العزيز نجم: مرجع سابق، ص9.

(3) الزواري رضا: تسرب الرأسمالية إلى تونس في عهد الحماية، (تونس، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982م)، ص113.

(4) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص107.

3. إبراهيم بن صالح بن إحميدة بن الحاج رحومة الطرابلسي من قبيلة ورفلة، القاطن بمنطقة مجاز الباب بلغت قيمة مكاسبه 500.000 فرنك في الوقت الذي كانت فيه أجرة العامل لا تزيد عن 3 فرنكات [1]، والجدول التالي يبين النشاط الاقتصادي للمهاجرين الليبيين في سنة 1966م.

جدول رقم (52) يوضح أعداد الليبيين المزاولين للأنشطة الاقتصادية سنة 1966م [2].

الأنشطة / المحافظة	الزراعة وصيد السمك	صناعات استخراجية	صناعات تحويلية	أعمال البناء	الكهرباء والغاز والمياه	التجارة والخدمات المصرفية	النقل والاتصالات	قطاع الخدمات	قطاعات أخرى	المجموع
تونس	51	108	102	88	26	34	34	83	11	537
بنزرت	11	10	4	3	1	–	–	9	–	38
باجة	3	10	1	–	–	1	–	2	–	17
جندوبة	–	2	–	–	1	–	–	–	–	3
الكاف	3	5	1	–	–	–	–	2	–	11
القصيرين	6	8	–	1	–	–	1	3	–	19
قفصة	39	18	27	2	9	4	1	6	1	107
مدنين	88	41	17	14	2	15	–	76	–	253
قابس	9	10	3	1	–	2	–	9	–	34
صفاقس	68	135	29	16	10	7	14	36	2	317
القيروان	14	17	1	6	–	2	–	6	–	46
سوسه	11	21	5	2	3	2	2	8	–	54
نابل	38	43	7	6	3	1	–	7	–	105
المجموع	341	428	197	139	55	68	52	247	14	1541

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن قطاع الصناعات الاستخراجية يضم أكبر عدد من العمالة الليبية حيث يعمل به 428 عاملاً ويتركز أغلب هذه العمالة في مناجم الفوسفات بالجنوب، بينما يحظى قطاع الزراعة وصيد السمك بالمرتبة الثانية فقد كان عدد العمالة الليبية به يبلغ 341 عاملاً أغلبهم في قطاع الزراعة [2]، ويأتي قطاع الخدمات في الترتيب الثالث من حيث عدد العمالة فقد بلغ 247 عاملاً، يليه قطاع الصناعات التحويلية ثم البناء، ويبلغ مجموع العمالة فوق سن 15 سنة حوالي1541 عاملاً خلال سنة 1966م ويعزى

(1) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص ص 134، 135.

(2) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص107.

ذا العدد البسيط إلى عودة أعداد كبيرة من العمالة الليبية إلى ليبيا وذلك لتحسن الوضع الاقتصادي وإتاحة فرص عمل جيدة.

و امتهن العمال الليبيون العديد من الحرف والأعمال الخدمية، فمن كانت له خبرة في شئون الزراعة عمل في المزارع في جني الزيتون وحصاد الغلات من قمح أو شعير، والعناية بأشجار الفواكه المختلفة، والبعض الآخر ممن حُظي بقسط من التعليم تمكن من الحصول على الوظائف الإدارية المختلفة، والجدول التالي يبين أنواع المهن التي يزاولها المهاجرون الليبيون خلال سنة 1966م.

جدول رقم (53) يوضح أعداد الليبيين العاملين بالمهن المختلفة (1)

المحافظة	مهن حرة	كبار المدراء	موظف مكتبي	بائع	مزارع	عامل مناجم	النقل والاتصالات	العمال والحرفيون	أعمال أخرى	المجموع
تونس	67	4	23	68	22	3	26	163	161	537
بنزرت	-	1	3	7	6	-	-	7	14	38
باجة	1	-	-	2	9	-	-	3	2	17
جندوبة	-	-	-	2	-	-	-	1	-	3
الكاف	-	-	-	-	7	-	-	3	1	11
القصيرين	1	-	-	1	11	-	-	3	3	19
قفصة	4	-	1	15	13	45	4	14	11	107
مدنين	8	-	-	16	97	7	6	98	21	253
قابس	-	-	-	3	13	1	-	12	5	34
صفاقس	12	1	3	13	157	3	8	73	47	317
القيروان	2	-	-	3	27	-	1	10	3	46
سوسة	2	1	-	2	25	-	2	13	9	54
نابل	-	1	2	6	64	2	1	14	15	105
المجموع	97	8	32	138	451	61	48	414	292	1541

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الزراعة يحظى بأكبر عدد من العمال الليبيين حيث كان عددهم 451 عاملاً ما يعادل نسبة 30% تقريباً من إجمالي العاملين، وثم تأتي مهنة الحرف اليدوية حيث يعمل بها 414 عاملاً يشكلون نسبة 27% من إجمالي العاملين، تليها

---

(1) الجدول من اعداد الباحث والبيانات مستقاة من المصدر الآتي:

-Recen sement gemeral de la population et des logments de la tunise du 3 mai 1966,op.cit.pp119- 31.

طائفة التجار والباعة حيث بلغ عددهم 138 عاملاً، وتوزعت أعداد العاملين الباقين على المهن الأخرى، ومما يلفت الانتباه تحصل عدد ثمانية من العاملين الليبيين على مرتبة كبار المدراء أربعة منهم في مدينة تونس.

مما سبق يتضح أن المهاجرين الليبيين بتونس كان لهم دور فاعل في دفع عجلة الاقتصاد التونسي، ولم يكونوا عالة على الدولة التونسية ينتظرون الإعانات لسد قوت يومهم، بل كانت لهم مواردهم الخاصة التي كفتهم عن الحاجة، وقد تقلد العديد منهم مناصب مرموقة وصلت إلى درجة كبار المدراء في قطاعات الاقتصاد المختلفة، كما كانت لهم ثروتهم الخاصة من الأراضي والمواشي التي يجنون من ورائها ما يكفي للعيش الكريم.

جـ- الشخصيات الليبية التي برزت على الساحة التونسية.

قد تفاعل المهاجرون الليبيون والذين قدموا إلى تونس في فترات مختلفة مع المحيط الجديد، حيث اندمجوا في الحياة العامة وبرزت منهم عدة شخصيات كان لهم دور مهم في الحياة السياسية في تونس، حيث عاصروا فترة الاحتلال الفرنسي لتونس وانضموا للحركة الوطنية لمكافحة الاحتلال وللعمل على نيل تونس لاستقلالها ومن بين هذه الشخصيات الآتي:

1. الحبيب بورقيبة [1].

يعتبر قائد المقاومة الوطنية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي، وقد اتسم نضاله بتجنب اسلوب العنف المسلح في سبيل الحصول على الاستقلال، إلا أن نقض فرنسا لوعدها بمنح

---

(1) خلال حكم الأسرة القرة مانلية في ليبيا (1711– 1835) حدثت صراعات على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة وقد صاحب ذلك العديد من الانتقاضات وحركات التمرد، أدت إلى الفوضى وتردي الأوضاع الاقتصادية، وقد دفع هذا إلى هجرة بعض العائلات إلى تونس، ومن ضمن هذه الأسر المهاجرة كانت أسرة الحاج محمد بورقيبة والتي غادرت مصراتة سنة 1795م عن طريق البحر وقد اصطحب معه عائلته وأرزاقه وأربعين من العبيد، وقد استقر في منطقة المنستير وقد عرف هذا الحي فيما بعد بحي الطرابلسية انظر،

-Sophie Bessis & Bouhayre Belhassen: Bourguiba (paris,jeune afrique,1988),p.13.

والذي أخذ في التوسع حتى شكل نسبة 9.7% من سكان المنستير البالغ 15ألف نسمة وذلك حسب إحصاء سنة 1860م، الأمر الذي جعلهم يكونون مشيخة على رأسها الشيخ على بورقيبة والد الحبيب بورقيبة، انظر محمد الطاهر عقير: المنستير عبر مواقع التجذير والتحرير في النصف الأول من القرن العشرين، (المنستير، المطابع السريعة المندمجة، 1989م)، ص25. وولد الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير 3 أغسطس 1902م، حيث درس الابتدائي والثانوي بالمدرسة الصادقية بمدينة تونس ثم التحق بجامعة باريس، وتحصل على الإجازة في الحقوق ودبلوم معهد العلوم السياسية سنة 1927م، وقد انضم إلى الحزب الحر الدستوري وأسس بعد عودته من باريس جريدة العمل التونسية، وقد انتخبه مؤتمر الحزب الحر الدستوري في مايو 1933م عضواً باللجنة التنفيذية، ثم أُنتُخِب كاتباً عاماً للديوان السياسي للحزب في 2 مارس 1934م، ثم اعتقل في أحداث 9 أبريل 1938م واتهم بالتآمر على أمن الدولة، وظل في السجون الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية حيث نقل إلى روما، ثم تم إخلاء سبيله وعاد إلى تونس عام 1943م. انظر كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، الحبيب بورقيبة حياته وجهاده، (تونس،1966م)، ص ص،19،20.

تونس الحكم الذاتي في مطلع الخمسينيات؛ أدى إلى موجة من العنف تم على أثرها اعتقال العديد من قادة الحركة الوطنية وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة وذلك في 18 يناير 1952م، وعند زيارة الرئيس الفرنسي منداس فرانس(Mondes France) إلى تونس في 31 يولية 1954م عرض على الأمين باي نظام الحكم الذاتي الداخلي. وكان بورقيبة يوجه سير المفاوضات سراً من فرنسا، وقد علق على مشروع الحكم الذاتي بالآتي: " الاستقلال يضل الطموح الأكبر للشعب التونسي وتشكل مقترحات منداس فرانس مرحلة حاسمة "[1] ويتفق هذا التطور مع سياسة المراحل التي ينتهجها بورقيبة في نضاله مع الفرنسيين.

ولاقت هذه الاتفاقية معارضة قوية من رفاق بورقيبة وعلى رأسهم صالح بن يوسف، إلا أن بورقيبة بذكائه وحنكته السياسية استطاع أن يقنع الغالبية التونسية بأن هذه الاتفاقية هي الخطوة الأولى نحو الاستقلال، واستمر في قيادة العمل الوطني وأفضت المفاوضات التي أجراها مع فرنسا في فبراير 1956م إلى الاعتراف باستقلال تونس في 20 مارس1956م، وعين بورقيبة من قبل المجلس التأسيسي أول رئيس للجمهورية التونسية في 25 يولية 1957م[2].

وكان للحبيب بورقيبة مواقف إيجابية تجاه المهاجرين الليبيين فقد ساندهم وأيّدهم في مطالبهم عندما استقبل وفداً من المهاجرين الليبيين في الجنوب التونسي بقيادة أحمد زارم عند مضايقتهم من قبل السلطات الفرنسية، وتمت المقابلة بحضور السيد علالة العويتي، حيث طالب المهاجرون بإيقاف تلك المضايقات، وقد ذكر السيد الحبيب بورقيبة أنه من حقهم المطالبة بحقوقهم أسوة بسكان البلاد التونسية، وقد رد السيد أحمد زارم بأن المهاجرين الليبيين يعتبرون أجانب في نظر السلطات الفرنسية ومن الممكن ترحيلهم في أي وقت إلى ليبيا، فكان رد السيد بورقيبة بأن فرنسا لا تستطيع ذلك فأنا طرابلسي ودعهم يطردونني، وقد اطمئن الليبيون من رد السيد بورقيبة خاصة عندما تحدث أمامهم مع بعض الشخصيات الفرنسية، وبعد هذه الحادثة لم يتعرض الليبيون إلى أية مضايقة [3].

---

(1) الطاهر بالخوجة : الحبيب بورقيبة – سيرة زعيم ، شهادة على العصر،ط1؛ (القاهرة، الدار الثقافية للنشر،1999م)، ص5.

(2) ناجي جواد: تونس الخضراء، ط1؛ (بغداد، مطبعة المعارف، 1977م)، ص20.

(3) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص64.

ولم يتنكر السيد بورقيبة إلى انتماءه لليبيا، فعند زيارة السيد محمود المنتصر (1964-1965م) رئيس الحكومة الليبية إلى تونس في 26 ديسمبر 1964م، استقبل من قبل الرئيس بورقيبة وأقام على شرفة مأدُبة عشاء، وتحدث الرئيس بورقيبة في بداية كلمته عن أصوله الليبية، وكذلك أشار إلى السيد الباهي الأدغم وهو ينتمي إلى عائلة ليبية هاجرت إلى تونس، وقد تحدث إلى الوزراء المرافقين له بأن لا تأخذهم الغيرة فنحن والليبيون أسرة واحدة [1]، وهذا يبرهن على أن الرئيس بورقيبة يتشبث بأصوله الليبية مهما ترقى في مراتب السياسة، واعتقد أن هذا الانتماء له تأثير في روح التآخي والتضامن التي شهدتها البلدين في تلك الفترة الزمنية.

2- علي إمحمد الزليطني.

ترجع أصول أسرته إلى مدينة زليتن الليبية الواقعة شرق مدينة طرابلس بحوالي 150 كيلو متراً على ساحل البحر المتوسط، ومنها اكتسب لقب الزليطني[2]، وقد انخرط في العمل الوطني منذ فترة مبكره، حيث أخذ في التفاعل مع قضايا بلاده في ظل الاستعمار الفرنسي[3]، واتصل بالحبيب بورقيبة وأسس فرعاً للحزب الدستوري بحومة السوق بجزيرة جربة، ثم انتقل إلى طرابلس وأخذ في الإعداد والإشراف على تدريب عدد من الوطنيين التونسيين للقيام بعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية داخل التراب التونسي، وقد تلقى دعماً كبيراً من المناضل الليبي الهادي المشيرقي، ثم سافر إلى مصر في سنة 1954م، وكان في تلك الفترة السيد صالح بن

---

(1) "بلاغ مشترك ليبي تونسي"، طرابلس الغرب، العدد 120، 29 ديسمبر 1964م،ص3.

(2) كان والده إمحمد الزليطني يقطن مدينة طرابلس إبان فترة العهد التركي، حيث واصل دراسته وتحصل على عمل في مكتب البريد "باش كاتب التلغراف" ، كما كان والد علي الزليطني يعمل في سراي الباشا حاكم طرابلس، ومن خلال عمل إمحمد الزليطني في المؤسسات التركية أتقن اللغة التركية، وعند احتلال الإيطاليين لليبيا، سافر إمحمد الزليطني هو وأخوه إلى الآستانة وهناك تحصل على تصريح دخول إلى تونس عن طريق السفارة الفرنسية، حيث استقر بجزيرة جربة، وكان جده محمد الزليطني يمتلك منزلاً في حومة السوق فانتقلت إليه العائلة، وولد به علي الزليطني في 12 مارس 1913م، في حومة تاوريت،" حومة السوق" وتحصل على الشهادة الابتدائية منها في 1928م. انظر محمد حفظي الزليطني، مسيرة ونضال، (صفاقس، صامد للنشر والتوزيع، 2012م)، ص ص45،24.

(3) انظم إلى الحزب الدستوري وانت له نشاطات وطنية ، حيث نشر عدة مقالات في جريدة العمل، وأوقف بعد أحداث 9 أبريل 1938م وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة التآمر على أمن الدولة. انظر جريدة الصباح التونسية بتاريخ 2008/2/28م. ص1.

يوسف يعارض الحبيب بورقيبة بخصوص المفاوضات مع فرنسا للحصول على الحكم الذاتي، ثم رجع إلى تونس في 13 سبتمبر 1955م بصحبة صالح بن يوسف، وقد حدثت قلاقل واضطرابات أدت إلى مطاردة جماعة صالح بن يوسف من قبل أنصار الحبيب بورقيبة، وعند وصول بورقيبة إلى السلطة قبض على العديد من أنصار صالح بن يوسف ومنهم علي الزليطني، وتمت محاكمته بتهمة زعزعة الأمن [1].

ويقول السيد عبد الله العبعاب في هذا الصدد تم استدعائي في يوم 30 يولية 1956م من قبل رئيس محكمة أمن الدولة، وقد سألني القاضي هل ساعدك علي الزليطني في نقل مجموعة المقاومين التونسيين إلى القاهرة لتدريبهم على حرب العصابات؟ فأجبت بنعم، وذكرت أنه ساعدني في تجنيد خمسة عشر شاباً من اللاجئين بمزرعة الشاذلي ربانة في طرابلس، ويذكر العبعاب بأن هذه المحكمة كانت بسبب وشاية من بعض الأشخاص، كما ذكر أن شهادته هذه خفضّت الحكم على السيد علي الزليطني من الإعدام إلى الأشغال الشاقة [2].

3- محمد الباهي مفتاح بن عمر الأدغم [3].

يعتبر السيد الباهي الأدغم من الشخصيات الوطنية المهمة والتي لعبت دوراً مؤثراً في حركة النضال الوطني، فقد دافع عن قضية بلاده في المحافل الدولية ، حيث اسس في نيويورك

---

(1) محمد حفظي الزليطني : مرجع سابق، ص ص 31، 32.

(2) عبد الله العبعاب: شهادة للتاريخ، (تونس، مطبعة التسفير الفني، 2010م)، جـ1، ص ص، 278، 279.

(3) ينتمي إلى أسرة ليبية كانت تقطن مدينة مصراتة في طرابلس على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ويرجح أن هجرة العائلة إلى تونس جاءت أثناء العهد القرمانلي والتي شهدت العديد من الاضطرابات والفوضى، واستقرت الأسرة في منطقة غابة الدّاموس التي تُعرف الآن ببلدية منزل النور، ثم انتقل الحاج عمر الأدغم جد محمد الأدغم إلى تونس العاصمة واستقر بها، وقد ولد محمد الباجي في 1913م في حي باب السويقة بتونس العاصمة، وتلقى تعليمه بالمعهد الصادقي ثم عمل موظفاً في الإدارة المالية، وقد انخرط ضمن أعضاء الحزب الحر الدستوري وكان فاعلاً لدرجة أن ورد اسمه ضمن المتهمين بالتحريض على المظاهرات. انظر، إبراهيم أحمد أبو القاسم : مرجع سابق، ص ص65، 66. وفي نوفمبر 1939م أودع السجن بتهمة التحريض على العصيان ضد الاحتلال الفرنسي وصدر ضده حكم من المحكمة العسكرية الفرنسية في 1940/2/10م بالسجن لمدة 15 عاماً مع الأشغال الشاقة، وبالإبعاد لمدة مماثلة، وتم نقله إلى سجن الحراش بالجزائر ثم إلى سجن لومبار ، وقضى بهما خمس سنوات حتى شمله العفو في 7 مايو 1944م.أنظر المنصف فرج: " الباهي الأدغم – ساهم في إقامة دولة الاستقلال وبناء النظام الجمهوري " ، ص1، مقال على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2014/11/10م. www.tunipresse.com

المكتب التونسي للتحرير الوطني سنة1952م[1]، والقى عدة محاضرات للتعريف بالقضية التونسية، وتولى الدفاع عن بلاده أمام هيئة الأمم المتحدة، وعند عودته مثل الحزب الدستوري الحر خلال المفاوضات مع فرنسا ، إلا أن عرض فرنسا منح الحكم الذاتي لتونس في سنة 1955م؛ أحدث شرخاً في قيادة الحركة الوطنية بين جناح بورقيبة وجناح الأمين العام للحزب صالح بن يوسف، وكان هذا الأمر قد وضع السيد الباهي الأدغم في موقف صعب . فقرر اللجوء إلى ليبيا فترة من الزمن ثم استقر رأيه على أن خيار بورقيبة هو الاكثر واقعية، وقد كان انحيازه إلى بورقيبة وراء فوزه بالأكثرية في مؤتمر الحزب المنعقد في صفاقس سنة 1955م.[2]

وعند استقلال تونس تقلد منصب نائب رئيس الوزراء في أبريل عام1956م، ثم عين كاتب الدولة للرئاسة والدفاع الوطني، حيث أشرف على تأسيس الجيش التونسي، وقد احتفظ بهذا المنصب حتى سنة 1969م ، ثم عين وزيراً أولاً واستمر في نفس الوقت أميناً عاماً للحزب.[3] إن حتفاظه بهذه المناصب ولمدة طويله جعلته الرجل الثاني في تونس، وهذا نابع من إخلاصه لعمله ولوطنه، إضافة إلى أدائه المتميز وحنكته السياسية والدبلوماسية، والتي جعلته يقوم بأدوار سياسية على مستوى الوطن العربي.

مما سبق يتبين أن أفراد الجالية الليبية بتونس الذين توافدوا عليها عبر فترات مختلفة، اندمجوا مع محيطهم الجديد وتفاعلوا معه بكل سهولة وذلك لتقارب اللهجة ولوحدة الدين والثقافة والعرق، وبرزت العديد من الشخصيات ذات الأصول الليبية وتقلدت المواقع القيادية في المجتمع التونسي والذي لم ينفر منهم أو ينظر إليهم كأنهم غرباء، بل رحَّب بهم واعتبرهم مواطنين تونسيين، وقد أثبت المواطن الليبي قدراته السياسية في القيادة والنضال ضد المستعمر بالرغم من تعرضه للسجن والتعذيب والقتل، إلا أنه واصل المسيرة حتى تخليص تونس من نير الاستعمار.

---

(1) بن حميدة عبدالسلام: تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924م-1956م، (صفاقس، دار علي الحامي للنشر، 1984م)،ص139.

(2) رشيد خشانة : " الباهي الأدغم اكثر السياسيين التونسيين قرباً من المشرق " جريدة الحياة ، العدد 21824 بتاريخ 1998/4/14م،ص1.

(3) المنصف فرج: مرجع سابق ، ص1.

ثانياً–عودة الليبيين من تونس بعد اكتشاف النفط.

بالرغم من الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها تونس إلا أن وضعها الاقتصادي كان أفضل بكثير مما هي عليه جارتها ليبيا، وقد شجع هذا أفراد الجالية الليبية بتونس على الاستقرار بها، وعدم العودة إلى ليبيا حتى بعد أن حصلت على استقلالها، ويضاف إلى ذلك أن البعض منهم كانت لهم أملاك عديدة ولا يفكرون في العودة إلى ليبيا، وأن جزءاً كبيراً من أفراد الجالية الليبية خاصة أولئك الذين هاجروا إلى تونس قبل سنة 1912م قد تحصلوا على الجنسية التونسية؛ وذلك بناء على الاتفاق الفرنسي الإيطالي الموقّع سنة 1912م والذي يتيح لليبيين التجنس بالجنسية التونسية [1]، ونذكر بعضاً ممن تحصلوا على الجنسية التونسية:

1. السيد/ علي بن عبد الرحيم بن مسعود الككلي تقدم بطلب الحصول على الجنسية التونسية إلى السيد رئيس الوزارة التونسية صلاح الدين البكوش بتاريخ 29 يوليه 1953م [2].
2. السيد/ مصباح بن العجيلي بن علي الطرابلسي تقدم بطلب الحصول على الجنسية التونسية إلى السيد رئيس الوزارة التونسية صلاح الدين البكوش بتاريخ 21 يناير 1953م [3]، وقد قدم تونس بصحبة والديه سنة 1910م [4].
3. السيد/ البشير بن إبراهيم بن أحمد الككلي تقدم بخطاب إلى السيد صلاح الدين البكوشي رئيس الوزارة بشأن منحه الجنسية التونسية وذلك بتاريخ 21 يناير 1953 [5]، وهو قد قدم تونس بصحبة أبويه سنة 1910م وهو أصيل مدينة ككلة بالجبل الغربي في ليبيا.

---

(1) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الصندوق 280، الملف 9، وثيقة رقم (453) بتاريخ 5 مايو 1953م، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم محمد بن بلقاسم بن أحمد، انظر الملحق رقم (10).

(2) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الصندوق 280، الملف 9، وثيقة رقم (410) بتاريخ 29 يولية 1953م، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم علي عبد الرحيم بن مسعود الككلي، انظر الملحق رقم (11).

(3) الأرشيف الوطني التونسي، سلسلةA، صندوق رقم 280، ملف رقم 9 ، وثيقة رقم (391) بتاريخ 21يناير 1953م، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم مصباح بن العجيلي علي، انظر الملحق رقم (9).

(4) الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندق رقم 280، ملف رقم 9، وثيقة رقم (393) بتاريخ 28يناير 1953م، عبارة عن رسالة موجهة إلى شيخ المدينة لغرض التحري عن السيد مصباح بن العجيلي بن علي الطرابلسي، انظر الملحق رقم (8).

(5) الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندوق 280 ملف9 ، وثيقة رقم (397) بتاريخ 21 يناير 1953م، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم بشير بن إبراهيم بن أحمد، انظر الملحق رقم (15).

4. السيد/ إبراهيم بن أحمد الفرجاني ، تقدم بطلب الحصول على الجنسية التونسية بتاريخ 22 فبراير سنة 1953م [1].

ويلاحظ تعقيد الإجراءات عند التقدم للحصول على الجنسية التونسية وذلك خلال فترة الحماية الفرنسية حيث يشترط الآتي:

1- أن يكون المتقدم قد دخل الأراضي التونسية خلال أو قبل سنة 1912م وذلك حسب الاتفاق الفرنسي الإيطالي الموقع في سنة 1914م

2- الموافقة الأمنية من مكتب الخدمات الأمنية الذي يتبع المقيم العام الفرنسي[2].

3- معلومات أمنية من شيخ الطرابلسية تفيد بالوضع الأمني لطالب الجنسية، وسيرته خلال إقامته بتونس، ومكان الإقامة ونوع المهنة التي يزاولها [3].

4- شهادة بتاريخ الدخول إلى تونس [4].

وعند زيارة السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء الحكومة الليبية 1954- 1957 م إلى تونس في يناير 1957م اجتمع خلال هذه الزيارة بالجالية الليبية في تونس وقد أحيت السفارة الليبية حفلاً بهذه المناسبة، وقد تناول السيد محمود الرخيص رئيس الجالية الليبية المشاكل التي يعاني منها أفراد الجالية، وطلب من رئيس الحكومة الليبية القيام بإجراءات لحل هذه المشاكل ومن بينها تهيئة الظروف لعودة العديد من الليبيين الراغبين في الرجوع إلى ديارهم، وقد برر السيد الرئيس عدم اهتمام الحكومة بالجالية الليبية إلى المشاكل الداخلية التي تواجهها ليبيا، وأكد

---

(1) الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندوق 280 ملف9، وثيقة رقم (408) بتاريخ 22 فبراير1953م، بخصوص طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم إبراهيم بن أحمد الفرجاني، انظر الملحق رقم (16).

(2) الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندوق 280 ملف 9، وثيقة رقم (413) بتاريخ 31مايو 1954م، عبارة عن تقرير أمني باللغة الفرنسية، انظر الملحق رقم (14).

(3) الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندوق 280 ملف9، وثيقة رقم (442) بتاريخ 24 فبراير 1954م، عبارة عن شهادة من شيخ الطياشي والطرابلسية بها بيانات عن طالب الجنسية، انظر الملحق رقم (13).

(4) الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A، صندوق 280 ملف9، وثيقة رقم (382) بتاريخ 1953م، عبارة عن شهادة بتاريخ دخول الأراضي التونسية، انظر الملحق رقم (12).

أن الاتفاقيات التي وقعت مع تونس بها العديد من المواد المتعلقة بالجاليات في البلدين، وأنها تشكل خطوة كبيرة في سبيل التعاون بين البلدين، ثم شكر تونس على اهتمامها بالجالية الليبية بعد أن قام بزيارة إلى منطقة النفاضة حيث تقوم الحكومة التونسية بتوزيع المزارع على الفلاحين، وذكر أن عدداً كبيراً من الفلاحين الذين وزعت عليهم الأراضي هم ليبيون [1]، وأعتقد أن أولئك قد تحصلوا على الجنسية التونسية.

وفي مؤتمر صحفي للسيد رئيس الحكومة الليبية عبد المجيد كعبار (1957- 1960م) سئل عن الصعوبات التي تعانيها الجالية الليبية وحتى الآن لم تتخذ أية إجراءات لإعادة هؤلاء المواطنين إلى بلادهم، فكان رده بأن ليبيا لديها مشاكل كثيرة وأن أكثر أفراد الجالية الليبية في تونس قد تجنسوا بالجنسية التونسية، وأن هذه المشاكل تنظم بقانون واتفاقيات حسب العرف الدولي، وهناك بند في الاتفاقية الليبية التونسية بتنظيم شؤون الجاليات في البلدين، وقد ذكر أن هذه الاتفاقيات أصبحت حبراً على ورق [2]، ومن خلال موقف الحكومة الليبية عبر رئيسيها السيدين بن حليم والسيد كعبار يتضح عجز الحكومة الليبية من استيعاب المهاجرين الليبيين في الخارج خاصة الذين يتواجدون في الجمهورية التونسية؛ وذلك يرجع إلى ضعف الإمكانات الاقتصادية للدولة والتي تقف عائقاً أمام استقبال آلاف المهاجرين في دول الجوار والذين يحتاجون إلى أماكن للإيواء ولوازم أخرى تعجز الدولة عن توفيرها والخلاصة أن الوضع الاقتصادي لا يسمح لليبيا باستقبال المزيد من السكان.

ومع بدايات اكتشاف وإنتاج النفط تحسن الاقتصاد الليبي تدريجياً، وهذا شجَّع الحكومة على الاهتمام بالجالية الليبية والعمل على إعادة المهاجرين حيث إن توفر النقد الأجنبي من عائدات النفط يغطي الأعباء الاقتصادية التي تنجم عن عودة المهاجرين، فهم يحتاجون إلى مساكن ومساعدات اقتصادية مختلفة وكذلك توفير فرص عمل، وقد وضعت الحكومة الليبية خطة خمسية للتنمية 1963- 1968م ومع إقرار هذه الخطة في جلسة البرلمان الليبي بتاريخ 14- 7- 1963م جاء في تقرير اللجنة البرلمانية للمالية والاقتصاد حول مشروع الخطة

---

(1) طرابلس الغرب، عدد 224 بتاريخ 10 يناير 1957م، ص2.

(2) "البيان الصحفي لرئيس الوزراء"، مجلة طرابلس الغرب، العدد الثالث، أبريل 1959م، ص ص5،6.

الخمسية التوصية باعتماد الخطة، ومن ضمن التوصيات تسهيل عودة الليبيين المهاجرين [1]، خاصة في دول الجوار وذلك أولاً لتوفر الإمكانات المادية للدولة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين، وثانياً إمكانية حصول المهاجرين على فرص عمل خلال تنفيذ الخطة الخمسية وبما تحويه من مشاريع كبيرة في مختلف المجالات.

وقد تصاعدت الاكتشافات النفطية وزاد معدل إنتاج النفط وهذا أدى بطبيعة الحال إلى زيادة العائدات النفطية، حيث زاد إنتاج النفط سنة 1964م بحوالي 90% عن إنتاج سنة 1963م، وقد تعدت الصادرات اليومية للنفط عن 1.200.000 برميل [2]، كما بلغت قيمة صادرات البترول في نفس السنة 180 مليون دولار، ووصلت خلال سنة 1965م ما قيمته 270 مليون دولار، وقاربت الأرصدة الذهبية والعملات الأجنبية في أغسطس 1965م حوالي 300 مليون دولار [3]، كما قامت الحكومة الليبية باستثمار الغاز المصاحب للنفط حيث قامت شركة أسو بتجهيز معمل لتجميع الغاز وتصديره وهذا المشروع يتيح 1500 [4] فرصة عمل استفادت منها العمالة الليبية، وبهذه النعمة التي منَّ الله بها على الشعب الليبي تحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد عاجز وضعيف إلى اقتصاد نشط يحقق معدل نمو متزايد كل سنة.

وبتنفيذ الحكومة للخطة الخمسية التي رُصد لها مبلغ كبير يقدر بحوالي 700 مليون دولار استخدم في إنشاء مشاريع مختلفة عمت مناطق ليبيا بالكامل، و أدى إلى إتاحة فرص عمل تقدر بعشرات الآلاف تكفي الأيدي العاملة الليبية بالداخل وكذلك ممن يرغب بالعودة من المهاجرين الليبيين في دول الجوار، بل نظراً لضخامة المشاريع استعانت ليبيا بالأيدي العاملة خاصة العربية وأغلبها من دول الجوار، فقد تضمنت المرحلة الأولى بناء 10000 منزل للطبقات العاملة وذوي الدخل المحدود والمزارعين وموظفي الدولة بما فيها المدرسين والضباط [5].

---

(1) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ج 4، مرجع سابق، ص189.

(2) "حقائق عن صادرات ليبيا من الزيت"، المعرفة، العدد 327، 15 ديسمبر 1965م، ص18.

(3) "أنباء البترول، سنة أخرى من النجاح" المعرفة، العدد 331، 4 فبراير 1966م، 32.

(4) "أضخم صفقة في العالم لبيع الغاز الطبيعي"، المعرفة، العدد 327، 15 ديسمبر 1965م، مرجع سابق، ص19.

(5) "نص خطاب العرش في الدورة الثانية لمجلس النواب"، ليبيا الحديثة، العدد9، 24 ديسمبر 1965م، ص11.

وفي مجال التعليم فقد تم إنجاز حتى سنة 1965م عدد 175 مدرسة كما يوجد عدد 224 مدرسة في طور البناء، وفي قطاع الصحة فقد أنجز حتى سنة 1965م ما يزيد عن 35 مستشفى كبير، بلغت طاقتها الاستيعابية 5060 سريراً أي ما يعادل 15 سريراً لكل ألف نسمة، كما بلغ عدد المستوصفات 353 مستوصفاً يعمل بها 400 طبيب منهم 30 طبيباً ليبيا، وعدد 1893 [1] ممرضاً وفنياً.

إن هذه الإنجازات في مختلف المجالات تحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة الليبية، وتهيئ الحياة الكريمة لكل مواطن ليبي خاصة أولئك المهاجرين خارج البلاد والذين لم يستطيعوا الرجوع لليبيا بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، وبما أنعمه الله من نعم على الشعب الليبي فقد أصبح النفط عامل جذب لأبناء ليبيا في الخارج، بل لكل من يبحث عن لقمة العيش خاصة في دول الجوار، وتحولت ليبيا من دولة طاردة للسكان إلى دولة جاذبة للسكان.

وبعد تحسن الأوضاع الاقتصادية نتيجة اكتشاف النفط أخذ العديد من أفراد الجالية الليبية في دول الجوار تشاد والنيجر ومصر وتونس بالعودة إلى ليبيا، ومن الصعب تقدير أعداد العائدين من تونس إلى ليبيا حيث إن العديد من المهاجرين غير مسجلين بالسجلات الرسمية في تونس وقد يدخلون بدون أوراق رسمية (جواز سفر) وعبر طرق غير رسمية، ففي سنة 1956م يشير إلى أن أعداد الجالية الليبية كانت تقدر بحوالي 15168 نسمة حسب الإحصاءات الرسمية الناتجة عن التعداد العام للسكان في سنة 1956م [2]، غير أن الأعداد الفعلية كانت أكثر بكثير من هذا العدد، والذي يبين أن مجموع أفراد الجاليات العربية في تونس يبلغ 86149 نسمة منهم 66845 نسمة من الجزائر و 19304 نسمة مسلمون آخرون بما فيهم الليبيون حسبما ورد في إحصائيات التعداد.

---

(1) "نص خطاب العرش في الدورة الثانية لمجلس النواب"، ليبيا الحديثة، العدد، 24 ديسمبر 1965م، مرجع سابق، ص ص 8،9،10.

(2) Recensement General De la population de la Tunisie de 1 Efvrier 1956- op.cit.,p.95.

وإذا قارنا عدد المهاجرين الليبيين في تونس خلال سنة 1966م حسب الإحصاءات الرسمية الواردة في تعداد 1966م نجد أن الفارق كبير جداً، حيث إن أعداداً كبيرة من الليبيين قد رجعت إلى ليبيا خلال السنوات 1957م، 1958م وكانت أكبر موجات العودة خلال السنوات التي تلت اكتشاف النفط، وقد ساهم في ذلك مجهودات الحكومة حيث خاطبت أفراد الجالية وحثتهم على العودة إلى ليبيا، ونلاحظ أن أعداد الليبيين في تونس قد تقلصت بشكل كبير جداً حيث وصلت إلى 3405 نسمة اي أن الفارق يكون 11763 نسمة وهذا هو عدد الليبيين الذي عادوا إلى ليبيا خلال الفترة من 1956م حتى 1966م، وهذا طبعاً وفقاً للإحصاءات الرسمية التونسية. [1]

وتثبت وثائق الخارجية الليبية الأعداد الكبيرة من الليبيين العائدين من تونس والذين تقدموا بطلبات للحصول على الجنسية الليبية حيث إن أعداداً كبيرة منهم ولدوا في المهجر، والوثيقة التالية تحوي مجموعة من الليبيين يطلبون اختيار الجنسية الليبية، وهي عبارة عن رسالة من السيد وزير الخارجية حسين مازق إلى السيد وكيل الوزارة لشئون مجلس الوزراء، وهي تحوي كشفاً للعائلات الليبية المغتربة في تونس والتي تطلب الحصول على الجنسية الليبية، ويبلغ عدد الطلبات 215 طلباً، تتضمن 99 فرداً و 116 عائلة ويبلغ مجموع الأفراد 629 فرداً [2]، وقد قُدمت الطلبات إلى السفارة الليبية في تونس بتاريخ 1964/7/28م، ونلاحظ من خلال هذه الوثيقة أن الطلبات قُدمت بعد اكتشاف النفط والتأكد بأن ليبيا تتحول اقتصادياً إلى وضع أفضل بكثير مما كانت عليه؛ وهذا ما يشجع المهاجرين على طلب الحصول على الجنسية الليبية بهدف العودة إلى ليبيا، حيث إنه في القانون الليبي لا يمكن الجمع بين جنسيتين فعلى من يتقدم لنيل الجنسية الليبية عليه ترك أي جنسية أخرى قد يكون متحصلاً عليها، كما أن الأعداد الكبيرة التي تحويها الوثيقة تدل على الرغبة في العودة إلى ليبيا وبمجموعات كبيرة جداً. [3]

---

(1)Recensement general de la population et des logements general de la Tunisie du 3 Mal 1966,op.cit.p,11.

(2) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة الخارجية ملف رقم 52/5/8/8، وثيقة رقم (2) بتاريخ 1964/7/28م ، بخصوص اختيار الجنسية الليبية من قبل مجموعة من الليبيين بتونس.

(3) الرائد، العدد 262، بتاريخ 19 يونية 1968م، ص3.

وبالرغم من الأعداد الكبيرة التي عادت إلى ليبيا إلا أن السفير الليبي في تونس السيد سالم بن الأمين قد ذكر في لقاء أجراه معه مندوب جريدة الرائد في يونية 1968م أنه توجد جالية ليبية كبيرة في تونس يُقدر عددها بحوالي 45 ألف نسمة الأمر الذي دفع بالسفارة الليبية بالعمل على افتتاح قنصلية أخرى في مدينة صفاقس؛ وذلك لخدمة الجالية الليبية المتواجدة في الوسط والجنوب التونسي وأيضاً لتسهيل الحصول على التأشيرة الليبية من قبل السكان التونسيين الذين يقطنون وسط وجنوب تونس[1]، حيث إن تونس العاصمة تبعد مسافة كبيرة عن مناطق الجنوب التونسي تتجاوز 700 كيلو متر في بعض المناطق، ويرجح أن السبب الرئيسي وراء فتح هذه القنصلية هو لخدمة العمالة التونسية التي تفد إلى ليبيا بأعداد كبيرة بعد اكتشاف النفط، حيث إن معظم العمالة تأتي من وسط وجنوب تونس وتستخدم الطريق البري الرابط بين تونس وليبيا عبر معبر رأس أجدير الحدودي.

وعند سؤاله عن الإجراءات التي اتخذتها السفارة بخصوص الجالية الليبية، أجاب بأنه سيقوم بترتيبات جديدة تستهدف رعاية مصالح الجالية وتسهيل عودة أفرادها إلى الوطن على دفعات وفي أسرع وقت وإضافة إلى هذا فقد التقى السيد عبد الحميد البكوش رئيس الحكومة الليبية واطلع على أوضاعهم ومطالبهم التي كان منها تبسيط إجراءات العودة إلى ليبيا، وأكد سيادة الرئيس على أن الحكومة ساعية في تسهيل عملية ترحيل الجالية على دفعات وبصورة منتظمة [2]، ومن خلال تكرار مطالب الجالية في تسهيل إجراءات العودة والاهتمام بأوضاعهم يبدو أنهم يعانون من مشاكل كبيرة حول التصرف في ممتلكاتهم في تونس عند المغادرة إلى أرض الوطن.

ومما سبق يتضح أن الجالية الليبية تعاني مشاكل في ممتلكاتها وكيفية التصرف فيها عند مغادرتها تونس، وبالرغم من توقيع اتفاقية الإقامة بين البلديْن والتي تذلل العقبات التي تعترض سبل الجالية في كلا البلدين لكن يبدو أن الاتفاقية لم يعمل بها بالشكل المطلوب، ويبث مواطن ليبي شكواه على صفحات مجلة ليبيا الحديثة مناشداً السفارة التونسية بطرابلس بالتدخل لدى الحكومة التونسية والعمل على حل مشاكل الجالية الليبية في تونس والمتعلقة بالأملاك

(1) الرائد، العدد 259، بتاريخ 15 يونية 1968م، مرجع سابق ص2.

(2) الصفحة. الرائد، العدد 259، بتاريخ 15 يونية 1968م، مرجع سابق ص2.

خاصة العقارات، وبذكر المواطن الليبي أنه ترك كل ممتلكاته الزراعية وهي مصدر رزقه الوحيد، والتي كافح عشرات السنوات من العمل المُضْني حتى تحصل عيلها، ويقول إنني رجعت لوطني بدون أن أتمكن من بيع ممتلكاتي، كما يبين أن أسرته من القصر الذين لا يستطيعون العمل [1].

وهو يناشد المسؤولين التونسيين باسم العائلات العائدة التي تنتظر البث في بيع ممتلكاتها بأسعار معقولة دون هضم حقوقهم، كما يسمح للبائع الليبي بتحويل أمواله دفعة واحدة أو دفعتين على الأقل ويختم رسالته بالنظر في أحوال العديد من أفراد الجالية على ضوء المعاهدة الليبية التونسية وعلى العلاقات الأخوية بين البلدين [2] ويطلب بتطبيق الاتفاقية المبرمة بين البلدين فيما يخص الإقامة، وتشير المادة الرابعة من الاتفاقية أن يتمتع مواطنو كل من الطرفين المتعاقدين بحق حيازة الأملاك العقارية والمنقولة وامتلاكها والتصرف فيها بكافة أنواع التصرف مع مراعاة قوانين البلد الخاصة بذلك [3]، وفي هذه المادة إشارة واضحة إلى أحقية التصرف بالأملاك.

ويبدو من خلال هذه الرسالة أنه توجد مشكلتان تعترضان عودة أفراد الجالية الليبية والتي طالما ناشدت المسؤولين الليبيين للتدخل وإيجاد حل لها، والمشكلة الأولى تتمثل في صعوبة بيع الممتلكات من العقارات سواء المباني أو الأراضي الزراعية، ويتضح أنه يوجد مانع من بيع تلك العقارات بسعر السوق المتعارف عليه وهذا يعتبر تحيزاً واضحاً واستغلالاً لجهد وعرق آلاف الليبيين، والمشكلة الثانية هي كيفية تحويل الأموال إلى ليبيا حيث إن تونس تمنع نقل الأموال بكميات كبيرة إلى الخارج[4]، وبما أن أثمان العقارات والأراضي عالية بطبيعة الحال فيتعذر تحويلها إلى الخارج، وفي المقابل فإن الجالية التونسية في ليبيا يمكنها تحويل الأموال إلى تونس وفق العقود المبرمة مع السلطات التونسية وباستخدام نظام الحوالات البريدية.

---

(1) "عائد من تونس"، ليبيا الحديثة، العدد 52، بتاريخ 19 أغسطس،1969م، مرجع سابق، ص19.

(2) "عائد من تونس"، ليبيا الحديثة، العدد 52، بتاريخ 19 أغسطس،1969م، مرجع سابق، ص19.

(3) الجريدة الرسمية الليبية، العدد رقم 6 ، بتاريخ 8 يونية سنة1964 م، ص27.

(4) في 13 يناير 1959م فرضت السلطات التونسية تضييقات كبيرة على تحويل العملة إلى الخارج، انظر الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص32.

ومما سبق يتبين أن جزءاً من الجالية الليبية بتونس قد تحصل على الجنسية التونسية واستقر بتونس خاصة أولئك المولدين بتونس والذين دخل أبواهما تونس قبل سنة 1912م، والبعض الآخر من أفراد الجالية قد غادر تونس في خلال السنوات 1957، 1958، 1959م، وازداد تدفق المهاجرين الليبيين إلى ليبيا بعد اكتشاف النفط وتحسن الوضع الاقتصادي في ليبيا، فأتيحت لهم فرص العمل والحياة الكريمة في وطنهم، وقد عملت الحكومة الليبية على تسهيل عودة أفراد الجالية إلا أن بعض المشاكل قد اعترضت عودتهم وهي متعلقة بالتصرف في ممتلكاتهم وفي تحويل أموالهم إلى ليبيا، ولعل الاتفاقية الليبية التونسية بخصوص الإقامة قد تجد حلاً لهذه المشكلة.

ثالثا– التونسيون الوافدون إلى ليبيا بعد اكتشاف النفط.

أحدث النفط تغيراً هيكلياً في بنية الاقتصاد الليبي، فنتيجة توافر النقد الأجنبي شهد القطاع العام انطلاق الكثير من المشاريع التنموية، والتي تتطلب أعداد كثيرة من العمالة، وكان هذا حافزاً للعمالة التونسية – التي تعاني من تفشي البطالة بنسبة كبيرة – بالحصول على فرص عمل في ليبيا.

أ– اعداد المهاجرين التونسيين ومناطق استقرارهم.

تُعتبر ليبيا قبل اكتشاف النفط من الدول الفقيرة في العالم فلا توجد أي موارد طبيعية تذكر كما أنها تعاني من قلة عدد السكان الذي كان يقدر بحوالي 1.088.889 نسمة حسب إحصاء 1954م مقابل رقعة جغرافية كبيرة تقدر بحوالي 1.7 مليون كم^2 ومعظم هذه المساحة (98%) صحراء قاحلة كما أنها لا تحوي نهراً أو بحيرة للماء العذب، وتشكل ندرة المياه إحدى المشاكل الرئيسية للاقتصاد الليبي؛ ونتيجة لهذه الاعتبارات السابقة فإن ليبيا تعتبر بلداً طارداً للسكان كلما حل به الجدب أو أصابته حوادث الحروب أو الأوبئة، وبالرغم من هذا فتوجد في ليبيا بعض الجاليات الأجنبية يبلغ عددها 47274 نسمة أغلبها يتكون من الجالية الإيطالية والتي يبلغ أفرادها 37954 نسمة اي ما يشكل نسبة 80% من عدد الجاليات الأجنبية في ليبيا

وتتألف من 19533 نسمة من الذكور و 18431 [1] نسمة من الإناث وهي تتكون في مجملها من العائلات المستوطنة في المشاريع الزراعية التي أنشأتها إيطاليا إبان احتلالها لليبيا.

وتشكل الجالية التونسية نسبة بسيطة من العدد الإجمالي للأجانب في ليبيا حسب تعداد 1954م حيث يبلغ عدد أفرادها 544 نسمة أي ما يشكل نسبة 1.15% من إجمالي الجاليات الأجنبية، ويتألف أفرادها من 356 من الذكور و 188من الإناث، وتتوزع على الولايات الثلاث في ليبيا كما في الجدول التالي:

جدول رقم (54) يبين مجموع السكان الأجانب حسب النوع والبلدان [2].

الدولة	مجموع المملكة الليبية المتحدة			ولاية طرابلس			ولاية برقة			ولاية فزان		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	م	ذكور	إناث	م	ذكور	إناث	م
تونس	356	188	544	194	125	319	159	61	220	2	3	5
الجزائر	289	197	846	158	135	393	27	11	38	51	4	55
مصر	349	343	692	108	85	193	240	258	498	1	1	–
مجموع الأجانب	47274	24911	22363	–	–	–	–	–	–	–	–	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الجالية التونسية يقع في الترتيب الثالث بالنسبة لأعداد الجاليات العربية في ليبيا حيث تقع الجزائر في المرتبة الأولى بعدد 846 نسمة ثم مصر بعدد 692 نسمة، وترتكز كثافة الجالية التونسية في ولاية طرابلس حيث يبلغ عدد الجالية بها 319 نسمة أي ما يقارب 60% من أعداد الجالية، ثم تأتي ولاية برقة بعدد 220 نسمة، والتواجد كان ضئيلاً بولاية فزان حيث كان عدد الجالية 5 أفراد فقط، ويعزى التواجد الكبير في طرابلس إلى قربها من تونس وإلى وجود ميناء بها وهي تعتبر المركز السياسي والاقتصادي لليبيا.

---

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام لسكان ليبيا 1954م، (طرابلس، المطبعة الحكومية، 1958م)، ص ص 10، 115.

(2) الجدول من إعداد الباحث والبيانات مستقاة من المصدر الآتي:

– مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام لسكان ليبيا 1954م،مرجع سابق ،ص 114.

و ارتفعت أعداد الجالية التونسية بعد اكتشاف النفط وتحسن الوضع الاقتصادي لليبيا، وأصبحت البلاد قبلة للذين يبحثون عن الرزق والرفع من مستوى معيشتهم. وبالنسبة لأعداد الجالية في الفترة النفطية لم يبين تعداد سنة 1964م في ليبيا عدد التونسيين بل أعداد العرب المقيمين في ليبيا إجمالاً، حيث بلغ تعدادهم 8521 [(1)] نسمة، وهذا لا يعطي إشارة واضحة لعدد التونسيين في ليبيا، وبالرغم من هذا فإن العديد من المواطنين التونسيين يدخلون ويقيمون بليبيا وبأعداد كثيرة، وقد بدأت أعداد التونسيين المقيمين بليبيا تزداد بوتيرة عالية خلال سنة 1966 وما بعدها، حيث إن الحكومة التونسية كثفت من اتصالاتها بالحكومة الليبية في سبيل منح فرص عمل للشركات والأفراد التونسيين للعمل بليبيا خاصة مع انطلاق مشاريع الأعمار في ليبيا حسب الخطة الخمسية (1963م– 1968م) وما تلاها، وقد بلغت أعداد التونسيين الذين دخلوا ليبيا بإجراءات رسمية حسب السجلات الرسمية التونسية خلال الفترة من 1965م–1969م حوالي 11.967 [(2)] نسمة.

ومن المعتاد أن العمالة التي تقيم في ليبيا وهي مجلوبة من قبل شركات تونسية عليها مغادرة البلاد حال انتهاء تنفيذ المشاريع المبرمة مع الشركات، إلا أن عدداً كبيراً من العمالة تدخل بطرق غير شرعية وقد صلت أعدادها سنة 1969م إلى 29356 [(3)] مهاجراً تم ترحيلهم إلى تونس، ومن المؤكد أنه توجد أعداد أخرى لم يتم ضبطها خاصة في المناطق الحدودية، والتي يتم عبورها بصورة غير شرعية عبر أماكن بعيدة عن المنافذ الرسمية، وإضافة إلى هذه الأعداد يوجد مجموعة من المواطنين التونسيين يقيمون لفترات طويلة وليس بالمؤقتة كما هو حال العمالة القادمة وفق عقود عمل محددة، ويبين إحصاء السكان سنة 1973م حصراً للسكان غير الليبيين (التونسيين) حسب مدة إقامتهم في ليبيا حتى سنة1969م كما في الجدول التالي.

---

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964م، (طرابلس، مطابع مصلحة الإحصاء والتعداد، 1966م)، ص35.

(2)Statistques Commentees 1973- 1974, evolution 1962- 1974, Office des cravaileurs, Tunisiens, op.cit., p.5.

(3) الأمين الكلاعي: مرجع سابق، ص82.

جدول رقم (55) يبين توزيع السكان التونسيين حسب مدة إقامتهم في ليبيا حتى سنة 1969م [1].

الإقامة / العدد	سنة واحدة	3	2	4	5	9–6	–10 14	–20 فأكثر	الإجمالي
ذكور	603	436	242	138	95	254	116	190	2074
إناث	363	327	174	141	110	274	138	153	1680
المجموع	966	763	416	279	205	528	254	243	3754

يتبين من خلال الجدول السابق أن عدد التونسيين الذين بلغت مدة إقامتهم أكثر من 20 سنة في ليبيا كان 243 نسمة منهم 190من الذكور و 153 من الإناث وهذا يدل على أن هؤلاء أغلبهم يتكون من عائلات مستقرة وذلك لتقارب عدد الإناث والذكور وفي العادة عندما يكون عدد الذكور أكبر بكثير من الإناث فهم يتألفون من عمالة أفراد وليسوا عائلات في أغلبهم، والمجموعة التي استقرت لمدة من 6–9 سنوات كان إجماليها 528 نسمة منهم 254 من الذكور و 274 من الإناث وهي أغلبها من أسر مستقرة، وكان إجمالي الأفراد المستقرين حتى سنة 1969م يبلغ 3654 نسمة أغلبهم أسر تونسية مستقرة في ليبيا.

ويغلب على العمالة غير الشرعية التي تدخل ليبيا بالآلاف عبر الحدود عن طريق التسلل في أنها تتكون من أفراد وليست من أسر، وهي تتركز في المناطق القريبة من الحدود، ولا تستقر لفترة طويلة بل يقتصر بقاؤها لمدة تتراوح من 3–5 أشهر وذلك لجمع مبلغ من المال والعودة للوطن ثم معاودة الكرة مرة أخرى، وفي دراسة لهذه الفئة من المهاجرين تبين أن سبب دخولهم إلى ليبيا كان عن طريق التسلل وذلك بفعل عدم حصولهم على جواز سفر تونسي، حيث إن الحصول على جواز سفر يمر بمراحل معقدة تصرف العامل عن التقدم للحصول عليه، كما أن صعوبة الحصول على عقد عمل في ليبيا هو أيضاً من العوامل التي تدفع المهاجرين التونسيين إلى إتباع الطرق غير الشرعية في الوصول إلى ليبيا والعمل والإقامة بها[2].

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1973م، (طرابلس، فبراير 1979م)، ص143.

(2) علي لبيب: هجرة العمالة التونسية، مرجع سابق، ص114.

وقد استقر معظم المهاجرين التونسيين في المناطق الغربية من ليبيا أي في منطقة طرابلس وما جاورها من مدن[1] وذلك لعدة اعتبارات، تتمثل في الآتي:

1. أن المنطقة الغربية هي أهم المناطق عمراناً، وبها تنوع اقتصادي زراعي وصناعي وتجاري.
2. موقع طرابلس كمركز صناعي وسياسي وثقافي.
3. تُعتبر طرابلس نقطة مركزية لعدد من المراكز العمرانية الأصغر والمحيطة بها.
4. وجود ميناء كبير بها يعتبر هو الميناء الأول في ليبيا حيث يتم عن طريقه استقبال 75% من واردات ليبيا.
5. تفضل العمالة التونسية العمل في أقرب مكان من الحدود التونسية حيث إن معظم العمالة التونسية لا تقيم مدة طويلة في ليبيا. [2]

وقد تنوعت الحرف التي يمتهنها أفراد الجالية التونسية، فمن خلال البيانات الواردة في وثائق طلبات الحصول على الجنسية الليبية من قبل المواطنين التونسيين يتبين بعض من الحرف التي يمارسونها، فمثلاً السيد محمد مصطفى محمود علي العش ذكر في التقرير أن حالته الاقتصادية متوسطة ويعيش على ما يدره عليه متجره من أرباح، والسيد محمود مصطفى على حالته الاقتصادية متوسطة ويعمل نجاراً في مطار الملاحة ويعتمد على مرتبه المقدر بحوالي40 جنيهاً ليبياً، والسيد مصطفى أحمد العش حيث ذكر في تقرير الجهات المختصة عن بياناته أن حالته الاقتصادية متوسطة وأنه يعول ثمانية أبناء بلغوا السن القانونية وأنه يعتمد في إعالة أسرته على مقدار ما ينتجه محل نجارته المقدر بحوالي 150 جنيهاً ليبياً، والسيد عبد الله كعيب رحومة التونسي يشتغل رئيس نجارين بوزارة الأشغال العامة ببنغازي وحالته المادية متوسطة [3]، إضافة إلى هذا فيوجد العديد من الموظفين التونسيين في العديد من القطاعات بليبيا كقطاع التعليم والإذاعة والصحة والأشغال العامة، والبعض يشتغل في البناء وفي قطاع الزراعة.

---

(1) انظر الخريطة بالملحق رقم (23).

(2) علي لبيب، هجرة العمالة التونسية، مرجع سابق، ص188.

(3) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة الخارجية ، ملف رقم52/5/8، وثيقة رقم (3) بتاريخ 1964/7/28م بشأن طلب اختيار الجنسية الليبية بموجب الاتفاقية الليبية التونسية، مرجع سابق.

وعموماً فإن الهجرة التونسية إلى ليبيا كانت على مدى أجيال متعاقبة حيث نجد العديد من الأماكن سميت بأسماء تونسية نتيجة التواجد التونسي في هذه الأماكن سواء كان تجارياً أو للاستقرار مثل شارع الجرابة في طرابلس و ترجع التسمية إلى مواطنين من جزيرة جربة التونسية، وجامع الجرابة بمنطقة المغار بدرنة، كما ترجع أسماء العائلات المتداولة في ليبيا الآن لأصول تونسية مثل المهدوي والمستيري (المنستير) والبنزرتي والقابسي والتونسي والجربي والقرقني وزغوان والحامي والجريدي والمطماطي والمصودي [1].ونظرا لوجود جاليات كبيرة من البلدين فقد عملت حكومتا البلدين على التوقيع على الاتفاقيات التي تنسق اعمال الجاليات وتحمي حقوقها.

1-اتفاقية الإقامة.

ومن الملاحظ أن أعداد الجالية التونسية كانت بسيطة وذلك للأسباب الاقتصادية سالفة الذكر، وبعد ظهور الاكتشافات النفطية في ليبيا وتحول ليبيا من دولة فقيرة مصدرة للعمالة إلى دولة غنية جاذبة للعمالة، وبناء على هذا التحول الكبير عملت الحكومة التونسية على الاستفادة بقدر الإمكان من جارتها الغنية وذلك بتوقيع عدد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة بغية تعزيز العلاقات مع ليبيا وخاصة التعاون الاقتصادي وكان من ضمن الاتفاقيات التي تم توقيعها فيما يخص ويخدم جاليتي البلدين، فقد وقعت اتفاقية الإقامة واتفاقية الجنسية.

في إطار التقارب بين البلدين عملت حكومتيهما على توقيع اتفاقية الإقامة لخدمة أبناء البلدين المقيمين لغرض العمل أو الاستقرار، وقد مثل المملكة الليبية السيد سلميان الجربي وزير الخارجية الليبي وعن الجمهورية التونسية الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشئون الخارجية، وقد تضمنت الاتفاقية[2] أربع عشرة مادة حيث أشارت المادة الأولى بتعهد الدولتين بمنح مواطني الدولة الأخرى تسهيلات لدخول أراضيها والتنقل والإقامة فيها لأغراض مشروعة كالسياحة والزيارة وتكون لهم حرية مغادرتها في أي وقت، والمادة الثانية تنص على أن لا تحد هذه الأحكام من حق الطرفين المتعاقدين في منع الهجرة وفي اتخاذ تدابير خاصة بقبول الأجانب لغرض العمل [3].

---

(1) عبدالعزيز فرج نجم: مرجع سابق، ص7.

(2) نص الاتفاقية في الملحق رقم (30)

(3) موسوعة التشريعات الليبية، باب الاتفاقيات، اتفاقية الإقامة، مرجع سابق، ص87.

وقد سبقت الإشارة إلى المادة الثالثة المتعلقة بإتاحة الفرصة بممارسة أفراد الجالية للنشاطات التجارية أو الصناعية أو المهن والحرف، وتضمنت المادة الرابعة تمتع مواطني كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الاخر بمعاملة مواطني الدولة الأكثر رعاية [1]، فيما يتعلق بحق حيازة الأملاك العقارية والمنقولة وامتلاكها والتصرف فيها بكافة أنواع التصرف مع مراعاة قوانين البلد الخاصة بذلك، ولا يخضع المواطنون المشار إليهم للضرائب أو الرسوم أو أي أعباء مالية أخرى إلا بالقدر المفروض على المواطنين في البلدين، وهذا يتيح فرصة لأفراد الجالية في البلدين باستثمار أموالهم دون خوف من فرض ضرائب إضافية.

وتؤكد المادة السادسة على عدم جواز نزع ملكية مواطني كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الآخر إلا في حالات تقتضيها المنفعة العامة ويعوض المتضرر وفقاً للقانون، وتتناول المادة السابعة حق الالتجاء إلى المحاكم بكافة درجاتها كما يتمتعون بحرية اختيار محاميهم ووكلائهم، وفي المادة الثامنة يخضع أفراد الجالية في البلدين إلى التشريع المحلي من قوانين وقرارات في جميع المسائل المدنية والجنائية والتجارية وغيرها، وتناولت المواد من 10-13 إجراءات خاصة بسكان الحدود بين البلدين وقد أشرنا إليها سابقاً، وكتبت الاتفاقية بطرابلس بتاريخ 14 يونية سنة 1961م ووقع عليها مفوضا البلدين، وتم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 أغسطس 1963م [2].

إن هذه الاتفاقية تشكل خطوة ممتازة في سبيل تعميق أواصر العلاقات بين الشعبين وكذلك تضمن للجاليتين الليبية والتونسية حقوقهما في العمل ومزاولة الأنشطة الاقتصادية التي يتيحها القانون في البلدين، وكذلك حرية التملك من عقارات ومنقولات والتصرف فيهما بكافة الأوجه، وهذا يرعى حقوق أفراد الجاليتين، وقد يؤدي توسع النشاط الاقتصادي للجاليتين إلى توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدولتين بصفة خاصة والعلاقات السياسية بصفة عامة، وهذا

---

(1) حكم الدولة الأكثر رعاية الوارد في المعاهدة وهو أن توافق دولة ما بموجبه على أن تمنح الشريك المتعاقد الأخر معاملة لا تكون أقل مواتاة من تلك التي تمنحها لدول أخرى أو دولة ثالثة، ويضمن عدم التمايز بين ما يحصل عليه الأجانب في أحد البلدين. انظر بحث على شبكة المعلومات الدولية بعنوان حكم الدولة الأكثر رعاية.www.legal.un.org.ugu

(2) موسوعة التشريعات الليبية، باب الاتفاقيات، اتفاقية الاقامة بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص88.

كله يصب في مصلحة الشعبيْن الشقيقيْن، إلا أن عدم تطبيق هذه الاتفاقية أو بالأحرى بعض بنودها قد أدى إلى معاناة أبناء الجالية الليبية في تونس حيث يواجهون مشاكل خاصة في التصرف بأملاكهم بالبيع، وكذلك تحويل الأموال إلى ليبيا [1].

2- اتفاقية الجنسية.

نظراً للعلاقات المتميزة بين البلديْن الشقيقيْن ووجود جالية ليبية في تونس وأخرى تونسية في ليبيا وأن بعض أفراد الجاليتين يرغب في اختيار جنسية البلد المضيف فقد عملت حكومتا البلدين على التوقيع على اتفاقية في شأن مسائل الجنسية بين ليبيا وتونس[2]، وقد ضمت هذه الاتفاقية ديباجة وست مواد، تناولت المادة الأولى أنه يجوز لليبي المقيم بتونس اختيار الجنسية الليبية في خلال عام من تاريخ إجراء العمل بهذه الاتفاقية إذا توفر فيه أحد الشروط الآتية:

أن يكون مولوداً بتونس أو أحد والديه مولود بها أو أن يكون مقيماً بها مدة خمس سنوات من مارس 1956م، أو أن استقر بتونس قبل مارس 1956 وتزوج بشخص تونسي، وبالنسبة للتونسيين المقيمين بليبيا تنطبق عليهم شروط مشابهة للمذكورة سابقاً، وتشير المادة الرابعة إلى حق الحكومتين في رفض منح الجنسية تبعاً للظروف الأمنية والحالة الصحية والأخلاقية للمتقدم، وكتبت الاتفاقية في طرابلس بتاريخ 14 يونية 1961م ووقع عليها مفوضا البلدين عن ليبيا السيد سليمان الجربي وزير الخارجية وعن تونس الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشئون الخارجية. [3]

وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة لتسهيل الإجراءات بخصوص اختيار الجنسية بين أبناء البلدين، خاصة الذين لهم مدة طويلة في المهجر أو الذين ولدوا في الدولة المضيفة ومر عليهم سنوات طويلة وعاشوا وتفاعلوا مع واقعهم الجديد وأصبحت لديهم أملاك من أراضي وعقارات مختلفة، وكذلك للذين تحصلوا على أعمال مجزية في ليبيا بعد اكتشاف النفط وتحسن الوضع الاقتصادي بصورة مغايرة لما هو سابق، وقد شجع هذا الوضع الاقتصادي الجديد العديد من

---

(1) "عائد من تونس"، ليبيا الحديثة، العدد 52، بتاريخ 19 أغسطس 1969م، مرجع سابق، ص12.

(2) انظر نص الاتفاقية في الملحق رقم (31).

(3) موسوعة التشريعات الليبية، باب الاتفاقيات، اتفاقية في شان مسائل الجنسية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص ص 85، 86.

التونسيين على طلب اختيار الجنسية الليبية، كما جاء في وثائق وزارة الخارجية الليبية والتي منها الآتيه:

1. وثيقة من سيادة وزير الخارجية الليبي حسين مازق إلى وكيل الوزارة لشئون مجلس الوزراء [1]، بخصوص طلب اختيار الجنسية الليبية بموجب الاتفاقية الليبية التونسية بتاريخ 1964/7/28م، وتتضمن المراسلة بالإشارة إلى ما جاء في الفقرة (ب) من المادة (1) من الاتفاقية المذكورة التي يتم بموجبها للتونسي المقيم في ليبيا اختيار الجنسية الليبية في خلال عام من تاريخ هذه الاتفاقية، وتبدو هنا الرغبة الواضحة من أفراد الجالية التونسية الذين تنطبق عليهم بنود الاتفاقية، حيث إنهم تقدموا بطلبات اختيار الجنسية بمجرد انتهاء فترة سنة بعد إبرام الاتفاقية في سنة 1963م.

وتنص المراسلة أن الطلبات المقدمة استوفت الشروط المنصوص عليها في المواد 2 فقرة ثانية و 3 من قانون الجنسية، وقد تم إجراء التحريات اللازمة من قبل جهات الاختصاص، وتضم المراسلة خمسة طلبات وهي كالآتي:

1. **محسونة محمد أبو هلال، تونسية الأصل من مواليد صفاقس 1909م دخلت البلاد رفقة زوجها المدعو محمد الصغير من أولاد أبو حميرة بالزاوية الغربية، وقد افرقا بالطلاق واحتفظت بأبنائها وعاشت بمدينة طرابلس على إعانة من البلدية.**
2. **محمد مصطفى محمود علي العش، من أصل تونسي مولود بطرابلس سنة 1930م ووالده مولود بطرابلس سنة 1898م، وأمه ليبية ولدت بطرابلس سنة 1906م، وهو يطلب الجنسية له ولابنه عبد الرازق المولود سنة 1959م.**
3. **محمود مصطفى علي العش، من أصل تونسي ومن مواليد مدينة طرابلس سنة 1935م، كما كان والده من مواليد طرابلس سنة 1998م ووالدته مولودة بطرابلس سنة 1906م.**

---

(1) انظر نص الوثيقة في الملحق رقم (3).

4. مصطفى أحمد العش، من أصل تونسي ولد بطرابلس سنة 1898م وأبوه من أصل تونس ولد بصفاقس سنة 1874م، ولا توجد ضده أية قيودات جنائية. [1]

وتشكل الطلبات الثلاثة الأخيرة أسرة واحدة متكونة من الأب مصطفى أحمد العش وابنيه محمود ومحمد، إي أن عائلة كاملة تنال الجنسية الليبية وفقاً للاتفاقية الليبية التونسية سالفة الذكر.

5. كعيب رحومة التونسي، تونسي الأصل من مواليد تونس سنة 1894م دخل ليبيا سنة 1914م ثم، غادرها إلى مصر سنة 1929م، ورجع في سنة 1944م واستقر بمدينة بنغازي. [2]

ويلاحظ أن طالبي الجنسية الليبية المذكورين سابقاً أنهم مقيمون بليبيا منذ فترة طويلة وأن بعضهم له ارتباطات مصاهرة مع الليبيين، وقد استغلوا توقيع هذه الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ لكي يقوموا بالتقدم بطلبات الحصول على الجنسية الليبية بعد أن طاب لهم البقاء في ليبيا، وقد شجعهم على ذلك تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد.

ونلاحظ مما سبق أن النفط أحدث تطوراً كبيراً في اتجاه الهجرة حيث انعكست الهجرة باتجاه ليبيا، وأخذت الطابع الاقتصادي بالدرجة الأولى واتسمت بالتطور السريع إذ أصبحت ليبيا ثاني الدول استقبالاً للأيدي العاملة التونسية والتي أغلبها يدخل ليبيا بطريقة غير شرعية سعياً وراء لقمة العيش بعد أن وجد صعوبة في الحصول عليها في موطنه، وبالرغم من هذا فقد جنت الجالية التونسية في ليبيا أموالاً لا بأس بها مقابل الأعمال التي يقومون بها بالمساهمة في إنجاز المشاريع التنموية بليبيا، وقد انعكس ذلك على تحقيق بعض المشاريع الاقتصادية في تونس، وبهذا يكون النفط قد حقق رخاء لليبيين وفائدة للتونسيين.

---

(1) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة الخارجية ، ملف رقم52/5/8، وثيقة رقم (3) بتاريخ 1964/7/28م بشأن طلب اختيار الجنسية الليبية بموجب الاتفاقية الليبية التونسية، مرجع سابق.

(2) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة الخارجية ، ملف رقم52/5/8، وثيقة رقم (3) بتاريخ 1964/7/28م بشأن طلب اختيار الجنسية الليبية بموجب الاتفاقية الليبية التونسية، مرجع سابق.

رابعاً–التواصل والتضامن بين الشعبين.

بعد حصول البلدين على استقلالهما أتيحت الفرصة للتقارب بين الفئات المختلفة في الشعبين وبحرية لم تكن موجودة إبان سلطات الاحتلال، وقد قامت وحدات الكشافة في البلدين بزيارات سنوية هدفها الاطلاع عن قرب على سبل الحياة لكلا الشعبين والمشاركة في الفعاليات الثقافية والاجتماعية وزيارة المعالم الأثرية والسياحية إضافة إلى تنفيذ بعض برامج التدريب الخاصة بالكشافة.

ففي أغسطس 1958م قامت عشيرة قصر هلال للكشافة التونسية بزيارة إلى ليبيا استمرت لمدة أسبوعين، حيث إن هذه العشيرة قامت بعدة مخيمات تدريبية داخل الأراضي التونسية، وعندما أتيحت الفرصة لها بالزيارات الخارجية كانت ليبيا هي الدولة الأولى التي تزورها هذه العشيرة، وذلك بناء على رغبة أفراد الكشافة، وهذا يدل على اهتمامهم بالدولة الشقيقة ليبيا وتطلعهم على معرفتها عن قرب [1].

وتألفت هذه البعثة من ثلاثة وعشرين كشافاً بقيادة السيد محمد محمود سميدان حيث قامت الكشافة بعدة زيارات للأماكن الأثرية والسياحية وبعض المنجزات الاقتصادية، فزارت لبدة وصبراتة وغريان ويفرن، كما قامت بالتجول في المزرعة النموذجية في منطقة سيدي المصري بطرابلس، وقد حظيت البعثة باستقبال السيد الطاهر باكير والي طرابلس والذي تحدث إليهم عن الحركة الكشفية في ليبيا، كما بيَّن أهمية التواصل بين أبناء الشعبين لتعميق الروابط الاجتماعية وتعزيز العلاقات بينهما. [2]

وأقامت هذه البعثة عدة برامج ترفيهية بالتعاون مع الكشافة الليبيين ومنها الألعاب الرياضية والرقصات الشعبية التونسية وذلك للتعريف بهذا النوع من الفن التونسي، وفي ختام الزيارة قدمت مفوضة الكشافة التونسية السيدة نادية الأسود إلى السيد مصطفى عريبي أحد المسئولين بالكشافة الليبية هدية مؤلفة من بعض الكتب والنشرات الكشفية.

وفي سبتمبر 1959م قامت ثلاث فرق من الكشافة التونسية اثنان من مدينة صفاقس وواحدة من قابس بزيارة إلى ليبيا في إطار تعزيز التواصل بين الشعبين وللاطلاع على المعالم والمدن الليبية وكذلك لإجراء بعض التدريبات الفنية، وقد تكونت هذه الفرق من 60 كشافاً بقيادة السيد محمود الطريقي، وقد أقام الكشاف التونسي معسكراً للإقامة في منطقة سواني بن آدم

---

(1) " الكشاف التونسي في ضيافة ليبيا"، مجلة المعرفة العدد 141 بتاريخ 3 أكتوبر 1958م، ص14.

(2) نفس المرجع ، ص15.

جنوب مدينة طرابلس وذلك بالتعاون مع زملائهم في الكشاف الليبي، وقد أحيا أفراد الكشافة في البلدين العديد من البرامج الترفيهية والثقافية التي أدخلت البهجة إلى نفوس الكشافة، وتخلل هذه الزيارة العديد من الجولات التي شملت عدة مدن ومعالم ليبية، وذلك للاطلاع والتعرف عن قرب على الشعب الليبي والذي تربطه مع شقيقه الشعب التونسي علاقات متينة [1]، وإضافة إلى هذه البعثة فقد زار ليبيا في هذه السنة 320[2] كشافاً، ولعل هذا الرقم يدلل على اهتمام إدارة الشباب في تونس بتعميق العلاقات الاجتماعية خاصة مع الشعب الليبي.

وفي مبادرة من حركة الكشافة الليبية لرد الزيارات التي قامت بها الكشافة التونسية قامت بإرسال 37 كشافاً في بعثة إلى الشقيقة تونس، وذلك للاطلاع على معالمها وللتعرف على إخوانهم الكشافة التونسيين، وقد ترأس هذه البعثة السيد جمعة إبراهيم منصور، حيث استغرقت مدة شهر [3]، وهي تتجول في أرجاء القطر التونسي، وترصد تقدم تونس في مختلف الميادين، وقد كانت الرحلة عبر الحدود البرية حيث زارت البعثة العديد من المدن جنوب تونس، والتقت بإخوانهم الليبيين الذين يعملون في مناجم الفوسفات ومرت بقرية ساقية سيدي يوسف [4] والتي جرت على أرضها أحداث مهمة إبان فترة الاستعمار، وقد شارك أفراد الكشاف في بناء مدرسة ساقية سيدي يوسف وذلك تضامناً منهم مع الشعب التونسي الذي قدم الشهداء في سبيل نصرة القضية الجزائرية، ويدلل هذا الموقف على اهتمام الكشاف الليبي بالقضايا القومية والمواقف النضالية التي جسدها الشعب التونسي.

---

(1) "الكشاف التونسي في ضيافة ليبيا"، مجلة المعرفة العدد 141 بتاريخ 3 أكتوبر 1958م، مرجع سابق، ص19.

(2) "بعثة الكشاف الليبي في تونس"، مجلة المعرفة، ، العدد 169، مرجع سابق، ص23.

(3) نفس المرجع ، ص22.

(4) تقع قرية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية وتتمركز بها قاعدة لجبهة التحرير الجزائرية، وقد استخدمت هذه القاعدة في شن هجومات على الجيش الفرنسي كالذي حدث في 1958/1/11م، وأسفر عن قتل خمسة عشر جندياً وأسر أربعة جنود، تلاه إسقاط طائرة فرنسية في يوم 8 فبراير، الأمر الذي أدى إلى قيام القوات الفرنسية بغارة انتقامية كان هدفها مركز قيادة الجيش الجزائري، ومكان القرية التونسيين حيث اتهمتهم السلطات الاستعمارية بمساعدتهم للثوار الجزائريين، وقد أدت الغارة التي شنتها خمس عشرة طائرة إلى 80 قتيلاً من الثوار الجزائريين، والعشرات من التونسيين الذين كانوا يؤمون السوق الأسبوعية التي صادفت ذلك اليوم، وقد امتزجت دماء التونسيين والجزائريين في تلك الحادثة وأصبحت هذه المناسبة ذكرى تُحيا سنوياً وتدل على التضامن والتآزر بين الشعبين. انظر المنصف فرج: ملحمة النضال التونسي الجزائري، من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، (تونس، مطبعة مغرب للنشر، 2006م)، ص ص 163، 182، 193.

ثم اتجهت البعثة نحو الشمال إلى مدينة بنزرت حيث حل الكشاف ضيوفاً على معسكر المرشدات التونسيات وشاركوا في إحياء سهرة كشفية تعارف اثناءها الكشافة في كلا البلدين، ثم انتقلت إلى تونس العاصمة حيث استقرت بها مدة خمسة أيام زار خلالها الكشافة المعالم الأثرية والثقافية والسياحية ومنها ضريح المناضل فرحات حشاد الزعيم العمالي التونسي، ومقر الاتحاد العام التونسي للشغل وذلك لإدراك الكشافة الدور المهم الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل ومؤسسة السيد حشاد والذي دفع حياته من أجل المطالبة بحقوق التونسيين وحريتهم.

كما زارت البعثة المتحف العلوي واطلع الكشافة على مقتنياته التي تسجل التاريخ التونسي منذ أقدم العصور، وتعطي صورة مكثفة للحياة في الجمهورية التونسية، كما زاروا المجلس التأسيسي، والمكتبات والنوادي الكشفية ومطبعة الفنون[1].

وفي ختام الزيارة اشترك الكشاف في دورة تدريبية للشارة الخشبية في المعسكر الكشفي ببرج السدرية، وقد لخص السيد قائد البعثة أهداف الزيارة في التعرف على الشعب التونسي والكشافة التونسية، وتبادل الآراء والأفكار خلال الدورات التدريبية، وتكوين العديد من الصداقات مع المسؤولين وأفراد الكشافة، وهذا يصب في مصلحة كل من الشعبيْن حيث إن هذه الزيارات المتبادلة تؤدي إلى توثيق الروابط الاجتماعية بين البلدين والتي تنعكس إيجابياً على العلاقات الليبية التونسية بصفة عامة.

وكذلك يوجد مثال آخر للتضامن والتعاون بين الشعبين الشقيقين وهو مساهمة جمعية الكفيف التونسية في إنشاء وتدريب جمعية الكفيف الليبية ببنغازي، ويرجع الفضل إلى بعث هذا التعاون إلى السيد محمد الراجحي الأمين العام للاتحاد التونسي للمكفوفين في تونس، فقد شاء القدر أن يلتقي في مؤتمر الاتحاد العالمي للمكفوفين في روما سنة 1959م، مع السيدة جيناتور الدودي فرانشا(Genirightor A Francia) ، بتعريف السيد محمد الراجحي بالسيد محمد علي سعود [2]، وقد عرضت عليه حالته وطلبت منه التعاون معه وتقديم ما يمكن لمساعدته.

---

(1) "بعثة الكشاف الليبي في تونس"، مجلة المعرفة، العدد 169، مرجع سابق، ص23.

(2) السيد محمد علي سعود من مواليد بنغازي سنة 1936م يعمل مدرساً حتى سنة 1959م حيث أصيب بانفصال في الشبكية بعينه اليمنى وسافر للعلاج إلى إيطاليا وأجريت له ثلاث عمليات لم يكتب لها النجاح، وقد تعرف على سيدة إيطالية نزيلة المستشفى وتدعى جيناتور الدودي فرانشا ، وقد كان لها دور في تعريف

وعند عودة السيد الراجحي إلى تونس بعث برسالة إلى السيد محمد علي بدعوة فيها للحضور إلى تونس لتلقي دورة في مجال رعاية المكفوفين كمنحة من الحكومة التونسية، إلا أنه لم يتمكن من السفر وذلك لظروفه الصحية، ثم تلقى رسالة أخرى ذات نفس المضمون من السيد الراجحي، وفي هذه المرة لبى الدعوة وسافر رفقة صديقه أحمد يوسف قرفد إلى تونس وقد تلقى دورة تدريبية عن الكفيف في معهد النور للمكفوفين استغرقت خمسة أشهر، وتعلم خلالها طريقة برايل للقراءة والكتابة، والضرب على الآلة الكاتبة الخاصة بهذه اللغة، وكذلك أساليب التعليم بالمعهد والصناعات التقليدية التي يمارسها المكفوفون، وقد كان السيد الراجحي يتابعه باستمرار ويتعهده بالرعاية ويذلل الصعاب التي قد تعترض طريقه، وقد نصحه بأن يعمل عند عودته على إقامة جمعية للمكفوفين في مدينة بنغازي كما زوده بالخبرات والنصائح التي يحتاجها لأجل إقامة الجمعية [1].

إن موقف السيد الراجحي هذا نابع من روح التضامن بين الشعبين الشقيقين وتقديره لما يعانيه المكفوفون في ليبيا حيث إن الجمعية تنظم شؤونهم وتعلمهم مهارات الكتابة والقراءة وتعلم الصناعات التقليدية ، حتى يصبحوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم يعيشون بكرامة مما يكسبوه من عملهم، كما أن إصراره على ضرورة تلقي السيد محمد علي للدورة التدريبية حيث إنه بعث برسالتين بهذا الشأن نابع من اعتقاده بأن العلاقات بين الشعبين هي علاقات أخوية إنسانية من الواجب تعزيزها.

وعند عودة السيد محمد علي إلى ليبيا تأثر بما لمسه من الفوائد التي تعود على المكفوفين والتي توفرها لهم الجمعية، فقرر العمل على تأسيس جمعية للمكفوفين في مدينة بنغازي أسوة بالتي زارها في تونس، فاتصل بالعديد من الشخصيات وخاصة المكفوفين والذين شجعوه على هذه الفكرة، وفي سنة 1960م وضع نظاماً أساسياً للجمعية بالاستعانة باللوائح والنظم الخاصة بجمعية المكفوفين التونسية والتي أحضرها السيد محمد علي سعود عند عودته

الأستاذ محمد علي بالسيد محمد الراجحي. موقع جمعية النور للمكفوفين ببنغازي، على شبكة المعلومات الدوليةwww.abb.org.ly

(1) مقال عن تأسيس جمعية النور للمكفوفين ببنغازي، بتاريخ 2015/3/18م على موقع الجمعية، شبكة المعلومات الدولية،www.abb.org.ly

من تونس، كما تمت الاستعانة بنظم ولوائح جمعية المكفوفين بمصر [1]، مما سبق نلاحظ التأثير الكبير لجمعية الكفيف التونسية في مد يد العون إلى أشقائهم في ليبيا شعوراً منهم بأهمية تأهيل الكفيف واستخدامه لقدراته لخدمة نفسه وخدمة المجتمع، كما أدى هذا إلى تعميق أواصر الترابط بين جمعية النور للكفيف ببنغازي وجمعية الكفيف بتونس.

وظلت العلاقات مستمرة بين الاتحاد القومي لرعاية المكفوفين في تونس وجمعية الكفيف ببنغازي، ففي 1963م أقام السيد سعيدية مصطفى قنصل تونس في بنغازي حفل تكريم لرئيس وأعضاء جمعية الكفيف ببنغازي، وذلك تشجيعاً لهذه الجمعية وأعضائها للاستمرار في خدمة الكفيف والاطلاع على أحدث السبل المستخدمة في هذا المجال، والتي كان لتونس دور في تدريب كوادرها وقد قدم سيادة القنصل بهذه المناسبة هدية رمزية من الاتحاد القومي لرعاية المكفوفين في تونس إلى جمعية الكفيف الليبي ببنغازي، وقد حضر الحفل عدد من الشخصيات على رأسهم السيد الهادي دربي ناظر العمل والشئون الاجتماعية ببرقة [2].

و استمر التواصل بين جمعية الكفيف الليبية والمسؤولين في الحكومة التونسية والذين لم ينسوا دعمهم لهذه الفكرة التي أصبحت حقيقة واقعةِ، فقد زار الجمعية في 19 فبراير 1969م وفد من وزارة الصناعة التونسية برئاسة السيد محمد الحبيب بن عبد السلام رئيس الديوان القومي للصناعات التقليدية، ونائبه والسيد القائم بأعمال قسم الصناعات الصغرى والتقليدية بوزارة الصناعة، وقد اطلع الوفد على مختلف الأنشطة في الجمعية، والتي شملت العديد من الصناعات التقليدية كصناعة المنسوجات وبعض الأدوات المنزلية، واستمعوا إلى شرح واف عن الصناعات التي تنتجها الجمعية وطرق تسويقها [3]، كما لاحظ الوفد مدى تطور الجمعية خلال الفترة القصيرة من عمرها وذلك ناتج من اهتمام المسؤولين بها وكذلك مساعدة الدولة في دعم هذه الفئة من المجتمع.

---

(1)مقال عن تأسيس جمعية النور للمكفوفين ببنغازي، بتاريخ 2015/3/18م على موقع الجمعية، شبكة المعلومات الدولية، مرجع سابق،www.abb.org.ly.

(2) " قنصل تونس يكرم جمعية الكفيف الليبي"، مجلة المعرفة، العدد 251 بتاريخ 1963م، ص7.

(3) جريدة الأمة، افتتاحية، العدد 377 بتاريخ 20 فبراير 1969م، ص1.

إن هذه التجربة التضامنية بين الشعبين الليبي والتونسي بدأت بمبادرة شخصية من أفراد من عامة الشعب وتحولت إلى مشروع تعاون ليبي تونسي كانت نتائجه إنشاء جمعية النور للكفيف ببنغازي بدعم من الأشقاء في تونس، في حين كانت الدولة الليبية في دور النمو وبناء المؤسسات الحكومية والشعبية، وقد ساند المسؤولون في البلدين هذا العمل الشعبي بعد أن أثبت نجاحه وتعتبر هذه تجربة جيدة وناجحة يمكن الاقتداء بها لخدمة الشعبين في مختلف المجالات.

وقد أثبت الشعبان الليبي والتونسي تضامنهما وتآزرهما في العديد من الأحداث التي ألمت بهما، وقد كان هذا الموقف ينم عن علاقات الأخوة التي رسختها روابط العروبة والإسلام والتاريخ المشترك، فعند تعرض الشعب التونسي إلى الاعتداء الفرنسي على بنزرت عند مطالبته بجلاء القوات الفرنسية المحتلة عن أراضيه، قدم الشعب الليبي الدعم المادي والمعنوي والسياسي لشقيقه الشعب التونسي، فعند حدوث العدوان أرسلت الحكومة الليبية في يولية 1961م بعثة طبية تكونت من مجموعة من الأطباء وكميات من الأدوية وذلك للمساهمة في إسعاف جرحى ضحايا الاعتداء الفرنسي، وقد استقبل الرئيس الحبيب بورقيبة سيادة السفير الليبي نور الدين فكيني والدكتور الرؤوف بن عامر رئيسي البعثة الطبية، وقد حيا سيادة الرئيس بورقيبة موقف الشعب الليبي والحكومة الليبية تجاه تونس، كما عبر عن امتنانه للمساعدة الطبية التي قدمها الشعب الليبي، وقد صرح السفير الليبي عن هذه الحادثة متأسفاً عن الأضرار التي لحقت بالشعب التونسي وأكد أن ليبيا وتونس دوماً في تضامن وتعاضد ضد المعتدين (1).

كما أرسلت القيادة العامة للكشافة بليبيا برقية تعزية إلى الشعب التونسي في ضحايا بنزرت وإلى الكشافة التونسية مرفقة بمبلغ مالي تبرع به أفراد الكشاف الليبي للمساهمة في مساعدة أشقائهم في تونس وهذا نص البرقية" أخوتكم الكشافة الليبية إذ يؤيدوكم في قضيتكم العادلة وفي كفاحكم المجيد يقدمون لكم أحر التعازي لمصابكم العظيم، ويأملون أن تستقبلوا هذه الإعانة المالية لتخفيض المصاب عن إخوانهم الكشافين الأبطال راجين لكم النصر المبين ولشهداء تونس الأبرار كل رحمة ورضوان، القائد العام على خليقة الزائدي" (2) من خلال نص الرسالة نلاحظ مدى التضامن والتآزر الذي يكنه الكشافة الليبيون لزملائهم في تونس والشعب

---

(1) طرابلس الغرب، العدد 168 ، بتاريخ 14أغسطس1961م، ص3.

(2) طرابلس الغرب ، العدد 153 بتاريخ، 26 يولية 1961م، ص2.

التونسي عامة ،وقد دعم هذا الشعور الزيارات المتبادلة بين فرق الكشافة في البلدين حيث أتيحت فرص التعرف عن قرب بينهما، وما صاحب ذلك من تعزيز أواصر العلاقة بين الشعبين.

وعلى المستوى الحكومي فقد بعث السيد محمد عثمان الصيد رئيس وزراء المملكة الليبية رسالة إلى الرئيس التونسي السيد الحبيب بورقيبة جاء فيها" في هذه الأوقات الحاسمة التي تخوض فيها تونس الشقيقة معركة دامية لاستعادة أراضيها التي اغتصبها الاستعمار ورفض أي حل سلمي لها، يسرني أن أؤكد لفخامتكم تأييد ليبيا حكومة وشعباً لتونس الشقيقة وتضامنها معها لاسترداد حقوقها كاملة" (1) .

إن هذه الرسالة تُعبر عن الموقف الرسمي والشعبي لليبيا، والتي تدين أعمال العنف التي انتهجتها فرنسا ضد الشعب التونسي واستمرارها احتلال الأراضي التونسية في مدينة بنزرت، وتبين التضامن والمساندة للأشقاء في تونس، والوقوف في وجه المستعمر وأعماله الإرهابية حتى تتخلص تونس من تواجد القوات الاستعمارية على أراضيها.

وفي مجال الدعم السياسي على المستوى الدولي ألقى مندوب ليبيا في الأمم المتحدة السيد محيي الدين فكيني خطاباً أمام مجلس الأمن يوم 28 يولية 1961م، ندد فيه بالاعتداء الفرنسي على بنزرت، وأكد فيه على حق تونس بالمطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت، وأشار إلى أن تونس التزمت الحكمة والصبر في معالجتها للمشكلة ومحاولة الوصول إلى حل سلمي لها، إلا أن هذه المجهودات الطيبة ووجهت بالعناد وعدم الاكتراث والاستخدام المفرط للقوة (2)، وأكد على تضامن ليبيا مع تونس وأن ليبيا حكومة وشعباً تؤيد تونس وتقف معها جنباً إلى جنب في سبيل سيادتها ودفاعها عن استقلالها وحريتها، وتطبيقاً لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار وجب علينا الوقوف مع الشقيقة تونس والعمل على المحافظة على الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، ويتبين من خلال هذا الخطاب مدى تمسك ليبيا بمساندة تونس ودعمها للخروج من محنتها وتحرير أراضيها المحتلة.

---

(1) طرابلس الغرب ، افتتاحية، العدد 150، بتاريخ 23 يولية 1961م، ص1.

(2) طرابلس الغرب، العدد 169، بتاريخ 15أغسطس1961م، ص 3.

و مرت ليبيا بمحنة خلال تعرض مدينة المرج في الشرق الليبي إلى زلزال مدمر مساء الخميس 27 رمضان 1382 هـ الموافق 21 فبراير 1963م، ومما زاد في نسبة الوفيات هو حدوث الهزات الزلزالية الثلاث عند الساعة 7.20 مساء بعد موعد الإفطار، حيث كان جل السكان في البيوت حيث دمرت معظم المنازل وكانت أعداد الضحايا تقارب 300 قتيل، وبلغت أعداد الجرحى 375 مصاباً، منهم 75 إصاباتهم خطيرة [1]، وقد أعلنت الحكومة الليبية الحداد لمدة ثلاثة أيام حزناً على ضحايا هذا الزلزال، وقد توالت المساعدات من الدول العربية والأجنبية للتخفيف من حدة هذه المأساة، وكانت جمهورية تونس من أوائل البلدان التي أسرعت في تقديم يد العون إلى الشعب الليبي في مأساته هذه.

فقد غادر تونس في 23 فبراير وفد للتضامن والمواساة ترأسه السيد الرشيد إدريس كاتب الدولة للبريد والبرق والهاتف وعضو الديوان السياسي، ويصحبه علالة العويتي رئيس الكتابة الخاصة لرئيس الجمهورية والفرجاني بن الحاج عمار عضو الديوان السياسي ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والدكتور عبد المجيد رزق الله والدكتور الضاوي حنابلية عضوا مجلس الأمة، وقد صرح رئيس الوفد معبراً عن مواساة الشعب والحكومة في تونس لأشقائهم في ليبيا عن محنة الزلزال الذي أصاب مدينة المرج، وعبر عن تضامنه ودعمه المادي والمعنوي للشعب الليبي [2]، وعن اعترافه للشعب الشقيق في ليبيا بمواقفه المؤيدة للشعب التونسي، عبر عن تعزيز روابط الأخوة والتضامن التي تبرز في أوقات المحن والكوارث.

و أرسلت الحكومة التونسية خمس سيارات شحن تحمل 25 طناً من المساعدات عبارة عن أغطية ومواد غذائية وأدوية، بالإضافة إلى شيك بمبلغ خمسة آلاف دينار [3]، إن هذه المساعدات مهما كانت قيمتها فهي تعبر عن روح الأخوة التي تربط بين الشعبين الشقيقين.

وعند تعرض الشعب التونسي إلى فيضانات مدمرة في منطقة جرجيس بتاريخ 13 يناير 1965م، كانت لها آثار سيئة على الممتلكات والأشخاص، قامت الحكومة الليبية بإرسال وفد المتضامن مع الأشقاء في تونس وتقديم المساعدة لمتضرري الفيضانات، وقد ضم الوفد أربع

---

(1) "تقرير عن زلزال المرج"، المعرفة، العدد 257، بتاريخ 29 مارس1963م، ص ص 12، 14، 16.

(2) العمل، افتتاحية، العدد 2297 بتاريخ 24 فبراير 1963م، ص ص 1،2.

(3) تقرير عن كارثة الزلزال في المرج" المعرفة، العدد 257، مرجع سابق، ص18.

شخصيات منها السيد محمد المنصوري وزير الأشغال العمومية والسيد علي نور الدين فكيني سفير ليبيا في تونس، وقد استقبل الوفد والي مدنين السيد عبد الحميد القاضي، كما استقبل الوفد من قبل السيد معتمد جرجيس. وقد رحبت السلطات المحلية بالوفد الليبي وشكرتهم على هذه البادرة التي تعزز رابطة الأخوة بين الشعبين، وقد سلم الوفد الليبي للسلطات التونسية صكاً بملغ خمسة آلاف جنية إسترليني وهو يعادل سبعة آلاف دينار تونسي، كما قدم الوفد حمولة خمس شاحنات محملة بالأغطية والمواد الغذائية [1].

إن هذه المبادرات التي أصبحت سنّة متبعة بين الشعبين والحكومتين في ليبيا وتونس كانت نتيجة للعلاقات الحسنة بين الشعبين، والتي تطورت بعد الاستقلال وأصبحت أكثر تفاعلاً لصالح كلا الشعبين. وإن هذا التضامن يساعد في تعميق أواصر العلاقات بين البلدين ويساهم في تذليل الصعاب التي قد تواجه حكومتي البلدين ويشكل أرضية صلبة لعلاقات أخوية مبنية على التفاهم واحترام سيادة كل دولة.

خامساً- روابط المصاهرة والعادات والتقاليد المشتركة.

نتيجة لحركة السكان بين البلدين والتي تتالت على مر الزمن بفعل أسباب مختلفة فإن مجموعات السكان من البلدين قد استقرت وتفاعلت مع السكان الأصليين. وقد كان لهذا التفاعل نتائج منها المصاهرة بين العائلات سواء من تونس أم من ليبيا، ولكن كان التأثير الليبي هو الغالب حيث إن موجات الهجرة الليبية كانت أكثر عدداً وأكثر تدفقاً على مدار السنين، لدرجة أنه لا تخلو منطقة تونسية من عائلة ذات أصول ليبية وخاصة المناطق التي تتميز بخصوبة أراضيها ووفرة مياهها، بل إن بعض المدن الليبية قد هاجر أغلب سكانها إلى تونس مثل مدينة الأصابعة في الجبل الغربي حيث يقدر أن 80% من سكانها هاجروا إلى تونس، كما أن مدينة ككلة تحظى بالمرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين تليها كابا و ويفرن، وإضافة إلى هذا فإن بعض القبائل تنقسم على خط الحدود فنجد عائلات لنفس القبيلة تحمل الجنسية التونسية وأخرى تحمل الجنسية الليبية مثل قبيلة النوايل وقبيلة المرازيق [2].

---

(1) الصباح، افتتاحية، العدد 3828 بتاريخ يناير 1965م، ص1.

(2) فرج عبد العزيز نجم: مرجع سابق، ص8.

وانتشر الليبيون في مناطق الساحل والمناطق الوسطى والجنوبية لتونس وذلك تبعاً لظروف الهجرة وللمهن التي يزاولونها، فاستقروا في تونس العاصمة ونابل وسوسه وبنزرت وباجة والمحمدية وسليانة وجربة وجرجيس وصفاقس وزغوان والقيروان وقرنبالية ووادي الرمل وخنقة الحجاج وغيرها من المدن والقرى التونسية، ومما يدلل على الانتشار الواسع لليبيين في تونس أن مدينة صفاقس قد قسمت إلى أربعة أقسام من السكان الأصليين والقادمين من الدواخل والأتراك والطرابلسية [1].

أ- المصاهرة .

كان من نتائج هذا التواصل الاجتماعي بين الشعبين أن دخلت شريحة جديدة في النسيج الاجتماعي التونسي، وأثرت مع مرور الزمن في توثيق العلاقات الاجتماعية بين الشعب التونسي والشعب الليبي وتطورت وشائج القرابة بينهما، وأصبحت الزيارات العائلية بين القطرين تُزيد من التماسك والتقارب بين الشعبين، وقد كان في بداية الأمر نوعاً من التردد في الموافقة على الزواج من قبل العائلات التونسية؛ وذلك يعزى إلى عدم المعرفة بالضيوف الجدد من ناحية، ومن جهة أخرى خوفهم من أن هؤلاء القادمين سوف يغادرون تونس ويأخذون بناتهم بعيداً عنهم، إلا أن هذه المخاوف قد تلاشت عند احتكاكهم بإخوانهم الليبيين حيث وجدوا أنه لا توجد فوارق بينهما، سواء في اللهجة خاصة في الجنوب التونسي أو في الدين، فكلهم يدينون بالإسلام، ويشتركون في مذهب واحد هو المذهب المالكي كما أن عادات ومراسم الزواج تكاد تكون واحدة في كلا القطرين – فالزواج عندهما خطبة وفاتحة وعقد قران وزفاف [2].

هذه العوامل جميعها شجعت على حدوث عمليات المصاهرة بين العائلات التونسية والليبية، وبحكم استقرار الجاليات الليبية في تونس والعكس، توطدت العلاقات وتعارف أبناء الشعبين بحكم علاقات العمل والجوار فكانت الجاليات منفتحة على محيطها مما أدى إلى تمتين العلاقات والترابط الاجتماعي بين العائلات الليبية والتونسية، وشاعت عمليات الزواج بين أبناء الجالية الليبية بتونس من تونسيات، وكذلك الأمر بالنسبة لأبناء الجالية التونسية بليبيا، وقد كانت

---

(1) فرج عبد العزيز نجم: مرجع سابق، ص9.

(2) عثمان الكعاك: التقاليد والعادات التونسية، (تونس، الدار التونسية للنشر، 1987م)، ص89.

المصاهرة عاملاً مهماً في الاندماج والانصهار في المجتمع الذي عاشوا فيه وأصبحت هذه العائلات ضمن النسيج الاجتماعي لذلك المجتمع.

وكان الخطيب يجد صعوبة في التعرف على خطيبته وذلك بفعل العادات والتقاليد السائدة لدى الشعبين إلا إذا كانت الفتاة قريبته، وعند تحديد الفتاة المراد الزواج بها وعادة ما تكون من الأقارب كالأعمام والأخوال وقد تحدث من أخرى بحكم الجوار أو المعرفة، وفي الأغلب تمهد النساء لعملية الخطبة وإذا ما وقع القبول يتدخل الرجال في اتمامها والإعلان عنها، حيث تتم الخطبة الرسمية بحضور أقارب الخطيبين، ويحدد في هذا المجلس قيمة المهر وموعد العرس وباقي الشروط التي قد يرغب في إقرارها ولي أمر الفتاة.

وفي هذا الإطار تورد الوثائق العديد من حالات الزواج بين أبناء الشعبين ومنها الآتي:

1. السيدة محسونة محمد أبو هلال تونسية الأصل من مواليد صفاقس 1909م دخلت ليبيا برفقة زوجها السيد محمد الصغير من أولاد أبو حميرة من مدينة الزاوية وهو ليبي الجنسية.
2. السيد محمد مصطفى محمود علي العش من أصل تونسي مولود بطرابلس سنة 1930م، ووالده مولود بطرابلس سنة 1898م، وأمه ليبية من مواليد طرابلس سنة 1906م، كما أن السيد المذكور متزوج من سيدة ليبية و هنا يتضح عمق وشائج المصاهرة بين الشعبين فوالد السيد المذكور تونسي متزوج من سيدة ليبية وعاش في طرابلس، وتزوج ابنه من سيدة ليبية أي من أخواله.
3. السيد مصطفى أحمد العش مواليد طرابلس سنة 1898 من أب تونسي ولد بصفاقس سنة 1874م وأم ليبية ولدت بطرابلس سنة 1878م، ويتضح أن السيد مصطفى هو والد السيد محمد مصطفى المذكور سابقاً، وأن هذه العائلة ترتبط بمصاهرة الليبيين منذ فترة طويلة كما هو موضح في الوثيقة حيث تردد الزواج من الفتيات الليبيات منذ سنة 1878م، وعلى مدار ثلاثة أجيال، وهذا مثال واضح على الترابط الذي تحدثه عملية المصاهرة بين أبناء الشعبين.
4. السيد كعيب رحومة التونسي من مواليد تونس سنة 1897م استقر في مدينة بنغازي، وتزوج من سيدة ليبية تدعى مبروكة، وله منها ثلاث بنات وولد. [1]

---

(1) مركز الدراسات التاريخية طرابلس، ملف وزارة الخارجية رقم52،5/8/5وثيقة رقم (3) بتاريخ 1964/7/28م ، بخصوص طلب الحصول على الجنسية الليبية، مرجع سابق.

5. السيدة خديجة حسين تونسية الجنسية تحمل مؤهل شهادة الكفاءة الصناعية تخصص خياطة وأزياء متزوجة من مواطن ليبي (1).

من خلال النماذج السابقة يتضح أن عملية المصاهرة منتشرة بين الشعبين وفي مختلف المناطق في ليبيا وفي تونس، بل إن بعض العائلات دأبت على المصاهرة من الطرف الآخر بصورة مستمرة تعدت ثلاثة أجيال فامتزجت الدماء الليبية والتونسية وتوثقت وشائج القربى بين الشعبين وعلى نطاق واسع. وهذا كان له دور في استمرارية العلاقات الاجتماعية حيث نتج عنها استمرار الزيارات العائلية بين أبناء الشعبين، وينعكس هذا الترابط على العلاقات بصفة عامة بين الشعب الليبي والشعب التونسي.

ب- العادات والتقاليد.

أدى التواصل المستمر على مدى الزمن بين الشعبين على تفاعل العلاقة بينهما بالتعامل المباشر بين أبناء البلدين سواء كان الليبيون في تونس أو العكس، وقد ساهم وجود مختلف الطوائف مثل التجار والعمال والعلماء في التأثير والتأثر بالمجتمع الذي يعيشون فيه، فقد تأثر التونسيون بالحياة في ليبيا نتيجة استقرارهم بولاية طرابلس لمدة طويلة، وعند عودتهم ينقلون معهم المؤثرات والتقاليد في طرابلس وعن طريقهم يتم نشرها في المحيط الذي يستقرون فيه، وكذلك يحدث نفس الشيء بالنسبة لليبيين المقيمين بتونس.

إن وقوع البلدين في نطاق جغرافي واحد وتأثرهما بالعوامل المناخية المشابهة خاصة في المنطقة الغربية من ليبيا ومنطقة الجنوب التونسي انعكس على تشابه الملابس التي تنتج في تلك المناطق سواء في ليبيا أو تونس، فنجد الملابس تنسج من الصوف أو وبر الجمل وهي الحيوانات التي يعتمد عليها سكان المنطقة في معيشتهم، وكذلك يستخدم شعر الماعز في إنتاج الخيام التي تستخدم لإيواء البدو الرحل، ومن الملابس التي تنتجها تونس الحولي (2) والوزرة

---

(1) مركز الدراسات التاريخية طرابلس، وثائق وزارة التعليم، م/13/8/ 106، وثيقة رقم (154) بتاريخ1967/11/14م، بخصوص طلب عمل.

(2) الحولي وهو عبارة عن قطعة قماش كبيرة يبلغ متوسط مقاسها من 4-6 متر طولاً و 1.5 متر عرضاً، وتنسج من صوف الغنم وله عدة أنواع منها الأبيض الخفيف وهو ينتج من صوف صغار الغنم ناصع البياض حيث يضاف إليه الجبس، ويوشى برسوم على جانبيه، والنوع الآخر يصنع من الصوف البني وهو

والفوطة[1]، كذلك في ليبيا تنتشر صناعة الحولي، ومن أشهرها الحولي النالوتي نسبة إلى بلدة نالوت والحولي الجبالي نسبة إلى جبل نفوسة، وكما نجد في تونس الحولي الجريدي نسبة إلى منطقة الجريد، كما تشتهر منطقة شننّي والدويرات في تونس بالحولي الذي يصنع من الصوف الأبيض النقي. [2]

كما تعتبر الشاشية من الملابس الرجالية المتداولة في كلا القطرين حيث تصنع في تونس وتورد إلى ليبيا، وهي من ضمن السلع المهمة على قائمة الصادرات التونسية إلى ليبيا، وهي عبارة عن غطاء للرأس مصنوعة من الصوف وتكون بيضاء خفيفة تستخدم في الصيف أو تكون سميكة تصبغ باللون الأحمر القاني أو الفاتح، وكانت تلحق بها مجموعة خيوط من حرير لونها أزرق أو أكحل تتدلى من أعلى الشاشية وتنسدل على الرقبة بشكل مائل [3]، وقد اشتهرت مدينة تونس بصناعة الشاشية التونسية وكانت تُصدَّر إلى العديد من الدول.

ومن الملابس الرجالية التي تداولت في البلدين ما يعرف بالبرنوس وهو عبارة عن رداء يشبه المعطف، وقد كان هذا النوع من اللباس متداولاً في ليبيا وتونس، وقد اشتهرت بصناعته عدة مناطق في تونس منها توزر ونفطة ومنطقة الكاف وسوسة، ويعتبر البرنوس من الملابس البربرية القديمة [4] التي عرفها البربر وتداولها منذ فترات طويلة.

وبالنسبة لملابس النساء فقد تشابهت في كلا البلدين ومنها الفراشية في ليبيا والسفساري في تونس وهي عبارة عن رداء خفيف من القماش الأبيض عادة يكون طولها 4.40 متر وعرضها 1.95متر، ويصنع من الحرير أو القطن، ويكون لها عدة ألوان الأبيض والعسلي والأسود، وهي منتشرة في ليبيا وتونس والجزائر، وهي من الملابس التي تميز بها أهل الأندلس حيث كانوا يقتنونها وكان اللون الأسود هو الغالب في الأندلس وكانت تسمى في جنوب الأندلس

ثقيل ويستعمل في فترة الشتاء ومنه الأبيض أيضاً. مقال الزي عن التقليدي الليبي على شبكة المعلومات الدولية، www.afrigatenews.net .

(1) الوزرة وهي تستخدم كغطاء للرأس تستعملها المرأة وهي تصنع من الصوف الخشن وتصبغ بلون أحمر غامق أو بني، نفس المرجع السابق.

(2) جريدة الصباح، بتاريخ 1990/3/15م.

(3) مقال عن الزي التقليدي الليبي على شبكة المعلومات الدولية،afrigatenews.net ، مرجع سابق.

(4) عثمان الكعاك: البربر، (تونس، توالت للنشر، د.ت)، ص37.

الكويخادو (cobijado) ثم انتشرت في مناطق الشمال الإفريقي ويغطي هذا اللباس الجسم بالكامل [1]، كما تستخدم الملحفة وهي عبارة عن إزار من القماش تتنوع ألوانه من الأسود أو الأزرق، حيث تلتحف بها المرأة وتثبت على الصدر بواسطة الخلال وتربط بحزام عند الوسط، وإذا صنع من الصوف أو الحرير يسمى الرداء، كما يوضع على الرأس كغطاء قطعة من القماش تسمى البخنوق ويكون من النسيج الصوفي ذي اللون الأسود متنوع الألوان [2].

وكانت الحلي التي تقتنيها المرأة في العديد من المناطق التونسية تتشابه إلى حد كبير مع الحلي التي تلبسها المرأة في ليبيا فالخلخال والتكليلة كانت متداولة في القطرين، والدبلج وهو سوار من الفضة أو من الذهب به نقوش بارزة وأخرى غائرة، إضافة إلى القلائد والخرص (القرط) [3].

وقد انتقلت أنواع عديدة من المأكولات التي تأثر بها أحد الطرفين ونقلها إلى منطقته، فأبناء البلد الذين يقيمون لفترة طويلة في البلد الآخر يحتكون مع أهله ويتناولون طعامهم وإذا استحسنوا نوعاً من المأكولات فينقلون هذه النوعية من الأكل إلى مناطقهم، وهكذا على مر السنين انتقلت هذه التأثيرات بين الشعبين، ولعل أشهر أكلتين يتناولهما أهل البلدين كأكلات رئيسية هما أكلة الكسكسي وهو مصنوع من مادة القمح وأكلة البازين وهي عصيدة من دقيق الشعير وهو الغلة الرئيسة في كلا البلدين، وبالإضافة إلى هذا قد انتقلت العديد من الأكلات التي تداولت بين الشعبين مثل صناعة الخبز من مادة السميد المستخرج من القمح ، والتي اشتهر بها أبناء ككلة من الجبل الغربي بليبيا والذين هاجروا إلى تونس وعملوا ببناء الأفران لخبز هذا النوع من الخُبز ، والذي تخصصوا فيه وأتقنوا إنتاجه وقد لاقى هذا النوع من الخبر قبولاً لدى المستهلك التونسي [4].

---

(1) "موسوعة الملابس التقليدية التونسية"، مقال على شبكة المعلومات الدولية، www.froums.fatakat.com

(2) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص143.

(3) نفس المرجع والصفحة .

(4) فرج عبد العزيز نجم: مرجع سابق، ص8.

وفي هذا المجال يذكر السيد محمد نجيب عبد الكافي [1] عند تناوله طعام الإفطار المتكون من الشرمولة وهي مصنوعة من البصل والزبيب المطبوخين في الزيت والسمك المجفف المطبوخ بالماء مع الملح والفطيرة، وهي متكونة من عجين طحين مدهون بزيت الزيتون تردف ورقاته واحدة في الأخرى ويشوى في مقلاة مدهونة بزيت الزيتون، وقد جمع بين الشرمولة وهي أكلة أهل صفاقس، والفطيرة وهي أكلة أهل طرابلس [2]، فأمه كانت من طرابلس وهي تسكن مدينة صفاقس، فيلاحظ هنا مدى الاختلاط بين ما هو طرابلسي وما هو تونسي.

ومن العادات التي انتقلت إلى المجتمع التونسي من خلال تفاعله مع الجالية الليبية هي عادة شرب الشاي على الطريقة الليبية، وهذا لا يعني أن الشاي لم يكن معروفاً في تونس حيث إن شرب الشاي عادة قديمة في العديد من المجتمعات، ولكنّ للشاي الليبي طابع خاص حيث يعد بطريقة مختلفة تميزه عن غيره ويستخدم لشرب الشاي كؤوس صغيرة تعرف في المجتمع التونسي بالكأس الطرابلسية وذلك دليل على الأثر الذي تركه المهاجرون الليبيون في هذا المجال.

ويذكر السيد بشير محمد الصالح بن مراد في مذكراته طريقة إعداد الشاي عند الليبيين (ومن مشهور أمرهم أنهم كانوا يحبون الشاي كثيراً، ويطبخونه بطريقة خاصة وحتى يصير لونه داكناً، ولا يشربون منه إلا النوع المعروف بالشاي الأحمر ومن غريب الأمر أنهم يشربونه في كؤوس صغيرة من بلّور عادي تعرف عند أهل تونس (الكأس الطرابلسي) وهي زهيدة الثمن، ولعلّهم كانوا العامل الأصلي في تعميم شرب الشاي الأحمر بالعاصمة، وليس معنى هذا أن التونسيين يجهلون شرب الشاي منذ أزمنة بعيدة، ففي أوساط العهد الحسيني كان شرب الشاي منتشراً، وإن كانت القهوة أقدم شرباً وأعم، وإنّما الطرابلسيون حّببوا فيه الطبقات الشعبية وعمّموا شربه بينهم خصوصاً على طريقة طبخهم، بل وكان من لوازم عدّة العامل إذا انتقل من بيت إلى

---

(1) محمد نجيب عبد الكافي من مواليد 28 يونية 1928م بمدينة صفاقس بتونس، ليبي الأصل تحصل على الجنسية التونسية، ثم غادر إلى ليبيا ومنح حق اللجوء السياسي، وعمل بالإذاعة الليبية منتجاً للعديد من البرامج، كما تعاون مع العديد من الصحف منها صحيفة الحرية. انظر، محمد نجيب عبد الكافي: نسالة الذاكرة (طرابلس، دار الفرجاني، 2013م)، ص225.

(2) محمد نجيب عبد الكافي : مرجع سابق، ص32.

آخر أو إلى عمل آخر أن يصحب البرّاد والكانون والكأس الطرابلسي)[1]. ونلاحظ من هذا الوصف الإقبال على تناول الشاي من قبل الليبيين إلى درجة تقترب من الإدمان، ويبدو أن هذه العادة قد لاقت قدراً من الاهتمام داخل أوساط المجتمع التونسي، حيث انتشرت هذه العادة بين أهالي تونس وعلى الطريقة الطرابلسية.

وقد كان العمال المهاجرون الليبيون يتناولون الشاي في الصباح وفي الظهر وخلال ساعات الدوام، وقد أصبح بعض المزارعين الفرنسيين يشاركون العمال في شرب الشاي، وقد استحسنوا الطريقة الطرابلسية في إعداده والتي تتميز بالشاي المركز بالقوى [2].

ومما سبق يتبين أن جزءاً من الجالية الليبية بتونس قد تحصل على الجنسية التونسية واستقر بتونس خاصة أولئك المولدين بتونس والذين دخل أبواهما تونس قبل سنة 1912م، والبعض الآخر من أفراد الجالية قد غادر تونس في خلال السنوات 1957، 1958، 1959م، وازداد تدفق المهاجرين الليبيين إلى ليبيا بعد اكتشاف النفط وتحسن الوضع الاقتصادي في ليبيا، فأتيحت لهم فرص العمل والحياة الكريمة في وطنهم، وقد عملت الحكومة الليبية على تسهيل عودة أفراد الجالية إلا أن بعض المشاكل قد اعترضت عودتهم وهي متعلقة بالتصرف في ممتلكاتهم وفي تحويل أموالهم إلى ليبيا، ولعل الاتفاقية الليبية التونسية بخصوص الإقامة قد تجد حلاً لهذه المشكلة. وقد أدت الحركة السكانية بين الشعبين إلى تعزيز الروابط الثقافية بينهما من حيث تبادل الانتاج الفني والأدبي، والاستفادة من الخبرات الاعلامية التونسية ، كما يتبين خلال الفصل التالي.

(1) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص148.

(2) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص149.

الفصل الخامس

النفط وتأثيره على العلاقات الثقافية

أولاً- التعاون في مجال التعليم.

أ- التعليم في ليبيا وتونس قبل اكتشاف النفط.

1- التعليم في ليبيا.

2- التعليم في تونس.

ب- التعليم في ليبيا بعد اكتشاف النفط.

ج- إعارة المدرسين التونسيين إلى ليبيا.

د- الطلبة الليبيون الدارسون بتونس.

ثانياً: التعاون في المجال الإعلامي.

أ- التعاون في المجال الإذاعي.

ب- التعاون في مجال الصحافة.

ثالثاً- التعاون في المجال الأدبي والفني.

أ- التعاون في المجال الأدبي.

ب- التعاون في المجال الفني.

الفصل الخامس

النفط وتأثيره على العلاقات الثقافية

يتناول هذا الفصل التطورات التي طرأت على قطاع التعليم في ليبيا بعد اكتشاف النفط، وما صحب ذلك من توسع في إنشاء المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد، وتأثير ذلك على العلاقات الثقافية بين البلدين في هذا المجال؛ حيث أدى هذا إلى إعارة المدرسين من الدول العربية وخاصة تونس؛ وذلك لسد النقص الذي تعاني منه البلاد، وكذلك يرصد تطور العلاقات الثقافية في مجال الإعلام بشقيه الإذاعي والصحفي، كما يلقي الضوء على تفاعل العلاقات في الإطار الأدبي والفني بين البلدين.

أولاً- التعاون في مجال التعليم.

يُعتبر التعليم من القطاعات المهمة التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد عانتا ليبيا وتونس من آثار الحقبة الاستعمارية في هذا المجال، إلا أن الوضع في ليبيا كان أسوأ بكثير مما هو عليه في تونس، وقد عملت الدولتان بعد استقلالهما على التعاون في مجال التعليم حيث ساهمت تونس حسب إمكانياتها المحدودة بمد ليبيا بالخبرات التعليمية.

أ- التعليم في ليبيا وتونس قبل اكتشاف النفط.

اتسم قطاع التعليم في البلدين ببطء نموه ؛ وذلك يرجع إلى ضعف الامكانات الاقتصادية لدى الدولتين ؛ إلا أنهما بذلا ما في وسعهما لتطوير هذا القطاع حسب الموارد المتاحة.

1- التعليم في ليبيا.

بعد أن تخلصت ليبيا من الاستعمار ونالت استقلالها كان عليها أن تشرع في بناء مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسات التعليمية، وقد عانت ليبيا من التخلف في هذا المجال فترة طويلة من الزمن أبان الحقبة الاستعمارية. فالمستعمر لا يهمه أن يتعلم الشعب بل قد يمعن

في تجهيله؛ حتى أصبحت المهمة ثقيلة أمام دولة ناشئة لا تملك من المقومات المادية إلا النذر اليسير، وبالرغم من هذا الواقع المأساوي إلا أن الدولة الفتية حاولت أن تصلح من حال التعليم حسب إمكاناتها المتواضعة.

وقد كانت المشكلات في هذا القطاع والتي تعمقت عبر مئات السنين هي التي أولتها الدولة اهتمامها بشكل خاص، وتتمثل هذه المشاكل في تفشي الأمية بين أفراد الشعب وإحجام البنات عن التعليم والقصور في التعليم الفني والمهني ومشكلة التمويل، وأيضاً انعدام التعليم الجامعي [1]، ولعل العقبة الكبيرة التي تقف أمام إقامة المؤسسات التعليمية المختلفة هي ضعف الاقتصاد الليبي إلى الدرجة التي تحول دون تنفيذ برنامج تعليمي على مستوى الدولة يعالج أوجه القصور المختلفة والتي ذكرت سابقاً، والجدول التالي يبين تطور موازنة التعليم خلال السنوات من 1955م حتى سنة 1963.

جدول رقم (56) يبين موازنة التربية والتعليم بالنسبة للموازنة العامة من سنة 1955- 1963م [2].

السنة	الموازنة العامة	موازنة التعليم	النسبة المئوية
1956/55م	9816405	1216914	%12.3
1957/56م	9174620	1441164	%15.7
1958/57م	10123775	1800000	%17.7
1959/58م	12773417	2100000	%17.8
1960/59م	13381420	2700000	%20
1961/60	12140105	2549422	%21
1962/61	18000000	3900000	%21
1963/62م	19561725	4800000	%24.6

(1) رأفت غنيمي الشيخ: مرجع سابق، ص288.

(2) العرض السادس لوضع التعليم في المملكة الليبية 1966- 1967م، (بيروت، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، اليونسكو، 1967م)، ص22.

نلاحظ من خلال الجدول المبالغ البسيطة المرصودة لقطاع التعليم حيث بلغت الميزانية لهذا القطاع في سنة 1956/55م مبلغ 1216914 جنيهاً وتشكل نسبة 12.3% من الميزانية العامة البالغة 9816405 جنيه، وارتفعت بصورة بسيطة خلال السنة المالية 1959/58م حيث وصلت إلى 2100000 جنيه وتشكل نسبة 17.8%من الميزانية العامة والبالغة 12773417 جنيه؛ ويرجع ذلك إلى تدفق أموال شركات النفط إلى السوق الليبي، ومما زاد الأمر سوءًا أن ميزانية التعليم توزع إلى أربع وزارات وهي وزارة التعليم الاتحادية ونظارة المعارف في كل من الولايات الثلاث؛ وهذا يتسبب في إهدار جزء من الميزانية كرواتب لهذه الكوادر الإدارية غير اللازمة خاصة في ظروف اقتصادية متردية.

و بلغ عدد المدارس الابتدائية والثانوية خلال فترة الاستقلال 1951م حوالي 193 مدرسة ابتدائية وأربع مدارس ثانوية، وخلال السنة الموالية ارتفع عدد المدارس الابتدائية إلى 201 بزيادة 8 مدارس فقط في حين لم تحصل أي زيادة في أعداد المدارس الثانوية، وكما لم توجد أي مدرسة عليا في مستوى التعليم الجامعي[1]، وهذا يعكس مدى التخلف في هذا القطاع، حيث إن وجود هذا العدد الضئيل من المدارس الثانوية وعدم وجود أي نوع للتعليم الجامعي يتطلب بذل مجهودات كبيرة من الدولة؛ وذلك للحد من الأمية ونشر التعليم بين فئات الشعب وخاصة في المراحل الثانوية والتعليم الجامعي، وقد عرقل هذا المسعى ضعف الموارد المالية للدولة، حيث إن التعليم يحتاج إلى مصروفات كبيرة تعجز الدولة عن توفيرها.

وبالنسبة لأعداد التلاميذ في المدارس الابتدائية خلال سنة 1951م فقد بلغ 32109 تلميذ منهم 28466من الذكور و 3643 من الإناث بينما وصل عدد المدرسين 1024 مدرساً [2]. ويلاحظ انخفاض عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية حيث إن هذا العدد ضئيل جداً مقارنة بعدد السكان الذي يتجاوز المليون نسمة، ويرجع ذلك إلى محدودية المدارس وأعضاء هيئة

(1) عرض عام لوضع التعليم في المملكة الليبية 1961/ 1962م، (بيروت، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية ،اليونسكو 1، 1962م)، ص71.

(2) أحمد القماطي: مرجع سابق، ص429.

التدريس من جهة وإلى عجز أولياء الأمور عن توفير مصاريف الدراسة، كما يبلغ عدد الطلبة في المدارس الثانوية 702 طالب يقوم بتدريسهم 43 مدرساً. [1]

2- التعليم في تونس.

أما عن التعليم في تونس خلال فترة الاستعمار فقد كان أحسن حالاً مما هو عليه التعليم في ليبيا. ففي فترة الاستعمار الفرنسي كان في تونس 120 مدرسة ابتدائية وخمس عشرة مدرسة ثانوية [2]، كما كانت توجد المدرسة العلوية والمدرسة الصادقية ويشمل التدريس بهما الابتدائي والثانوي كما توجد عدة مدارس ثانوية فرنسية أهمها الليسيه كارنو(Lycee Carnot)، وليسيه البنات وهي تستخدم اللغة الفرنسية في الدراسة، وبعد احتجاجات المواطنين وافقت فرنسا على فتح مدارس ليسيه تستخدم اللغة العربية في التدريس[3]، كما أن التعليم الثانوي الزيتوني وضع تحت إشراف وزارة الثقافة وأصبح يدرس المواد العلمية مثل الطبيعة والحساب والكيمياء، إضافة إلى العلوم الإنسانية مثل الفلسفة والتاريخ والجغرافيا، ويقوم بالتدريس فيه أساتذة يحملون مؤهلات جامعية. [4]

كما أسست تونس مدارس ثانوية على النمط الفرنسي تعطي شهادات ما يعرف بالبكالوريا وهي تؤهل حاملها إلى الدراسة في الجامعة داخل تونس أو خارجها، حيث إن العديد من الطلبة التونسيين يضطرون لمتابعة دراساتهم الجامعية في فرنسا وذلك لتعذر دراستهم داخل تونس لعدم وجود جامعة [5] فيها التخصصات المتنوعة التي ترضي اتجاهات ورغبات الطلبة، والبعض الآخر من الطلبة يواصلون تعليمهم في معهد الدراسات العليا [6]، والذي يقع تحت إشراف جامعة باريس [7] ، ويعتبر هذا المعهد قفزة كبيرة في مجال التعليم الجامعي حيث إنه يوفر أعداداً

---

(1) أسمهان ميلود معاطي: التأثيرات النفطية على البيئة الاجتماعية في ليبيا، مرجع سابق، ص116.

(2) عرض عام لوضع التعليم في الجمهورية التونسية،(بيروت، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، اليونسكو، 1964م)، ص9.

(3) الحبيب تامر: مرجع سابق، ص59.

(4) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص ص 221، 222.

(5) الحبيب تامر: مرجع سابق، ص60.

(6) معهد الدراسات العليا أسس سنة 1945م، صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق ص227.

(7) نفس المرجع والصفحة.

لابأس بها من الخريجين الذين يحملون مؤهلات جامعية تساهم في سد الثغرة التي يعاني منها قطاع التعليم وغيره من القطاعات.

واهتمت تونس بالتعليم المهني والذي تساهم مخرجاته في تزويد المصانع والمعامل والصناعات الحرفية وغيرها بالكوادر الفنية اللازمة التي تحتاجها البلاد خاصة منذ استقلال تونس وتزايد الحاجة للأفراد المؤهلين في المجالات المختلفة، حيث إن هذه المخرجات توفر عمالة مؤهلة فنياً تواكب التطور العلمي، سعياً وبناء على هذا شرعت تونس في فتح العديد من المراكز الفنية حيث أسست ثلاث مدارس صناعية كان إجمالي تلاميذها سنة 1955م 5439 تلميذاً منهم 2412 من الذكور و 3027 من الإناث، والملفت للنظر أن عدد الإناث أكثر من الذكور بعكس ما يوجد في ليبيا، حيث نجد أن أعداد الإناث في مجال التعليم بسيطة جداً ولا تذكر، ومع مرور الوقت أخذت تزداد أعداد البنات في المؤسسات التعليمية بعد التغير التدريجي لنظرة المجتمع لتعليم المرأة، وفي هذا الإطار فقد افتتحت ثلاثة معاهد فنية ثانوية منها المدرسة القومية الفنية والتي بلغ عدد التلاميذ فيها سنة 1955م حوالي 1307 تلميذ. [1]

وفي مجال الدراسات العليا فقد افتتحت في السنة الجامعية 1956/ 1957م دار المعلمين العليا وتضمنت أقسامها اللغة العربية وآدابها والتاريخ والجغرافيا والرياضيات، وهي تخرج المدرسين المؤهلين علمياً وتربوياً للتدريس في المرحلة الثانوية بصفة خاصة، كما أنشئت المدرسة العليا للفلاحة والمدرسة العليا للحقوق والمدرسة العليا للتجارة ومدرسة الفنون الجميلة وهي تعتبر كليات ضمن جامعة تونس، وقد وصل عدد الطلبة التونسيين الذين يدرسون في المرحلة الجامعية 3800 طالب سنة 1961م منهم 1500 [2] طالب يدرس في جامعات أجنبية خاصة في الجامعات الفرنسية، وقد ساعد هذا العدد الكبير الذي يدرس في جامعات أجنبية في تكوين الإطارات العلمية التي تحتاجها البلاد والتي ساهمت في تقدمها وسد العجز في المجالات المختلفة.

---

(1) صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق ص224.

(2) "ملف حول التعليم العالي في تونس منذ الاستقلال" مجلة جامعة تونس المنار، ، عدد 43،(تونس، مارس2006م)، ص17.

و بلغت أعداد التلاميذ في المدارس الابتدائية سنة 1953م، 168661 تلميذ منهم 124071 تلميذاً تونسياً، وفي نفس السنة كان عدد الطلبة التونسيين في المعاهد الثانوية 6682 طالبا مقابل 5661 طالباً فرنسياً، ونلاحظ تقارب أعداد الطلبة التونسيين والفرنسيين بالرغم من الفارق الكبير في عدد السكان حيث يبلغ عدد السكان التونسيين 2.9 مليون نسمة مقابل 145000[1] نسمة وهو عدد الجالية الفرنسية، وهذا يبين بوضوح استحواذ المستعمر الفرنسي على جزء كبير من الإمكانيات التعليمية في تونس وخاصة المتطورة منها والتي تضاهي المؤسسات التعليمية في فرنسا.

وبالرغم من هذا فإن تونس حظيت بفرص لتعليم أبنائها أفضل بكثير مما نالته ليبيا، حيث إن انتشار المدارس الثانوية الفرنسية مكن الكثير من التونسيين من الدراسة بها وبعضهم واصل دراسته الجامعية في فرنسا، فكان هذا إنجازاً علمياً مكَّن تونس من الحصول على كوادر علمية سدت مكاناً في مؤسسات التعليم والقطاعات الأخرى، في حين نجد أن ليبيا لم ترى من الفترة الاستعمارية غير التجهيل وعدم الاهتمام بهذا القطاع واقتصار التعليم الحديث على الجاليات الإيطالية فقط، وانعدام المدارس الثانوية التي تدرس العلوم التطبيقية وتؤهل الطالب للدخول في الجامعة ماعدا أربع مدارس افتتحت في فترات متأخرة قبيل الاستقلال، ومما يدلل على هذه الحالة السيئة التي وصلت لها البلاد في هذا المجال أنه عند استقلال ليبيا كان عدد الليبيين الحاصلين على الشهادات جامعية لا يتجاوز ستة عشر مواطناً تحصلوا عليها من جامعات عربية وأوروبية.[2]

ب- التعليم في ليبيا بعد اكتشاف النفط.

عند اكتشاف النفط تحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد عاجز نتيجة عدم توفر رأس المال اللازم لإنعاشه ، إلى اقتصاد يتصف بالنشاط في مختلف المجالات التنموية والتجارية، حيث توفرت السيولة النقدية من العملات الأجنبية وبكميات كبيرة كافية لمعالجة المشاكل التي يمر بها قطاع التعليم، والمتمثلة في التوسع في إنشاء المدارس والمعاهد والكليات الجامعية، إضافة إلى إرسال بعثات طلابية لمواصلة الدراسة وكذلك قدرة الدولة على جلب المدرسين في مختلف التخصصات، وقد ارتفعت ميزانية التعليم من 1216914 ألف جنيهاً سنة 1965/55م إلى 9113920 جنيهاً سنة 1964/63م بنسبة تزيد عن سبعة أضعاف، وتشكل نسبة 20% من الميزانية العامة وهذا مع بداية تدفق النفط، ثم واصلت الارتفاع بشكل كبير حتى وصلت سنة 66/ 1967 إلى 19996000 جنيه أي ما يقارب عشرين مليون جنيه وبنسبة 23% من إجمالي الميزانية العامة التي بلغت 86965000 جنيه [3].

---

(1) عرض عام لوضع التعليم في الجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص12.

(2) رأفت غنيمي الشيخ: مرجع سابق، ص309.

(3) Bichara khader and Bashir Elwifati, the Economic development of Libya, (London: crom helm itd, 1987),p.41.

و نال قطاع التعليم اهتماماً كبيراً في برنامج الخطة الخمسية للتنمية (1963- 1968م) والذي شرع في تنفيذه مع بداية تدفق عائدات النفط، حيث خصص مبلغ 44.2 مليون جنيه لتنفيذ المشاريع التنموية المتعلقة بقطاع التعليم وشكَّل هذا المبلغ ما نسبته 9.2% من قيمة المبلغ المخصص لخطة التنمية والبالغ 480.2 مليون جنيه [1] وأصبح المبلغ المصروف على التعليم سنة 1969م نحو 47.60 مليون جنيه [2]، وقد أنشئت خلال هذه الفترة 899 مدرسة حتى سنة 1966م ضمت المدارس الابتدائية والإعدادية والفنية ومعاهد المعلمين والمعلمات[3]، كما حصل توسع في المنشآت الجامعية، والتي ضمت كلية الآداب والتربية وكلية المعلمين العليا وكلية العلوم وكلية الاقتصاد وكلية الحقوق وكلية الدراسات الفنية، والتي خرَّجت أول دفعة فيها سنة 1965 [4].

إن هذا التوسع في البنية التحتية الخاصة بقطاع التعليم نتج بفعل الإيرادات المتزايدة من النقد الأجنبي، والذي أحدث نهضة كبيرة في ليبيا لصالح الشعب الليبي ، والجدول التالي يبين التطور في قطاع التعليم من حيث أعداد الطلبة والمدرسين والمؤسسات التعليمية خلال الفترة 1963- 1969م مع بداية تدفق العائدات النفطية.

جدول رقم (57) يبين تطور قطاع التعليم الابتدائي خلال الفترة 1963م- 1969م [5].

السنة الدراسية	المدارس	تلاميذ	تلميذات	المجموع	المعلمون
1964/63م	698	125.854	28.738	154.292	5.063
1965/64م	747	133.293	32.898	166.191	5.655
1966/65م	775	139.104	53.189	192.293	6.096
1967/66م	915	153.500	62.851	216.351	7.296
1968/67م	953	173.650	75.081	248.731	7.454
1969/68	1.069	183.080	87.537	270.617	9.161
الإجمالي	5157				

نلاحظ من خلال الجدول السابق التطور الكبير الذي شهده قطاع التعليم الابتدائي. ففي سنة 63/ 1964م كان عدد التلاميذ 154592 تلميذاً ووصل إلى 270.617 تلميذاً في سنة

---

(1) العرض السادس لوضع التعليم في المملكة الليبية المتحدة، مرجع سابق، ص22.

(2) نوري عبد السلام بريون: مرجع سابق، ص153.

(3) العرض السادس لوضع التعليم في المملكة الليبية المتحدة، مرجع سابق، ص15.

(4) الطاهر باكير: "مؤتمر وزراء التربية والتخطيط العرب في طرابلس"، مجلة المعرفة، العدد 338 بتاريخ 13 مايو 1966م، ص14.

(5) E.G.H.Joffe & K.S.Mclachlan, Social& Eonomic development of Libya, (Cambridge shire, menas press ltd, 1982),p.325.

1969/68م بزيادة قدرها 116.025 تلميذاً بنسبة زيادة تقدر بحوالي 75% من إجمالي العدد خلال سنة 63/ 1964م؛ وهذا يرجع إلى عمليات التنمية التي شهدها هذا القطاع إضافة إلى زيادة عدد السكان بعودة الآلاف من المهاجرين في دول الجوار [1]، كما بلغ عدد المدارس التي شيدت في تلك الفترة حتى سنة 68/ 1969 حوالي 5157 مدرسة حيث شيد منها خلال المدة المذكورة في الجدول حوالي 4.459 مدرسة وهي تشكل أكثر من ستة أضعاف عدد المدارس في بداية سنة 1964/63م، كما ازداد عدد المعلمين من5063 معلماً إلى 9161 معلماً حيث كانت الزيادة تقدر بحوالي 4098 معلماً؛ وهذا يرجع إلى اهتمام الحكومة بتخريج أعداد كبيرة من المعلمين لسد النقص الكبير في المعلمين في هذه المرحلة.

وبالنسبة لتطور التعليم في المرحلة الإعدادية فقد كانت أعداد المدارس سنة 1964/63م تبلغ 104 مدرسة ووصلت إلى 172 مدرسة في سنة 1969م بزيادة قدرها 68 مدرسة، وازداد عدد التلاميذ من 14.286 تلميذاً وتلميذة في سنة 1964/63م إلى 36.316 تلميذاً وتلميذة منهم 30.609 من الذكور و 5.707 من الإناث، وقد بلغت نسبة الزيادة أكثر من الضعف حيث تقدر بحوالي 22.020 تلميذاً، في حين بلغ عدد المعلمين سنة 1964/63م حوالي 976 معلماً ووصل إلى 2.447 معلماً في سنة 1969 [2].

أما في للمرحلة الثانوية فقد بلغت أعداد المدارس سنة 1964/63م خمس عشرة مدرسة ازداد عددها إلى الضعف سنة 1969 حيث بلغت 30 مدرسة، في حين كان عدد الطلاب سنة 1964/96م يقدر بحوالي 2.228 طالباً وفي نفس السنة كان عدد الطالبات 186 طالبة وقد بلغ مجموع الطلبة 20414 طالب وطالبة، وفي سنة 1969م ازداد عدد الطلبة حتى وصل إلى 8.304 طالب وطالبة منهم 7.233 طالباً و 1.071 طالبة وقد كانت الزيادة تفوق ثلاثة

---

(1) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة الخارجية، ملف رقم25/5/8/2 ، وثيقة رقم (3) بتاريخ 1964/7/28م، بخصوص طلب اختيار الجنسية الليبية من أشخاص ينتمون إلى الأصل الليبي وهم بالخارج، مرجع سابق.

(2) E.G.H.Joffe,& K.S . Mclachlan.op.cit.,p.327.

أضعاف العدد في سنة 1964/63م، ويلاحظ أن عدد الطالبات أخذ في الزيادة بصورة كبيرة حيث كانت نسبة الزيادة أكثر من خمسة أضعاف[1].

و بلغ عدد المعلمين في سنة 1964/63م حوالي 340 معلماً و ازداد العدد إلى 8.3 معلم في سنة 1969م وقد بلغ إجمالي عدد الطلبة خلال المرحلة النفطية من 1964/63م إلى 1969م 315.237 طالباً وطالبة، وبلغ عدد المعلمين 12411 معلماً ومعلمة في حين بلغ عدد المنشآت المدرسية 1271 مدرسة . إن هذا التطور الكبير في مجال التعليم ما قبل الجامعي هو نتاج جهد كبير من قبل الحكومة الليبية، وقد ساعد على إنجاح هذا التطور الاستعانة بالمدرسين العرب خاصة من جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية.

أما بالنسبة لتطور التعليم الجامعي فقد بلغ مجموع الطلبة من الجنسين الذين يدرسون في الكليات الجامعية لسنة 1966/65م حوالي 2447 طالباً وطالبة، منهم 700 طالب يدرسون في الخارج على نفقة الدولة وأغلبهم يدرسون في التخصصات العلمية، كما أنهى عدد300 طالب [2] دراساتهم بالخارج سنة 1965، وبالرغم من التكاليف الباهظة للدراسة بالخارج خاصة في المجالات العلمية إلا أن الحكومة الليبية توسعت في برامج الإيفاء بالخارج وذلك لمعالجة النقص الحاصل في التخصصات العلمية، وقد ساعد على هذا الأمر توفر الإيرادات المالية وبكميات كبيرة، نتيجة زيادة الإنتاج النفطي.

ج- إعارة المدرسين التونسيين إلى ليبيا.

إن توافر الموارد المالية مكّن ليبيا من إنجاز خطة التنمية والتي حظى التعليم بنصيب وافر منها حيث أقيمت المدارس والكليات الجامعية، وبعث الطلبة للدراسة بالخارج وقد ساهم في هذه النهضة التعليمية المدرسون من الأقطار العربية وخاصة تونس، والتي عقدت اتفاقية ثقافية مع ليبيا تتضمن تبادل الأساتذة بين القطريْن وكان ذلك في يناير 1957م عند زيارة الرئيس الحبيب بورقيبة إلى ليبيا [3]، إلا أن هذه الاتفاقية لم تُفعّل ربما نتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تمر بها ليبيا، حيث إنه لا توجد موارد كافية لدعم قطاع التعليم في ليبيا وحاله كما

(1 E.G.H.Joffe,& K.S . Mclachlan.op.cit., p.328.

(2) الطاهر باكير : مرجع سابق، ص ص13،14.

(3) الحبيب بورقيبة: خطب، ج 4 ، مرجع سابق، ص 138.

هو موضح سابقاً قبل اكتشاف النفط، ولكن توضح الوثائق تدفق المدرسين التونسيين في مختلف التخصصات بعد تحسن الوضع الاقتصادي لليبيا منذ بدء الإنتاج النفطي وتوفر النقد الأجنبي بكميات كبيرة، واستخدام هذا المورد في الاستثمار بمجال التعليم؛ وهذا أدى إلى الحاجة الملحة إلى المدرسين في مختلف التخصصات من الابتدائي حتى الجامعة.

وكان التعاقد مع المدرس التونسي يتم عبر إحدى الحالتين: الأولى عن طريق التعاقد المباشر بين المعني ووزارة التعليم بالحكومة الليبية وهنا يوجد نوعان من العقود أحدهما عقد محلي، والآخر عقد مغترب، ولا يوجد فرق كبير في الرواتب بين العقد المحلي والعقد المغترب إلا أنه توجد مزايا أخرى للعقد المغترب كتذاكر المواصلات والضمان الاجتماعي، وكذلك يوجد اختلاف في المدة الزمنية حيث إن أغلب عقود الاغتراب تكون مدتها سنتين، والعقود المحلية تكون مدتها سنة، ومثال العقود المحلية الآتي:

1. في رسالة موجهه من الأستاذ عبد الحميد شليمبو الوكيل المساعد للشئون الإدارية بوزارة التربية والتعليم الليبية إلى السيد رئيس لجنة الموظفين، يبين في المراسلة أن السيد خليل محمد كريمة المتحصل على المؤهل العلمي بكالوريوس في مادة اللغة الفرنسية تونسي الجنسية، قد تقدم بطلب الحصول على عقد عمل بمجال التعليم، وقد تم توقيع عقد محلي مع المعني بمرتب قيمته 600 دينار لمدة سنة واحدة بتاريخ 1967/10/12م[1].
2. من السيد عبدالحميد شليمبو الوكيل المساعد للشئون الإدارية بوزارة التربية والتعليم إلى السيد رئيس لجنة شئون الموظفين، فحوى المراسلة عرض لغرض الترشح للتعاقد من طرف السيدة خديجة حسين متحصلة على مؤهل شهادة الكفاءة الصناعية التونسية تخصص خياطة وأزياء، وهي تونسية الجنسية، وقد أوصت إدارة التفتيش الفني التعاقد معها؛ وذلك لسد النقص في هذا التخصص بالمدارس الإعدادية، وتم توقيع عقد محلي بتاريخ 1967/11/14م بمرتب يبلغ 450 جنياً سنوياً [2].

---

(1) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف م/95/13/8، وثيقة رقم (193) بتاريخ 1967/10/12م ، بخصوص التعاقد مع مدرس بعقد محلي.

(2) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف م/ 8/ 95/13، وثيقة رقم (154) بتاريخ 1967/11/14م بخصوص التعاقد مع مدرسة بعقد محلي.

نلاحظ مما سبق أن العقود الموقعة تشمل تخصصات لا توجد في ليبيا مثل اللغة الفرنسية، أما التخصص في الوثيقة الثانية فهو متوفر لكن بأعداد لا تغطي العجز الناتج عن التوسع المفاجئ في قطاع التعليم الناتج عن توافر الموارد المالية الناتجة عن المبيعات النفطية المتزايدة، كما نلاحظ أن الرواتب كانت مجزية فمبلغ 600 جنيه ليبي كان يزيد عن 600 جنيه إسترليني.

ومثال العقود المغتربة الآتي:

1- مراسلة من السيد عبد الحميد شليمبو وكيل مساعد الشئون الإدارية بوازرة التعليم إلى رئيس لجنة الموظفين بتاريخ 1967/10/19م، بخصوص التعاقد مع السيد عثمان أبو غانمي الحاصل على مؤهل علمي دكتوراه من معهد اللغات السامية واللغة العربية بتونس، براتب 1200 جنية ليبي سنوياً [(1)]، كما توضح الوثيقة النقص في بعض المواد في مراحل التعليم ما فوق الابتدائي.

2- وثيقة عبارة عن محضر اجتماع لجنة الموظفين رقم 1967/9م المنعقدة بتاريخ 1967/10/25م، وقد استعرضت اللجنة مذكرة السيد الوكيل المساعد للشئون الإدارية بوزارة التعليم بخصوص التعاقد مع بعض المدرسين والمدرسات؛ وذلك لسد العجز القائم في المدارس في بعض المواد، وعليه لا نرى مانعاً من التعاقد مع السيدة وحيدة الوسلاتي تونسية الجنسية متحصلة على مؤهل علمي ليسانس آداب، ونوع العقد مغترب بمرتب900 جنيه ليبي ولمدة سنتين [(2)].

3- توصية من إدارة التعليم العام بالتعاقد مع السيد محمد علي بن عمار تونسي الجنسية يحمل مؤهلاً علمياً ليسانس تربية وعلم نفس من جامعة بغداد 1967م ويتقن اللغة الفرنسية، وقد تم التعاقد مع المعني بعقد مغترب بمرتب 900 جنيه ليبي سنوياً ولمدة سنتين، بتاريخ 1967/11/17م[(3)]. ومن الملفت للنظر أن الوثيقة تشير إلى ضرورة التعاقد مع المدرس

---

(1) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، رقم الملف الاسترجاعي م/95/13/8، وثيقة رقم (187) بتاريخ 1967/10/19م، بخصوص التعاقد مع مدرس بعقد مغترب.

(2) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي م/95/13/8، وثيقة رقم (156) بتاريخ 1967/10/25م، بخصوص التعاقد مع مدرسة بعقد مغترب.

(3) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي م/95/13/8، وثيقة رقم(185) بتاريخ 1967/11/17م، بخصوص التعاقد مع مدرس بعقد مغترب.

المعني؛ وذلك للاستفادة منه في تدريس اللغة الفرنسية وهو تخصصه تربية وعلم نفس ويفسر ذلك بالنقص الشديد في مدرسي اللغة الفرنسية؛ وأن الوزارة تعذَّر عليها الحصول على مدرسين مؤهلين تأهيلاً عالياً في تدريس اللغة الفرنسية.

من الملاحظ على الوثائق السابقة أن النقص كان شاملاً حتى في العلوم الإنسانية مثل اللغة العربية والآداب، وكذلك اللغة الفرنسية حيث إنه من الواضح وجود عجز كبير في تدريس هذه المادة. وبالرغم من انتشار اللغة الفرنسية في تونس، الا أن وزارة التعليم لم تتحصل على العدد الكافي لشغل هذه الوظيفة إلى درجة الاستعانة بالليبيين العائدين من المهجر في تونس، فتذكر إحدى الوثائق توقيع عقد مع السيد مختار العربي بوحميرة وهو ليبي عائد من تونس ويحمل مؤهل شهادة التأهيل المهني التونسية قسم بناء، سنة 1953م، حيث أوصت اللجنة التعاقد معه بعد إجراء مقابلة من طرف مفتش اللغة الفرنسية والذي أوصى بالاستفادة منه في تدريس اللغة الفرنسية في مدرسة الزاوية الثانوية، بعقد محلي ومرتب 600 جنيه [1] سنوياً. وهذا مؤشر على العجز الكبير في الكوادر العلمية المتخصصة في تدريس هذه المادة.

وبالرغم من توقيع اتفاقية ثقافية بين البلديْن منذ سنة 1957م ومن ضمن بنودها تبادل الأساتذة إلا أن الظروف لم تسمح بتفعيل هذه المادة، وقد تكون الظروف الاقتصادية قد حالت دون ذلك في الفترة السابقة نظراً لعدم التوسع في التعليم الثانوي بليبيا وكذلك وجود مدرسين عرب من مصر وفلسطين والأردن يغطون جزءاً كبيراً من احتياجات قطاع التعليم، ومن الملاحظ أنه خلال السنوات من 1967- 1969م تم تبادل الزيارات بكثافة بين المسؤولين في ليبيا وتونس وكانت أغلب هذه الزيارات تختص بالمجال الاقتصادي وذلك بعد تطور إيراد النفط نتيجة تضاعف الإنتاج سنوياً، والوثيقة التالية تبين أحد العقود الموقعة بين مدرسين تونسيين ووزارة التعليم الليبية مع موافقة الحكومة التونسية لإعارة هؤلاء المدرسين.

والوثيقة عبارة عن مراسلة من السيد محمد عبد الحفيظ أبوغرارة مدير إدارة شئون الموظفين بوزارة التعليم الليبية إلى رئيس لجنة الموظفين بتاريخ 1968/1/8م تتضمن إبداء الحكومة التونسية استعدادها لإعارة تسعة مدرسين مؤهلين تأهيلاً جامعياً للعمل في تدريس

(1) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي رقم م/ 8/ 13/ 95، وثيقة رقم (184) بتاريخ 1967/11/17م، بخصوص التعاقد مع مدرس بعقد محلي.

المرحلة ما فوق الابتدائي[1]، وتم الاتفاق مع الحكومة التونسية بأن تكون رواتب المدرسين تبلغ 1200 جنيه ليبي سنوياً، وقد وافقت اللجنة على التعاقد معهم بعقد مغترب لمدة سنتين اعتباراً من مباشرة العمل وبالرواتب المذكورة أعلاه وذلك في محضر الاجتماع المؤرخ في 1968/1/11م [2]، والجدول التالي يبين أسماء المدرسين وتخصصاتهم العلمية والمحافظات التي أرسلوا للعمل بها.

جدول رقم(58) كشف بأسماء وتخصصات المدرسين التونسيين المعارين للتدريس في ليبيا [3]

الاسم	التخصص	المحافظة
عبد الحفيظ السماوي	فيزياء وكيمياء	البيضاء
رفيق أبو رواي	فيزياء وكيمياء	البيضاء
عبد الحميد بن صالح	فيزياء وكيمياء	درنة
عبد التفاح عرة	فيزياء وكيمياء	مصراتة
عبد الحميد الحاج طيب	علوم طبيعية	سبها
محمد فارق الأبيض	رياضيات	مصراتة
محمد كمون	رياضيات	البيضاء
النجاتي المراكشي	رياضيات	الخُمس
عبد العاطي بن محمد	رياضيات وفيزياء	غريان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدرسين يحملون مؤهلات علمية تتمثل في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الطبيعة، وهذا يعطي فكرة حول التركيز على التخصصات العلمية واللتين تعاني نقصاً شديداً خاصة في مرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي، والتي شهدتا تطوراً كبيراً، بعد تحسن اقتصاد الدولة، كما نلاحظ أن المدرسين وُجهوا للعمل في ست محافظات من إجمالي عشر محافظات تشملها ليبيا، وهذا مؤشر على انتشار المدارس الإعدادية والثانوية بصفة خاصة في أغلب المدن الليبية، كما تفيد الوثيقة بأن فترة العقد المغترب مدتها سنتان في

---

(1) انظر نص الوثيقة في الملحق رقم (4)

(2) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي رقم م/ 95/13/8، وثيقة رقم (137). بتاريخ 1968/1/11م، بشأن التعاقد مع مدرسين بعقود مغتربة.

(3) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي رقم م/ 95/13/8، وثيقة رقم (137). بتاريخ 1968/1/11م، بشأن التعاقد مع مدرسين بعقود مغتربة، مرجع سابق.

حين أن مدة العقد المحلي تكون سنة في الغالب وهذا يدل على استمرارية النقص في السنوات القادمة خاصة في المواد العلمية، وعلى كل فإن هذه الخطوة من التعاون بين الدولتين تزيد من توثيق العلاقات الثقافية بينهما، كما تساهم في توطيد العلاقات بين البلدين بصفة عامة.

د- الطلبة الليبيون الدارسون بتونس.

ينقسم الطلبة الليبيون الدارسون بدولة تونس إلى فئتين: الأولى وهم الطلبة الدارسون على نفقتهم الخاصة ومعظم أولئك من أفراد الجالية الليبية في تونس، والتي عاد أغلب أفرادها بعد سنة 1964م حيث تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد، والفئة الثانية هم الطلبة الموفدون على حساب الدولة الليبية وكانت فترة إيفادهم بعد إنتاج النفط في ليبيا، حيث سمحت ميزانية الدولة بتغطية المصاريف الباهظة الناتجة عن إيفاد الطلبة بالخارج والتي وصلت إلى 200000- 240000- 200000 جنيه خلال السنوات الدراسية 1965/64- 1966/65- 1967/66م [1].

وبالنسبة لفئة الطلبة الدارسين على حسابهم فتذكر الوثائق بعضاً من الطلبة الذين درسوا في تونس ثم عادوا إلى ليبيا للعمل مستغلين توافر فرص العمل والرواتب المجزية، حيث تذكر إحدى الوثائق بأن السيد مختار العربي بو حميرة عائد من تونس، وهو يحمل شهادة التأهيل المهني التونسية قسم بناء سنة 1953م [2]، وتشير وثيقة أخرى بأن السيدة هاجر على الدشراوي متحصلة على مؤهل ثقافة فرنسية من تونس، وهي ترغب في العمل بليبيا، وقد تحصلت على عقد محلي بمرتب 450 جنيهاً ليبياً وذلك وفق محضر اجتماع لجنة شئون الموظفين [3].

وتشير وثيقة أخرى أن السيد خليل محمود كريمة عائد من تونس يحمل مؤهلاً علمياً بكالوريا (شهادة ثانوية) من تونس يرغب في العمل بعقد محلي؛ وذلك للاستفادة منه في قطاع

---

(1) العرض السادس لوضع التعليم في المملكة الليبية المتحدة، مرجع سابق، ص13.

(2) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي رقم م/ 8/ 13/ 95، وثيقة رقم (184) بتاريخ 1967/11/17م، بخصوص التعاقد مع مدرس بعقد محلي ، مرجع سابق.

(3) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي رقم م/ 8/ 13/ 95، وثيقة رقم (179) بتاريخ 1967/2/4م، بشأن التعاقد مع مدرسين بعقود محلية.

التعليم وتم التوقيع معه على عقد محلي براتب 600 جنيه ليبي [1]، كما تحصل بعض الليبيين بتونس على شهادة دبلوم المعلمين في تخصص اللغة الفرنسية حيث تبين إحدى الوثائق أن السيد صالح عبد الله المخزوم هو من الليبيين العائدين من تونس ويحمل مؤهل دبلوم المعلمين العام من تونس، وقد تم توقيد عقد معه لتدريس اللغة الفرنسية وبمرتب600 جنيه ليبي [2].

و درس العديد من الطلبة والطالبات الليبيين في الزيتونة والذي يعتبر من أعلى مراتب التعليم الديني، والذي أخذ في تدريس المواد العلمية بعد الاستقلال، وكان لجامع الزيتونة عدة فروع في مدن مثل قابس وصفاقس والمنستير، وبالرغم من الأعداد الكبيرة من الطلبة الذين يدرسون في جامع الزيتونة وفروعه من مختلف الدول العربية والإسلامية، إلا أنه لا توجد إحصائيات دقيقة تبين عدد الطلبة وجنسياتهم، ومن الممكن أن تكون تلك الوثائق في أماكن مختلفة وقد تكون غير منظمة في تصنيفها ولذلك يتعذر الوصول إليها [3].

وقد درس الطلبة الليبيون في العديد من فروع جامع الزيتونة، ومن الطلبة الذين نالوا شهادة الأهلية من جامع الزيتونة فرع المنستير الآتي:

- إبراهيم بن منصور العجيلي، القسم العلمي، سنة 1952م.
- إبراهيم بن سعد الطرابلسي، القسم العلمي، سنة 1955م.
- صالح بن خميس بن محمد الغرياني، القسم العلمي، سنة 1958م.

---

(1) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي رقم م/95/13/8، وثيقة رقم (157) بتاريخ 1967/11/14م، بشأن التعاقد مع مدرسين بعقود محلية.

(2) مركز الدراسات التاريخية بطرابلس، وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي رقم م/95/13/8، وثيقة رقم (128) بتاريخ 1967/12/9م، بشأن التعاقد مع مدرسين بعقود محلية.

(3) زار الباحث الجمهورية التونسية أكثر من مرة؛ وذلك لجمع المادة العلمية الخاصة بالبحث، وكانت آخر زيارة في شهر 2013/8م، وقد قام بالاطلاع على مكتبة الجامعة الزيتونية، ولم يجد أي سجلات للطلبة خلال الفترة قيد البحث وسأل مدير المكتبة والموظفين القدامى بها عن ذلك دون أي نتيجة، وزار جامع الزيتونة وكان قد باشر التدريس بقرار محكمة سنة 2012م، ولكن للأسف عند السؤال عن المكتبة كان رد الموظف المختص أن محتويات المكتبة غير موجودة، كما لم يعثر الباحث على أي إشارات بخصوص الطلبة الدارسين في جامع الزيتونة عند اطلاعه على محتويات الأرشيف التونسي، وقد تكون طريقة الفهرسة والبحث على الحاسوب غير دقيقة مما يؤدي إلى عدم عثور الباحث على مبتغاه.

كما درست العديد من الطالبات الليبيات في جامع الزيتونة فرع المنستير، حيث كان في القسم العلمي تسع طالبات ليبيات وقد أحرزن شهادة الأهلية ومنهن الطالبة التيجانية بنت علي الطرابلسي التي نالت تلك الشهادة في دورة 1959م (1).

ومما لا شك فيه وجود أعداد كبيرة من الجالية الليبية الذين درسوا في مختلف المناطق التونسية إلا أنها لم تذكر في المراجع مثل تعداد سنة 1954م بتونس، فقد ذكر عدد الجالية الإسلامية (الجاليات العربية عدا الجزائرية فقد ذكرت بمفردها)، وفي تعداد سنة 1966م ذكرت أعداد الطلبة الليبيين في تونس وقد كانت قليلة؛ ويرجع السبب إلى أن معظم أفراد الجالية الليبية قد عاد إلى الوطن ، وقد وردت به أعداد الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي والتعليم الثانوي حيث كان عدد الطلبة الذين يتلقون تعليماً جامعياً ستة طلاب، أربعة منهم في تونس العاصمة وطالب في مدنين وآخر في نابل، أما عدد الطلبة الذين يتلقون تعليماً ثانوياً فيبلغ 34 طالباً منهم أربعة عشر طالباً في تونس العاصمة واثنى عشر في مدنين وخمسة طلاب في صفاقس وطالب واحد في كل من سوسه وقفصه وبنزرت (2)، ويبلغ إجمالي عدد الطلبة الذين شملهم التعداد 40 طالباً.

أما عن الفئة الثانية من الطلبة والتي أوفدتها الحكومة الليبية إلى تونس، فقد كانت تتم في مجموعات وحسب تخصصات معينة تحتاجها القطاعات المختلفة في الدولة، وفي هذا المجال أوردت صحيفة الصباح التونسية إحصائية بأعداد الطلبة الليبيين في تونس وأنواع التخصصات التي يدرسونها، وذلك بمناسبة تغطيتها الإعلامية لأحداث الاحتفالات التي تقام في ليبيا بمناسبة عيد الاستقلال (في 24 ديسمبر 1968م)، وقد ذكرت الصحيفة البيانات عن الطلبة كالآتي:

- عشرون طالباً ليبيا يتلقون تعليماً في مجال التكوين السياحي.
- أثنا عشر طالباً ليبياً يدرسون في المعهد القومي للرياضة البدنية.
- ثمانية طلاب ليبيين يدرسون السينما في المجمع السينمائي بقمرّت (3).
- كما يدرس مجموعة من الطلبة الليبيين الموسيقى في المعهد الوطني للموسيقى والتمثيل

---

(1) محمد الطاهر عقير: مرجع سابق، ص 88.

(2)Recen Sement general de la pouplation et des logements general de la Tunisie du 3 Mal 1966, op.cit.,p.106.

(3) الصباح، العدد 5075، بتاريخ 24 ديسمبر 1968م، ص2.

وفي إطار توثيق العلاقات الثقافية بين الطلبة الليبيين والطلبة التونسيين قام وفد طلابي كبير تضمن 280 طالباً وطالبة بالإضافة إلى مجموعة من المدرسين بزيارة تونس في يوليه 1965م والتعرف على إخوانهم الطلبة والمدرسين التونسيين والاطلاع على الإنجازات التي حققتها تونس في مجال التعليم بصورة خاصة وفي المجالات الأخرى عامة [1]. ، وقد أقام السيد الحبيب بورقيبة الابن وزير الخارجية التونسي حفل استقبال على شرف الطلبة والمعلمين الليبيين، وقد حضر الحفل السيد أحمد المستيري الأمين العام بكتابة الدولة للخارجية، والسيد أحمد سطورو رئيس قسم إفريقيا بوزارة الخارجية، والسيد عبد الحميد عمار الكاتب العام للشبيبة الدستورية، وقد عبّر السيد الوزير عن سعادته من هذه الفكرة، والتي توثق الصلة من خلال هذه الزيارات بين شباب البلدين للتعرف عن قرب بينهما ولتعزيز أواصر الصداقة بينهما[2]، كما أشار إلى أن هذه الزيارة تمكنهم من الاطلاع على الإنجازات التي يقوم بها الشعب التونسي في مختلف الميادين، وأن هذه الزيارة تتخطى الحدود التي رسمها المستعمر.

وفي نهاية الزيارة عبّر الوفد الليبي من طلبة ومعلمين عن ابتهاجهم لوجودهم في تونس وللاستقبال الأخوي الذي حظوا به، وتعتبر هذه الزيارة التي تضم عدداً كبيراً جداً من الطلبة تأكيداً لرغبة الشعب الليبي في تطوير علاقته مع جيرانه خاصة الشعب التونسي، كما أنها إشارة إلى ما تشهده العلاقات بين البلدين من تطور خاصة في مجال العلاقات الثقافية.

وفي إطار العلاقات الثقافية بين دول المغرب العربي والذي يضم كلاً من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب تم عقد مؤتمر لوزراء التعليم لدول المغرب العربي، وقد شاركت فيه المملكة الليبية وتونس بالإضافة إلى الجزائر والمغرب الدولة المضيفة، وقد مثّل ليبيا وفدٌ برئاسة السيد مصطفى بعيو وزير التربية والتعليم وقد صدر عن المؤتمر العديد من القرارات أهمها:

- إسناد تدريس مادة التاريخ إلى المدرسين الوطنيين.
- توحيد المناهج والبرامج الدراسية بين دول المغرب العربي.
- توحيد وتنسيق كل المؤسسات التربوية والتعليمية. [3]

---

(3) الطاهر باكير: مرجع سابق، ص14.

(2) الصباح، افتتاحية، العدد 4060، بتاريخ 22 يولية 1965م، ص ص 1، 6.

(3) مصطفى بعيو،" اجتماع وزراء التربية والتعليم لدول المغرب العربي "، ليبيا الحديثة، العدد 44 بتاريخ 24 يونيو 1969م، ص7.

ولعل هذه القرارات تخدم العملية التعليمية في منطقة المغرب العربي إذا تم التخطيط لها جيداً ومحاولة تنفيذها على أرض الواقع.

ومما سبق نستنتج أن العلاقات الثقافية ازدادت تطوراً بين البلدين بعد الطفرة الاقتصادية التي شهدتها ليبيا، حيث أصبح بمقدورها إحداث المشاريع التنموية في مجال التعليم بصفة خاصة، وذلك إيماناً بأهمية التعليم في رقي البلاد وفي تحقيق التنمية في باقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فعملت الحكومة الليبية على استثمار أموال ضخمة من العائدات النفطية في قطاع التعليم حيث أنشأت المئات من المدارس في مختلف المراحل، كما توسعت في التعليم الجامعي بافتتاح كليات جديدة وتجهيزها بما يلزم من معامل وغيرها، واحتاج هذا التوسع في مجال التعليم إلى الاستعانة بالأشقاء في تونس، فتم إعارة العشرات من المدرسين التونسيين في مختلف التخصصات خاصة العلمية واللغة الفرنسية، كما أوفدت الحكومة الليبية العديد من الطلبة للدراسة في تونس، و هذا التفاعل أدى إلى توثيق الروابط الثقافية بين البلدين.

ثانياً- التعاون في المجال الإعلامي.

يؤدي الإعلام دوراً مهماً في تعميق أواصر العلاقات بين الشعوب، فهو ينقل صورة الأحداث في مجتمع معين إلى الطرف الآخر وكذلك بالعكس، كما يلقي الضوء على القضايا المشتركة التي تهم الشعبين بصفة خاصة والقضايا القومية بصفة عامة، ويساهم في نشر الثقافة الأدبية بين الشعبين والتي هي متقاربة إلى حد كبير، وعلاوة عن ذلك فهو يعمل على نشر الإبداعات الأدبية والفنية التي ينتجها الأدباء والفنانون في كلا القطرين، ويتم تداولها على نطاق واسع ، وهذا يعتبر تشجيعاً للعناصر الأدبية والدفع بها في هذا المجال.

أ. التعاون في المجال الإذاعي.

تأسست الإذاعة التونسية بفترة سابقة عن الإذاعة في ليبيا حيث كانت بدايات الإنشاء [1]خلال فترة الحماية الفرنسية على البلاد وسميت في تلك الفترة بإذاعة محطة تونس البريدية، وكان مقرها في العاصمة التونسية، وهي ناطقة باللغة الفرنسية عدا بعض البرامج باللغة

(1) أنشئت الإذاعة التونسية في 15 سبتمبر 1938م، وفي هذا التاريخ تم التوقيع على اتفاقية بين تونس والحماية الفرنسية لإنشاء إذاعة تونس. انظر موقع الإذاعة التونسية على شبكة المعلومات الدولية www.radiotunisienne.tn .

العربية والتي يشرف عليها الأديب عثمان الكعاك، ثم تغير اسمها إلى إذاعة تونس، وازداد عدد ساعات البث باللغة العربية تدريجياً حتى وصل إلى سبع ساعات خلال سنة 1953م.

وبدأت الأعمال الدرامية التونسية تُذاع في الإذاعة التونسية، والتي ازداد نشاطها لتواكب الأحداث التي يمر بها الوطن في تلك الفترة من عهد الحماية والتي شهدت مطالبة تونس باستقلالها أسوة بباقي الدول خاصة دولة الجوار ليبيا، والتي نالت استقلالها سنة 1952م [1]، فألهب هذا شعور الشعب التونسي بتصميمه على نيل استقلاله، وكانت الإذاعة تقوم بدورها الوطني فهي تنير العقول وتبصر الناس بأهمية الحصول على الاستقلال، كما تبين للعالم أعمال العنف التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب التونسي، وتنقل وجهة نظر الشعب التونسي بحقه في المطالبة بالاستقلال أسوة بباقي دول العالم التي نالت استقلالها.

وفي سنة 1955م بدأت المفاوضات الفعلية مع فرنسا بضم مؤسسة الإذاعة التونسية للحكومة التونسية، وذلك ضمن المفاوضات الجارية حول الاستقلال الداخلي، وقد رضخت السلطات الفرنسية للمطالب التونسية وتم توقيع وثيقة تونسة الإذاعة في 29 أغسطس 1956م، وتضطلع بموجبها الحكومة التونسية بإدارة واستغلال وتجهيز مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية، والتي صدر أمر باستحداثها في 25 أبريل 1957م [2]، وبهذا أصبحت مؤسسة الإذاعة التونسية مؤسسة وطنية تُساهم في نشر الوعي الثقافي والصحي والتعليمي لدى أبناء الشعب التونسي، كما تُساهم في إلقاء الضوء على المشاكل التي تهم المواطن التونسي.

كما سبقت الجمهورية التونسية ليبيا في افتتاح الإذاعة المرئية حيث دأبت على إعداد الكوادر الفنية مع بداية الستينيات، وعند استكمال إعداد الكادر البشري وتوفر الأجهزة الخاصة بالإذاعة وبدأت بثها في 7 يناير سنة 1966م، وتم افتتاحها رسمياً في 31 مايو 1966م، وقد ذكر السيد محمد العكروت مدير التلفزة التونسية أن بث الإذاعة يغطي مسافات شاسعة في تونس كما يشاهد بعض أهالي المناطق الحدودية في ليبيا بث الإذاعة التونسية، والتي يغطي بثها 3/1 مساحة البلاد، وقد أنشئت محطات للبث وكانت المحطة المركزية تقع في منطقة زغوان وترتفع

---

(1) مقال عن الإذاعة التونسية، موقع الإذاعة التونسية على شبكة المعلومات الدولية www.radiotunisienne.tn . مرجع سابق.

(2) الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص25.

عن البحر مسافة 100 متر وهي مزودة بجهاز قوته 10 كيلو واط، كما أقيم جهاز تقوية إشارة قوته 500 واط على جبل أبي قرنين الذي يبلغ ارتفاعه 450 متراً بالقرب من تونس [1].

وقد شُرِعَ في البث لفترة محدودة مدتها ثلاث ساعات يومياً، وذلك وفقاً للإمكانيات المتاحة سواء كانت الفنية أو البشرية، وقد لوحظ إقبال الشعب التونسي على تتبع مشاهدة التلفزة التونسية بأعداد كبيرة، حيث تم استيراد 6000 جهاز إذاعة مرئية وتشجيعاً على اقتناء الأجهزة فقد قررت الحكومة التونسية إلغاء الضرائب المفروضة على الأجهزة المرئية فأصبح الجهاز الذي قيمته 250 ديناراً يباع بمبلغ 100 [2] دينار، وذلك مساهمة من الحكومة في التسهيل على المواطنين الراغبين في اقتناء الأجهزة المرئية، وذلك لتمكين أكبر عدد من أفراد الشعب بمتابعة الإذاعة التونسية، والتي تقدم برامج ثقافية وتربوية وتعليمية تهم المواطنين وتساهم في التوعية التعليمية والصحية بصفة خاصة.

أما بالنسبة للإذاعة في ليبيا فقد انشئت بعد الإذاعة التونسية بفترة قصيرة، حيث لم تكن توجد إذاعة خاصة بليبيا إبان فترة الاستعمار، وعندما حصلت ليبيا على استقلالها كانت توجد إذاعتان صغيرتان يملكهما الجيش البريطاني ولا يتعدى بثهما محيط مدينتي طرابلس وبنغازي، وقد تمكنت الحكومة الليبية من الحصول على حصة بث إذاعي تتراوح مدتها من 3-4 ساعات [3]، واستمر الأمر على هذا المنوال حتى 29 يولية 1957م حيث تم افتتاح إذاعة ليبية عن طريق برنامج المساعدات الأمريكية، وقد نفذت العمل شركة هاي كون بيج (Hai kon beige company) الأمريكية، وتم تنظيم حفل بهذه المناسبة ألقى فيه السيد عبد القادر العلام وزير المواصلات والسيد فؤاد والكعبازي رئيس اللجنة العليا للإذاعة والسفير الأمريكي المستر جون تابين (Mr John Tabin) كلمات أثنوا فيها على المجهودات التي بذلت من أجل إنجاز أول إذاعة ليبية، كما ألقى والي طرابلس بالوكالة السيد أحمد عون سوف كلمة شكر فيها القائمين على الإذاعة منوهاً إلى دور الإذاعة في نشر الأدب والثقافة العامة، وقد كان أول طاقم من

---

(1) "بداية ناجحة للتلفزيون التونسي"، مجلة المعرفة، عدد 346 ، بتاريخ 2 سبتمبر 1966م، ص ص10،11.

(2) نفس المرجع السابق، ص11.

(3) محمد عثمان الصيد: مرجع سابق، ص154.

المذيعين يتكون من السيد عبد القادر أبو هوس والسيدة فدوى اللبابيدي والسيد عمر علي والسيد عز الدين صبحي [1].

ويذكر السيد محمد نجيب عبد الكافي أن المحطة الإذاعية يشرف عليها تقني أمريكي اسمه رايلي(Riley) يتبع الشركة المنفذة وكان مقرها بشارع الزاوية، وعندما أسندت إدارة الإذاعة إلى السيد علي المسلاتي طلب مني تقديم مساعدة فأعددت له رسماً هيكلياً للإذاعة بمختلف إداراتها وأقسامها [2]، وقد كانت الإذاعة تتبع إدارياً وزارة المواصلات ثم ألحقت في سنة 1959م بمصلحة المطبوعات التابعة لرئاسة الحكومة، ثم انشئت وزارة الإرشاد والأنباء في عهد حكومة السيد محمد عثمان الصيد وأصبحت الإذاعة من ضمن المؤسسات التابعة لها.

وكانت الإذاعة المسموعة لا تغطي كل مساحات ليبيا حيث إنها تبث من محطتين إحداهما في طرابلس والأخرى في بنغازي، وقد شجع تحسن الوضع الاقتصادي على إحداث تطويرات جديدة في هيكلية الإذاعة، حيث تم ربط إذاعة بنغازي بإذاعة طرابلس حتى تذاع نشرة الأخبار بصوت واحد وفي وقت واحد ومن مكان واحد، وأقيم لهذا الغرض هوائي في منطقة بن جواد[3] وتم الربط بين الإذاعتين في أوائل سنة 1961م، وأصبحت نشرات الأخبار تُبث في وقت واحد ومن مكان واحد، وفي سنة 1962م، تم إنشاء محطة إذاعية ثالثة في مدينة البيضاء [4] وبهذا العمل ربطت الإذاعات الثلاث ووصل بث الإذاعة الليبية إلى كافة أنحاء ليبيا وإلى البلدان المحيطة بها.

وقد تأخر افتتاح الإذاعة المرئية في ليبيا على الرغم من التغير الجذري في اقتصاد البلاد بعد اكتشاف النفط، إلا إن إنشاء إذاعة يحتاج إلى تدريب عناصر لتكوين الكادر المشغل للإذاعة فنياً وإدارياً، وقد تم تأسيس الإذاعة الليبية في 24 سبتمبر 1968م حيث تم الافتتاح بمناسبة عيد الاستقلال، وقد عين السيد إبراهيم عمر الطوير مديراً عاماً لمصلحة الإذاعة

---

(1) " محطة الإذاعة الليبية الجديدة "، مجلة المعرفة، العدد 113، بتاريخ 6 سبتمبر 1957م، ص

(2) محمد نجيب عبد الكافي: مرجع سابق، ص111.

(3) تقع على ساحل المتوسط بين مدينة طرابلس ومدينة بنغازي ، حيث تبعد عن الأولى مسافة 00 كم وعن الثانية مسافة 400كم .

(4) محمد عثمان الصيد: مرجع سابق، ص145.

والتليفزيون، وقد ألقى السيد أحمد الصالحين الهوني وزير الإعلام والثقافة [1] كلمة بهذه المناسبة أشار فيها إلى أهمية الإعلام في خدمة المجتمع خاصة في البرامج التوعوية والتربوية والصحية والتعليمية، كما نوه إلى دور الإذاعة في نشر الثقافة والأدب والفن، ونظراً لاتساع رقعة ليبيا فقد أنشئت ثلاث محطات في طرابلس وبنغازي والبيضاء، وهي منفصلة فنياً ولكنها تبث نفس البرامج حيث يقع تسجيلها بأستديوهات التليفزيون بطرابلس، وتبلغ مسافة البث 70 ميلاً دائرياً، في كل من طرابلس وبنغازي، وأول محطة إرسال أنشئت في الغيران [2] قرب طرابلس قوتها كيلو واط ، ومحطة أخرى ببنغازي بمنطقة جوليانا قوتها 5 كيلو واط، ويبث التليفزيون بالصورة الملونة لأول مرة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وعند افتتاح التليفزيون وصلت أول تهنئة رسمية إلى التليفزيون الليبي من الشقيقة تونس أرسلها السيد الشاذلي القليبي كاتب الدولة للإعلام [3]، كما بث التليفزيون الليبي كلمات مسجلة صوتاً وصورة لمديري الإذاعات والتليفزيونات العربية تهنئة بهذه المناسبة، ومن بينها كلمة السيد الحبيب بين الشيخ مدير عام الإذاعة والتلفزيون بتونس [4]، ونلاحظ هنا اهتمام المسؤولين بتونس بافتتاح التليفزيون الليبي. واستعدادهم لتقديم المساعدات في هذا المجال؛ وذلك إيماناً منهم بأهمية دور الإعلام في توثيق العلاقات الثقافية بين البلدين الشقيقين.

لقد ساهم أبناء الشعب التونسي بالعمل في الإذاعة الليبية خلال مراحلها الأولى عندما كانت توجد الإذاعة المسموعة فقط، ثم عند افتتاح الإذاعة المرئية شارك العديد من أبناء تونس في العمل بالإذاعة الليبية في الوظائف الفنية والأدبية، ومن أكثر الشخصيات التي تعاونت مع الإذاعة المسموعة الليبية في بداياتها الأستاذ محمد نجيب عبد الكافي وهو عمل سابقاً بالإذاعة التونسية، فيذكر أنه قدم برنامجاً في حلقات اسمه "أمثالنا في قصص" وهو يدور حول قصة مثل في قالب تمثيلي، كما قدَّم برامج ثقافية مثل برنامج" منكم وإليكم" مع الأستاذ إبراهيم الهنقاري، وبرنامج "اعرف بلادك"، مع الأستاذ محمد مختار التركي وبرنامج آخر عن الموسيقى بعنوان

---

(1) " تقرير عن افتتاح التلفزيون الليبي " ، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد 23، (طرابلس، مصلحة الإذاعة والتلفزيون بوزارة الإعلام والثقافة، بتاريخ 1 يناير 1969م)، ص20.

(2) ضاحية تقع غرب طرابلس بمسافة 10كم.

(3) " تقرير عن افتتاح التلفزيون الليبي"، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد 23 ، مرجع سابق، ص21.

(4) الصباح عدد 5075، بتاريخ 24 ديسمبر 1968م، ص 6.

"من الموسيقى العالمية" يشرح فيه الموسيقى الكلاسيكية الغربية وأقطابها، وكذلك قدم برنامج أغاني من هنا وهناك وسلسلة فكاهية اسمها " حوار الأصمّين" إضافة إلى برامج أدبية أخرى، كما قام بتقديم برامج إذاعة معرض طرابلس الدُّولي باللغة الفرنسية [1].

من السابق نلاحظ غزارة إنتاج السيد عبد الكافي سواء كان بمفرده أو بالاشتراك مع الأدباء والفنانين الليبيين، وهذا يبين روح الانسجام التي سادت بين الضيف التونسي وإخوته الليبيين، كما توضح هذه المشاركة الغزيرة تعمق السيد عبد الكافي بالثقافة الليبية والتي لا تبعد كثيراً عن الثقافة التونسية، كما تعامل السيد عبد الكافي مع العديد من الأدباء والفنانين والملحنين الليبيين مثل محمد الدهماني الملحن عازف الناي والكمنجة، وسلام قدري المطرب الناجح وأحمد النويري ومحمد سعيد القشاط والفنان علي الشعالية، والشاعرة خديجة الجهمي [2] أول امرأة ليبية تعمل بالإذاعة، وهذه نتيجة العمل الإعلامي بين البلدين التي ترسخ العمل المشترك؛ والذي يؤدي إلى التعارف بين أبناء البلدين العاملين بهذا الوسط، وينتج عن ذلك أعمال رائعة في مختلف المجالات.

ومن الشخصيات الأدبية الأخرى التي عملت بالإذاعة الليبية وساهمت بتدريب كوادر ليبية في هذا المجال السيد محمد عبد العزيز العقربي [3] أحد أدباء تونس الكبار عميد المسرح التونسي، عمل بالإذاعة الليبية مع بداية سنة 1965م، حيث أطر الفرقة الموسيقية بالإذاعة الليبية، ودرس الموسيقى والمسرح بمدينة طرابلس، حيث كانت له خبرة كبيرة في المجال الموسيقي والمسرحي والإذاعي، وقد استمر في العطاء وتتلمذ على يديه العديد من الموسيقيين في ليبيا، وقد توفى سنة 1968م [4] في ليبيا.

كما تعاون الموسيقي صالح المهدي من تونس مع الفنان محمد مرشان من ليبيا حيث أخذ يبعث له بمقطوعات موسيقية، ثم تطور التعاون إلى قدوم صالح المهدي إلى ليبيا مرة أخرى

---

(1) محمد نجيب عبد الكافي: مرجع سابق، ص ص 112، 113.

(2) نفس المرجع، ص113.

(3) عمل إذاعياً في فرنسا سنة 1945م، ويعتبر علماً من أعلام الموسيقى والمسرح في تونس، انظر الحبيب بن فضيلة: أدباء تونسيون، (تونس، الدار التونسية للكتاب، 2011م)، ص63.

(4). نفس المرجع، ص 64.

حيث أعطى دروساً وتدريبات على الآلات الموسيقية، وجاء بعده السيد الصديق عبد الرازق بن عيسى عازف على آلة الكمنجة الكبيرة حيث درب العديد من الشباب على هذه الآلة في الإذاعة وفي معهد الموسيقى والتمثيل [1]، والذي كان في بداية إنشائه وقد تطور وأدى دوره الثقافي بتخريج العديد من العازفين على مختلف الآلات الموسيقية، وإضافة إلى هذا فقد وفد من تونس العديد من الليبيين الذي اشتغلوا بالفن والموسيقى ومنهم الفنان بشير أفحيمة والذي ترأس القسم الموسيقي بالإذاعة الليبية عند عودته من تونس [2].

وعلى كل فإن انتعاش الاقتصاد الليبي أدى إلى توفير الموارد اللازمة لتأسيس وتطوير الإذاعة والنشاطات المصاحبة لها الأمر الذي أنتج فرص عمل مغرية جذبت العديد من المختصين في هذا المجال من فنين وأدباء وغيرهم، وقد ساهموا في تكوين الكوادر الفنية الليبية وكذلك في إنشاء الفرقة الموسيقية للإذاعة، إضافة إلى المساهمة في تدريب العديد من الشباب الليبي على الآلات الموسيقية.

وفي المقابل كان العديد من الليبيين المتواجدين في تونس قد برزوا في نشاطات فنية وإذاعية بتونس وعلى سبيل المثال منهم السيد محمد حفظي الزليطني [3] حيث عمل بالإذاعة التونسية مترجماً ومذيعاً، وكما ألّف العديد من التمثيليات الإذاعية وقصص الأطفال والروايات التاريخية والاجتماعية والتي قدّم العديد منها في الإذاعة التونسية [4]، وهو يعتبر من المنتجين بالإذاعة التونسية ومن أشهر أعماله المسلسل التمثيلي (برق الليل).

ومن الفنانين الليبيين الذين برزوا على الساحة التونسية وقدّم عدة أعمال للإذاعة التونسية الفنان والملحّن بشير فهمي، والذي كان يعد ويقدم في برنامج إذاعي يبث في الإذاعة التونسية كل يوم خميس، وقد قام بتأليف العديد من الأغاني التي أداها فنانون تونسيون مثل

---

(1) محمد نجيب عبد الكافي: مرجع سابق، ص107.

(2) نفس المرجع، ص116.

(3) محمد حفظي الزليطني ليبي من مواليد جربة 1923م درس بها الابتدائي ثم تابع تعليمية في المعهد الصادقي بتونس، أخ المناضل علي الزليطني، انظر محمد حفظي الزليطني: مرجع سابق، ص250.

(4) نفس المرجع، ص251.

الفنانة شافية رشدي والفنان الهادي الجويني وغيرهم من الفانين، ثم عاد إلى ليبيا وتولى منصباً في الإذاعة الليبية.[1]

وفي إطار الدور الذي تقوم به الإذاعة لتقريب وجهات النظر بين الحكومتيْن ولبحث وتوضيح تطور العلاقات بين البلديْن في مختلف المجالات حتى تكون الصورة واضحة أمام الحكومة والشعب في كلا البلدين، فقد قام التليفزيون التونسي بإجراء مقابلة مع سفير ليبيا في تونس السيد سالم بن لامين وسفير تونس بليبيا الأستاذ عبد السيد السحباني، وذلك خلال الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الليبية السيد عبد الحميد البكوش (1967– 1968م) [2] إلى تونس في يونية 1968م.

وتحدث السفيران خلال هذه المقابلة عن تطور العلاقات الليبية التونسية والخطوات التي قطعت للوصول بالعلاقات إلى أعلى المستويات والتي تخدم الشعبيْن في ليبيا وتونس، كما تحدثا على إمكانية تطوير التعاون في المجال الثقافي وأشارا إلى زيارة السيد أحمد الصالحين الهوني وزير الإعلام الليبي إلى تونس وما يمكن أن ينتج عنها من ترتيبات للتعاون بين الطرفين في هذا المجال، وإضافة إلى هذا تطرق السفيران إلى العلاقات الاقتصادية والتصدير والاستيراد، كما أشارا إلى ضرورة تبادل الخبرات في ميدان التعليم والميادين الفنية المختلفة [3]، وقد تناولت هذه المقابلة أوجه العلاقات الليبية التونسية بصفة عامة وتطورها، وأعطت الشعب التونسي فكرة عامة عن المجهودات التي تبذلها حكومتا البلدين في سبيل تحقيق التنمية للشعبين وحل المشاكل التي تعترض ذلك، وهذا من الأهداف الرئيسية للإذاعة في البلديْن.

كما أن الإذاعة الليبية تبث برنامجاً أسبوعياً عن تونس بعنوان رسالة تونس إلى ليبيا يبث في الإذاعة المسموعة عند الساعة 3.30 مساء ويستمر لفترة ربع ساعة وهو يتناول الأخبار والنشاطات الليبية التونسية[4]، وهذا يدل على التواصل المستمر بين الشعبيْن الشقيقيْن، اللذين يرتبطان بثقافة واحدة عززتها العروبة والدين الإسلامي والجوار والروابط التاريخية الموغلة

---

(1) إبراهيم أحمد أبوالقاسم : مرجع سابق ، ص 78.

(2) الرائد، افتتاحية، العدد 255، 11يونية 1968م، ص1.

(3)الأمة، العدد 167/ 16 يونية 1968م، ص1.

(4) " البرنامج الإذاعي الاسبوعي للإذاعة الليبية"، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد 23، مرجع سابق، ص27.

في القدم، وقد كان افتتاح الإذاعات في كلا البلدين دعَّم أواصر الأخوة بينهما وجعل التوصل بين الشعبين مكثفاً حيث إن أخبار البلدين تنتقل يومياً بفعل وسائل الإعلام وتجد من يستمع إليها ويتتبعها ويتفاعل معها في كلا القطرين.

وفي إطار التواصل بين المسؤلين في قطاع الإعلام بين البلدين، فقد قام السيد خليفة التليسي وزير الأخبار و الإرشاد في الحكومة الليبية بزيارة إلى مؤسسة الاذاعة والتلفزة التونسية بدعوة من نظيره السيد محمد مزالي وذلك في ديسمبر 1964م، وقد اطلع على سير العمل في استيديوهات الإذاعة ، وادلى بتصريح إلى الإذاعة التونسية مبدياً اعجابه بما وصلت إليه الإذاعة من تقدم، كما اشار بانه من المستمعين والمتتبعين لنشاط الإذاعة التونسية [1]، وفي ختام زيارته اثنى على العلاقات المتميزة بين البلدين.

كما قام في يونية 1968م وزير الإعلام والثقافة بالمملكة الليبية السيد أحمد الصالحين الهوني بزيارة إلى الجمهورية التونسية تلبية لدعوة نظيره في الجمهورية التونسية السيد الشاذلي القليبي، وذلك للتباحث حول التعاون في المجال الثقافي بين الدولتين، وقد أجرت صحيفة الصباح التونسية لقاء مع الوزير الليبي جاء فيه أن ليبيا تمر بمرحلة بناء في جميع المجالات وبما فيها قطاع الإعلام، حيث ارتفعت الميزانية المخصصة لوزارة الإعلام بنسبة80% لسنة 1968م وهي نسبة كبيرة تمكن من إنجاز المشاريع الإعلامية المقبلة، وفي رده على إمكانية تبادل البرامج الإذاعية بين ليبيا وتونس، فأجاب بأن التعاون وارد بين الدول العربية وخاصة بين دول المغرب العربي وأبدى تحمسه للتعاون بين ليبيا وتونس [2].

وفي رده عن شكوى الصحفيين التونسيين من وجود عراقيل تعيق دخولهم لليبيا، فذكر بأن هذه العراقيل قد أزيلت وبإمكان التونسيين الدخول لليبيا بكل سهولة، وأنه يعمل على تعيين ملحقين صحفيين في العديد من السفارات الليبية وذلك للعمل على دعوة الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء ومحطات التليفزيون العالمية من زيارة ليبيا، والاطلاع على الإنجازات في ليبيا وتوضيح وجهة نظر ليبيا من الأحداث العالمية [3]، وهذا يخدم قضايانا العربية كما اعتبر أن

---

(1) العمل ، افتتاحية ، العدد2874، بتاريخ 27 ديسمبر 1964م، ص ص 1،8.

(2) الصباح، العدد 4938/ 13 يونية 1968م، ص3.

(3) نفس المرجع والصفحة.

قرارات مؤتمر وزراء الإعلام العرب في بنزرت تعتبر منهاجاً يمكن السير عليه في خدمة القضايا العربية.

وفي المقابل كان التواصل مستمراً من طرف المسؤلين في الجانب التونسي ، فقد بعث السيد الشاذلي القليبي كاتب الدولة للإعلام بتونس ببرقية تهنئة إلى الحكومة الليبية والشعب الليبي ، عبر فيها عن امتنانه لهذا الانجاز،[1] واكد على التعاون الوثيق بين البلدين في مجال الاعلام .

ب- التعاون في مجال الصحافة.

لقد كان للصحافة دور كبير في توثيق العلاقات بين الشعبين الليبي والتونسي، فهي تنقل الأخبار و الرؤى ووجهات النظر من طرف لآخر، كما أنها تساعد على تنمية العلاقات الثقافية بنشر المقالات والقصص والشعر لكتاب البلدين وبذلك يتم التعرف والتفاعل مع آخر الإنتاجيات الأدبية، كما تبرز الصحافة ردة فعل المواطن في كلا البلدين إذا تعرض أي منهما إلى حادث مثل أحداث بنزرت في تونس، والتي ندد بها الشعب والحكومة الليبية.

وقد كانت في ليبيا مجموعة من الصحف التي دأبت على نقل أخبار السياسة والأدب والفن والثقافة بصفة عامة من تونس إلى المواطن الليبي، ومن أبرز هذه الصحف صحيفة طرابلس الغرب [2] وهي تصدر عن مصلحة المطبوعات بوزارة الثقافة ومقرها مدينة طرابلس، وهي صحيفة سياسية منوعة تصدر يومياً وعادة ما ترصد كل الأخبار السياسية التي تخص البلدين، .، وكما تتناول صحيفة برقة[3] الجديدة الشئون السياسية والأخبار المنوعة وتصدرها

---

(1) " برقية تهنئة من السيد كاتب الدولة للإعلام بتونس " الإذاعة والتلفزيون، العدد 23،بتاريخ 1 يناير1969م، مرجع سابق، ص،21.

(2) صدر أول عدد من جريدة طرابلس الغرب عام 1899م، وتوقفت عن الصدور مع بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911م، ثم باشرت صدورها في فترة الإدارة العسكرية البريطانية لليبيا سنة 1943م، وبعد الاستقلال أصبحت تصدرها مصلحة المطبوعات والنشر لولاية طرابلس ، وهي جريدة يومية جامعة . انظر الطيب أحمد الشريف: الصحافة الأدبية في ليبيا، (طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م)، ج1، ص122.

(3) برقة الجديدة ، العدد4739، بتاريخ 16يونية 1967م، ص1.

مصلحة المطبوعات بوزارة الإعلام وهي تصدر في مدينة بنغازي، وإضافة إلى هذا كانت تصدر صحيفة فزان[1] في الجنوب الليبي من مدينة سبها وهي صحيفة أسبوعية سياسية جامعه تصدرها إدارة المطبوعات والنشر بوزارة الثقافة، وتعتبر صحيفة الرائد[2] من الصحف المستقلة التي تصدر في طرابلس وكان رئيس تحريرها السيد عبد القادر أبو هروس، وهي سياسية جامعة تصدر أسبوعياً وتتناول الشأن السياسي الليبي والدولي وخاصة فيما يتعلق مع الجمهورية التونسية، كما أنها تنقل الأخبار السياسية والمنوعة.

ومن المجلات التي تصدر في ليبيا وتعني بشئون السياسة والثقافة وغيرها من المجالات مجلة ليبيا الحديثة[3]، والتي تأسست سنة 1963م وتصدر نصف شهرياً عن طريق ادارة المطبوعات بوزارة الثقافة، وتنشر أخبار عن ليبيا وتونس في شتى المجالات، كما توجد مجلة أخرى مصورة تُسمى المعرفة[4] تصدر كل أسبوعين عن المعاهد الثقافية الأمريكية في بلدان شمال إفريقيا بمركز طرابلس ليبيا منذ سنة 1953م، وهي ترصد الأخبار السياسية والاقتصادية والثقافية في ليبيا وتونس بصفة خاصة، مع إشارتها إلى النشاطات الامريكية في المنطقة، وإضافة إلى هذا توجد مجلة الإذاعة الليبية[5]وهي تصدر عن طريق إدارة المطبوعات بوزارة الثقافة وتعني بالنشاط الإذاعي والفني والأدبي وتتعرض للنشاطات التونسية الليبية في هذا المجال.

وفي تونس توجد العديد من الصحف والمجلات ومن أهم الصحف التي تتداول النشاط السياسي التونسي بالدرجة الأولى صحيفة العمل[6] وهي لسان حال الحزب الدستوري التونسي، وقد أسسها السيد الحبيب بورقيبة و تعتبر الصحيفة الرسمية الناطقة باسم الحزب الدستوري والحكومة التونسية، وهي صحيفة يومية، وغالباً ما تنشر مستجدات الأحداث في كل من ليبيا وتونس. كما توجد صحيفة الصباح[7] وهي صحيفة يومية تتعاطى الشأن السياسي وتعتبر صوت

(1) فزان، العدد144، 18يولية 1960م، ص1.
(2) الرائد، العدد255، 11يونية 1968م، ص1.
(3) مجلة ليبيا الحديثة، العدد52، 9أغسطس 1969م،ص1.
(4) مجلة المعرفة، العدد327، 15 ديسمبر 1956م، ص1.
(5) الإذاعة الليبية، العدد 14، 15أغسطس 1968م، ص1.
(6) العمل ، العدد 329 ، 13نوفمبر 1968م، ص1.
(7) الصباح، العدد 3917، 2مارس 1965م، ص1.

صوت القومية العربية والحركة التحريرية بشمال إفريقيا، أسسها وأشرف عليها السيد الحبيب شيخ روحة، وهي تنافس مجلة العمل السابقة الذكر في نشر الأخبار السياسية إضافة إلى نشر المنوعات الثقافية، كما توجد مجلة الإذاعة التونسية وهي تختص في المجال الإذاعي والثقافي، كما توجد العديد من المجلات في مختلف المدن التونسية.

وتقوم الصحافة في كلا البلدين بتغطية الأحداث والمناسبات المهمة في البلدين مثل أعياد الاستقلال والمعارض التجارية والمهرجانات الفنية وغيرها من المناسبات الأخرى، وقد قامت الصحف الليبية بتغطية أعياد الاستقلال في تونس. ففي يونية 1966م أرسلت وزارة الإرشاد والأنباء في ليبيا وفداً صحفياً بناءً على دعوة وجهتها الحكومة التونسية لتغطية أحداث احتفالات الاستقلال، والوقوف على إنجازات تونس في مختلف المدن التونسية، وقد استمرت الزيارة لمدة تسعة أيام زار خلالها الوفد الصحفي مدينة القيروان واجتمعوا مع المسؤولين فيها، كما قاموا بإجراء استطلاع صحفي مصور لمسجد عقبة بن نافع، وتوجهوا إلى مدينة سوسة حيث زاروا مصانع تركيب السيارات ومصانع الغزل، وكما زاروا مدينة بنزرت وسجلوا تقريراً عن أحواض إصلاح السفن وعن مصنع الفولاذ، ثم قاموا بزيارة إلى مدينة منزل بورقيبة وسجلوا تقريراً صحيفاً عن شواطئ تونس السياحية [1].

وخلال هذه الجولة قام الوفد الصحفي وعلى رأسهم السيد فاضل المسعودي رئيس تحرير صحيفة الميدان بتوجيه بعض الأسئلة إلى مجموعة من المسؤولين التونسيين، منهم زير الاقتصاد في الجمهورية التونسية السيد أحمد بن صالح حيث تم سؤاله عن العلاقات الليبية التونسية وتطوراتها المستقبلية، وكانت إجابته بأنه يأمل أن يتوصل وزراء الاقتصاد المغاربة ومن بينهم وزيرا اقتصاد (ليبيا وتونس) إلى أفضل النتائج نحو تجسيم وحدة أقطارنا على أساس المصالح المتبادلة، كما وجه نفس السؤال إلى وزير الخارجية التونسي السيد الحبيب الابن فأجاب بأنه لا يوجد بين ليبيا وتونس إلا خط تقليدي يُسمى بالحدود، فتونس هي وليبيا هي تونس، كما علق وزير الأخبار والإرشاد التونسي السيد عبد المجيد شاكر بإعجابه بوسائل الإعلان الليبية خاصة في ميدان الطباعة والإخراج، كما قابل الوفد الصحفي السيد الرئيس الحبيب بورقيبة، وقد غطى

---

(1) كاجيجي،" في تونس عيد كل يوم "، مجلة ليبيا الحديثة، العدد 21، بتاريخ 25 يونية 1966م، ص ص34،35.

الوفد الصحفي الليبي الزيارة التي قام بها مبعوث ليبيا إلى تونس بمناسبة احتفالات الاستقلال السيد أحمد الصويدق وزير الاقتصاد والتجارة، وإضافة إلى هذا سجل الوفد الصحفي تقريراً عن الاحتفالات التونسية التي جرت في أول يونية بشارع محمد الخامس. [1]

وفي إطار تمتين العلاقات الثقافية بين البلدين صرح السيد سالم بن الأمين السفير الليبي في تونس بأن الملحق الصحفي الليبي بالسفارة الليبية بتونس السيد الصديق شلال يبذل جهوداً مضنية من أجل ربط جسر إعلامي بين ليبيا وتونس، وقد أصبحت الملحقية الثقافية تصدر نشرات منتظمة تعني بتطور العلاقات الليبية التونسية، وكذلك إصدار مطبوعات والعمل على إنتاج برنامج إذاعي مشترك بين البلدين.

كما قامت الجمهورية التونسية بتقديم دعوة إلى الوفد الصحفي الليبي بزيارة تونس وذلك لتغطية احتفالات عيد الاستقلال الثاني عشر، وقد رافق وفد صحفي ليبي رئيس الحكومة الليبية السيد عبد الحميد البكوشي لحضور احتفالات تونس في يونية 1968م وقد قامت جمعية الصحفيين التونسيين بتكريم الوفد الصحفي الليبي، يوم 11 يونيه 1968م ، وذلك في مطعم بنكون(pennekon) بقرطاج على مأدبة غذاء، وقد حضر المأدبة رؤساء تحرير الصحف التونسية والمسئولون في إدارة الأخبار والإذاعة والتليفزيون ووكالة تونس إفريقيا للأنباء ومدير المؤسسة التونسية للتوزيع [2].

وقد ألقى أثناء المأدبة السيد صلاح الدين بن حميدة رئيس الجمعية ورئيس تحرير جريدة العمل كلمة رحّب فيها بالصحفيين الليبيين، ودعى إلى توثيق روابط الإخاء وتعزيز التعاون بين رجال الإعلام في كل من ليبيا وتونس؛ وذلك بهدف جعل الصحافة تقوم برسالتها في التقريب بين الشعبين الشقيقين، [3] وقد رد أحد أعضاء الوفد الليبي بكلمة إلى زملائه الإعلاميين بتونس أشاد فيها بحسن الاستقبال وكرم الضيافة.

وفي نهاية الزيارة التي قام بها الوفد الصحفي الليبي إلى تونس الشقيقة رفع الوفد برقية شكر إلى السيد الرئيس الحبيب بورقيبة حيث أعرب فيها عن امتنانه وشكره وتقديره للحفاوة التي

---

(1) كاجيجي، مرجع سابق، ص ص 35، 33.

(2) الرائد، العدد 256، 12 يونية 1968م، ص1.

(3) نفس المرجع، ص3.

لقيها أثناء زيارته لتونس، كما أبدى إعجابه مما راه من إنجازات في مجال البناء والتعمير، كما وجه الوفد الصحفي الليبي دعوة إلى رجال الإعلام والصحفيين في تونس لزيارة ليبيا [1] لنقل صورة عن الإنجازات المتسارعة التي تشهدها ليبيا الشقيقة في جميع المجالات.

وفي المقابل قام العديد من الصحفيين التونسيين بزيارة ليبيا في عدة مناسبات، منها أول زيارة للسيد الرئيس الحبيب بورقيبة، حيث صحبه وفد كبير من الصحفيين والإعلاميين بتونس لنقل أحداث زيارة الرئيس بورقيبة إلى ليبيا في مايو سنة 1957م كما رافقه مندوب عن الإذاعة التونسية وحشد كبير من المصورين والسينمائيين ووكالات الأنباء وذلك لتوثيق برنامج الزيارة والتي استغرقت أسبوعاً [2]، وقد دعى الرئيس بورقيبة إلى حفلة بفندق المهاري من قبل رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، وقد ألقى السيد رئيس مجلس النواب كلمة رحَّب فيها بالرئيس بورقيبة والوفد المرافق له، وأعرب عن أمله أن تكون هذه الزيارة خطوة نحو بناء علاقات متينة بين البلديْن، وقد أشار إلى الروابط العديدة بين الشعبيْن المتمثلة في الجنس والدين واللغة الجوار والقربى والتاريخ المشترك، كما أقام السيد مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية مأدبة عشاء على شرف الرئيس بورقيبة في فندق الودان بطرابلس، وعرض خلال ذلك أشرطة سينمائية تحوي تعريفاً بالمدن التونسية والمناطق السياحية بتونس[3]، كما زار الرئيس التونسي العديد من المدن الليبية، واطلع على سير الدراسة في مدرسة الفنون والصنائع بطرابلس.

وقد غطت الصحف التونسية والليبية معظم الزيارات التي قام بها المسؤلون بين البلدين، وكذلك المناسبات العديدة مثل المهرجانات المختلفة، وقد تم خلال هذه الزيارات التعارف بين الصحفيين الليبيين وزملائهم في تونس، وقد شجع هذا على التعاون فيما بينهم والتأكيد على استمرار الزيارات المتبادلة.

وذلك خدمة لمصلحة الشعبين، وتعزيزاً لأواصر العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات وخاصة في المجال السياسي والثقافي، وقد كان للصحافة في البلدين دور بارز في

---

(1) الأمة عدد 167 مرجع سابق، ص1.

(2) طرابلس الغرب، افتتاحية، عدد 417 بتاريخ 12 مايو 1957م، ص ص1،2.

(3) نفس المرجع، افتتاحية، عدد 418 بتاريخ 13 مايو 1957م، ص ص 1- 4.

لقيها أثناء زيارته لتونس، كما أبدى إعجابه مما راه من إنجازات في مجال البناء والتعمير، كما وجه الوفد الصحفي الليبي دعوة إلى رجال الإعلام والصحفيين في تونس لزيارة ليبيا [1] لنقل صورة عن الإنجازات المتسارعة التي تشهدها ليبيا الشقيقة في جميع المجالات.

وفي المقابل قام العديد من الصحفيين التونسيين بزيارة ليبيا في عدة مناسبات، منها أول زيارة للسيد الرئيس الحبيب بورقيبة، حيث صحبه وفد كبير من الصحفيين والإعلاميين بتونس لنقل أحداث زيارة الرئيس بورقيبة إلى ليبيا في مايو سنة 1957م كما رافقه مندوب عن الإذاعة التونسية وحشد كبير من المصورين والسينمائيين ووكالات الأنباء وذلك لتوثيق برنامج الزيارة والتي استغرقت أسبوعاً [2]، وقد دعى الرئيس بورقيبة إلى حفلة بفندق المهاري من قبل رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، وقد ألقى السيد رئيس مجلس النواب كلمة رحَّب فيها بالرئيس بورقيبة والوفد المرافق له، وأعرب عن أمله أن تكون هذه الزيارة خطوة نحو بناء علاقات متينة بين البلديْن، وقد أشار إلى الروابط العديدة بين الشعبيْن المتمثلة في الجنس والدين واللغة الجوار والقربى والتاريخ المشترك، كما أقام السيد مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية مأدبة عشاء على شرف الرئيس بورقيبة في فندق الودان بطرابلس، وعرض خلال ذلك أشرطة سينمائية تحوي تعريفاً بالمدن التونسية والمناطق السياحية بتونس[3]، كما زار الرئيس التونسي العديد من المدن الليبية، واطلع على سير الدراسة في مدرسة الفنون والصنائع بطرابلس.

وقد غطت الصحف التونسية والليبية معظم الزيارات التي قام بها المسؤلون بين البلدين، وكذلك المناسبات العديدة مثل المهرجانات المختلفة، وقد تم خلال هذه الزيارات التعارف بين الصحفيين الليبيين وزملائهم في تونس، وقد شجع هذا على التعاون فيما بينهم والتأكيد على استمرار الزيارات المتبادلة.

وذلك خدمة لمصلحة الشعبين، وتعزيزاً لأواصر العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات وخاصة في المجال السياسي والثقافي، وقد كان للصحافة في البلدين دور بارز في

---

(1) الأمة عدد 167 مرجع سابق، ص1.

(2) طرابلس الغرب، افتتاحية، عدد 417 بتاريخ 12 مايو 1957م، ص ص1،2.

(3) نفس المرجع، افتتاحية، عدد 418 بتاريخ 13 مايو 1957م، ص ص 1- 4.

تعريف الشعبيْن على مجريات الأمور سواء في تونس أو ليبيا وفي مختلف المجالات، وبكل تأكيد فإن للإعلام دوراً مهماً جداً في تعزيز العلاقات الثنائية.

وعلى المستوى الفردي فقد عمل العديد من المواطنين في البلدين مع وسائل الإعلام للطرف الآخر في المجالات: الأدبية والسياسية والثقافية بصورة عامة، فعلى سبيل المثال نشر الشاعر الليبي خليفة التليسي ثلاث قصائد في مجلة الفكر التونسية ضمن سلسلة أوراق قديمة وإحدى هذه القصائد بعنوان (الوجوه) وهي تضم ثمان وخمسين بيتاً [1] ، كما نشر القصَّاص الليبي بشير الهاشمي العديد من قصصه مثل: الناس والدنيا، أحزان عمي الدوكالي، الأصابع الصغيرة، في الصحف والمجلات الليبية مثل: اللواء، الأخبار، فزان، طرابلس الغرب، المساء، الرائد، الميدان، الإذاعة، ليبيا الحديثة، الصاعد، وفي مجلة الرسالة الجديدة المصرية، ومجلة الفكر [2] التونسية.

وبالمقابل فقد عمل السيد محمد نجيب عبد الكافي في العديد من الصحف الليبية، ومنها صحيفة الحرية التي يترأس تحريرها السيد مهدي كاجيجي والصادرة في طرابلس، ويذكر أنه بدأ بترجمة ما تأتي به وكالات الأنباء الفرنسية، ثم أصبح يعد في ركن بالجريدة اسمه حديث اليوم وهو يتناول مشاكل حياة المجتمع الليبي، وحرر عدداً من المقالات نشرت في ستة ملفات عن الإعلام العربي، كما تعاون مع مجلة "الجورنالي دي تريبولي" الناطقة بالإيطالية [3].

كما كانت تتداول المطبوعات من صحف ونشرات بين البلدين وذلك لتعزيز التبادل الثقافي بين الشعبيْن الشقيقيْن، وكانت توزع جريدة العمل التونسية في المكتبات الليبية المنتشرة في مختلف أرجاء البلاد حيث قامت الجريدة المذكورة بعمل دعاية لزيادة مبيعاتها جريدة طرابلس الغرب، وقد كانت تباع في مكتبة الفرجاني [4] التي كانت تقوم بدور توزيع جريدة العمل في ليبيا، وقد استوردت ليبيا من تونس سنة 1968م كمية تقدر بنــحو 6375 كيلوجرام من

---

(1) الطيب علي سالم الشريف: الصحافة الأدبية في ليبيا، ط1، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م)، ج2، ص652م.

(2) عبد الله سالم مليطان: معجم القصاصين الليبيين،(طرابلس، مداد للنشر والطباعة، 2001م)، ص85.

(3) محمد نجيب عبد الكافي: مرجع سابق، ص ص 213،215.

(4) طرابلس الغرب، العدد 26، 1962م، ص 1.

الصحف والكتب بقيمة 8140 دينار في حين كانت قيمة الواردات من ليبيا لهذه المادة بسيطة جداً [1].

ثالثاً- التعاون في المجال الأدبي والفني.

بعد استقلال البلدين ازدادت فرص التواصل بين المثقفين وقد شجعت حكومتا ليبيا وتونس هذا التواصل خاصة بعد تأسيس وزارة الأنباء والإرشاد في ليبيا ونظيرتها في تونس، وأصبحت الفرصة متاحة للتفاعل بين أبناء الشعبين في هذا المجال، والذي تتقارب فيه أنواع الفنون في كلا البلدين.

أ- التعاون في المجال الأدبي.

إن تشابه الموروث الثقافي عند الشعبيْن أدى إلى تشجيع التواصل بين الأدباء والفنانين في البلدين، حيث إن العديد من أبناء الشعبين يتابعون الأنشطة الأدبية المختلفة من خلال الإذاعة المسموعة ثم الإذاعة المرئية عند انطلاق البث المرئي في الستينيات، وفي هذا الإطار يذكر السيد محمد المرزوقي [2] في عرضه لكتاب الأدب الشعبي في ليبيا للسيد محمد سعيد القشاط [3] والصادر في عام 1968م ومقارنته بكتابه الأدب الشعبي في تونس، حيث يذكر أن السيد القشاط شاب نشط أصدر في سنوات قلائل خمسة دواوين من الشعر الشعبي الممتاز، ودخل بكتابه الجديد عالم الدراسات الأدبية وإذا بقلمه في هذا الباب لا يقل مكانة وحسن أسلوب

---

(1)Statistiques du Commerce Exterieur de la Tunisie, Annee 1968,op.cit.,p.12.

(2) أديب وشاعر ومؤرخ تونسي والد في 1916م بمنطقة العوينة بتونس من أشهر مؤلفاته، كتاب دماء على الحدود، وهو يتحدث عن ثورة 1915م بالجنوب التونسي وعلى الأحداث في الحدود الليبية التونسية، وكتاب عبد النبي بلخير.. داهية السياسة وفارس الجهاد، حيث يتكلم فيه عن الجهاد الليبي، وفي الأدب والتراث له عدة مؤلفات منها مع البدو في حلهم وترحالهم، الأدب الشعبي في تونس. انظر تعريف المؤرخ التونسي محمد المرزوقي على شبكة المعلومات الدولية ar.wikipedia.org

(3) من مواليد بلدة الجوش سنة 1942م حصل على إجازة التدريس سنة 1959م، وعلى دبلوم الصحافة من جامعة القاهرة في 1968م، وعمل بالتدريس، له كتب تاريخية وأدبية ودواوين شعرية مثل كتاب الأدب الشعبي في ليبيا والذي صدر سنة 1968م، وبين نجوع البادية وسوف المحمودي حياته وشعره. انظر تعريف الشاعر على شبكة المعلومات الدولية. a r.wikipedia.org

وطرافة موضوع عنه في الشعر، ويستعرض السيد المرزوقي أبواب الكتاب ويذكر أن الاطلاع عليه يمكننا من معرفة إلى أي حد وصلت اللحمة بين الشعب الليبي والتونسي [1].

فجميع ألوان الأدب الشعبي الواردة في الكتاب هي موجودة بعينها في تونس، وكذلك جميع العادات الشعبية موجودة أيضاً، أما الشعر بأسلوبه ولغته وموازينه وخياله فلا تكاد تفرق بين ما هو تونسي وما هو ليبي، خاصة شعر المناطق الجنوبية من تونس، عدا بعض الكلمات القليلة الواردة في الشعر والأمثال، كما يذكر أن شعر المناسبات وأغاني العرس وحفلات عاشوراء وجز الغنم والختان كلها موجودة في تونس بل لا أشك أن نفس النغمات المصاغة فيها هي أيضا واحدة، ويأخذ مثلاً أشعار العرس في كتاب القشاط:

صلى الله على الهادي الرسول .. بابا فاطمة شاس القبول

وفي الجنوب التونسي يقال سمح القبول ومثل:

هذا النهار اللي نبغيه.. والقلب شاهيه.. اجعل محمد حاضر فيه

وأيضاً:

الله يجعلك يا ولفي .. مبروكة على من تلفي

وفي تونس مبروكة على دار سلفي، وفي الشعر المتعلق بمناسبة الختان:

طهّر يا مطهر.. صح الله يديك.. لا توجع وليدي.. لا نغضب عليك [2].

ويخرج السيد المرزوقي بفكرة عن الأدب الشعبي في ليبيا ونظيره في تونس أن التشابه كبير جداً، وأن نقاط الاختلاف لا تكاد أن تكون موجودة وتتمثل في اختلاف بعض الألفاظ في الأدبيات الشعرية ذاتها وفي الأمثال نفسها، ويلاحظ أن السيد المرزوقي متتبع جيد لكل ما يصدر من ليبيا من كتب أو برامج تتعلق بالأدب لذلك يسرع بالتعليق عليها، وهذا نابع من

---

(1) محمد المرزوقي، " عرض لكتاب الأدب الشعبي في ليبيا"، الصباح، عدد 5077، بتاريخ 26 ديسمبر 1968م، ص6.

(2) نفس المرجع والصفحة.

الارتباط بين الأدب الليبي والتونسي في شتى صنوفه فالمستمع الليبي يتذوق الإنتاج الأدبي التونسي لأنه يفهمه ويعيش أحداثه، وكذلك بالنسبة للمستمع التونسي.

وفي خطوة من المملكة الليبية في سبيل دعم العمل الأدبي والثقافي بصفة عامة استضافة ليبيا أول مؤتمر للأدباء في المغرب العربي، حيث قامت اللجنة العليا لرعاية الفنون والآداب التابعة لوزارة الإعلام والثقافة، بدعوة الأدباء في دول المغرب العربي لحضور أول مؤتمر في ليبيا يتناولون خلاله المشاكل التي تعترض الأدباء والسبل اللازمة لتذليلها، وكذلك التنسيق بين أدباء هذه الدول، والعمل على نشر الإنتاجات الأدبية المختلفة وتداولها بين أقطار المغرب العربي.

وانعقد المؤتمر بطرابلس في الفترة من 15- 19 مارس 1969م، حيث افتتح المؤتمر السيد ونيس القذافي رئيس الحكومة الليبية، وقد ألقى كلمة أكد فيها على أهمية التواصل بين أدباء دول المغرب العربي، كما أكد على أهمية التواصل الثقافي بين الدول العربية وأشار إلى أن التوصيات والقرارات التي تصدر عن المؤتمر ستجد من المسؤولين في ليببا ما تستحقه من عناية ورعاية حتى نساهم بدورنا في تنمية وازدهار الحركة الفكرية والثقافية والأدبية لأوطاننا [1].

كما ألقى السيد وزير الإعلام والثقافة الليبي أحمد صالحين الهوني كلمة جاء فيها أن اجتماعكم شرف كبير تناله بلادنا ولنبدأ في مباشرة البناء الفكري في نطاق دول المغرب العربي، كما تحدث السيد علي مصطفى المصراتي رئيس الوفد الليبي، حيث رحَّب بالضيوف وأكد على الصلات الفكرية المتينة بين البلدان العربية وضرورة تطويرها وتعزيزها، وألقى رئيس الوفد التونسي السيد طاهر قيقة كلمة شكر خلالها الجهود المبذولة من الدولة الليبية واللجنة العليا لرعاية الفنون والآداب والكتاب والأدباء الليبيين، وعبَّر عن أمله في زيادة الإنتاج الأدبي والفكري وكذلك تحسين جودته [2].

و حضر هذا المؤتمر وزير التربية الوطنية الجزائري السيد أحمد طالب الإبراهيمي، وبعض أعضاء مجلس الأمة الليبي وسفراء الدول العربية ومحافظ طرابلس وعدداً كبيراً من

---

(1) " المؤتمر الأول لأدباء المغرب العربي "، مجلة الرواد، العدد الثالث والرابع، مارس- أبريل(طرابلس، 1969م)، ص11.

(2) نفس المرجع، ص ص 12، 13، 15.

الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء، ومن خلال الشخصيات المهمة التي حضرت هذا الافتتاح يلاحظ مدى الأهمية التي أعطتها الحكومة الليبية لهذا الحدث، والذي تأمل في أن يستمر انعقاد هذا المؤتمر بصورة دورية وذلك لتعميم الفائدة بين دول المغرب العربي في هذا المجال، وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات منها:

1. إلغاء الحواجز أمام المطبوعات بين دول المغرب العربي.
2. تشجيع العاملين في ميدان صناعة الكتاب من مؤلفين وناشرين وموزعين.
3. خلق التلاحم الفكري بين أبناء هذا الجزء من الوطن العربي (1).

وبعد انعقاد مؤتمر الأدباء العرب شرعت ليبيا في افتتاح معرض الكتاب المغربي بطرابلس في يوم 3 أبريل 1969م وقد شاركت الدول الأربع ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وقد جاء هذا المعرض تنفيذاً لقرارات وأهداف مؤتمر الأدباء في مارس 1969م، وعقد المعرض في مقر المركز الثقافي الليبي بميدان السراي، وكان المعرض خطوة طيبة في سبيل التعريف بالكتاب المغربي، وتبين من خلال المعروضات من الكتب المتنوعة أن النشاط الفكري المغربي على درجة كبيرة من العطاء الجيد الذي يسهم بنصيب وافر في إثراء المكتبة العربية (2).

وبهذه الوسيلة أمكن للمواطن الليبي التعرف على الإنتاج الفكري والأدبي للدول الشقيقة في المغرب العربي عامة وتونس بصفة خاصة حيث إن الإنتاج الأدبي كان أكثر تداولاً بين الشعبين الليبي والتونسي، كما أن هذه المجهودات المتوالية من الحكومة الليبية ووزارة الثقافة تؤكد اهتمام ليبيا بضرورة التواصل الثقافي بين دول المغرب العربي بصفة عامة والأشقاء في تونس بصفة خاصة.

وفي إطار الاهتمام بالأدباء في المغرب العربي قامت الجمهورية التونسية باحتضان المؤتمر الأول لملتقى كتاب القصة في المغرب العربي خلال الفترة ما بين 3-15 ديسمبر 1968م، وقد ألقى السيد الطاهر قيقة رئيس مصلحة الفنون والآداب بوزارة الثقافة بتونس كلمة رحب فيها بالقصاصين المغارب الذين شرفوا المركز الثقافي الدولي بالحمامات، وأكد على أهمية هذا الحدث في تدعيم العلاقات الثقافية بين أقطار المغرب العربي، كما تحدث السيد كامل حسن المقهور عن ليبيا حيث شكر المسؤولين في تونس على مجهوداتهم من أجل إنجاح هذا المؤتمر، وتمنى أن تكون هناك ملتقيات أخرى تخص الشأن الثقافي، وأشاد السيد عبد الكريم غلاب رئيس اتحاد

---

(1) الأمة، افتتاحية، العدد 398، 16 مارس 1969م، ص1.

(2) " حول مؤتمر أدباء المغرب العربي "، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد 6، 15 أبريل 1969م، ص6.

كتاب المغرب بهذه الخطوة، والتي من أهدافها التعارف بين الفنانين والتعرف على الإنتاج الأدبي في المغرب العربي [1].

وأدلى السيد الشاذلي القليبي[2] كاتب الدولة للإعلام بتونس بحديث حول هذا المؤتمر حيث أشار إلى ضرورة العمل على تذليل الصعوبات وبعث المزيد من الحيوية بواسطة الحوافز التي تعطي للقصاصين سواء كانت مادية أم معنوية، كما بيَّن أن هذا الملتقى أتاح فرصة للتعرف على إنتاج المؤلفين، كما أشار إلى ضرورة توفر وسائل التوزيع والأجهزة الكفيلة بإيجاد التعاون الفني بين أقطار المغرب العربي، وقد أقيم معرض على هامش المؤتمر عرضت فيه العديد من القصص لمؤلفين شاركوا في المؤتمر، وقد تبنت الشركة التونسية للتوزيع إقامة هذا المعرض، والجدول التالي يبين المؤلفين الليبيين وإنتاجهم القصصي الذي شاركوا به في المعرض [3].

جدول رقم (59) يبين أسماء الأدباء الليبيين ومؤلفاتهم المشاركين في ملتقى القصاصين المغاربة [4]

اسم المؤلف	اسم الكتاب
محمد فريد سيالة	اعترافات إنسان
أحمد إبراهيم الفقية	البحر لا ماء فيه
بشير الهاشمي	الناس والدنيا
علي مصطفى المصراتي	الشراع الممزق
محمد عبد الكافي	بين قلبيْن
عبد الله القويري	القرصنة والقناص
عبد الله القويري	الزيت والتمر
خليفة التكبالي	تمرد
خليفة التليسي	قصص إيطالية

(1) " ملتقى القصاصين المغاربة "، مجلة الرواد، العدد الأول، يناير 1969م، ص ص 10، 11.

(2) ولد بمدينة تونس عام 1925م وتلقى تعليمه الثانوي في المدرسة الصادقية، ثم أكمل دراسته العليا في جامعة السوربون في فرنسا، وحصل على الاجازة في اللغة العربية وآدابها عام 1947م، وفي عام 1958م تولى ادارة الإذاعة والتلفزيون بتونس، عين وزيراً للثقافة سنة 1961م بالإضافة إلى توليه وزارة الاعلام. مقال على موقع شبكة المعلومات الدولية www.marefa.org.

(3) الصباح، العدد 5077، مرجع سابق، ص3 .

(4) نفس المرجع والصفحة.

وفي مجال تأليف الكتب التي تتحدث عن البلدين فقد صدرت العديد من الكتب التي تتحدث عن ليبيا من قبل مؤلفين تونسيين. فمثلاً السيد محمد نجيب عبد الكافي قد ألَّف عدة كتب عن ليبيا تتحدث عن التراث والعادات والتقاليد، منها كتاب ألفه سنة 1964م باللغة الفرنسية عن الزواج وتقاليده وشروطه ومظاهره في ليبيا، وكان عنوانه (Les Mariages en Tripolitaine) **الزواج في طرابلس**، وقد لاقى هذا الكتاب نجاحاً كبيراً فطلبت وزارة الأخبار والثقافة العمل على ترجمته إلى الإنجليزية فعمل المؤلف على ذلك ونُشِرَ بعنوان (weddings in Tripolitania) وقد صدر في ثلاث طبعات عن دار ليبيا للنشر، كما ألف كتاباً عن الأمثال الشعبية في ليبيا تحت مسمى **مائة مثل عربي من ليبيا** باللغة الإنجليزية (one hundred Arabic proverbs from Libya)، وأصدره عن دار فارنون أند ياتس (Vernon& yates)، وقد نشر في لندن عام 1968م، كما أَلَّف كتاباً عن طريقة تعليم اللغة العربية باللسان الليبي للناطقين بالإنجليزية (Learn Arabic)[1].

وإضافة إلى هذا نشر كتاباً عنوانه **(العادات الليبية في الأعياد والمواسم الدينية)**، وقد كان هذا الإنتاج الغزير عن ليبيا ناجماً عن إقامة السيد محمد نجيب عبد الكافي في ليبيا فترة طويلة منذ سنة 1955م حتى نهاية الستينيات [2]، وقد خالط المجتمع الليبي خاصة الطبقة المثقفة والتي تمتهن الفن والإعلام، وكوَّن صداقات من هذا الوسط فأصبحت ليبيا بلده الجديد حيث تشبع بثقافتها، وعايش أهلها مما دفعه إلى أن يقدم شيئاً يضيفه إلى الرصيد الثقافي للمكتبة الليبية.

كما ألف الكاتب والأديب التونسي الأستاذ أحمد المرزوقي كتاباً عن أحد أبطال الجهاد الليبي الذي هاجر إلى تونس مع قبيلته بعد نهاية المقاومة الليبية للغزو الإيطالي، وتوفى في الصحراء التونسية عطشاً مع عدد من رفاقه، وقد تواترت أخبار هذا الحدث إلى تونس فتأثر السيد المرزوقي بهذا الأمر وألف كتاباً عن هذا البطل الليبي كان عنوانه **(عبد النبي بالخير داهية السياسة وفارس الجهاد)** [3]، تناول فيه قصة حياة هذا المجاهد، كما ألف كتاباً آخر تطرق فيه

---

(1) محمد نجيب عبد الكافي: مرجع سابق، ص ص 102، 188.

(2) نفس المرجع، ص189.

(3) التعريف بالشاعر وأعماله على موقع شبكة المعلومات الدولية ar.wikipedia.org مرجع سابق.

إلى الجهاد الليبي والتونسي في المناطق الحدودية بين البلدين وسمي الكتاب (**دماء على الحدود**).

وفي المقابل كان السيد محمد حفظي الزليطني ذا الأصول الليبية قد ألف العديد من الكتب في مجالات شتى خاصة الأدبية منها، و أشهر كتبه كانت عن المناضل علي الزليطني، والذي يعتبر من أحد أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية حيث نسق عمليات لتدريب المقاومين التونسيين في ليبيا، وقد اختلف مع أبورقيبة عند المفاوضات مع فرنسا حول الحكم الذاتي، فعاقبه أبو رقيبة بالسجن وذلك بعد أن استقلت تونس، فأثار هذا الأمر حفيظة السيد حفظي الزليطني وتأثر لنهاية هذا المقاوم الوطني، فألف كتاباً بعنوان (**الزعيم علي الزليطني سيرة ونضال**)[1].

مما سبق نلاحظ أن الصلات الثقافية عامة والأدبية بصفة خاصة قد شهدت اهتماماً كبيراً من حكومتي البلدين خاصة في إطار المغرب العربي فعقدت المؤتمرات للأدباء والقصاصين، وذلك للتعارف فيما بينهم وكذلك لتوصيل إنتاجهم الفكري والأدبي إلى الشعبين الليبي والتونسي بصفة خاصة وإلى شعوب المغرب العربي عامة، وقد كان لليبيا وتونس السبق في عقد هذه اللقاءات الثقافية على أراضيهما، كما ألف أبناء تونس العديد من الكتب عن ليبيا وعن شخصيات ليبية تأثروا بها.

ب- التعاون في المجال الفني.

إن الاختلاط بين الشعبيْن وتشابه اللهجات أدى إلى انتقال أنواع الفنون وخاصة الغناء بينهما، فيلاحظ تتبع الإذاعة المسموعة أو المرئية في كلا البلدين والاستماع إلى أنواع الفنون المختلفة، ومن بين هذه الفنون ما يسمى بالمألوف [2] وهو التسمية المستخدمة في المغرب العربي لفن الموشحات الأندلسي، والذي يلاقي إقبالاً من عامة الناس في جل مناطق المغرب

---

(1) محمد حفظي الزليطني، مرجع سابق، ص148.

(2) الموشح: هو لون من ألوان الفن ظهر في الأندلس في عهد الدولة المروانية في القرن التاسع الميلادي، ويتسم بعدم الالتزام بالقافية ويخلوه أحياناً من الوزن الشعري، واستخدامه اللغة الدارجة والعجمية في بعض أجزائه، وباتصاله الوثيق بالغناء، وانتقل إلى المغرب العربي وعرف بالمألوف وهو يؤلف بين أشتات مختلفة تتضمن الموشح والزجل والشعر، انظر. مصطفى عوض الكريم: فن التوشيح، ط4 ؛ (بيروت، دار الثقافة، 1974م)، ص17.

العربي، وقد زاد انتشاراً بعد توالي دفعات المهاجرين العرب من الأندلس واستقرارهم في المغرب العربي، وإحياء لهذا التراث الذي يعتز به كل أهل المغرب العربي، فقد قامت ليبيا وتونس بالعمل على عقد مؤتمرات تخص هذا النوع من الفن بهدف زيادة انتشاره والعمل على تطويره وتوثيقه.

وقد عقد مؤتمر المألوف الأندلسي لدول المغرب العربي في تونس بتاريخ 15 أغسطس 1964م بمدينة قرطاج، حيث اشتركت في هذا المؤتمر ليبيا وتونس والجزائر في حين اعتذرت المغرب، وقد افتتح المؤتمر السيد صالح المهدي رئيس مصلحة الفنون المستظرفة بتونس، حيث ألقى كلمة نيابة عن السيد كاتب الدولة لشئون الثقافة والأخبار أشار فيها إلى اهتمام تونس بالمحافظة على التراث الأندلسي العربي، وقد تم انتخاب الدكتور أحمد الحفني ممثل الجامعة العربية في المؤتمر رئيساً لمؤتمر المألوف، وقد قسمت الجلسات حسب الوفود حيث تم تخصيص يوم لكل وفد تعرض فيه مناقشات ومقارنات لأوزان ومقامات المألوف، ثم تقام حفلات ليلية تُعرض فيها الفرق بعض أعمالها [1].

و قابل الرئيس الحبيب بورقيبة رؤساء وأعضاء الوفود في القصر الجمهوري وقد شجعهم على الاهتمام بهذا التراث العربي، و أهدى الوفد الليبي لسيادة الرئيس مجموعة من الكتب التي طبعتها وزارة الأنباء والإرشاد بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر، وتتضمن هذه المطبوعات مجموعة من نوبات المألوف وقد شكر السيد الرئيس الوفد الليبي وحيّاه على نشاطه [2].

وفي المساء أقيمت حفلة فنية بمسرح قرطاج شاركت فيها فرقة الفنون الشعبية التونسية وفرقة الإذاعة التونسية وفرقة الراشدية للمألوف، وقدّم السيد صالح المهدي الفرقة الليبية والتي ألقت عدة نوبات مألوف نالت إعجاب الحاضرين، كما قدم الفنان الليبي حسن عريبي كلمة أشار فيها إلى اهتمام ليبيا بهذا الفن [3]، ويعتبر هذا الملتقى فرصة للتعارف بين الفنانين من المغرب العربي ومحاولة التنسيق في هذا المجال؛ وذلك للمحافظة على أحد الفنون التي اشتهرت بها

---

(1) " مؤتمر المألوف الاندلسي لدول المغرب العربي "، مجلة الإذاعة الليبية، العدد 14،(طرابلس، وزارة الأنباء والإرشاد، 1سبتمبر 1964م)، ص15.

(2) نفس المرجع ، ص11.

(3) نفس المرجع و الصفحة.

المنطقة منذ القدم، وفي نهاية المؤتمر قام أعضاء الوفود بجولة سياحية للمناطق الأثرية في تونس.

ثم كانت الجلسة الختامية يوم 22أغسطس وتضمنت العديد من التوصيات، والتي أهمها تعيين لجنة دائمة لمواصلة الأعمال الخاصة بضبط المقامات والأوزان في المغرب العربي مع مقارنتها فيما بينها أولاً ثم مع ما هو مستعمل في البلاد العربية الشرقية.[1]

وتنفيذاً لقرارات مؤتمر المألوف سابق الذكر فقد عقد مؤتمر آخر في الجزائر في مدينة قسنطينة بتاريخ سبتمبر 1964م، وذلك لضبط الأوزان والمقامات المستعملة، وقد كانت اللجنة مكونة من السيد علي بابا عمر مندوباً عن الجزائر وحسن عريبي عن ليبيا وصالح المهدي عن تونس، وقد ضبطت اللجنة من قبل ملف تونس وملف الجزائر، وقد اعتذر عن حضور المؤتمر مندوب المغرب، وتم خلال هذا الملتقى جمع الأوزان والمقامات المستعملة في الجزائر وليبيا، وخلال هذا العمل أثيرت عدة مشاكل أخرى مثل الآلات الموسيقية المستخدمة في المألوف والتأليف الموسيقي، وتم الاتفاق على دراستهما في اللقاءات القادمة [2]، وبهذا الملتقى يكون قد تم إنجاز ملفات الدول الثلاث ليبيا وتونس والجزائر، وسوف تنتقل اللجنة إلى المغرب لإنجاز ملف المألوف بها.

وفي نفس المجال شاركت ليبيا في إحياء مهرجان المألوف بتونس المنعقد في يونية 1969م بمدينة تستور، وقد شاركت في الحفل من الجزائر فرقة ولاية قسنطينة الموسيقية، ومن تونس فرقة الراشدية وعدة فرق محلية تونسية، وفرقة المألوف الليبية، وكان برنامج المهرجان في الفترة الصباحية، تعقد اجتماعات بين رؤساء الوفود للنقاش حول المألوف، وفي الليل تُقام الحفلات، وقد نالت الفرقة الليبية إعجاب الحاضرين [3].

وفي حفل الاختتام حضر السيد سالم بن الأمين سفير ليبيا في تونس والسيد أحمد بن صالح كاتب الدولة للتخطيط والمالية والتربية بتونس، إضافة إلى السيد أحمد يونس نجم وأعضاء

---

(1) العمل، العدد 2790، بتاريخ 24 سبتمبر 1964م، ص2.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) لطفي عبد اللطيف ،" لقاء حار بين الإذاعة والسيد سالم بن لامين سفير ليبيا في تونس "، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد11، 1 يولية 1969م، ص11.

فرقته من ليبيا، وقد أعلن الفنان التونسي الكبير الأستاذ صالح المهدي عن منح الفرقة الليبية رقعة الشرف الأولى، وذلك تقديرًا للأداء الرائع الذي قدمته الفرقة الليبية للمألوف، وبهذه المناسبة ألقى السيد أحمد نجم رئيس الوفد الليبي كلمة حيًّا فيها مجهودات تونس في الإعداد لهذا المهرجان، وبعد نهاية المهرجان قامت الفرقة الليبية بالمشاركة في إحياء يوم ليبيا في معرض تونس الدولي الرابع، وقد أُعجب السيد أحمد بن صالح بأداء الفرقة الليبية وخاصة الفنان حسن العريبي، وعند سؤاله عن رأيه في الفن الليبي أجاب قائلاً أنا من طالب بأن تنشد المجموعة موشح (يالؤلؤا) من ألحان حسن عريبي، وهذا يؤكد إعجابه الكبير بهذا الفنان الليبي، وقد قامت الفرقة الليبية بإحياء عدة حفلات في صفاقس وقابس [1]، وذلك بناء على رغبة من الشعب التونسي في تلك المدن لتذوقهم لهذا الفن الليبي.

وفي إطار الفن المسرحي فقد شاركت ليبيا في فعاليات مهرجان المسرح الثالث لدول المغرب العربي، والذي أقيم في تونس بالمركز الثقافي الدولي بالحمامات وذلك 27 يولية سنة 1968م، وقد افتتح المهرجان السيد الشاذلي التقليبي وزير الثقافة والأخبار بجمهورية تونس، وقد حضر حفل الافتتاح الصحفيون ورجال الأعمال والمهتمون بالمسرح وأعضاء الفرق المشاركة، وقد شاركت تونس بمسرحية **(هاملت)** لشكسبير(Shakespear,s Hamlet) من ترجمة الدكتور الخميري وإخراج على بن عياد مدير فرقة البلدية [2].

وقد شاركت فرقة المسرح القومي الجزائرية بمسرحية كوميدية عنوانها **(قاعتان ومطبخ)** على ركح مسرح نابوليس بنابل، أما المغرب فقد شاركت فرقة المعمورة بمسرحية مأخوذة عن مسرحية **(تارتوف)** لموليير (Moliere, Tartuffe) ترجمها الفنان أحمد الطيب وأخرجها، وكانت كوميدية رائعة تعالج موضوع الشعوذة، أما الفرقة القومية الليبية للتمثيل والموسيقى فقد قدمت مسرحيتها **(حلم الجيعانين)** على مسرح نابوليس، وقد نالت الترتيب الأول مسرحية **(الكلاب)**

---

(1) لطفي بن لامين: " تقرير عن مهرجان تستور "، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد11، مرجع سابق ، ص ص 12، 13.

(2) أحمد النويري:" المهرجان الثالث لمسرح المغرب العربي "، مجلة الإذاعة الليبية، العدد 14، 15 اغسطس 1968م، ص38.

تأليف طون برتان وإخراج حاج عمار من الجزائر وهي تعالج التمييز العنصري، واتسمت بقوة الأداء والتمثيل وروعة الإخراج وحبكته[1].

أما بالنسبة للمسرح الليبي فقد اقتصرت مشاركته بمسرحيتين إحداهما (**حلم الجيعانين**) والثانية (**حسناء قوريني**)، وتعتبر المشاركة خطوة في الاتجاه الصحيح، لاكتساب الخبرات المسرحية من تمثيل وإخراج، وقد نال هذا العرض إعجاب الجمهور التونسي، كما كانت فرصة للممثلين الليبيين وللعناصر الفنية من مخرجين وغيرهم من اكتساب الخبرات باحتكاكهم بالممثلين والمخرجين في دول المغرب العربي والتي تتقدم على ليبيا في هذا المجال، وقد أثنت على هذا العمل جريدتا العمل والصباح التونسيتين.

وإضافة إلى مهرجانات المسرح المغربي فقد شاركت الفرقة القومية الليبية للتمثيل في العديد من الحفلات التي أحيتها في الشقيقة تونس، وقد عرضت عدة مسرحيات منها: (**اللي أظنه موسى ، أما فضيحة ، العسل المر**) [2] وقد نالت هذه المسرحيات استحسان الجمهور التونسي والمهتمين بالفن المسرحي، وتأتي هذه الزيارة في إطار تمتين أواصر الصداقة بين الشعبيْن الليبي والتونسي، والتي أخذت في النمو منذ حصولهما على استقلالهما، وتأسيس هياكل الدولة خاصة في المجال الثقافي.

و دأبت تونس على إحياء المهرجانات الفنية المختلفة والتي توليها اهتماماً كبيراً وقد سخرت لها الإمكانات المادية والفنية والإدارية الجيدة مثل المجمع الثقافي في الحمامات، والمسارح المجهزة في قرطاج والمنستير والتي تستوعب أعداداً كبيرة عند إقامة المهرجانات العالمية، وفي هذا الإطار فقد شاركت ليبيا في المهرجان الفني بالمنستير والذي يختص بالرقصات الفلكلورية، حيث تألفت الفرقة الليبية من عناصر من برقة وطرابلس وغدامس وفزان وهي عناصر الرقص والغناء والعزف، كما صحبت آلات موسيقية مثل الطبل والمزود والذاكرة،

---

(1) أحمد النويري: مرجع سابق ، ص39.

(2) " تقرير حول المهرجان الثالث للمسح المغرب العربي "، مجلة الإذاعة والتلفزيون، العدد 10، 15 يونية 1965م، ص12.

وقد أوردت جريدة العمل التونسية تقريراً عن الأدوات الموسيقية والملابس التي تستخدمها الفرقة الليبية [1].

وحضر فعاليات هذا المهرجان العالمي للفلكلور السيد عبد اللطيف الشويرف وزير الأنباء والإرشاد في الحكومة الليبية، وقد تأثر بما رأى من فرق فنون شعبية من مختلف أنحاء العالم، وعند عودته إلى ليبيا قرر إنشاء فرقة للفلكلور الشعبي الليبي[2]، حتى تستطيع ليبيا أن تمثل بفرقة وطنية محترفة أسوة بالدول الأخرى، وهذا راجع إلى التواصل بين البلديْن الشقيقيْن في هذا المجال.

كما شاركت ليبيا في مهرجان قرطاج للفلكلور الشعبي الثالث المنعقد في 9 يولية 1965م بمسرح أنطونيوس الأثري بقرطاج، وقد افتتح المهرجان السيد الحبيب بورقيبة والسيد الشاذلي القليبي كاتب الدولة للشئون الثقافية، وقد بلغ عدد الدول المشاركة تسع دول من بينها ليبيا وتونس وتركيا وبلغاريا وألمانيا واليونان والتي افتتحت فرقتها العروض الفنية، وقد شاركت الفرقة الليبية بعدة رقصات عبَّرت عن الموروث الثقافي الليبي ومنها رقصة الغزالة، و حيَّا الجمهور التونسي الفرقة الليبية على الأداء الرائع، وقد ألقى أحد أعضاء الفرقة الليبية قصيدة أشاد فيها بتشجيع الرئيس بورقيبة للفن سواء كان على مستوى تونس أو على المستوى العالمي، وقد اختتمت السهرة بأداء مميز للفرقة التونسية للفنون الشعبية [3].

وبالمقابل فقد قامت العديد من الفرق الشعبية في تونس بزيارة ليبيا وإحياء العديد من الحفلات خاصة في المناسبات مثل إحياء يوم تونس في معرض طرابلس الدولي، حيث دأبت الفرق التونسية بالمشاركة السنوية فيه، ففي مارس 1965م قدَّمت الفرقة التونسية للفلكلور الشعبي [4] عرضاً نال إعجاب الجمهور وذلك في معرض طرابلس الدولي، كما تشارك الفرق

---

(1) العمل العدد 2452، 24 أغسطس 1963م، ص2.

(2) عبد اللطيف الشويرف: " مهرجان الفلكلور بالمنستير "، مجلة الإذاعة الليبية، العدد الثامن، سبتمبر 1963م، ص9.

(3) الصباح، افتتاحية، العدد 4050، بتاريخ 10 يونية 1965م، ص1.

(4) " تقرير حول معرض طرابلس الدولي "، ليبيا الحديثة، العدد 15، 20 مارس 1965م، ص6.

التونسية للفنون الشعبية في إحياء الحفلات بمناسبة عيد الاستقلال في ليبيا والذي يصادف يوم 24 ديسمبر من كل سنة.

وفي مجال الغناء فقد زار العديد من الفنانين الليبيين تونس والعكس، ففي ليبيا يشارك مجموعة من الفنانين والفنانات من تونس في إحياء الحفلات، وأهمها أعياد الاستقلال حيث تنتشر الاحتفالات في العديد من المدن الليبية للتعبير عن الفرحة بهذه المناسبة. ففي الذكرى السابعة عشرة لاستقلال ليبيا شارك في إحياء الحفلات كل من الفنان يوسف التميمي والفنانة نعمة والفنانة سلاف [1].

كما نال شهرة كبيرة في تونس العديد من الفنانين الليبيين والذين برزوا في هذا المجال وأصبح لديهم جمهور كبير من المتابعين لفنهم وأدائهم، ومن هؤلاء الفنان بشير فحيمة والذي يُعرف بشير فهمي، وقد قدَّم هذا الفنان الملحن والمؤلف العديد من الأعمال إلى الفنانين التونسيين، منهم الفنانة شافية رشدي والفنانة حسيبة رشدي والفنان الهادي الجويني [2]، والفنان محمد الجموَسي والذي ألَّف له أغنية (**كيف تجينه**) والتي تبث في الإذاعة التونسية وكذلك ألَّف أغنية (**لاموني**) [3] والتي تبث أيضاً في الإذاعة التونسية.

كما برز الفنان الليبي أحمد شاهين في مجال فن المألوف حيث كان أحد العناصر المهمة في فرقة المألوف بالإذاعة التونسية، وبعد عودته إلى ليبيا انضم إلى فرقة الموشحات والمألوف بالإذاعة الليبية،، وهو ينحدر من أسرة طرابلسية لها اهتمام كبير بالموشحات الأندلسية والمألوف، وإضافة إلى هذا كانت هناك إحدى العناصر النسائية الليبية والتي عرفتها الساحة الفنية في تونس وهي الفنانة (**النجمة الطرابلسية**) والتي كانت رفيقة الفنانة صليحة التونسية، وقد كانت تعمل ضمن فرقة الرشيدية، وكذلك عملت بالإذاعة التونسية [4]، وقد ساهمت في خدمة الفن بتونس وحافظت على الطابع الشعبي الذي اشتهرت به.

---

(1) الصباح، العدد 5075، مرجع سابق، ص7.

(2) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص78.

(3) محمد نجيب عبد الكافي: مرجع سابق، ص117.

(4) إبراهيم أحمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص79.

وقد انتقلت العديد من كلمات الأغاني بين الشعبيْن فيذكر الأستاذ محمد المرزوقي بعض الأمثلة لتبادل الأغاني بين الشعبيْن منها أغنية تونسية انتقلت إلى ليبيا تقول كلماتها:

بهلول من يزرع الفول .. ما بين قفصه ولا لا

وبهلول من يأخذ الفول.. في صاحبه رأس ماله.

وفي المقابل انتقال عدة أغاني من ليبيا إلى تونس منها ما يُتغنى به في عاشوراء وهي:

ها طار غومة طار.. نقلوه في مشوار [1].

كما تغنت الفنانة التونسية الكبيرة **صليحة** بأغنية ليبية تُعتبر من أشهر أغانيها وهي أغنية **بخنوق بنت المحاميد عيشة** [2]، وهذه بعض الأمثلة عن التأثير والتأثر في المجال الثقافي بين الشعب التونسي وشقيقه الشعب الليبي.

ومما سبق نستنتج أن الصلات الثقافية قد تطورت ونمت أولاً بعد حصول البلديْن على استقلالهما وثانياً بعد اكتشاف النفط في ليبيا، فعند الاستقلال أصبح الاتصال ميسراً وغير مراقب كما في السابق، كما يلاقي التشجيع والاهتمام من الحكومتيْن، وعند اكتشاف النفط توسعت ليبيا في مجال التعليم وأنشأت المئات من المدارس والمعاهد، وقد تطلب هذا إعارة مدرسين من الشقيقة تونس لتغطية هذا النقص، كما أصبحت لها القدرة المادية على إيفاد مئات الطلبة إلى الخارج وكان جزءاً منهم يتجه إلى تونس، وعلاوة على هذا فقد شهدت باقي المجالات الثقافية تواصلاً أكثر كثافة بفعل التقارب الحاصل بين الدولتيْن في مجالات العلاقات المختلفة.

---

(1) محمد المرزوقي: " عرض لكتاب الأدب الشعبي في ليبيا " مرجع سابق، ص7 .

(2) عبد العزيز فرج نجم: مرجع سابق، ص 7.

الخاتمة

خلصت الدراسة الموسومة بالعلاقات الليبية التونسية "دراسة لدور النفط وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية (1951م-1969م) "إلى النتائج الآتية:

عانى الاقتصاد الليبي قبل النفط من العجز المستمر نظراً للموارد المحدودة للدولة، والتي أخذت تعمل بشتى الطرق لبناء هياكل الدولة الرئيسة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حسب الإمكانات المتاحة، فقد اعتمدت على المساعدات الخارجية لسد العجز في الميزانية وتغطية تكاليف بعض المشروعات. ولقد لجأت الدولة إلى عملية استكشاف الموارد الطبيعية خاصة وأن المعلومات الجيولوجية الإيطالية تؤكد وجود آثار للنفط في بعض المناطق، وبعد تحقق الاستقرار السياسي للبلاد أصبح بالإمكان استقدام الشركات النفطية والشروع في عمليات الاستكشاف.

سنّت الحكومة الليبية قانون المعادن في عام 1953م؛ وذلك بهدف توفير دراسات استكشافية عن الأماكن المحتمل احتواؤها على النفط، وعند استقرار أوضاع الصناعة النفطية في العالم في تلك الفترة ؛ أصدرت ليبيا قانوناً للنفط سنة 1955م، وقد احتوى على إغراءات للشركات النفطية لتحفيزها على التعاقد، وشملت المزايا الإعانة التعويضية واعتماد حصة الحكومة من الأرباح على أساس الأسعار الفعلية السائدة في السوق، وكذلك استرجاع المصروفات، وبناء على هذا الاتفاق أصبحت حصة الحكومة الليبية لا تتجاوز 30% من قيمة النفط المنتج.

عند تأسيس منظمة الأوبك واشتراك ليبيا فيها قامت بتعديل حصة الدول المنتجة، ففي 20 نوفمبر 1965م أصدر مرسوم ملكي بتعديل قانون النفط حسب قرار منظمة الأوبك، وقد عارضت بعض الشركات هذا المرسوم ثم رضخت للأمر الواقع، وقد زادت نسبة ليبيا من الإنتاج بفعل هذا التعديل إلى 50% من قيمة النفط المنتج. وتعتبر هذه خطوة جيدة لاسترجاع الثروة الوطنية التي كانت تذهب للشركات النفطية .

استثمرت الحكومة الليبية العائدات النفطية المتزايدة بصورة كبيرة جداً، حيث وصلت الصادرات في عام 1962م نحو 65 مليون برميل، وارتفعت سنة 1965م إلى 628 مليون برميل، ووصلت في عام 1969م إلى 1120 مليون برميل، وكان الاستثمار يشمل القطاع

النفطي وتمثَّل في إنشاء خمسة موانئ نفطية وشبكة أنابيب من الحقول إلى الموانئ، كما أقيمت بعض الصناعات النفطية كمصفاة النفط في البريقة ومعمل لتصنيع الغاز الطبيعي، كما ألزمت الشركات بتدريب العمالة المحلية في المجال النفطي، وإرسال بعض من العمال للتدريب في الخارج، كما أعدت خطة خمسية للتنمية (1963م- 1968م) تشمل إنجاز مشاريع عديدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والمرافق والتعليم والشئون الاجتماعية.

إن اكتشاف النفط أحدث تغيراً في بُنّية الاقتصاد الليبي بصورة جذرية، حيث كانت الميزانية الليبية تعاني من عجز مستمر منذ الاستقلال حتى الشروع في تصدير النفط، وقد كان العجز يغطى جزءاً منه عن طريق المساعدات الأجنبية، ووقف هذا عائقاً أمام تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها البلاد. ومنذ السنة المالية 62- 1963م انتهى العجز المستمر التي عانت منه الميزانية، وأصبح الدخل القومي يحقق فائضاً يزيد عن المبالغ المرصودة للميزانية.

تطورت الإيرادات النفطية بوتيرة أسرع من المتوقع، حيث بلغ مجموع الإيرادات المحلية سنة 62- 1963م نحو 31 مليون جنيه، منها 2 مليون جنيه من إيرادات النفط، وارتفعت سنة 65- 1966 م إلى 126 مليون جنيه، منها83 مليون جنيه من إيراد النفط، ووصلت في سنة 68- 1969م إلى 345 مليون جنيه، منها 275 مليون جنيه إيرادات النفط، ومن الواضح هنا التطور السريع للإنتاج النفطي؛ والذي أدى إلى تراكم كميات كبيرة من النقد الأجنبي، والذي ساهم في ازدهار النشاط التجاري، وتوسيع القاعدة الاقتصادية في ليبيا بإنجاز العديد من المشاريع في الصناعة والزراعة والبنية التحتية، وأصبح الاقتصاد الليبي يحقق نسبة نمو متزايدة.

أكدت الدراسة إن اكتشاف النفط في ليبيا أدى إلى تغيير اتجاه دفة الحركة السكانية بين البلدين، فقبل النفط كان اتجاه الهجرة المعتاد نحو تونس؛ وذلك لدوافع أغلبها اقتصادية، وعند اكتشاف النفط انعكس اتجاه الهجرة لأول مرة منذ مئات السنين باتجاه ليبيا، بحثاً عن فرص العمل التي كانت نتاج الطفرة النفطية في ليبيا.

أدى اكتشاف النفط في ليبيا إلى تدفق العمالة التونسية بأعداد كبيرة إلى البلاد؛ وذلك للحصول على فرص العمل، بعد أن انتشرت البطالة في تونس ووصلت إلى 20%من إجمالي

العمالة سنة 1966م، حيث رُصد 220 ألف عاطل عن العمل حسب الإحصاءات الرسمية، فقامت الحكومة التونسية بتوثيق العلاقات الاقتصادية مع ليبيا؛ وذلك بهدف الحصول على فرص عمل لحل مشكلة البطالة، وكذلك لحصول شركاتها على عقود مجزية تنعش الاقتصاد التونسي الذي يعاني من الركود، وقد تعاونت الحكومة الليبية في هذا الشأن، ومكّنت الآلاف من العمالة التونسية بالعمل في ليبيا، إلا أن الحالة الاقتصادية السيئة دفعت بعشرات الآلاف من العمالة التونسية بالدخول بطريقة غير شرعية إلى ليبيا عبر التسلل من منافذ غير رسمية، وقد شكلت هذه الظاهرة مشكلة للبلديْن دون وجود حل جذري لها سوى الترحيل.

اوضحت الدراسة إن اكتشاف النفط في ليبيا انعكس ايجابياً على الاقتصاد التونسي، فقد ساعدت تحويلات العمالة التونسية من النقد الأجنبي في تنشيط الاقتصاد التونسي، وساهمت في تمويل مشاريع التنمية التي تنجزها الحكومة التونسية، وقد بلغت عائدات العمالة التونسية المرتبة الثالثة بعد السياحة والنفط ضمن موارد الاقتصاد التونسي الرئيسة، وتأتي ليبيا في المرتبة الثانية من حيث قيمة التحويلات المالية للعمالة التونسية بالخارج.

صاحب دخول الشركات النفطية إلى ليبيا ازدياد عدد الطبقة العاملة الليبية؛ وأدى هذا إلى تفعيل عمل الحركة النقابية الليبية، والتي أخذت في الدفاع عن حقوق العمالة الليبية، وأقامت علاقات مع نظيرتها في تونس اتسمت بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وقد كان لتواصل الحركتين النقابيتين آثاراً مهمة، فقد ساهمت الحركة النقابية التونسية في تدريب الكوادر الإدارية المختصة بالعمل النقابي في ليبيا، كما نُسقت جهودهما فيما يختص بالقضايا القومية كقضية الجزائر، فأيّدت استقلالها وأعلنت الإضرابات في الموانئ وامتنعت عن استقبال السفن الفرنسية، وقد تضامنت الحركتان تجاه المضايقات التي تعرضت لهما من قبل حكومتي بلديهما. كما قامت الحركتان بمحاولة إنشاء تكتل نقابي لدول شمال إفريقيا.

بينت الدراسة تجاوب الجمهورية التونسية بشأن تقديم المساعدة الفنية إلى ليبيا، حيث عملت على تقديم الخبرات المختلفة، والتي تتوفر لديها في مجالات الزراعة والثروة البحرية والصناعة، حيث إن ليبيا تعاني من انعدام الكوادر الفنية في المجالات المذكورة في بداية الاستقلال، وقد احتاجت إلى هذه الخبرات خاصة في مجال صيد وصناعة الأسماك، وصناعة زيت الزيتون، وكذلك

الخبرات في مجال الزراعة من مرشدين زراعيين وغيرها، وعند إنتاج النفط أخذت ليبيا في إيفاد الموظفين في مجالات الإرشاد الزراعي والمجالات الصناعية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي.

أكدت الدراسة على إن الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجال الاقتصادي والاجتماعي ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين في المجالات المذكورة، فادت إلى تطوير تجارة الصادرات التونسية تجاه ليبيا، كما أمنت فرص عمل لآلاف من العمالة التونسية، في حين لم تفعل بعض بنود هذه الاتفاقيات خاصة في مجال تحويل الأموال، والتي أثرت سلبياً على أفراد الجالية الليبية بتونس، كما يلاحظ على هذه الاتفاقيات أنها فُعِلَّت في أغسطس 1963م وهذا يتزامن مع تطور الانتاج النفطي في ليبيا، وتحول ليبيا إلى دولة منتجة للنفط على مستوى العالم.

وفي مجال التجارة بين البلديْن فقد تمثلت الصادرات الليبية إلى تونس في المنتجات الحيوانية والزراعية، والتي كانت عماد الاقتصاد الليبي قبل النفط، وقد تألفت من الحيوانات الحية (الضأن والماعز) والجلود والأصواف والفول السوداني وزيت الزيتون، وأحياناً تُصدر كميات من منتوج الشعير، وقد كانت الصادرات رهينة المواسم الجيدة المتعلقة بالعوامل المناخية.

بينت الدراسة تأثير النفط على الانتاج المحلي التقليدي في ليبيا، حيث تقلصت الكميات المصدرة من السلع إلى تونس بعد اكتشاف النفط، فقد ترك عدد كبير من العمال مزارعهم وتوجهوا إلى المدن للحصول على الوظائف، وقد دخل النفط في بعض السنوات ضمن السلع المصدرة إلى تونس، وبصفة عامة فإن كمية وقيمة السلع المصدرة إلى تونس قليلة مقارنة بما تصدره تونس إلى ليبيا، وقد كانت معظم الصادرات الليبية تتجه نحو الدول الأوروبية خاصة إيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة ثم فرنسا، وأغلب هذه الصادرات هي المنتجات النفطية.

شجع انتاج النفط في ليبيا- وما احدثه من ثورة اقتصادية- على ازدياد الصادرات التونسية إلى ليبيا، والتي تتألف أغلبها من المنتجات الحيوانية والزراعية، فتوافد العمالة الاجنبية على ليبيا شكل ضغطا على السوق المحلي أدى إلى التوسع في الاستيراد، كما ساهم في ذلك ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن الليبي، ولهذه الاسباب ارتفعت كمية الصادرات التونسية إلى ليبيا ، والتي شملت الحيوانات الحية والفواكه والخضراوات وزيت الزيتون ودقلة النور وبعض المنتجات الصوفية ومواد البناء.

أدركت الحكومة التونسية الانتعاش الهائل الذي يشهده الاقتصاد الليبي؛ فبادرت بإرسال بعثة تجارية إلى ليبيا لتقوم بأعمال الدعاية للمنتجات التونسية، كما حرصت على المشاركة في معرض طرابلس الدولي الذي يُقام سنوياً حيث عرضت السلع التونسية؛ وذلك بهدف تعريف المستهلك الليبي بها وإقباله على شرائها، وبهذه المجهودات ارتفعت الصادرات التونسية إلى ليبيا خلال الفترة من 1961م إلى 1969م حيث وصلت إلى 6454188 دينار بما نسبته 8% من إجمالي الصادرات التونسية، وقد احتلت ليبيا المرتبة الرابعة في قائمة الصادرات التونسية، وهذا يوضح جلياً مجهودات تونس في تنشيط تجارتها الخارجية نحو ليبيا، كما يبين إفساح المجال من قبل الحكومة الليبية للصادرات التونسية وحتى المنافس منها للسلع المحلية.

إن اهتمام تونس بتجارة الصادرات نابع من تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد التونسي والذي يعاني من تباطؤ مستمر خلال الفترة قيد البحث، ففي الفترة من 1951م حتى 1969م كان الميزان التجاري لتونس يعاني عجزاً دائماً، وقد زاد من حدة هذا الأمر المشاريع التي تنجزها تونس في مجال التنمية، وللتخفيف من حدة الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد، عملت على تسهيل دخول منتجاتها إلى السوق الليبي، فعقدت اتفاقية تجارية بين ليبيا وتونس في يونية 1961م تضمنت عدة مواد تسمح فيها بتصدير سلع معينة إلى السوق الليبي والعكس، ونتيجة هذه المجهودات ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ سنة 1963م وتزامن ذلك مع بداية تصدير النفط الليبي، وقد بلغ حجم التبادل التجاري سنة 1960م نحو 102911 دينار، وارتفع سنة 1966م إلى أربعة ملايين دينار، وتجاوز 7.5 مليون دينار سنة 1969م، وهذا يوضح جلياً دور النفط في تنشيط تجارة الصادرات التونسية تجاه ليبيا.

شهدت تونس تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الليبيين الذين توافدوا إليها؛ بسبب سوء الأحوال الاقتصادية قبل اكتشاف النفط، ، وقد اندمج الليبيون في المجتمع التونسي تلقائياً دون حواجز، وقد يسّر ذلك وحدة الدين والثقافة واللغة والمصير المشترك، وأضيفت شريحة جديدة إلى النسيج الاجتماعي التونسي، وإن هذه الهجرة لم تكن من فئة محددة من المجتمع، بل تميزت بالتنوع فشكل العمال والفلاحون العدد الأكبر منها، كما ضمت التجار ورجال السياسة والفن والفقه.

مارس الليبيون بتونس نشاطات متنوعة، كان على رأسها النشاط الفلاحي حيث يزاوله أغلب الليبيين يليه العمل في الشركات والمناجم، ثم التجارة والعمالة اليومية وبعض الأعمال الأخرى، وقد اعتمد الليبيون على مجهودهم الخاص ولم يكونوا عالة على الشعب التونسي، فقد اصطحب العديد منهم ما بقى من ثرواتهم الحيوانية وغيرها، كما تمكَّن عدد كبير منهم من الحصول على فرص عمل مختلفة أغنتهم عن الحاجة، وكونوا ثروات خاصة بهم.

أما عن التوزيع الجغرافي للمهاجرين الليبيين فقد كان انتشارهم يتركز في المناطق الزراعية خاصة في الشمال، وبعض المدن الكبرى مثل تونس العاصمة حيث فرص العمل المتاحة، إضافة إلى الجنوب التونسي في مناطق مناجم الفوسفات حيث توجد بها عمالة ليبية كثيرة، وعند استقرار الليبيين بتونس وتفاعلهم مع المجتمع التونسي، برزت العديد من الشخصيات الليبية التي تبوأت مكانة مرموقة في الدولة التونسية مثل السيد الحبيب بورقيبة، والسيد الباهي الأدغم والمناضل السيد علي الزليطني، وكذلك اشتهر العديد في مجالات الفن والأدب.

كانت نتيجة التعايش والتفاعل بين المهاجرين الليبيين والشعب التونسي؛ هو حدوث المصاهرة بين العائلات الليبية والتونسية، وقد ساعد على ذلك تشابه العادات والتقاليد والديانة الواحدة، وأدى هذا الترابط إلى توثيق العلاقات الاجتماعية بين أبناء الشعبيْن.

وباكتشاف النفط أصبحت ليبيا موطن جذب للمهاجرين الليبيين وللعمالة التونسية، فتحركت جموع المهاجرين من المناطق التي تنعدم فيها فرص التقدم الاقتصادي إلى ليبيا حيث النشاط الاقتصادي وفرص العمل المغرية، ولهذا عاد الآلاف من الليبيين إلى موطنهم الأصلي، حيث فرص العمل المتوفرة وارتفاع مستوى المعيشة.

واجه البلدان مشكلة العمالة غير الشرعية التي تدفقت إلى ليبيا بعد اكتشاف النفط، والتي كان يدفعها قلة الموارد المحلية، وصعوبة الحصول على الحاجات الأساسية للسكان، فبالنسبة لليبيا يُعتبر دخول البلاد بطرق غير رسمية جريمة يعاقب عليها القانون، كما أن تدفق عشرات الآلاف من العمالة ينافس العمالة المحلية ويؤدي إلى حدوث البطالة، وبالنسبة إلى تونس فلا تستفيد الدولة من الضرائب التي تؤديها العمالة بالخارج، حيث إن العمالة لا تعبر من المنافذ الرسمية، وبذلك تدخل بضائع رخيصة الثمن تنافس المنتجات المحلية.

أدى تفاعل العلاقات بين البلدين إلى تعزيز التواصل والتضامن بين الشعبين في أوقات السلم وخلال الأزمات، وقد أصبحت سُنة متبعة بين الشعبين والحكومتين؛ وذلك نتيجة للعلاقات الحسنة التي تطورت بعد الاستقلال، فلم يتوان البلدان في تقديم المساعدات في حالات الحروب والكوارث الطبيعية، فنجد أن البلد الآخر يُقدم المساعدات للبلد المتضرر، ويقدم الدعم المعنوي والسياسي إذا تطلب الأمر ذلك كما في أحداث بنزرت.

بالرغم من توقيع اتفاقية ثقافية بين ليبيا وتونس سنة 1957م وإشارتها إلى تبادل الأساتذة في مجال التعليم إلا أن إعارة مدرسين تونسيين لليبيا كانت محدودة جداً، حيث إن العلاقات في تلك الفترة حتى تصدير النفط قد أصابها بعض الفتور، وإضافة إلى هذا فإن بطء النمو في قطاع التعليم قلَّل الطلب من استقدام المدرسين من الخارج؛ وذلك يرجع إلى سوء الأحوال الاقتصادية.

بينت الدراسة تأثير النفط على تدعيم العلاقات الثقافية بصفة عامة وفي مجال التعليم بصفة خاصة، فقد تدفق المدرسين التونسيين إلى ليبيا بعد الدخول في مرحلة الإنتاج الفعلي للنفط والشروع في تنفيذ الخطة الخمسية 1963– 1968م، وما تضمنته من إنشاء المؤسسات التعليمية بأعداد كبيرة؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في تدريس بعض المواد، وتطلب هذا التوسع في إعارة المدرسين خاصة من تونس.

كان التعاقد مع المدرسين التونسيين يتم عن طريق التعاقد المباشر مع المعْنِي، وفي هذه الحالة تكون أغلب العقود محلية، أو بالاتفاق مع الحكومة التونسية على إعارة مجموعة من المدرسين، وعادة تكون العقود في هذه الحالة (عقد مغترب)، ويتميز براتب أعلى من العقد المحلي، ومدة زمنية أطول تقدر بسنتين في حين أن مدة العقد المحلي لا تتجاوز سنة واحدة، وإضافة إلى هذا يُمنح المتعاقد المغترب تذاكر سفر وتأمين طبي ،وإمكانية تحويل مدخراته عبر الحوالات البريدية، وقد كانت معظم التخصصات المرغوبة هي اللغة الفرنسية والتخصصات العلمية مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء، ويلاحظ اهتمام الحكومة التونسية بالحصول على امتيازات مادية مجزية للمدرسين المعارين.

وخلال الفترة النفطية في ليبيا تم إيفاد العشرات من الطلبة الليبيين للدراسة بتونس في المجالات التي حققت فيها تقدماً مثل السياحة والرياضة والموسيقى، وهي التي تتوافر فيها

الإمكانات اللازمة للتدريب والدراسة ويغلب عليها الطابع النظري، ويأتي هذا في إطار تعزيز العلاقات الثقافية من جهة، وكذلك دعم الاقتصاد التونسي من جهة أخرى، حيث إن الدراسة والتدريب يتطلبان مصاريف باهظة تدفعها الحكومة الليبية، وعلاوة على هذا يوجد عدد من الطلبة الليبيين يدرس أغلبهم في جامع الزيتونة وبعض الجامعات، وهم غالباً أبناء الجالية الليبية في تونس، وقد أدى هذا التفاعل إلى تبادل الزيارات بين الطلبة والمدرسين في كلا البلدين وتوثيق العلاقات الثقافية.

وفي المجال الإعلامي تجسَّد التعاون بين الشعبيْن في تقديم الخبرات الفنية التونسية إلى ليبيا خاصة بعد أن توفرت الموارد المالية في ليبيا وافتتاح الإذاعة المرئية الليبية، وما صاحبها من إنشاء المؤسسات الداعمة لعمل الإذاعة كمعهد الموسيقى، والذي عمل به العديد من العناصر التونسية ذات الخبرة في هذا المجال، كما عملت في الإذاعة المسموعة والمرئية حيث أُتيحت فرص العمل برواتب مجزية.

أدت الإذاعة دورها في تعزيز العلاقات الليبية التونسية على جميع الأصعدة، حيث نقلت لقاءات بين مسؤولي البلدين لتوضيح سير العلاقات بين البلدين والصعوبات التي تعترضهما، حتى يُتاح للمواطن تتبع تطور العلاقات الليبية التونسية، كما أدت الصحافة في البلدين دوراً كبيراً في توثيق العلاقات بين الشعبين بمتابعة تفاعل العلاقة بينهما، حيث رصدت الأحداث الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كما تعرض الأزمات التي قد تحدث بين البلديْن.

كما أن الصلات الثقافية بصفة عامة وفي مجال الأدب بصفة خاصة قد شهدت اهتماماً كبيراً من حكومتي البلدين؛ فأقيمت المؤتمرات على نطاق دول المغرب العربي، حيث كانتا ليبيا وتونس سبّاقتين في هذا المجال، فقد أقيم بليبيا مؤتمر أدباء المغرب العربي، واستضافت تونس مؤتمر القصاصين على مستوى المغرب العربي، وقد أدى ذلك إلى انتشار الإنتاج الفكري والأدبي بين هذه الدول، وفي هذا الإطار شهدت البلدان مشاركات متبادلة في المجال الفني، وخاصة الفلكلور الشعبي حيث أحيت الفرق الشعبية للبلدين العديد من الاحتفالات بينهما، وبصفة عامة فقد شهدت المجالات الثقافية كافة في البلدين تواصلاً أكثر كثافة؛ وذلك بفعل التقارب الحاصل بين الدولتين في ميادين العلاقات المختلف

إن اكتشاف النفط في ليبيا اثر بشكل عميق على مجريات العلاقة بين البلدين، فقد انعكس هذا التغير في هيكلية الاقتصاد الليبي ايجابياً على الاقتصاد التونسي بصفة خاصة، والذي كان يعاني من بطء في النمو وندرة في الموارد، وقد ساهم النفط الليبي في انتعاش الاقتصاد التونسي، وخلق قاعدة اقتصادية بين البلدين تساهم في تمتين العلاقات بينهما.

بيان بملاحق الرسالة

العنـــــوان	رقم الملحق
برقية الاتحادات النقابية لشمال افريقيا إلى الأمم المتحدة.	1
مؤتمر نقابات المغرب العربي.	2
طلب اختيار الجنسية الليبية بموجب الاتفاقية الليبية التونسية.	3
التعاقد مع مجموعة من المدرسين التونسيين	4
ايفاد موظف في دورة تدريبية.	5
انتداب خبير تونسي .	6
بطاقة بيانات مواطن ليبي مقيم في تونس.	7
تقرير امني عن السيد / مصباح بن العجيلي علي.	8
طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم مصباح بن العجيلي علي.	9
طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم محمد بن بلقاسم بن أحمد	10
طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم علي عبدالرحمن بن مسعود.	11
شهادة بالدخول إلى الاراضي التونسية.	12
شهادة اثبات شخصية من شيخ الطرابلسية.	13
تقرير امني باللغة الفرنسية عن مواطن ليبي.	14
طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم بشير بن إبراهيم بن أحمد.	15
طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم إبراهيم بت أحمد الفرجاني.	16
خريطة ليبيا السياسية.	17
خريطة تونس السياسية.	18
خريطة تبين حقول وموانئ النفط في ليبيا.	19
خريطة تبين المواصلات في ليبيا.	20

21	خريطة تبين المواصلات في تونس.
22	خريطة تبين مناطق استقرار الليبيين في تونس
23	خريطة تبين مناطق استقرار التونسيين في ليبيا.
24	معاهدة اخاء وحسن جوار بين المملكة التونسية والمملكة الليبية
25	اتفاقية تجارية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.
26	اتفاقية المواصلات بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.
27	اتفاقية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
28	اتفاقية الحجر الزراعي بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.
29	اتفاقية في مجال الصناعات الكيماوية.
30	اتفاقية الاقامة بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.
31	اتفاقية في شان مسائل الجنسية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.
32	الجداول الوارده في البحث

ملحق رقم (1) برقية الاتحادات النقابية لشمال افريقيا إلى الأمم المتحدة.

برقية موجهة من رئيس المؤتمر العمالي لشمال افريقيا

الى ..

الكاتب العام للامم المتحدة نويورك	رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة نويورك
الوفد التونسي بالامم المتحدة	الوفد المغربي بالامم المتحدة ....
وفد جبهة التحرير الجزائري بالامم المتحدة	الرئيس (Jeany) للوفد الامريكي بالامم المتحدة
رئيس الجمهورية الفرنسية باريس	صاحب الجلالة ملك المغرب محمد الخامس ،الرباط
الرئيس الحبيب بورقيبة تونس	Intercoufed - Bruxelles

نص البرقيــــة

*****

الندوة النقابية لشمال افريقيا

الاتحاد المغربي للشغل ، الاتحاد العام الجزائري للشغل

الاتحاد العام التونسي للشغل ، الاتحاد العام الليبي للشغل ،

المنعقدة بطنجة : 20 – 21 – 22 – اكتوبر 1957.

تندد بأعمال القرصنة المرتكبة في حق مسئولي جبهة

التحرير الوطنية الجزائرية ،في طريقهم الى تونس على متن الطائرة

المغربية من أجل التباحث عن حل سلمي للنزاع الفرنسي الجزائري.

تطــــالب بتحـــريـــرهم عـاجلا .

رئيس المؤتمر العمالي لشمال افريقيا

ملحق رقم (2) مؤتمر نقابات المغرب العربي.

Réunion syndicale Maghreb Tunis 28.29 juillet

الاتحاد العام التونسي للشغل (4)

تونس في 29 جويلية 1969

- بـــــلاغ -

شعورا بالمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق الحركة النقابية في بناء المغرب العربي •

وتقديرا للدور الهام الذي يجب ان تقوم به المنظمات النقابية في بلدان المغرب العربي الى جانب المجهودات التي تبذلها حكومات البلدان الاربعة •

عقدت المنظمات النقابية = الاتحاد المغربي للشغـــل

الاتحاد العام للعمال الجزائريين

الاتحاد العام التونسي للشغل

الاتحاد الوطني للعمال بليبيــا

ملتقى بدار الاتحاد العام التونسي للشغل يومي 28و 29 جويلية 1969 حضرتــــه وفود عن المنظمات المذكورة قصد التشاور وتبادل الرأي حول الوسائل التي تمكنهـــا من تأدية رسالتها التاريخيــة •

وقد تناولت المحادثات موضوع تنسيق الجهود بينها لتحقيق المزيد مـــن الفاعلية •

وقد تم الاتفاق علــــى•

1) ـــ عقد جلسات سنوية بين المنظمات النقابية الاربع وفي اعلى مستوياتهـــا وتكون في الاسبوع الاول من جانفي من كل سنة وتنعقد بمختلف بلاد المغرب العربي بصفة دورية وتقرر في هذا الصدد ان ينعقد الاجتماع المقبل في طرابلس ليبيــا ؛

2) ـــ تنظيم ملتقيات للتكوين النقابي تشارك فيها اطارات من المنظمـــات الاربع وذلك مرة في السنة في النصف الثاني من شهر جويلية وتنعقد دوريا في البلدان الاربعــة •

3) ـــ العمل على تحقيق مشاركة المنظمات النقابية فعليا في الاجتماعـــات التي تنعقد على المستويات الرسمية لتشييد المغرب العربي •

•••/•••

4) - تبادل الوثائق في ميدان التشريع الاجتماعي وقوانين الشغل والعقود المشتركة ونظام التعاونيات والضمان الاجتماعي وقوانين الوظيفة العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمخططات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المحاضرات والدروس التي تلقى بمختلف مدارس التكوين النقابي والصحافة النقابية .

ومن ناحية اخرى فقد تطرقت المداولات الى موضوع الوحدة النقابية الافريقية باعتبارها هدفا لجميع العمال الافارقة وتقرر مواصلة الحوار حوله في مناسبات اخرى .

واغتنم المشاركون الفرصة للتعبير من جديد عن تأييدهم الكامل للكفاح التحريري الذي يخوضه الشعب الفلسطيني المكافح من اجل استرجاع وطنه .

ويؤكدون ضرورة دعم هذا النضال من طرف الشعوب العربية مهما كان الثمن .

وبعد استعراضهم كذلك للحالة التي تعانيها الشعوب المناضلة ضد السيطرة والاستعمار والتمييز العنصري والتدخلات الاجنبية سواء أكان ذلك في افريقيا بروديسيا وانغولا والموزمبيق وافريقيا الجنوبية او في اسيا بالفيتنام أو بمختلف البلاد الاخرى من العالم .

ويعلنون عن تأييدهم وتضامنهم مع هذه الشعوب في نضالها المقدس من اجل كرامة البشر واحترام حقهم في تقرير المصير .

وفي الختام بارك الجميع هذا اللقاء الذي تحققت فيه نتائج ايجابية في جو اخوي ملؤه المحبة والصراحة معلنين باسم منظماتهم عن عزمهم على تنفيذ كل المقررات التي تم عليها الاتفاق في انتظار قطع خطوات اخرى في المستقبل .

الاتحاد المغربي للشغل	الاتحاد العام للعمال الجزائريين	الاتحاد العام التونسي للشغل	الاتحاد الوطني للعمال بليبيا
محمد القشتالي	عبد القادر بنفرس	البشير بن الاغا	سالم شيتة

ملحق رقم (3) طلب اختيار الجنسية الليبية بموجب الاتفاقية الليبية التونسية.

وزارة الخارجية

قسم الجنسية والشئون القنصلية

البيضاء في ٨/٧/٦٤

الرقم / ج ع ع / ٢٥ / ١٧

حضرة السيد المحترم / وكيل الوزارة لشئون مجلس الوزراء الموقر

البيضاء

بعد التحية ،

الموضوع — طلب اختيار الجنسية الليبية بموجب الاتفاقية الليبية التونسية .

بالاشارة الى القانون بالموافقة على اتفاقية الجنسية المعقودة بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية وتمشيا مع ما جاء في الفقرة (ب) من المادة (١) من هذه الاتفاقية التي (يجوز بموجبها للتونسي المقيم في ليبيا اختيار الجنسية الليبية في خلال عام من تاريخ هذه الاتفاقية) . . . . تتشرف وزارة الخارجية بأن تورد فيما يلي قائمة بأسماء التونسيين المقيمين في ليبيا اقامة دائمة وابدوا رغبتهم في اكتساب الجنسية الليبية طبقا لنصوص قانون الجنسية رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ ، واللائحة التنفيذية رقم (١) الصادرة بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٦ ، وذلك بعد ان استوفت طلباتهم الشروط المنصوص عليها في المواد ٢ فقرة ثانية و٣ من قانون الجنسية و ٣ و ١٣ من لائحتها التنفيذية واجراء التحريات اللازمة من قبل جهات الاختصاص .

ويسر وزارة الخارجية ان تفيد بانها تحتفظ بملف خاص لكل من السادة الواردة اسماؤهم ادناه يحتوى على كافة الوثائق والمستندات المشار اليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

(حسين مازق)

وزير الخارجية

3

ملحق رقم (4) التعاقد مع مجموعة من المدرسين التونسيين.

((ص ٤))

٧) استعرضت اللجنة مذكرة السيد مدير شئون الموظفين بخصوص التعاقد مع مجموعة من المدرسين التونسيين للحاجة الى خدماتهم للمرحلة ما فوق الابتدائي وقد سبق للوزارة أن اتفقت مع الحكومة التونسية بأن تكون مرتباتهم (١٢٠٠ ج٠ل سنويا)، ووافقت اللجنة على ترشيحهم للتعاقد معهم بعقود مقترحة لمدة سنتين اعتبارا من تاريخ مباشرتهم العمل بمرتب (١٢٠٠ ج٠ل سنويا) وهم :

	الاسم	المؤهل
١)	السيد عبد الحفيظ الساوي	بكالوريوس طب
٢)	السيد رفيق أبو راوي	" "
٣)	السيد عبد الحميد بن صالح	" "
٤)	السيد عبد الفتاح عمرة	" "
٥)	السيد عبد الحميد الحاج طيب	" "
٦)	السيد محمد فارق الابيض	" "
٧)	السيد محمد كمون	" "
٨)	السيد النجاتي المراكش	" "
٩)	السيد عبد العاطي بن محمد	" "

وعند الساعة الثانية ظهرا رفعت اللجنة جلستها بعد أن انتهت من دراسة المواضيع المدرجة في جدول أعمالها ٠

((السيد الشلشي))	((علي سعيد عسكر))
رئيس اللجنة	سكرتير اللجنة



ملحق رقم (5) ايفاد موظف في دورة تدريبية.

KINGDOM OF LIBYA
Ministry of Foreign Affairs

المملكة الليبية
وزارة الخارجية

الادارة الدولية

التاريخ ٦/٣/١٩٦١م
الرقم: ٦/٤/ ٨٢٧

سفارة المملكة الليبية — الموقرة

تونس

بعد التحية :

بالنظر الى قيام وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الموقرة بانشاء معمل لتكرير الزيوت النباتية بطرابلس في الوقت الحاضر، وهو على وشك الانتهاء من تشييد مبانيه ووضع معداته . فقد أبدت الوزارة المذكورة عن رغبتها الى ايفاد أحد موظفيها الى تونس في دورة تدريبية عملية لثلاثة أشهر يتلقى خلالها تدريبا خاصا على ادارة وتشغيل معامل تكرير الزيوت بالنظر للخبرة الطويلة التي اكتسبتها تونس في هذا المضمار فالرجاء عرض الموضوع بشأنه مستعجلة على الجهات المختصة طرفكم وافادة هذه الوزارة بالتالي بما ستتوصلون اليه في الخصوص.

وستزودكم فيما بعد بأسم الموظف الموفد وبيانات اخرى عنه طالما يطلبها لذلك من الجهات المعنية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ......

((عبد الستار الشلقي))

رئيس قسم العلاقات الثقافية والاقتصادية

ادارة الخدمة المدنية
الديوان العام
رقم التسجيل
تاريخ التسجيل ١٩ / ٣ /١٩٦١

صورة الى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية — الموقرة / طرابلس
صورة الى الادارة العامة للخدمة المدنية — الموقرة / طرابلس

ملحق رقم (6) انتداب خبير تونسي .

رقم/١٨٩/ل

تهدي سفارة الجمهورية التونسية بليبيا أطيب تحياتها الى وزارة خارجية المملكة الليبية الموقرة وبالاشارة الى مذكرة الوزارة رقم أ د/١٤١٤٧/١/١ ، ٢ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٦ بخصوص رغبة وزارة الصناعة الليبية لانتداب خبير تونسي متخصص في شؤون تنمية مصايد الاسماك تتشرف باعلامها ان الجهات التونسية المختصة ترشح السيد " عمر بن مصطفى " مدير المعهد العلمي والفني للاقيانوس والصيد البحري بتونس طيبة لهذه الرغبة وترفق طيه ترجمة من حياته .

ومما تكون السفارة مسرورة لرفع هذا الترشيح الى وزارة خارجية المملكة الليبية الموقرة تكون شاكرة لو تفضلت بنقلها الى وزارة الصناعة الليبية .

وتنتهز سفارة الجمهورية التونسية هذه الفرصة لتعرب لوزارة خارجية المملكة الليبية الجليلة عن فائق شعور التقدير والاحترام .

طرابلس في ١٩٦٥/٨/١٠

الى = وزارة خارجية المملكة الليبية الموقرة

طرابلس

[illegible]

ملحق رقم (7) بطاقة بيانات مواطن ليبي مقيم في تونس.

الحمد لله

السيد عبد الرحمان بن محمد بن احمد القمودي

سنه 29 عام تقريبا

حرفته خدام بقهوة الدفان

الساكن بالحلفاويين قرب سيدي العلي الكشي

وبعد يشهد شيخ الطياش والطرابلسية بحاضرة تونس

بان المذكور اعلاه من الرعايا الطرابلسيين بتونس

ومولود بالحاضرة والده دخل البلاد التونسية

1904 م الاصل الاصيل من بلدة اجخيش مدرية

ككلة عمل غريان طرابلس الغرب

وحرر في 19 جانفي 1953

الامضاء: محمد بن علي

Mohamed Ben Ali Chaatani

محمد بن علي الشعتاني

شيخ الطياش والطرابلسية بتونس

Cheikh des Tatoches et Tarabelsia, Tunis

CAIDAT DE TUNIS

تنبيه — هاته البطاقة لا تكون لها قيمة إلا اذا كانت ممضاة من الشيخ المذكور ومختومة بطابعه

ملحق رقم (8) تقرير امني عن السيد / مصباح بن العجيلي علي.

Au Cheikh el Médina

Le Misbah ben Ajili ben Ali demt à [illegible] El Assaila [illegible] arrivé à la capitale en 1910 a demandé un certificat attestant sa nationalité tunisienne.

Je vous prie de me fournir avec la plus grande précision les renseignements que vous possédez à son sujet. /.

SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DU GOUVERNEMENT SECTION D'ÉTAT DÉPART le 28 JANV 1953

E - 28 - 9

ملحق رقم (9) طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم مصباح بن العجيلي علي.

الحمد لله وحده   والصلاة والسلام على رسول الله

حضرة صاحب المعالي الحقوقي الفذ العلامة الاستاذ سيدي صلاح الدين البكوش

رئيس الوزارة التونسية حرس الله مهجته وادام عزه وبهجته آمين وبعد

فان الممضي اسفله مصباح بن العجيلي بن علي الطرابلسي يطلب من جنابكم

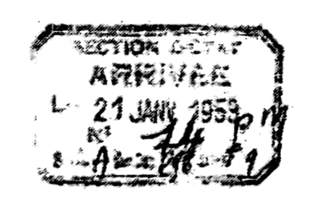
العالي ان تأذنوا له بانخراطه في الجنسية التونسية ودمتم بخير والسلام

مصباح

Mosbah b El Ajili b Ali Trabelsi

P. H.

Il sollicite l'octroi d'un certificat attestant sa nationalité tunisienne.



Scanned by CamScanner

ملحق رقم (10) طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم محمد بن بلقاسم بن أحمد.

الحمد لله   نسخة مكتوب للعامل بصفاقس

في 21 شعبان و6 ماي 1372/1953

عدد 1552

محمد بن بلقاسم بن أحمد الطرابلسي

وبعد فبلغنا مكتوبكم عدد 1795 المؤرخ في 17 رجب و2 أفريل 1372/1953 فيما طلب المذكور أعلاه من إعطائه شهادة تثبت جنسيته التونسية وحيث أنه قدم إلى البلاد التونسية في 1914 فلا يمكن اعتباره تونسيا لأن هذه الصفة لا تعطى إلا لمن قدم من القطر الطرابلسي في 1912 أو قبل ذلك التاريخ والسلام

au Caïd de Sfax

Par lettre N° 1795 du 2 Avril 1953, vous me faites savoir que le nommé M'hamed ben Belgacem ben Ahmed Trabelsi demande un certificat établissant sa nationalité tunisienne.

Comme il est arrivé en Tunisie en 1914, il ne peut pas être considéré comme tunisien, car cette qualité n'est reconnue qu'à ceux arrivés de Tripolitaine au cours de 1912 ou avant cette date.

SECRETARIAT GENERAL DU GOUVERNEMENT
SECTION D'ETAT
DEPART
Le 5 MAI 1953
N° 1552

A-28..

ملحق رقم (11) طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم علي عبدالرحمن بن مسعود.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله

حضرة صاحب المعالي الحفوني الجد العلامة
الاستاذ سيدي صلاح الدين البكوش رئيس
الوزارة التونسية حرس الله مهجته وادام
عزه وبهجته آمين
وبعد فان الممضي اسفله السيد علي بن عبد
الرحيم بن مسعود الككلي يطلب من جنابكم
العالي ان تاذنوا له بالحظه
في الجنسية التونسية والسلام

علي بن عبد الرحيم

Ali ben Abderrahime ben Messaoud El Kekli

P. M.

Il sollicite l'octroi d'un certificat attestant sa nationalité tunisienne

ملحق رقم (12) شهادة بالدخول إلى الاراضي التونسية.

"اشهاد في قدوم مركز البلس الغرب في عام 1908"

BT 30158

ملحق رقم (13) شهادة اثبات شخصية من شيخ الطرابلسية.



الحمد لله

السيد عبد الله بن احمد بن ... الطرابلسي

سنه اعوام تقريب ٤٧

حرفته ...

الساكن بـ ...

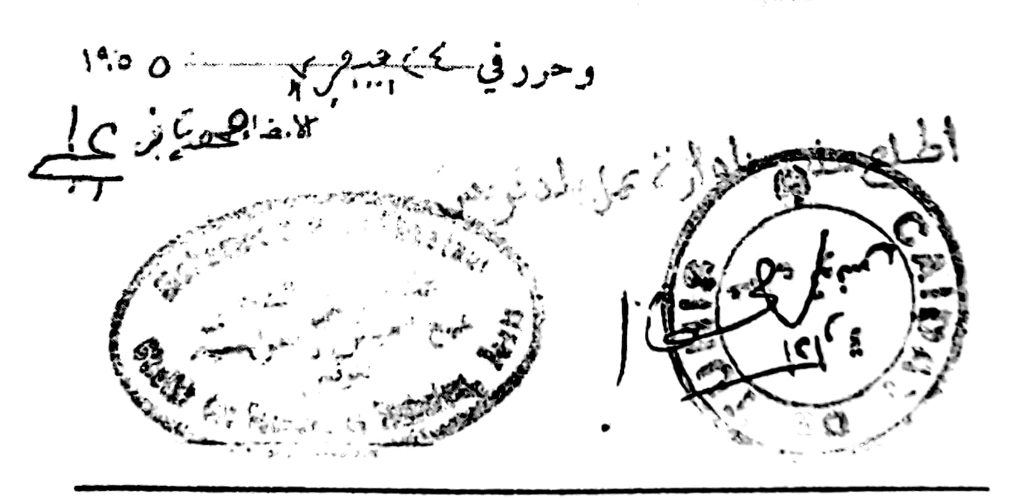
وبعد يشهد شيخ الطياش والطرابلسية بحاضرة تونس

بان المذكور اعلاه من الرعايا الطرابلسيين التونسيين

ومولود بـ ...

ودخل البلاد التونسية صحبة ابويه عام ١٩٦٠

وحرر في ... ١٩٥٥



تنبيه ـ هاته البطاقة لم تكن لها قيمة إلا اذا كانت ممضاة من الشيخ المذكور ومختومة بطابعه

ملحق رقم (14) تقرير امني باللغة الفرنسية عن مواطن ليبي.

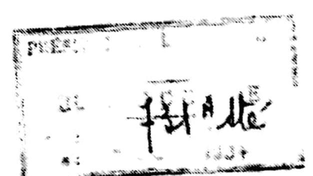
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

RÉSIDENCE GÉNÉRALE DE FRANCE
EN TUNISIE IA

DIRECTION DES SERVICES
DE SÉCURITÉ

N° 2429/DSS/RG.

TUNIS, LE 31 Mai 1954



LE DIRECTEUR DES SERVICES DE SÉCURITÉ

à

SON EXCELLENCE LE PREMIER MINISTRE
PRÉSIDENT DU CONSEIL
SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DU GOUVERNEMENT TUNISIEN
S/C. DE MONSIEUR LE RÉSIDENT GÉNÉRAL DE FRANCE
à TUNIS

OBJET : Demande de renseignements.

RÉFÉRENCE : Vos lettres des 9 Février 1954 et 25 M
1954, N° 107/PM-SE et 331/PC/SE.

En réponse à vos lettres citées en référence j'ai l'honneur de vous faire connaître qu'il est exact que le nommé ALI BEN ABDERRAHMAN BEN MESSAOU KEKLI est né à Tunis, le 25 Juillet 1928, de paren tripolitains, installés dans la Régence avant 1910

P' le Directeur des Services de Sécurité
Le Chef de Cabinet

ملحق رقم (15) طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم بشير بن إبراهيم بن أحمد.

397

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله

حضرة صاحب المعالي المحفوفي الرفيع العلامة الاستاذ سيدي صلاح الدين البكوش رئيس الوزارة التونسية حرس الله مهجته وادام عزه وبهجته أمين وبعد فان المعظم اسعاله البشير بن ابراهيم بن احمد الككلي يطلب من جنابكم العالي ان تاذنوا له بانخراطه في الجنسية التونسية ودمتم بخير والسلام

البشير بن ابراهيم

Bechir b/ Brahim b/ Ahmed El Kekli
au P. M.

Il sollicite l'octroi d'un certificat attestant sa nationalité Tunisienne.



ملحق رقم (16) طلب الحصول على الجنسية التونسية باسم إبراهيم بن أحمد الفرجاني.

المملكة التونسية

ادارة المدينة

تونس في ... ١٩

DIRECTION D'ETAT — ARRIVEE — Le 2 ... 1953

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

٥٥٩٩/٣

سي ابراهيم بن احمد الفرجاني الككلي الساكن بنهج الزين عدد ٣ مكرر

جناب الشهم الهمام العمدة الافخم امير الامراء سيدي الطيب بلخيرية وزير الدولة ادام الله اجلاله السلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد بلغنا مكتوب جنابكم المؤرخ في ١٢ جمادي الاولى وفي ٢٨ جانفي المنصرمين عدد ٤٥٢ فيما يتعلق بطلب المذكور اعلاه شهادة تثبت جنسيته التونسية وماتبعته من الان عطاه والتمس لسامي الجناب اننا قد استفدنا من شيخ فريق الطرابلسية ان من ذكر ولد بطرابلس الغرب في عام ١٩٠٨ وقدم منها برفقة والديه الى الايالة التونسية في عام ١٩١٠ حسب حجة عادلة في ذلك سلمها شيخ الفريق المشار اليه لجناب وزارة الدولة السامية وفي عام ١٩٤٢ توفي والده ولجنابكم طول العمر اما والدته فهي لازالت قيد الحياة عرفنا معاليكم بذلك والله يحرس مجدكم ومقامكم والسلام من الفقير الى ربه تعالى امير الامراء محمد الشاذلي حيدر شيخ المدينة عفي عنه

وكتب في ... جمادي الثانية وفي ... فيفري ١٣٧٢ / ١٩٥٣

[signature]

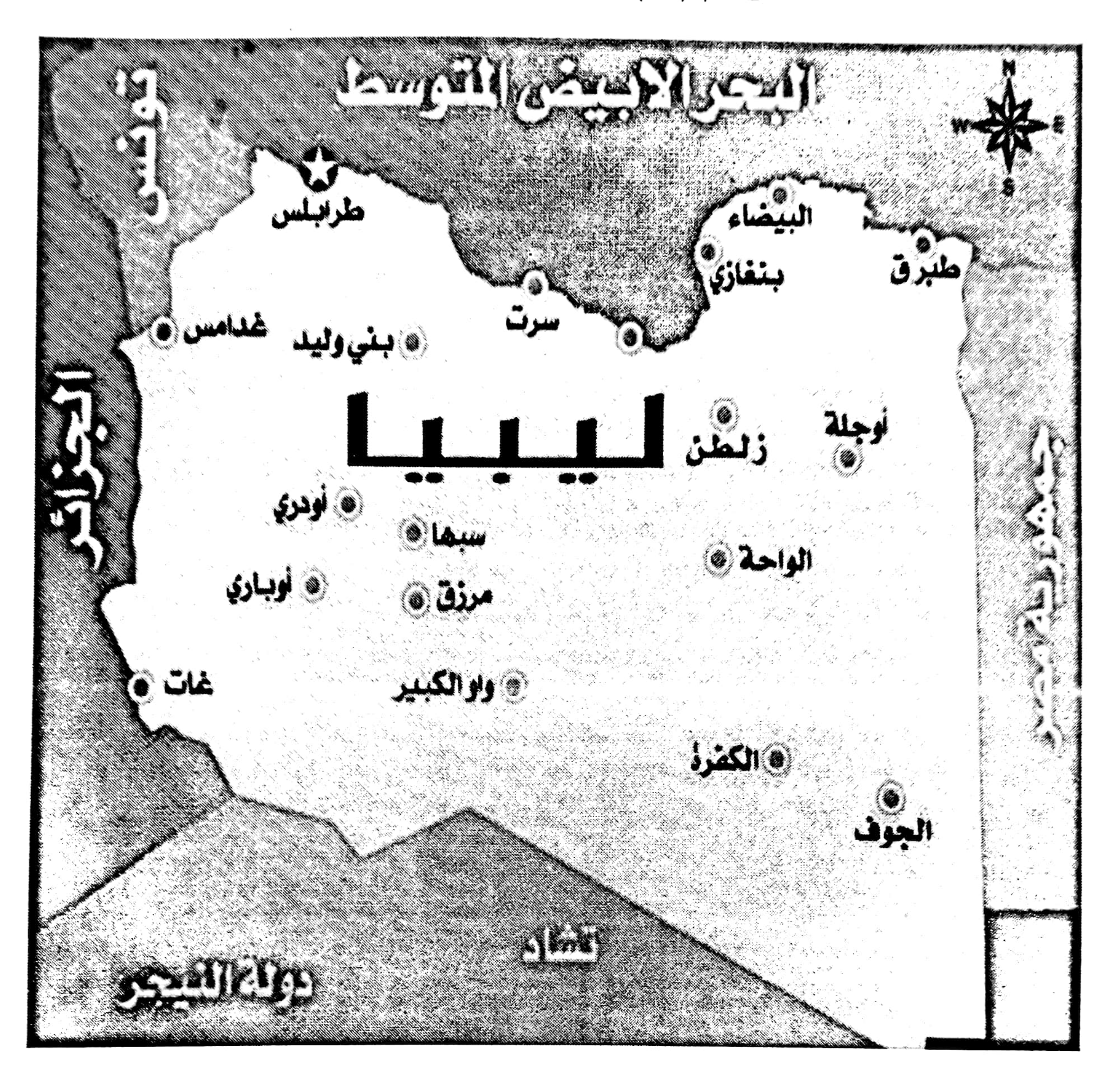
N° 5499/3 — 23 Février 1953

Le Cheikh-el-Médina au M. d'Etat

En réponse à votre lettre N° 452 du 28 Janv. écoulé, je vous informe que Si Brahim ben Ahmed Firjani Kakli, demt. à Tunis, rue Ezzine N° 3 bis né à Tripoli en 1908 est arrivé, à Tunis, avec ses parents en 1910./

[signatures]

ملحق رقم (17) خريطة ليبيا السياسية.



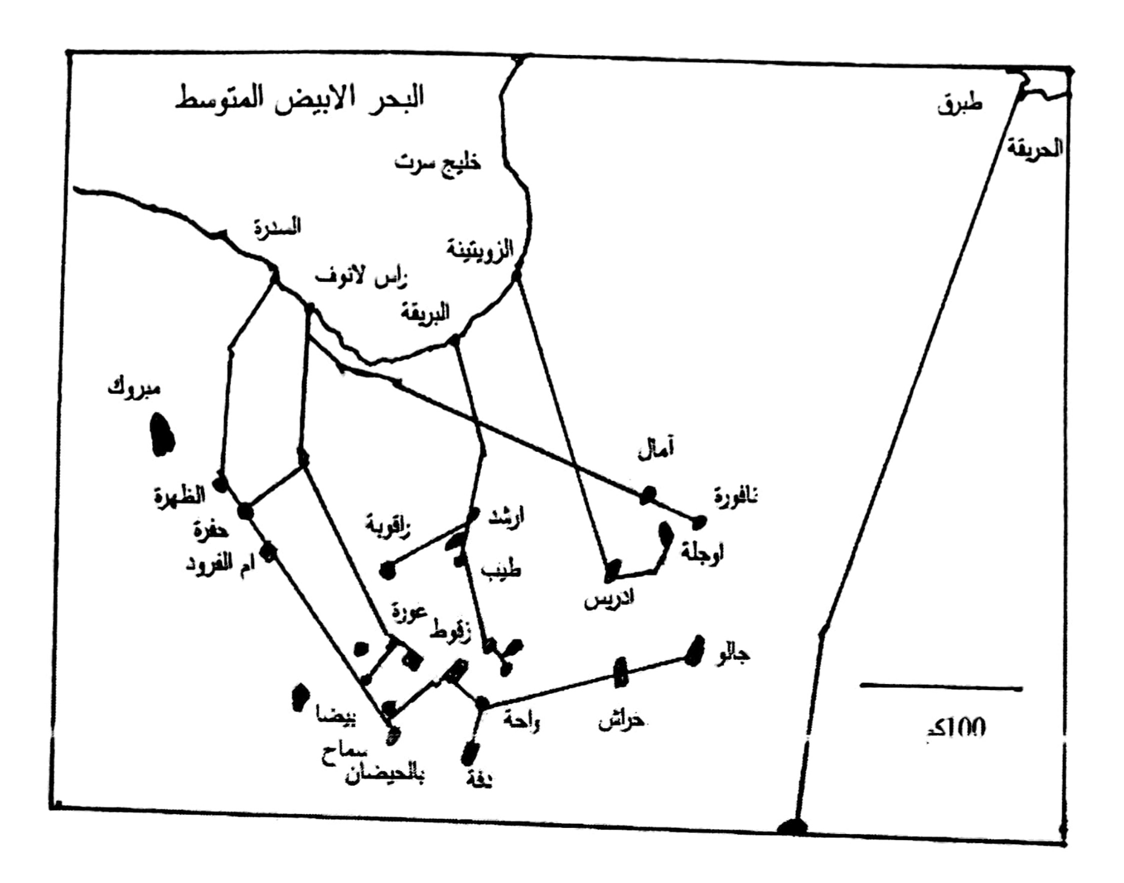
المصدر الاطلس الليبي

ملحق رقم (18) خريطة تونس السياسية.



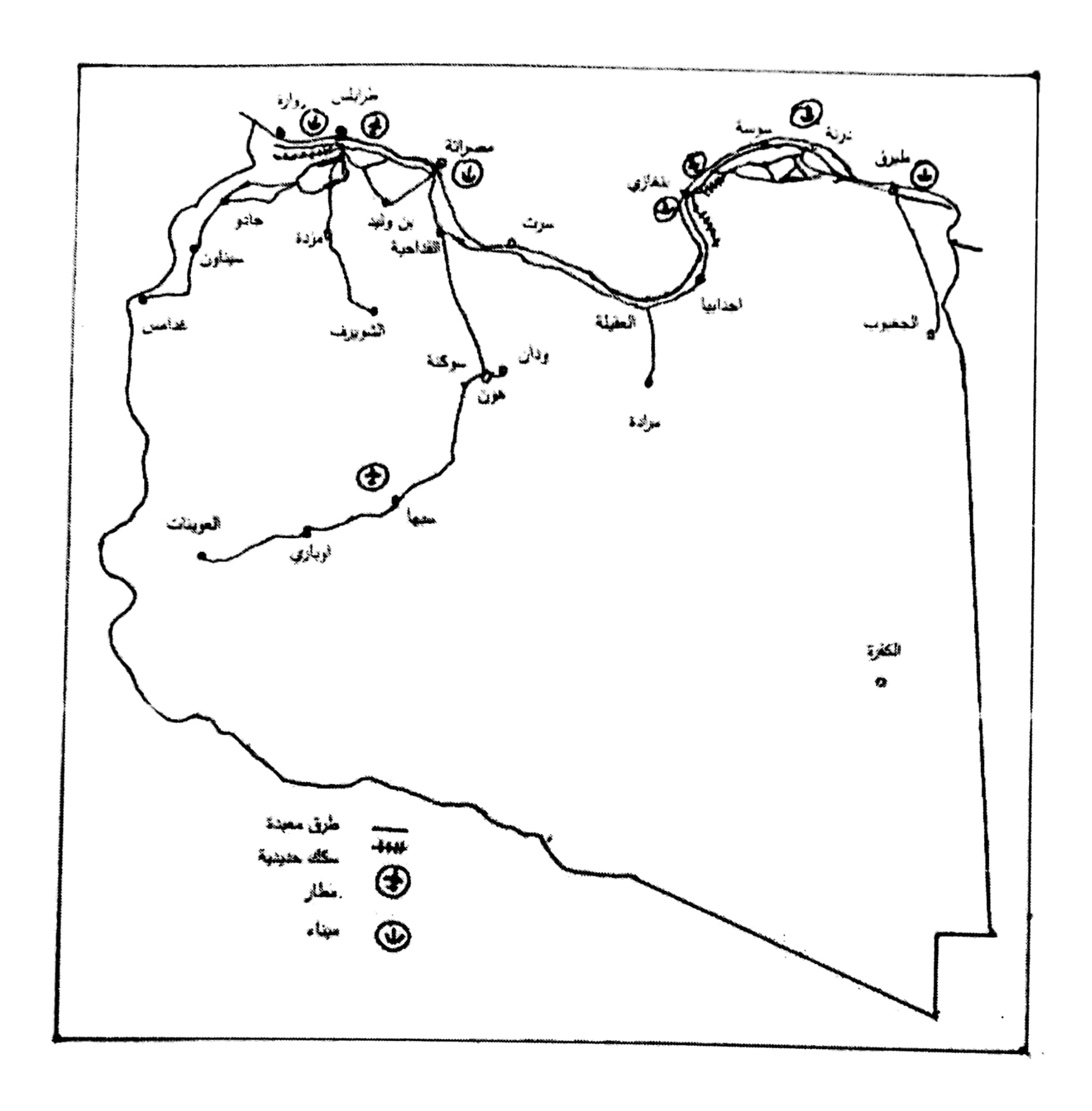
المصدر الاطلس التونسي

ملحق رقم (19) خريطة تبين حقول وموانئ النفط في ليبيا.



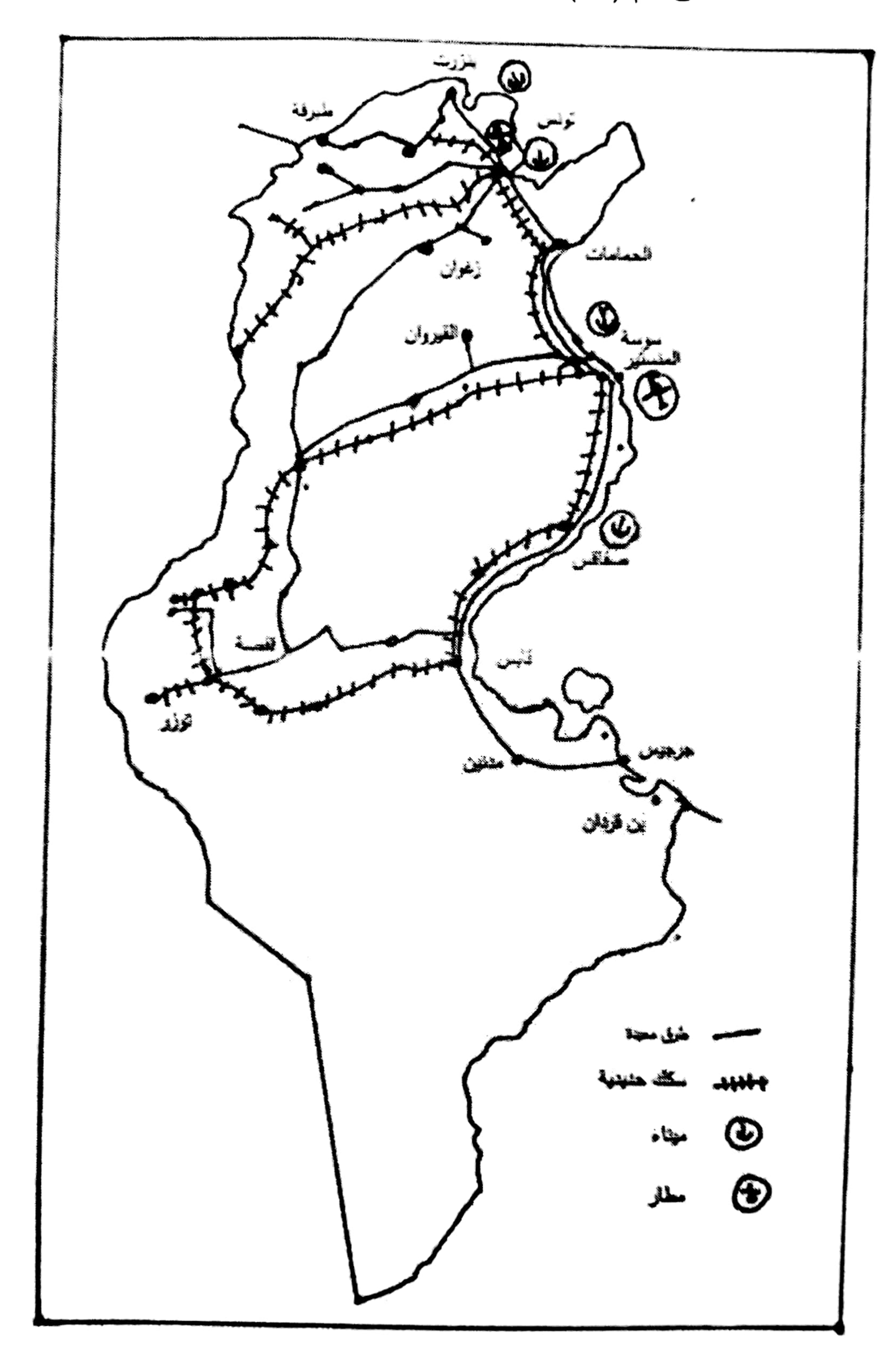
المصدر ، شكري غانم :النفط والإقتصاد الليبي، ص328.

ملحق رقم (20) خريطة تبين المواصلات في ليبيا.



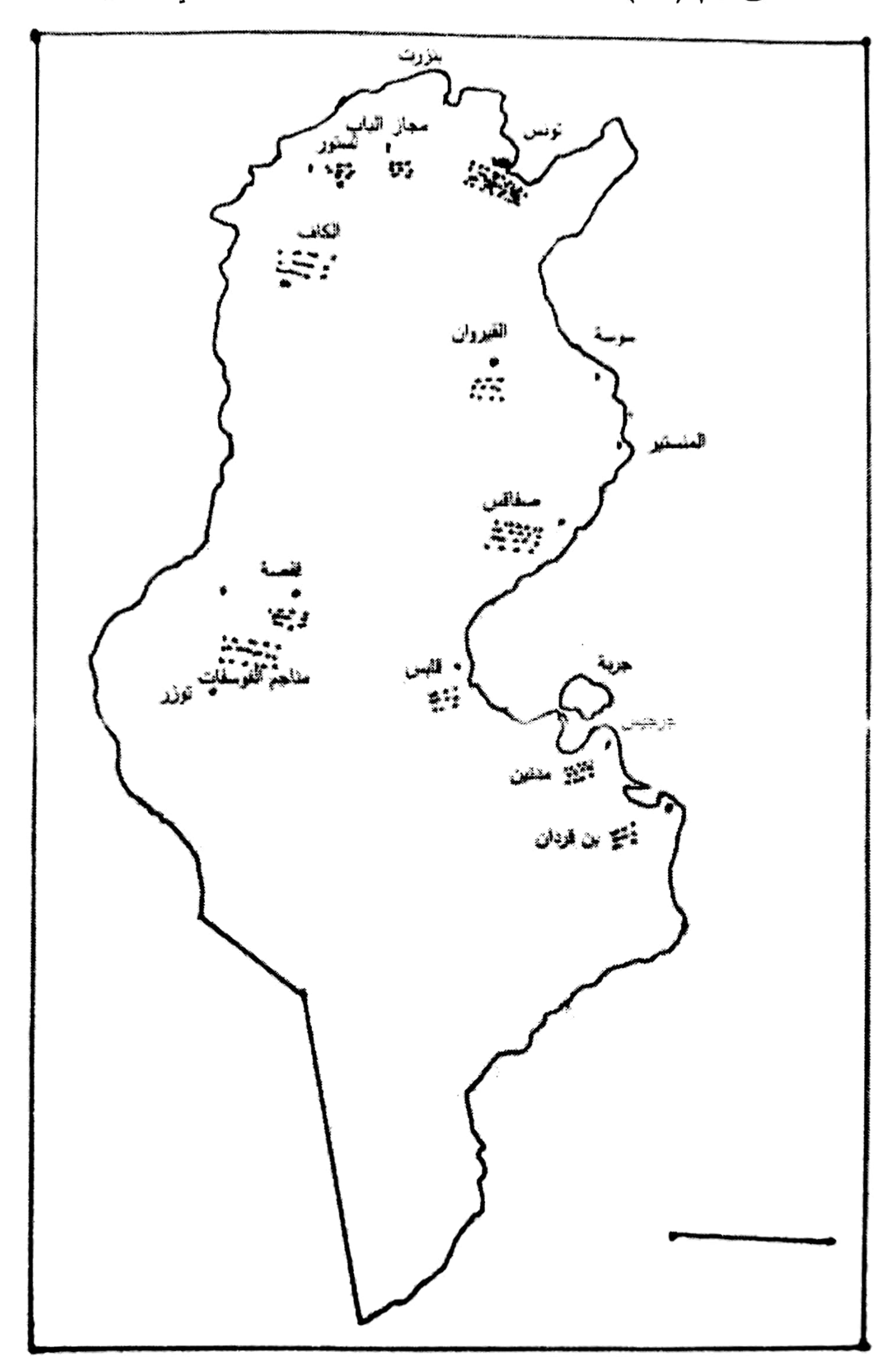
المصدر ، نقلا عن إبراهيم أحمد زرقانة : المملكة الليبية ، ص321.

ملحق رقم (21) خريطة تبين المواصلات في تونس.



الخريطة من إعداد الباحث وفقا لبيانات مستقاة من كتاب محمود فروة: التجارة والتجار في تونس، ص ص 323،328.

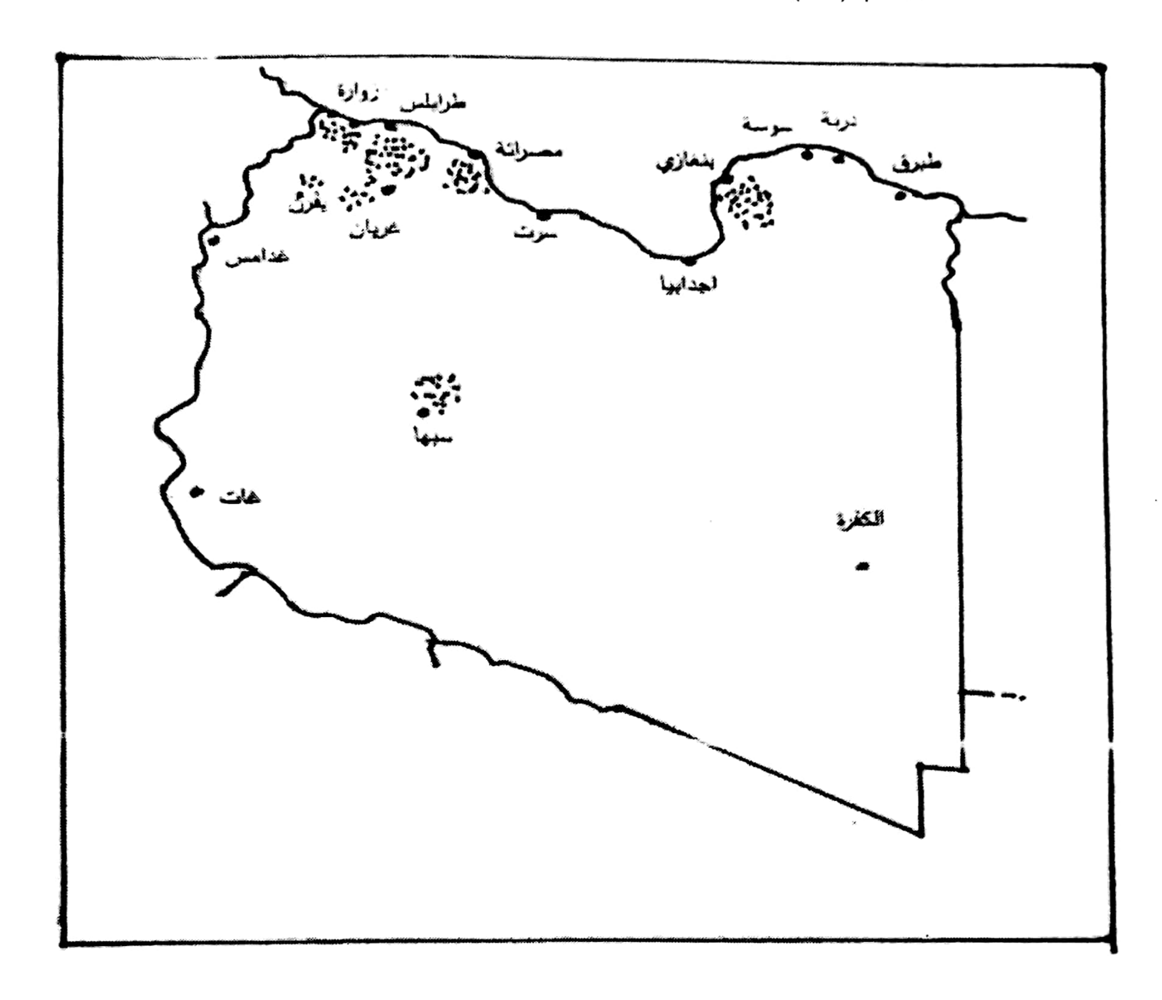
ملحق رقم (22) خريطة تبين مناطق استقرار الليبيين في تونس.



الخريطة من اعداد الباحث وفقا لبيانات مستقاة من المرجع الآتي:

- Royaume deTunisie, recensement general de la population de la Tunise de 7 Fevrier 1956,(Tunise,1957),p.107.

ملحق رقم (23) خريطة تبين مناطق استقرار التونسيين في ليبيا.



الخريطة من اعداد الباحث وفقا لبيانات مستقاة من المرجع الآتي:

- علي لبيب هجرة العمالة التونسية ، ص 188.

ملحق رقم (24) معاهدة اخاء وحسن جوار بين المملكة التونسية والمملكة الليبية.

معاهدة اخاء وحسن جوار

بين المملكة التونسية والمملكة الليبية المتحدة

ان ملك المملكة التونسية وملك المملكة الليبية المتحدة اعتمادا على ما يربط بين الدولتين الشقيقتين المتجاورتين من متين العلاقات الطبيعية وعلى ما هو قائم بين شعبيهما العربيين الشقيقين من قوي الصلات الروحية والمادية منذ اقدم العصور ، ورغبة منهما في تنمية التعاون بينهما وتقويته في مختلف الميادين على اساس احترام استقلال الدولتين وسيادتهما وفي تنسيق اتجاهاتهما في ميدان السياسة الخارجية، وحرصا على تحقيق اماني شعبيهما وامالهما في بلوغ المكانة الدولية اللائقة بدولتيهما المستقلين الكاملتين السيادة ، وعملا بما ينص عليه ميثاق هيئة الامم المتحدة من تشجيع على اقامة علاقات المودة والاحترام المتبادل بين الدول الاعضاء، وحرصا على تدعيم الكيان العربي

قد اتفقا على عقدة "معاهدة اخاء وحسن جوار" وانابا عنهما المفوضين الاتية اسماؤهما :

السيد الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة التونسية ووزير خارجيتها نيابة عن المملكة التونسية .السيد مصطفى بن حليم رئيس مجلس وزراء ليبيا نيابة عن المملكة الليبية المتحدة . اللذين بعد تبادل وثائق تفويضهما والتأكد من صحتها واستيفائها للشكل ، اتفقا على ما يلي:

مادة _1

يقوم بين المملكة التونسية والمملكة الليبية المتحدة اخاء دائم.

مادة _2

يصرح الطرفان الساميان المتعاقدان برغبتهما الصادقة في عقد معاهدة اخاء وحسن جوار استجابة لحاجة مملكتيها الطبيعية وانجازا عمليا لبواعث الاخوة بين البلدين العربيين الشقيقين.

مادة _3

الغرض من هذه المعاهدة توثيق الصلات بين الدولتين المتجاورتين وتنسيق خططهما السياسية وتحقيق التعاون بينهما وصيانة استقلالهما وسيادتهما.

مادة 4

يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان لتنسيق سياستهما تجاه الدول الشقيقة المجاورة والدولة العربية والشرقية من اجل كفالة الامن والسلام .

مادة 5

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بصيانة ودعم علاقات الاخاء وحسن الجوار فيما بينهما وذلك بعدم اشتراك اي منهما في حلف يمس مصالح الطرف الاخر او القيام بعمل ضاربه.

مادة 6

إن الطرفين الساميين المتعاقدين متضامنان في سرائهما وضرائهما فإذا هدد احدهما بخطر او مس بسوء اعتبر الطرف الاخر في ذلك تهديدا وضررا له، وفي هذه الحالة يمد يد المساعدة الى الطرف الثاني بما توجبه احواله وتفرضه عليه امكانياته.

مادة 7

يحترم الطرفان الساميان المتعاقدان نظام الحكم القائم في كل من دولتيهما ويعتبر انه حقا من حقوقهما ويتعهدان بأن لا يقوما بأي عمل يرمي الى تغيير ذلك النظام .

مادة 8

يتعاون الطرفان الساميان المتعاقدان تعاونا وثيقا في الميادين الاقتصادية والتجارية والثقافية والصحية والاجتماعية والمواصلات ويتبادلان الفنيين في الميادين المذكورة بعد اجراء مداولات وعقد اتفاقات خاصة لهذا الغرض .

مادة 9

تسري هذه المعاهدة والرسائل المتبادلة الملحقة بها عشرين سنة وتتجدد من تلقاء ذاتها ما لم يصدر من احد الطرفين اشعار كتابي الى الطرف الثاني بالرغبة في الغائها وذلك سنة على الاقل قبل موعد انتهائها وتتداول الحكومتان التونسية والليبية عقب كل خمس سنوات ابتداء من نفاذ ينبغي ادخاله عليها من تعديلات قد تمليها الظروف .

مادة _10_

تصبح هذه المعاهدة نافذة خمسة عشر يوما بعد تبادل وثائق ابرامها على اثر مصادقة الطرفين الساميين المتعاقدين عليها كل حسب اوضاعه الدستورية ويتم تبادل وثائق الابرام بمدينة طرابلس

واقرارا لذلك فقد وقع المفوضان على هذه المعاهدة بمدينة تونس يوم الاحد 4 جمادي الثانية 1376 هـ ، الموافق 6 يناير 1957 م .

حرر في صورتين اصليتين باللغة العربية بتونس.

السيد الحبيب بورقيبة	السيد مصطفى بن حليم
رئيس الحكومة التونسية	رئيس مجلس وزراء ليبيا
ووزير خارجيتها	نيابة عن المملكة الليبية
نيابة عن المملكة التونسية	
الامضاء	الامضاء

ملحق رقم (25) اتفاقية تجارية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.

اتفاقية تجارية

بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة والجمهورية التونسية تحقيقا لما ورد في معاهدة الاخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس في 4 جمادي الثانية 1376 الموافق ليوم 6 يناير 1957 ورغبة في توثيق عري الصداقة والتبادل التجاري بين الطرفين .

قررنا عقد اتفاقية بينهما وعينتا لهذه الغاية مندوبيهما .

عن المملكة الليبية المتحدة	عن الجمهورية التونسية
سليمان الجربي	الدكتور الصادق المقدم
وزير الخارجية	كاتب الدولة للشئون الخارجية

اللذين اتفقا على ما يأتي بعد ما تبادلا وثائق تفويضهما التام.

مادة 1

تقام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على اساس المساواة والمنافع المتبادلة ويبذل الطرفان ما في وسعهما للوصول بالعلاقات التجارية بين البلدين الى اقصى حد مستطاع وذلك ان يعامل كلا الطرفين الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية مع مراعاة اجراءات وقوانين الجمارك والضرائب وسائر التدابير المفروضة على تجار الاستيراد.

مادة 2

أ- تسمح حكومة الجمهورية التونسية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات الاصل والمصدر الليبي والمدرجة في الجدول (أ) والمسودة مباشرة الى الجمهورية التونسية وتسمح حكومة المملكة الليبية المتحدة بتصدير هذه المنتجات .

ب_ تسمح حكومة المملكة الليبية المتحدة باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول ذات الاصل والمصدر التونسي والمستوردة مباشرة

الى المملكة الليبية المتحدة وتسمح حكومة الجمهورية التونسية من جانبها بتصدير هذه المنتجات.

مادة _3_

يكون التخالص عن البضائع المستوردة طبقا لهذه الاتفاقية عن طريق الجنيهات الاسترلينية.

مادة _4_

تؤلف لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب اي الطرفين المتعاقدين للسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم الاقتراحات بإجراء التعديلات اللازمة على جداول السلع الملحقة بها وكذلك التدابير التي من شأنها توسيع نطاق العلاقات التجارية بين البلدين وبصورة خاصة المؤدية الى انشاء منطقة تبادل حر.

مادة _5_

يوافق الطرفان المتعاقدان على منح كل منهما الاخر التسهيلات الجمركية والادارية الممكنة لإقامة المعارض الأخرى في أراضي كلا البلدين على ان تراعي في ذلك القوانين والانظمة السارية بهذا الشأن.

مادة _6_

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ، ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها او الغائها وذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انقضاء كل اجل .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيه سنة 1961 . الموافق اول محرم سنة 1381 هـ.

في نسختين اصليتين عن المملكة الليبية المتحدة.

عن المملكة الليبية المتحدة
سليمان الجربي
وزير الخارجية

عن الجمهورية التونسية
الدكتور الصادق المقدم
كاتب الدولة للشئون الخارجية

ملحوظة: تم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 أغسطس سنة 1963.

القائمة (1)	القائمة (ب)
1. الدواب والمواشي	1. زيت الزيتون
2. الكاكاوية	2. اللوز
3. الصوف	3. الكحول والخمور
4. بيض التن	4. تمور الدقلة وغيرها
5. شعر الماعز والإبل	5. المصبرات الغذائية
6. الحناء	6. الفواكه
7. زيت الخروع	7. البقول الجافة
8. النطرون	8. الحبول والتوابل
9. عيدان لصنع السلال	9. المواد الصالحة للدبغ
10. جوز العفص	10. الأثاث والأدوات المنزلية
11. الاسفنج	11. الشواشي والملابس والبطاطين.
12. التمر	12. الأسمنت
13. بذور الخروع	13. الفوسفات ومشتقاته
14. الأمعاء المملحة	14. الصابون
15. التبن الخام والمصنوع	15. الروائح والعطور
16. الزيتون	16. زيت الفيتورة الصالح لصناعة الصابون
17. البترول ومنتوجاته ومصنوعاته	17. الزرابي
18. المياه المعدنية	18. الفخار المزخرف
	19. المنتجات من الحديد المصنوع
	20. الأحذية
	21. الألمنيوم
	22. مصوغات البلاستيك
	23. مصنوعات الزجاج
	24. المياه المعدنية

ملحق رقم (26) اتفاقية المواصلات بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.

اتفاقية المواصلات

بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية .

تحقيقا لما ورد في معاهدة الاخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس يوم 4 جمادي الثانية 1376 هـ الموافق ليوم 6 يناير 1957 م . ورغبة في تحسين وتنمية المواصلات البرية والبحرية والجوية بين البلدين .

قررنا عقد اتفاقية بشأن هذه المسائل وعينتا لهذه الغاية مندوبيهما المفوضين الآتيين:

عن المملكة الليبية المتحدة	عن الجمهورية التونسية
سليمان الجربي	الدكتور الصادق المقدم
وزير الخارجية	كاتب الدولة للشئون الخارجية

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية . اتفقا على ما يأتي:

مادة 1- يعمل الطرفان على تحسين وتنمية وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية بين بلديهما وذلك وفقا لأحكام هذه الاتفاقية .

مادة 2- يعمل الطرفان على تحسين وتوسيع الطريق الموصل بين بلديهما كما يعملان على توحيد استعمال اشارات الطرق المنصوص عليها دوليا ، وذلك في حدود امكانيات كل منهما .

مادة 3- يتعاون الطرفان على تسهيل الخدمات .

مادة 4- توسيعا لنطاق خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية بين البلدين اتفق الطرفان على ما يأتي :

أ- انشاء خدمة برقية بين البلدين بواسطة خط مباشر وبطريقة الآلات المعروفة باسم "التلبرنتر" تستعمل فيها الاحرف العربية واللاتينية .

ب-تتعاون الحكومتان على تدريب العمال الفنيين في شئون المواصلات السلكية واللاسلكية بوجه عام

مادة 5- تتفق ادارتا البريد في البلدين على تحديد رسوم المكالمات الهاتفية والبرقية بين المناطق المختلفة من البلدين .

مادة 6- لا تخل احكام هذه الاتفاقية بالالتزامات التي ترتبط بها المملكة الليبية في مواجهه الاتحاد البريدي العربي والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

مادة 7- تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها او الغاءها وذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انقضاء كل اجل .

كتب بطرابلس بتاريخ 14 يونيه 1961 م الموافق اول محرم 1381 هـ.

ملحق رقم (27) اتفاقية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

اتفاقية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

أن حكومتي المملكة الليبية والجمهورية التونسية، تحقيقاً لما ورد في معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس في يوم 4جمادي الثاني 1376هـ الموافق ليوم 6 يناير سنة 1957م، ورغبة في تحسين وتوسيع الخدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بين البلدين. قررتا عقد اتفاقية بشأن هذه المسائل وعينتا لهذه الغاية مندوبيهما المفوضين الآتيين:

عن المملكة الليبية المتحدة: السيد سليمان الجربي وزير الخارجية وعن الجمهورية التونسية الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤن الخارجية. اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية.

اتفقا على ما يأتي:

مادة (1) : يعمل الطرفان المتعاقدان على تسيير خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بينها وتخفيض رسومها في نطاق قوانين الاتحاد العالمي للبريد والاتحاد العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

مادة (2) : يقصد بمواد المراسلات في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية كافة الرسائل وبطاقات البريد المفردة أو ذات الرد الخالص وأوراق الأشغال والمطبوعات والكتابات والمطبوعات البارزة للعميان وعينات البطائق والرزم الصغيرة والرسائل الصوتية المسماة فونوبست.

مادة (3) : تطبق أحكام هذه الاتفاقية على جميع فروع خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في حدود إمكانيات البلدين.

مادة (4) : أ/ تطبق على جميع مواد المرسلات بين البلدين المنقولة بالطريق السطحي الرسوم الداخلية المعمول بها في كل من البلدين، كما تطبق هذه الرسوم أيضا على الاستعلام وإشعار التسليم وسحب المرسلات أو تعديل عنوانها ...ألخ.

ب/ يستوفى أجر الطرود المتبادلة بين البلدين المنقولة بالطريق السطحي على أساس الحصص التالية لكل من البلدين وهي 60 و80 و100 و200 سنتيما ذهبا عن الطرد الذي لا يزيد وزنه عن الكيلو جرام الواحد أو الثلاثة أو الخمسة أو العشرة كيلو جرامات على التوالي.

مادة (5) : يعمل الطرفان على إنشاء خدمات الحوالات البريدية بين البلدين تسهيلا للمعاملات بينهما.

مادة (6) : توسيعا لنطاق خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية بين البلدين اتفق الطرفان على ما يأتي:

أ/ إنشاء خدمة برقية بين البلدين بواسطة خط مباشر وبواسطة الآلات المعروفة باسم "التلبرنتر" تستعمل الأحرف العربية واللاتينية.

ب/ تتعاون الحكومتان على تدريب العمال الفنيين في شؤن المواصلات السلكية واللاسلكية بوجه عام.

مادة (7) : تتفق إدارتا البريد على تحديد رسوم المكالمات الهاتفية والبرقية بين المناطق المختلفة من البلدين.

مادة (8) : لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بالالتزامات التي ترتبط بها المملكة الليبية في مواجهة الاتحاد البريدي العربي والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

مادة (9) : تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل إبرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة مالم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها أو إلغائها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انقضاء كل أجل.

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيو 1961م الموافق أول محرم 1381هـ في نسختين أصليتين.

ملحق رقم (28) اتفاقية الحجر الزراعي بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.

اتفاقية الحجر الزراعي

بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية .

تحقيقا لما ورد في معاهدة الاخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس يوم 4 جمادي الثانية 1376 الموافق ليوم 6 يناير 1957 ورغبة في تنظيم مسائل الحجر الزراعي بين البلدين قررتا عقد اتفاقية بينهما في هذا الشأن وعينتا لهذا الغرض مندوبينهما المفوضين الآتيين :

عن المملكة الليبية المتحدة	عن الجمهورية التونسية
سليمان الجربي	الدكتور الصادق المقدم
وزير الخارجية	كاتب الدولة للشئون الخارجية

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية .

اتفقا على ما يأتي :

مادة _1_

يتعاون الطرفان على مكافحة الآفات والامراض النباتية بالوسائل الاتية :

أ- تبادل المعلومات العلمية بطريقة مباشرة ومنظمة بين السلطات الفنية المختصة في كل من البلدين.

ب- عقد دورات دراسية مشتركة بين المختصين في كل من البلدين لدراسة مشاكل الامراض والآفات النباتية المختلفة لتنسيق خطط المكافحة .

ج- تبادل النشرات والقوانين والبحوث.

د- تبادل وفود المختصين لزيارة معاهد البحوث العلمية في هذا المجال بكل من البلدين.

هـ- ايفاد المختصين في احدى الدولتين للعمل في الدولة الاخرى بناء على طلبها وفقا لشروط وضمانات يتفق عليها من الطرفين .

و- تقدم قائمة من الاشخاص المختصين ليسمح لهم بالمرور والتنقل بين البلدين وداخل حدود كل منهما ، وذلك للقيام بالأعمال الضرورية التي تقتضيها مكافحة الأمراض والآفات النباتية .

مادة 2

يحدد كل من الطرفين السلطات المختصة في بلده بإصدار شهادات الخلو من الامراض والآفات النباتية وذلك بالنسبة للنباتات واجزاء النباتات وادوات لفها المصدرة الى الطرف الاخر ، ويجب ان تكون هذه الشهادات مطابقة للاستمارة الدولية .

مادة 3

يتعهد كل من الطرفين بإنشاء محاجر زراعية داخل ارضية للإشراف على النباتات او اجزائها وادوات لفها المستوردة والمصدرة من والى الطرف الاخر او اي بلد اجنبي.

مادة 4

يحرر المختصون في كل من البلدين تقارير شهرية عن حالة الامراض والآفات النباتية ويتم تبادل هذه التقارير بين السلطات المختصة في كل من البلدين بطريق مباشر وفي حالة وجود خطر يهدد المزروعات كالجراد او ما اشبهه تحرر هذه التقارير ويتم تبادلها اسبوعيا .

مادة 5

يتعهد كل من الطرفين بان يبذل كافة امكانياته لمساعدة الطرف الآخر اذا تعرضت مزروعاته للخطر وخاصة خطر الجراد وذلك بإمداده بالوسائل الفنية والاجهزة والمبيدات الكيماوية وغير ذلك من وسائل المكافحة الزائدة عن حاجته.

مادة 6

يتعاون الطرفان على ا لمحافظة على صحة الحيوانات بالوسائل الاتية :

أ- تبادل النشرات البيطرية بطريقة مباشرة ومنتظمة بين السلطات الفنية في كل من البلدين .

ب- التعاون المشترك على مكافحة الامراض والآفات البيطرية وتنسيق الخطط اللازمة في هذا الشأن مع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع انتقال وتفشي تلك الامراض بصفة مباشرة او غير مباشرة

ج- تسهيل تصدير المواد الكيماوية والادوات الطبية البيطرية المتوفرة لدى احدى الطرفين فور طلبها من الطرف الاخر ، وذلك في الحالات الضرورية العاجلة .

مادة _7_

تعقد اجتماعات دورية بالتناوب في المواعيد التي يتفق عليها ممثلو السلطات الصحية البيطرية في كل من البلدين وذلك لدراسة المسائل المتعلقة بالأمراض البيطرية المشتركة العامة منها او الاقليمية للوصول الى الحلول الكفيلة بالقضاء عليها او الحد من انتشارها .

مادة _8_

لا يسمح لمواطني احد الطرفين بإدخال حيواناته داخل حدود الطرف الاخر الا بعد الحصول على شهادة بيطرية من السلطات المختصة في بلده تثبت خلو هذه الحيوانات من الامراض المعدية .

مادة _9_

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها او الغائها وذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انقضاء كل اجل .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيه سنة 1961 م . الموافق اول محرم سنة 1381 هـ.

في نسختين اصليتين

عن المملكة الليبية المتحدة	عن الجمهورية التونسية
سليمان الجربي	الدكتور الصادق المقدم
وزير الخارجية	كاتب الدولة للشئون الخارجية

ملحوظة : تم تبادل وثائق التصدير على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 أغسطس 1963م .

الملحق رقم (29) اتفاقية في مجال الصناعات الكيماوية.

اتفاقية تعاون بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية في ميدان الصناعات الكيماوية

رغبة في توطيد علاقات التعاون القائمة بين حكومتي المملكة الليبية والجمهورية التونسية وتجاوباً مع ما ورد في المادة (9) من معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بتاريخ 4 جمادي الثاني 1376ه الموافق 6 يناير 1957م ،اتفقا على عقد الاتفاق التالي بشأن التعاون في ميدان الصناعات الكيماوية.

مادة (1)

نظراً للإمكانيات الطبيعية المتوفرة في البلدين من خامات الفوسفات والجبس والغاز الطبيعي والكبريت وما ينتظر اكتشافه من مادة البوتاس فإن الحكومتين اتفقتا على أن:

أ/ تتخصص تونس في صناعات السوبر فوسفات وحامض الفوسفوريك والأسمدة الكيماوية المركبة.

ب/ تتخصص ليبيا في صناعة الأمونيا وكبريتات الأمونيوم وفوسفات الأمونيوم الثنائي واليوريا "البولينا" ونترات الأمونيوم.

ج/ وفيما يتعلق بالبوتاس يبرم اتفاق بشأنه عندما يتم التعرف على خاماته تعرف كاملاً.

مادة (2)

أ/ تتعهد تونس بأن تحصل على كامل احتياجاتها من الأمونيا ومشتقاتها المنصوص عليها في المادة الأولى من ليبيا. خاصة ما يكفي احتياجاتها لإنتاج الأسمدة المركبة.

ب/ تتعهد ليبيا على أن تحصل على كامل احتياجاتها من الفوسفات ومشتقاته المنصوص عليها في المادة الأولى من تونس. خاصة ما يكفي احتياجاتها من مادة حمض الفوسفوريك اللازمة لإنتاج فوسفات الأمونيوم الثنائي وذلك ابتداء من النصف الثاني من عام 1971م.

مادة (3)

تتعهد كل من المملكة الليبية والجمهورية التونسية بإنجاز مشروع مشترك لإنتاج حامض الكبريتيك والاسمنت من الجبس على أن تحدد الدراسة التي ستجري في هذا الموضوع موقع

المشروع بطريقة تضمن له أكفأ إنتاجية ممكنة وعلى أساس أن يسد إنتاج المشروع حاجيات البلدين من حامض الكبريتيك و الاسمنت .

مادة (4)

تنشأ لجنة مشتركه تونسية ليبية في غضون شهرين من إبرام هذا الاتفاق ويعهد لهذه اللجنة التنسيق في مجال الصناعات المذكورة أعلاه بين البلدين وخاصة دراسة إمكانية تكوين شركة تونسية ليبية تقوم بإنشاء وتشغيل المشروع المشترك المنصوص عليه في المادة الثالثة.

مادة (5)

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول لمدة عشر سنوات بعد تبادل وثائق التصديق عليه بالطرق السارية في كلا البلدين ويتجدد تلقائيا لنفس المدة مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهاء الاتفاق قبل انتهائه بسنة على الأقل. يشهد بذلك الممثلان المفوضان من الحكومتين والموقعان على هذا الاتفاق.

ملحق رقم (30) اتفاقية الاقامة بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.

اتفاقية الاقامة

بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية .

رغبة منهما في تنمية علاقاتهما الودية وتحقيقا لما ورد في الخطابين المتبادلين بينهما في 6 يناير سنة 1957 بشأن تنظيم شئون اقامة وتنقل مواطني كل من الطرفين في اراضي الطرف الاخر .

عينتا لهذه الغاية مندوبيهما المفوضين الآتيين :

عن المملكة الليبية المتحدة	عن الجمهورية التونسية
سليمان الجربي	الدكتور الصادق المقدم
وزير الخارجية	كاتب الدولة للشئون الخارجية

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما التام وتبينا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية.

اتفقا على ما يلي :

مادة 1

تتعهد كل من الدولتين المتعاقدتين بمنح مواطني الدولة الاخرى تسهيلات لدخول اراضيها والتنقل والإقامة فيها لأغراض مشروعة كالسياحة والزيارة كما يكون لهم حرية مغادرتها في اي وقت دون الخضوع لقيود غير تلك التي يخضع لها في الحال او الاستقبال المواطن او رعايا الدولة الاكثر رعاية .

مادة 2

لا تحد احكام هذه الاتفاقية من حق كلا الطرفين المتعاقدين في منع الهجرة وفي اتخاذ تدابير خاصة بقبول الاجانب من العمال واستخدامهم .

مادة 3

يحق لمواطني كل من الطرفين المتعاقدين ان يمارسوا في بلاد الطرف الاخر بشرط مراعاة قوانينهما كل من تجارة او صناعة وكذلك كل حرفة او مهنة لم تكن مزاولتها مقصورة على اهل البلاد بحكم القوانين المعمول بها او التي توضع لهذا الغرض .

مادة 4

يتمتع مواطنو كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الاخر بمعاملة مواطني الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بحق حيازة الاملاك العقارية والمنقولة وامتلاكها والتصرف فيها بكافة انواع التصرف مع مراعاة قوانين البلد الخاصة بذلك .

ولا يخضع المواطنون المشار اليهم للضرائب او الرسوم او العوائد او الكفالات او الاتاوات او اي اعباء مالية اخرى الا بالقدر المفروض على المواطنين وبالشروط المقررة بالنسبة لهم .

مادة 5

للدولتين المتعاقدتين حق منع رعايا الدولة الاخرى من الدخول والاقامة والتوطن في اراضيها وابعادهم عنها ، وذلك لاعتبارات تتعلق بأمن الدولة في الداخل او الخارج او نتيجة لحكم قضائي في جناية او في جنحة مخلة بالشرف او طبقا للقوانين والانظمة الخاصة بالمحافظة على الآداب والصحة العامة او الخاصة بالتسول .

مادة 6

لا يجوز نزع ملكية مواطني كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الآخر إلا لأغراض تقتضيها المنفعة وبشرط تعويضهم وفقا للقانون .

مادة 7

يتمتع مواطنو كل من الدولتين المتعاقدتين في بلاد الطرف الآخر بما تكلفة القوانين والمحاكم والسلطات الاخرى من حماية للوطنيين في اشخاصهم او اموالهم ولهم فيما يتعلق بحقوقهم حرية الالتجاء الى المحاكم بكافة درجاتهم سواء كانوا مدعين او مدعي عليهم ويتمتعون مثلهم بحرية اختيار محاميهم ووكلائهم ومن يمثلهم في كافة الدعاوى .

ولا يجوز الزام مواطني اي من الدولتين بأي كفالة من اي نوع كانت ما لم تكن مفروضة على الوطنيين .

مادة _8_

يخضع مواطنو كل من الدولتين المتعاقدتين في بلاد الطرف الاخر للتشريع المحلي من قوانين ومراسيم وقرارات في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها .

وفي مسائل الاحوال الشخصية يطبق القانون الوطني الخاص بالمتقاضيين مع عدم الاخلال بالقواعد المتعلقة بالنظام العام .

مادة _9_

يحق للمواطنين من سكان الحدود في احدى الدولتين المتعاقدتين دخول اراضي الولاية الاخرى بمقتضى تصريح مؤقت ، وذلك بقصد الرعي في مواسم الجدب وتحدد مناطق العمل بهذه التراخيص المؤقتة بواسطة لجنة تشكل بالاتفاق بين الدولتين المتعاقدتين .

مادة _10_

اذا كان الغرض من ا لدخول الرعي فيجب على مالك الحيوانات ان يحصل من السلطات المختصة في بلاده على اذن بنقل هذه الحيوانات الى اراضي البلد الاخر ، كما يجب عليه تقديمها الى سلطات الحدود في كل من البلدين لإحصاء عددها .

مادة _11_

لا يجوز لمالك الحيوانات ان يبيعها او يبيع نتائجها في البلد الذي رخص له بدخوله مؤقتا للرعي الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة في كل من البلدين .

مادة _12_

يجب على حامل الترخيص المؤقت ان يقدمه لسلطا ت الحدود في كل من البلدين للتأشير عليه.

مادة 13

تكون التراخيص المؤقتة سارية المفعول لمدة اقصاها شهر بالنسبة للزيارة وستة أشهر بالنسبة للرعي ، وتبدأ من تاريخ صدور التصريح .

مادة 14

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها او الغائها وذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انقضاء كل اجل .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيه سنة 1961 م.

الموافق اول محرم سنة 1381 هـ.

في نسختين اصليتين

عن المملكة الليبية المتحدة	عن الجمهورية التونسية
سليمان الجربي	الدكتور الصادق المقدم
وزير الخارجية	كاتب الدولة للشئون الخارجية

ملحوظة : تم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 اغسطس 1963 م .

ملحق رقم(31) اتفاقية في شان مسائل الجنسية بين المملكة الليبية والجمهورية التونسية.

اتفاقية في شان مسائل الجنسية

بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة والجمهورية التونسية، عملا بما نصت عليه ديباجة معاهدة الاخاء وحسن الجوار المبرمة بمدينة تونس يوم 4 جمادي الثانية سنة 1376 هـ الموافق يوم 6 يناير سنة 1957 م . واستنادا على الرسالتين المتبادلتين بين الحكومتين التونسية والليبية في 30 مايو 1957 و 25 يوليو 1957 المتعلقتين بتسوية مسائل الجنسية التي تخص الليبيين المقيمين بتونس والتونسيين المقيمين بليبيا .

قررنا عقد اتفاقية في شأن مسائل الجنسية وعينتا لهذا الغرض المفوضين الآتيين :

عن المملكة الليبية المتحدة	عن الجمهورية التونسية
سليمان الجربي	الدكتور الصادق المقدم
وزير الخارجية	كاتب الدولة للشئون الخارجية

بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما التام وتبينا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية اتفقا على ما يأتي:

مادة 1

أ- يجوز لليبي المقيم بتونس اختيار الجنسية التونسية في خلال عام من تاريخ اجراء العمل بهذه الاتفاقية اذا توفر فيه احد الشروط الاتية :

1- ان يكون مولودا بتونس او يكون احد ابويه مولودا بها .

2- ان يكون مقيما بها منذ خمس سنوات على الاقل من تاريخ اول مارس 1956 .

3- ان يكون قد استقر بالبلاد التونسية قبل تاريخ اول مارس 1956 وتزوج بشخص تونسي .

ب- كما يجوز للتونسي المقيم بليبيا اختيار الجنسية الليبية في خلال عام من تاريخ اجراء هذه الاتفاقية اذا توفر فيه احد الشروط الاتية :

1- ان يكون مولودا بليبيا او يكون احد ابويه مولودا بها .

2- ان يكون مقيما بالبلاد الليبية منذ خمس سنوات على الاقل قبل تاريخ 25 ابريل 1954 م .

3- ان يكون قد استقر بليبيا قبل تاريخ 25 ابريل 1954 وتزوج بشخص ليبي ، وتعتبر الاقامة بالنسبة لليبي المقيم بتونس وللتونسي المقيم بليبيا وقت ممارسة حق الاختيار.

مادة 2

يتبع الابن الذي لم يبلغ سن الرشد حسب قانون كل من البلدين جنسية ابيه .

مادة 3

لا يؤثر اختيار الزوج الجنسية المكتسبة بحكم المادة (1) على جنسية الزوجة .

مادة 4

لكل من الحكومتين المتعاقدتين حق الاعتراض حسب ترتيبها على اكتساب جنسيتها من شخص استعمل حق الاختيار وبحكم المادة الاولى اعلاه :

1- اذا خشي منه على الامن العام .

2- اذا تبين من حالته الصحية او العقلية انه يكون عالة على المجتمع او خطرا عليه .

3- اذا كان مشهورا بسوء السيرة والاخلاق .

4- اذا سبقت محاكمته بالسجن لمدة تتجاوز العام من اجل جريمة تهم الحق العام الا اذا محا العقاب عفو عام استرد فيه المحكوم عليه حقوقه ويمكن عدم اعتبار الحكم الصادر من المحاكم غير التونسية او الليبية . وتعلم كل حكومة الحكومة الاخرى بذلك

مادة 5

يشترط في كل تصريح يقصد به طلب الجنسية التونسية بالنسبة لليبيين المقيمين بتونس او طلب الجنسية الليبية للتونسيين المقيمين بليبيا ان يكون حسب اجراءات قانون الجنسية في كلا البلدين

مادة 6

يعمل بهذه الاتفاقية ابتداء من ادراجها بالجريدة الرسمية في كلا البلدين .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيه 1961 م . الموافق اول محرم 1381 هـ.

من نسختين اصليتين

عن المملكة الليبية المتحدة
سليمان الجربي
وزير الخارجية

عن الجمهورية التونسية
الدكتور الصادق المقدم
كاتب الدولة للشئون الخارجية

ملحق رقم (32) الجداول الوارده في البحث

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق.

1- الوثائق غير المنشورة

أ- وثائق مركز الدراسات التاريخية بطرابلس

1- وثائق وزارة الخارجية، ملف استرجاعي رقم 6/8/8/5، وثيقة رقم 156 .

2- وثائق وزارة الخارجية، ملف استرجاعي رقم م/13/8/،106وثيقة رقم 25 .

3- وثائق وزارة الخارجية ، ملف استرجاعي رقم /70/5/8 ، وثيقة رقم 11 .

4- وثائق وزارة الخارجية، ملف استرجاعي رقم52/8/8، وثيقة رقم2 .

5- وزارة الخارجية، ملف استرجاعي رقم/52/5/8، وثيقة رقم3.

6- وثائق وزارة التربية والتعليم ، ملف استرجاعي رقم م/13/8/ 106، وثيقة رقم 154 .

7- وثائق وزارة التربية والتعليم، ملف استرجاعي رقم م/95/13/8، **الوثائق التالية:**

128- 137 - 154- 157- 158- 179-184- 185- 187- 193.

ب- وثائق الأرشيف الوطني التونسي

1-سلسلة A، الصندوق 280، الملف 8، وثيقة رقم 506.

2- السلسلة A، الصندوق280،الملف 9، الوثائق التالية:

25-298- 385 - 386 -391-382-392-393-397-398- 408-410-413-
414-442-453.

ثانياً- الوثائق المنشورة

1- دار أحمد النائب الأنصاري للوثائق والمخطوطات، الوثائق الاقتصادية والتجارية، وثيقة رقم 358، وهي عبارة عن رسالة تجارية من بنغازي إلى طرابلس.

2- نشرة الاتحاد النقابي لعمال المغرب، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، تونس، 8 ديسمبر 2009م، وثيقة منشورة بعنوان برقية موجهة من رئيس المؤتمر العمالي لشمال إفريقيا.

3- نشرة الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، وثيقة مشورة بعنوان بيان صادر عن مؤتمر المنظمات النقابية بشمال إفريقيا بصفاقس.

4- نشرة الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، تونس، 8 ديسمبر 2009م، وثيقة منشورة بعنوان بيان مؤتمر تونس للحركات النقابية المغاربية 29 يولية 1969م.

ثالثاً- المطبوعات

أ- الوثائق الرسمية المنشورة باللغة العربية.

1- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الدليل الاقتصادي التونسي 1964، تونس: 1964م.

2- الأمم المتحدة ،تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا،1952م

3- التقرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إدارة إقليم فزان سنة 1950م

4- الجريدة الرسمية الليبية، العدد رقم 6 بتاريخ 8 يونيه سنة1964م

5- الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة ، بتاريخ فبراير ،1956م.

6- العرض السادس لوضع التعليم في المملكة الليبية 1966- 1967م، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، "اليونسكو"، بيروت، 1967م.

7- المملكة الليبية، ، البترول الليبي 1954 – 1967م، وزارة النفط الليبية، طرابلس، د. ت.

8- الهيئة الفنية للتخطيط، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية، 1964–1973م، **طرابلس، د.ت.**

9- إنجل بابايوانو: تقرير عن الحرف اليدوية في ليبيا، مكتب العمل الدولي، منظمة الأمم المتحدة.

10- أوكسيلند: تقرير عام للاقتصاد الليبي، منظمة الأغذية والزراعة، 1951م.

11- بنك ليبيا، تطورات المالية العامة في ليبيا 1944–1963، طرابلس، 1965م.

12- بنك ليبيا، موجز تاريخي عن سنواته العشر الأولى1956م-1966م،إدارة البحوث الاقتصادية ، طرابلس، مطابع وزارة الاعلام والثقافة ، ،1967م.

13- تقرير عن النقل في ليبيا، مؤسسة دوكسيانيس، طرابلس،1965م.

14- تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناء على طلب الحكومة الليبية، ترجمة عدنان فائق عنيتاوي، واشنطن، أبريل 1960م.

15- عرض عام لوضع التعليم في الجمهورية التونسية، ، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، بيروت، اليونسكو، 1964م.

16- عرض عام لوضع التعليم في المملكة الليبية 1961/ 1962م، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية ،بيروت، اليونسكو، 1962م.

17- غرفة التجارة والصناعة لولاية طرابلس الغرب، دليل طرابلس الغرب، 1960- 1961م ، طرابلس، مطبعة ماجي، 1962م.
18- غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1965م، طرابلس، 1966م.
19- غرفة التجارة والصناعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري الليبي 1966م، طرابلس، 1967م.
20- غرفة التجارة والصناعة والزراعة لطرابلس الغرب، الدليل التجاري 1968/67م، طرابلس، 1969م).
21- لجنة صناعة النفط في ليبيا، صناعة النفط في ليبيا، ، طرابلس، مطابع الحقيقة، 1971م.
22- ليبيا الاقتصادية، نشرة اقتصادية بمناسبة المؤتمر السادس للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية المنعقد في ليبيا بتاريخ 18 أكتوبر 1956م،طرابلس، وزارة الاقتصاد الوطني، 1965م.
23- مصلحة الاحصاء والتعداد ، إحصائيات التجارة الخارجية الليبية، 1969م ،طرابلس، مطبعة مصلحة الإحصاء، 1970م.
24- مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام لسكان ليبيا 1954م، طرابلس، المطبعة الحكومية، 1958م.
25- مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964م، طرابلس، مطابع مصلحة الإحصاء والتعداد، 1966م.
26- مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام السكان 1973م، طرابلس، مطابع مصلحة الإحصاء، فبراير 1979م.
27- مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية 1967م،طرابلس، المطبعة الحكومية، د.ت.
28- مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص الإحصاءات الليبية للسنوات 1958- 1962م،طرابلس،المطبعة الحكومية، 1963م.
29- هـ. ل، تقرير عن الاقتصاد الليبي، بعثة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، نيويورك، 1951م.
30- وزارة التخطيط، تطور التعليم في الجمهورية العربية الليبية وارتباطه بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، طرابلس، أبريل 1973م.
31- وزارة التخطيط، دراسة عن هيكل الاقتصاد الوطني للجمهورية العربية الليبية 1964-1971م، مقدمة إلى اللجنة الفرعية للتنمية الاقتصادية في ليبيا، طرابلس، 1973م.

32- وزارة الزراعة بالملكة الليبية، إحصائيات عن القطاع الزراعي 1961–1970م،طرابلس، المطبعة الحكومية، 1971م.

ب-الوثائق الرسمية المنشورة باللغة الاجنبية.

1- النشرات والتقارير باللغة الانجليزية.

1- Alphabetical index of the Libyan trade classification 1956,C entral Statistics office, Ministry of National Economy, Tripoly,1957,p.5.

2- Bank of Libya, economic Bulletin,sep-oct, Tripoli,1970.

3- Bank of libya, Economic Bulletin noS-6,central, Tripoli,1971.

4- Clamber & Commerce & Industry of Tripolitania, Commercial directory 1968-1969, Tripoly,1970.

5- Clamber &Commerce & Industry of Tripolitania, Commercial directory 1968-1969, Tripoly,1970.

6- Ibrahim Moh. Hangari: Libyan Petroleum Law No 25 of 1955 As a mended, Tripoly,Libyan advers ing & publishing establishment, 1965.

7- John Lindbarg: Drift of General Economic Appraisal of Libya,technial Assistance mission to Libya, U.N,1951.

8- Stanislaw Kirkor: Balance of payment of Libya, united nations technical Assistance program ,New York,1953.

2- النشرات والتقارير باللغة الفرنسية.

1- Institute national de la statistique, Recen sement generl de la population et des logements de la Tunisie du 3 Mal 1966, volume2, chapitre v, Tunis,1973.

2-Royaume de Tunisie, recensement general de la population de la Tunise de 7 fevrier 1956, Tunise:1957.

3-Statistques Commentees Annees 1973 - 1974, Evolution 1962 - 1974, office des travaileurs, Tunisiens a l'etranger, de. L' employ et

de la formation professionnelle, ministere des Affaires socials, Tuneisie, Avril 1975.

4-Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1960 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, Tunisie,1961 .

5-statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1961 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, tunisie,1962 .

6-statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1962 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, Tunisie,1963.

7-Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1963 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, tunisie,1964 .

8-Statistiques du Commerce exterleur de la Tunisie, Annee 1964 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, Tunisie,1965

9-Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1965 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, Tunisie,1966.

10-Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1966 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, tunisie,1967 .

11-Statistiques du Commerce Exterleur de la tunisie, annee 1967 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, Tunisie,1968 .

12-Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1968 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, Tunisie,1969 .

13-Statistiques du Commerce Exterleur de la Tunisie, Annee 1969 secretarlatdetat au plan et Aleconomlenatlonale, Tunisie,1970.

3-النشرات والتقارير باللغة الإيطالية.

1- A.M.morgantini: la libia Occidental le nei Suoi principali aspttl Ecohomico statistici nel quinquennio1931-1935, :consilio eufficio colonia dell Cconomia, Tripoli, 1938.

2- Bollettion Di Informazioni Economiche,Ministero Delle Colonie,Anno 1925, Roma,1925.

ج- المذكرات والكتب المعاصرة لفترة البحث.

1. أحمد زارم: حتى لا يضيع التاريخ، طرابلس، دار الحرية للطباعة، 1972م.
2. الحبيب بورقيبة: خطب، تونس ، كتابة الدولة للإعلام، ، 1976م،ج4.
3. الحبيب بورقيبة: خطب، تونس، نشريات وزارة الإعلام، ، 1982م، ج23.
4. الحبيب بورقيبة: خطب، تونس، نشريات وزارة الإعلام، ، 1982م، ج29.
5. جان دييوا: تونس، ترجمة الصادق مازيغ، تونس، الدار التونسية للنشر، 1969م.
6. حسن محمد جوهر: تونس، القاهرة، دار المعارف مصر، 1961م.
7. راشد البراوي: ثورة البترول في إفريقية، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1962م
8. صلاح الدين التلاتلي: تونس الجديدة مشاكل ونظريات، تونس، دار نشر بوسلامة، 1959م.
9. عبد الأمير قاسم كبه: المملكة الليبية، صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، بيروت، دار الاندلس للطبع والنشر، 1963م .
10. عبد الله العبعاب: شهادة للتاريخ، تونس، مطبعة التسفير الفني، 2010م.
11. علي أحمد عتيقة: أثر النفط على الاقتصاد الليبي1956م-1969م،ط1؛ بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1972م.
12. علي البلهوان: تونس الثائرة، القاهرة، لجنة تحرير المغرب العربي، 1954م.
13. عمر سعيد: فرحات حشاد، بطل الكفاح القومي والاجتماعي، حياته، مذهبه، آثاره، تونس، مطبعة المنارة، 1969م.
14. كتابة الدولة للأخبار والإرشاد: الحبيب بورقيبة حياته وجهاده، تونس،1966م.
15. مجيد خدوري: ليبيا الحديثة، بيروت، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1966م.
16. محمد عثمان الصيد: محطات من تاريخ ليبيا، ط1، الرباط، طوب للاستثمار والخدمات، 1996م.
17. محمد نجيب عبد الكافي: نسالة الذاكرة، طرابلس، دار الفرجاني، 2013م.
18. محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ط1؛ بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2004م،ج1.
19. محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر .. صفحات من التاريخ السياسي، 1963-1969م، القاهرة ، مكتبة وهبة ، 2006م، ج4.

20. مصطفى السراج: ذكريات وخواطر، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005م.

21. مصطفى بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، 1992م.

22. مصطفى بن حليم: ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، كولونيا، منشورات الجمل، 2004م.

23. نوري عبد السلام بريون: قراءات في الاقتصاد الليبي 1968-1969م، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1971م.

ثانياً- المراجع.

أ- المراجع العربية.

1- إبراهيم أحمد أبو القاسم: المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية 1911م- 1957، تونس، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، 1992م.

2- إبراهيم أحمد رزقانة: المملكة الليبية، القاهرة، دار النهضة، 1964م.

3- أ. ج. ستيل جريج: تاريخ التعليم في ليبيا، إقليم طرابلس منذ الاحتلال العثماني حتى السنة الخامسة للإدارة العسكرية البريطانية للإقليم، ترجمة أحمد محمد العاقل، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005م.

4- أحمد بن صالح: تونس التنمية والمجتمع والسياسة، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980م.

5- أحمد طا شكندي: الاستراتيجية النفطية السعودية، الرياض، دار تهامة، 1982م.

6- أحمد قصاب: تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1986م.

7- أحمد محمد القماطي: تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية في الفترة 1951-1975م، ط1؛ طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1987م.

8- أسمهان ميلود معاطي: التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا، 1955-1969م، طرابلس، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م.

9- الأمين الكلاعي: الهجرة التونسية إلى الدول العربية، تونس، مركز النشر الجامعي، 2002م.

10- التهامي الهاني: الحركة النقابية في الوطن العربي،ط1؛ تونس، الاتحاد العام التونسي للشغل،1990م.

11- الصادق النيهوم: وطننا، ط3؛ طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، 1977م.

12- الطاهر الهادي الجهيمي: أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، بنغازي، مكتبة الخراز، د. ت.

13- الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة ..سيرة زعيم ؛ ط1، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 1999م.
14- الطاهر كرفاع الحركة العمالية في: ليبيا 1943 – 1969م، طرابلس، مركز جهاد المختار الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م.
15- الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956م ، سوسة، منشورات دار المعارف، 1975م.
16- الطيب علي سالم الشريف: الصحافة الأدبية في ليبيا، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م،ج1.
17- الطيب علي سالم الشريف: الصحافة الأدبية في ليبيا، ط1؛ طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م، ج2.
18- المنصف فرج: ملحمة النضال التونسي الجزائري، من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، تونس، مطبعة مغرب للنشر، 2006م.
19- الهادي التيمومي: تونس 1956-1987، تونس، دار محمد علي للنشر، 2006م.
20- انجيلو ديل بوكا: الإيطاليون في ليبيا، ترجمة محمود علي التائب، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995م.
21- بن حميدة عبدالسلام: تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924م-1956م، صفاقس، دار علي الحامي للنشر، 1984م.
22- جان غانياج: ثورة علي بن غداهم، تونس، الدار التونسية للنشر، 1965 م.
23- جهاد عودة: تونس.... مسألة العروبة وقضاياها السياسية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو 1979م.
24- حسين مجاهد مسعود: جغرافية ليبيا، ط1؛ طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 2012م.
25- دي كاندول : الملك إدريس عاهل ليبيا –حياته وعصره، مانشستر، أبداع للنشر والتوزيع، 1990 م.
26- راسم رشدي: طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، القاهرة ، دار النيل للطباعة، 1973م.
27- رأفت غنيمي الشيخ: التعليم المصري في ليبيا بين عهدين 1943- 1969، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1977م.
28- رضا الزواري: الصراع الطبقي في تونس 1956- 1980م، صفاقس، تونس، دار صامد للنشر والتوزيع، 2009م.
29- رضا الزواري: تسرب الرأسمالية إلى تونس في عهد الحماية، تونس، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982م.

30- شكري غانم: الاقتصاد الليبي قبل النفط، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1982م.
31- شكري غانم: النفط والاقتصاد الليبي، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1985م.
32- صالح الخرفين: عبد العزيز الثعالبي ط1؛ بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1995م.
33- صبري فارس الحسيني وحسن أبو سمود: جغرافية الوطن العربي، ط1؛ عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999م.
34- عبد الرحمن الجنزوري: رحلة السنوات الطويلة، ط1؛ طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م.
35- عبد العزيز طريح شرف: جغرافية ليبيا، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ، د.ت
36- عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، ط1، بيروت، دار القدس، 1975م.
37- عبد الله سالم مليطان: معجم القصاصين الليبيين، طرابلس، مداد للنشر والطباعة، 2001م.
38- عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ..الفرص والتحديات، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000م.
39- عثمان الكعاك: البربر، تونس، توالت للنشر، د.ت.
40- عثمان الكعاك: التقاليد والعادات التونسية، تونس، الدار التونسية للنشر، 1987م.
41- عصام كامل: تونس دبلوماسية العقل، القاهرة، المؤسسة الهندسية للطباعة، 2007م.
42- عقيل محمد البربار: دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، ، مالطا، منشورات إلجا، 1996م.
43- علي عبد اللطيف حميدة: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830- 1932م، ط2؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.
44- علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ترجمة عمر بن ضو وآخرون، تونس، دار سراس للنشر، 1986م.
45- عميراوي إحميدة: نبالة المواقف الليبية في الثورة الجزائرية1954-1962م، طرابلس، مركز الدراسات التاريخية، 2009م.
46- ليوناردو أبلتون: سياسة التعليم الإيطالية إزاء العرب الليبيين "1911- 1922، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، ط1؛ طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999م.
47- محمد إبراهيم حسن: جغرافية إفريقيا الطبيعية والبشرية ومظاهرها الإقليمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005م.
48- محمد الحسناوي: دراسة حول اقتصاديات النفط والغاز في ليبيا، طرابلس، المؤسسة الوطنية للنفط، 1977م.
49- محمد الطاهر عقير: المنستير عبر مواقع التجذير والتحرير في النصف الأول من القرن العشرين، المنستير، المطابع السريعة المندمجة، 1989م.

50- محمد المبروك المهدوي: جغرافية ليبيا البشرية ط3؛ بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998م.

51- محمد المرزوقي: دماء على الحدود، طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1975م.

52- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينه، تونس، دار سراس للنشر، د.ت.

53- محمد حفظي الزليطني: الزعيم علي الزليطني.. مسيرة ونضال، صفاقس، صامد للنشر والتوزيع، 2012م.

54- محمد سعيد القشاط: خليفة بن عسكر.. الثورة والاستسلام، ط1؛ طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1980م.

55- محمد صالح الهرماسي: تونس.. الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد (1956م- 1986)، تونس، دار نشر الفارابي، 1990م.

56- محمود فروة: التجارة والتجار في تونس 1881- 1956م، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2009م.

57- فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية تونس، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989م.

58- فرج عبد الكريم نجم: القبيلة والإسلام والدولة، القاهرة، دار الدعوة، 2004م، ج2.

59- ناجي جواد: تونس الخضراء، ط1؛ بغداد، مطبعة المعارف، 1977م.

60- نيكولاي إيليتش بروشين: تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1985م.

61- يسري عبد الرازق الجوهري: شمال إفريقيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، القاهرة، دار المعارف، 1978م.

62- يوسف سالم البرغثي: المعتقلات الفاشستية بليبيا، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1985م.

ب- المراجع الاجنبية.

1- Bichara khader & bashir elwifati: the Economic development of libya, crom helm itd, London, 1987.

2- E.G.Joffe & K.S.Mclachlan: Social& Economic development of libya, , menas press ltd, cambridge shire, 1982

3- Jean Poncet: La Tunisie ala recherché de son Avenir, Paris, 1974.

4- Markaz Al Jihad Al Libyan Studies Centre, The White Book, Some Examples The damages Caused By The Belcig Erents Of The World War II To The People Of The Libya, Tripoli: 1981.

5- Sophie Bessis & Bouhayre Belhassen: Bourguiba ,paris.jeune afrique,1988.

ثالثاً- المقالات والبحوث.

1- أبو القاسم محمد العزابي: النقل والمواصلات ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والاعلان، ، 1995م.

2- إحصائيات النقل والمواصلات في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 24، بيروت، فبراير 1981م.

3- أحمد القلال: "الأحوال والخدمات الصحية في برقة أثناء الحرب العالمية الثانية والإدارة العسكرية البريطانية" ضمن كتاب الأوضاع الصحية في ليبيا 1875- 1950م أعمال الندوة العلمية التي عقدت بمدينة المرج في الفترة من 30/6- 7/4/ 2001م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م.

4- إسماعيل هاشم: "السكان والقوة العاملة في ليبيا"، مجلة الشرق الأوسط، العدد الثاني، القاهرة، 1975م.

5- أسمهان ميلود معاطي: "الوضع الصحي في ليبيا زمن الإدارة البريطانية 1943- 1951م"، ضمن كتاب الأوضاع الصحية في ليبيا 1875- 1950م، أعمال الندوة العلمية التي عقدت بمدينة المرج في الفترة من 6/30- 7/4/ 2001م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م.

6- المولدي الأحمر: "مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م.

7- الهادي مصطفى أبو لقمة: الاستعمار الاستيطاني في ليبيا 1911م- 1939م، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911- 1970م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984م.

8- سالم بو يحيى: العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946م إلى 1959 م، المجلة التاريخية المغربية، العدد 43- 44،تونس، 1986م.

9- سالم بو يحيي: محاولة في دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية في الفترة ما بين 1949-1959م، المجلة التاريخية المغربية ،العدد41،تونس، 1986م.

10- شكري غانم: النفط، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، 1995م.

11- عبد الفتاح غربال وعبد القادر شعبان: "لمحة عن التنمية الاقتصادية التونسية" ضمن كتاب ملتقى صفاقس الدولي .. اقتصاد التنمية، صفاقس، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، يولية 1984م.

12- عبد الكريم عمر أبو شويرب:" الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي في الفترة ما بين 1835- 1950م"، ضمن كتاب الأوضاع الصحية في ليبيا 1835- 1950م، أعمال الندوة العلمية التي عقدت بمدينة المرج في الفترة من 6/30- 7/4/ 2001م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م.

13- عبد المولى الحرير: "الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية لإجراءات الاستيطان الإيطالية على حركة الجهاد"، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911- 1970م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984م.

14- علي عمر الهازل: "الآثار الاقتصادية للاحتلال الإيطالي لليبيا" مجلة الشهيد، العدد التاسع، طرابلس، مركز الدراسات التاريخية، أكتوبر 1988م.

15- علي لبيب: "هجرة العمالة التونسية"، المستقبل العربي، العدد 47، بيروت، يناير 1983م.

16- علي لبيب: تحويلات المهاجرين التونسيين المالية واستعمالاتها، المستقبل العربي، العدد105، بيروت،1986م.

17- مصطفى علي هويدي: الفاشية كحركة عنصرية من خلال أعمالها في ليبيا، مجلة الشهيد، العدد المزدوج 7-8، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1986- 1987م.

18- ملف حول التعليم العالي في تونس منذ الاستقلال، مجلة جامعة تونس المنار، عدد 43، مارس2006م.

رابعاً- الجرائد والمجلات .

1- الجرائد والمجلات باللغة العربية.

أ- الجرائد.

1- جريدة طرابلس الغرب:

- العدد 3366 بتاريخ 3 سبتمبر 1954م.
- العدد 224 بتاريخ 10 يناير 1957م.
- العدد 417 بتاريخ12 مايو 1957م.
- العدد 418 بتاريخ 13مايو 1957م

- العدد 150 بتاريخ 23 يولية 1961م.
- العدد 153 بتاريخ 26 يوليه 1961 م .
- العدد 167 بتاريخ 13 أغسطس 1961 م.
- العدد 168 بتاريخ 14 أغسطس 1961 م.
- العدد 169 بتاريخ 15 أغسطس 1961 م.
- العدد 118 بتاريخ 27 ديسمبر 1964م.
- العدد 120 بتاريخ 29 ديسمبر 1964 م.

2- جريدة الرائد:

- العدد 255 بتاريخ 11 يونيه 1968م.
- العدد 256 بتاريخ 12 يونية 1968م.
- العدد 259 بتاريخ 15 يونيه 1968م.
- العدد 262 بتاريخ 19 يونيه 1968م.

3- جريدة فزان:

- العدد 142 بتاريخ 4 يوليه 1960م.
- العدد 144 بتاريخ 18 يوليه 1960م.
- العدد 168 بتاريخ 2 يناير 1961 م.

4- جريدة الطليعة:

- العدد 75 بتاريخ 25 أكتوبر 1957م.
- العدد 38 بتاريخ 8 سبتمبر 1959م.
- العدد 224 بتاريخ 13 يوليه 1965م.
- العدد 274 بتاريخ 28 يونيه 1966م.

5- جريدة الأيام:

- العدد 5 بتاريخ7 يونية 1964م.

6- جريدة برقة الجديدة:

- العدد 4739 بتاريخ 16 يونية 1967م.

7- جريدة الأمة :

- العدد 167، بتاريخ 16 يونية 1968م.
- العدد 377 بتاريخ 20 فبراير 1969م.
- العدد 398 ببتاريخ 16 مارس 1969م.

- "أنباء البترول، سنة أخرى من النجاح "، المعرفة، العدد 331، 4 فبراير 1966م.
- " بداية ناجحة للتلفزيون التونسي "، المعرفة، عدد 346 ، بتاريخ 2 سبتمبر 1966م.
- " بعثة الكشاف الليبي في تونس "، المعرفة، العدد169، 13نوفمبر 1959م.
- " تقرير عن زلزال المرج "، المعرفة، العدد 257، بتاريخ 29 مارس1963م.
- " تونس في معرض طرابلس "، المعرفة، عدد 182، 6 مارس 1960م..
- صالح المهدي:" تقرير عن المعهد الوطني للموسيقى والتمثيل والرقص بتونس "، المعرفة، عدد 239،17فبراير 1962م.
- " قنصل تونس يكرم جمعية الكفيف الليبي "، مجلة المعرفة، العدد 251 بتاريخ 1963م.
- " ليبيا في معرض تونس الدولي السابع"، المعرفة عدد 173 السنة السابعة ،31 ديسمبر 1959م.
- " محطة الاذاعة الليبية الجديدة "، مجلة المعرفة، العدد 113، بتاريخ 6 سبتمبر 1957م

2- مجلة ليبيا الحديثة :

- " تأسيس مؤسسة الطيران الليبية"، ليبيا الحديثة، عدد 18، 5 مايو 1965م.
- " تقرير حول معرض طرابلس الدولي "، ليبيا الحديثة، العدد 15، 20 مارس 1965م.
- "عائد من تونس"، ليبيا الحديثة، العدد52، بتاريخ 91 أغسطس 1969م.
- كاجيجي:" في تونس عيد كل يوم " ، ليبيا الحديثة، العدد 25،21 يونية 1966م.
- " لقاء مع السيد هاشم العبار رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطيران الليبية "، ليبيا الحديثة، عدد 24، 10 أغسطس 1966م.
- مصطفى بعيو:" اجتماع وزراء التربية والتعليم لدول المغرب العربي "، ليبيا الحديثة، العدد 44، بتاريخ 24 يونيو 1969م.
- " نص خطاب العرش في الدورة الثانية لمجلس النواب"، ليبيا الحديثة، العدد9، 24 ديسمبر 1965م.
- "ولي العهد الحسن الرضا يفتتح مؤسسة الطيران الليبية "، ليبيا الحديثة، عدد 4، 7 أكتوبر 1965م.

2- مالك أبو شهيوة: النظام السياسي في ليبيا 1950- 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977م.

سادساً- الموسوعات:

1- موسوعة التشريعات الليبية: تجميع عبدالحميد النيهوم و محمد بن يونس،(بيروت، دار الثقافة، د.ت).

سابعاً- شبكة المعلومات الدولية:

1-www.abb.org.ly.

2-www.afrigatenews.net

3-www.ar.wikipedia.org.

4-www.ahewar.org.

5-www.froum.fatakat.com.

6-www.foims.fatakat.com.

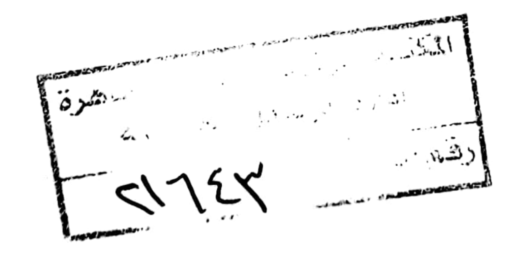
7- www.libyaforum.org.

8-www.radiotunisienne.tn.

9-www.sncft.com.

10-www.tunisair.com.

فهرس المحتويات



8-جريدة الصباح، تونس :

- العدد 3828 بتاريخ يناير 1965م.
- العدد 3917 بتاريخ 2 مارس 1965م.
- العدد 3941 بتاريخ 30 مارس 1965 م.
- العدد 4050 بتاريخ 10 يونية 1965م.
- العدد 4060 بتاريخ 22 يونية 1965م.
- العدد 4938 بتاريخ 13 يونية 1968م.
- العدد 5075 بتاريخ 24 ديسمبر 1968م.
- العدد 5076 بتاريخ 25 ديسمبر 1968م.
- العدد 5077 بتاريخ 26 ديسمبر 1968م.

9- جريدة العمل ، تونس :

- العدد 2297 بتاريخ 24 فبراير 1963 م.
- العدد 257 بتاريخ 29 مارس 1963م.
- العدد 2434 بتاريخ 3 أغسطس 1963م.
- العدد 2452 بتاريخ 24 أغسطس 1963م.
- العدد 2790 بتاريخ 24 ديسمبر 1964م.
- العدد 301 بتاريخ 11 أكتوبر 1968م.
- العدد 329 بتاريخ 13 نوفمبر 1968م.
- العدد 4063 بتاريخ 20 ديسمبر 1968م.

ب- المجلات .

1- مجلة المعرفة :

- " أضخم صفقة في العالم لبيع الغاز الطبيعي "، المعرفة، العدد 327، (طرابلس، تصدر عن المراكز الثقافية الامريكية في شمال افريقيا،15 ديسمبر 1965م).
- السيد العارف:" أحدث الطرق في تخزين الحبوب "، المعرفة،العدد276،نوفمبر 1964م.
- الطاهر باكير: "مؤتمر وزراء التربية والتخطيط العرب في طرابلس"، مجلة المعرفة، العدد 338 بتاريخ 13 مايو 1966م.
- " الكشاف التونسي في ضيافة ليبيا "، المعرفة، العدد 141 بتاريخ 3 أكتوبر 1958م.

- هاشم العبار:" تقرير عن الرحلات الداخلية والخارجية للخطوط الليبية "، ليبيا الحديثة، العدد10، 24 اغسطس1966م.
- عبدالهادي الجبالي:" انشاء شركة قومية للملاحة بين دول المغرب العربي" ، ليبيا الحديثة، العدد3، 15ديسمبر 1968م.

3- مجلة الرواد:

- " المؤتمر الأول لأدباء المغرب العربي "، مجلة الرواد، العدد الثالث والرابع، مارس- أبريل (طرابلس، 1969م).
- " ملتقى القصاصين المغاربة "، مجلة الرواد، العدد الأول، يناير 1969م.

4- مجلة الإذاعة الليبية:

- أحمد النويري:" المهرجان الثالث لمسرح المغرب العربي "، مجلة الإذاعة الليبية، العدد 14،(طرابلس، وزارة الأنباء والارشاد، 15 أغسطس 1968م).

عبد اللطيف الشويرف:" مهرجان الفلكلور بالمنستير "، مجلة الإذاعة الليبية، العدد الثامن، سبتمبر 1963م.

- لطفي عبد اللطيف:" لقاء حار بين الإذاعة والسيد سالم بن لامين سفير ليبيا في تونس "، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد11، 1 يولية 1969م.
- " مؤتمر المألوف الاندلسي لدول المغرب العربي "، الإذاعة الليبية، العدد 14 ، 1سبتمبر 1964م.

5- مجلة الإذاعة والتلفزيون:

- "تقرير عن افتتاح التلفزيون الليبي " ، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد 23، (طرابلس، مصلحة الإذاعة والتلفزيون بوزارة الإعلام والثقافة، 1 يناير 1969م).
- تقرير حول المهرجان الثالث لمسرح المغرب العربي "، مجلة الإذاعة والتلفزيون، العدد 10، 15 يونية 1965م.
- " حول مؤتمر أدباء المغرب العربي "، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد 6، 15 أبريل 1969م.

6- مجلة الشباب، تونس:

- " تقرير عن الجمهورية العربية الليبية "، مجلة الشباب، (تونس، اتحاد الشباب التونسي، سبتمبر 1972م).

7– مجلة جامعة تونس المنار:

- "ملف حول التعليم العالي في تونس منذ الاستقلال" مجلة جامعة تونس المنار ، عدد 43،(تونس، مارس2006م).

8- مجلة ليبيا الاقتصادية:

- علي عميش: " التعاون الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي " ليبيا الاقتصادية، عدد خاص، (طرابلس، ابريل 1969م).

9- مجلة طرابلس الغرب:

- " البيان الصحفي لرئيس الوزراء "، مجلة طرابلس الغرب، العدد الثالث، (طرابلس، مصلحة المطبوعات والنشر بوزارة الانباء والارشاد، أبريل 1959م).

2– المجلات الاجنبية:

1- Maghreb .

-" Signatures des Conventions entre Tunisi et Libye dans le domaine de media" ,Maghreb No. 31, Mai – Juin 1969,(paris,La Fondao n Nationale des Sciences politiones).

– visiteOc ielle de M. Abdelhamid Baccouche "Maghreb, No.28,Jullet – Aout 1968.

–" Signatures des Conventions entre Tunisi et Libye dans le domaine de Chimiqe " Maghreb,No.33,Mai - Juin1969.

– " Convention de mandats postales"Maghreb, N0.36,Novembre - decembre1969.

–' La Balance Comerciale Tunisienne ' Maghreb, No.11,Septembre – Octobre 1965.

خامساً– الرسائل الجامعية :

1– عبد القادر العريبي: العلاقات السياسية التونسية المصرية 1955– 1970م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة تونس1990م.